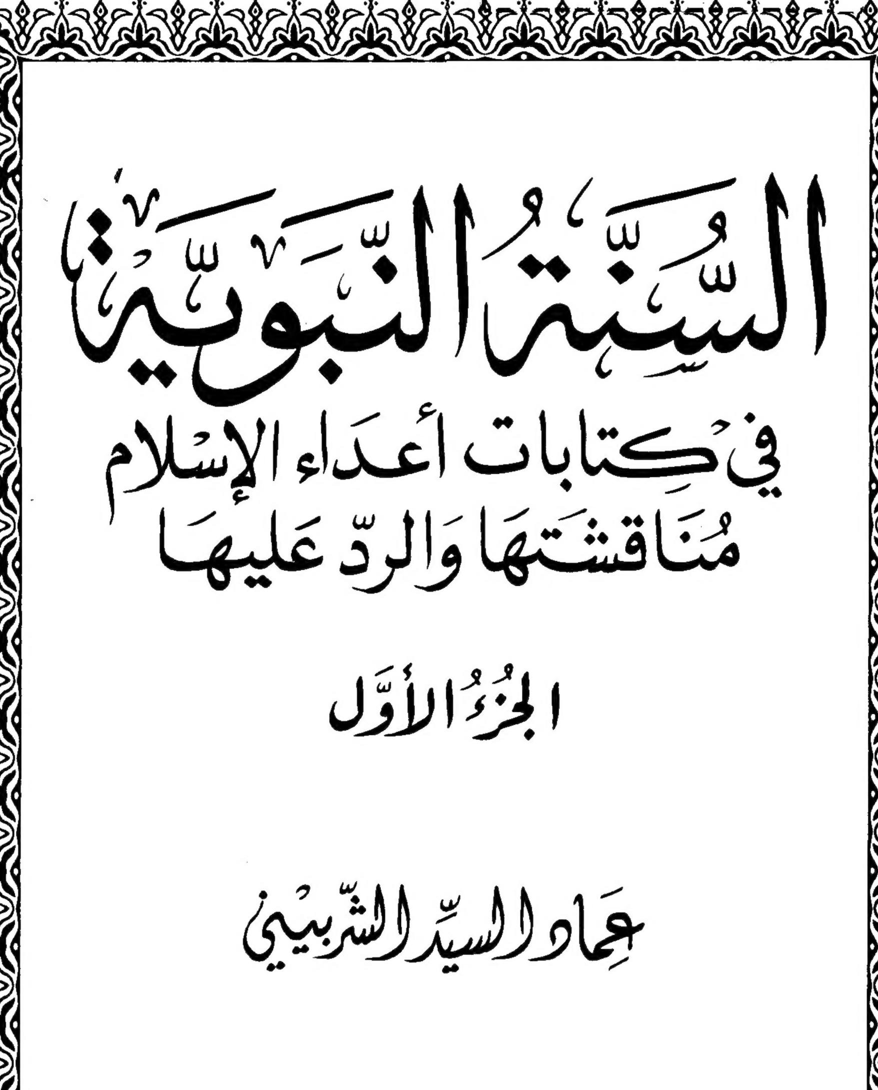


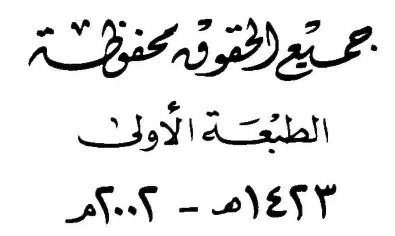
السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

في كِتابات أعداء الإسلام
مُنَاقشتها وَالرّد عَليها

الجُزءُ الأوَّل

عماد السيّد الشّربيني

دار اليقين
للنشر والتوزيع



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٤١٨٥ / ٢٠٠١
الترقيم الدولي
977-336-052-0

دار اليقين للنشر والتوزيع
الإدارة : المنصورة - ش عبد السلام عارف
الكردون الخارجي لسوق الجملة
بجوار معارض الشريف - ت : ٣٥٥٢٤١
المكتبة : مساكن الشناوي - سور مسجد التوحيد
تلفون : ٢١١٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله ﷻ :

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُم لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(١)

وقال رسول الله ﷺ

« يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أريكَتِهِ ، يُحَدِّثُ بِحَدِيث مِنْ حَدِيثي فَيَقُولُ : بَيْننا وَبَيْنكُمْ كِتَابُ الله ، فَمَا وَجَدْنا فِيهِ مِنْ حَلاَل اسْتَحْلَلْنَاهُ ، ومَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَام حَرَّمْنَاهُ ، أَلاَ وإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ مِثْلُ مَا حَرَّم الله»(٢)

---

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٢) انظر تخريجه ص ٢٢٨ .

أصل هذا الكتـاب رسالة ماجسـتير تقدم بهـا المؤلف إلى قسم الحديث النبوي بكلية أصول الدين بالقاهرة ، جامعة الأزهر الشريف .

وقد نوقشت يـوم الخميس الموافق ٢٩ / ١٢ / ١٤١٩ هـ - ١٥ / ٤ / ١٩٩٩ م وأجيزت بتقدير ممتاز .

وقد تكونت لجنة المناقشة من :

١ - فضيلة الأستاذ الدكتور / إسماعيل عبد الخالق الدفتار

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مشرفًا)

٢ - فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد المهدي عبد القادر

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مناقشًا)

٣ - فضيلة الأستاذ الدكتور / محروس حسين عبد الجواد

أستاذ الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية - بنين (مناقشًا)

إهداء

- **إلى والديَّ** : اللذين ربياني على مائدة القرآن ، وأرشداني لدروب الخير ، ووهباني للأزهر والعلم ، وأدبا ، وعلما ، وصبرا ، واحتسبا ، ودفعاني للبحث دفعًا ، وأنفقا كل مرتخص وغال اسأل الله عز وجل ، أن يبارك فيهما ، ويرزقني برَّهما ، وأن يمدّ في عمرهما ، ويحسن خاتمهما ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيامة.

- **إلى مشايخي وأساتذتي بكلية أصول الدين بالقاهرة** ، وأخص منهم بالذكر السادة الأساتذة أصحاب الفضيلة ، الدكتور الشيخ إسماعيل عبد الخالق الدفتار، والدكتور الشيخ عبد المهدي عبد القادر ، والدكتور الشيخ طه الدسوقي حبيشي ، اسأل الله عز وجل أن يبارك في مشايخي وأساتذتي جميعًا ، وان ينفع بهم الإسلام والمسلمين .

- **إلى زوجي**: «أم صلاح الدين» التي لم تدخر جهدًا في مساعدتي، فواصلت مع الليل بالنهار ؛ لأجل إخراج هذا الكتاب فبارك الله عز وجل فيها ، وفي ولدي صلاح الدين .

- **إلى إخوتي**: الذين وفروا لي سُبُل الراحة لأتفرغ لطلب العلم؛ فبارك الله عز وجل فيهم .

- **إلى كل من نصحني فأحسن النصيحة**، وكان عونًا لي على إخراج هذا الكتاب .

- إلى كل هؤلاء أهدي باكورة أبحاثي - وهي هذا الكتاب .

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد،

فإن القرآن الكريم والسنة النبوية أساس الإسلام وينبوعه ، ولقد حظيا باهتمام الأمة الإسلامية اهتمامًا منقطع النظير ، فخدما من كل ناحية، وبذلت الجهود في تقريبهما من كل زاوية.

ومن باب العناية بالقرآن والسنة دفع شبهات أعداء الإسلام عنهما ، فإن أعداء الإسلام يحاربون الإسلام من كثير من النواحي، وكان نصيب القرآن والسنة كبير، فهم يحاولون إثارة شبهات، ويحاولون انتقاد القرآن والسنة ، ونصيب السنة من افتراءاتهم أكبر، فهم على طول التاريخ يحاولون اختلاق الأباطيل على السنة النبوية وعلماء الإسلام لهم بالمرصاد، يفندون افتراءاتهم ، ويبينون كذبهم وزورهم.

وفي أيامنا هذه طغى الكفر، وأثار أهله وأذنابهم الكثير من الشبهات التى هي في حقيقة الأمر افتراءات وأكاذيب ، جاءوا بأكاذيب سابقيهم ونسجوا على منوالها ويحرفون النص ليعطي غير معناه، ويبترون النص ليفيد غير المراد منه، وإذا وجدوا حديثًا صحيحًا لا يوافق أهواءهم ادعوا أنه لا يوافق العقل، يريدون عقلهم الذي يبغض الحق والإسلام .

وإذا وجدوا حديثًا ضعيفًا أو موضوعًا يوافق مرادهم ادعوا صحته وثبوته .

إن طائفة من أهل الكفر وأتباعهم راحوا يثيرون الافتراءات والأباطيل ضد السنة النبوية، يظنون أنهم بذلك يبعدونها من حياة المسلمين، وجهل هؤلاء أن الإسلام بمصدريه القرآن والسنة يحفظه الله، ويوفق له من أهل العلم من يزود عنه، ويبين الحق والصواب، ويبطل الباطل مهما كثر وزاد .

والحمد لله هيأ الله تبارك تعالى للسنة النبوية في أيامنا هذه عددًا من أهل العلم يبينون الحق ويبطلون الباطل ، تحدثوا وكتبوا، وحاضروا وخطبوا، وسيظلون على هذا

النهج إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ومن هؤلاء المدافعين عن السنة النبوية الأخ الباحث / عماد الشربيني ، ففي كتابه السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام استعراض أقوال أعداء السنة النبوية ، وعزا كل قول لصاحبه ، وذكر مصدر كل قول، وكر على كل قول بما أبان كذبهم وافتراءهم .

لقد استعرض - وفقه الله - شبههم ، ورد عليها بالدليل القاطع والبرهان الساطع، وهو من أهل الحديث النبوي الشريف، وهذا مكنه من إيراد الدليل من كتب السنة المطهرة، يعزو الحديث لمصدره ، ويبين صحته وثبوته، وله دراية باللغة ، وحس بأدبها، وهذا مكنه بفضل الله من إبراز الحق في الموضوع الذي يدرسه .

وأيضا للأخ عماد نفس طويل في تتبع ما قيل عن السنة النبوية من أعدائها، ودراية بتناقل افتراءاتهم ، مما مكنه من إبراز تاريخ الشبهة ثم دحضها .

وأسأل الله أن يتقبل من الأخ عماد عمله، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين .

والحمد لله رب العالمين .

١٧ / ٥/ ١٤٢٢هـ

٧ / ٨ / ٢٠٠١م

أ. د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر

مُقـــدّمَة

الحمد لله رب العالمين، شرع لنا ديناً قويماً، وهدانا صراطاً مستقيماً، وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وهو اللطيف الخبير، الحمد لله رب العالمين الذى هدانا وعلّمنا، ومنَّ علينا، وتفضل ببلوغ المراد من خدمة سنة سيد المشرِّعين، التى فسرت الكتاب الكريم، وبينته للناس، وحياً بوحى، ونوراً بنور، فاكتمل بهما الدين القويم، والصراط المستقيم.

اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، أنت رب العالمين، سبحانك لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله الله رحمة للعالمين، ليكون أميناً على وحيه، مبيناً لكتابه، خاتماً لأنبيائه ورسله، ولتقوم به الحجة على هذه الأمة إلى يوم الدين.

اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله، وصحبه البررة الأوفياء، أئمة الدين، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين.

ورضي الله عمن تبع سنتهم، وسلك طريقتهم، واقتفى أثرهم، ونصرهم إلى يوم الدين.

ثـم أمـا بعـد

فإن الله ﷻ بعث سيدنا محمداً ﷺ على فترة من الرسل، ليكون هداية للبشر جميعاً، وليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل عليه وحيين عظيمين :

أولهما : كتاب الله ﷻ الذى وصفه بقوله : ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[١] وقال تعالى :

(١) الآيتان ٤١، ٤٢ من سورة فصلت.

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾(١).

ثانيهما : السنة الغراء، والتى هى البيان لكتاب الله ﷻ، وهذا البيان أسنده رب العزة إلى نبيه ﷺ، فقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٢) وقال تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٣).

ووصف رب العزة هذا البيان بأنه منزل من عنده ﷻ فقال : ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ(١٨)ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾(٤).

ووصف ﷺ هذا البيان بأنه وحى يوحى فقال ﷻ : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى(٣)إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ (٥).

وبهذا البيان، كانت علاقة القرآن الكريم بالسنة المطهرة، علاقة متلازمة لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ فالسنة المطهرة كالروح للبدن، والنور للعين، بل إن الضرورة إليها أكثر من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها.

وبالقرآن والسنة معاً قام بناء الإسلام، وتأسست دولة الإسلام، واستمدت منهجها من المصدرين معاً.

وقد كانت أمة الإسلام حتى وفاة النبى ﷺ، وصدر من عصر صحابته أمةً، على منهج واحد فى التسليم لنصوص الوحيين الكتاب والسنة، وعدم التقدم بين يديهما، ولم يعارضوا نصاً ولم يحرفوه، ولم يقبلوا قول كائنٍ من كان، إذا خالف كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ.

على هذا المنهج سار الصحابة الكرام، ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان، إلى أن بدأت الأقوال الشاذة، والاتجاهات المنحرفة تظهر فى ساحة الإسلام، فظهر الكلام فى القدر، والوعد والوعيد، والطعن فى الصحابة، والكلام فى صفات الله ﷻ وغير

(١) الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٤) الآيتان ١٨، ١٩ من سورة القيامة.

(٥) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

ذلك.

فتبنى ذلك أقوام ونصروا تلك الأقوال وعضدوها، فتكونت من ذلك فرق ونحل، واحتدم بينهم الخلاف، واشتد النزاع، وبدأت الفُرقة، فلجأت كل فرقة إلى القرآن الكريم لتنصر أفكارها وتعضد أقوالها، فأعجزهم القرآن أن يجدوا فيه ما يدعم ذلك الباطل؛ فسلطوا عليه معاول التأويل، ثم انتقلوا إلى السنة ليجدوا فيها ما يتمنون، فلم يفلحوا، فوضعت هنالك أحاديث، وطعن فى أخرى، وحُرِّفَ كثير منها، وتجاسرت العقول على نصوص الوحى، فواجهتها بالرِّد والتكذيب والتحريف والتبديل.

وكان لآراء تلك الفرق فى الصحابة، ونظرتهم إلى الحديث والمحدثين، ورميهم إياهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، وذمهم ومبالغتهم فى انتقاصهم، أكبر الأثر فيما أثير حول السنة النبوية من شبهات وقد مهدت تلك الفرق وعلى رأسها المعتزلة السبيل، وفتحوا الباب على مصراعيه، فولج منه كثير من أعداء هذا الدين من اليهود والنصارى.

وإذا كانت فى القرن الثانى الهجرى هبت أعاصير عاتية تهدف إلى الإطاحة بالسنة، وإبعاد المسلمين عنها، وتشكيكهم فى طرق نقلها ورواتها ...، فقد كانت فى القرن الثانى أيضاً العلامات البارزة فى طريق رعاية السنة النبوية الكريمة وتوثيقها ... وقيض الله ﷻ أئمة كباراً فى هذا القرن، وقفوا فى وجه هذه الأعاصير يردون كيدها، حتى ارتدت سهام العابثين إلى نحورهم، وأصبحت ذكراهم فى كتب الرجال تهيج مشاعر الغضب نحوهم، والسخط عليهم من كل غيور على دينه، جزاء إثمهم وافترائهم على نبينا ﷺ، وما أقدموا عليه من تشويه سنته المطهرة.

وما أشبه الليلة بالبارحة كما يقولون!، فقد نبتت نابتة فى عصرنا الحديث تشكك فى السنة، فى هجمة شرسة غاشمة، لم نسمع بمثلها من قبل، هجمة تكاتفت لها كل قوى الشر والبغى من الشيوعيين الملاحدة، والصليبيين، والصهاينة، ودعاة اللادينية من العلمانيين، والبهائيين، والقاديانيين، وغيرهم ممن يجمعهم معسكر العداء للإسلام وأهله، وزعمت هذه النابتة أن السنة حرفت وبدلت ... وأن أسس توثيقها كانت واهية وشكلية، ولم تنهض بعبء الحفاظ عليها.

ومن المؤسف حقاً أن يكون من بين أبناء الإسلام من يزعم بصريح اللفظ : لا حجة فى السنة، إنما الحجة فى القرآن وحده دون سواه، وقد وجدنا بعضاً من هؤلاء فى لاهور بباكستان، وسمت نفسها جماعة القرآن، وهى أعدى أعدائه، إذ تتهجم على تفسيره. وهى لا تعرف من العربية حرفاً واحداً، وتعتمد على تراجم شائهة. وتعتبر ما فيها هو الحجة من غير احتياج لسنة رسول الله ﷺ.

وإن هؤلاء إن استقام لهم طريقهم لأدى ذلك إلى أن يصاب القرآن بما أصيبت به الكتب السابقة، إذ اعتراها التغيير والتبديل بسبب التراجم، وضاع الأصل.

وقد وجدنا مثل هذا الفريق فى مصر، وبعضهم يتبوأ مراكز علمية عالية، ويتستر وراء بعض الألقاب كمستشار، أو دكتور، أو مفكر إسلامى ... إلخ، وقد قمت بصحبة بعضهم، للاطلاع على أحوالهم وأساليبهم فى الكيد للسنة المطهرة، ورأيت كيف يخططون وينسقون مع بعضهم البعض، ورأيت كيف يستمدون المعونة ممن يكيدون لديننا ولأمتنا الإسلامية ليل نهار. من أعداء الإسلام الظاهرين، فالتقوا جميعاً على هجوم شرس غاشم على السنة المطهرة.

ومن الواضح أن المؤامرات العدائية للإسلام تلبس فى كل عصر لبوسها، فهى حين يكون المسلمون أقوياء تأخذ طريق التهديم الفكرى والخلقى، والاجتماعى، وحين يكونون ضعفاء تتخذ طريق الحرب والتجمع، وتستهدف الإبادة والإفناء، فإذا عجزت طريق الحرب عن تحقيق أهدافها، انقلبت إلى طريق فكرى خداع، تستهوى عقول الغافلين أو المغفلين، فينبت للإسلام فى داخل أسواره نابتة تنحرف شيئاً فشيئاً عن عقيدة الإسلام السمحة، المشرقة، حتى تنتهى إلى عقائد، وأفكار تخالف المبادئ الأساسية للإسلام، وتحقق الأهداف الرئيسية التى يسعى إليها أعداؤه، من حيث أنهم لا علاقة لهم بهذا التخريب والتهديم.

والذى يمكن أن أقرره هنا ... أن علل الأمة وأدواءها، لا تأتيها من الخارج بمقدار ما تأتيها من الداخل، ومن نفسها قبل غيرها.

ولله در من قال : ما أخشى على المسلمين إلا من المسلمين، ما أخشى من الأجانب كما أخشى من المسلمين، وهو كلام أصاب كبد الحقيقة[1].

---

(١) لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ لشكيب أرسلان ص ٦٧ .

فالخطر الأكبر من هذا الهجوم الشرس على السنة المطهرة فى عصرنا يأتى ممن ينتسبون إلى الإسلام، ممن هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، وهذا ما دفعنى إلى اختيار موضوع هذا الكتاب «**السنة النبوية فى كتابات أعداء الإسلام فى الكتابات العربية**».

وقد هدفت من كتابته إلى عدة أهداف منها :

أولاً : كثرة الأعاصير التى تهب فى وجه السنة النبوية من جميع أنحاء الدنيا، مستهدفة محو أثرها، وقلع جذورها، حتى يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لحياة رسول الله ﷺ، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته.

فأحببت أن تكون لى مشاركة فى صد تلك الأعاصير، وإيقاف زحفها مع من بذلوا جهوداً فى الدفاع عن السنة لحماية حصنها من التهديم والتخريب، راجياً بذلك المثوبة من الله تعالى.

ثانياً : بيان أن السنة حجة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورة دينية، ومن أنكر حجيتها بشروطها المعروفة فى الأصول كفر، وخرج عن دائرة الإسلام.

ثالثاً : أن يكون هذا البحث هادياً لمن تأثر من أبناء الإسلام بشبهات أعداء السنة، وأساليبهم فى الكيد لها، مما يوجب على من عرف الحق أن يأخذ بأيديهم إلى بر الأمان.

رابعاً : إرادة الإسهام فى كشف القناع عن أساليب، وحقيقة أعداء السنة، من أهل الأهواء والبدع قديماً، من الخوارج، والشيعة، والمعتزلة، ومن أحيا فكرهم فى العصر الحديث من المستشرقين، وأذيالهم من دعاة اللادينية من العلمانيين، والبهائيين، والقاديانيين ... فلا يعرف الإسلام من لا يعرف الجاهلية، ولا يستبين الحق أو الرشد من لم يتبين الباطل أو الغى. كذلك لا ينافح عن الإسلام من لم يعرف أعداءه ومحاربيه، ومن لم يدرس خططهم، وأساليبهم، ولا يقدر على الحرب من لم يتعرف أرض المعركة. وإنها معركة ليست أقل من المعارك الحربية التى خاضها المسلمون، ولا يزالون فى بعض الأماكن.

إن الأخيرة قد استهدفت بالدرجة الأولى الأرض والتراب أما هذه - وهنا مكمن خطورتها- فإنها تستهدف القلب والفكر والوجدان وهى - لعمرى - أعز على الله ،

وأعز علينا من الأرض والتراب؟ ولا يخالجنا ذرة من شك أن الشراك التى نصبت شرها وكيدها من شبهات ساقطة، وطعون واهية، غير مستندة إلى دليل، ولا قائمة على برهان، وإنما هى مجرد قولٌ قاله، وافتراءٌ افتراه، أناس سادرون فى غيهم، للتشكيك فى حجية السنة، والتنفير من التمسك بها، والاهتداء بهديها، ليتسنى لهم القضاء عليها أولاً، ثم يخلصوا منها للقضاء على القرآن ثانياً، وبذلك يتحقق لهم من هدم الدين ما ينشدون، وقد أخبرنا الله ﷻ بذلك إذ يقول تعالى : ﴿**وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾[1] ولكن وإن سَعَوا ما أمكنهم، فلن يصلوا إلى هدفهم المنشود، وغايتهم المطلوبة، بل سيظلون يتخبطون تخبطاً عشوائياً فى متاهات مظلمة كثيرة الالتواء صعبة المخرج، إلى أن يموتوا غيظاً وكمداً وحقداً؛ لأن الله ﷻ تكفل بحفظ دينه من كل من يريده بسوء، وحفظ أهله من كل من يريدهم بشر، كما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ(٣٢)هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾[2].

وما شأن شراذم البغى – قديماً وحديثاً – ومحاولاتهم النيل من السنة المطهرة إلا كشأن من قال عنه الأعشى بن قيس :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها *** فلم يضرها وأوهى قرنَهُ الوعَلُ

وهم ببغيهم وقالتهم الكاذبة، إنما يظلمون أنفسهم ودينهم، قال تعالى : ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ**﴾[3].

خطة البحث :

نظراً لتعدد جوانب الموضوع وتشعبها، وكثرة الشُبه وتداخلها، فقد تنوعت مصادره، مما حتم علىَّ مطالعة العديد من الكتب فى أنواع العلوم المختلفة، وتجميع المادة العلمية من مظانها، يستوى فى ذلك كتب الهجوم على السنة المطهرة، أو كتب الدفاع عنها، مما أدى إلى استنفاد جهد، ووقت ليس بالقليل. ولكن أحمد الله ﷻ

(١) جزء من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) الآيتان ٣٢، ٣٣ من سورة التوبة.

(٣) جزء من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

الذى أعاننى على ذلك.

وقد قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة :

أمـا **المقدمـة** فقـد ضمنتهـا : سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث ومنهج البحث فيه.

أما **التمهيد** ففيه خمسة مباحث :

المبحث الأول: كلمة فى الاصطلاح. معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية .

المبحث الثانى : التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها. وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف «بالسنة» و«الحديث» فى اللغة.

المطلب الثانى : التعريف «بالسنة» و«الحديث» فى الاصطلاح.

المطلب الثالث : شبهة حول التسمية والرد عليها.

المبحث الثالث : الحديث النبوى بالسند المتصل من خصائص الأمة الإسلامية.

المبحث الرابع : الحديث النبوى تاريخ الإسلام.

المبحث الخامس : دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم.

أما **الأبواب** فهى :

الباب الأول : التعريف بأعداء السنة النبوية، وفيه تمهيد وأربعة فصول :

التمهيد : وفيه التعريف بأعداء لغةً وشرعاً.

الفصل الأول : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع قديماً (الخوارج، والشيعة، والمعتزلة)

الفصل الثانى : أعداء السنة النبوية من المستشرقين.

الفصل الثالث : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً (العلمانية، والبهائية، والقاديانية) .

الفصل الرابع : أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة.

الباب الثانى : وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة ويشتمل على ستة فصول :

الفصل الأول : شبهات حول حجية السنة النبوية.

الفصل الثانى : وسيلتهم فى التشكيك فى حجية خبر الآحاد .
الفصل الثالث : وسيلتهم فى الطعن فى رواة السنة المطهرة .
الفصل الرابع : وسيلتهم فى الطعن فى الإسناد وعلوم الحديث .
الفصل الخامس: وسيلتهم فى الطعن والتشكيك فى كتب السنة المطهرة .
الفصل السادس : وسيلتهم فى الاعتماد على مصادر غير معتبرة فى التأريخ للسنة ورواتها .

الباب الثالث : نماذج من الأحاديث الصحيحة المطعون فيها والجواب عنها، ويشتمل على تمهيد وعشرة فصول :

التمهيد ويتضمن بيان :
أ- طبيعة نقد الأحاديث الصحيحة عند أعدائها،
ب- طبيعة الأحاديث الصحيحة المطعون فيها،
الفصل الأول : حديث «إنما الأعمال بالنيات» .
الفصل الثانى : حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» .
الفصل الثالث : أحاديث «رؤية الله ﷻ» و«محاجة آدم موسى عليهما السلام» و«الشفاعة» .
الفصل الرابع : أحاديث «ظهور المهدى» و«خروج الدجال» و«نزول المسيح عليه السلام» .
الفصل الخامس : حديث عذاب القبر ونعيمه .
الفصل السادس : أحاديث «خلوة النبىﷺ بامرأة من الأنصار»، و«نوم النبى ﷺ عند أم سليم، وأم حَرَام» ، وحديث «سحر النبى ﷺ»،
الفصل السابع : حديث رضاعة الكبير ، شبهات الطاعنين فيه والرد عليها،
الفصل الثامن : حديث وقوع الذباب فى الإناء .
الفصل التاسع : ثمرات ونتائج الحديث الصحيح،
الفصل العاشر : مضار رد الأحاديث النبوية الصحيحة،

الخاتمة : وفيها نتائج هذه الدراسة، ومقترحات، وتوصيات، والفهارس العلمية للبحث،

هذا ولم أتعرض لتحرير مبحث أو مطلب إلا بعد أن رجعت إلى ما أمكنني الإطلاع عليه : من الكتب المؤلفة فيه كبيرها وصغيرها : فقد يوجد فى الصغير، مالا يوجد فى الكبير، ويستوى فى ذلك كتب الهجوم على السنة أو الدفاع عنها.

ولم أكتب شيئاً إلا بعد أن اعتقد صحته، واطمئن إليه، غير متأثر برأى أحد -ممن كتب فيه- كائناً من كان، معاصراً أو غير معاصر، ولم أتردد فى مخالفته متى تبين لى أنه قد اخطأ، مع بيان وجهة نظرى فى ذلك، ومع احترامى له، واعترافى بفضله، وتقديرى لعلمه، واعتقادى أنه «صاحب آيات، وسباق غايات».

وقد يؤخذ علىّ : أنى قد أطلت فى بعض المباحث، أو كررت بعض العبارات، أو أظهرت فى محل إضمار، أو غير ذلك. ولكنى قصدت بهذا كله : توفية البحث حقه، وإتمام الفائدة، وزيادة الإيضاح، وعدم وقوع الناظر فى اللبس.

وإذا كانت الدراسة الموضوعية الصادقة هى تلك التى تعتمد على النصوص والوثائق فقد التزمت في هذا الكتاب -إلى حد كبير- بإيرادها كشواهد ودلائل على ما عالجته من فكر ومبادئ...

منهجى فى البحث :

١- كل ما عرضته فى الكتاب من شبه ومطاعن أهل الزيغ والهوى قديماً وحديثاً، المتضمنة الطعن فى السنة النبوية المطهرة، فإنى قرنت ذلك بالرد الحاسم الذى يبين بطلان وزيف تلك الشُبه والمطاعن معتمداً فى ذلك على نقول من كتب أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً، فعالجت الفكرة بالفكرة ووضحت قول الإمام بقول إمام آخر، فإن كان من جهد فى هذا الكتاب فإنما هو ثمرة الوقوف على أكتاف العلماء، ونتاج المربين الذين ربونا صغارًا، وحملونا كباراً، والمنة لله وحده، وهو ولى الجزاء وشكر الله للعلماء بذلهم.

٢- بينت مواضع الآيات التى وردت فى الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية فى الهامش، مع وضع الآية بين قوسين.

٣- عزوت الأحاديث التى أوردتها فى الكتاب إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة المعتمدة، فإن كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، وذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث مع البيان

غالباً لدرجة الحديث من خلال أقوال أهل العلم بالحديث، إن كان الحديث من غير الصحيحين، واقتصرت على التخريج من كتب السنن الأربعة إذا كان الحديث فى غير الصحيحين، وفيما عدا ذلك اقتصر على ما يفيد ثبوت الحديث أو رده.

٤- اعتمدت فى التخريج من الصحيحين على طبعتى البخارى (بشرح فتح البارى) لابن حجر، والمنهاج شرح مسلم للنووى، لصحة متون الأحاديث فى الشرحين، ولصحة عرضهما على أصول الصحيحين، وتسهيلاً للقارئ لكثرة تداول تلك الشروح، وإتماماً للفائدة بالاطلاع على فقه الحديث المخرج.

٥- التزمت عند النقل من أى مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم جزئه وصفحته بالإضافة إلى ذكر طبعات المراجع فى الفهرست.

٦- عند النقل من فتح البارى، أو المنهاج شرح مسلم للنووى أذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث الوارد فيه الكلام المنقول، تيسيراً للوصول إلى الكلام المنقول، نظراً لاختلاف رقم الصفحات تبعاً للطبعات المتعددة.

٧- اكتفيت فى تراجم الأعلام من الصحابة بذكر مصادر تراجمهم بذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الترجمة، ولم أترجم لهم لعدالتهم جميعاً، ولم أخالف فى ذلك إلا فى القليل عندما تقتضى الترجمة الدفاع ضد شبهة.

٨- ترجمت لكثير من الأعلام الذين جرى نقل شيء من كلامهم، مع ذكر مصادر تراجمهم، بذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الترجمة.

٩- شرحت المفردات الغريبة التى وردت فى بعض الأحاديث مستعيناً فى ذلك بكتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وشروح الحديث.

ثم ختمت الكتاب بفهارس سبعة هى:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس القبائل والبلدان والفرق.

٦- فهرس المصادر والمراجع.
٧- فهرس الموضوعات التى اشتمل عليها الكتاب.

هذا وإنى -يعلم الله- ما فرطت ولا توانيت ولا كان منى ميل إلى كسل أو ركون إلى راحة، فإن فاتنى شئ فى أثناء الكتابة، أو لم أذكر أمراً كان ينبغى ذكره، أو طرأ علىَّ سهو أو نسيان، فهذا لأن عمل الإنسان لا يخلوا من نقص مهما كانت عنايته. وعذرى فى ذلك أن الكمال المطلق لله ﷻ.

فما كان فى الكتاب من صوابٍ، فهو من الله ﷻ وبتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسى، ومن الشيطان، والله برىء منه ورسوله، و لله وحده الكمال والعزة والجلال.

وفى الختام : أحمد الله – سبحانه وتعالى- على عونه وتوفيقه لإتمام هذا الكتاب حيث سهل لى صعبه، وذلل أمامى عقباته، وإنى لأرى لزاماً علىّ أن أسجل هنا وافر شكرى، وعظيم تقديرى، وصادق دعواتى لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الخالق الدفتار ، الذى أحاطنى بنصائحه، وتوجيهاته السديدة، وإرشاداته العديدة، حتى خرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، فاسأل الله ﷻ أن يبارك فى دينه، وبدنه، وأهله، وولده، وأن يجزيه عنى وعن الإسلام خير الجزاء.

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أقدم شكرى أيضاً : لكل من أفادنى من مشايخى وزملائى بكتاب، أو إرشاد، أو أى نوع من المساعدة ...

اللهم تقبل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم. اللهم اجعلنى جنداً من جنود كتابك، جنداً من جنود سنة نبيك ﷺ، اللهم لا تعذب لساناً يخبر عنك، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدل عليك، ولا قدماً تمشى إلى خدمتك، ولا يداً تكتب حديث رسولك، فبعزتك لا تدخلنى النار، فقد علم أهلها أنى كنت أذب عن دينك. اللهم آمين،

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الراجى عفو ربه الغفور
عماد السيد محمد إسماعيل الشربينى



تمهيد

وفيه خمسة مباحث :

١- **المبحث الأول** : كلمة في الاصطلاح. معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية،

٢- **المبحث الثانى** : التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها .

٣- **المبحث الثالث** : الحديث النبوى بالسند المتصل من خصائص الأمة الإسلامية

٤- **المبحث الرابع** : الحديث النبوى تاريخ الإسلام .

٥- **المبحث الخامس** : دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم .



المبحث الأول

كلمة فى الاصطلاح

معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية

معرفة الفوارق بين المعانى فى اللغة وبينها فى الاصطلاح مبحث فى غاية الأهمية، لا سيما وقد ظهر الخلط بين هذه المعانى عند أعداء الإسلام والسنة المطهرة فى هجومهم على السنة، فهم لا يكادون يهتمون بمعرفة تلك الفروق، إما عن جهل يجرهم إلى اسوأ الأحكام وأتعس النتائج بإنكار حجية السنة المطهرة، وإما عن علم متعمد لا يهتمون ولا يبينون الفوارق بين المعانى فى اللغة وبينها فى الاصطلاح بقصد تضليل القارئ وتشكيكه فى حجية السنة المطهرة ومصدريتها التشريعية[1].

يقول أبو هلال العسكرى[2] فى كتابه (الفروق فى اللغة) :

"الفرق بين الاسم العرفى والاسم الشرعى : أن الاسم الشرعى ما نقل عن أصله فى اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث فى الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والإسلام وما يقرب من ذلك، وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء، ثم جرت فى الشرع على أشياء أخر، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها، وصار استعمالها على الأصل مجازاً، ألا ترى أن استعمال (الصلاة) اليوم فى الدعاء مجاز، وكان هو الأصل. والاسم العرفى ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا (دابة) وذلك أنه قد صار فى العرف اسماً لبعض ما يدب وكان فى الأصل اسماً لجميعه.

وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله ﷻ خطاب قد وقع فى اللغة لشئ واستعمل فى العرف لغيره، ووضع فى الشرع لآخر، فالواجب حمله على ما وضع فى الشرع؛ لأن ما وضع له فى اللغة قد انتقل عنه، وهو الأصل فيما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك

---

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير نصر ص ٢٥ بتصرف، وانظر السنة فى مواجهة أعدائها للدكتور طه حبيشى ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) أبو هلال العسكرى : هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكرى، لغوى، مفسر، شاعر، أديب. من مصنفاته لحن الخاصة، والتخليص فى اللغة، والفروق، والمحاسن فى تفسير القرآن، توفى بعد سنة ٣٩٥هـ. له ترجمة فى : طبقات المفسرين للسيوطى، ص ٣٣ رقم ٢٩، وطبقات المفسرين للداودى ١ /١٣٨ رقم ١٣١، ومعجم الأدباء للسيوطى ٣ /١٣٥، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٣ /٢٤٠ .

وإن كان الخطاب فى العرف لشئ وفى اللغة بخلافه وجب حمله على العرف، لأنه أولى، كما أن اللفظ الشرعى يحمله على ما عدل عنه، وإذا حصل الكلام مستعملاً فى الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾(١) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له فى اللغة، وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثانى يراد به ما وضع له فى اللغة لكنه قد جعل اسماً فى الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص، أو يبلغ حداً مخصوصاً فصار كأنه مستعمل فى غير ما وضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله"(٢).

فالكلمة إذن معنيان، معنى لغوى، ومعنى شرعى، أى دلالة لغوية ودلالة اصطلاحية، وقد يكون المعنى الاصطلاحى بعيداً عن المعنى اللغوى، بل قد تكون الكلمة لها أكثر من معنى فى اللغة وأكثر من مَعنى فى الاصطلاح ككلمة "السنة" مثلاً. فهى فضلاً عن معانيها اللغوية المتعددة، والتى سيأتى ذكرها، لها أكثر من معنى اصطلاحى عند المحدثين، والفقهاء، والأصوليين كما سيأتى.

فالذى لا يعرف هذه الفوارق الاصطلاحية لا شك واقع فى الخطأ، وسوف يضل ضلالاً مبيناً، وهذه الفوارق استغلها أعداء الإسلام والسنة المطهرة استغلالاً بشعاً ينبئ عن حقدهم الدفين على الإسلام وأهله، فنراهم فى هجومهم على السنة المطهرة يركزون على بعض معانيها اللغوية أو الاصطلاحية مهملين عن جهل تارةً، وعن علم تارة أخرى باقى معانيها الاصطلاحية بغية الوصول إلى هدفهم وغايتهم من التشكيك فى حجيتها وعدم العمل بها ومن ذلك تركيزهم على معنى السنة فى اصطلاح الفقهاء وهى ما ليس بواجب مما يمدح فاعلها ولا يذم تاركها(٣). وهذا التعميم فى تعريف السنة محض الضلال(٤)، إذ فيه صرف لهذه الكلمة عن معناها الاصطلاحى عند رجال الأصول وعلى أنها مصدر تشريعى مستقل ملازم للقرآن الكريم فى الاحتجاج، وأن

---

(١) جزء من الآية ٤٣ من سورة البقرة.

(٢) الفروق فى اللغة ص ٥٦ .

(٣) البحر المحيط للزركشى ١ /٢٨٤، وإرشاد الفحول للشوكانى ١ /١٥٥، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٥٤، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١١١ .

(٤) انظر تعميم محمود أبو ريه لذلك فى أضواء على السنة ص ٣٨ .

الأحكام التكليفية الخمسة تدور فيها، كما تدور فى القرآن الكريم بالتمام[1].

ومن المعانى اللغوية التى يركز عليها أعداء الإسلام فى تعريفهم بالسنة معناها الوارد بمعنى الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة، ويعبرون عن ذلك المعنى بالعادة والعرف كما قال المستشرق «جولد تسيهر»[2] : "السنة هى جماع العادات والتقاليد الوراثية فى المجتمع العربى الجاهلى؛ فنقلت إلى الإسلام، فأصابها تعديل جوهرى عند انتقالها، ثم أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيل من أجيال المسلمين سنة جديدة"[3]. وتابعه على ذلك سائر من جاء بعده من المستشرقين[4].

وردد هذا الكلام الدكتور على حسن عبد القادر[5] فى كتابه «نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى» فقال : "وكان معنى السنة موجوداً فى الأوساط العربية قديماً، ويراد به الطريق الصحيح فى الحياة للفرد وللجماعة، ولم يخترع المسلمون هذا المعنى، بل كان معروفاً فى الجاهلية، وكان يسمى عندهم سنة هذه التقاليد العربية وما وافق عادة الأسلاف. وقد بقى هذا المعنى فى الإسلام فى المدارس القديمة فى الحجاز، وفى العراق أيضاً، بهذا المعنى العام يعنى العمل القائم، والأمر المجتمع عليه فى الأوساط الإسلامية والمثل الأعلى للسلوك الصحيح من غير أن يختص ذلك بسنة النبى ﷺ وأخيراً حدد هذا المعنى، وجعلت السنة مقصورة على سنة الرسول ﷺ ويرجع هذا التحديد

---

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٢٥، ٢٦ بتصرف.

(٢) جولد تسيهر : مستشرق مجرى يهودى، رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، ولازم بعض علماء الأزهر. له تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية. ترجم بعضها إلى العربية، قال الدكتور السباعى : "عرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه، ومن محررى دائرة المعارف الإسلامية" كتب عن القرآن والحديث، ومن كتبه : تاريخ مذاهب التفسير الإسلامى" و"العقيدة والشريعة فى الإسلام" و "فضائح الباطنية" وغير ذلك مات سنة ١٩٢١م له ترجمة فى: الأعلام للزركلى ١ /٢٨٤، والاستشراق للدكتور/ للسباعى ص ٣١-٣٢، وأراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره للدكتور عمر إبراهيم ١ /١٦١ - ١٦٢ .

(٣) العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٤٩، ٢٥١ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٧ /٣٣٠، وانظر دراسات فى الحديث للدكتور الأعظمى ١ /٥-١١، ومنهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٦٢، ١٢٢، ١٢٣ .

(٥) على حسن عبد القادر : أستاذ تاريخ التشريع الإسلامى، حاصل على العالمية فى الفلسفة من ألمانيا، ومجاز من كلية أصول الدين فى قسم التاريخ، وعميد كلية الشريعة بالأزهر الشريف سابقاً، من مؤلفاته : نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى.

إلى أواخر القرن الثانى الهجرى، بسبب طريقة الإمام الشافعى التى خالف بها الاصطلاح القديم(١).

وأقول : نعم، لفظ السنة ومعناها كان معروفاً فى لغة العرب قبل الإسلام و لم يخترع المسلمون هذه الكلمة ولا معناها، ولكن ليس الأمر كما زعم المستشرقون والدكتور على حسن عبد القادر من أن معنى السنة فى صدر الإسلام العادة والعرف(٢) الجاهلى، أو أنها الطريق الصحيح فقط، وإنما تشمل الطريق الصحيح وغير الصحيح على رأى جمهور علماء اللغة، ويؤيدهم فى الإطلاق القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأشعار الجاهلية على ما سيأتى.

كما أن استعمال القرآن الكريم والسنة المطهرة لكلمة السنة بالمعنى اللغوى لا يعنى ذلك أن هذا المعنى اللغوى (الطريقة) أو (السيرة) أو (العادة) هو المراد شرعاً بالسنة، فهذه الكلمة انتقلت من معناها اللغوى إلى المعنى الاصطلاحى (سنة رسول الله ﷺ الشاملة لأقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلْقِية والخُلُقِية ...) وهى بهذا المعنى مصدر تشريعى ملازم للقرآن الكريم لا ينفك أحدهما عن الآخر.

وهذا المعنى الاصطلاحى لكلمة السنة كان محدداً ومعلوماً فى صدر الإسلام والنبى ﷺ بين ظهرانى أصحابه ﷺ(٣) وليس الأمر كما زعم الدكتور حسن تابعاً للمستشرقين أن هذا المعنى الاصطلاحى للسنة تحدد فى آواخر القرن الثانى الهجرى....

ومن المعانى اللغوية التى يركز عليها أعداء الإسلام فى تعريفهم بالسنة معناها الوارد بمعنى الطريقة، ثم يعرفون السنة النبوية؛ بأنها الطريقة العملية أو السنة العملية، أما أقواله وتقريراته وصفاته ﷺ فليست من السنة، وإطلاق لفظ حديث أو سنة على ذلك

---

(١) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ١٢٢، ١٢٣ .

(٢) يصح تعريف السنة بالعادة والعرف، ولكن المراد بالعادة فى هذه الحالة عادة الرسول ﷺ أى ما عمله أو أقره أو رآه فلم ينكره، وهى فى هذه الحالة من الدين. كما تطلق أيضاً على السيرة العملية لحياة الصحابة ﷺ ولا تعنى العادة والعرف السائد فى الجاهلية كما يوهمه كلام جولد تسيهر ومن قال بقوله انظر: حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص٤٩-٥١، والمدخل إلى السنة النبوية لأستاذنا الفاضل الدكتور عبد المهدى عبدالقادر ص٢٥، ٢٦ .

(٣) ستأتى الأحاديث التى تشهد بذلك انظر : ص ٤٣، ٤٤، ٤٥ .

إنما هو فى نظرهم اصطلاح مستحدث من المحدثين ولا تعرفه اللغة ولا يستعمل فى أدبها، هكذا زعم محمود أبو ريه[1] فى كتابه (أضواء على السنة المحمدية)[2] تبعاً للدكتور توفيق صدقى[3].

وفى ذلك أيضاً يقول الدكتور المهندس محمد شحرور[4] فى كتابه (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، "إن ما اصطلح على تسميته بالسنة النبوية إنما هو حياة النبى ﷺ كنبى وكائن إنسانى عاش حياته فى الواقع، بل فى الصميم منه، وليس فى عالم الوهم".

وفى موضع آخر يقول : "من هنا يأتى التعريف الخاطئ برأينا للسنة النبوية بأنها كل ما صدر عن النبى ﷺ من قول ومن فعل أو أمر أو نهى أو إقرار. علماً بأن هذا التعريف للسنة ليس تعريف النبى ﷺ نفسه، وبالتالى فهو قابل للنقاش والأخذ والرد وهذا التعريف كان سبباً فى تحنيط الإسلام، علماً بأن النبى ﷺ وصحابته لم يعرفوا السنة بهذا الشكل، وتصرفات عمر بن الخطاب تؤكد ذلك"[5].

ويقول نيازى عز الدين[6] : "رجال الدين فى القرن الثالث الهجرى عرفوا السنة وأضافوا إليها أموراً هى من اجتهادهم، فقد قالوا فى تعريفها : "هى كل ما أُثِرَ عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلْقِية أو خُـلُقِية أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة "كتحنثه فى غار حراء" أم بعدها. وهذا التعريف الموسع الذى أتى فى عصر

(١) محمود أبو ريه : كاتب مصرى كان منتسباً إلى الأزهر فى صدر شبابه، فلما انتقل إلى مرحلة الثانوية الأزهرية أعياه أن ينجح فيها، أكثر من مرة، فعمل مصححاً للأخطاء المطبعية بجريدة فى بلده، ثم موظفاً فى دائرة البلدية حتى أحيل إلى التقاعد. من مصنفاته التى طعن فيها فى السنة والصحابة، أضواء على السنة، وقصة الحديث المحمدى، شيخ المضيرة (أبو هريرة) انظر : السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٤٦٦ .

(٢) أضواء على السنة ص ٣٩ .

(٣) الدكتور توفيق صدقى : هو الدكتور محمد توفيق صدقى طبيب بمصلحة السجون بالقاهرة، كتب مقالات فى مجلة المنار بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده" مات سنة ١٩٢٠م، ترجم له الشيخ محمد رشيد رضا فى مجلة المنار المجلد ٢١/٤٨٣ وما بعدها، وانظر : مجلة المنار المجلد ١١ /٧٧٤ .

(٤) محمد شحرور : كاتب سورى معاصر، حاصل على الدكتوراه فى الهندسة من الجامعة القومية الإيرلندية فى دبلن. من مؤلفاته : الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، والإسلام والإيمان منظومة القيم، والدولة والمجتمع.

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٤٦-٥٤٨ .

(٦) نيازى عز الدين : كاتب سورى معاصر، هاجر إلى أمريكا. من مؤلفاته : إنذار من السماء، ودين السلطان، الذى زعم فيه أن السنة المطهرة وضعها أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين لتثبيت ملك السلطان ومعاوية ﷺ وصار على دربه علماء المسلمين إلى يومنا هذا.

متـأخر عن عصر الرسولﷺ وصحابتـه قد جر البلاء على الإسـلام. وفى موضع آخر يقـول : "وإن أغلب الذين أدخلوا أحاديث الرسـول ﷺ وأفعالـه وتصرفاتـه الخاصة فى الدين فعلوهـا وهم يعلمـون أنهم يفعلـون الممنوع، ويقعون فـى المعصيـة، لكن الهوى والشيطان كانا أقوى من الإيمان فى تلك الفترة، ففعل الشيطان ما يريد"[١].

ومن المعانى اللغويـة التـى يركزون عليهـا فى تشكيكهم فى السـنة المطهرة معناها الوارد فى القرآن الكريم بمعنى أمر الله ﷻ ونهيه وسائر أحكامه وطريقته،ويقولون: لا سنة سـوى سنة الله ﷻ الواردة فى كتابه العزيز، وأنـه مستحيل أن يكون لرسول الله سنة، ويكـون لله ﷻ سنة، فيشرك الرسول نفسه مع الله ﷻ.

وفى ذلـك يقول محمد نجيب[٢] فى كتابـه (الصلاة) : القرآن وما فيـه من آيات هو سـنة الله التى سنها وفرضهـا نظاماً للوجود، واتبعها الله نفسـه؛ فهى سنة الله ... وليس من المعقـول أن يكون للرسول سـنة ويكون لله سـنة، فيشرك الرسـول نفسه مع الله ويكون لكلاهمـا سنة خاصـة وهو أمر مسـتحيل أن يحصل من مؤمـن ومن رسـول على الأخص، فمـا كـان لبشـرٍ آتـاه الله الكتـاب والحكم والنبوة أن يـترك حكم الله وسـنته، ويطلب من النـاس أن تتبع ما يسـنه هو مـن أحكام، وليس ذلك إن حَصُلَ إلا استكباراً فى الأرض، وتعال على الله. يقول الله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْـمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُـمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُـمْ تَدْرُسُونَ**﴾[٣] ﴿**فَلَمَّـا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلا نُفُـورًا اسْـتِكْبَارًا فِـي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّـيِّئِ وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْـرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ سُـنَّةَ الأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِـدَ لِسُنَّةِ اللَّـهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُـنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيـلاً**﴾[٤]. وهذا يؤكـد وجـوب الرجـوع لكتـاب الله وحده جمـاع سـنة الله[٥] أ.هـ.

---

(١) إنذار من السماء ص ٤٠، ١١١ .

(٢) محمد نجيب كاتب معاصر. من مؤلفاته (الصلاة) أنكر فيه السنة المطهرة، وزعم أن تفاصيل الصلاة واردة فى القرآن الكريم.والكتاب صادر عن ندوة أنصار القرآن، نشر دائرة المعارف العلمية الإسلامية.

(٣) الآية ٧٩ من سورة آل عمران.

(٤) الآيتان ٤٢، ٤٣ من سورة فاطر.

(٥) الصلاة ص ٢٧٦، ٢٧٧ .

وفى ذلك أيضاً يقول أحمد صبحى منصور[1] فى كتابه (حد الردة) معرفاً بالسنة الحقيقية قائلاً : "سنة الله تعالى هى سنة رسوله عليه السلام ...، الله تعالى ينزل الشرع وحياً، والرسول يبلغه وينفذه، ويكون النبى أول الناس طاعة واتباعاً لأوامر الله تعالى. والله تعالى أمر النبى بأن يقول ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[2]. والإيمان بالرسول معناه الإيمان بكل ما نزل عليه من القرآن والإيمان بأنه اتبع ذلك الوحى وطبقه، وكان أول الناس إيماناً به وتنفيذاً له[3].

ويقول قاسم أحمد[4] فى كتابه (إعادة تقييم الحديث) : "إنه بالنظر إلى استخدام كلمتى السنة والحديث فى القرآن والذى يعطينا معلومات شيقة، نجد أن كلمة "سنة" تشير فى القرآن إلى النظام أو الناموس الآلهى وإلى مثال الأمم السابقة التى لقيت مصيرها. فلم يشر القرآن إلى أن السنة هى سلوك النبى، وهذان الاستخدامان تشير إليهما الآيتان التاليتان :

﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾[5] ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾[6].

فكلمة "حديث" استخدمت فى القرآن بمعنى "الأخبار" و"القصص" و"الرسالة" و"الشئ" وقد ذكرت ستاً وثلاثين مرة فى مواضع لغوية مختلفة، ولا يشير أى منها إلى ما يعرف بالحديث النبوى. فعلى العكس وردت فى عشرة مواضع من الآيات البينات تشير إلى القرآن وتستبعد بشدة أى حديث إلى جانب القرآن منها هذه الآيات ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[7] ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ

---

(١) أحمد صبحى منصور تخرج فى الأزهر وحصل على العالمية فى التاريخ من الجامعة وتبرأ من السنة فتبرأت منه الجامعة، سافر إلى أمريكا وعمل مع المتنبئ رشاد خليفة، يحاضر بالجامعة الأمريكية بمصر، ومدير رواق بن خلدون بالمقطم. من مصنفاته : الأنبياء فى القرآن، والمسلم العاصى، وعذاب القبر والثعبان الأقرع، ولماذا القرآن، باسم مستعار وهو عبد الله الخليفة. انظر قصته هو ورشاد خليفة فى كتابى مسيلمة فى مسجد توسان، والدفاع عن السنة الجزء الأول من سلسلة "الإسلام واستمرار المؤامرة كلاهما لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى.

(٢) جزء من الآية ٩ من سورة الأحقاف.

(٣) حد الردة ص ٤٠ .

(٤) قاسم أحمد كاتب ماليزى معاصر، ورئيس الحزب الاشتراكى الماليزى -سابقاً-. من مؤلفاته: إعادة تقييم الحديث، أنكر فيه حجية السنة المطهرة.

(٥) الآية ٢٣ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.

(٧) جزء من الآية ٢٣ من سورة الزمر.

﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(١).

هذا والذى زعمه أعداء السنة المطهرة فى تعريفهم بالسنة النبوية من أنها الطريقة العملية أو السنة العملية، أو هى سنة ا لله ﷻ.

وأن تعريف السنة النبوية بأنها «كل ما صدر عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ...» اصطلاح مستحدث من المحدثين ولم يعرفه النبى ﷺ ولا أصحابه ﷺ بل كان هذا التعريف سبباً فى تحنيط الإسلام.

هذا الزعم الكاذب إنما يدل على ما سبق وأن ذكرته من أن هؤلاء الأعداء يخلطون بين المعانى فى اللغة وبينها فى الاصطلاح، ولا يهتمون بمعرفتها ولا ببيانها إما عن جهل، وإما عن علم بقصد خداع القارئ وتضليله وتشكيكه فى حجية السنة وفى علمائها الذين قيدهم رب العزة لحفظها من التغيير والتبديل تماماً بتمام، كما قيض لكتابه العزيز من يحفظه من العلماء الأفذاذ.

لذا كان لزاماً علينا بيان الفوارق بين معانى (السنة والحديث) فى اللغة وبينها فى الاصطلاح، حيث سيتضح جلياً صدق ما ذكرته من خلطهم وعدم اهتمامهم بتلك الفوارق عن جهل تارة، وعن علم تارة أخرى، كما سيتضح أن السنة النبوية بتعريفها المعلوم عند المحدثين والأصوليين والفقهاء، كان مقصوداً من النبى ﷺ ومعلوماً للصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – وأن هذا التعريف للسنة المطهرة كان سبباً فى عزة الإسلام وأهله، وليس سبباً فى تحنيطه كما يزعم أعداءُ الإسلام.

كما سيتضح أيضاً أن مصطلح السنة ومصطلح الحديث كانا مترادفين زمن النبوة المباركة وزمن الصحابة ﷺ فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم ﷺ وعلى ذلك علماء الشرع الحنيف، خلافاً لأعداء الإسلام الزاعمين : أن مصطلح السنة غير مصطلح الحديث، وأنهما يجب أن يكونا متميزين عن بعضهما فإلى بيان ذلك.

---

(١٩) الآية ٦ من سورة لقمان، وانظر : إعادة تقييم الحديث ص ٧٧، ٧٨، واستشهاده بهذه الآية على أن لفظ الحديث هو القرآن استشهاد باطل فـ (لهو الحديث) هنا الأقاصيص والأساطير، انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/٤٤١ .

المبحث الثانى

التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى اللغة.

المطلب الثانى : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى الاصطلاح.

المطلب الثالث : شبهة حول التسمية والرد عليها.

المطلب الأول

التعريف 'بالسنة' و 'الحديث' فى اللغة

تطلق السنة فى اللغة على عدة معان منها :

١- ما يدل على الصقالة والملامسة، ومن ذلك إطلاقها على الوجه أو دائرته، أو صورته، وبهذا المعنى وردت فى أشعار العرب قال الأعشى[١] :

كريماً شمائله من بنى *** معاوية الأكرمين السنن

حيث أراد بقوله "الأكرمين السنن" الأكرمين الوجوه.

وقال ذو الرمة[٢] :

تريك سنة وجه غير مقرفة *** ملساء ليس لها خال ولا ندب

حيث أراد بقوله "تريك سنة وجه" تريك دائرة وجهها.

وقال ثعلب[٣] :

بيضاء فى المرآة سنتها *** فى البيت تحت مواضع اللمس

حيث أراد بقوله : "فى المرآة سنتها" فى المرآة صورتها[٤].

٢- كذلك ترد السنة بمعنى : السيرة المستمرة، والطريقة المستقيمة، سواء حسنة كانت أم سيئة[٥]، وأصلها اللغوى مأخوذ من قولك : سننت الماء إذا واليت صبه،

---

(١) الأعشى : هو ميمون بن قيس بن جندل، ينتهى نسبه إلى بكر بن وائل من ربيعة، لقب بالأعشى لسوء بصره، وكنى بأبى البصير تفاؤلاً بالشفاء، أو لنفاذ بصره، وسمى "صناجة العرب" لأنه كان يتغنى بشعره، وتوفى سنة ٧هـ. له ترجمة فى : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ /٢٥٧ رقم٢١، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٣ /٣٥٦، وأدباء العرب لبطرس البستانى ١ /٢١٢ .

(٢) ذو الرمة : ذو الرُّمَة أو الرِّمَة، أبو الحارث غيلان بن بهيس بن مسعود بن عدى، له ديوان شعر مطبوع فى مجلد ضخم، وتوفى سنة ١١٧هـ له ترجمة فى : الأعلام للزركلى ٥ /٣١٩، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ /١١ - ١٧ رقم ٥٢٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ /٥٢٤ رقم ٩٤

(٣) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيبانى بالولاء، إمام الكوفة فى النحو واللغة، من كتبه الفصيح" له ترجمة فى الأعلام للزركلى ١ /٢٥٢، وبغية الوعاة للسيوطى ١ /٣٩٦ - ٣٩٨ رقم ٧٨٧ .

(٤) لسان العرب لابن منظور ١٣ /٢٢٤، والقاموس المحيط للفيروزآبادى ٤ /٢٣٣، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ١ /٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٥) مختار الصحاح للرازى ص ٣١٧، ولسان العرب ١٣ /٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ /٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ /٤٥٦ .

وفى لسان العرب : سن عليه الماء : صبه، وقيل : أرسله إرسالاً ليناً ... وسن الماء على وجهه، أى : صبه عليه صباً سهلاً.

قال الجَوْهَرِىُّ[١] : سننت الماء على وجهى : أى أرسلته إرسالاً من غير تفريق ... والسنن : الصب فى سهولة ... وفى حديث عمرو بن العاص[٢] ﷺ عند موته : فسنوا على التراب سناً"[٣] أى ضعوه وضعاً سهلاً[٤] فشبهت العرب الطريقة المتبعة، والسيرة المستمرة بالشئ المصبوب، لتوالى أجزائه على نهج واحد، ومن هذا المعنى قول خالد بن عتبة الهذلى :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها *** فأول راضٍ سنة من يسيرها[٥]

وبهذا الإطلاق اللغوى جاءت كلمة السنة فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ **سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً**﴾[٦] وقال تعالى ﴿**وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ ...** الآية﴾[٧].

كما جاءت أيضاً فى السنة النبوية بهذا المعنى، قال ﷺ "**من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة،ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة**"[٨] وقال ﷺ "**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر**

---

(١) الجَوْهَرِىُّ : هو إسماعيل بن حماد التركى الجوهرى، يكنى : أبا نصر الفرابى، كان إماماً فى اللغة والأدب، وهو صاحب الصحاح فى اللغة، توفى سنة ٣٩٣هـ له ترجمة فى : مرآة الجنان : ٢ /٤٤٦، ولسان الميزان لابن حجر ١ /٦١٤ رقم ١٢٧٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ /١٤١، والوافى بالوفيات٩ /١١١ رقم ٤٠٢٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ١ /١٩٤ .

(٢) عمرو بن العاص : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٢ رقم ٥٨٩٧، والاستيعاب ٣ /١١٨٤ رقم ١٩٣١، وأسد الغابة ٤ /٢٣٢ - ٢٣٥ رقم ٣٩٧١، وتاريخ الصحابة ص١٧٣ رقم ٨٨٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧١ رقم ٣٧٦ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج ١ /٤١٤ رقم ١٢١، وأحمد فى مسند ٤ /١٩٩ .

(٤) لسان العرب ١٣ /٢٢٧، والقاموس المحيط ٤ /٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ /٤٥٥، ٤٥٦ .

(٥) لسان العرب لابن منظور ١٣ /٢٢٥ .

(٦) الآية ٧٧ من سورة الإسراء.

(٧) الآية ٥٥ من سورة الكهف.

(٨) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ٤ /١١٠، ١١١ رقم ١٠١٧، وأخرجه فى كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ٨ /٤٧٩ رقم١٠١٧ من حديث جرير بن عبد الله ﷺ.

وذراعاً بذراع" [١].

وهكذا فإن العرب تطلق على كل من ابتدأ أمراً عمل به قوم من بعده، بأنه هو الذى سنه، ومن هذا المعنى قول نصيب :

كأننى سننت الحب أول عاشق *** من الناس إذا أحببت من بينهم وحدى

وخصها بعض أهل اللغة بالطريقة المستقيمة الحسنة دون غيرها، ولذلك قيل : فلان من أهل السنة[٢].

والحق هو ما عليه جمهور أهل اللغة ويؤيدهم فى الإطلاق الآيات والأحاديث السابق ذكرها وقول خالد الهذلى المتقدم[٣].

والعلاقة بين المعنيين (اللغوى والاصطلاحى) ظاهرة؛ لأن سنة المصطفى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير أو ... إلخ. طريقة متبعة عند المؤمنين ليس لهم خيرة فى أمره ﷺ كما قال رب العزة **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِينًا﴾**[٤].

قال الدكتور همام عبد الرحيم سعيد : "وسنة النبى ﷺ تحمل هذه المعانى اللغوية، لما فيها من جريان الأحكام واطرادها، وصقل الحياة الإنسانية بها، فيكون وجه المجتمع السائر على هديها ناضراً بخيرها وبركتها، ويستفاد من المعانى اللغوية أن السنة فيها معنى التكرار والاعتياد، وفيها معنى التقويم، وإمرار الشئ على الشئ من أجل إحداده وصقله[٥].

٣- كما ترد "السنة" بمعنى العناية بالشئ ورعايته، يقال : سن الإبل إذا أحسن رعايتها، والعناية بها[٦]، والفعل الذى داوم عليه النبى ﷺ سمى سنة بمعنى : أنه ﷺ

---

(١) متفق عليه من حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ: البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبى ﷺ، لتتبعن سنن من كان قبلكم ١٣ /٣١٢ رقم ٧٣٢٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب العلم، باب إتباع سنن اليهود والنصارى ٨ /٤٧٢ رقم ٢٦٦٩ .

(٢) إرشاد الفحول للشوكانى ١ /١٥٥، ولسان العرب لابن منظور ١٣ /٢٢٥، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ١ /٤٥٥ .

(٣) حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٤٦ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة الأحزاب، وانظر : الحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص ١٣٩ .

(٥) الفكر المنهجى عند المحدثين ص ٢٧ .

(٦) لسان العرب ١٣ /٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ /٢٣٣ .

أحسن رعايته وإدامته[١].

٤- كما ترد "السنة" بمعنى البيان، يقال : سن الأمر، أى بينه، وفى الحديث "**إنى لأنسى أو أنسى لأسن**"[٢] أى إنما أدفع إلى النسيان لأسوق الناس بالهداية إلى طريق مستقيم، وأبين لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان[٣].

٥- وتستعمل "السنة" أيضاً بمعنى دين الله تعالى الذى هو أمره ونهيه وسائر أحكامه[٤].

٦- وقال الطبرى[٥]:"السنة" هى المثال المتبع، والأمام المؤتم به، ومنه قول لبيد بن ربيعة[٦]:

من معشر سنت لهم آباؤهم *** ولكل قوم سنة وإمامها[٧]

٧- ونقل القرطبى[٨]، عن المفضل[٩] أن "السنة" الأمة، وأنشد :

(١) مفاتيح الغيب للفخر الرازى ٣ /٥٤ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب السهو،باب العمل فى السهو١ /١٠٠رقم ٢، قال ابن عبدالبر لا أعلم هذا الحديث روى عن النبى ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً، من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التى فى الموطأ، التى لا توجد فى غيره مسنده ولا مرسله. ومعناه صحيح فى الأصول.

(٣) لسان العرب ١٣ /٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ /٢٣٣، والمعجم الوسيط ١ /٤٥٥ .

(٤) القاموس المحيط ٤ /٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ /٤٥٦ .

(٥) الطبرى : هو محمد بن جرير بن زيد، الطبرى، أبو محمد، صاحب التفسير الكبير، والتاريخ الشهير،كان من الأئمة المجتهدين،و لم يقلد أحداً، وكان إماماً فى فنون كثيرة منها : التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ وغير ذلك، توفى سنة ٣١٠هـ.له ترجمة فى:تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ٢ /١٦٢ رقم ٥٨٩، ووفيات الأعيان ٤ /١٩١، ١٩٢ رقم ٥٧٠،وطبقات المفسرين للداودى ٢ /١١٠-١١٨ رقم ٤٦٨،وطبقات المفسرين للسيوطى، ص ٨٢ رقم ٩٣، وشذرات الذهب لابن العماد٢ /٢٦٠، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير١ /٢٢٢رقم ٢٣ .

(٦) لبيد : هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامرى، كان أبوه يعرف بربيعة المقترين لجوده وسخائه، فنشأ لبيد كريماً مثله، توفى سنة ٤١هـ. له ترجمة فى : الأعلام للزركلى ٦ /١٠٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ /٢٧٤ - ٢٨٥ رقم ٢٥، ومرآة الجنان لليافعى ١ /١١٩، وأدباء العرب لبطرس البستانى ١ /١٤٤ - ١٥١ .

(٧) جامع البيان فى تأويل آى القرآن ٤ /١٠٠ .

(٨) القرطبى : هو محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح الأنصارى الخزرجى المالكى أبو عبد الله القرطبى، كان مفسراً، ورعاً، زاهداً، متقناً متبحراً، من مصنفاته "الجامع لأحكام القرآن" و"شرح الأسماء الحسنى"توفى سنة٦٧١هـ.له ترجمة فى:طبقات المفسرين للداودى ٢ /٦٩-٧٠ رقم ٤٣٤،وطبقات المفسرين للسيوطى ص٧٩ رقم ٨٨، وشذرات الذهب ٥ /٢٣٥، والديباج المذهب لابن فرحون ٤٠٦رقم ٥٤٩، وشجرة النور الزكية محمد مخلوف ص١٩٧ رقم ٦٦٦ .

(٩) المفضل : هو المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب، لغوى، عالم بالأدب، من مؤلفاته الفاخر فيما تلحن به العامة و"جماهير القبائل" توفى سنة ٢٩٠ . له ترجمة فى : تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١٣ /١٢٤ رقم ٧١٠٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤ /٢٠٥، ٢٠٦ رقم ٥٧٩ فى ترجمة ابنه محمد بن الفضل، وبغية الوعاة للسيوطى ٢ /٢٩٦ رقم ٢٠١٣ .

ما عاين الناس من فضل كفضلهم *** ولا رأوا مثلهم فى سالف السنن(١)

٨- ونقل الشوكانى(٢)، عن الكسائى(٣) أن "السنة" الدوام(٤).

خلاصة القول كما يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمى :

إن السـنة معناها فى اللغـة "الطريقـة" و"العـادة" و"السيرة" سـواء كانت سيئة أو حسنة، وقد استعملها الإسـلام (القرآن والنبى ﷺ) فـى معناها اللغوى كما رأينا فى الآيات والأحاديث السابقة، ثم خصصها الإسلام بطريقة النبى ﷺ وطريقة أصحابه ﷺ كما سيأتى فى تعريف السنة اصطلاحاً، وليس معنى هذا أن معناها اللغوى قد بطل أو انعدم بل بقى استعمالها ولكن فى نطاق ضيق(٥).

التعريـف بالحديـث لغـة :

"الحديث" فى اللغـة : الجديد ضد القديـم ومادة الكلمـة "حدث" تدور حول معنى واحد وهو كون الشئ بعد أن لم يكـن، والحديث كلام يحدث منـه الشـئ بعد الشئ، بعد أن لم يكن(٦).

وإنما سميت الكلمـات والعبـارات حديثاً؛ لأن الكلمـات إنما تـتركب من الحروف المتعاقبـة المتواليـة، وكل واحـد من تلك الحروف يحـدث عقب صاحبـه، أو لأن سماعها يحدث فى القلوب من المعانى والعلوم الشئ الكثير قال تعالى ﴿**فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ**﴾(٧).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤ /٢١٦ .

(٢) الشوكانى : هو محمد بن على بن محمد الشوكانى، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء، من مؤلفاته "فتح القدير" فى التفسير "وإرشاد الفحول" فى أصول الفقه. توفى سنة ١٢٥٠هـ. له ترجمة فى : البدر الطالع للشوكانى ٢ /٢١٤ - ٢٢٥ رقم ٤٨٢، والفتح المبين لعبد الله المراغى ٣ /١٤٤ - ١٤٥، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل، ص٥٣٠ - ٥٣٢، والرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٥٢، والأعلام للزركلى ٧/١٩٠، ومعجم المؤلفين لكحالة ١١/٥٣٣ .

(٣) إرشاد الفحول ١ /١٥٥ .

(٤) الكسائى : هو على بن حمزة الكوفى المعروف بالكسائى، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ الهراء كثيراً، ثم الخليل بن أحمد بالبصرة. توفى سنة ١٨٩هـ. له ترجمة فى : وفيات الأعيان لابن خلكان٣/ ٢٩٥-٢٩٧ رقم ٢٣٣، وبغية الوعاة للسيوطى ٢ /١٦٢-١٦٤ رقم ١٧٠١، وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٤٠٤ - ٤٠٩ رقم ٣٤٩، طبقات القراء لابن الجزرى ١ /٥٣٥، وطبقات القراء للذهبى ١ /١٠٠، واللباب فى تهذيب الأنساب ٣ /٩٧، والفهرست لابن النديم ص ١٠٣ .

(٥) دراسات فى الحديث النبوى ١ /٥، ١١ بتصرف.

(٦) القاموس المحيط ١ /١٦٣ .

(٧) الآية ٣٤ من سورة الطور.

ويجمع الحديث على أحاديث على خلاف القياس، ويرى الفراء أن واحد الأحاديث أحدوثـة،ثم جعلوه جمعـاً للحديث وقـال ابن بـرى: ليس الأمـر كمـا زعـم الفراء،لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبـة، يقـال : قد صار فـلان أحدوثةً، أمـا أحاديث النبى ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثاً[1].

ويرى الزمخشرى[2] : إن الأحاديث اسم جمع[3]، وخالفه أبو حيان فى البحر[4] : فقال ليس كل الأحاديث باسـم جمع، بل هـو جمع تكسير للحديـث على غـير قياس كأبـاطيل، واسـم الجمع لم يـأت على هـذا الوزن[5]، فـالراجح أنهـا جمعت علـى غير قياس... والجمع القياسـى للفظ حديث أحدثـه كرغيف وأرغفـة، أو حدث كقضيب وقضب[6].

قـال فضيلة الأسـتاذ الدكتور مروان محمد شـاهين : أما عن الحديث فـى اللغة فله معان ثلاثة :

الأول : الحديث بمعنى الجديد الذى هـو ضد القديم، تقول : لبست ثوباً حديثاً أى جديداً، وقـرأت كتابـاً حديثـاً بمعنى الجديد، وركبـت سـيارة حديثـة تعنى سيارة جديدة.

الثانى : الحديث بمعنى الخبر والنبأ مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾[7]

---

(١) تاج العروس للزبيدى ١ /٦١٣ .

(٢) الزمخشرى : هـو أبو القاسم، محمود بـن عمر بن محمد الزمخشرى، نحوى، لغوى، معتزلى، مفسـر، يلقب بجار الله لمجاورتـه بمكة زمانـاً، من مصنفاتـه : الكشـاف عن حقـائق التنـزيل، والفائق فى غريـب الحديث، مات سنة ٥٣٨هـ. لـه ترجمة فـى : وفيات الأعيـان لابن خلكان ٥ /١٦٨-١٧٤ رقم ٧١١، وبغيـة الوعـاة للسيوطى ٢ / ٢٧٩ رقم ١٩٧٧، وإشـارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقى اليمانى، ص ٣٤٥ رقم ٢١٠، وطبقات المفسرين للسيوطى، ص٤٨ رقم ١٤٧، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣١٤ رقم ٦٢٥ .

(٣) الكشاف للزمخشرى ٢ /٢٤٣ .

(٤) أبـو حيان : هـو محمد بن يوسـف بن على بن يوسـف، أثـير الديـن أبو حيـان، الغرناطى، مـن كبـار العلماء بالعربيـة، والتفسـير، والحديث، من مؤلفاتـه البحر المحيـط فى التفسير، والتذكرة فـى العربيـة، وعقـد اللآلى فى القراءات. مات سنة ٧٤٥هـ. له ترجمة فى ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٣، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٦ /٣١، وطبقـات المفسـرين للداودى ٢ /٢٨٧ - ٢٩١ رقـم ٦٠٨، وشـذرات الذهـب ٦ /١٤٥، والأعلام ٧ /١٥٣، والرسالة المستطرفة ص ١٠١ .

(٥) البحر المحيط لأبى حيان ٥ /٢٨١ عند تفسير أول سورة يوسف.

(٦) بحوث فى علوم الحديث لفضيلة الأستاذ الدكتور عزت عطيه ص ١٠ .

(٧) الآية ١٥ من سورة النازعات.

ومثل قولـه ﷻ : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾[١] وقد ورد هذا المعنى أيضاً فى قول ربنا ﷻ ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾[٢].

الثالث : الحديث بمعنى الكلام مثل قول الله تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[٣] أى نزل أحسن الكلام، ومثل قوله سبحانه ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾[٤] وقوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[٥] أى إن لم يؤمنوا بالقرآن الكريم فبأى كلام بعده يؤمنون[٦].

وبهذا الإطلاق اللغوى جاءت كلمة "الحديث" فى السنة المطهرة مراداً بها كلام رب العزة، وكلام رسول الله ﷺ فمثال ما جاء فى السنة مراداً بها كلام الله ﷻ ما أخرجه مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله[٧] ﷺ قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صبحكم ومساكم، ويقول : **بعثت أنا والساعة كهاتين**، ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ويقول: **أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة ...**"[٨].

ومثال ما جاء فى السنة مراداً بها كلام النبى ﷺ ما أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجة عن زيد بن ثابت[٩] ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "**نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب**

---

(١) الآية الأولى من سورة الغاشية.

(٢) جزء من الآية ٣ من سورة التحريم.

(٣) جزء من الآية ٢٣ من سورة الزمر.

(٤) جزء من الآية ٨٧ من سورة النساء.

(٥) الآية ٥٠ من سورة المرسلات.

(٦) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ١١ .

(٧) جابر بن عبد الله : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٤٥ رقم ١٠٢٢، والاستيعاب ١ /٢١٩ رقم ٢٩٠، وأسد الغابة ١ /٤٩٢ رقم ٦٤٧، وتاريخ الصحابة ص ٥٨ رقم ١٨٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧ رقم ٢٥، وتذكرة الحفاظ ١ /٤٣ رقم ٢١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٩ رقم ٢١ .

(٨) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة ٣ /٤١٨ رقم ٨٦٧ .

(٩) زيد بن ثابت : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ /٥٦١رقم ٢٨٨٧، والاستيعاب ٣ /١٣٦ رقم ٨٤٥، وأسد الغابة ٢ /٣٤٦ رقم ١٨٢٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٣٠ رقم ١٥، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٧ رقم ١٥، وتاريخ الصحابة ص١٠٥ رقم ٤٦٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦ رقم ٢٢ .

حامل فقه ليس بفقيه"(١) وعن المغيرة بـن شعبة(٢) ﷺ قال : قال رسول ا الله ﷺ "**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بَحديثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ**"(٣).

(١) أخرجـه ابـو داود فى سـننه كتـاب العلم، باب فضـل نشـر العلم ٣ /٣٢٢ رقم ٣٦٦٠ واللفـظ لـه، وأخرجه الترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع، ٥ /٣٣ رقم ٢٦٥٦، وقال أبو عيسى : وفى الباب عـن عبد الله بن مسعود، ومعـاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبـى الدرداء وأنس ثم قال : حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وأخرجه ابن ماجة فى سننه المقدمة، باب من بلغ علماً، ١ /٨٤ رقم ٢٣٠ .

(٢) المغيرة بن شـعبة : صحابى جليل له ترجمة فـى : الإصابة ٣ /٤٥٢ رقم ٨١٧٤، والاستيعاب ٤ /١٤٤٥ رقم ٢٤٨٣، واسد الغابـة ٥ /٢٣٨ رقـم ٥٧١، وتاريخ الصحابة ص٢٣٠ رقم ١٢٣٧، ومشـاهير علماء الأمصار رقم ٢٦٩، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /٩١ .

(٣) أخرجـه مسـلم (بشـرح النووى) فى المقدمـة، بـاب وجوب الروايـة عن الثقـات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ١ /٩٥ .

المطلب الثانى
التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى الاصطلاح

بادئ ذى بدء وقبل بيان معنى "السنة" و"الحديث" فى اصطلاح العلماء نقول : إذا كان هناك بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة كما سبق، واصطلاحاً كما سيأتى تفصيلاً، إلا أنهما مترادفان متساويان فى استعمالهم؛ فهم جميعاً لم يطلقوا استعمالهما اللغوى.

يقول الدكتور صبحى الصالح : "ولئن أطلقت السنة فى كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث؛ فإن الشعور بتساويهما فى الدلالة أو تقاربهما على - الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التى كان الرسول - صلوات الله عليه- يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبى الكريم فى أقواله المؤيدة لأعماله، وفى أعماله المؤيدة لأقواله؟

حين جالت هذه الأسئلة فى أذهان النقاد لم يجدوا بأساً فى أن يصرحوا بحقيقة لا ترد إذا تناسينا موردى التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً، فليقل أكثر المحدثين أنهما مترادفان[1].

وإذن فمعنى السنة والحديث عند علماء الشرع واحد من حيث إطلاق أحدهما مكان الآخر، ففى كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبى ﷺ إلا أن أهل كل اختصاص قد نظروا إلى السنة من الزاوية التى تعنيهم-من حيث تخصصهم وموضوع علمهم.

١- **فعلماء الحديث** إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادى، والرائد الناصح، الذى أخبر الله ﷻ أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل، وأخبار وأقوال وأفعال سواء أثبت المنقول حكماً شرعياً أم لا[2].

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه بتصرف يسير ص ٩، ١٠ .

(٢) أصول الحديث، علومه، ومصطلحه، للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ١٨ .

فعرفوها بأنها كل ما نقل عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو إقرار (تقرير) أو صفة خِلْقِية أو صفة خُلُقِية حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام قبل البعثة أو بعدها. فلذلك من الأثر ماله فى إثبات النبوة وإعطاء الأسوة وتعميق الإيمان، وتوكيد العلاقة والمحبة والتوقير بيننا وبينه ﷺ ، والالتزام بسنته المطهرة[1].

أما علماء الأصول : فإنهم يعنون بالبحث فى مصادر الشريعة، وأخذ الأدلة الشرعية من النصوص، واستنباط الأحكام منها - ومن هنا كان اهتمامهم بالسنة من حيث كونها المصدر الثانى للتشريع بعد كتاب الله تعالى فعرفوها بأنها كل ما صدر عن النبى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو ترك، أو كتابة، أو إشارة مفهمه أو هم مصحوب بالقرائن، أو غير ذلك مما يثبت الأحكام ويقررها، مما لم ينطق به الكتاب العزيز[2].

أما الفقهاء فيطلقون كلمة "سنة" ويعنون بها ما يقل عن درجة الوجوب والإلزام، فالواجب والفرض عندهم ما يثاب فاعله، ويعاقب تاركه، أما السنة عندهم - فهى ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها مما فعله الرسول ﷺ وواظب عليه؛ لأنها فى اصطلاحهم - أقل إلزاماً من الفرض، ونظرة الفقهاء إلى السنة خاضعة لتخصصهم، ولموضوع علمهم الذى هو البحث عن حكم الشرع على أفعال العباد من حيث الوجوب والتحريم والاستحباب والكراهة والإباحة ومن هنا خضع تعريفهم للسنة إلى تخصصهم الذى يعملون فيه[3].

السنة وعمل الصحابة :

يقول فى ذلك الدكتور محمد عجاج الخطيب، إلى جانب المعنى السابق الذى يدل عليه لفظ السنة، فقد يطلق العلماء (محدثين وأصوليين وفقهاء) لفظ السنة أحياناً على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ سواء أكان ذلك فى القرآن الكريم أم فى المأثور

(١) شذرات من علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور الأحمدى أبو النور ١ /٤٤، وعلوم الحديث لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ١٦ .

(٢) انظر : الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ١ /١٢٧، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢ /٢٢٣، وغاية الوصول شرح لب الأصول زكريا الأنصارى ص ٩١، ومناهج العقول للبدخشى ٢ /٢٦٩، وإرشاد الفحول للشوكانى ١ /١٥٥، وأصول الفقه للخضرى ص٢٥٠،٢٥١ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان شاهين ص ١٣ .

عن النبى ﷺ أم لا، لكنه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهادٍ مجتمعاً عليه منهم .

ومن أبرز ما ثبت فى السنة بهذا المعنى حد الخمر، حيث كان تعزير شارب الخمر فى عهده ﷺ غير معين فكانوا يضربونه تارة أربعين جلده، وتارة يبلغون ثمانين جلدة، فلما كان عهد عمر[1] رضي الله عنه استشار الناس؛ فقال عبد الرحمن بن عوف[2] رضي الله عنه أخف الحدود ثمانون، وقال على[3] رضي الله عنه نرى أن نجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فجلد عمر رضي الله عنه فى الخمر ثمانين[4].

وثبت فى ذلك أيضاً تضمين الصناع. وقضى الخلفاء رضي الله عنهم بذلك، قال على رضي الله عنه لا يصلح الناس إلا ذاك؛ لأن الناس بحاجة إلى الاستصناع، وعدم تضمين الصناع يورث الإهمال فى العمل وعدم المسئولية، مما يؤدى إلى ضياع أموال الناس[5].

ومن ذلك أيضاً، جَمْعُ المصاحف فى عهد أبى بكر برأى عمر -رضى الله عنهما-[6]، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة وتدوين الدواوين، وما أشبه ذلك مما اقتضاه النظر المصلحى الذى أقره الصحابة -رضوان الله عليهم- أجمعين[7].

ومما يدل على إطلاق السنة بهذا المعنى قوله ﷺ فيما رواه عنه العرباض بن سارية[8] رضي الله عنه قال : صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا

---

(١) عمر بن الخطاب : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٥١٨ رقم ٥٧٥٢، والاستيعاب ٣ /١١٤٤ رقم ١٨٧٨، واسد الغابة ٤ /١٣٧ رقم ٣٨٣٠، وتذكرة الحفاظ ١/٥ رقم ٢، وطبقات الحفاظ ص ١٣ رقم ٢، وتاريخ الصحابة ص ٢٣ رقم٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠ رقم ٣، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٣٩٧ .

(٢) عبد الرحمن بن عوف : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢/٤٥٦ رقم ٥١٩٥، والاستيعاب ٢ /٨٤٤ رقم ١٤٥٥، واسد الغابة ٣/٤٧٥ رقم ٣٣٧٠، وتاريخ الصحابة ص ٢٥ رقم ٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤ رقم ١٢ .

(٣) على بن أبى طالب : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢/٥٠٧ رقم ٥٧٠٤، والاستيعاب ٣ /١٠٨٩ رقم ١٨٥٥، واسد الغابة ٤ /٨٧ رقم ٣٧٨٩، وتاريخ الصحابة ص ٢٤ رقم ٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١ رقم ٥، وتذكرة الحفاظ ١ /١٠ رقم ٤، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٤ رقم ٤ .

(٤) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الأشربة، باب الحد فى الخمر ٢ /٦٤٢ رقم ٢ .

(٥) الاعتصام للشاطبى ٢ /١١٩، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص٨١-٩٦ .

(٦) انظر : الحديث فى صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ٨ /٦٢٧ رقم ٤٩٨٦ .

(٧) الموافقات للشاطبى ٤ /٥،٦، وانظر : المدخل إلى السنة النبوية ص ٣٢، ٣٣ .

(٨) العرباض بن سارية : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٤٧٣ رقم ٥٥٠١، والاستيعاب ٣ /١٢٣٨ رقم ٢٠٢٦، واسد الغابة ٤ /١٩ رقم ٣٦٣٠، وتاريخ الصحابة ١٩٩ رقم ١٠٦٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥ رقم ٣٣١ .

موعظـة بليغة ذرفـت منها العيون، ووجلت منهـا القلوب، فقـال قائل : يـا رسـول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال : "**أوصيكم بتقوى الله ﷻ والسمع، والطاعـة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدى فسـيرى اختلافاً كثيراً؛ فعليكم بسـنتي وسـنة الخلفـاء الراشـدين المهديـين، تمسـكوا بهـا وعضوا عليهـا بـالنواجذ، وإيـاكم ومحدثات الأمـور، فإن كـل محدثـة بدعـة، وكل بدعـة ضلالـة**"[1] وقوله ﷺ فيما رواه عنـه عبد الله بن عمرو[2] -رضى الله عنهما- قـال : قال رسـول الله ﷺ "**إن بنى اسـرائيل تفرقت على اثنتـين وسبعين ملـة، وتفترق أمتى على ثلاث وسـبعين، كلهم فى النار إلا ملة واحدة**، قـالوا : ومن هى يا رسـول الله قال : **ما أنا عليه وأصحابى**"[3].

واسـتدل علـى ذلك أيضاً بـأن السـلف كـانوا يقولون : سـنة العمريين أى أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، ومما أخرجه ابن عبد البر بسنده عن مالك بن أنس[4] قال عمر بـن عبد العزيز[5] : سـن رسـول الله ﷺ وولاة الأمر من بعـده سـنناً الأخـذ بها تصديق بكتاب الله ﷻ واستكمال لطاعـة الله وقوة على دين الله ، من عمل بها؛ فهو

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السـنة، باب فى لزوم السـنة ٤ /٢٠٠ رقم ٤٦٠٧، والترمذى كتاب العلم، باب مـا جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البـدع ٥ /٤٣-٤٤ رقم٢٦٧٦،وابن ماجة فـى المقدمة، باب إتبـاع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١ /١٥-١٧ رقمى ٤٢-٤٣ وغيرهم.

(٢) عبد الله بن عمـرو : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٥١ رقم ٤٨٦٥، والاستيعاب ٣ /٢٥٦ رقم ١٦٣٦، واسـد الغابـة ٣ /٣٤٥ رقـم ٣٠٩٢، وتجريد أسمـاء الصحابـة ١ /٣٢٦، وتـاريخ الصحابـة رقـم ٧٢١، ومشاهير علماء الأمصار ص٧١ رقم ٣٧٧، وتذكرة الحفاظ ١ /٤١ رقم ١٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨ رقم ١٩ .

(٣) أخرجـه الترمذى كتـاب الإيمان،بـاب ما جاء فـى افتراق هذه الأمـة٥/٢٦رقم٢٦٤١، وقال أبو عيسـى : هذا حديث مفسـر غريب لا نعرفـه مثل هذا إلا مـن هذا الوجـه، وانظر : أصول الحديث علومـه ومصطلحـه للدكتور محمد عجاج الخطيب بتصرف يسير ص ٢١، ٢٢ .

(٤) مـالك بن أنس:هو الإمـام مالك بن أنس، أحد أعـلام الإسلام، إمـام دار الهجرة، وصاحب الموطـأ، توفى سنة ١٧٩هـ. له ترجمة فى:تذكرة الحفاظ١ /٢٠٧ رقم١٩٩،وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٢٩٤رقم ٦١٣،والديباج المذهـب ص٥٦،وشـذرات الذهب١ /٢٨٩، والثقـات للعجلـى ص٤١٧ رقم ١٥٢١، ومـروج الذهب٣/٣٥٠، ومشاهير علماء الأمصار ص١٦٩ رقم١١١٠

(٥) عمر بن عبد العزيز : هو عمر بـن العزيز بن مروان بـن الحكم بن أبى العـاص الأموى، أمـير المؤمنين، أمـه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولى إمرة المدينـة للوليد، وكان مع سـليمان كالوزير، وولى الخلافة بعده، فعد من الخلفاء الراشدين مدة خلافته سنتان ونصـف، توفى سنة ١٠١هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /١٨٨ رقم ١٠٤، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٥٣ رقم ١٠١، وتقريب التهذيب ١ /٧٢٢ رقم ٤٩٥٦، والكاشف ٢/ ٦٥ رقم ٤٠٨٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٩ رقم ١٤١١ .

مهتد، ومن استنصر بها؛ فهو منصور، ومن خالفها؛ اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه ا لله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً[١].

وإذا كان عمل الصحابة ﷺ يطلق عليه لفظ السنة – فلا يعنى هذا أن السنة معناها فى صدر الإسلام "العادات والتقاليد الوراثية فى المجتمع العربى الجاهلى، ثم نقلت إلى الإسلام" كما زعم جولدتسيهر وغيره، لأن تلك الادعاءات كما قال الدكتور الأعظمى تخالف مخالفه جذرية ما دلت عليه النصوص القطعية والتى تفسر بعضها بعضاً. لما رواه أحمد فى مسنده عن سالم[٢] قال "كان عبد ا لله بن عمر[٣] يفتى بالذى أنزل الله ﷻ من الرخصة بالتمتع، وسن رسول ا لله ﷺ فيه : فيقول ناس لابن عمر : كيف تخالف أباك؟ وقد نهى عن ذلك، فيقول لهم عبد ا لله ويلكم ألا تتقون الله إن كان عمر نهى عن ذلك فيبتغى فيه الخير، يلتمس به تمام العمرة، فلم تحرمون ذلك؟ وقد أحله الله وعمل به رسول الله ﷺ أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر"[٤].

فدل ذلك على أن لفظ "السنة" فى صدر الإسلام كان معلوماً بأنها سنة النبى ﷺ وليس ما كان معروفاً مألوفاً فى الجاهلية، إذ لو كان الفرق الشائع، أو تقاليد المجتمع الجاهلية هما "السنة" فكيف نفسر قول ابن عمر هذا؟ [٥].

هذا وإن كانت السنة تطلق على ما عمل به أصحاب رسول ا لله ﷺ كما سبق،

---

(١) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقة، باب القول فى أنه يجب إتباع ما سنه السلف من الإجماع والخلاف وأنه لا يجوز الخروج عنه١ /٤٣٥رقم ٤٥٥، والآجرى فى الشريعة ص٤٨،٦٥،٣٠٦، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم، باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها ٢ /١٨٧ .

(٢) سالم : هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى، أبو عمر أو أبو عبد ا لله، المدنى، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، يشبه أبيه فى الهدى والسمت. روى عن أبيه وأبى هريرة، وعنه الزهرى، وصالح بن كيسان. مات سنة ١٠٦هـ.له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٣٣٥ رقم ٢١٨٢، والكاشف ١/ ٤٢٢ رقم ١٧٧٣، والجرح والتعديل ٣ /١٦٨، وتاريخ الثقات للعجلى ص ١٧٤ رقم ٤٩٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٥ رقم ٤٣٨ .

(٣) عبد الله بن عمر : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٤٧ رقم ٤٨٥٢، والاستيعاب ٣ /٣٤٠ رقم ١٦٣٠، واسد الغابة ٣ /٣٣٦ رقم ٣٠٨٢ وتذكرة الحفاظ ١ /٣٧ رقم ١٧، وتاريخ الصحابة ١٤٩ رقم ٧١٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٣ رقم ٥٥، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٣٢٥ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ٢ /٩٥ .

(٥) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ١ /٥-١١ بتصرف، وانظر : السنة فى مواجهة أعدائها ص ٣٦ وما بعدها.

فهى أيضاً تطلق ويراد بها الجانب العملى الذى نقل لنا عن رسول الله ﷺ أما الحديث: فهو الأخبار التى نقلت لنا عنه ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته ... إلخ. وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم قول العلماء فى وصف أحدهم مثلاً (إمام فى الحديث) أو (إمام فى السنة) أو قولهم عنه إنه (إمام فيهما معاً)، أى أنه عالم فى الحديث، وعالم بالسنة يطبقها على نفسه، ويلتزم بها فى سلوكه.

والسنة بهذا المعنى الأخير تباين البدعة التى ليست من الدين والتى اعتبرها الرسول ﷺ ضلالة؛ لأنها ليست من شرع الله فى شئ، وكل ضلالة فى النار. وفى ضوء ذلك أيضاً نستطيع أن نفهم قول الرسول ﷺ **"من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"**[1] ... ووفقاً لهذا المعنى نستطيع أن نفهم أيضاً قول عبد الرحمن ابن مهدى[2] -وهو واحد من أفذاذ علم الحديث ورجاله، ومن كبار العلماء بالسنة- حينما سئل عن مالك بن أنس، والأوزاعى[3]، وسفيان بن عيينة[4] فقال : الأوزاعى إمام فى السنة وليس بإمام فى الحديث، وسفيان إمام فى الحديث وليس بإمام فى السنة، ومالك إمام فيهما معاً.

---

(١) الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها، أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جدر ٥ /٣٥٥ رقم ٢٦٩٧ . ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأقضية،باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ٦ /٢٥٦، ٢٥٧ رقم ١٧١٨ .

(٢) عبد الرحمن بن مهدى : هو عبد الرحمن بن مهدى بن حسان البصرى، الثقة، الأمين، العالم بالحديث وأسماء الرجال، كان الشافعى يرجع إليه فى الحديث، وقال عنه : لا اعرف له نظيراً فى الدنيا. مات سنة ١٩٨هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٥٩٢ رقم ٤٠٣٢، والكاشف ١ /٦٤٥ رقم ٣٣٢٣، والجرح والتعديل ٥ /٢٨٨ رقم ١٣٨٢، والثقات للعجلى، ص ٢٩٩ رقم ٩٨٥، وتذكرة الحفاظ١ /٣٢٩ رقم٣١٣، وطبقات الحفاظ للسيوطى،ص١٤٤رقم ٣٠١، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ /١٤١ رقم ٣٥ .

(٣) الأوزاعى : هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعى، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، وهو صاحب مدرسة فى الفقه، وكان مذهبه منتشراً فى الشام انتشاراً واسعاً، وظل لمذهبه أنصار فى المغرب والأندلس حتى القرنين الثالث والرابع للهجرة، ثم توارى أمام مذهب الشافعى ومذهب مالك. مات سنة ١٥٨هـ له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /١٧٨ رقم ١٧٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٨٥ رقم ١٦٨، والثقات للعجلى ص ٢٩٦ رقم ٩٧٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢١١ رقم ١٤٢٥، والثقات لابن حبان ٧ /٦٢، ووفيات الأعيان ٣ /١٢٧ رقم ٣٦١، وتهذيب التهذيب ٦ /٢٣٨ رقم ٤٨٤ .

(٤) سفيان بن عيينة : هو سفيان بن عيينه بن أبى عمران، أبو محمد، الكوفى ثم المكى، أحد أئمة الإسلام الأعلام، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وربما دلس، ولكن عن الثقات. مات سنة ١٩٨هـ. وله ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /٢٦٢ رقم ٢٤٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١١٩ رقم ٢٣٨، وطبقات المفسرين للداودى ١ /١٩٦ رقم ١٨٧، والثقات للعجلى ص ١٩٤ رقم ٥٧٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٩ رقم ١١٨١ .

وإجابة عبد الرحمن بن مهدى واضحة الدلالة على أن السنة -فى مثل هذا الاستعمال- إنما يراد بها الجانب العملى فى الإسلام، أما الحديث فهو الاشتغال بما نقل لنا عن رسول الله ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته ... إلخ.

ومن هنا يقولون أيضاً : فلان صاحب سنة وفلان صاحب بدعة، أما الأول، فلأنه يتبع هدى النبى ﷺ ، "وأما الثانى؛ فلأنه يحاول أن يلحق بالدين ما ليس منه(١).

يقول الدكتور صبحى الصالح : وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر كأنهما متغايران من كل وجه، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان السنن بشواهد الحديث"(٢).

وهناك تفريق آخر بين الحديث والسنة وهو ما ذكره العلامة الكتانى من أن الموقوف لا يسمى سنة، ولكنه يسمى حديثاً"(٣).

ويعقب الدكتور محمد الصباغ : على التفريق بين السنة والحديث فى قول الأمام عبد الرحمن بن مهدى فيقول : ولكن هذا التفريق لم يعش طويلاً فيما بعد، وأضحت الكلمتان مترادفتين، ولا نذكر هذا التفريق إلا من أجل فهم مثل العبارة الواردة عن ابن مهدى والتى ذكرناها آنفاً(٤).

هذا ومرادى بالسنة هنا : ما أراده المحدثون وذهب إليه جمهورهم وهى : أقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلْقِية والخُلُقِية وسيره ومغازيه قبل البعثة مثل تحنثه فى غار حراء(٥)، ومثل حسن سيرته، لأن الحال يستفاد منها ما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال؛ كقول أم المؤمنين خديجة -رضى الله عنها- له ﷺ كلا والله لا يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقرى الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق(٦)

---

(١) الزرقانى على الموطأ ١ /٣ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٦ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٣٢ .

(٤) الحديث النبوى مصطلحه، بلاغته، كتبه ص ١٤٦ .

(٥) متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب بدء الوحى، باب رقم ٣، ١ /٣٠ رقم ٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ ١ /٤٧٤ رقم ١٦٠ .

(٦) راجع تخريجه فى نفس الحديث السابق.

ومثل أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وأنه عرف بالصدق والأمانة وما إلى ذلك من صفات الخير، وحسن الخلق، فمثل ذلك ينتفع به فى إثبات نبوته ﷺ كثيراً كما حصل من هرقل فى حديثه المشهور[1].

وهذا ما جعل العلماء يعتبرون كل ما يتصل به ﷺ قبل البعثة جزءاً من السنة؛ فالسنة عندهم تشمل كل ما يتصل بالرسول ﷺ قبل وبعد البعثة، ويدخل فى التعريف ما كان عليه عمل الصحابة. وهذا أجمع تعريف لها[2]. والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوى عندهم[3] أ.هـ.

ومن هنا يظهر فساد قول جولدتسيهر : فى كتابه (دراسات محمدية) يجب أن يكون مصطلح "الحديث"، ومصطلح "السنة" متميزين عن بعضهما[4]، فهما ليسا بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث[5].

وجولدتسيهر بزعمه هذا لم يفرق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية للفظتين: الحديث والسنة لذلك تراه يخلط فى الموضوع بعدم التزامه باصطلاحات علماء الشرع، مما جعله يظن أن الخلاف فى معانى لفظ (حديث) و(سنة) هو نوع من الاضطراب فى التفكير عند المسلمين، وهذه الاصطلاحات قد استوفيناها قبل قليل، فظهر أنه لم يعتبر اصطلاحات القوم، بل لم يقترب منها أدنى الاقتراب.

وقوله (إنما السنة دليل الحديث) هذه الدعوى جره إليها تفريقه بين الحديث والسنة، وكان الأشبه العكس، فالحديث دليل السنة، فهما بمعنى واحد فى اصطلاح الأصوليين.

ومن هنا جاء قولهم : سنة ثابتة عن الرسول، وسنة غير ثابتة عنه.

---

(١) متفق عليه من حديث أبى سفيان بن حرب (البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب، بدء الوحى باب رقم ٦، ١ /٤٢ رقم ٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبى ﷺ، إلى هرقل يدعوه للإسلام ٦/٣٤٦ رقم ١٧٧٣ .

(٢) انظر : جامع العلوم والحكم ٢ /١٢٠، والمدخل إلى السنة النبوية ص٣٣، ٣٤ .

(٣) الحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص ١٠، وانظر : تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان شاهين ص ٢٨، ٢٩ .

(٤) نقلاً عن ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير نصر ص ٣١٤ .

(٥) العقيدة والشريعة فى الإسلام جولد تسيهر ص ٤٩، وممن فرق بينهما أيضاً الأستاذ محمد رشيد رضا، انظر : مجلة المنار المجلد ١٠ /٨٥٢،٨٥٣ .

فالأولى : لأنه ثبت عن الرسول الكريم أنه قال ذلك الشئ أو فعله أو أقره، وطريقة ثبوت ذلك عن الرسول هو وجود الحديث الشريف الذى يتضمن ذلك ويشهد عليه.

الثانية : لأنه لم نجد حديثاً عن النبى قولاً أو فعلاً أو تقريراً يؤكدها، فهى بذلك سنة غير ملزمة وكذلك إذا قيل : السنة كذا، ومن السنة كذا، وهكذا السنة كلها دليل شرعى ملزم؛ لأن ذلك ثابت عن النبى (بوجه من الوجوه[1] أ.هـ .

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين، ص ٣١٤ - ٣٢٢ بتصرف.

المطلب الثالث

شبهة حول التسمية والرد عليها

من نافلة القول أن نقرر : أن كلمتى "السنة" و"الحديث" عربيتين، حيث أنكر هذه البديهية من أعداء الإسلام جولد تسيهر حين زعم تارةً بأن كلمة "السنة" مأخوذة من العبرية (مشناة) فقال : "حتى في الإسلام، أخذت هذه الفكرة مكاناً أيضاً، أعنى اتخاذ قانون مقدس وراء القرآن مكتوباً أو مسموعاً كما هو الحال عند اليهود"[١].

وقال تارةً ثانية : أنها مصطلح وثنى فى أصله وإنما تبناه واقتبسه الإسلام. وتابعه على ذلك من جلدته شاخت ومارغوليوث، كما نقله عنهم الدكتور محمد الأعظمى فى كتابه (دراسات فى الحديث النبوى) [٢].

وتابع المستشرقين على ذلك قاسم أحمد حيث قال : "وما ينبغى أن يفطن إليه المسلمون هو التشابه الكبير جداً بين هذا الرأى ورأى اليهود القديم عن الوحى المكتوب والشفوى. فالتلمود اليهودى الذى يشمل المشناة والجمارة وهما يشبهان الحديث والسنة الإسلامية. وهما عبارة عن مجموعة تعاليم شفوية لحاخامات وكبار علماء اليهود أساسها تفسيرهم وشرحهم لكتابهم المقدس على مدى طويل على لسان العالم اليهودى يهوذا جولدن[٣].

كما زعم المستشرق الفريد غيوم فى كتابه(الحديث فى الإسلام): أن كلمة"حديث" مشتقة من الكلمة العبرية عند اليهود "هداش" والتى تعنى الجديد أو تعنى الأخبار أو القصص[٤]. ومرد هذه الشبهة يهدف إلى نفى أن تكون الكلمتين عربيتين .

وقد رد هذه الشبهة الباطلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت فى كتابه (الإسلام عقيدة وشريعة) ونفى أن تكون كلمة السنة مأخوذة من العبرية[٥].

---

(١) العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٤٩ .

(٢) دراسات فى الحديث النبوى ١ /٥،٦ .

(٣) إعادة تقييم الحديث ص ٧٨، ٧٩ .

(٤) نقلاً عن منهجية جمع السنة للدكتورة عزية على طه ص ٦٢ .

(٥) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٤٩٢، ٤٩٣ .

كما رد الدكتور محمد الأعظمى فى كتابه (دراسات فى الحديث النبوى) الزعم الباطل لجولدتسيهر؛ أنها مصطلح وثنى فى أصله، وإنما تبناه واقتبسه الإسلام[1] .

وذكر هذه الشبهة وردها الدكتور رءوف شلبى فى كتابه (السنة النبوية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين) فقال : بحكم طبيعة الحياة فإن الخير لا يسلم من الشر، وإن العدل لا يسلم من الجور، ولقد قيض الشيطان عناصر تفترى على الإسلام وعلى مصادره، فقد زعم بعض الباحثين أن التعبير بكلمة سنة أخذه المسلمون من الكلمة العبرية (مشناة) التى تطلق فى الاصطلاح اليهودى على مجموعة الروايات الإسرائيلية التى تعتبر فى نظرهم مرجعاً أساسياً فى التعرف على أحكام التوراة، كما تعتبر شرحاً وتفسيراً لها، ثم عربها المسلمون إلى كلمة (سنة) ويدعى اليهود أن المسلمين أطلقوها - بعد التعريب - علماً على مجموعة الروايات النبوية فى مقابل استعمالهم لكلمة "مشناة" علماً على مجموعة الروايات الإسرائيلية .

والجواب : يقول فضيلة الأستاذ الدكتور رءوف شلبى اعتراض اليهود ومن تابعهم على كلمة "سنة" و"حديث" ملخص فى نقطتين :

١- أن المسلمين عربوهما من كلمة "مشناة" و"هداش" .

٢- أن المسلمين أطلقوهما علماً على مجموعة الروايات النبوية فى مقابل ما صنعه اليهود من إطلاقهم كلمة "مشناة" على مجموعة الروايات الإسرائيلية التى تشرح لهم التوراة، ونعتبر المصدر الأساسى فى التعرف على الأحكام .

ورداً على النقطة الأولى : فإن العقل الباحث الأمين لا يتقبل ادعاء اليهود ومن صار على دربهم، أن العرب الأوائل المسلمين قد عربوا "مشناة" إلى"سنة" أو عربوا "هداش" إلى "حديث" .

أولاً : لعدم المشابهة فى الحروف والبنية .

ثانياً : لأن الكلمتين ورد استعمالهما فى الشعر الجاهلى قبل الإسلام، كما استعملهما ربنا ﷻ فى كتابة العزيز، واستعملهما نبينا ﷺ فى حديثه الشريف، على نحو ما ذكرناه سالفاً فى تعريف السنة والحديث لغة. وذلك مما لا يترك مجالاً لفرضية

---

(١) دراسات فى الحديث النبوى ١ /٥-١١ .

بحث تعريب كلمة سنة من مشناة أو حديث من هداش.

وإذاً فالكلمتين لم يعربهما المسلمون من كلمتى مشناة وهداش، وإنما أخذوهما من صميم لغتهم، وصريح كتابهم الكريم، وصريح حديث نبيهم ﷺ[1].

يقول الدكتور الأعظمى : ولذا فإن ما قاله جولدتسيهر بأن السنة مصطلح وثنى استخدمه الإسلام، ادعاء لا يستند إلى دليل، ومعارض للأدلة الملموسة، ثم إن استعمال الجاهليين أو الوثنيين من العرب لكلمة "ما" فى مفهومها اللغوى لا يلبسها ثوباً معيناً، ولا يحيلها إلى مصطلح وثنى وخصوصاً إذا لاحظنا استعمالاتهم المختلفة لهذه الكلمة، وإلا أصبحت اللغة العربية بكاملها مصطلحاً وثنياً وهذا لا يقول به عاقل[2].

ونفس هذا الكلام يقال رداً على ما زعمه الفريد غيوم من أن كلمة "حديث" مشتقة من الكلمة العبرية "هداش".

ورداً على النقطة الثانية : يقول ابن قيم الجوزية[3] فى إغاثة اللهفان : إن كلمة مشناة إنما تعنى الكتاب الذى ألفه علماء اليهود فى زمن دولة البابليين والفرس، ودولة اليونان والروم، وهو الكتاب الأصغر، ومبلغ حجمه نحو ثمانمائة ورقة.

أما التلمود : فهو الكتاب الأكبر الذى ألفه علماء اليهود مع مشناة، ومبلغ حجمه نحو نصف حمل بغل لكبره، ولم يكن الفقهاء الذين ألفوه فى عصر واحد، وإنما ألفوه جيلاً بعد جيل، فلما نظر المتأخرون منهم إلى هذا التأليف، وأنه كلما مر عليه الزمان زادوا فيه، وأن فى الزيادات المتأخرة ما يناقض أوائل هذا التأليف، علموا أنهم إن لم يقطعوا ذلك ويمنعوا من الزيادة فيه، أدى إلى الخلل الذى لا يمكن سده، قطعوا الزيادة فيه، ومنعوا منها، وحظروا على الفقهاء الزيادة فيه، وإضافة شئ آخر إليه، وحرموا من أن يضاف إليه شئ آخر فوقف على ذلك المقدار[4].

---

(١) السنة النبوية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص ٣٢ وما بعدها بتصرف.

(٢) دراسات فى الحديث النبوى ١/ ٧ .

(٣) ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى الدمشقى، أبو عبد الله، الفقيه الحنبلى الأصولى المحدث النحوى الأديب الواعظ الخطيب، له مصنفات عديدة أشهرها : أعلام الموقعين عن رب العالمين، وزاد المعاد فى هدى خير العباد، وغير ذلك، مات سنة ٧٥١هـ . له ترجمة فى:البداية والنهاية لابن كثير١٤ /٢٣٤، والدرر الكامنة لابن حجر٣ /٤٠٠-٤٠٣ رقم ١٠٦٧، وشذرات الذهب ٦ /١٦٨، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٩٣ - ٩٧، رقم ٤٥٦، والوافى بالوفيات ٢ /٢٧٠ .

(٤) إغاثة اللهفان ٢ /٣٢٣،٣٢٤ .

وإذاً فالمشناة والتلمود من تأليف فقهاء اليهود إرضاءً لأهوائهم، وقد نسبوها إلى التوراة وإلى سيدنا موسى – عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام – وليس الأمر كذلك فى الحديث النبوى والسنة المطهرة؛ فهى مرويات نبوية موحى بها من قبل رب العزة، ولا مدخل لأحد من علماء الإسلام فى شئ منها إلا بحفظها ورعايتها وتنفيذها، وصاحب السنة المطهرة ﷺ هو الذى أطلق وسمى كل ما ورد عنه من قول أو فعل أو تقرير أو... إلخ. بأنه من حديثه الشريف وسنته المطهرة. فهو القائل ﷺ : **"قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم، ولكنه رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم، فاحذروا يا أيها الناس، إنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه ﷺ"**[1].

وبهذا كله يتضح لنا أن الكلمتين "سنة" و"حديث" :

١- عربيتان أصيلتان .

٢- وأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد استعملاهما .

٣- وأن الرسول ﷺ هو الذى سمى الحديث والسنة ووضعهما علماً على كل ما ورد عنه من قول أو فعل أو تقرير ... إلخ، كما سبق وأن ذكرت .

وبذلك ينمحى من الإمكان فرض أن المسلمين عربوا كلمة "سُنة" من كلمة "مشناة" أو "من هداش"، أو فرض أنها مصطلح وثنى، وأنه فرق كبير بين ثريا المحجة البيضاء فى الإسلام، وبين ثرى المحرفين الذين لعنوا على لسان أنبيائهم داود وعيسى بن مريم جزاءاً بما كانوا يصنعون[2] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب خطبته ﷺ فى حجة الوداع ١ /١٧١، ١٧٢ رقم ٣١٨ من حديث ابن عباس –رضى الله عنهما – وقال فى إسناده عكرمة واحتج به البخارى، وابن أبى أويس واحتج به مسلم، وسائر رواته متفق عليهم، ثم قال وله شاهد من حديث أبى هريرة ﷺ ، وأخرجه فى الموضع السابق، ووافقه الذهبى وقال وله أصل فى الصحيح أهـ.

(٢) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ص٣٢: ٣٦ بتصرف.

المبحث الثالث

الحديث النبوي بالسند المتصل من خصائص الأمة الإسلامية

قال الدكتور سعد المرصفى الحديث النبوى بالسند المتصل : "خص ا الله بـه الأمة الإسلامية دون ما سواها، فلسنا نعرف على مدى التاريخ أمة من أمم الرسل-عليهم صلوات الله وتسليماته - سعدت بمثل هذه المجموعة الناطقة، وبهذا السجل الخالد لنبيها بالسند المتصل، بل بالعكس من ذلك نرى الأمم كلها فقيرة لا تملك مصدراً من مصادر الحديث عن الأنبياء حيث انقطعت الصلة بينها وبين أنبيائها علمياً وتاريخياً، وفقدت الحلقة التاريخية التى تصلها بعصر هؤلاء الرسل -عليهم صلوات ا الله وتسليماته- وتوقفها على شئون حياتهم، وما يكتنفها من ظروف وملابسات حتى صار كثير من المفكرين يشكون فى وجودهم، ونحن على معارضتنا لهذا التطرف. نؤمن بأن هناك حلقات مفقودة لا يمكن البحث عنها، والاهتداء إليها.

أما خاتم الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليه - فهو الرسول الذى نعرف عنه كل دقيق وجليل، ونعرف عنه من دقائق الأخلاق والعادات والميول والرغبات، والقول والعمل ما لا نعرفه عن غيره بالسند المتصل، بل إن ما عرفناه عن الأنبياء جاء من طريق الوحى الذى أنزله الله عليه فى كتابه، وبينه لنا ﷺ فى حديثه الشريف.

فالحديث المتصل : هو السجل الخالد الذى حفظ لنا هذه الحياة المباركة، وهو من خصائص هذه الأمة دون ما سواها. وهو الذى يعرف المسلم بنبيه وحبيبه ويسعده بصحبته، وكأنه حضر مجلسه، واستمع لحديثه، وقضى معه مدة من الزمان؛ ليسمع كلامه، ويشاهد فعله، ويشاهد سيرته، ثم إنه ميزان عادل لحركة هذه الأمة، زاخر بالحياة النابضة، والقوة المؤثرة التى تبعث على الخير والفلاح والرشد والصلاح.

ومن رحمة الله تعالى أن كانت أمة الإسلام أمة تملك قوة الذاكرة، وعظمة الصدق وتحمل الرواية، وقد فاقت فى ذلك كل الأمم، وقد وعى الصحابة الكرام - رضى ا الله تبارك وتعالى عنهم أجمعين - كل ما سمعوه وكل ما شاهدوه، وحرصوا أشد الحرص

وأبلغه على حفظه ونشره، حرصاً لم يعرف عن أمة نبى من الأنبياء، وجاء التابعون وتابعوهم فحملوا الأمانة، وبلغوا حديث الرسول الحبيب، وتتابع المسلمون جيلاً بعد جيل برواية العدل الضابط عن مثله يحفظون ويبلغون[1] أ.هـ.

وصدق القائل : "إن الحديث علم رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر لا يعتنى به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر، لم يزل فى القديم والحديث يسمو عزةً وجلالاً، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يدرى شمائل من سما ذاتاً ووصفاً واسماً، ويقف على أسرار بلاغة من شرف الخلائق عرباً وعجماً[2].

يقول الدكتور محمد على الصابونى : "وسيظل الحديث النبوى بالسند المتصل من الخصائص التى اختص الله ﷻ بها هذه الأمة الإسلامية، ذلك الكنز الثمين، والتراث النبوى العظيم، الذى تركه لنا سيد المرسلين ﷺ ، فحفظته الأمة غضاً طرياً على مدى العصور والأزمان وها نحن اليوم وقد مضى القرن الرابع عشر، ودخلنا فى القرن الخامس عشر من هجرة سيد المرسلين ﷺ نقرأ حديث نبينا ﷺ ونسمعه ونحفظه،كما نطق به رسول الله ﷺ ويخطب به ويذاع على العالم، نقياً صحيحاً وكأن رسول الله ﷺ حيٌّ بين أظهرنا نتحدث به هذه الساعة، ولم يكن مثل هذا لأمة من أمم الأرض، أمة حفظت ورعت كلام نبيها كما رعته وحفظته هذه الأمة الإسلامية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، ليبقى دين الله ﷻ خالداً دائماً مدى الأزمان"[3].

---

(١) السنة بين أنصارها وخصومها مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم٧٤٨ جـ١ /١٨، ١٩ بتصرف.

(٢) نقلاً عن السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ١٨ .

(٣) السنة النبوية المطهرة قسم من الوحى الآلهى المنزل ص ٨٣ بتصرف يسير.

المبحث الرابع
الحديث النبوى تاريخ الإسلام

لا يخفى أن القرآن الحكيم إنما نزل لهداية البشر إلى مصالحهم الدينية والدنيوية، ولهذا بين لهم طريق العمل وسبل النجاح، وأعلن أن الأمة التى تعمل بهذا القانون تكون لها الخلافة فى الأرض وتنال من السعادة والسيادة ما لا يزيد عليه، وتكون خير أمة أخرجت للناس. وكل من لم يعمل بهذا القانون يكون ذليلاً مهاناً فى الأرض، وشقياً فى الدنيا والآخرة .

فإذا سألنا أحدٌ : هل وجدت أمة فى زمن من الأزمان عملت بهذا القانون؟ وهل نالت به ما وعدت؟ ومتى كانت هذه الأمة، وكيف كانت طريقة عملها بهذا القانون، وأين التاريخ الصحيح لأعمالها؟ نقول له : نعم وجدت أمة عظيمة عملت بهذا الكتاب الحكيم، واتخذته قانوناً أساسياً لها مدة كبيرة، فصدقها ا لله وعده، وأنعم عليها بالخلافة والسيادة فى الأرض، وامتد سلطانها إلى مشارق الأرض ومغاربها، وكانت أمة لا نظير لها فى تاريخ العالم. وتاريخ أعمالهم الجيدة، وطريقة تنفيذهم لأحكام القرآن وكيفية عملهم بها، كل ذلك ثابت محفوظ بصورة عديمة المثال، فإنه لا يوجد تاريخ لأمة من الأمم يبين عملها وتمسكها فى كل شئونها بقانونها مثل تاريخ هذه الأمة .

هذه الأمة هى : الرسول ﷺ وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، وهذا التاريخ هو الحديث. فبالحديث يعلم كيف عمل الرسول وأصحابه بالقرآن وبه يعرف أن القرآن، قانون قد عمل به ونجحت أصوله الإدارية، والسياسية، والمدنية، والأخلاقية ...إلخ. وليس هو مجموعة نظريات محتاجة للإثبات بالتجربة والتطبيق. وأما إذا عملنا برأى المنكرين للحديث فيضيع تاريخ الإسلام الذهبى، ولا يقدر أحد أن يثبت أن القرآن قد عملت به أمة من الأمم ونجحت فى تأسيس حكومة مدنية مطبقة لتعليماته. فهل يرضى المسلمون بهذا؟ لا والله، لا المسلمون يرضون بهذا، ولا العلم، ولا التاريخ يرضيان به ﴿**فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا**﴾[1].

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء، وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد سليمان الندوى ص ١٢، ١٣، وقارن بالإسلام على مفترق الطرق للعلامة محمد أسد ص ٩٣ .

المبحث الخامس
دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم

قال الدكتور محمد الصباغ : إن دراسة الحديث أمر ضرورى لطالب العلم سواء أكان متخصصاً فى الشريعة أم فى العربية أم فى التاريخ أم فى غير ذلك من العلوم أما ضرورته للتخصص فى الشريعة فواضحة.

الحديث واللغة العربية :

وأما بالنسبة لطالب العربية فنستطيع أن نجعل الدواعى لدراسته فيما يأتى :

أولاً : لأن تأثير الحديث النبوى على ثقافتنا العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وإنك تجد طريقة السند عمت كل أنواع الكتب فى مكتبتنا من أدبية وتاريخية وغيرهما إذ تعتمد السند فى إيراد أخبارها مثل كتاب "الأغانى" لأبى فرج الأصفهانى، و "الأمالى" لأبى على القالى، و"تاريخ الرسل والملوك" لابن جرير الطبرى، بل إن كثيراً من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث؛ فطبقات الرجال، وكتب التواريخ، وكتب التراجم والسيرة، كل هذا ثمرة من ثمرات الحديث النبوى.

يقول الدكتور شوقى ضيف : "فالحديث هو الذى فتح باب الكتابة التاريخية، وهيأ لظهور كتب الطبقات فى كل فن، وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث وغير مشاركته فى علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة". وقال الدكتور أحمد أمين : "كان جمع الحديث أساساً لكل العلوم الدينية تفرع عنه التفسير والفقه وتاريخ السيرة وتاريخ الفتوح والطبقات ... إلخ[(١)].

ثانياً : لأن الحديث النبوى من بليغ ما أثر فى لغتنا، ومن أرفع النصوص الأدبية بياناً وإشراقاً بعد القرآن الكريم، والدراسة المفيدة المجدية للغة العربية هى الدراسة التى تجعل الطالب يتخرج بالنصوص الجميلة وتصله بها، حتى يتأثر بأساليبها وطريقتها فى القول....

---

(١) ضحى الإسلام للدكتور أحمد أمين ٣ /٣٦٢ .

ثالثاً : لأن علوم العربيـة وآدابها إنمـا كانت مـن أجل خدمة القـرآن والحديث، بل إننا لنستطيع أن نقول : إن كل ما فى ثقافتنـا من تـنوع وتعدد وتلون فى العلوم والفنون والمعارف؛ إنما كان لخدمة القرآن والسنة وفى ذلك يقول الإمام عبد القـادر البغدادى[1] : اعلـم أنـه لا خصلـة من الخصـال التى تعد فـى المفاخر لأهل الإسـلام من المعارف والعلوم، وأنـواع الاجتهادات، إلا ولأهل السـنة فى ميدانها القدح المعلمى، والسهم الأوفر[2].

رابعاً : لأن هنـاك التحاماً وثيقـاً بين العربيـة والعلوم الإسـلامية، وكل دارس للعربية لا يعد واقفاً على أسرارها ما لم يشارك فى العلوم الإسلامية الأخرى.

خامساً : لأن الحديث النبوى من الأصول التى يستشهد بها على قواعد اللغة[3].

سادساً : لأن قواعد علم المصطلح التـى وصعها أجدادنـا المسـلمون تعلم المنهجيـة فى الحكـم على الأخبـار دون أن يكون تـأثر بـأى اعتبـار آخـر غـير تطبيق تلك القواعد.

قلـت : وهو علم تفتخر بـه هذه الأمـة على البشـرية جمعـاء فهو من خصوصيتها، وسيأتى تفصيـل ذلك فى مبحث (أهمية الإسناد فى الدين، واختصاص الأمة الإسلامية عن سائر الأمم)[4].

الحديـث والتاريـخ :

وأما طـالب التاريخ فيكفينا للدلالـة على أهمية دراسـة الحديث بالنسـبة له أن نورد قول الدكتور أسـد رسـتم أسـتاذ التاريخ فـى الجامعة اللبنانيـة[5]، قال : وأول من نظم

---

(١) عبـد القـادر البغدادى : هو عبـد القـادر بن طـاهر بن محمـد التميمى، الأسـتاذ أبو منصـور البغدادى، الفقيـه الشـافعى الأصولى النحـوى المتكلم، صـاحب المؤلفات الكثـيرة النافعـة، منهـا "تفسـير القـرآن" و"فضائح المعتزلـة" و"التحصيل فى أصول الفقه" و"الفرق بين الفرق" توفى سنة ٤٢٩هـ له ترجمة فى إنباه الرواة للقفطى ٢ /١٨٥، وبغية الوعاة ٢ /١٠٥، ووفيات الأعيان ٢ /٣٧٢، وهداية العارفين ٥ /٦٠٦، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٥/ ١٣٦، وطبقات المفسرين للـداودى ١ /٣٣٢ رقم ٢٩٤، وفوات الوفيات لابن شـاكر ١ /٦١٣، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢ /٤٤، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ /٣٩٣ رقم ١٧ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٣٢١ .

(٣) سيأتى تفصيل ذلك فى الجواب عن شبهة رواية الحديث بالمعنى ص ٣٨٦-٣٩٥ .

(٤) انظر : ج٢ ص١٤٨ .

(٥) وقال الدكتور السباعى فى كتابه السنة ومكانتها ص ١٠٨ هو أستاذ التاريخ فى الجامعة الأمريكية فى بيروت سابقاً وهو مسيحى تفرغ أخيراً لأخبار الكنيسة الأرثوذكسية.

نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامى، فإنهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبى ﷺ وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل فقالوا : إن هو إلا وحى يوحى، ما تلى منه فهو القرآن، وما لم يتل فهو السنة . فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال فى أسسها وجوهرها محترمة فى الأوساط العلمية حتى يومنا هذا .

يقول الدكتور محمد الصباغ : "وقد وضع الأستاذ المذكور كتاباً بعنوان (مصطلح التاريخ) وقد اعتمد فيه على القواعد التى قررها علماء مصطلح الحديث .

ووصف كتابه بأنه بحث فى نقد الأصول، وتحرى الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفيما يقابل ذلك من علم الحديث يقول : "وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا فى الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع فى بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده[(١)]" .

يقول الدكتور السباعى : "وقد اعترف المؤلف فى كتابه بأن قواعد مصطلح الحديث أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات، وقد قال فى الباب السادس (العدالة والضبط) بعد أن ذكر وجوب التحقيق من عدالة الراوى، والأمانة فى خبره : "ومما يذكر مع فريد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين فى هذا الباب. وإليك بعض ما جاء فى مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويهاً بتدقيقهم العلمى، واعترافاً بفضلهم على التاريخ ... ثم أخذ فى نقل نصوص عن الأئمة مالك ومسلم والغزالى والقاضى عياض وأبى عمرو بن الصلاح[(٢)].

وتأتى أهمية الحديث النبوى فى غير ذلك من العلوم بأنه مصدرٌ لكل معرفة فقد بين النبى ﷺ من خلال حديثه الشريف جميع أحكام الحياة والموت كما قال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - "وقد توفى رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه فى السماء إلا ذُكر للأمة منه علماً، وعلمهم كل شئ حتى آداب التخلى، وآداب الجماع، والنوم، والقيام، والقعود، والأكل والشرب، والركوب والنزول، والسفر والإقامة، والصمت والكلام، والعزلة والخلطة، والغنى والفقر، والصحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووصف لهم العرش والكرسى والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة

---

(١) انظر : الحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص ١٦ : ١٨ بتصرف.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٠٨ بتصرف يسير.

وما فيه حتى كأنه رأى عين، وعرفهم معبودهم وإلههم أتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله، وعرفهم الأنبياء وأممهم وما جرى لهم وما جرى عليهم معهم حتى كأنهم كانوا بينهم، وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقها وجليلها ما لم يعرفه نبى لأمته قبله، وعرفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده فى البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرف به نبى غيره، وكذلك عرفهم ﷺ من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده، اللهم إلا إلى من يبلغه إياه ويبينه ويوضح منه ما خفى عليه، وكذلك عرفهم ﷺ من مكايد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر ما لو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبداً، وكذلك عرفهم ﷺ من مكايد إبليس وطرقه التى يأتيهم منها وما يتحرزون به من كيده ومكره وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه وكذلك عرفهم ﷺ من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكمائنها ما لا حاجة لهم معه إلى سواه؛ وكذلك عرفهم ﷺ من أمور معايشهم ما لو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة.

وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته، ولم يحوجهم الله ﷻ إلى أحد سواه[1]. فكيف يظن بعد كل ذلك أن يكون للإسلام وللمسلمين دين وعلم وحضارة بدون السنة النبوية المطهرة؟

ومن هنا كان التشكيك فى الأحاديث النبوية تشكيكاً فى الإسلام، وفى جميع العلوم والمعارف كما قال الدكتور محمد أبو زهو - رحمه الله تعالى - (ولو أننا ذهبنا نستمع إلى من فى قلوبهم مرض، من دعاة الإلحاد، وخصوم الإسلام، وصرنا إلى ما صاروا إليه من الشبهات، المؤسسة على شفا جرف هار، لذهبت ثقتنا بجميع العلوم، ذلك؛ لأن علمائها لم يبذلوا فيها، من الدرس والتمحيص، والدقة والتحرى، عشر معشار ما بذله علماء الحديث، فى حفظ السنة ورعايتها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ومعرفة أحوال رواتها على اختلاف طبقاتهم وأزمنتهم وأمكنتهم، فإذا انهار حصن السنة الحصين، بعد تلك العناية البالغة، التى يشهد بها التاريخ والواقع، لم يبق هناك علم نرجع إليه أو نثق به، وكفى بذلك حمقاً وجهلاً)[2].

---

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ٤ /٣٧٥، ٣٧٦ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢١٠، ٢١١ . انظر : السنة فى مواجهة أعدائها للدكتور طه حبيشى مبحث (إنكار السنة اعتداء على المناهج العلمية) ص ١٦١ .

الباب الأول

التعريف بأعداء السنة النبوية

وفيه تمهيد وأربعة فصول :

الفصل الأول : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع قديماً (الخوارج، والشيعة، والمعتزلة) .

الفصل الثانى : أعداء السنة النبوية من المستشرقين .

الفصل الثالث : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً (العلمانية، والبهائية، والقاديانية) .

الفصل الرابع : أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة .



تمهيد

وفيه التعريف بأعداء : لغة وشرعاً.

التعريف بأعداء لغة :

أعداء جمع عدو وهو جمع لا نظير له، وفى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿**وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُم ...**﴾[1] وقال تعالى ﴿**وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ**﴾[2].

وفى السنة المطهرة قال ﷺ "**... يا معشر الأنصار ألم آتكم ضلالاً فهداكم الله ﷻ بى، ألم آتكم متفرقين فجمعكم الله بى، ألم آتكم أعداء فألف الله بين قلوبكم**" قالوا : بلى يا رسول الله ....[3].

والأعادى جمع الجمع، وقال الراغب : أصل العدو التجاوز ومنافاة الالتئام، فتارة يعتبر بالمشى، فيقال له : العدو، وتارة بالقلب فيقال له : العداوة، وعدا عليه من باب سما عدوا وعدوا كفلس وفلوس وبهما قُرأ قوله تعالى : ﴿**فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾[4] وقَرأ الحسن عدواً مثل سمو.

وقال سيبويه[5] : عدو وصف، ولكنه ضارع الإسم، وقد يثنى ويجمع ويؤنث، وهو ضد الولى، ويقال : عدو بين العداوة والمعاداة، والأنثى عدوة يقال : هذه عدوة الله قال الفراء[6] : وإنما ادخلوا فيها الهاء تشبيهاً بصديقة؛ لأن الشيء قد يبنى على

---

(١) جزء من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ١٩ من سورة فصلت.

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده ٣ /١٠٤ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤) جزء من الآية ١٠٨ من سورة الأنعام.

(٥) سيبويه : هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى بالولاء، الملقب بسيبويه، إمام النحاة، من أحسن مؤلفاته كتابة المسمى "الكتاب"، مات سنة ١٨٠هـ له ترجمة فى : إشارة التعيين لليمانى ص ٢٤٢ رقم ١٤٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١ /١٦٧، والأعلام ٥ /٢٥٢، وبغية الوعاة ٢ /٢٢٩، وشذرات الذهب ١ /٢٥٢، وطبقات النحويين واللغويين، ص٦٦ .

(٦) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمى المعروف بالفراء، كان من أعلم الكوفيين فى اللغة والنحو والأدب، من مؤلفاته "معانى القرآن" و"المصادر فى القرآن" و"غريب الحديث" توفى سنة ٢٠٧هـ. له ترجمة فى : تهذيب التهذيب ١١ /٢١٢ رقم ٣٥٣، ومرآة الجنان لليافعى ٢ /٣٨، ووفيات الأعيان ٦ /١٧٦ رقم٧٩٨، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣٦٧ رقم٦٨١ .

ضده وقالوا فى جمع (عدوة) عدايا و لم يسمع إلا فى الشعر، وتعادى القوم عادى بعضهم بعضاً .

والعداوة اسم عام من العدو ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ...**﴾[1] .

التعريف بالأعداء شرعاً :

تحدث رب العزة فى كتابه الكريم عن أعدائه وأعداء هذا الدين وهذه الأمة من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) وأهل الملل الباطلة من المشركين، والكافرين، والمنافقين، وأصحاب الأهواء الزائفة قال تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ** ... الآية﴾[2].

وأكد المصطفى ﷺ تلك العداوة فى سنته المطهرة، وحذر الأمة من أعدائها فقال ﷻ عن عداوة أهل الكتاب ﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم**﴾[3].

وعن ابن عمر –رضى الله عنهما– قال "لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر، قام عمر خطيباً فقال : إن رسول الله ﷺ عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال : نقركم ما أقركم الله ﷻ، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدى عليه من الليل ففدعت يداه ورجلاه، وليس هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتهمتنا"[4].

وقال تعالى عن عداوة أهل الملل الباطلة من المشركين ﴿**بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[5] .

وقال ﷻ فى حق الكافرين ﴿**إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا**﴾[6] وفى حق

---

(١) جزء من الآية ٦٤ من سورة المائدة، وانظر : لسان العرب لابن منظور ١٠ /٧١٢، وتاج العروس للزبيدى ١٠ /٢٣٥، ومختار الصحاح للرازى ص ٤١٨ .

(٢) الآية الأولى من سورة الممتحنة.

(٣) جزء من الآية ١٢٠ من سورة البقرة.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الشروط، باب إذا اشترط فى المزارعة (إذا شئت أخرجتك) ٥ / ٣٨٥ رقم ٢٧٣٠ .

(٥) الآية الأولى من سورة التوبة.

(٦) جزء من الآية ١٠١ من سورة النساء.

المنافقين ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[1].

وقال فيهم ﷺ : **"إن أخوف ما أخاف على أمتى كل منافق عليم اللسان"**[2] وقال ﷻ فى حق أصحاب الأهواء الزائفة : **﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾**[3] وقال أبو قلابة[4] - رحمه الله - : "لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإنى لا آمن أن يغمسوكم فى ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون" [5].

---

(١) جزء من الآية ١٤٢ من سورة النساء.

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده ١ /٢٢،٤٤ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٣) جزء من الآية ١١٩ من سورة الأنعام.

(٤) أبو قلابة : هو عبد الله بن زيد، من عُباد التابعين وزهادهم، ممن هرب من البصرة مخافة أن يولى القضاء، ثقة فاضل، كثير الإرسال، مات بالشام سنة ١٠٤هـ وقيل بعدها. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٤٩٤ رقم ٣٣٤٤، والكاشف ١ / ٥٥٤ رقم ٢٧٣٤، والثقات لابن حبان ٥ /٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٤ رقم ٦٤٩، والثقات للعجلى ص ٢٥٧ رقم ٨١٣ .

(٥) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة،باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة١ /١٢٠ رقم٣٩١ .



الفصل الأول

أعداء السنة من أهل الأهواء والبدع قديماً

وفيه تمهيد وخمسة مباحث :

تمهيد : وفيه بيان المراد بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع .

المبحث الأول : أهمية دراسة الفرق فى التأريخ للسنة .

المبحث الثانى : التعريف بالخوارج وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الثالث : التعريف بالشيعة وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الرابع : التعريف بالمعتزلة وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الخامس : من الفرق إلى السنة النبوية الجامعة .



تمهيد

وفيه بيان المراد بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع :

انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقد بلغ رسالة ربه ﷻ كاملة،وما من خير إلا دل الأمة عليه، وما من شر إلا وحذرهم منه، كما قال ﷺ : "**إنه لم يكن نبى قبلى إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم**" ... الحديث[(١)] .

كان رأس الخير الذى دل عليه ووصى به الاعتصام بكتاب ا لله ﷻ وسنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، كما جاء فى الحديث : "**إنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به، فلن تضلوا أبداً؛ كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ** [(٢)] .

وفى الحديث أيضاً قال رسول الله ﷺ : "**أوصيكم بتقوى ا لله ﷻ والسمع، والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً؛ فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ** ... الحديث[(٣)] .

وكان من الشر الذى حذر منه الأمة أهواء أهل البدع - كما جاء فى الحديث عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال لعائشة : "**يا عائشة[(٤)] إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شئ"[(٥)] هم أصحاب البدع وأصحاب الأهواء، ليس لهم توبة أنا منهم برئ، وهم منى برآء**[(٦)] .

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول ٦ /٤٧٣ رقم ١٨٤٤ من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٤) عائشة (رضى الله عنها) لها ترجمة فى : الإصابة ٨ /١٦ رقم ١١٤٦١، والاستيعاب ٤ /١٨٨١ رقم ٣٤٧٦، وأسد الغابة ٧ /١٨٦ رقم ٧٠٩٣، وتاريخ الصحابة ص ٢٠١ رقم ١٠٧٢، وتذكرة الحفاظ ١ /٢٧ رقم ١٣ .

(٥) الآية ١٥٩ من سورة الأنعام.

(٦) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان ٥ /٤٤٩، ٤٥٠، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٤ /١٣٨، والطبرانى فى الصغير ١ /٣٠٣، من حديث أبى هريرة، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ /٢٢، ٢٣، إسناد الطبرانى فى الصغير جيد، وأخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية كتاب السنة وذم البدع، باب فى تفسير قوله تعالى﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شيء﴾١ /١٤٤،رقم٢٠٩، وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /١٩٦ .

وفى الحديث عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : تلا رسول ا لله ﷺ هذه الآية **﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ﴾**[1] قالت : قال رسول ا لله ﷺ : **"فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**[2] وعن أبى أمامة الباهلى[3] ﷺ عن النبى ﷺ فى قوله ﷻ: **﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾**[4] قال **هم الخوارج**، وفى قوله تعالى **﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾**[5] قال : **هم الخوارج**[6].

قال الحافظ ابن كثير[7] : وهذا الحديث أقل أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصحابى ومعناه صحيح، فإن أول بدعة وقعت فى الإسلام؛ فتنة الخوارج، وكان مبدؤهم بسبب الدنيا حين كان النبى ﷺ يقسم قسماً، فكأنهم رأوا فى عقولهم الفاسدة، أنه لم يتق الله ولم يعدل فى القسم، ففاجئوه بهذه المقالة فقال قائلهم وهو ذو الخويصرة - بقر الله خاصرته - اتق الله يا محمد، فعن أبى سعيد الخدرى[8] ﷺ قال:

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب منه آيات محكمات ٨ /٥٧ رقم ٤٥٤٧، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب العلم باب النهى عن إتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه ٨ /٤٦٩ رقم ٢٦٦٥ .

(٣) أبو أمامة الباهلى هو : صدى بن عجلان بن وهب، صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ٢ /١٨٢ رقم ٤٠٧٩، والاستيعاب ٢ /١٢٣٧ رقم ١٢٤٢، وأسد الغابة ٣ /١٥ رقم ٢٤٩٧، وتاريخ الصحابة ص ١٣٧ رقم ٢٦٧٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥ رقم ٣٢٧، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٢٦٤ .

(٤) جزء من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٦) أخرجه أحمد فى مسنده ٥ /٢٦٢ .

(٧) ابن كثير : هو إسماعيل بن عمر بن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفداء، القرشى البصرى الدمشقى الشافعى، كان عالماً حافظاً فقيهاً، ومفسراً نقاداً، ومؤرخاً كبيراً، من مصنفاته : تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية مات سنة ٧٧٤هـ. له ترجمة فى : الدرر الكامنة لابن حجر ١ /٣٧٣ رقم ٩٤٤، وطبقات المفسرين للداودى ١ /١١١ رقم ١٠٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٦ /٢٣١، والبدر الطالع للشوكانى ١ /١٥٣ رقم ٩٥ . وذيل تذكرة الحفاظ ص٥٧، ٣٦١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٣٣ رقم ١١٥٩ .

(٨) أبو سعيد الخدرى : هو سعد بن مالك صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٥٣، رقم٣٢٠٤، والاستيعاب ٢ /١٦٧١، رقم ٩٥٨، وأسد الغابة ٢ /٤٥١ رقم ٢٠٣٦، وتاريخ الصحابة ص١١٣ رقم ٥١٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧ رقم ٢٦، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /١٧٢، وتذكرة الحفاظ ١ /٤٤ رقم ٢٢ .

بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بنى تميم. فقال : يا رسول الله اعدل فقال : "**ويلك ومن يعدل إذ لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل**" فقال عمر : وفى رواية خالد[1] : يا رسول الله ائذن لى فيه، فأضرب عنقه. فقال "**دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، ويقرءون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية** ...الحديث"[2] ثم كان ظهورهم أيام على ﷺ وقتلهم بالنهروان، ثم تشعبت منهم شعوب وقبائل وآراء وأهواء ومقالات ونحل كثيرة منتشرة، ثم انبعث القدرية، ثم المعتزلة، ثم الجهمية، وغير ذلك من البدع التى أخبر عنها الصادق المصدوق ﷺ فى قوله "... **وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقه كلها فى النار إلا واحدة.** قالوا : وما هم يا رسول الله؟ قال : "**من كان على ما أنا عليه وأصحابى**"[3] .

وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال : "أصحاب الرأى أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا : لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم"[4] .

ومرادى هنا بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع تلك الفرق التى أخبر عنها المعصوم ﷺ وتغالت فى بدعتها من الخوارج، والشيعة، والمعتزلة، الذين لقيت السنة المطهرة من أهوائهم وعنتهم عناءً كبيراً، وكان لآرائهم الجامحة فى الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - أثر كبير فى اختلاف الآراء، والأحكام فى الفقه الإسلامى، وفيما أثير حول السنة من شبه[5] .

---

(١) خالد : هو خالد بن الوليد صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ١ /٤١٣ رقم ٢٢٠٦، والاستيعاب ٢/ ٦٠٣ رقم ٦٢١، واسد الغابة ٢ /١٤٠ رقم ١٣٩٩، وتاريخ الصحابة ٨٥ رقم٣٤٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٩ رقم ١٥٧ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المناقب، باب علامات النبوة فى الإسلام جـ٦ ص٧١٤ رقم ٣٦١٠، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٤ /١٧١، ١٧٢ رقم ١٠٦٤ .

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٤٤، وانظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٣٤٦ بتصرف.

(٤) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم٢ /١٣٥، والخطيب فى الفقيه والمتفقة١ /٤٥٤ رقم ٤٧٩ .

(٥) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٣٣ بتصرف، وانظر : الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين للدكتور أحمد محرم ١ /١٨٩ .

المبحث الأول
أهمية دراسة الفرق فى التأريخ للسنة المطهرة

سبق وأن ذكرنا أن السنة المطهرة لقيت من عنت أهواء تلك الفرق عناءً كبيراً، وكان لها الأثر الكبير فيما أثير حول السنة من شبهات، ومن هنا كان لابد لكل من يؤرخ للسنة أو يتحدث عن الشبهات التى يطعن بها أعداء الإسلام فى حجيتها أو مكانتها فى التشريع الإسلامى. أن يتعرض للتأريخ لهذه الفرق، فهى فضلاً عن موقفها من السنة المطهرة ومن صحابة رسول الله ﷺ كان لها الأثر الكبير فى تفريق الأمة الإسلامية إلى أحزاب وشيع. من هذا المنطلق تأتى أهمية دراسة تلك الفرق لما يأتى :

أولاً : لأن هذه الفرق وإن كانت قديمة فليست العبرة بأشخاص مؤسسى تلك الفرق ولا بزمنهم، ولكن العبرة بوجود أفكار تلك الفرق فى وقتنا الحاضر، فإننا إذا نظرنا إلى بعض تلك الفرق الماضية كالخوارج (القرآنيون) نجد أن لها امتداد يسرى فى حاضر الأمة سريان الوباء، وكذلك المعتزلة لا زالت أفكارهم حية قوية يتشدق بها بعض المغرضين من الذين استهوتهم الحضارة الغربية والشرقية، فراحوا يمجدون العقل ويحكمونه فى نصوص الشرع قرآناً وسنة، فما وافق عقولهم قبلوه وإلا ردوه، أو تأولوه تأويلاً يضر بعقيدة المسلم، ويصفون من يعتمد على ما وراء ذلك بالتأخر والانزواء.

إنهم يريدون الخروج عن النهج الإسلامى، ولكنهم لم يجرؤا صراحة على ذلك، فوجدوا أن التستر وراء تلك الآراء التى قال بها من ينتسب إلى الإسلام خير وسيلة لتحقيق ذلك، فذهبوا إلى تمجيد تلك الأفكار لتحقيق أهدافهم البعيدة.

فتأتى أهمية دراسة تلك الفرق لبيان ما فيها من أفكار وآراء هدامة مخالفة لحقيقة الإسلام، وكيف يعمل على إحيائها وترويجها فى العصر الحاضر من سار على دربهم أو تأثر بهم، ذلك أنه ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان إلا وهو موجود اليوم فى وضوح تام، فلكل قوم وارث، وصدق رب العزة ﴿**كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾[1] وصدق نبينا ﷺ **"لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً**

---

(١) جزء من الآية ١١٨ من سورة البقرة.

بشبر، وذراعاً بذراع، حتى ولو سلكوا جحر ضب، لسلكتموه، قلنا : يا رسول الله! اليهود والنصارى قال **فمن؟**"(١) .

ويأتى الهدف من وراء ذلك بكشف القناع عن تلك الحركات والأفكار الهدامة التى يقول بها فى العصر الحاضر أولئك الخارجون عن الخط السوى والصراط المستقيم، لتعرية دورهم الخطير فى الطعن والتشكيك فى الإسلام قرآن وسنة، وإشاعة الفرقة والاختلاف فى صفوف المسلمين، بتعريف الناس بأمرهم وبحقيقة فكرهم للتحذير منهم.

ثانياً : إن دراسة تلك الفرق يكشف لنا جذور البلاء الذى شتت قوى المسلمين وفرقهم شيعاً، وجعل بأسهم بينهم شديداً،كما يكشف لنا جذور شبهات أعداء السنة فى العصر الحاضر .

ثالثاً : إن الفرق التى ظهرت قديماً ما من فرقة منها إلا وقد قامت مبادئها على بعض المنكرات، وهى تدعى أنها هى المحقة وما عداها على الضلال، فألبسوا الحق بالباطل، وأظهروا مروقهم وخروجهم وفجورهم عن منهج الكتاب والسنة فى أثواب براقة لترويج بدعهم والدعوة لها. فتأتى دراسة تلك الفرق لبيان أضرارها على العقيدة الإسلامية ووحدة الأمة ورداً على من يزعمون أن الخوارج كانوا من الصحابة، وأن المعتزلة - وهم كانوا من الصحابة والتابعين - رفضوا السنة فى العقائد كما رفضها الخلفاء الراشدون والخوارج، بل يزعمون زيادة على ما سبق أنهم هم الذين نقلوا القرآن، ونقلوا شعائر الدين قبل إقرار مذهب السلف فى ديار المسلمين ...)(٢) .

رابعاً : إن عدم دراسة الفرق والرد عليها وإبطال الأفكار المخالفة للحق، فيه إفساح المجال للفرق المبتدعة أن تفعل ما تريد، وأن تدعوا إلى كل ما تريد من بدع وخرافات دون أن تجد من يتصدى لها بالدراسة والنقد كما هو الواقع، فإن كثيراً من طلاب العلم - فضلاً عن عوام المسلمين - يجهلون أفكار فرق يموج بها العالم، وهى تعمل ليلاً ونهاراً لنشر باطلهم، ولعل هذه

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٤ .

(٢) كشف الشبهات عن الشيخ الغزالى للدكتور أحمد حجازى السقا ص ٦٣، ٧٧، ٩٤ .

الغفلة من المسلمين عن التوجه لكشف هذه الفرق المارقة، لعله من تخطيط أولئك المارقين الذين يحلوا لهم حجب الأنظار عنهم، وعن مخططاتهم الإجرامية، ولا أدل على ذلك من تلك الأفكار وبعض العبارات التى يرددها كثير من المسلمين فى كثير من المجتمعات الإسلامية دون أن يعرفوا أن مصدرها إما من الخوارج مثل قولهم لا حجة فى شئ من أحكام الشريعة إلا من القرآن، أما السنة فلا حجة فيها، ومثل استحلال دماء المسلمين لأقل شبهة، وتكفير الشخص، بل المجتمعات الإسلامية بأدنى ذنب، أو من المعتزلة مثل تمجيد العقل، وتحكيمه فى نصوص الشرع قرآناً وسنة، فما وافقه قبل وإلا فيرد، أو من الشيعة مثل تكفير الصحابة أو بعضهم واتهامهم، بالكذب والخوض فى فتنة عثمان وعلى ومعاوية - رضوان الله على الجميع- أو من البهائية مثل تقديس العدد تسعة عشر، إلى غير ذلك .

ومن المعلوم أن ذلك إنما يعود إلى الجهل بأفكار وأهداف هذه الفرق التى أضلت كثيراً من شباب هذه الأمة فى كثير من المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً، من هنا تأتى أهمية دراسة الفرق وكشف القناع عن أهوائها وبدعها ليكون ذلك الكشف نوراً يضئ لشباب الأمة طريقه وسط هذا الظلام الفكرى المفتعل من قبل ذيول تلك الفرق التى تعمل فى الظلام لنشر أفكارها، وفرض مخططاتها المعادية للإسلام[1] .

---

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجى ١ /٢٢-٢٦، وانظر : الموافقات للشاطبى فصل (تعريف الفرق الزائغة) ٤ /٥٣٩ وما بعدها، وفصل (ضلال هذه الفرق لا يخرجها عن الملة) ٤ /٥٥٠ وما بعدها، والاعتصام باب فى مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ /١٧٨ وما بعدها، وحكم هذه الفرق ٢ /٤٦٢ وما بعدها.

المبحث الثانى
التعريف بالخوارج وموقفهم من السنة المطهرة

التعريف بالخوارج لغة واصطلاحاً

١- **فى اللغة** : الخوارج فى اللغة جمع خارج، وخارجى اسم مشتق من الخروج وقد أطلق علماء اللغة لكلمة الخوارج فى آخر تعريفاتهم اللغوية فى مادة خرج) على هذه الطائفة من الناس معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على الإمام على -كرم الله وجهه- أو لخروجهم على الناس[١].

٢- **وفى الاصطلاح** : الخوراج هم الذين أنكروا على علىّ التحكيم، وتبرؤوا منه، ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم[٢] وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ٣) وكل من شاركهم فى آرائهم فى أى زمن يسمى خارجياً[٤].

وترجع بداية نشأة الخوارج كفرقة ذات اتجاه سياسى وفكر خاص حين خرجوا على الإمام على -كرم الله وجهه- بعد أن رضى بالتحكيم فى موقعة صفين، والتحموا معه فى معركة النهروان الشهيرة[٥].

الخوارج وهل كان فيهم أحد من الصحابة أو أصحابهم؟

لم يكن فى الخوارج أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من فقهاء أصحاب الصحابة من التابعين رضوان الله عليهم أجمعين، ولو كان فيهم أحد من فقهاء الصحابة أو من أصحابهم ما اجترءوا على الفتنة والخروج على خليفة المسلمين واتهامه بالكفر وقتله، وإنما هم قوم من الأعراب الجفاة الغلاظ وكان يقال لهم : القراء لشدة

(١) القاموس المحيط ١/١٨٣، ١٨٤، وتاج العروس ٢ /٣٠، وانظر : فتح البارى ١٢ /٢٩٦ أرقام ٦٩٣٠-٦٩٣٢ .

(٢) هدى السارى لابن حجر ص ٤٨٣ .

(٣) فتح البارى ١٢ /٢٩٦ أرقام ٦٩٣٠ - ٦٩٣٢ .

(٤) الملل والنحل ١ /١١٤، والفصل فى الملل والنحل ٤ /١٥٧، ومقالات الإسلاميين ١ /٢٠٧ .

(٥) الفصل فى الملل والنحل ٤ /١٥٧، والملل والنحل ١ /٢١، والبداية والنهاية لابن كثير ٧ /١٨٩، وانظر : فرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ /٧٠، ٧١ .

اجتهادهم فى التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم ويتنطعون فى الزهد والخشوع وغير ذلك(١).

وهؤلاء القوم تنبأ بهم المصطفى ﷺ وحذر الأمة منهم، وحرض على قتلهم، وذلك عندما تجرأ من هو من جنسهم أو نسلهم ذو الخويصرة على النبى ﷺ وهو يقسم قسماً قائلاً بتنطع وغلظة "يا محمد اعدل، يا محمد اتق الله" فيقول له النبى ﷺ : **ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل"** ويستأذن عمر بن الخطاب، وفى رواية يستأذن خالد بن الوليد النبى ﷺ أن يقتله فيقول النبى ﷺ : **دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية قال أظنه قال : لئن أدركتهم لأقتلن قتل ثمود(٢).**

وهم كما كان مبدؤهم بسبب الدنيا كما فى الحديث السابق، كذلك كان حالهم مع خليفة المسلمين سيدنا عثمان ﷺ خرجوا عليه وقتلوه طلباً للدنيا، وحقداً، وحسداً له، وحملهم على ذلك قلة دين وضعف يقين، وبذلك خاطبهم الإمام على -كرم الله وجهه- .

فروى الطبرى: أن علياً ذكر إنعام الله علىالأمة بالجماعة بالخليفة بعد رسول الله ﷺ ثم الذى يليه، ثم الذى يليه. وقال : على مسمع من قتله عثمان : "ثم حدث هذا الحدث الذى جره على الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا، حسدوا من أفاء الله عليه على الفضيلة وأرادوا رد الأشياء على أدبارها ثم ذكر أنه راحل غداً إلى البصرة، ليجتمع بأم المؤمنين وأخويه طلحة والزبير وقال : "ألا ولا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان ﷺ بشئ فى شئ من أمور الناس، وليغن السفهاء عنى أنفسهم"(٣).

ويدل على أنهم لم يكن فيهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من فقهاء أصحابه من التابعين ﷺ أجمعين ، ما رواه ابن عبد البر بسنده عن ابن عباس (٤)

---

(١) فتح البارى ١٢ /٢٩٦ أرقام ٦٩٣٠-٦٩٣٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧١ .

(٣) انظر : تاريخ الأمم والملوك لابن جرير ٥ /١٩٤ .

(٤) ابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ١ /٣٢٢ رقم ٤٧٩٩، والاستيعاب ٣ /٩٣٣ رقم ١٦٠٦، واسد الغابة ٣ /٢٩١ رقم ٣٠٣٧، وتاريخ الصحابة ص ١٤٨ رقم ٧١٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥ رقم ١٧، وتذكرة الحفاظ ١ /٤٠ رقم ١٨، وتجريد أسماء الصحابة ١/ ٣٢٠ .

-رضى الله عنهما- قال : لما اجتمعت الحرورية يخرجون على علىّ قال : جعل يأتيه الرجل فيقول : يا أمير المؤمنين القوم خارجون عليك قال : دعوهم حتى يخرجوا، فلما كان ذات يوم قلت يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة فلا تفتنى حتى أتى القوم. قال : فدخل عليهم وهم قائلون فإذا هم مسهمة وجوههم من السهر وقد أثر السجود فى جباههم كأن أيديهم ثفن الإبل عليهم قمص مرحضة فقالوا ما جاء بك يا ابن عباس وما هذه الحلة عليك قال قلت ما تعيبون منى فلقد رأيت رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من ثياب اليمنية قال ثم قرأت هذه الآية ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**﴾[(١)].

فقالوا ما جاء بك؟ فقال : جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد. ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله جئت لأبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم ... إلخ"[(٢)].

ويقول الدكتور أبو زهو - رحمه الله تعالى - والذى يظهر أن الخوارج فى مبدئهم كانوا قوماً من الأعراب الجفاة الغلاظ الذين قال الله تعالى فى شأنهم ﴿**الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[(٣)].

فليس فيهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ الذين استضاؤا بنور النبوة، وفهموا القرآن على وجهه الصحيح فلا عجب أن يغتر الخوارج بظواهر القرآن، ولو كلفوا أنفسهم النظر فيه وحده لاهتدوا إلى آيات تأمر بالتحكيم فالله تعالى يقول فى سورة النساء ﴿ **فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**﴾[(٤)] فالتحكيم أمر مشروع والحكمان إنما يحكمان حسب ما أمر القرآن العزيز ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾[(٥)]. وإنما لم يرض على بالتحكيم أولاً؛ لأنه كان يرى الحق معه، وأن طلب التحكيم، إنما

---

(١) جزء من الآية ٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢ /١٠٣، ١٠٤ .

(٣) الآية ٩٧ من سورة التوبة.

(٤) جزء من الآية ٣٥ من سورة النساء.

(٥) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء.

هو خدعة من معاوية وعمرو بن العاص، يريدان بها توهين جيش على وتخدير أعصابهم، لما رأياه من تفوقهم فى الموقعة فرفعوا المصاحف على أسنة الرماح طالبين تحكيم كتاب الله. ولو أن أصحاب علىّ أطاعوه فى عدم قبول التحكيم لتغير وجه التاريخ ولوقع معاوية وأهل الشام فى براثن الأسد ولكن أراد الله ما قد كان، ولا راد لقضائه[1].

قال العلامة ابن حزم[2] فى كتابه الفصل فى الملل والنحل : "إنما حكم علىّ ﷺ أبا موسى وعمراً ليكون كل منهما مدلياً بحجة من قدمه، وليكونا متخاصمين عن الطائفتين، ثم حاكمين لمن أوجب القرآن الحكم له.وإذ من المحال الممتنع الذى لا يمكن أن يفهم لغط العسكرين، أو أن يتكلم جميع أهل العسكر بحجتهم، فصح يقيناً لا محيد عنه صواب علىّ ﷺ فى التحكيم والرجوع إلى ما أوجبه القرآن وهذا لا يجوز غيره، ولكن أسلاف الخوارج كانوا أعراباً، قرءوا القرآن قبل أن يتفقهوا فى السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء لا من أصحاب ابن مسعود ولا من أصحاب عمر، ولا أصحاب على، ولا أصحاب عائشة، ولا أصحاب أبى موسى، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا أصحاب أبى الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد وابن عباس وابن عمر، ولهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها، فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم"[3].

وفى كل ما سبق رد على ما زعمه كذباً الدكتور أحمد حجازى السقا[4] أن الخوارج كانوا من الصحابة والتابعين ورفضوا السنة كما رفضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وأنهم هم الذين نقلوا القرآن ونقلوا شعائر الدين قبل إقرار مذهب

(١) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٨٤، ٨٥ .

(٢) ابن حزم : هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى، أبو محمد، عالم الأندلس فى عصره، وأحد أئمة الإسلام، روى ابنه أبو رافع أن مصنفات والده بلغت الأربعمائة، من أشهرها : الإحكام فى أصول الأحكام، والفصل فى الملل والنحل، مات سنة ٤٥٦هـ. وله ترجمة فى : لسان الميزان لابن حجر ٤ /٧٢٤ رقم ٥٧٨٢، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢ /٩١، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣ /٣٢٥ رقم ٤٤٨، وشذرات الذهب ٣/ ١٣، وتذكرة الحفاظ ٣ /١١٤٦ رقم ١٠١٦، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٣٥ رقم ٩٨١ .

(٣) الفصل فى الملل والنحل ٤ /١٥٦ .

(٤) هو : أحمد حجازى السقا، كاتب معاصر، حصل على العالمية فى الدعوة من جامعة الأزهر، ورفض الأزهر تعيينه بالجامعة، من مؤلفاته التى شكك فيها فى مكانة السنة النبوية، كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى، وحقيقة السنة النبوية.

السلف فى ديار المسلمين ... وأنهم جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ كجماعة معاوية بن أبى سفيان رضي الله عنه، وجماعة على بن أبى طالب رضي الله عنه وهؤلاء الجماعات الثلاث بعد قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه سب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً[١] .

مصادر الخوارج فى العقائد والأحكام :

خاض الخوارج - كغيرهم من الفرق - فى مسائل اعتقادية وفقهية إلا أنهم بصفة خاصة لم تصل إلينا أكثر آرائهم من كتبهم، وإنما وصلت إلينا من كتب أهل السنة وغيرهم من علماء الفرق الآخرين[٢] .

فنقل عنهم باستثناء الإباضية منهم[٣] أنهم ينكرون حجية الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعمت هذه الطائفة أنه لا حجة فى شيء من شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن[٤] .

وقد أطلق أتباع هؤلاء، وأتباع بعض غلاة الرافضة فى الأزمنة المتأخرة على أنفسهم اسم "القرآنيون"[٥]، وحجتهم الحديث الموضوع "**ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فإنى لم أقله**"[٦] .

وهم فى تعاملهم مع كتاب الله بين موقفين :

فتارة يكونون نصيين يجمدون على المعنى الظاهر من النص دون بحث عن معناه الذى يهدف إليه وهذا رأى أحمد أمين[٧]، وأبو زهرة[٨] .

وتارة ثانية يؤولون النصوص تأويلاً يوافق أهواءهم، وقد غلطوا حين ظنوا أن تأويلهم هو ما تهدف إليه النصوص، وعلى هذا الرأى ابن عباس، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٩]، وابن قيم الجوزية[١٠] .

(١) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ٦٣، ٧٧، ٩٤ .
(٢) فرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ /١٠٦ .
(٣) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد مصطفى الأعظمى ١ /٢٣ .
(٤) أصول الدين للبغدادى ص ١٩، وانظر : الملل والنحل للشهرستانى ١ /١١٤، ١١٥، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للإمام محمد الملطى ص٥٢، والعقيدة والشريعة لجولد تسيهر ص١٩٣ .
(٥) انظر : السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود ص ٩٣ .
(٦) سيأتى تخريجه وبيان وضعه فى شبهة عرض السنة على القرآن ص ٢٢٤-٢٢٧ .
(٧) ضحى الإسلام ٣ /٣٣٤ .
(٨) تاريخ المذاهب الإسلامية ٦٦ .
(٩) النبوات ص ٨٩ .
(١٠) شرح القصيدة النونية١ /٣٢١وانظر: فرق معاصره تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى١ /١٠٧ .

وكـان لموقفهم هذا من القـرآن الكريم، وجهلهم بـالحديث، وعـدم تحملهم لـه عن غيرهم، لأنهم كفرة فى نظرهم سبباً فى أن عقائدهم وأحكامهم الفقهية جاءت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، بل منه ما جاء مخالفاً لنصوص القرآن الكريم.

فمنهم من يرى أن التيمم جائز، ولو على رأس بئر، ومنهم من يرى أن الواجب من الصلاة إنما هو ركعة واحدة بالغداة وأخرى بالعشى، ومنهم من يرى الحج فى جميع شهور السنة، ومنهم من يبيح دم الأطفال والنساء ممن لا ينتمى إلى عسكرهم[1]، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، وعظم البلاء بهم وتوسعوا فى معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن، وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض فى حال حيضها، وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة، وعن التعرض لهم مطلقاً، وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبى والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم، ومنهم من يدعوا أولاً ثم يفتك[2]، وغير ذلك الكثير والكثير.

يقول فضيلة الدكتور أبو زهو - رحمه الله - : وهذا مما يدل على جهل عميق حتى بالقرآن الكريم، وأكثر ذلك أتاهم كما قلنا من أنهم لا يعتدون برواية جمهور المسلمين، وكيف يأخذون دينهم عن قوم هم كفار فى نظرهم، وإنما يعتمدون ما رواه لهم أئمتهم، وهم كما قلنا خلو من العلم بسنة رسول الله ﷺ ، بل خلوا من فهم أحكام القرآن على وجهها الصحيح.

ثم لا يغيب عن البال أن هذا الحكم لا يسرى على جميع أفراد الخوارج، بل قد وجد منهم فيما بعد أفراد وأئمة تفقهوا فى الدين، ورووا الحديث، واعتمدهم كما قال ابن الصلاح فى مقدمته بعض أئمة الحديث كالبخارى فقد احتج بعمران بن

---

(١) انظر : فتح البارى ١٢ /٢٩٦، ٢٩٧ أرقام ٦٩٣٠-٦٩٣٢، وانظر : الفرق بين الفرق للبغدادى ص٨٨، والملل والنحل للشهرستانى ١ /١١٣ - ١١٩، ومقالات الإسلاميين ١ /١٧٣ .

(٢) انظر : فتح البارى ١٢ /٢٩٧، ٢٩٨ أرقام ٦٩٣٠ - ٦٩٣٢، وانظر : أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص ١٦٢-١٧٢ .

حطـان(١)، وهو مـن الخـوارج لا سـيما إذا علمـت أن الخـوارج يحكمون بكفـر من يكذب؛ لأن مرتكب الكبيرة كافر فى نظرهم، والكذب من الكبائر أ.هـ(٢).

قلت : احتجاج الإمام البخارى فى صحيحه بعمران بن حطان رغم أنه مبتدع من الخوارج؛ فقد كـان رأس القعدية مـن الصفرية، وفقيههم، وشـاعرهم، وخطيبهم مع كونه داعية إلى مذهبه فقد مدح (عبد الرحمن بن ملجم) قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ احتجاج البخارى به وبغيره من المبتدعين محمول على :

١- أنه خرج لهم ما حمل عنهم قبل ابتداعهم.

٢- أو أنهم يكونون ممن تابوا ورجعوا عن بدعتهم فى آخر حياتهم.

٣- أو يكونون تبرؤوا ممـا نسـب إليهـم.

وعلى القول الأول حمل مـا أخرجــه الإمـام البخـارى عـن عمران بن حطـان قـال ابـن حجر -رحمـه الله- : "وقد أخـرج لـه البخـارى على قاعدتـه فى تخريـج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً وقيل : إن يحيى بن أبى كثير(٣)، حمله عنه قبل أن يبتدع"(٤) وليـس لعمران بـن حطـان فى البخـارى سـوى حديثين أحدهمـا متابعـة(٥) والآخر أصل(٦).

---

(١) عمران بن حطان : هو عمران بن حطان بكر الحاء وتشديد الطاء المهملتين السدوسى، سمع عائشة وابن عمر وابن عبـاس، روى عنـه يحيى بن أبى كثـير، وكان رأساً فى الخـوارج. وقال العقيلى: لا يتـابع على حديثـه ووثقه العجلى، وقال قتادة: كـان لا يتهم فى الحديث، وقال أبو داود: ليس فـى أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطـان، وأبـا حسـان الأعرج، وذكره ابن حبـان فى الثقـات، مات سنة ١٨٤هــ له ترجمـة فى : تقريب التهذيـب ١ /٧٥١ رقم ٥١٦٨، والكاشـف٢ /٩٢ رقم٤٢٦٢، ورجـال صحيح البخـارى للكلاباذى ٢/ ٥٧٤ رقم ٩٠٤، والجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسرانى١ /٣٨٩ رقم ١٤٨٤، والثقات للعجلى ص ٣٧٣ رقـم ١٣٠١، والثقات لابـن حبان ٥ /٢٢٢، وانظر : حاشـية ابن العجمى على الكاشــف ٢ /٩٢، ٩٣، والبيان والتوضيح لمن أخرج له فى الصحيح ومس بضرب من التجريح للعراقى ص ١٨٩ رقم ٢٩١ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٨٦، وانظر : الملل والنحل ١ /١١٥، ١١٦ .

(٣) يحيى بن أبى كثير : هو يحيى بن أبى كثير مـن موالى بنى طئ من أهل البصرة عالم أهل اليمامة فى عصره، ثقة ثبت لكنـه يدلس ويرسـل مـات سنة ١٣٢هــ وقيـل قبل ذلك. لـه ترجمة فـى : تقريب التهذيـب ٢ /٣١٣ رقم ٧٦٦٠، والثقـات لابن حبان ٧ /٥٩١، والتـاريخ الكبير للبخـارى ٤ /٢ رقم ٣٠١، وصفوة الصفوة ٤ /٧٥ رقم ٦٥٧، والكاشف ٢ /٣٧٣ رقم ٦٢٣٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤ رقم ١٠٣٧ .

(٤) فتح البارى ١٠ /٣٠٢ رقم ٥٨٣٥ .

(٥) انظر:صحيح البخـارى (بشرح فتح البـارى) كتاب اللباس، بـاب لبس الحرير للرجال وقدر مـا يجوز منه ١٠/ ٢٩٦ رقم ٥٨٣٥ .

(٦) انظر : المصدر السابق نفس الكتاب، باب نقض الصور ١٠ /٣٩٨ رقم ٥٩٥٢ .

وعلى الأقوال السابقة يحمل أيضاً ما أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه عن المبتدعين.

عقيدة الخوارج فى الصحابة ﷺ وأثر ذلك على السنة المطهرة :

للخوارج فى الصحابة ﷺ رأى يخالف رأى الجمهور من المسلمين؛ فهم على اختلاف فرقهم يعدلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة، ثم يكفرون عثمان، وعلى، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضى بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما[1]، وبذلك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم، واتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلاً لثقتهم.

أما جمهور المسلمين فقد حكموا بعدالة الصحابة جميعاً، سواء منهم من كان قبل الفتنة أو بعدها، وسواء منهم من انغمس فيها أو جانبها، ويقبلون رواية العدول الثقات عنهم، وكان من آثار هذا الاختلاف فى النظر إلى الصحابة أن هوجمت السنة التى جمعها الجمهور وحققها أئمتهم ونقادهم، منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدوين، من قبل الخوارج وهم وإن لم ينغمسوا فى رذيلة الكذب على رسول الله ﷺ كما فعل غيرهم، نظراً لأنه عندهم كبيرة ومرتكبها كافر[2]، ونظراً لبداوتهم وجفاء طبعهم وغلظتهم كانوا غير مستعدين لقبول أفراد من الأمم الأخرى؛ كالفرس، واليهود، والنصارى، وغيرهم ممن يريدون هدم الإسلام واندسوا فى الشيعة، ووضعوا كثيراً من الأحاديث، فضلاً على أنهم كانوا صرحاء لا يعرفون التقية التى يؤمن بها الشيعة[3].

إلا أن موقفهم من الصحابة جعلهم يردون الأحاديث التى خرجت بعد الفتنة، أو اشترك رواتها بالفتنة، فضلاً عن جهلهم بأحكام القرآن على وجهها الصحيح؛ جعلهم يخالفون جمهور المسلمين فى عقائدهم وأحكامهم الفقهية كما سبق.

يقول فضيلة الدكتور السباعى - رحمه الله - : وإنه لبلاء عظيم أن نسقط عدالة

---

(1) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٨٥، وانظر : مقالات الإسلاميين : ١ /٢٠٤، والملل والنحل ١ /١١٥، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ١٣٩ .

(2) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٣١، ١٣٢ .

(3) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٨٧ .

جمهور الصحابة الذين اشتركوا فى النزاع مع على أو معاوية، أو نسقط أحاديثهم ونحكم بكفرهم أو فسقهم، وهم فى هذا الرأى لا يقلون عن الشيعة خطراً وفساد رأى، وسوء نتيجة، وإذا كان مدار الاعتماد على الرواية هو صدق الصحابى وأمانته، فيما نقل - وقد كان ذلك موفوراً عندهم - وكان الكذب أبعد شئ عن طبيعتهم ودينهم وتربيتهم، فما دخل ذلك بآرائهم السياسية وأخطائهم؟ ... ووصفهم بأوصاف لا تليق بعامة الناس، فكيف بأصحاب رسول الله ﷺ الذين كان لهم فى خدمة الإسلام قدم صدق، لولاها لكنا نتيه فى الظلمات ولا نعرف كيف نهتدى سبيلاً[١].

هل كان الخوارج يكذبون فى الحديث؟

تحت هذا العنوان نفى الدكتور السباعى فى كتابه (السنة ومكانتها فى التشريع) : أن يكون الخوارج كذبوا على رسول الله ﷺ لأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة على ما هو المشهور عنهم، أو مرتكبى الذنوب مطلقاً كما حكاه الكعبى[٢] فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق ولا التقية ونفى أن يكون هناك دليلاً محسوساً يدل على أنهم ممن وضعوا الحديث.

وقال معقباً على ما روى عن ابن لهيعة عن شيخ لهم أنه قال : إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً[٣].

وقول عبد الرحمن بن مهدى : إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث "**إذا أتاكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ...** الحديث"[٤].

يقول الدكتور السباعى : هكذا قال الكاتبون فى هذا الموضوع من القدامى والمحدثين، ولكنى لم أعثر على حديث وضعه خارجى، وبحثت كثيراً فى كتب الموضوعات، فلم أعثر على خارجى عُدَّ من الكذابين والوضاعين.

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٣٣ بتصرف، وانظر : أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص ١٦١-١٦٢ .

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٢ .

(٣) مقدمة الموضوعات لابن الجوزى ص٣٨، ٣٩، واللآلى المصنوعة للسيوطى ٢ /٤٨٦، والمدخل للحاكم ص٩ .

(٤) الحديث سيأتى تخريجه وبيان وضعه فى شبهة عرض السنة على القرآن الكريم ص ٢٢٤-٢٢٧ .

أما النص السابق الذى يذكرونه عن شيخ للخوارج، فهو مجهول ولا ندرى من هو؟ وقد سبق مثل هذا التصريح برواية حماد بن سلمة عن شيخ رافضى، فلماذا لا تكون نسبته إلى شيخ خارجى خطأ؟ خصوصاً و لم نعثر لهم على حديث واحد موضوع.

أما قول عبد الرحمن بن مهدى عن حديث (إذا أتاكم ... إلخ) أنه وضعته الزنادقة والخوارج، فلا أدرى مدى صحته عن ابن مهدى، فقد ذكره عنه ابن عبد البر فى (جامع بيان العلم) بلا سند[1] فضلاً على أنه لم يذكر لنا عن ابن مهدى من هو واضعه؟ على أن المنقول عن غير ابن مهدى لفظ الزنادقة فقط، قال شمس الحق العظيم آبادى : فأما ما رواه بعضهم أنه قال : "إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله... الحديث"؛ فإنه حديث لا أصل له[2] وقد حكى زكريا الساجى عن يحيى بن معين[3] أنه قال "هذا حديث وضعته الزنادقة" ونقل الفتنى عن الخطابى[4] أنه قال أيضاً "وضعته الزنادقة"[5]، وليس فى هذين النصين ذكر للخوارج بحال.

وقد ورد عنهم ما ينفى تهمة الكذب عنهم.

يقول المُبَرِّدُ[6] : "والخوارج فى جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذوى المعصية

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ /١٩١ .

(٢) عون المعبود شرح سنن أبو داود ٤ /٣٢٩ .

(٣) يحيى بن معين : هو يحيى بن معين بن عون المرى بالولاء البغدادى، أبو زكريا، الحافظ المشهور، كان إماماً عالماً ربانيا حافظاً متقناً خبيراً بصحيح الحديث وسقيمه، مات سنة ٢٣٣هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/ ٣١٦ رقم ٧٦٧٩، والكاشف ٢ /٣٧٦ رقم ٦٢٥٠، وتذكرة الحفاظ ٢ /٤٢٩ رقم ٤٣٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨٨ رقم ٤١٦، والثقات للعجلى ص ٤٧٥ رقم ١٨٢٦، والجرح والتعديل ٩ /١٩٢، والإرشاد للخليلى ص ١٨٦، ١٨٧، ووفيات الأعيان ٦ /١٣٩ رقم ٧٩١ .

(٤) الخطابى : هو حمد ويقال أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستى - نسبة إلى بست مدينة من بلاد كابل - أبو سليمان، كان أحد أوعية العلم فى زمانه حافظاً فقيهاً، له من التصانيف النافعة الجامعة : معالم السنن وغريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين وغيرها، مات سنة ٣٨٨هـ. له ترجمة فى : مرآة الجنان لليافعى ٢ /٤٣٥، وبغية الوعاة للسيوطى ١ /٥٣٦ رقم ١١٤٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ /١٢٧، ١٢٨، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠١٨ رقم ٩٥٠، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٠٤ رقم ٩١٥، واللباب فى تهذيب الأنساب ١ /١٥١ .

(٥) تذكرة الموضوعات ص ٢٨ .

(٦) المُبَرِّدُ : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس، أديب، نحوى، لغوى، كان كثير الحفظ، غزير العلم، وثقة الخطيب وجماعة، من مصنفاته المقتضب، والكامل فى الأدب، وغيرهما مات سنة ٢٨٥هـ. له ترجمة فى : لسان الميزان ٦ /٦٢٩ رقم ٨٢٦٤، وسير أعلام النبلاء ١٣ /٥٧٦ رقم ٢٩٩، وطبقات المفسرين للداوى ٢ / ٢٦٩ رقم ٥٩٧، وشذرات الذهب ٢/١٩٠، وإنباه الرواة للقفطى ١ /٤٠، ٤٨ .

الظـاهرة[١]" وقـال أبو داود[٢] : "ليس فـى أصحـــاب الأهـواء أصح حديثـاً من الخوارج"[٣].

وقال ابن تيمية[٤] : للرافضة فى الرد عليهم "ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ومع هذا فمـا نقدر أن نرميهـم بـالكذب لأننـا جربنـاهـم فوجدنـاهـم يتحـرون الصدق لهم وعليهم[٥] وقـال : ومـن تـأمل كتـب الجـرح والتعديل رأى المعـروف عنـد مصنفيهـا بـالكذب فى الشيعة أكثر فى جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيـل : إن حديثهم من أصح الحديث"[٦] وقـال أيضاً "ليس فى أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج[٧] .

قلـــت : وأنا مع الدكتور السباعى فيمـا ذهب إليـه ورجحه مـن نفى تهمة كذب الخوارج فى الحديـث، وليس معنى ذلك براءتهم، ولكن معنـاه أنى لا اتهمهم بالكذب فى الحديث؛ لأنـه لا دليل على كذبهم، والأخبـار الواردة في اتهامهم بـالوضع ضعيفة تحتمل التـأويل كما سبق، والأخبـار التى تدل على صدقهم ونفى الكذب عنهم صريحة وواضحة.

---

(١) الكامل فى الأدب ٢ /١٠٦ .

(٢) أبو داود : هو سليمان بن الأشعث بن شـداد بن عمرو الأزدى الإمام العالم صاحب كتاب السنن، والمراسيل، والقـدر، وغير ذلك، وهو أحد أئمة الدنيـا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسـكاً وورعاً. مات سنة ٢٧٥هـ له ترجمة فى : تذكـرة الحفاظ ٢ /٥٩١ رقم ٦١٥، تـهذيب التهذيب ٤ /١٦٩ رقم ٢٩٨، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى ٩/ ٥٥ رقم ٤٦٣٨، ووفيـات الأعيـان ٢ /١٣٨ رقم ٢٥٨، والعبر فى خبر من غبر ١/٣٩٦ رقـم ٢٧٥، وطبقات المفســرين للداودى ١ /٢٠٧ رقم ١٩٥، والتقييد لمعرفـة رواه الســنن والمسـانيد لابن نقطـة ص ٢٧٩ رقم ٣٤٤، والبداية والنهاية ١١ /٥٨ .

(٣) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ١٣٠ .

(٤) ابن تيمية : هو أحمـد بن عبد الحليم بن عبد السـلام بن تيميـة، الحرانى الدمشـقى، الملقب بتقى الدين، المكنى بأبى العباس، الإمام المحقق الحـافظ المجتهد المحدث المفسر الأصولى الأديب النحوى القدوة الزاهد شـيخ الإسلام، أما تصانيفه فإنـهـا تبلغ ثلاثمائـة مجلد، منهـا : رفع الملام عن الأئمـة الأعلام، والصارم المسـلول على منتقـص الرسول، ومنهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية، وغير ذلك. مات سنة ٧٢٧هـ. له ترجمة فى:تذكـرة الحفاظ ٤ /١٤٩٦ رقم١١٧٥، وطبقـات الحفـاظ للسـيوطى ص ٥٢٠ رقم ١١٤٢، وشـذرات الذهب ٦ /٨٠، والبدر الطـالع للشوكانى ١ /٦٣ رقم ٤٠، والـدرر الكامنة لابن حجر ١ /١٤٤ رقم ٤٠٩، وطبقـات المفسرين للداودى ١ /٤٦ رقم ٤٢، والبداية والنهاية ١٤ /١٣٥ .

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٢ .

(٧) منهـاج السـنة ٣ /٣١، وانظر: السـنة ومكانتهـا فى التشـريع الإسـلامى للدكتور السـباعى ص٨١، ٨٢، ٨٣ بتصرف،وأصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص١٥٨-١٦١ .

وكل مـا يقال بحق، أنهم جهلـة بالسـنة ولا يحتجون بهـا؛ لأنها من طريـق صحابة رسول الله ﷺ وهـم كفار فى نظرهم، فضلاً عن عدم استعدادهم لقبول آراء غيرهم؛ نظراً لبداوتهم وجفـاء طبعهـم وغلظتهم وجهلهم بفقـه الكتـاب والسـنة؛ ولذا نجدهم يعملون على محاربـة المسـلمين وإراقـة دمائهم وانتهاك حرمتهـم فهم أحقاء بـأن يسموا بالخوارج البغاة لخروجهم على السنة وأهلها ومعاداتهم لها[1] .

(١) شرح القصيدة النونية للدكتور محمد خليل هراس ص ٣٢٢ .

المبحث الثانى

التعريف بالشيعة وموقفهم من السنة النبوية

تمهيد :

الشيعة كفرقة ذات أفكار وآراء غلب عليهم هذا الاسم، ويشيع فيهم الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أئمتهم، وذلك باعتراف علمائهم، وهذا من أشد الخطر على الإسلام والمسلمين، وذلك بسبب :

١- استعمالهم التقية المرادفة للكذب.

٢- تظاهرهم بنصرة آل البيت، حيث انخدع بهم كثير من العوام بل وخواص المسلمين.

٣- بغضهم وتكفيرهم ولعنهم صحابة رسول الله ﷺ إلا نفر يسير، وبغضهم وتكفيرهم لأهل السنة بسبب تعاليم خاطئة وضعها بعض كبرائهم قديماً، وسار عليها بعض كبرائهم حديثاً نتج عنها نفور الشيعة، وعدم الوصول بعد محاولات كثيرة من جانب أهل السنة إلى التقارب.

وقد قام التشيع فى ظاهر الأمر على أساس الاعتقاد؛ بأن علياً ﷺ وذريته هم أحق الناس بالخلافة بعد رسول الله ﷺ وأن علياً أحق بها من سائر الصحابة بوصية من النبى ﷺ كما زعموا فى رواياتهم التى اخترعوها وملأوا بها كتبهم قديماً وحديثاً[1].

والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزردشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب آل البيت ستاراً يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم.

فاليهودية ظهرت فى التشيع بالقول بالرجعة، وقال الرافضة السبئية : إن النار محرمة على الشيعى إلا قليلاً، كما قال اليهود لن تمسنا إلا أياماً معدودات[2]. والنصرانية

---

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى ١ /١٢٨ بتصرف.

(٢) انظر : الفرق بين الفرق ٢١٥، والملل والنحل ١ /١٨٦، ومنهاج السنة ١ /٧، وانظر : مختصر التحفة الإثنا عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص ٣١٧، ٣١٨ .

ظهرت فى فرق الحلولية وهى فرق أكثرها يرجع إلى غلاة الروافض فقال بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا : إن اللاهوت اتحد بالناسوت فى الإمام، وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبداً فمن اتحد به اللاهوت فهو نبى[1].

وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التى كانت معروفة عند البراهمة، والفلاسفة، والمجوس من قبل الإسلام، وقال بها الراوندية من الروافض الحلولية[2].

وتستر بعض الفرس بالتشيع، وحابوا الدولة الأموية،والعباسية، وقاموا بثورات عديدة، سجلها علماء الفرق والتاريخ، وما فى نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم والسعى لاستقلالهم وهيمنتهم[3]، وتاريخ الشيعة فى القديم والحديث شاهد صدق على أن الحركات المارقة والهدامة إنما خرجت من تحت عباءتهم بعد أن رضعت لبنهم وهدهدت بين ذراعيهم[4].

التعريف بالشيعة لغة:هم الاتباع والانصار، قال صاحب القاموس:شيعة الرجل أتباعه وأنصاره ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وجمعه أشياع وشيع كعنب[5].

وقال صاحب تاج العروس : الشيعة كل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة وكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو شيعة له، وأصله من المشايعة وهى المطاوعة والمتابعة[6].

ووردت كلمة شيعة ومشتقاتها فى القرآن الكريم مراداً بها معانيها اللغوية الموضوعة لها على المعانى التالية :

١- بمعنى الفرقة أو الأمة أو الجماعة من الناس : قال تعالى ﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾[7]. أى من كل فرقة وجماعة وأمة [8].

---

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٢٨ - ٢٣٠، والملل والنحل ١ /١٨٦ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٤٢، والملل والنحل ١ /١٨٦ .

(٣) فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ص ٢٧٦، ٢٧٧ بتصرف.

(٤) الدفاع عن السنة، الجزء الأول من سلسلة الإسلام واستمرار المؤامرة للأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٣١ .

(٥) القاموس المحيط ٣ /٤٦ .

(٦) تاج العروس ٥ /٤٠٥ .

(٧) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣ /١٣١ .

٢- بمعنى الفرقة قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾(١) أى فرقاً(٢).

٣- وجاءت لفظة أشياع بمعنى أمثال ونظائر قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾(٣) أى أشباهكم فى الكفر من الأمم الماضية(٤).

٤- بمعنى المتابع والموالى والمناصر قال تعالى : ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾(٥) وفى الحديث من قول حكيم بن أفلح(٦) إنى قد نهيتها - أى السيدة عائشة -رضى ا لله عنها- أن تقول فى هاتين الشيعتين شيئاً(٧) أى شيعة الإمام على -كرم ا لله وجهه- وشيعة الإمام معاوية -رضى الله عن الجميع - ففى ذلك ما يشهد لعموم اسم الشيعة.

التعريف بالشيعة اصطلاحاً : اختلفت وجهات نظر العلماء فى التعريف بحقيقة الشيعة وأرجح تلك الأقوال هى : أنهم الذين يزعمون أنهم أتباع على بن أبى طالب ﷺ وأنصاره، ويعتقدون أنه أفضل من الخلفاء الراشدين - رضوان ا لله عليهم أجمعين - وأنه وأهل بيته أحق بالخلافة، وإن خرجت منهم فبظلم يكون من غيرهم(٨).

---

(١) جزء من الآية ١٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) تفسير القرآن الحكيم - تفسير المنار ٨ /٢١٤ .

(٣) الآية ٥١ من سورة القمر.

(٤) جامع البيان فى تأويل آى القرآن لابن جرير ٢٧ /١١٢ .

(٥) الآية ١٥ من سورة القصص، وانظر : فتح القدير للشوكانى ٤/١٦٤، وفرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ /١٣١، ١٣٢، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الإثنا عشرية للدكتور عمر الفرماوى ص ١٢ .

(٦) حكيم بن أفلح : هو حكيم بن أفلح المدنى روى عن أبى مسعود، وعائشة وعنه والد عبد الحميد ابن جعفر. مقبول له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٢٣٤ رقم ١٤٧١، والكاشف ١ /٣٤٦ رقم ١١٩٥، تهذيب التهذيب ٢ /٤٤٤ رقم ٧٧١، وميزان الاعتدال ١ /٥٨٣، رقم ١٢١٤

(٧) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض ٣/ ٢٧٩، ٢٨٠ رقم ٧٤٦ .

(٨) انظر : الملل والنحل ١ /١٤٦، وفرق معاصرة ١ /١٣٢، ١٣٣، والشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص ١٩ - ٢٣، وانظر : بقية التعريفات فى المصادر السابقة.

موقف الشيعة من الصحابة والأمة الإسلامية:

أولاً : موقف الشيعة من الصحابة :

يقول الدكتور محمد العسال : يعتقد الشيعة أن الصحابة كلهم كانوا كفرة منافقين مخادعين لله ورسوله - ونعوذ بالله من ذلك - لا يستثنون إلا خمسة أو سبعة أو بضعة عشر، على خلاف بينهم فى هذا، والمجمع على استثنائهم هم : سلمان الفارسى، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفارى، والمقداد، وجابر بن عبد الله الأنصارى.

ويرى بعض الشيعة أن الصحابة : إنما كفروا وارتدوا عن الإسلام بعد موت النبى ﷺ لا فى حياته، وإنما قال ذلك أصحاب هذا الرأى لما وجدوا صريح القرآن يمدحهم ويثنى عليهم، فظنوا أن القول بكفرهم بعد وفاة الرسول ﷺ يتفادون به التعارض مع القرآن بخلاف القول بكفرهم والقرآن ينزل والوحى متواصل، هكذا يزعمون.

كما زعموا أن كفر الصحابة إنما هو بسبب إنكارهم النص على ولاية علىّ ؓ التى هى أساس الدين عند الشيعة، وقد تواطأ الصحابة على جحده وإنكاره إلا الخمسة الذين مر ذكرهم، أما كبار الصحابة مثل أبى بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير وبقية العشرة، وعائشة، وحفصة وغيرهم؛ فإنهم كانوا متظاهرين بالإسلام فى حياة الرسول ﷺ مع إبطانهم الكفر، خاصة فيما يتعلق بولاية علىّ ؓ حقداً عليه حيث كانوا يطمعون فى هذه الولاية بعد وفاة الرسول ﷺ.

بل هؤلاء الصفوة من خيرة أصحاب رسول الله ﷺ هم فى عقيدة الشيعة رؤساء الكفر والنفاق فهم أصله ومعدنه وفرعه وثمرته، ونعوذ با لله من ذلك.

وهذه عقيدة لا ينفك عنها شيعى واحد من الإثنى عشرية، وإن تظاهر أحدهم بإنكار ذلك فأعلم أنه يقولها (تقية) لأنها عقيدة لا تقبل المساومة عندهم، إذ لو صحح الشيعى إمامة أبى بكر وعمر وعثمان لوجب عليه أن يعترف ببطلان الولاية والإمامة لعلى وبنيه، وهذا كفر بإجماع الإثنى عشرية.

وللشيعة فى تكفيرهم للصحابة شبهات سيأتى ذكرها والرد عليها فى باب وسائل أعداء السنة فى الكيد لها.

هذا وقد امتلأت كتب الشيعة تفسيراً وحديثاً- على كثرتها وبطلانها بهذه العقيدة

الفاسدة، وسودوا هذه الكتب بما تضيق منه الصدور من عقيدتهم هذه[1].

وتأكيداً لكل ما سبق سأكتفى بذكر نموذج أو أكثر من كتبهم تفسيراً وحديثاً، فالقمى فى تفسيره[2] يقول فيه الدكتور محمد العسال هذا المفسر يحمل كل كلمة كفر أو نفاق أو فسق أو ضلال أو شرك أو ظلم أو عصيان وخداع، وكل ما يشتق من ذلك أو يماثله على كبار الصحابة، وخاصة على أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير، وقد ضرب على ذلك أمثلة منها فى قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾[3] قال القمى : الحرث الدين، والنسل الناس، ونزلت في الثانى -يعنى عمر- وقيل فى معاوية[4]. وعند قوله تعالى : ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بالطَّاغُوتِ**﴾[5] قال : هم الذين غصبوا آل محمد حقهم، وعند قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ**﴾[6] قال : هم الظالمون آل محمد حقهم، والذين اتبعوا من غصبهم[7].

وفى أصح الكتب عندهم بعد كتاب الله ﷻ وهو الكافى الذى يعد عندهم كالبخارى عند أهل السنة، أخرج الكلينى بسنده عن أبى جعفر عليه السلام قال : كان الناس أهل ردة بعد موت النبى ﷺ إلا ثلاثة، فقلت ومن الثلاثة فقال : المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفارى، وسلمان الفارسى، رحمة الله وبركاته عليهم[8].

وأخرج أيضاً عن أبى بصير عن أحدهما عليه السلام قال : إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً[9].

---

(١) الشيعة الإثنى عشرية ومنهجهم فى التفسير ص ٤٦١ بتصرف، وانظر : أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين ال كاشف ص ٦٨ - ٧٤ .

(٢) انظر فى : منزلة الكتاب وصاحبه عند الشيعة، ومظاهر الغلو والضلال فى الكتاب، ما كتبه الدكتور على السالوس فى كتاب مع الشيعة الإثنا عشرية فى الأصول والفروع ٢ /١٧٣-١٩٧

(٣) الآية ٢٠٥ من سورة البقرة.

(٤) تفسير القمى ص ٦١ .

(٥) جزء من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

(٦) جزء من الآية ٢٥٧ من سورة البقرة.

(٧) تفسير القمى ص ٧٥، وانظر : الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص٤٦٢، ٤٦٣، ومع الشيعة الإثنا عشرية فى الأصول والفروع للدكتور على السالوس ٢ /١٧٣ - ١٩٧ .

(٨) الكافى كتاب الروضة ٨ /١٦٨، ٣٤١ .

(٩) الكافى كتاب الإيمان والكفر، باب صنوف أهل الكفر وذكر القدرية والخوارج ٢ /٤٠٠ رقم ٤

وأخرج أيضاً عن أبى بكر الحضرمى قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : أهل الشام شر أم أهل الروم؟ فقال : إن الروم كفروا و لم يعاندوا، وإن أهل الشام كفروا وعاندوا[1]. إلى غير ذلك الكثير والكثير من إفكهم الذى امتلأت به كتبهم تفسيراً وحديثاً، والتى كانت منفذاً للمستشرقين وأتباعهم نفذوا منه إلى الطعن فى دين الإسلام ومصدره الأول القرآن الكريم .

ثانياً : موقف الشيعة من الأمة الإسلامية :

يقول الدكتور محمد العسال : يعتقد الشيعة الإثنا عشرية أن أمة محمد هى الأمة الملعونة، ولو كانت من سائر فرق الشيعة سواهم، فكل من لم يوال الإثنى عشر إماماً ويؤمن بولايتهم ويتبرأ من الصحابة؛ فهو ملعون هالك، أما من يعتقد إيمان الصحابة ويصحح خلافة أبى بكر وعمر وعثمان فهو ناصبى عندهم والناصبى شر من اليهود والنصارى وعبدة الأوثان كما يزعمون من هنا فحملتهم على أهل السنة -النواصب- فى نظرهم لا تكاد تهدأ؛ لأنهم أكثر فرق الأمة عرفاناً بالجميل للصحابة، وعلى رأسهم آل بيت رسول الله ﷺ.

ويقول الدكتور محمد العسال بعد أن ذكر نماذج من تفسيرهم الباطل تؤكد تلك العقيدة الفاسدة قال : وغالب ظنى أن هذه العقيدة قد استفادها الروافض من زنادقة الباطنية الخارجين عن الإسلام بإجماع الفرق والذين يسمون أمة محمد ﷺ بالأمة الملعونة المنكوسة، حيث يحكى لنا الإمام عبد القادر البغدادى عنهم فى نص رسالة عثر عليها من زعيمهم عبيد الله بن الحسين القيروانى إلى داعيته سليمان بن الحسن بن سعيد الجنانى جاء فيها : إنى أوصيك بتشكيك الناس فى القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع ...ثم قال له ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال ﴿**الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾[2] لما لم يعلم و لم يحضره جواب المسألة ...إلخ[3].

فهذه زندقة -نعوذ بالله منها-، وعقيدة الإثنى عشرية فى الأمة إما متأثرة بتلك

---

(1) الموضع السابق ٢ /٤١٠ رقم ٥، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الأمامية الأثنا عشرية للدكتور عمر الفرماوى ص ١٩٢ .

(2) جزء من الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

(3) الفرق بين الفرق للإمام البغدادى ص ٢٦٢ .

الزندقة وإما أنها مدخل إليها، لا محل سوى ذلك[1].

وصدق الإمام ابن تيمية (أصل مذهب الشيعة الرافضة من أحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم فى حياتهم على أمير المؤمنين ﷺ[2] أ.هـ.

أثر موقف الشيعة الرافضة من الصحابة على الإسلام (قرآناً وسنة) :

أولاً : أثر موقف الشيعة من الصحابة على القرآن الكريم :

كان من آثار تكفير الشيعة للصحابة إلا من استثنوهم أن هوجم القرآن الكريم والسنة النبوية، فهاجموا القرآن الكريم، وصرحوا وبكل وضوح أن فى القرآن الكريم نقصاً وتحريفاً متعمداً من الصحابة عند جمعه لإخفاء ما ورد صريحاً فى ولاية الأئمة من آل البيت، أو لإخفاء الآيات التى فيها ذم المهاجرين والأنصار ومثالب قريش، وزعموا أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا علىّ فقط، كما يعتقدون أن مصحفاً مفقوداً سيصل إلى أيديهم يوماً ما، يسمى "مصحف فاطمة" فيه أضعاف ما فى المصحف العثمانى الموجود بين أيدى المسلمين، وأنه يختلف عن هذا المصحف اختلافاً كثيراً، وقد ألف أحد طواغيتهم واسمه حسين بن محمد تقى الطبرسى كتابه (فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) [3] وفيه أكثر من ألفى رواية عن طواغيتهم المعصومين، والتى تؤكد التحريف فى القرآن من كل نوع، وعندما طبع الكتاب وقامت حوله ضجة ألف الطبرسى كتاباً آخر سماه (رد بعض الشبهات عن فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) دافع فيه عن ما أودعه فى كتابه السابق (فصل الخطاب) وقد كتب هذا الدفاع قبل موته بسنتين.

---

(١) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص ٥١٠ .

(٢) منهاج السنة ١ /٣، وانظر : أدلة على استمرار بعض غلاة الشيعة الجعفرية على موقفهم هذا من الأمة الإسلامية فيما كتبه أحد زعمائهم فى العصر الحديث فى كتابه تحرير الوسيلة للخمينى ١ /١١٨، ١٣٦، وانظر:فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجى ١ /٢٦٤، ٢٦، والسنة المفترى عليها للمستشار سالم البهنساوى ص ١٣٠، ١٣١، والفتنة الخمينية حقيقة الثورة الإيرانية للشيخ محمد عبد القادر ص ٨، ٩، ٢٥، ٢٦، ٣٣، وانظر : خلاصة موقف الشيعة من حكام المسلمين قديماً وحديثاً، فى الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب، فصل الشيعة والحكومات الإسلامية ص ٤٣ - ٦٤، والشيعة فى نقد عقائد الشيعة لموسى جار الله ص ٩٧، وانظر خطرهم على الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً فى الخطوط العريضة فصل (الشيعة والتاريخ) ص ٧٣ - ٧٧، وفرق معاصره ١ /٢٦٢ .

(٣) انظر : فى مكانة هذا الكتاب وصاحبه عن الشيعة فيما كتبه الدكتور على السالوس فى كتابه مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع ٢ /١٤٩ - ١٥١ .

ومهما تظاهر الشيعة بالبراءة من كتاب النورى الطبرسى عملاً بعقيدة التقية، فإن الكتاب ينطوى كما سبق على آلاف النصوص عن طواغيتهم فى كتبهم المعتبرة يثبت بها أنهم جازمون بالتحريف ومؤمنون به، ولكن لا يحبون أن تثور الضجة حول عقيدتهم هذه فى القرآن[(١)] ويتظاهرون تقية ويفتون بأنه لا يأثم من قرأ القرآن كما يتعلمه الناس فى المصحف العثمانى، ثم الخاصة من الشيعة سيعلم بعضهم بعضاً ما يخالف ذلك مما يزعمون أنه موجود أو كان موجوداً عند أئمتهم من أهل البيت، ويدل على ذلك ما أخرجه الكلينى فى كتابه الكافى بسنده عن على بن موسى الرضا المتوفى سنة ٢٠٦هـ عندما سأل، إنا نسمع الآيات فى القرآن ليس هى عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال : لا، اقرءوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم[(٢)].

ومما يدل على أن الشيعة يكادون يجمعون على ما أورده الطبرسى فى كتابه (فصل الخطاب) أنهم كافئوه على هذا المجهود فى إثبات أن القرآن محرف بأن دفنوه فى أقدس البقاع عندهم فى بناء المشهد العلوى فى النجف.

وفى عصرنا الحاضر ردد الخمينى هذا الإفك فى كتابه (كشف الأسرار) قائلاً : لقد كان سهلاً عليهم - الصحابة الكرام - أن يخرجوا هذه الآيات من القرآن، ويتناولوا الكتاب السماوى بالتحريف، ويسدلوا الستار على القرآن، ويغيبوه عن أعين العالمين ثم يقول : "إن تهمة التحريف التى يوجهها المسلمون إلى اليهود والنصارى، إنما تثبت على الصحابة[(٣)]. وهم حتى عندما يعتبرون المصحف العثمانى مصدراً من مصادر العقائد والأحكام، فهم يختلفون فى فهم معانية عن سائر الفرق وخصوصاً أهل السنة - ويرجعون فهم القرآن إلى الأئمة من آل البيت[(٤)]، وكلها تأويلات باطلة

---

(١) انظر : تناقض معتدلى الجعفرية الذين تصدوا لحركة الغلاله منهم فى دعواهم تحريف القرآن الكريم فى كتابى الدكتور على أحمد السالوس مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع فصل (القرآن والتحريف) ٢ /٥٥ - ١٥٩، وأثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص١٣٨-٢٧١، وانظر : الشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوى ص١٣٠ - ١٣٦، وانظر : ما كتبه الأستاذ محمد مال الله فى هامش الخطوط العريضة ص ٢٩ وما بعدها، وانظر : رجال الشيعة فى الميزان عبد الرحمن الزرعى ص ١٥٥ .

(٢) الكافى ١ /٢٨٩، وانظر : الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب ص ٣٥ .

(٣) صورتان متضادتان لنتائج جهود الرسول الأعظم للعلامة أبو الحسن الندوى ص ٨٤ : ٨٨، وانظر : الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب ص١٠ : ١٥، ومختصر التحفة الإثنا عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص ٣٠، ٥٠، ٨٢، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى ١ /٢٣٠، ٢٣٩ .

(٤) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص٨٩، وانظر : مختصر التحفة الإثنا عشرية ص ٤٧ .

حاشا الأئمة أن يقولوا منها حرفاً واحداً.

ثانياً : أثر موقف الشيعة من الصحابة على السنة النبوية :

وكما كان من آثار تكفير الشيعة للصحابة أن هاجموا القرآن الكريم، وادعوا تحريفه وتبديله، كان من آثار ذلك أيضاً أن هوجمت السنة التى جمعها الجمهور وحققها أئمتهم ونقادهم، منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدوين، من قبل الشيعة التى وصمت أحاديث الجمهور من أهل السنة بالكذب والوضع، وخاصة ما كان منها فى فضائل الصحابة الذين يكفرهم الشيعة ويلعنونهم.

ولم يقبلوا من أحاديث أهل السنة إلا ما وافق أحاديثهم التى يروونها عن أئمتهم المعصومين فى نظرهم، والتى إن لم يزيدوا فيها كذباً تأولوها بما يشهد لعقائدهم وأحكامهم الباطلة، أما ما عدا ذلك من السنة فلا يعتبرون به إلا إذا جاء من طريق آل البيت والتى لا يمكن إثبات صحتها لعدم اهتمامهم بصحة السند.

فالعدالة عندهم لا عبرة بها ما دام الراوى إمامياً يوالى الأئمة ولو لم يكن متهماً، بل ولو كان مطعوناً فى دينه. وإذا تتبعت تراجم أعلام الشيعة الرافضة فى زمن أئمتهم رأيتهم بين كذابين، وملاحدة، وشعوبيين، وفاسدى العقيدة، ومذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص، ولذا تراهم يصححون أحاديث من دعا عليه المعصوم بقوله أخزاه الله وقاتله الله، أو لعنه أو حكم بفساد عقيدته أو أظهر البراءة منه، وحكموا أيضاً بصحة روايات المشبهة والمجسمة، ومن جوز البداء عليه تعالى(1)، مع أن هذه الأمور كلها مكفرة،ورواية الكافر غير مقبولة، فضلاً عن صحتها، فإذا كان هذا هو حال من يصححون حديثه وهو أقوى الأقسام عندهم، فما بالنا بحال الحسن والموثق والضعيف عندهم!(2).

إذ لا عبرة عندهم بالعدالة وإنما العبرة بمن معهم؟ ومن عليهم؟ فمن كان معهم

---

(1) البداء: هو أن الله عز وجل يبدو له غير الذى كان أراده، فيرجع عن إرادته إلى الذى بدا له من بعد؛ تعالى الله عما يقولون، انظر:مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص21، وفرق معاصرة للدكتور غالب عواجى 1 /254، والشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوى ص 146-151، والنسخ والبداء فى الكتاب والسنة لمحمد حسين العاملى ص28 وما بعدها .

(2) مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص 21، وانظر : أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله للدكتور على أحمد السالوس ص 274، 275، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص 106 .

معتقداً بعقيدتهم كان مؤمناً تقياً، وإلا كان كافراً منافقاً إذا تبرأ منهم ومن عقيدتهم.

كما أنهم لا يشترطون اتصال السند في الحديث من الإمام إلى الرسول؛ لأن الإمام في حد ذاته كلامه في قوة كلام الرسول وقدسيته، ووجوب العمل به؛ لأنه معصوم ويوحى إليه، ومن تلك الأحاديث التي يصححونها ولا عدالة لرواتها ولا اتصال لسندها حديث "غدير خم"[1] الذي يكاد يكون عمدة المذاهب الشيعية كلها ودعامتها الأولى، والأساس الذي أقاموا عليه نظريتهم إلى الصحابة من تكفيرهم وسبهم ولعنهم ليل نهار، وتابعهم على ذلك دعاة اللادينية[2].

---

(١) وخلاصة هذا الحديث : أن النبي ﷺ في رجوعه من حجة الوداع جمع الصحابة في مكان يقال له "غدير خم" مكان بين مكة والمدينة، وأخذ بيد علي رضي الله عنه ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون وقال : "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له واطيعوا" والحديث بهذه الرواية التي انفرد بها الرافضة مكذوب وأصل الحديث كما في صحيح مسلم من رواية زيد ابن أرقم رضي الله عنه قال : "قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً. بماء يدعى خما -بين مكة والمدينة- فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر. ثم قال : "أما بعد. ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور. فخذوا بكتاب الله. واستمسكوا به" فحث على كتاب الله ورغب فيه. ثم قال : "وأهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي ... الحديث" أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٨ /١٩٠ رقم ٢٤٠٨ . هذا هو أصل الحديث كما في صحيح السنة، والحديث برواية الرافضة يشهد على نفسه بالبطلان فالحديث يصرح بالخلافة للإمام علي -كرم الله وجهه- على مشهد من الصحابة جميعاً، ومثل هذا تتوافر الدواعي على نقله ويشتهر، في حين أن هذا النص بالخلافة للإمام علي لم يبلغه أحد بإسناد صحيح. قال الإمام بن تيمية في فصل (الطرق التي يعرف بها كذب المنقول) ما ينفرد به، ويتضمن أمراً تتوافر الدواعي على نقله قال : "ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي، فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً كما تزعم الرافضة، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على عليّ بن أبي طالب نصاً جلياً قاطعاً للعذر وعلمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة في مثل هذه المواطن التي تتوافر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم" أ.هـ من منهاج السنة لابن تيمية ٤ /١١٨، وانظر : للاستزادة في الرد على استدلالات الرافضة بروايات الحديث فيما كتبه الدكتور علي السالوس في كتابيه مع الشيعة الإثنى عشرية في الأصول والفروع ١ /٩٦-١٦٢، وأثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله ص ٧٨-١٣٦، وانظر: مختصر التحفة الإثنى عشرية لألوسي ص ١٢٣، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٩، والعواصم من القواصم لابن العربي ص ١٨٣، والمؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة بحث الدكتور علي السالوس حديث الثقلين وفقهه ٢ /٧٠١ - ٧٢٥ والشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوي ص ٨-٥٠، ونظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة للدكتور مصطفى حلمي ص ٣٣-٢٢٣.

(٢) انظر : مجمع البيان في تفسير القرآن للفضل بن الحسن الطبرسي ٦ /١٥٢، والميزان في تفسير القرآن محمد حسين الطباطبائي ٦ /٤٢، وأصل الشيعة وأصولها محمد الحسين آل كاشف ص٤٨، ومصباح الهداية في إثبات الولاية علي الموسوي ص ١٩٠ وما بعدها التبيان في تفسير القرآن محمد بن الحسن الطوسي ٣ /٥٨٧، والمراجعات عبد الحسين شرف الدين ص ٥١، والغدير في الكتاب والسنة والأدب عبد الحسين الأميني ١ /٢١، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٥، وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين الحسن بن المطهر الحلبي ص ٢٥٤، ٢٩٣، ٤٧١ =

هذا الحديث هو عند أهل السنة حديث مكذوب لا أساس له باللفظ الذى يروونه عن طواغيتهم، الذين وضعوه ليبرروا به هجومهم وتجنيهم على صفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين - رضى الله عنهم أجمعين- .

وبالنظر فى كتب الحديث النبوى عندهم؛ كالكافى، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه[1] وغيرها، نجد رواياتها ليست كلها متصلة من أصحابها إلى أئمتهم الذين وجدوا فى عصر النبى ﷺ فالأحاديث المدونة بها قد خلا أكثرها من الإسناد فنجد الروايات تذكر عن عدة من أصحابنا، أو عن الإمام جعفر، ثم تعد هذه الأقوال أحاديث عن النبى ﷺ مع وجود الفارق الزمنى الكبير بين أصحاب هذه الروايات وبين النبى ﷺ وهو فارق زمنى يصل إلى عدة قرون[2].

وكان لهجومهم وتجنيهم على الصحابة الأثر الكبير فيما أثير حول السنة من شبهات، ولم لا ومروياتهم ﷺ لا تزن عندهم مقدار جناح بعوضة.

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : والشيعة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعنى ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله ﷺ، أما ما يرويه مثل : أبى هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن العاص، ونظائرهم، فليس لهم عند الأمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر[3] أ.هـ .

= وما بعدها، ومعالم المدرستين لمرتضى العسكرى المجلد ١ /٤٩٣، الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم لأمير محمد القزوينى ص ٧١، والنص والاجتهاد لعبد الحسين شرف الدين ص ٣٤٧، ونظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية فى الإسلام لأحمد حسين يعقوب ص ٢٤٧ - ٢٥٦، ولماذا أنا شيعى محمد حسين الفقيه ص ٣٦، لقد شيعنى الحسين أدريس الحسينى ص ٣٥٨ - ٣٦٧، الإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب لمحمد بن النعمان العكبرى ص ١٥-١٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٩٧، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٥٨ وغيرهم.

(١) انظر : فى مكانة هذه الكتب وأصحابها، وما فيها من غلو كتابى الدكتور على السالوس (مع الشيعة الإثنى عشرية) ٣ /١٣٥-٢٤٠، وأثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص ٢٩٠-٣٦١

(٢) السنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص ١٣٦ بتصرف، وانظر : أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص ٢٧٦-٢٨٢ .

(٣) أصل الشيعة وأصولها ص ٧٩، ٨٠، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، للدكتور عمر الفرماوى ص ٨٧ .

أساليب الشيعة فى العبث بالسنة المطهرة :

تعد الشيعة الرافضة من أكثر الفرق كذباً على رسول الله ﷺ بل وعلى آل البيت أيضاً .

وفى ذلك يقول الإمام ابن تيمية : [ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب فى الشيعة أكثر منه فى جميع الطوائف](١) .

وسئل الإمام مالك عن الرافضة فقال : "لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون"(٢) ويقول شريك بن عبد الله القاضى -وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه-(٣) : "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً"(٤) .

وقال حماد بن سلمة(٥) : حدثنى شيخ لهم - يعنى الرافضة - قال : "كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً(٦) .

وقال الإمام الشافعى(٧) : "ما رأيت فى أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة"(٨) .

---

(١) المنتقى فى منهاج الاعتدال ص ٢٢ .

(٢) منهاج السنة لابن تيمية ١ /١٣ .

(٣) قال فيه الحافظ ابن حجر : صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع . مات سنة ١٧٧هـ أو ١٧٨هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٤١٧ رقم ٢٧٩٥، والكاشف ١ /٤٨٥ رقم ٢٢٧٦، والثقات للعجلى ص٢١٧،رقم٦٦٤، والثقات لابن حبان٦ /٤٤٤، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٠١ رقم١٣٥٣، والثقات لابن شاهين ص ١٦٩ رقم ٥٢٨ .

(٤) منهاج السنة لابن تيمية ١ /١٣ .

(٥) حماد بن سلمة : هو حماد بن سلمة بن دينار المصرى، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت، وتغير حفظه بآخره، مات سنة ١٦٧هـ، له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٢٣٨ رقم ١٠٥٤، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٢ رقم ١٩٧، والكاشف ١ /٣٤٩، رقم ١٢٢٠، والثقات للعجلى ص ١٣١ رقم ٣٣٠، والثقات لابن حبان ٦ /٢١٦، ومشاهير علماء الأمصار ص١٨٨ رقم ١٢٤٣، وشذرات الذهب ١ /٢٦٢ .

(٦) منهاج السنة لابن تيمية ١ /١٣ .

(٧) الإمام الشافعى:هو أبو عبد الله،محمد بن أدريس بن العباس بن شافع القرشى المطلبى،الإمام الجليل، صاحب المذهب المعروف، من أشهر مصنفاته "الأم" و"الرسالة" و"أحكام القرآن" مات سنة ٢٠٤هـ له ترجمة فى : طبقات الشافعية لابن السبكى ٢ /٧١ رقم ١٤، وشذرات الذهب ٢ /٩، ووفيات الأعيان ٤ /١٦٣ رقم ٥٥٨، وطبقات الفقهاء للشافعيين لابن كثير ١ /٣-٩٣ .

(٨) منهاج السنة لابن تيمية ١ /١٤ .

ولقد أخذ هؤلاء المتشيعون أعداء الإسلام يصنعون الأحاديث فى أغراض شتى حسب أهوائهم ونحلهم، فمن ذلك أحاديث وضعوها فى فضائل الإمام على -كرم الله وجهه- وآله الكرام كحديث "من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه - وإلى نوح فى تقواه وإلى إبراهيم فى حلمه، وإلى موسى فى هيبته، وإلى عيسى فى عبادته فلينظر إلى على"[1] و"أنا ميزان العلم وعلى كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عموده توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا"[2] إلى غير ذلك من روايات مكذوبة تثبت النبوة لعلى طوراً، والخلافة والوصية بها طوراً آخر على حسب عقائد الوضاعين وآرائهم[3].

وكما وضعوا الأحاديث فى فضل على وآل البيت، وضعوا الأحاديث فى ذم الصحابة؛ وخاصة الشيخين وكبار الصحابة، حتى قال ابن أبى الحديد[4] وهو شيعى معتزلى : "فأما الأمور المستبشعة التى تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة، وأنه ضربها بالسوط، فصار فى عضدها كالدملج، وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار، فصاحت : يا ابتاه وجعل فى عنق علىّ حبلاً يقاد به، وفاطمة خلفه تصرخ، وابناه الحسن والحسين يبكيان ... ثم أخذ ابن أبى الحديد فى ذكر الكثير من المثالب، ثم قال: فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شئ تنفرد الشيعة بنقله[5] وكذلك وضعوا الأحاديث فى ذم معاوية ﷺ إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه"[6] وفى ذم معاوية وعمرو بن العاص-رضى الله عنهما-"اللهم أركسهما فى الفتنة ركساً ودعهما فى النار دعا[7]"

---

(١) انظر : اللآلئ المصنوعة للسيوطى ١ /٣٢٥، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ /٣٨٥، والفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى ص ٣٦٧ .

(٢) انظر : المقاصد الحسنة للسخاوى ص ٩٧، رقم ١٨٩، وتنزيه الشريعة ١ /٣٩٧ .

(٣) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٩٣ .

(٤) ابن أبى الحديد هو:عبدالحميد بن هبة الله بن أبى الحديد،أبو حامد،الأديب،الفقيه الأصولى،الشيعى الغالى، وكان حظيا عند الوزير ابن العلقمى، لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة فى التشيع والأدب، من مؤلفاته شرح نهج البلاغة" "والفلك الدائر على المثل السائر" وغير ذلك. مات سنة ٦٥٥هـ. له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٣ /٢١٣، ووفيات الأعيان ١ /٢٤٨، والنجوم الزاهرة ٨ /١٩، وذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبَّادِى ص٧٦، والأعلام ٣ /٢٨٩ .

(٥) شرح نهج البلاغة ١ /١٣٥ .

(٦) انظر : اللآلئ المصنوعة ١ /٣٨٨، وتنزيه الشريعة ٢ /٨، والفوائد المجموعة ص ٤٠٧ .

(٧) انظر : الموضوعات لابن الجوزى ٢/٢٨، واللآلئ المصنوعة ١ /٣٩٠، وتنزيه الشريعة ٢ /١٦، والفوائد المجموعة ص٤٠٧ .

وهكذا أسرف غلاة الشيعة الرافضة فى وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائهم، والتى بلغت من الكثرة حداً مزعجاً. حتى قال الخليلى[1] فى الإرشاد : "وضعت الرافضة فى فضائل على وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث"[2] ومع ما فى قوله من المبالغة فإنه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث.

ويكاد المسلم يقف مذهولاً من هذه الجرأة البالغة على رسول الله ﷺ لولا أن يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، أو ممن أسلموا و لم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة، فانتقلوا إلى الإسلام بعقلية وثنية لا يهمها أن تكذب على صاحب الرسالة ﷺ لتؤيد حباً ثاوياً فى أعماق أفئدتها، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون.

وقد ضارعهم الجهلة من أهل السنة، فقابلوا -مع الأسف- الكذب بكذب مثله وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقاً[3] ومن ذلك حديث "ما فى الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذو النورين"[4] .

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية والأمويين، فوضعوا أحاديث مثل قولهم "الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل ومعاوية"[5] و"لا افتقد فى الجنة إلا معاوية فيأتى آنفاً بعد وقت طويل، فأقول : من أين يا معاوية، فيقول من عند ربى يناجينى وأناجيه، فيقول : هذا بمانيل من عرضك فى الدنيا"[6].

وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء حديث وصاية على المكذوب وصاية

---

(١) الخليلى : هو أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزوينى، ثقة حافظ عارف بكثير من علل الحديث ورجاله، عالى الإسناد، كبير القدر مصنف كتاب "الإرشاد فى معرفة المحدثين" مات سنة ٤٤٦هـ. له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٣٠ رقم ٩٧٣، والعبر ٣ /٢١١ وتذكرة الحفاظ للذهبى ٣ /١١٢٣ رقم ١٠٠٨ .

(٢) الإرشاد فى معرفة المحدثين ص ١٢ .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٨٠،٨١ بتصرف.

(٤) انظر : اللآلئ المصنوعة ١ /٢٩٢، وتنزيه الشريعة ١ /٣٥٠، والفوائد المجموعة ص ٣٤٢ .

(٥) انظر : تنزيه الشريعة ٢ /٤، والفوائد المجموعة ص ٤٠٤ .

(٦) انظر:الموضوعات لابن الجوزى٢ /٢٣، واللآلئ المصنوعة١ /٣٨٧، وتنزيه الشريعة ٢ /٧، الفوائد المجموعة ص ٤٠٦ .

العباس ونسبوا إلى النبى قوله : "العباس وصيى ووارثى"[1] إلى غير ذلك من الأكاذيب والتى طفحت بها كتب الموضوعات.

ولولا رجال صدقوا فى الإخلاص لله ﷻ، ونصبوا أنفسهم للدفاع عن دينهم، وتفرغوا للذب عن سنة رسول الله وأفنوا أعمارهم فى التمييز بين الحديث الثابت وبين الحديث المكذوب، وهم أئمة السنة وأعلام الهدى - لولا هؤلاء لاختلط الأمر على العلماء والدهماء، ولسقطت الثقة بالأحاديث[2] نتيجة حركة الوضع التى كثرت فى أهل البدع والأهواء والجهلة من أهل السنة، إلا أنه تبدوا خطورة الكذب على رسول الله ﷺ من أهل البدع بسبب أهدافهم الخبيثة للنيل من الإسلام وتشويه صورته بما يضعونه من خرافات.

فالجهلة من أهل السنة؛ وإن قابلوا مع الأسف كذب الشيعة بكذب مثله، إلا أنهم لم يحاولوا العبث والكيد للسنة المطهرة كما فعل الشيعة، وهذا لا ينفى عن الوضاعين من الفريقين إثم الكذب على رسول ا لله ﷺ.

وعن مكايد الشيعة للسنة ومحاولاتهم العبث بها يقول العلامة الألوسى[3] :

١- إن جماعة من علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث أولاً، وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين من أهل السنة فضلاً عن العوام. ولكن الله سبحانه وتعالى قد تفضل على أهل السنة، فأقام لهم من يميز بين الطيب والخبيث، وصحيح الحديث وموضوعه، حتى أنهم لم يخف عليهم وضع كلمة واحدة من الحديث الطويل.

٢- ومن مكايدهم أنهم ينظرون فى أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم فى الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعى إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته؛ كالسدى فهما رجلان؛ أحدهما السدى الكبير، والثانى السدى الصغير،

---

(١) انظر : الموضوعات ٢ /٣١، واللآلئ المصنوعة ١/٣٩٣، وتنزيه الشريعة ٢ /١٠، والفوائد المجموعة ص ٤٠٢ .

(٢) الباعث الحثيث للأستاذ محمد شاكر ص ٧٢ .

(٣) الألوسى:هو محمود شكرى بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الألوسى الحسينى أبو المعالى، عالم بالأدب والدين، والتاريخ، ومن الدعاة إلى الإصلاح،من مصنفاته، روح المعانى، ومختصر التحفة الإثنى عشرية، مات ببغداد سنة ١٣٤٢هـ. له ترجمة فى الأعلام للزركلى ٧ /١٧٢، ١٧٣ .

فالكبير من ثقات أهل السنة[1]، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضى غال[2].

٣- ومن مكايدهم أنهم ينسبون بعض الكتب لكبار علماء السنة مشتملة على مطاعن فى الصحابة، وبطلان مذهب أهل السنة، وذلك مثل كتاب (سر العالمين) فقد نسبوه إلى الإمام الغزالى[3] -رحمه الله تعالى- وشحنوه بالهذيان، وذكروا فى خطبته على لسان ذلك الإمام وصيته بكتمان هذا السر وحفظ هذه الأمانة وما ذكر فى هذا الكتاب فهو عقيدتى، وما ذكر فى غيره؛ فهو للمداهنة، فقد يلتبس ذلك على بعض القاصرين ... نسأل الله ﷻ العصمة من الزلل.

٤- ومن مكايدهم أنهم يذكرون أحد علماء المعتزلة، أو الزيدية أو نحو ذلك، ويقولون: إنه من متعصبى أهل السنة، ثم ينقلون عنه ما يدل على بطلان مذهب أهل السنة، وتأييد مذهب الإمامية الإثنى عشرية ترويجاً لضلالهم؛ كالزمخشرى صاحب الكشاف الذى كان معتزلياً تفضيلياً، والأخطب الخوارزمى؛ فإنه زيدى غال، وابن أبى الحديد شارح نهج البلاغة الذى هو من غلاة الشيعة على حد قول، ومن المعتزلة على قول آخر، وهشام الكلبى، وكذلك المسعودى صاحب مروج الذهب، وأبو الفرج الأصفهانى صاحب كتاب الأغانى وغيرهم، وقصدوا بذلك إلزام أهل السنة بما لهم من الأقوال، مع أن حالهم لا تخفى حتى على الأطفال[4].

---

(١) السدى الكبير : هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة السدى، نسبة إلى سدة مسجد الكوفة كان يبيع بها المقانع، صدوق يهم، ورمى بالتشيع مات سنة ١٢٧هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٩٧ رقم ٤٦٤، والكاشف ١ /٢٤٧ رقم ٣٩١، والثقات للعجلى ص ٦٦ رقم ٩٤، والجرح والتعديل ٢ /١٨٤ رقم ٦٢٥ .

(٢) السدى الصغير : هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل الكوفى، متهم بالكذب. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١٣١ رقم ٦٣٠٣، والمجروحين لابن حبان ٢ /٢٨٦، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص٣٥٨، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٢١٩ رقم ٥٦٥، والجرح والتعديل ٨ /٨٦ رقم ٣٦٤، والضعفاء لأبى زرعة الرازى ٢ /٦٥٧ رقم ٣٠٦ .

(٣) الغزالى : هو محمد بن محمد الغزالى، أبو حامد، الملقب بحجة الإسلام، كان بارعاً فى الفقه، وأصول الدين، وأصول الفقه، والمنطق والفلسفة، من أشهر مصنفاته : المستصفى فى أصول الفقه، وإحياء علوم الدين، مات سنة ٥٠٥هـ. له ترجمة فى : وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ /٢١٦ رقم ٥٨٨، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٦/ ٣٨٩ رقم ٦٩٤، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٦٩، وشذرات الذهب ٤ /١٠ .

(٤) مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة الألوسى ص٣٢،٣٣ بتصرف، وانظر : منهاج السنة لابن تيمية ٣ / ٢٤٦ .

المبحث الرابع
التعريف بالمعتزلة وموقفهم من السنة النبوية

تمهيد :

المعتزلة : اسم يطلق على فرقة ظهرت فى الإسلام فى القرن الثانى الهجرى ما بين سنة ١٠٥ وسنة ١١٠هـ بزعامة رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال، ونشأت هذه الفرقة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة فى ذلك العصر، وقد أصبحت المعتزلة فرقة كبيرة تفرعت عن الجهمية فى معظم الآراء، ثم انتشرت فى أكثر بلدان المسلمين انتشاراً واسعاً، وعن كثرتهم وانتشارهم يقول الشيخ جمال الدين القاسمى "هذه الفرقة من أعظم الفرق رجالاً وأكثرها تابعاً، فإن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، وكذلك شيعة الأقطار الهندية، والشامية، والبلاد الفارسية، ومثلهم الزيدية فى اليمن. فإنهم على مذهب المعتزلة فى الأصول كما قاله العلامة المقبلى فى "العلم الشامخ" وهؤلاء يعدون فى المسلمين بالملايين، بهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا فى قلة فضلاً عن أن يظن أنهم انقرضوا وأن لا فائدة من المناظرة معهم، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها[١].

والمعتزلة : قوم من المتكلمين فتنتهم؛ الفلسفة اليونانية، والمنطق اليونانى، وما نقل من الفلسفة الهندية، والأدب الفارسى، وقد كانوا كلهم أو جمهورهم ممن ينتمون إلى أصل فارسى فأولوا القرآن الكريم لينسجم مع الفلسفة اليونانية، وكذبوا الأحاديث التى لا تتفق مع هذه العقلية اليونانية الوثنية، واعتبروا فلاسفة اليونان أنبياء العقل الذى لا خطأ معه[٢]، المحقق الكبير محمد محيى الدين عبد الحميد : وكان أول من استعان بالفلسفة اليونانية، واستقوا منها فى تأييد نزعاتهم، فأقوال كثيرة من أقوال النظام وأبى الهذيل والجاحظ وغيرهم بعضها نقل بحت من أقوال فلاسفة اليونان، وبعضها يستقى من نبعه ويغترف من معينه بشئ من التحوير والتعديل [٣]. فكثيراً ما تطالعنا فى كتب

---

(١) تاريخ الجهمية ص ٥٦، وانظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى ٢/٨٢١، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ٢٧٣ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص٧، وانظر : الفرق بين الفرق ص ١٢٧، والملل والنحل ١/٣٢، وموقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبولبابة حسين ص٤٢-٤٦ .

(٣) مقالات الإسلاميين مقدمة المحقق ١/٢٣، وانظر : فجر الإسلام ص ٤٧٤، وضحى الإسلام ٣/٩٥،٩٦ .

الفرق أثناء الحديث عن أحد المعتزلة أو تحليل مبدأ من مبادئهم عبارات تثبت تأثرهم بهذه المصادر الأجنبية مثل : "قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة"[١] ومثل : "اقتبس هذا الرأى من الفلاسفة"[٢] و"هذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة"[٣] ومثل : "قد أخذ العلاف عن أرسطو طاليس"[٤].

والمعتزلة حين حاولت فى أول الأمر أن تواجه المتكلمين فى الديانات السالفة للإسلام والمذاهب المنحرفة، استطاعت أن تحقق نتائج طيبة، ولكنها حين استقلت بنفسها وخرجت عن حدودها لتقيم لنفسها منهجاً عقلانياً خالصاً يستعلى على مفهوم الإسلام الجامع؛ فإنها قد انحرفت انحرافاً شديداً واخطأت خطأ بالغاً، وكان نتيجة طبيعية لتأثرها بشتى الاتجاهات الموجودة فى عصرها، ثم أثرت هى الأخرى بعد ذلك فى تلك الاتجاهات الفكرية قديماً[٥]، وتأثر بها حديثاً كثير من خصوم الإسلام، وأعداء السنة، حيث وجدوا فى مذهبهم الفكرى عشاً يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم، ويطلقون من قنواته دسهم على الإسلام والسنة النبوية المطهرة أ.هـ[٦].

وترجع بداية نشأة المعتزلة كفرقة ذات اتجاه سياسى ومنهج فكرى، إلى ما وقع بين الحسن البصرى[٧]، وواصل بن عطاء من خلاف فى حكم مرتكب الكبيرة، حين سئل الحسن البصرى عن ذلك، فبادر واصل بن عطاء إلى الجواب قبل أن يجيب الحسن

---

(١) الملل والنحل ١ /٥٣، ٥٤ .

(٢) الملل والنحل ١ /٥٠ .

(٣) مقالات الإسلاميين ٢ /٢٧٧ .

(٤) مقالات الإسلاميين ٢ /٢٧٨، وانظر : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٣٠، ١٣١ .

(٥) انظر :تفصيل تأثر المعتزلة بغيرها من الفرق،وتأثيرها فى غيرها سواء مما تأثرت به أو غيرها فى: مقالات الإسلاميين ١ /١٨٧، ورسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ١ /٧٩، وضحى الإسلام٣ /٢٠٧وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام٢ /٨٦٥، والشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير ص ٥٦٢، والمعتزلة واتجاههم العقلى وأثره فى تطور الفكر الإسلامى الحديث ص٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢ ، والاتجاه الاعتزالى فى الفكر الإسلامى الحديث للدكتور أحمد محمد عبد العال.

(٦) انظر : المؤامرة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص ٢١، وموقف المعتزلة من السنة للدكتور أبو لبابة ص ١٦٩-١٧٢، وتاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٣١ .

(٧) الحسن البصرى : هو الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت كان عالماً رفيعاً ثقة حجة ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر.ومات سنة ١١٠هـ له ترجمة فى:وفيات الأعيان ٢ /٦٩ رقم ١٥٦، وتهذيب التهذيب ٢/٢٦٣ رقم ٤٨٨، وطبقات المفسرين للداودى ١ /١٥٠ رقم ١٤٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٧١ رقم ٦٦، ومشاهير علماء الأمصار ص١١٣ رقم ٦٤٢ .

البصرى، ومن هنا تطور الأمر إلى اعتزال واصل ومن معه حلقة الحسن البصرى، فسموا معتزلة، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء[1].

وقد ضعف هذا الرأى الدكتور أحمد أمين، وأياً كانت بداية نشأتهم، فالذى يعنينا ويهمنا هنا فى هذا المقام هو أصول مذهبهم الفكرى، وأثرها على السنة المطهرة.

وإذا كانت المعتزلة قد تفرقت إلى فرق كثيرة تصل إلى اثنتين وعشرين فرقة واختلفوا فى المبادئ والتعاليم إلى حد تكفير كل فرقة الأخرى، إلا أنه يجمعهم إطار عام، وهو الاعتقاد بالأصول الخمسة :

١- التوحيد على طريقة الجهمية.

٢- العدل على طريقة القدرية.

٣،٤،٥ - والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على طريقة الخوارج[2].

ولقد حددها على هذا النحو الخياط[3]، صاحب الانتصار عندما قال : "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فإذا كملت فى الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلى[4].

يقول الدكتور محمد عمارة : "وإذا كان هذا التحديد لهذه الأصول الخمسة قد شاع الشيوع الأكبر، وانتشر الانتشار الأعم لدى أهل العدل، والتوحيد، كما شاع عنهم لدى كتاب المقالات، فإننا نجد الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسى (ت - ٢٤٦هـ) وهو معاصر لأبى الهذيل العلاف يحدد هذه الأصول بأنها :

---

(١)انظر:الملل والنحل للشهرستانى١ /٤٠، والفرق بين الفرق للبغدادى ص١١٦، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٢ /٨٢٢، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص١٧٩-١٩٨

(٢) انظر : الفرق بين الفرق ص١١٢ - ١١٥، وفرق معاصرة ٢ /٨٢٢ .

(٣) الخياط:هو أبو الحسين،عبدالرحيم بن محمد بن عثمان،شيخ المعتزلة البغدادية من نظراء الجبائى،وله مكانة عند المعتزلة. من آثاره:الانتصار، والرد على من أثبت خبر الواحد.له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١١ /٨٧ رقم ٥٧٧٠،ولسان الميزان ٤ /٣٤٢ رقم ٥١٥٦، وسير أعلام النبلاء ١٤ /٢٢٠ رقم ١٢١، واللباب فى تهذيب الأنساب ١ /٤٧٥، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٥ .

(٤) الانتصار ص ١٨٨، ١٨٩ .

١- التوحيد، ٢- والعدل، ٣- والوعد والوعيد، ٤- والمنزلة بين المنزلتين، ٥- والقرآن الكريم والسنة المطابقة له، ٦- وأصل سادس يمكن أن نسميه العدالة الاجتماعية، والمالية، والاقتصادية.

بينما نجد هذه الأصول عند مفكر آخر هو أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) على النحو المشهور عند المعتزلة، وبدلاً من أصل الوعد والوعيد أصل آخر وهو :

تولى الصحابة والاختلاف في عثمان ﷺ بعد الأحداث والبراءة من معاوية وعمرو بن العاص -رضى الله عنهما-.

يقول الدكتور عمارة : "ومعنى هذا أن خلاف أهل العدل والتوحيد - ولا نقول المعتزلة - حول هذه الأصول، هو أمر غير مستبعد تماماً، وإن عدتها الأغلبية الساحقة من مفكريهم خمسة، على النحو الذى قدمناه فى أول هذا الحديث، وإذاً فليس خلافهم فقط فى فروع هذه الأصول، كما يقول البعض، بل وأحياناً فى بعض هذه الأصول[1].

ومعنى هذه الأصول إجمالاً :

١- التوحيد : وهم يقصدون به البحث حول صفات الله تعالى، وما يجب له، وما يجوز، وما يستحيل، وفى هذا الأصل نفوا أن يكون لله تعالى صفات أزلية من علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، بل، الله عالم، وقادر، وحى، وسميع، وبصير بذاته، وليست هناك صفات زائدة مع ذاته، وتأولوا الآيات التى تثبت هذه الصفات، والتى يفهم منها أن له صفات كصفات المخلوقين، ورفضوا الأحاديث التى تثبت هذه الصفات أيضاً، وحجتهم فى إنكار صفات الله ﷻ أن إثباتها يستلزم تعدد القدماء وهو شرك على حد زعمهم. ولأن إثبات الصفات يوحى بجعل كل صفة إلهاً، والمخرج من ذلك هو نفى الصفات وإرجاعها إلى ذات البارى تعالى، فيقال عالم بذاته، قادر بذاته إلخ، وبذلك يتحقق التوحيد فى نظرهم، والمعتزلة فى نفيهم الصفات وتعطيلها وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة وافقوا بذلك الجهمية (المعطلة) ... فهم الذين أحيوا آرائهم، ونفخوا فى رمادها، وصيروها جمراً من

---

(١) رسائل العدل والتوحيد ١ /٧٦، ٧٧، وانظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية كلاهما للدكتور محمد عمارة ص ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦.

جديد، ومن هنا استحق المعتزلة أن يطلق عليهم جهمية أو معطلة[1]، وبناء على هذا الأصل أطلق المعتزلة على من عاداهم وخصوصاً أهل السنة أسماء جائرة مثل المشبهة، والحشوية.

وسموا أنفسهم أهل التوحيد، والمنزهون لله، حيث نفوا الصفات عنه[2]. وسيأتى الرد عليهم فى الباب الثالث.

٢- العـــدل : وهم يقصدون بـه البحث فى أفعال الله ﷻ التى يصفونها كلها بالحسن، ونفى القبح عنها، بما فيه نفى أعمال العباد القبيحة، وتحت ستار العدل؛ نفوا القدر، وأسندوا أفعال العباد إلى قدرتهم وأنهم الخالقون لها مع أنهم يؤمنون بأن ا لله تعالى عالم بكل ما يعمله العباد، وأنه تعالى هو الذى أعطاهم القدرة على الفعل أو الترك[3].

والمعتزلة لنفيهم القدر يلقبون؛ بالقدرية لموافقتهم للقدرية فى إنكار القدر، وهم يسمون أيضاً؛ بالثنوية، والمجوسية؛ لقولهم إن الخير من الله، والشر من العبد، فوافقوا بذلك الثنوية، والمجوسية الذين يقررون وجود إلهين أحدهما للخير، والآخر للشر، وهم لا يرضون بهذه الأسماء السابقة من القدرية، والثنوية، والمجوسية، ويرضون باسم أهل العدل لنفيهم القدر، ولأن أهل السنة يثبتون القدر لله ﷻ ويؤمنون به خيره وشره، حلوه ومره، فهم يطلقون عليهم القدرية المجبرة[4].

وبناء على هذا الأصل (العدل) الذى يعنى نفى القدر؛ تأولوا الآيات التى تفيد إثبات القدر لله ﷻ كقوله تعالى : ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾[5]. وقوله تعالى : ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾[6]. وقوله تعالى : ﴿**إِنَّا**

---

(١) فرق معاصرة٢/٨٢٣،٨٢٤،٨٣٢، وانظر: فتح البارى ١٣ /٣٥٧، وانظر: شرح الأصول ص١٩٧، وفضل الاعتزال ص١٤٠-١٤١، وأدب المعتزلة ص١٣٥،١٣٦، ومقالات الإسلاميين ١ /٢٣٥، والملل والنحل١/٤٠، وموقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابة ص٣٣

(٢) فرق معاصرة ٢ /٨٢٥ .

(٣) فرق معاصرة ٢ /٨٣٤، وانظر : شرح الأصول ص ٣٠١، والملل والنحل ١ /٤١، والفصل فى الملل والنحل لابن حزم ٣ /١٦٤ والمغنى فى أبواب التوحيد والعدل ٣ /٨ .

(٤) فرق معاصرة ٢ /٨٢٤، ٨٢٥، وانظر : موقف المعتزلة من السنة للدكتور أبو لبابة ص ٣١ .

(٥) جزء من الآية ٨ من سورة الرعد.

(٦) الآية ٢١ من سورة الحجر.

﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1].

ووقفوا من أحاديث القدر موقف الإنكار؛ فردوا الأحاديث الصحيحة التى تثبت القدر، وسيأتى تفصيل ذلك، والرد عليه فى الباب الثالث.

٣- الوعد والوعيد : وهم يقصدون به أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب فيجب على الله - تعالى الله عن ذلك - أن ينفذ وعده ووعيده؛ بأن يعطى العبد أجر ما كلفه به من طاعات استحقاقاً منه على الله مقابل وعد الله له إذا التزم العبد بجميع التكاليف التى اختارها الله وكلف بها عباده، وكذلك يجب على الله أن ينفذ وعيده فيمن عصاه، ويلزم على هذا الأصل أن الله ﷻ لا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد؛ لأن ذلك يكون بخلف الوعيد والكذب، والله ﷻ لا يجوز عليه الخلف والكذب، وبمقتضى هذا الأصل فإن أصحاب الكبائر من عصاه المؤمنين إذا ماتوا من غير توبه؛ فإنهم يستحقون بمقتضى الوعيد من الله النار خالدين فيها إلا أن عقابهم يكون أخف من عقاب الكفار[2].

وبناء على هذا الأصل تأولوا الآيات التى تفيد بأن الله ﷻ يعفو عمن يشاء ويعذب من يشاء؛ كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[3]. وقوله تعالى : ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[4].

واستدلوا بالآيات الواردة فى نفى الشفاعة عن غير المؤمنين الفائزين؛ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾[5] وكذا قوله تعالى ﴿مَا للظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[6] إلى غير ذلك من الآيات الواردة بهذا المعنى.

---

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) شرح الأصول ص ١٣٤، وانظر : الملل والنحل ١ /٤٢، والمعتزلة زهدى جار الله ص ٥١، ٥٢، وفضل الاعتزال ص ١٥٤ .

(٣) الآية ٤٨ من سورة النساء.

(٤) الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٥) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٦) جزء من الآية ١٨ من سورة غافر.

وبناءً على هذا الأصل أيضاً ردوا الأحاديث الواردة فى شفاعة عصاة المؤمنين من أهل الكبائر، والأحاديث التى تفيد أنهم تحت المشيئة إن شاء الله عذبهم، وإن شاء غفر لهم. وسيأتى تفصيل ذلك والرد عليه فى الباب الثالث.

٤- المنزلة بين المنزلتين : وهم يقصدون بها أن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان،ولا يدخل فى الكفر؛ فهو ليس بمؤمن ولا كافر، لكنه فى منزلة بينهما فاسق، والفاسق يستحق النار والمعتزلة بقولهم بهذا الأصل وافقوا الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود فى النار سموهم كفرة، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود فى النار، ولم تجسر على تسميتهم كفرة ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم، فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث الخوارج(١).

ويعد هذا الأصل الرابع هو نقطة البدء فى تاريخ المعتزلة كما سبق فى نشأتهم.

وكان لهذا الأصل أثره السئ فى موقف المعتزلة من صحابة رسول الله ﷺ، وخصوصاً أصحاب الجمل، وصفين من الفريقين؛ على، ومعاوية - رضى الله عن الجميع - كما سيأتى.

٥- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : هذا الأصل توافق فيه أهل السنة والمعتزلة، واتفقوا على أنه من الواجبات على الكفاية، وهو ما قرره المولى ﷻ فى كتابه العزيز **﴿وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**(٢). إلا أنه وقع خلاف بين أهل السنة والمعتزلة فيما يلى :

أ- حملهم الناس على المعروف والمنكر فى مذهبهم وإلزامهم به، ويبدوا هذا واضحاً فى محنة خلق القرآن.

ب- طريقة تغيير المنكر؛ ساروا فيها عكس الحديث الوارد عن النبى ﷺ، فى بيان موقف المسلم من المنكر إذا رآه وهو قوله ﷺ : **"من رأى منكم منكراً؛ فليغيره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع؛ فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"**(٣) بينما تغيير

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى ص١١٦، وانظر : الملل والنحل ١ /٤٢، وشرح الأصول ص١٣٧، ٦٩٧، وفضل الاعتزال ١٧، ٦٤ .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران، وانظر : شرح الأصول ص ١٤١، ٧٤٤ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ... إلخ ١ /٢٩٦، ٢٩٧ رقم ٤٩ من حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ .

المنكر عندهم يبدأ بالحسنى، ثم باللسان، ثم باليد، ثم بالسيف على عكس ما يرشد إليه الحديث، ويذهب إليه أهل الحق.

ج- حمل السلاح فى وجوه المخالفين لهم سواء كانوا من الكفار أو من أصحاب المعاصى من أهل القبلة.

د- أوجبوا الخروج على السلطان الجائر، وهم فى كل ذلك متأثرون بتنطع الخوارج[1]. وخلاصة هذا الأصل عندهم أنهم قالوا : "علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا[2].

ومن فوارق الأصول عند المعتزلة ما ذهب إليه الإمام القاسم الرسى : "أن القرآن الكريم فصل محكم، وصراط مستقيم، ولا خلاف فيه ولا اختلاف، وأن سنة رسول الله ﷺ ما كان لها ذكر فى القرآن ومعنى[3].

وفى هذا الأصل الخامس بيان لموقفهم السئ من سنة المعصوم ﷺ ، فهم لا يأخذون إلا بالسنة الموافقة للقرآن فقط، ولا يأخذون بالسنة المستقلة، وهذا الموقف له أثره السئ حيث اتخذوه منهجاً خاصاً بهم حكموا من خلاله على سنة النبى ﷺ ، وهو عرض الحديث على القرآن الكريم، فما خالفه ولو مخالفة ظاهرية يمكن الجمع بينهما ردوه حتى ولو كان فى أعلى درجات الصحة.

ومن فوارق الأصول عند المعتزلة أيضاً ما ذهب إليه أحمد بن يحيى المرتضى؛ تولى الصحابة، والاختلاف فى سيدنا عثمان ﷺ بعد الأحداث، والبراءة من معاوية وعمرو بن العاص - رضى الله عنهما-.

فاتفق المعتزلة على صحة خلافة أبى بكر، حتى من قال منهم بأفضلية علىٍّ على أبى بكر - رضى الله عنهما - حيث أنهم رأوا علياً بايع أبا بكر غير مكره، فلابد أن تكون بيعته صحيحة، فإذا وصلنا إلى سيدنا عثمان ﷺ، نرى الخياط المعتزلى يقول : إن واصل بن عطاء وقف فى عثمان وفى خاذليه وقاتليه وترك البراءة من واحد منهم؛ لأنه

---

(١) فرق معاصرة ٢ /٨٤٩ - ٨٥١، وانظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ص ٢٥٦، ٢٦١، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها للأستاذ عواد عبد الله ص٢٧٣، ٢٧٦ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢ /٢٨٦ .

(٣) رسائل العدل والتوحيد ١ /٧٦، وانظر : رسائل الجاحظ ١ /٢٨٧، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٨١، ١٨٢ .

أشكل عليه الأمر بين حالته المحمودة قبل أحداث السنين الست الأواخر وبعدها، فتعارضت عنده الأدلة، فترك أمره لله[1] ومثل ذلك قول أبو الهذيل العلاف[2] قال : لا ندرى أقتل عثمان ظالماً أو مظلوماً"[3].

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الحروب التى كانت مع على ومعاوية -رضى الله عنهما، رأينا أن واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وجعفر بن مبشر، يؤيدون وجهة نظر علىّ بن أبى طالب ويتبرأون من معاوية وعمرو بن العاص ومن كان فى شقهما"[4].

بل إن البلخى[5] وهو أحد شيوخ المعتزلة رمى عمرو بن العاص ومعاوية - رضى الله عنهما - بالإلحاد[6] ونعوذ بالله ﷻ من الخذلان.

وهكذا كان المعتزلة فى أصولهم مخالفين لأهل السنة فى مفهوم الإسلام الجامع، وكان لهذه الأصول الأثر السئ على الإسلام "قرآناً وسنة" وعلى المسلمين.

موقف المعتزلة من السنة المطهرة :

لما كان المعتزلة لا يؤمنون إلا بما يتفق مع عقولهم وأصولهم الخمسة، وكان هناك من الأحاديث النبوية ما يهدم مذهبهم ويناقض أدلتهم، كان موقفهم من السنة غاية فى الخطورة، ولا نكاد نكون مبالغين إذا قلنا : بأنهم كادوا يهدمون المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، فهم تناقضوا فى موقفهم من السنة ونشأ التناقض بتشبثهم بالعقل إلى ما يشبه تقديسه وتأليهه، ورفض ما يتعارض معه أو تأويله بما لا يخالف رأيهم، ولذلك وقعوا فى كثير من الهنات والتناقضات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية.

---

(١) الانتصار ص ١٥١ .

(٢) أبو الهذيل العلاف : هو محمد بن الهذيل بن عبيد الله البصرى العلاف، من أئمة المعتزلة، له مقالات فى الاعتزال، وانفرد بآراء مات سنة ٢٣٥هـ وقيل غير ذلك. له ترجمة فى : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٤٤، وتاريخ بغداد ٣/٣٦٦ رقم ١٤٨٢، ولسان الميزان ٥/٥٩٧ رقم ٨٢٢٢، ووفيات الأعيان ٤/٢٦٥ رقم ٦٠٦، وشذرات الذهب ٢/٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٢ رقم ١٧٣ .

(٣) مقالات الإسلاميين ٢/١٤٥ .

(٤) الانتصار للخياط ص ١٥٢ .

(٥) البلخى : هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدى، نسبة إلى ما تريد محلة بسمرقند، من أئمة الكلام. مات سنة ٣٣٣هـ. له ترجمة فى : الفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى ص٣٣٥، ومفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى ٢/٢١ .

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ١/١٣٧، وانظر : ضحى الإسلام ٣/١٧٧-١٨٠ .

موقفهم من الخبر المتواتر :

درج المعتزلة على مخالفة إجماع الأمة على إفادة المتواتر القطع. فذهب بعضهم إلى إنكار حجية المتواتر وإفادته العلم، وتجويز وقوعه كذباً، وحكى الإمام أبو منصور البغدادى ذلك عن "النظامية"، وهم فرقة من المعتزلة فقال فى الفضيحة السادسة عشرة من فضائح النَّظَّام(١) : قوله بأن الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سماع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضرورى. وقد كفره أصحابنا مع موافقيه فى الاعتزال فى هذا المذهب الذى صار إليه(٢).

ثم قال فى الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه : "تجويزه إجماع الأمة فى كل عصر، وفى جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال، ويلزمه على هذا الأصل أن لا يقف بشئ مما اجتمعت الأمة عليه، لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس، وكان النظام دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضرورى، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لأبطاله طرقها أ.هـ(٣).

والمعتزلة : هم أول الفرق التى اشترطت فى قبول الأخبار العدد كما فى الشهادة، وما أرادوا بذلك الشرط إلا تعطيل الأخبار والأحكام الواردة فيها.

وفى ذلك يقول الإمام الحازمى(٤) : "ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين

---

(١) النَّظَّام : هو إبراهيم بن سار بن هانئ البصرى، أبو إسحاق النظام، شيخ المعتزلة، تبحر فى علوم الفلسفة، وانفرد بآراء تابعته فرقة من المعتزلة سميت النظامية. اتهم بالزندقة، وكفره جماعة، مات سنة بضع وعشرين ومائتين. وله كتب فى الفلسفة والاعتزال. له ترجمة فى : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص٤٩، تاريخ بغداد ٦/ ٩٧ رقم ٣١٣١، سير أعلام النبلاء ١٠ /٥٤١ رقم ١٧٢، لسان الميزان ١ /٩٦ رقم ١٧٦، ومروج الذهب ٦/ ٣٧١.

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٣٧، وانظر : الانتصار للخياط ص ٢٣٠، وآراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً للدكتور على بن سعد بن صالح ص ٣٤٧ .

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٣٧، ١٣٨، وانظر : الانتصار للخياط ص ٢٣٢، والملل والنحل ١ /٥٠، وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨ .

(٤) الحازمى : هو أبو بكر، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، كان من الأئمة الحفاظ، العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، ثقة نبيلا حجة زاهدا ورعا عابداً، أدركه أجله شاباً، من مصنفاته، الناسخ والمنسوخ، وعجالة المبتدئ فى الأنساب، وشروط الأئمة الخمسة، مات سنة ٥٨٤هـ. له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص٤٨٤ رقم ١٠٧١، وتذكرة الحفاظ ٤ /١٣٦٣ رقم ١١٠٦، وتهذيب الأسماء واللغات للنووى ٢ /١٩٢، وشذرات الذهب ٤ /٢٨٢، والبداية والنهاية ١٢ /٣٣٢، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٦ /١٠٩ .

بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة؛ فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا فى الرواية ما اعتبروا فى الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان(١).

وها هم رؤساء المعتزلة يصرحون باشتراط العدد ويتناقضون فى نسبته.

فيحكى الإمام أبو منصور البغدادى عن الهذيلية وهم فرقة من المعتزلة فقال فى الفضيحة السادسة من فضائح أبى الهذيل قوله : إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقه حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم، وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة، واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿**إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ**﴾(٢). وقال : لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة، وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم؛ لأن الواحد فى ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال الإمام عبد القادر البغدادى : ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين فى الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة فى الأحكام الشرعية عن فوائدها لأنه أراد بقوله : "ينبغى أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة، واحداً يكون على بدعته فى الاعتزال والقدر وفى فناء مقدورات الله ﷻ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة، ولم يقل قبل أبى الهذيل أحد ببدعة أبى الهذيل حتى تكون روايته فى جملة العشرين على شرطه(٣).

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٧، وأبو حاتم بن حبان : هو محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستى التميمى، كان من أوعية العلم فى الفقه، والحديث، واللغة، والوعظ، وفنون العلم، وولى قضاء سمرقند، من مصنفاته، المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، مات سنة ٣٥٤هـ له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ٣ /٩٢٠ رقم ٨٧٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٧٥ رقم ٨٤٧، والبداية والنهاية ١١ /٢٩٥، والرسالة المستطرفة ص ٢٠، وشذرات الذهب ٣ /١٦، والوافى بالوفيات ٢ /٣١٧ .

(٢) جزء من الآية ٦٥ من سورة الأنفال.

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٢٤، ١٢٥، وانظر : الملل والنحل ١ /٤٧ .

ونقل الإمام الآمدى فى الإحكام : اتفاق الجمهور من الفقهاء، والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة على أن العلم الحاصل عن خبر التواتر ضرورى. وقال الكعبى[١] وأبو الحسين البصرى[٢] من المعتزلة، والدقاق[٣] من أصحاب الشافعى؛ أنه نظرى[٤]. ثم اختلف هؤلاء فى أقل عدد يحصل معه العلم[٥].

ويحكى الإمام ابن حزم مثل ما حكاه الحافظ الحازمى : من أن المعتزلة : هم أول من اشترطوا العدد فى قبول الأخبار، فخالفوا بذلك جميع أهل الإسلام فقال : "إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة على النبى ﷺ يجرى على ذلك كل فرقة فى علمها كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع بذلك، ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروى عن أبى الحسين البصرى من المعتزلة ويفتى به، هذا أمر لا يجهله من له أقل علم[٦].

وإذا كان الحازمى حكى فى شروط الأئمة الخمسة عن بعض متأخرى المعتزلة اشتراط العدد فى الرواية كما فى الشهادة، وحكى ذلك أيضاً عن بعض أصحاب الحديث كما حكاه السيوطى[٧].

فقد أجاب شيخ الإسلام ابن حجر ﷺ عن حكاية ذلك الشرط عن بعض أصحاب

---

(١) الكعبى : هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى، البلخى، رأس طائفة من المعتزلة تسمى الكعبية، وله تصنيف فى الطعن على المحدثين، يدل على كثرة إطلاعه وتعصبه. مات سنة ٣١٩ هـ له ترجمة فى : لسان الميزان ٣ /٧١٦ رقم ٤٠٥٤، وشذرات الذهب ٢ /٢٨١ ووفيات الأعيان ٢ /٢٤٨ رقم٣٣٠، والبداية والنهاية١١ /٢٨٤، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٢٥، ٤٩ .

(٢) أبو الحسين : هو محمد بن على بن الطيب البصرى، أبو الحسين، أحد أئمة المعتزلة، قال الخطيب البغدادى : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته، من آثاره : "المعتمد فى أصول الفقه، وتصفح الأدلة، وليس بأهل للرواية، مات سنة ٤٣٦هـ. له ترجمة فى : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ١١٨، والكامل فى التاريخ ٩ /٢٧، ووفيات الأعيان ٤ /٢٧١ رقم ٦٠٩، وميزان الاعتدال ٣ /٦٥٤ رقم ٧٩٧٢، والبداية والنهاية ١٢ /٥٣ .

(٣) الدقاق : هو محمد بن محمد بن جعفر الدقاق الشافعى، الفقيه الأصولى، القاضى كان عالماً فاضلاً، له كتاب فى أصول الفقه، مات سنة ٣٩٢هـ. له ترجمة فى:تاريخ بغداد٣ /٢٢٩ رقم ١٢٩٤، والنجوم الزاهرة ٤ /٢٠٦، والوافى بالوفيات ١ /١١٦ .

(٤) الإحكام للآمدى ٢ /٢٧، وانظر : المسودة فى أصول الفقه آل تيمية ص ٢٣٤ .

(٥) الإحكام للآمدى ٢ /٣٩، والمسودة فى أصول الفقه ص ٢٣٦، والبرهان ١ /٢١٧ .

(٦) الإحكام لابن حزم ١ /١١٠، وانظر : الاعتصام للشاطبى ١ /١٨٧ .

(٧) تدريب الراوى ١ /٧٠ .

الحديث بقوله :

"وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحاكم[1] فى معرفة علوم الحديث، وفى المدخل إلى الأكليل عند كلامه فى شرط البخارى ومسلم، وبذلك جزم ابن الأثير[2] فى مقدمة جامع الأصول وغيره، ولا حجة لهم فيما فهموه، ومنقوض بما فى الصحيحين من الغرائب الصحيحة التى تفرد بها بعض الرواة"[3].

يقول الحافظ ابن حجر : وقد وهم بعضهم حيث نسب إلى الحاكم أنه ادعى أن شرط الشيخين رواية الاثنين، ولكنه غلط على الحاكم [4].

موقفهم من خبر الآحاد :

وتناقض المعتزلة فى حجية خبر الآحاد، فحكى الآمدى[5] عن أبى الحسين البصرى جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً[6]، وحكى الإمام الجوينى[7] عن قوم من المعتزلة،

---

(١) الحاكم : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى يعرف بابن البيع، كان إمام عصره فى الحديث العارف به حق معرفته، صالحاً ثقة، يميل إلى التشيع، صاحب المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، ومعرفة علوم الحديث، ومناقب الشافعى وغير ذلك، مات سنة٤٠٥هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٣ /١٠٣٩ رقم ٩٦٢، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٤١٠ رقم ٩٢٧، وشذرات الذهب ٣ /١٧٥، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٤ /١٥٥ رقم٣٢٨، وتاريخ بغداد ٤٧٣/٥ رقم ٣٠٢٤، والبداية والنهاية ١١ /٣٥٥، والرسالة المستطرفة ص٢١، وميزان الاعتدال ٣ /٦٠٨ رقم ٧٨٠٤، ووفيات الأعيان ٤/٢٨٠ رقم ٦١٥

(٢) ابن الأثير : هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى، كان إماماً علامة بالسير وأيام الناس، حافظاً، لغوياً، من مصنفاته : اسد الغابة فى معرفة الصحابة، واللباب فى تهذيب الأنساب، مات سنة ٦٣٠هـ. له ترجمة فى تذكرة الحفاظ ٤ /١٣٩٩ رقم ١١٢٤، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٤٩٥ رقم ١٠٩٠، والبداية والنهاية ١٣ /١٣٩، وشذرات الذهب ٥ /١٣٧، ووفيات الأعيان ٣ /٣٤٨ رقم ٤٦٠، والعبر ٥ /١٢٠ .

(٣) تدريب الراوى ١ /٧١، وانظر : ص ١٢٤-١٢٧ .

(٤) فتح البارى ١٣ /٢٤٦ أرقام ٧٢٥٠ - ٧٢٥٧، وانظر : سؤالات مسعود بن على السجزى للحاكم ص ٢٠٩ رقم ٢٦٧ .

(٥) الآمدى : هو على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبى، المكنى بأبى الحسن، الملقب بسيف الدين، كان فقيهاً أصولياً منطقياً حسن الأخلاق فصيح اللسان بارع البيان. من مصنفاته : الإحكام فى أصول الأحكام، ودقائق الحقائق فى الحكمة، مات سنة ٦٣١هـ. له ترجمة فى : وفيات الأعيان ٣/٢٩٣ رقم ٤٣٢، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٨ /٣٠٦ رقم ١٢٠٧، والبداية والنهاية ١٣ /١٤٠، وشذرات الذهب ٥ /١٤٤ .

(٦) الإحكام للآمدى ٢ /٦٨، ٧٥، وانظر : المعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٠٦ .

(٧) الجوينى: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى، المكنى بأبى المعالى، الملقب بإمام الحرمين،أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعى ﷺ من مؤلفاته : البرهان فى أصول الفقه، والإرشاد فى علم الكلام. مات سنة ٤٧٨هـ. له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١١ /١٣٧ رقم ٤٣١٣، وشذرات الذهب ٣ /٣٦٠، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ /٤٦٦-٤٧٠ رقم ٨ .

والرافضة قالوا : [لا يجوز العمل به شرعاً] (١). ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادى عن الخياط المعتزلى، أنه مع ضلالته فى القدر، وفى المعدومات؛ منكر الحجة فى أخبار الآحاد، قال الأستاذ أبو منصور، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد(٢).

تناقض المعتزلة فى العدد المطلوب لقبول خبر الآحاد :

ومن قبل خبر الآحاد من المعتزلة تناقض فى العدد المطلوب لقبوله، وذهب إلى عدم الاحتجاج به فى الأعمال إلا بشروط :

فأما تناقضهم فى العدد المطلوب لقبوله. فحكى عن أبى على الجبائى "أنه لا يقبل الخبر إلا إذا رواه أربعة"(٣). وحكى عنه أيضاً قوله : "لا يقبل فى الشرعيات أقل من اثنين"(٤)، ونقل عنه أيضاً قوله : "يعتبر عدد يزيد عن شهود الزنا"(٥).

واشترط رجلين عن رجلين "إسماعيل بن إبراهيم بن عليه"(٦) وهو من الفقهاء المحدثين، إلا إنه مهجور القول عند الأئمة لميله إلى الاعتزال، وقد كان الإمام الشافعى يرد عليه ويحذر منه.

ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادى : "أن بعضهم اشترط فى قبول الخبر : أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة إلى منتهاه، وبعضهم خمسة عن خمسة إلى منتهاه، وبعضهم سبعة عن سبعة"(٧).

---

(١) البرهان فى أصول الفقه ١ /٢٢٨، ٢٣١، وانظر : المسودة فى أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٣٨، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٠٦ وما بعدها. وفضل الاعتزال ص ١٩٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٦٨ ، وانظر : الملل والنحل ١ /٦٦ .

(٣) انظر : تدريب الراوى ١ /٧٢ .

(٤) البرهان للجوينى ١ /٢٣١ .

(٥) المسودة فى أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٣٦، ٢٣٨ .

(٦) ابن عُلَيّة : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدى مولاهم، أبو بشر البصرى، المعروف بابن عُلّيه، ثقة حافظ في غير بدعته. مات سنة ١٩٣هـ له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٩٠ رقم ٤١٧، والكاشف ١ /٢٤٣ رقم ٣٥٠، والثقات لابن حبان ٦/٤٤، ومشاهير علماء الأمصار ص١٩٢ رقم ١٢٧٧، ولسان الميزان ١ /٥٠ رقم ٦٥، والمغنى فى الضعفاء ١ /١٠ رقم ٣٩ .

(٦) تدريب الراوى١ /٧٥، وانظر: آراء المعتزلة الأصولية دراسةوتقويماً للدكتور علىبن سعد بن ض٣٣٣ .

أما من ذهب إلى عدم الاحتجاج به فى الأعمال إلا بشروط؛ فاشترط :

١- ألا يخالف ظاهر القرآن الكريم، وهو أحد أصولهم كما سبق، فإذا ورد الحديث مخالفاً لظاهر القرآن الكريم؛ كان دليلاً على عدم صحته حتى مع إمكان الجمع بين هذا التعارض الظاهرى، وهذا الشرط أصل من أصول أهل الزيغ والابتداع من الخوارج والجهمية والجبرية والمعتزلة كما حكاه عنهم الأئمة : ابن قيم الجوزية[١]، والشاطبى[٢]، وابن قتيبة[٣] وغيرهم.

٢- كما اشترط بعضهم ألا يخالف خبر الآحاد العقل: قال أبو الحسين: لم يقبل ظاهر الخبر فى مخالفة مقتضى العقل، لأنا قد علمنا بالعقل على الإطلاق أن الله ﷻ لا يكلف إلا ما يطاق وأن ذلك قبيح، فلو قبلنا الخبر فى خلافه، لم يخل، إما أن نعتقد صدق النبى ﷺ فى ذلك فيجتمع لنا صدق النقيضين، أو لا نصدقه فنعدل عن مدلول المعجز وذلك محال[٤].

٣- كما ذهب فريق الاعتزال إلى أن خبر الآحاد لا يقبل فيما طريقه الاعتقاد؛ لأن الاعتقاد إنما ينبنى على اليقين لا الظن، وخبر الآحاد إنما يفيد الظن[٥]، وأما اليقين فإنما يؤخذ من حجج العقول؛ كما قال الجاحظ[٦] : وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل[٧].

وقال : والاستنباط هو الذى يفضى بصاحبه إلى برد اليقين، وعز الثقة، والقضية الصحيحة، والحكم المحمود [٨].

---

(١) أعلام الموقعين ٢ /٢٧٥، ٢٧٦ .

(٢) انظر : الاعتصام باب فى مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ /١٩٩ .

(٣) تأويل مختلف الحديث ص٨٤ وما بعدها، وانظر: الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ص٢١٠-٢١٢

(٤) المعتمد فى أصول الفقه ٢ /٥٤٩، وانظر : شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٥ .

(٥) انظر : المعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٠٢، وشرح الأصول ص ٧٦٩ .

(٦) الجاحظ : هو عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى، مولاهم، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، البصرى، المعتزلى، كان متبحراً فى الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، ليس بثقة ولا مأمون، وكان من أئمة البدع، من مؤلفاته الحيوان، والبيان والتبيين، ومجموع رسائل وغيرها. مات سنة ٢٥٥هـ. له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢ رقم ٦٦٦٩، ووفيات الأعيان ٣ /٤٧٠ رقم ٥٠٦، وميزان الاعتدال ٣ /٢٤٧ رقم ٦٣٣٣، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى٢ /٢٢٣ رقم ٢٥٤٥، والبداية والنهاية ١١ /١٩، ولسان الميزان ٥ /٢٨٦ رقم ٦٣٠٠ .

(٧) رسالة التربيع والتدوير، ضمن رسائل الجاحظ ٣ /٥٨ .

(٨) كتاب المعلمين. ضمن رسائل الجاحظ ٣ /٥٨ .

وقال القاضى عبد الجبار[1] : وإن كـان - أى خبر الآحاد - مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد بموجبه، لا لمكانة بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها، فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبى ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول [2].

بل زعموا أن مـن أخبار الآحـاد مـا يعلم أنـه بروايتـه ارتكب عظيمـاً، مما روى فى بـاب التشبيه والجبر وغيرهـا من ضروب الخطـأ، ولولا الدلالـة على وجوب العمـل به على بعض الوجـوه لم يكن فى نقلـه فائدة[3]. وسيأتى الجواب عن هذه الشـروط فى الرد على شبه منكرى حجية خبر الآحاد.

موقف المعتزلة من الصحابة وأثر ذلك على السنة النبوية :

موقف المعتزلـة مـن الصحابـة ﷺ، لا يقـل سـوءً وخطـراً من موقـف الشـيعة من الصحابـة وأول مـا يطالعنا من موقفهـم من الصحابـة أحد أصولهم الواردة على لسـان أحمد بن يحيى بن المرتضى، وهو تـولى الصحابة، والاختلاف فى عثمان بعد الأحداث، والبراءة من معاويـة وعمرو بن العـاص. وهذا الأصل كمـا سـبق هو أحد الفوارق فى الأصـول عندهم فهم وإن صححـوا خلافـة أبـى بكر الصديق ﷺ حتـى من قـال منهم بأفضليـة على بن أبـى طالب إلا أننـا نجد النظـام يتطـاول عليـه، وعلى كثـير من أعلام الصحابة كالفـاروق عمر، وعثمـان، وعلى، وابن مسـعود، وأبـى هريرة وغيرهم. فلا ندرى ماذا يعنون بتولى الصحابة قبل اختلافهم فى سيدنا عثمان ﷺ.

حتى إذا كانت فتنة سـيدنا عثمان ﷺ رأيناهم يشكون فى عدالته، فيعلنون التوقف فيـه وفى خاذليـة وقاتليـه وترك الـبراءة من واحد منهم، لأنهـم أشـكل عليهم الأمر فى

---

(١) القاضى عبـد الجبار : هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذانى، أبو الحسـين، قاضى، أصولى، كان شيخ المعتزلـة فى عصره، يلقبونـه قاضى القضاة، ولا يطلقـون ذلك على غيره، من مصنفاتـه: تنـزيه القرآن عن المطاعن، وشـرح الأصول الخمسـة، والمغنى فى أبواب التوحيـد والعدل. وغير ذلك. مـات سـنة ٤١٥هـ. لـه ترجمة فى : تاريخ بغداد ١١ /١١٣ رقـم ٥٨٠٦، وميزان الاعتدال ٢ /٥٣٣ رقم ٤٧٣٧، وطبقات الشـافعية لابن السبكى ٥ /٩٧ رقم ٤٤٣، وطبقـات المعتزلـة لابـن المرتضى ص ٧، ٤٣، وطبقات المفسـرين للداودى ١ /٢٦٢ رقم ٢٤٨، ولسان الميزان ٤ /٢١١ رقم ٤٩٣٩ .

(٢) شـرح الأصول ص ٧٧٠، وانظر : فضل الاعتزال وطبقـات المعتزلـة ص ١٨٢، والمعتمد فى أصـول الفقه ٢/ ٥٤٩ .

(٣) الانتصار ص ١٥٢، ١٥٣ .

حاله ﷺ قبل الفتنة وبعدها، فتركوا أمره لله ﷻ.

وهذا التوقف والشك فى عدالة أمير المؤمنين، حكاه كما سبق الخياط عن واصل بن عطاء، وقال الخياط : هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه، ولا تعتذر من القول به[1].

حتى إذا كانت فتنة على بن أبى طالب ومعاوية - رضى الله عنهما - رأيناهم ما بين موقن بفسق إحدى الطائفتين لا بعينها، وما بين موقن بفسقهما معاً، وأعلنوا البراءة من معاوية، وعمرو بن العاص ومن كان فى شقهما[2]، بل إن البلخى وهو أحد شيوخ المعتزلة تجرأ برميهما - رضى الله عنهما - بالإلحاد، كما سبق[3].

حكى الإمام عبد القادر البغدادى فى كتابه (الفرق بين الفرق) عن شيخ المعتزلة واصل ابن عطاء زعمه أن فرقة من الفرقتين (أصحاب الجمل وصفين) فسقه لا بأعيانهم، وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازا أن يكون الفسقة من الفرقتين علياً وأتباعه، كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبى أيوب الأنصارى، وسائر من كان مع على يوم الجمل، وأجازا كون الفسقة من الفرقتين عائشة، وطلحة، والزبير، وسائر أصحاب الجمل، ثم قال فى تحقيق فى الفرقتين لو شهد على، وطلحة، أو على، والزبير، أو رجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه، ولو شهد رجلان من إحدى الفرقتين أيهما كان قبلت شهادتهما.

يقول الإمام البغدادى : "ولقد سخنت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على واتباعه، ومقالة واصل فى الجملة كما قلنا فى بعض أشعارنا :

مقالة ما وصلت بواصل *** بل قطع الله به أوصالها[4]

---

(١) الانتصار ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢) ومن عجيب الأمر أن الخياط يعيب على المحدثين عدم أخذهم بأصل المعتزلة بالبراءة من معاوية، وعمرو بن العاص ومن فى شقهما، فيقول [ولقد أفرطوا فى ذلك حتى تولوا من قامت الحجة بعدواته والبراءة منه] انظر : الانتصار ص ٢١٣.

(٣) راجع : ص ١١١.

(٤)الفرق بين الفرق ص١١٧، وانظر: الملل والنحل للشهرستانى ١ /٤٣، وميزان الاعتدال للذهبى ٤ /٣٢٩ .

وإذا كان واصل بن عطاء أيقن بفسق إحدى الفرقتين لا بعينها، فقد أيقن بفسقهما معاً وصرح بذلك عمرو بن عبيد كما حكاه عنه البغدادى[(1)].

وعن طعن المعتزلة فى الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – قال الإمام البغدادى فى الفضيحة الحادية والعشرون من فضائح النظام : "ثم إن النظام – مع ضلالاته التى حكيناها عنه – طعن فى أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد، فذكر الجاحظ عنه فى كتاب (المعارف) وفى كتابه المعروف بـ (الفتيا) أنه عاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبى هريرة ﷺ، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن فى الفاروق عمر ﷺ وزعم أنه شك يوم الحديبية فى دينه، وشك يوم وفاة النبى ﷺ، وأنه كان فيمن نفر بالنبى ﷺ ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة، وأنكر تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونهى عن متعة الحج، وحرم نكاح الموالى للعربيات ...إلخ.

ثم إنه قال فى كتابه : [إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة، إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم، وجهلوا تحريم الحكم بالرأى فى الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يذكروا بالخلاف، وأن يكونوا رؤساء فى المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأى، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين، وما للصحابة ﷺ عند هذا الملحد الفرى ذنب غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدرية الذين ادعوا مع الله تعالى خالقين كثيرين][(2)].

وقد ذكر الإمام البغدادى بعد ذلك: "أن نسبة النظام الصحابة إلى الجهل والنفاق يترتب عليه خلود أعلام الصحابة فى النار على رأى النظام، لأن الجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر أو فاسق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود[(3)].

وهذا الذى ذكره الإمام البغدادى وافقه على أكثر ما فيه الإمام الشهرستانى[(4)] فى

---

(1) الفرق بين الفرق ص١١٨، وانظر : الملل والنحل للشهرستانى ١ /٤٣ .

(2) الفرق بين الفرق ص ١٤٠-١٤٢، وانظر : ضحى الإسلام ٣ /٨٦ .

(3) الفرق بين الفرق ص ١٤٣ .

(4) الشهرستانى : هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستانى، الملقب بالأفضل، كان إماماً فى علم الكلام، وأديان الأمم، ومذاهب الفلاسفة، له معرفة بالأصول والأدب، من مصنفاته الملل والنحل، والإرشاد إلى عقائد العباد، وغير ذلك. مات سنة ٥٤٨هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤ /١٣١٣ فى ترجمة السبحى رقم ١٠٨٨، ووفيات الأعيان ٤ /٢٧٣ رقم٦١١، وطبقات الشافعية لابن السبكى ٦ /١٢٨ رقم ٦٥٣، ولسان الميزان ٦ /٣٠٤ رقم٧٧٦٠، والوافى بالوفيات ٣ /٢٧٨ رقم ١٣١٩، وشذرات الذهب ٤ /١٤٩ .

كتابه (الملل والنحل) والإمام ابن قتيبة[1] فى كتابه (تأويل مختلف الحديث) وقد أغنانا فى الرد على النظام ومن ذهب مذهبه وعلى كل دعاويه واتهاماته الباطلة لصحابة سيدنا رسول الله ﷺ بما لا يدع مجالاً للشك فى تهافت فكرهم وتفاهة رأيهم، وتحقيراً لشأنهم، الإمام ابن قتيبة[2].

وهكذا يظهر واضحاً أن المعتزلة ما بين شاك فى عدالة الصحابة، منذ عهد فتنة سيدنا عثمان ﷺ وما بين موقن بفسق إحدى الطائفتين لا بعينها، وما بين موقن بفسقهما معاً، وما بين طاعن فى أعلامهم، متهم لهم بالكذب والجهل والكفر والنفاق كالنظام. مع أن رؤساءهم وخاصة الذين طعنوا منهم فى الصحابة - كانوا من الرقة فى الدين بحيث يصف أحدهم وهو ثمامة بن أشرس - جمهور المسارعين إلى الصلاة بأنهم "حمير" : وكانوا من الشعوبية والكره للعرب بحيث يقول ثمامة نفسه : "انظر إلى هذا العربى يعنى محمد ﷺ ماذا فعل بالناس؟ فماذا ننتظر من هذا الشعوبى الماجن أن يقول عن صحابة رسول الله ﷺ؟ وماذا ننتظر أن يكون رأيه فى السنة التى حققها أئمة الحديث ومحققوهم[3]؟

ولا يقف قدح المعتزلة عند الصحابة فقط، بل يمتد إلى القدح فى التابعين ﷺ وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم. وربما ردوا فتاويهم وقبحوها فى أسماع العامة لينفروا الأمة عن إتباع السنة وأهلها[4] وسيأتى تفصيل ذلك والجواب عنه فى مبحث عدالة أهل السنة.

وبعـد

فإن أصول المعتزلة على اختلافها كان لها أسوء الأثر على الإسلام ورواته حيث

---

١) ابن قتيبة : **هو عبد الله** بن مسلم بن قتيبة الدينورى أو المروزى، **أبو محمد** وقيل أبو عبد الله، كان ثقة ديناً فاضلاً، عالماً **باللغة، والنحو**، وغريب القرآن، ومعانيه، والشعر، **والفقه**، من مصنفاته : تأويل مشكل القرآن، وتأويل مختلف الحديث، والمعارف. وغير ذلك. مات سنة **٢٧٦هـ. له ترجمة فى** : تاريخ بغداد ١٠ /١٧٠ رقم ٥٣٠٩، وميزان **الاعتدال ٢** /٥٠٣ رقم ٤٦٠١، والفهرست **لابن النديم** ص١٢٣، والبداية والنهاية ١١ /٤٨، وتذكرة الحفاظ **٢/٦٣٣**، ووفيات الأعيان ٣ /٤٢ رقم ٣٢٨، **وطبقات المفسرين** للداودى ١ /٢٥١ رقم ٢٣٤

(٢) تأويل مختلف **الحديث** ص ٣٣ - ٤٤ .

(٣) السنة **ومكانتها فى التشريع** ص٦، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ٥٤، وانظر : ما قاله الأئمة عن فساد دين رؤوس **المعتزلة فى تأويل** مختلف الحديث ص ٢٨، والفرق بين الفرق ص ١٤٣ .

(٤) الاعتصام ١ /١٨٦ وما بعدها.

وقف المعتزلة بـأصولهم من الوحى قرأناً وسنة، ومن الصحابة موقف التحدى، فإذا بدا خلاف فـى ظـاهر النصوص وبين أصولهـم أو رأى لا يرونـه أولوا النـص بما يخرج عن معناه الحقيقى إلى ما يوافق رأيهم[1] .

وعن خطورة تـأويلهم آيات القرآن الكريم بما يوافق أصولهم يقول الإمام الأشعرى: إن كثيراً مـن الزائغين عن الحق من المعتزلـة، وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم، ومن مضى من أسـلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل به الله سـلطاناً، ولا يصح بـه برهانـاً، ولا نقلـوه عن رسـول رب العالمين، ولا عـن السـلف المتقدمين[2].

ويقول فضيلـة الدكتور أبو شـهبة - رحمـه الله - : المعتزلة من أعظـم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسيرهم على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، شيخ إسمـاعيل بن عليـه، الذى كـان يناظر الشـافعى، ومثل كتـاب أبى على الجبـائى، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبـار بن أحمد الهمدانى والكشاف لأبى القاسم الزمخشـرى. والمقصـود : أن مثل هـؤلاء اعتقدوا رأيـاً، ثم حملوا ألفـاظ القرآن عليـه، وليس لهم سلف من الصحابة والتـابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين فى رأيهم، ولا فـى تفسيرهم، وما من تفسـير من تفاسـيرهـم الباطلـة إلا وبطلانـه يظهر من وجوه كثـيرة، وذلك من جهتـين : تارة مـن العلم بفسـاد قولهم، وتـارةً من العلم بفسـاد ما فسـروا بـه القرآن ....، ومن هؤلاء من يكون حسـن العبـارة فصيحاً، ويدس السـم فى كلامه، وأكثر النـاس لا يعلمون، كصاحب الكشاف ونحوه، حتى أنه يروج على خلق كثير من أهل السلف، كثير من تفاسيرهم الباطلة] أ.هـ[3].

ولا يقف خطر أصولهم عنـد تأويلهم القرآن الكريم مما لم ينزل به الله سلطاناً، وإنما كـان لهـذه الأصول خطرهـا الأعظم علـى السـنة المطهـرة، فما تعـارض مـن الأحاديث الصحيحـة مع هذه الأصول، إما يؤولونـه تأويلاً يشبه الرد، وإمـا يصرحون بالرد بحجة

---

(1) انظر : موقف المعتزلة مـن السنة ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابـة ص ٤٣، ٧٣، ٩٧، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ٢١٢-٢١٥ .

(2) الإبانة للأشعرى ص ١٤ .

(3) الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير، ص ١١٤، ١١٥ .

أن الخبر آحاد، والآحاد لا يحتج بها فى العقائد[1]، وهم فى كل ذلك يتطاولون على رواة السنة ويطعنون فيهم سواء من صحابة رسول الله ﷺ أو من التابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين.

وفى مواقف المعتزلة من الكتاب والسنة والصحابة، وجد أعداء الإسلام وأعداء السنة المطهرة، ثغرات يلجون منها فى الكيد لدين الله ﷻ - قرآناً وسنة - بما وجدوه من ثروة طائلة من السخافات والمثالب، فصوروا الإسلام فى صورة الخرافات، وطعنوا بدورهم فى أئمة المسلمين وتاريخهم وحضارتهم المجيدة، وقد اغتر بهم الجهلة فى عصرنا الحاضر ونسجوا على منوال أساتذتهم، ورموا علماء المسلمين فى كل عصر بكل نقيصة وبهتان، والله يشهد إنهم لكاذبون[2].

فالمستشرقون، ودعاة التغريب، واللادينية، وهم يهاجمون السنة اليوم، ويثيرون حولها الشبهات اهتموا بالاعتزال والمعتزلة، لأنهم وجدوا فيهم منهجاً له أثره فى إفساد الفكر الإسلامى على العموم، وإبطال حجية السنة وتعطيلها على الخصوص، ويبدوا هذا واضحاً فى إحيائهم للفكر الاعتزالى والثناء عليه، ووصفهم للمعتزلة بأنهم أغارقة الإسلام الحقيقيون، أو وصفهم بالمعتزلة العظام، أو المفكرون الأحرار فى الإسلام[3].

يقول الدكتور أحمد أمين : وفى رأيى أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة، وعلى أنفسهم جنوا [4].

ومن هنا ندرك خطورة تأثر بعض علماء المسلمين الأجلاء من رواد المدرسة العقلية الحديثة بالفكر الاعتزالى ومنهجه فى تعامله مع النصوص قرآناً[5]، وسنة[6]، واستغل

---

(١) سيأتى بالبرهان الواضح أن القضية مع المعتزلة فى العقائد ليست قضية متواتر وآحاد، وإنما قضية أصولهم فهى الأصل، والقرآن والسنة الفرع، بدليل تأويلهم لآيات القرآن المتواترة فى أحاديث العقائد لتعارضها مع أصولهم، ولو صدقوا فى دعواهم بأن الآحاد لا يؤخذ بها فى العقائد، فلماذا يؤولون تأويلاً أشبه بالرد، الآيات المتواترة فى العقائد؟ انظر : موقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابة حسين ص ٩٧، ٩٨ .

(٢) انظر:الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٣٢ بتصرف، والسنة ومكانتها فى التشريع ص١٤٢، والضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين للدكتور أحمد محرم الشيخ١ /١٨٩-١٩٦ .

(٣) انظر : العقيدة والشريعة لجولدتسيهر ص ١٠٠ - ١٠٢، ١١٨ - ١٢٠، وانظر : تراث الإسلام لجوزيف شاخت ص ٢٠٣، ٢١٨، ودراسات فى حضارة الإسلام لهاملتون جب ص ٢٦٨ - ٢٦٩، ٢٧٤، ودائرة المعارف الإسلامية ص ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٤ .

(٤) ضحى الإسلام ٣ /٢٠٧ .

(٥) انظر : منهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير للدكتور فهد الرومى.

(٦) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأستاذ الأمين الصادق الأمين.

ذلك التأثر بعض أعـداء الإسلام، وأعداء السـنة المطهرة، فى دعوتهـم الباطلة، وصبغها صبغـة شـرعية وذلـك بالاستشـهاد بـأقوال رواد تلك المدرسـة، والزعم بـأن منهجهم العقلى المعتزلى، هو المنهج الحق، وربما ادعوا بأنه منهج سلفنا الصالح[1].

(١) انظر : أضواء على السنة محمود أبو رية ص٣٧٧ ومـا بعدها، والأضواء القرآنية السيد صالح أبو بكر ١ /١٦، ٣٦، وتبصـير الأمـة بحقيقـة السـنة إسمـاعيل منصور ص ٦٥٦، ومجلـة روزاليوسـف العدد ٣٥٨٦ ص ٣٨ -٤٠، والعدد ٣٥٥٩ ص ٤٨-٥٠، مقالات لأحمد صبحى منصور.

المبحث الخامس
من الفرق إلى السنة الجامعة

تحت هذا العنوان قال الأستاذ أنور الجندى : "منذ اليوم الأول لظهور حركة المؤامرة على الإسلام فى القرن الأول للهجرة قامت المواجهة الصادقة والمعارضة الصريحة على يد أهل السنة والجماعة كما قال محمد بن سيرين(١) - رحمه الله - : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(٢). ومنذ ذلك اليوم وكانت المواجهة بين أهل السنة وأهل البدع والأهواء، واستطاعت السنة كشف زيفهم ونقص شبهاتهم وبينت بالدليل أنها حركة معادية لها تلتمس فى محيط المجتمع الإسلامى خيوطاً لتدميرها كمقدمة لتدمير النظام الإسلامى نفسه، كما بينت السنة الصلة الوثيقة بين أهل البدع وأعداء الإسلام من اليهودية، والنصرانية، والمجوسية وغيرهم ممن تطلعوا إلى هدم الإسلام عن طريق فكره بعد أن عجزوا عن هدمه عن طريق دولته.

أولاً : أنكرت السنة التشبيه والتعطيل وكشفت عن أن المشبهة وثنية والمعطلين ملحدون وتعقبت فى نفس الوقت الملحدين والوثنيين وكشفت عنهم.

ثانياً : عارضت السنة إخضاع الإسلام للجدل العقلى ودعت إلى التماس المعين الأول والمنبع الأصيل "القرآن والسنة".

ثالثاً : كشفت السنة عن فساد إلهيات أرسطو؛ لأن مقدماتها ونتائجها معارضة أشد المعارضة لمفهوم التوحيد الخالص، وأبانت أن العقائد مرجعها إلى الكتاب والسنة.

رابعاً : استوعبت السنة كل المطامح والآمال التى كانت الفرق المختلفة تنادى بها فجعلت محبة أهل البيت جزءاً من عقيدتها وجعلت العقلانية التى رفعت

---

(١) محمد بن سيرين : هو محمد بن سيرين الأنصارى، أبو بكر بن أبى عمرة البصرى، ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، مات سنة ١١٠هـ له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢ /٨٥ رقم ٥٩٦٦، والكاشف ٢ /١٧٨ رقم ٤٨٩٨، والثقات للعجلى ص ٤٥٠ رقم ١٤٦٤، والثقات لابن حبان ٥ /٣٤٨، والجرح والتعديل ٧ /٢٨٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) فى المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /٨٤ .

لواءها المعتزلة شطر المعرفة، وجعلت الوجدانية التى حمل لواءها التصوف شطر المعرفة الأخرى وجعلت اختيار الحاكم على أساس الشورى وليس على أساس النسب أساساً من أسس مفهومها.

خامساً : قاومت السنة الاتجاه الزائف نحو القول بوحدة الوجود أو الحلول أو الاتحاد كما قاومت انحرافات الخوارج والشيعة والمعتزلة والمتكلمين والفلاسفة والصوفية فالتقت كل هذه القطاعات فى مفهوم جامع.

سادساً : كشفت السنة عن أن الفكر الفلسفى لتلك الفرق لا يمكن أن يكون أساساً للفكر الإسلامى، ذلك أن هناك مجموعة من الحقائق الأولية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الوحى والنبوة، وبينت أن الفلسفة ليست قرينة الوحى ولا مناظرة له فهى لا تزيد عن كونها استخداماً للعقل، وهى فى أحسن صورها تعمل على أن تعصم الذهن من الخطأ فى الاستنباط والبرهان.

سابعاً : أصبحت السنة هى البوتقة التى انصهرت فيها كل الثقافات فهى بمثابة النهر الكبير والمذاهب والفرق روافد، وخير ما فى هذه الروافد انصهر فى مفهوم جامع للأصالة الإسلامية وصب فى النهر الكبير، وكان أبلغ ما وصلت إليه هذه الغاية هو قول الإمام الغزالى : إن أساليب القرآن أرجح فى سلامة العقيدة والتزام صفاء الفطرة من جملة أساليب اليونان، والصوفية وفى بوتقة السنة أصبح العقل فى خدمة الوحى يسير فى ضوئه، وأباح فقهاء المسلمين قدراً كبيراً من التأويل والاختلاف فى الفروع دون أن يتجاوزوا وجه الانحرافات الهدامة ... إلخ.

ووصل كثير من مفكرى الإسلام إلى نفس النتيجة التى وصل إليها الإمام الغزالى، حتى قال إمام الحرمين : "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام"(١) وقال: "يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أنه يبلغ بى ما بلغ ما اشتغلت به"(٢) وأخرج الخطيب عن الوليد الكرابيسى(٣) أنه لم حضرته الوفاة قال لبنيه : تعلمون أحداً أعلم بالكلام منى؟ قالوا: لا قال : فتتهمونى؟ قالوا : لا قال : فإنى أوصيكم، أتقبلون؟

---

(١) صون المنطق للسيوطى ٣ ١٨٣، نقلاً عن أبى المظفر فى كتابه الانتصار.

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكى ٣ /٢٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٧٤ .

(٣) الكرابيسى هو : الوليد بن أبان الكَرَابيسى، بفتح أوله والراء، نسبة إلى بيع الثياب، انظر : اللباب فى تهذيب الأنساب٣ /٨٨، أحد أئمة الكلام،له ترجمة فى:تاريخ بغداد١٣ /٤٤٦ رقم٧٣١٧، وميزان الاعتدال ١ /٤١٤، وسير أعلام النبلاء ١٠ /٥٤٨ رقم ١٧١٧ .

قالوا : نعم، قال : عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإنى رأيت الحق معهم"[1].

ثامناً : كشف رجال الأصالة الإسلامية (السنة) أن النزعة العقلية التى دافع عنها المعتزلة كادت تخنق العقيدة وأنها حولتها من يسرها وبساطتها إلى مذهب فلسفى معقد بعيد عن روح الإسلام، وكانت أخطاء المعتزلة : تحكيم العقل فى الوحى، وإعلاء العقل على الوحى.

تاسعاً : استطاع مفهوم السنة، وهو مفهوم الأصالة الإسلامية الجامع أن يقضى على الغلو فى كل تلك الفرق وبذلك تعين أن السنة ليست مذهباً معيناً بين المذاهب وليست طرفاً من الأطراف بل هى الحكم بين الأطراف فأهل السنة لامع هؤلاء ولامع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فهم حكام بين الطوائف لا يعاملون بدعة ببدعة ولا يرمون باطلاً بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم ألا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحق ويحكمون فى مغالاتهم بالعدل.

إن السنة المطهرة هى مدرسة الأصالة الإسلامية التى تجمع خير ما فى الفرق وتحكم بينها وترتفع عن الخلاف حول الأفراد والأشخاص، وتقرر أن هذا الخلاف هو الذى أفسد المفاهيم الإسلامية أ.هـ[2].

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ١٠٨، ١٠٩ رقم ١٠٥، وانظر: تاريخ بغداد١٣ /٤٤١، وسير أعلام النبلاء ١٠ /٥٤٨.

(٢) المؤامرة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص ٢٢٩ : ٢٣٤ بتصرف وتقديم وتأخير.



الفصل الثاني

أعداء السنة النبوية من المستشرقين

وتحته أربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالاستشراق .

المبحث الثاني : منهج المستشرقين في دراسة الإسلام .

المبحث الثالث : المستشرقون وموقفهم من السنة النبوية .

المبحث الرابع : موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين .



المبحث الأول
التعريف بالاستشراق لغة واصطلاحاً

الاستشراق لغة : استشرق من الفعل "شرق" يقال : شرقت الشمس أى طلعت، واسم الموضع المشرق، والشرق : المشرق، والجمع إشراق. والتشريق الأخذ فى ناحية المشرق، يقال : شتان بين مشرق ومغرب، وشرقوا أى ذهبوا إلى الشرق أو أتوا الشرق، وكل ما طلع من المشرق فهو شرق(١).

واستشرق : أى طلب دراسة ما يتعلق بالشرق، فالألف والسين والتاء فى أى فعل تدل على الطلب كاستغفر أى طلب المغفرة.

الاستشراق اصطلاحاً : هو علم الشرق أو علم العالم الشرقى وهو تعبير أطلقه الغربيون على الدراسات المتعلقة بالشرقيين شعوبهم، وتاريخهم، وأديانهم،ولغاتهم، وأوضاعهم الاجتماعية،وبلادهم، وأرضهم، وحضارتهم، وكل ما يتعلق بهم. وهذا معنى عام للاستشراق.

وهناك معنى خاص كان هدفهم الأساسى وهو : دراسة الإسلام والشعوب الإسلامية لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الاستعمار الغربى لبلدان المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتحطيم الأمة الإسلامية(٢).

وهذا المعنى الخاص لمفهوم الاستشراق هو الذى يعنينا، وهو الذى ينصرف إليه الذهن فى عالمنا العربى الإسلامى عندما يطلق لفظ استشراق أو مستشرق وهو الشائع أيضاً فى كتابات المستشرقين المعنيين(٣).

والمستشرقون : هم الذين يقومون بهذه الدارسات من غير الشرقيين، ويقدمون الدراسات اللازمة للمبشرين، بغية تحقيق أهداف التبشير، وللدوائر الاستعمارية بغية

---

(١) القاموس المحيط ٣/٢٤١، ومختار الصحاح ص ٣٣٦.

(٢) أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ٥٠ بتصرف، وانظر : الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى للأستاذ الدكتور محمود زقزوق ص ٢٤.

(٣) الاستشراق للدكتور زقزوق ص ٢٤،٢٥، وانظر : المستشرقون والتاريخ الإسلامى للدكتور على الخربوطلى ص ٢٦، ورؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص ٧.

تحقيق أهداف الاستعمار.

ومع الدراسات الاستشراقية الموجهة لأغراض التبشير والاستعمار، قام بعض محبى العلم بدراسات استشراقية حيادية غير موجهة، وكان من بعض هؤلاء إنصاف للحقيقة وبعض هؤلاء المنصفين تأثر بالإسلام وبالحضارة الإسلامية فأسلم[1].

هذا ومما لا شك فيه أن الاستشراق كان له أكبر الأثر فى صياغة التصورات الأوربية عن الإسلام وأمته، وفى تشكيل مواقف الغرب إزاء الإسلام على مدى قرون عديدة وحتى يومنا هذا[2].

والاستشراق من تعريفه الخاص السابق، موقف عقائدى وفكرى معاد للإسلام يقفه الكافرون بهذا الدين بوجه عام، وبعض أهل الكتاب من اليهود والنصارى بوجه خاص. وهذا الموقف - فى جوهره النابع من العداوة فى العقيدة - ليس بجديد وإنما هو امتداد لموقف أسلافهم الكافرين بالإسلام من المشركين وأهل الكتاب - منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم : وهو موقف الإنكار للرسالة، والتكذيب للرسول ﷺ، وإثارة الشبهات حول الإسلام وحول القرآن والرسول ﷺ وسنته المطهرة بوجه خاص، لتشكيك المسلمين فى دينهم، ومحاولة ردهم عنه.

وقد تختلف وسائل المشركين ووسائل أهل الكتاب، ولكنهم - فى نهاية المطاف - يلتقون حول الهدف : وهو محاولة منع الخير - وهو الإسلام - عن المسلمين، ومحاولة ردهم عنه كما قال الله تعالى : **﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾**[3]. وقال تعالى **﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾**[4].

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة ص ٥٠، ٥١ .

(٢) الاستشراق للدكتور زقزوق ص٢٠ .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة البقرة، وانظر: رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص١١، ١٨١

المبحث الثانى
منهج المستشرقين فى دراسة الإسلام

قبل أن نتعرف على موقف المستشرقين من السنة النبوية المطهرة يجدر بنا أن نتعرف أولاً على منهجهم فى دراستهم الاستشراقية للإسلام، فبمعرفة هذا المنهج سنقف على أثره فى نظرتهم للإسلام، وللسنة النبوية المطهرة ونحن كثيراً ما نسمع المستشرقين يكثرون من القول: إن التحقيق والموضوعية والتحرر منهجهم فى كل ما يبحثون لا فرق فى ذلك عندهم بين عدو وصديق أو بين قريب وبعيد، ويكثرون من القول أيضاً: أنهم يدرسون العقائد الدينية على أسس من المبادئ المستمدة من العقل والمنطق ... هكذا يدعون!

والحق أنهم بعيدون كل البعد عن البحث العلمى النزيه ولا يمتون إليه بصلة، ويستوى فى هذا سائر المدارس الاستشراقية[1].

ولا أدرى كيف يكون منهج الاستشراق اللاهوتى الوليد من عصبية وحقد النصارى للإسلام ولأمتنا الإسلامية - لا أدرى كيف يكون نزيهاً ومحايداً فى دراسته للإسلام ...؟! وحتى بعد تطوره فى العصر الحديث إلى استشراق علمانى استعمارى لم يتخل عن العصبية الدينية، وإن لم تطغ هذه العصبية طغيانها قديماً فهو استشراق استعمارى طامع فى خيرات هذه الأمة حاقداً عليها ولا أمل له فى السيطرة على هذه الأمة إلا بإضعاف عقيدتها بدينها وبتاريخها وحضارتها ولا يكون ذلك إلا بالاستشراق اللاهوتى التبشيرى، وكذلك حال الاستشراق اليهودى فى منهجه، كانت تحركه نزعتين :

إحداهما دينية : تحمل أشد العداوة والحقد للإسلام والمسلمين.

وثانيهما سياسية : تحمل فى داخلها حلم إعادة مملكة سيدنا داود عليه السلام فى فلسطين وحكم العالم أجمع.

---

(١) وهى المدرسة النصرانية، والمدرسة اليهودية، والمدرسة العلمانية، والمدرسة الإلحادية الشيوعية. انظر : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ١٢٤، ١٢٥، والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى للدكتور زقزوق ص ٤٨، ٤٩ .

والبحث العلمى النزيه لا صلة له إطلاقاً بما يكتبون عن الإسلام والمسلمين؛ لأنهم وهم يكتبون لا يتخلون أبداً عن أهوائهم وحقدهم الدفين ضد الإسلام ونبيه ﷺ، وأمته التى جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وحتى لو فرضنا أن هذا لا يكون فى نفوس بعضهم حين يكتبون عن الإسلام، فإنه مما لا شك فيه يكون فى نفوسهم الطمع فى خيرات هذه الأمة وهذا يحملهم أيضاً على التحامل على الإسلام، وصدق رب العزة فى بيان نزعتهم الدينية فى قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١).

وصدق رب العزة فى بيان نزعتهم الاستعمارية فى قوله تعالى : ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾(٢).

والمستشرقون فى كتاباتهم عن الإسلام لن يتخلوا أبداً عن هاتين النزعتين الدينية والاستعمارية، لأن التحول عنهما، إنما يعنى التحول إلى الإسلام، وهذا التحول إلى الإسلام يعنى فى الوقت نفسه التحول عن الاستشراق وأهدافه الخبيثة، وهذا ما حدث بالفعل لبعض المستشرقين ممن أكرمهم رب العزة بالإسلام وهداهم إليه.

وصدق رب العزة فى بيان سبب عدم تخليهم عن نزعتهم الدينية سواء يهودية أو نصرانية فى قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾(٣).

فالسبب أنهم أبداً وإلى أن تقوم الساعة فى شك من هذا الدين ومن نبوة المصطفى ﷺ وهم دائماً فى موقف الحذر منه والتربص به. ومهما حدث من أمور يظهرون من خلالها التودد والمجاملة، إلا أن ذلك يخفى حقيقة فى قلوبهم لا يريدون إظهارها ففعلهم فى واد، وقلوبهم فى واد آخر.

وإذا كان هناك من رضاً متوقع، فلن يكون إلا فى حين اتباع ملتهم، والسير

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من سورة الحج.

خلفهم، وعدم مخالفتهم فيما يفعلون أو يكتبون من خرافات وأساطير عن الإسلام أما دون ذلك فلا، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾[2].

فالولاء الوحيد في قلوب هؤلاء؛ إنما هو لدينهم ولمصلحتهم لا للإسلام ولا للمسلمين كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[3]. وإذا كان هؤلاء المستشرقون صادقين في ادعائهم الموضوعية والحيدة فيما يكتبون، فنحن نطلب منهم أن يلتزموا بأوليات بديهية يتطلبها المنهج العلمي السليم فعندما أرفض وجهة نظر معينة لابد أن أبين للقارئ أولاً وجهة النظر هذه من خلال فهم أصحابها لها ثم لي بعد ذلك أن أوافقها أو أخالفها. وعلى هذا الأساس نقول عندما يكتب عن الإسلام : إن الكيان الإسلامي كله يقوم على أساس الإيمان بالله ورسوله محمد ﷺ الذي تلقى القرآن وحياً من عند الله. ويجب على العالم النزيه والمؤرخ المحايد أن يقول ذلك لقرائه عندما يتعرض للحديث عن الإسلام حتى يستطيع القارئ أن يفهم سر قوة هذا الإيمان في تاريخ المسلمين[4]. ثم له بعد ذلك أن يخالف المسلمين في معتقداتهم وتصوراتهم أو يوافقهم؛ غير أن هذا المنهج المنطقي والطبيعي قلما يتبع مع الأسف، ويتبعون بدلاً منه منهجهم القائم على ما يلي :

١- تحليل الإسلام ودراسته بعقلية أوروبية، فهم حكموا على الإسلام معتمدين على القيم والمقاييس الغربية المستمدة من الفهم القاصر والمحدود والمغلوط الذي يجهل حقيقة الإسلام[5].

٢- تبييت فكرة مسبقة ثم اللجوء إلى النصوص واصطيادها لإثبات تلك الفكرة واستبعاد ما يخالفها، وذلك منهج معكوس وليد الهوى.

---

(١) الآية ١٢٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٨٩ من سورة النساء.

(٣) جزء من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٤) نقد كتاب فييت (مجد الإسلام) للدكتور حسين مؤنس ملحق بكتاب الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار ص ٤٥٩ : ٤٦٣، وانظر : الاستشراق للدكتور زقزوق ص ٩٥ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعي ص ٤٩، ومناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية لجماعة من العلماء ص٣٦٤، والإسلام والمستشرقون لنخبة من العلماء ص ١٩١، والاستشراق والمستشرقون وجهة نظر للأستاذ عدنان محمد وزان ص ١٢٤ .

٣- اعتمادهم على الضعيف،والشاذ من الأخبار،وغض الطرف عما هو صحيح وثابت منها[١] .

٤- تحريف النصوص، ونقلها نقلاً مشوهاً، وعرضها عرضاً مبتوراً[٢]، وإساءة فهم ما لا يجدون سبيلاً لتحريفه[٣].

٥- غربتهم عن العربية والإسلام منحتهم عدم الدقة والفكر المستوعب في البحث الموضوعي، حتى ولو اختص أحدهم بأمر واحد من أمور الإسلام طيلة حياته[٤].

٦- تحكمهم في المصادر التي ينقلون منها، فهم ينقلون مثلاً من كتب الأدب ما يحكمون به في تاريخ الحديث، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به في تاريخ الفقه ويصححون ما ينقله (الدميري)[٥] في كتاب "الحيوان" ويكذبون ما يرويه مالك" في "الموطأ" كل ذلك انسياقاً مع الهوى، وانحرافاً عن الحق[٦].

٧- إبراز الجوانب الضعيفة، والمعقدة، والمتضاربة، كالخلاف بين الفرق، وإحياء الشبه، وكل ما يفرق، وإخفاء الجوانب الإيجابية والصحيحة وتجاهلها[٧].

٨- الاستنتاجات الخاطئة والوهمية وليدة التعصب، وجعلها أحكاماً ثابتة يؤكدها أحدهم المرة تلو المرة، ويجتمعون عليها حتى تكاد تكون يقيناً عندهم[٨].

٩- النظرة العقلية المادية البحتة التي تعجز عن التعامل مع الحقائق الروحية[٩].

---

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعي ص٤٣، والإسلام والمستشرقون لنخبة من العلماء ص ٢٥١ .

(٢) انظر : الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٨ .

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ١٣٠ .

(٤) انظر : الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين للأستاذ نذير حمدان ص ١٦ .

(٥) الدميري : هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء الشافعي من أهل دميرة بمصر، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، نحوي، من آثاره : "حياة الحيوان"، "الديباجة" في شرح سنن ابن ماجة و "النجم الوهاج" في شرح منهاج النووي. مات سنة ٨٠٨هـ له ترجمة في : الضوء اللامع للسخاوي ١٠ /٥٩ - ٦٢، والبدر الطالع للشوكاني ٢ /٢٧٢، وشذرات الذهب ٧ /٧٩ - ٨٠، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٢ /٦٥، والأعلام للزركلي ٧ /١١٨ .

(٦) انظر : السنة ومكانتها في التشريع ص ١٨٨-١٨٩ .

(٧) الإسلام والمستشرقون لنخبة من العلماء ص ٢٤١ .

(٨) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

(٩) انظر : الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٦ .

١٠- تفسير سلوك المسلمين، أفراداً وجماعات بأنه مدفوع بأغراض شخصية، ونوازع نفسية دنيوية، وليس أثراً لدافع ابتغاء مرضاة الله والدار الآخرة[١].

وهذا المنهج فى دراسة الإسلام ونبيه ﷺ ، وأمته وتاريخهم المجيد سيبدو واضحاً فى وسائلهم للكيد للسنة النبوية المطهرة.

ونتيجة لهذا المنهج نشروا صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين، وزعموا كذباً أن هذه الصورة الفاضحة هى صورة الإسلام والمسلمين التى يعتقدونها ويعيشونها قديماً وحديثاً، واقتنع بها أبناء جلدتهم، وبعض من أبناء جلدتنا ممن يجهلون دينهم، أو يرغبون فى الشهرة، أو مخدوعين بما يدعيه أولئك الأعداء من المنهج العلمى المزعوم، مما جعلهم يصدقون كل ما يكتبه المستشرقون عن الإسلام، بل يعجبون به ويتعصبون له فى كثير من الأحيان.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور السباعى[٢] : [ترى لو استعمل المسلمون معايير النقد العلمى التى يستعملها المستشرقون فى نقد القرآن والسنة وتاريخنا، فى نقد كتبهم المقدسة، وعلومهم الموروثة، ماذا يبقى لهذه الكتب المقدسة والعلوم التاريخية عندهم من قوة؟ وماذا يكون فيها من ثبوت؟ نعم سنخرج بنتيجة من الشك وسوء الظن أكبر بكثير مما يخرج به المستشرقون بالنسبة إلى مصادر ديننا وحضارتنا وعظمائنا فحضارتهم مهلهلة رثة الثياب، ورجال هذه الحضارة من علماء وسياسيين وأدباء يبدون فى صورة باهتة اللون لا أثر فيها لكرامة ولا خلق ولا ضمير.

نعم لو فعلنا ذلك كما يفعلون لرأوا كيف عاد هذا المنهج الذى زعموا أنهم يستخدمونه لمعرفة (الحقيقة) فى ديننا وتاريخنا، وبالاً عليهم، لعلهم يخجلون - بعدئذ - من استمرارهم فى التحريف والتضليل والهدم) [٣] أ.هـ.

ويقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمود زقزوق :

---

(١) انظر : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص١٤٧، ١٤٨ .

(٢) السباعى: هو مصطفى حسنى السباعى، من نتاج بيت من بيوت العلم فى الشام، ونتاج الأزهر حيث نال منه شهادة الدكتوراه فى علمى الفقه والحديث، من مؤلفاته السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، والاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم، وغير ذلك ، مات سنة ١٩٦٤هـ. انظر : أعلام القرن الرابع عشر للأستاذ أنور الجندى ١ /٤٣٥ رقم ٤ من الباب الخامس.

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٤ وما بعدها بتصرف.

١- إن الاستشراق - من بين شتى العلوم الأخرى - لم يطور كثيراً فى أساليبه ومناهجه. وفى دراسته للإسلام لم يستطع أن يحرر نفسه تماماً من الخلفية الدينية للجدل اللاهوتى العقيم الذى انبثق منه الاستشراق أساساً.

٢- أن الاستشراق فى دراسته للديانات الوضعية مثل البوذية والهندوسية وغيرها غالباً ما تكون دراسات موضوعية بعيدة عن أى تجريح ولكن الإسلام وحده من بين كل الأديان هو الذى يتعرض للنقد والتجريح والمحاربة على الرغم من أنه دين يؤمن بالله ويحترم اليهودية والمسيحية ويؤمن بموسى، وعيسى، ويرفعهما، فوق النقد بوصفهما من أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام. والمسلمون فقط من بين الشرقيين جميعاً هم الذين يصفون بشتى الأوصاف الدنيئة.

٣- إن الإسلام الذى يعرضه هؤلاء المستشرقون - المتحاملون على الإسلام - فى كتبهم هو إسلام من اختراعهم، وهو بالطبع ليس الإسلام الذى ندين به، كما أن محمداً الذى يصورونه فى مؤلفاتهم ليس هو محمد الذى نؤمن برسالته، وإنما هو شخص آخر من نسيج خيالهم(١).

وهكذا يمكن القول بأن الاستشراق فى دراسته للإسلام، ليس علماً بأى مقياس علمى، وإنما هو عبارة عن أيديولوجية خاصة يراد من خلالها ترويج تصورات معينة عن الإسلام، بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق أو مرتكزة على أوهام وافتراءات(٢).

ويقول فضيلة الشيخ محمد الغزالى - رحمه الله تعالى - : الاستشراق كهانة جديدة تلبس مسوح العلم والرهبانية فى البحث، وهى أبعد ما تكون عن بيئة العلم والتحرر، وجمهرة المستشرقين مستأجرون لإهانة الإسلام وتشويه محاسنه والافتراء عليه(٣).

وتقول الدكتورة عزية على طه شاهدة على منهج المستشرقين بعد أن تتلمذت على

---

(١) انظر : الفكر الإسلامى الحديث للدكتور محمد البهى ص ٤٧٣، والاستشراق للدكتور محمود زقزوق ص ١٣٨ - ١٤٣ بتصرف.

(٢) الاستشراق للدكتور زقزوق ص١٤٤،وانظر: الإسلام فى تصورات الغرب للدكتور زقزوق ص١٤

(٣) دفاع عن العقيدة والشريعة ص ٨، وقارن بالإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص٥٣، وانظر : ص ٦١ كلامه عن استمرار الاستشراق فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين إلى الآن بالرغم أن الشعور الدينى فيه ما هو إلا قضية من قضايا الماضى. وانظر : رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب، ص٣٧ وما بعدها.

بعضهم فى الولايات المتحدة، أثناء حصولها على درجة الماجستير فى مقارنة الأديان، قالت: [وما كنت أتخيل بأن هؤلاء الناس الذين برعوا فى جميع أوجه الحياة بما فى ذلك إبداع كل العلوم والمعارف المعاصرة ...، لم أكن أتخيل أنهم بهذا القدر من التعصب الأعمى والتمسك بملة آبائهم وأجدادهم دون تدبر ولا وعى، ولا إدراك.

ليس هذا فحسب، بل إنهم اشتطوا فى العدوان على عقائد من خالفهم الرأى ولم يتورعوا عن الكذب والدس والبهتان كى يبرروا معتقداتهم الباطلة ويسيئوا إلى العقائد الأخرى، وخاصة الدين الإسلامى الحنيف ورغم ما كنت ألاقيه من عنت ومشقة فى الصبر على أذاهم باستماعى لطعنهم فى دين الله ﷻ، بجانب مضايقاتهم المتكررة لى باعتبارى مسلمة يجب أن ترتد عن دينها، أو حتى تحاول أن تهدم بعض أركانه باسم التطور، إلا أننى صبرت ... مكتفية بممارسة أضعف الإيمان فى تغيير هذا المنكر. وكان هدفى من الصمود أمام تحدياتهم وكثير بلواهم طيلة هذه المدة، الإحاطة بكل ما يمكن معرفته من عقائدهم الفاسدة ووسائلهم المنكرة فى نشرها بين الناس، من طرق تنصير وغيره، واستراتيجية تهجمهم على الديانات الأخرى وخاصة الإسلام) (١).

وأخيراً أقول كما قال الدكتور مصطفى السباعى : "إذا كنا نشتد هذه الشدة فى حق جمهور المستشرقين المحرفين والمضللين أمثال "جولد تسيهر"، فإننا لا نغمط غيرهم من المنصفين حقهم ممن درسوا الإسلام بموضوعية ونزاهة علمية وأنصفوه وأنصفوا أهله وأدى الأمر ببعضهم إلى اعتناق الإسلام"(٢).

وإن كنت أرى أن هؤلاء أيضاً سواء من أنصف الإسلام منهم ظاهراً أو حتى ممن كانوا مسلمين لا يجوز الاغترار بإنصافهم هذا ولا الاعتماد فى فهم ديننا على ما يكتبون، فكثير منهم دس السم فى الدسم، وبعضهم أسلم ثم ارتد بعدما أدى الدور الذى كان مطلوباً منه. وهذا ما سنبينه إن شاء الله تعالى فى موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين.

---

(١) منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ١٤، ١٥، وللاستزادة فى بيان حقيقة منهجهم. انظر : رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص ٧٩، والمستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٥، ٢٦ بتصرف يسير.

المبحث الثالث

المستشرقون وموقفهم من السنة النبوية

أدرك المستشرقون أهمية السنة النبوية بالنسبة للإسلام عموماً والقرآن الكريم خصوصاً، وأنه بالتشكيك والنيل منها نيل من القرآن الكريم بل من الإسلام نفسه.

يقول المبشر الأمريكى (جب) : "إن الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على القرآن الكريم، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شئ، وصار شبه صبيرة طومسون، وطومسون هذا رجل أمريكى، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقى منها كل بذرها لم يبق فى يده منها شيء"[1].

وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك فى الحديث النبوى كان المستشرق اليهودى "جولد تسيهر" الذى يعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوى، كما وصفه بذلك "بفانمولر" وقال : وبالأحرى كان "جولد تسيهر" يعتبر القسم الأعظم من الحديث بمثابة نتيجة لتطور الإسلام الدينى والتاريخى والاجتماعى فى القرن الأول والثانى. فالحديث بالنسبة له لا يعد وثيقة لتاريخ الإسلام فى عهده الأول : عد طفولته، وإنما هو أثر من آثار الجهود التى ظهرت فى المجتمع الإسلامى فى عصور المراحل الناضجة لتطور الإسلام.

كما بارك جولدتسيهر موقف المعتزلة من السنة النبوية، ورأى أن وجهتهم فى رد الأحاديث بالعقل هى الوجهة الصحيحة التى يجب أن تناصر وتؤيد ضد المتشددين الحرفيين الجامدين على النصوص[2].

وعلى درب "جولد تسيهر" فى موقفه من السنة صار المستشرقون ورددوا شبهاته واعتبروا أنفسهم مدينين له فيما كتبه من شبهات حول السنة.

وفى هذا يقول عنه كاتب مادة (الحديث) فى دائرة المعارف الإسلامية : "إن العلم مدين ديناً كبيراً لما كتبه (جولد تسيهر) فى موضوع الحديث، وقد كان تأثير

---

(١) التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالد والدكتور عمر فروخ ص ٩٨ .

(٢) انظر : العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ١٠٩، ١١٠ .

"جولدتسيهر" على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأى من معاصريه من المستشرقين فقد حدد تحديداً حاسماً اتجاه وتطور البحث فى هذه الدراسات"(1).

ومن هنا كان الرد على هذا الداهية الخبيث رداً على عصابة المستشرقين إجمالاً فيما أثاروه من شبهات وطعون حول السنة النبوية المطهرة. وسيأتى الجواب عن هذه الشبهات ومن قال بها من أبناء المسلمين المنخدعين بمنهجهم العلمى المزعوم فى الباب الثانى وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة الشريفة أ.هـ.

(1) دائرة المعارف الإسلامية ص٢٣١، وانظر : الاستشراق للدكتور محمود حمدى زقزوق ص١٢٢، ١٢٣ .

المبحث الرابع
موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين

عرفنا مما سبق أن الاستشراق وليد من عصبية وحقد النصارى للإسلام ولأمتنا الإسلامية، وحتى بعد تطوره إلى العلمانية، لم يخرج عن هذه العصبية، وارتبط ارتباطاً وثيقاً أولاً بالتبشير اللاهوتى، ثم ثانياً بالاستعمار ولم ينفصل عنهما معاً، وتكاتلت تلك الجيوش الثلاثة من أجل محاربة الإسلام والمسلمين، وتحقيق مصالحهم وأطماعهم، وعرفنا أن منهج الاستشراق بعيد كل البعد عن المنهج العلمى النزيه فى دراسته للإسلام والمسلمين.

وإذا كان للحركة الاستشراقية أثر كبير فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين فى العالم العربى، وأثر أخطر فى أجيال من أبناء جلدتنا ممن وقعوا فى شباكهم؛ ففسدت عقائدهم وعملوا على إفساد عقائد المسلمين، من أجل هذا كان لابد وأن يكون للمسلمين موقف من هذه الحركة الاستشراقية، ومن أنصارها الذين تعصبوا لها وخدعوا بما زعمه أعداء الإسلام من التزامهم الموضوعية فى الكتابة، وصدقوا ما كتبوه من أباطيل ضد الإسلام، واعتمدوا على مؤلفاتهم فى كتاباتهم عن الإسلام فى التفسير، أو الحديث، أو السيرة، أو التاريخ ...إلخ. وراجت مؤلفات هؤلاء الأنصار بين شباب المسلمين مع ما فيها من دسائس، ودس للسم فى العسل.

ولهؤلاء ولمن يقرأون لهم نقول كما قال الأستاذ محمد سرور بن نايف:"لا يجوز أن يعتمد المسلمون فى فهم دينهم على كتب المستشرقين مهما قيل فى مدحهم والثناء عليهم، والإشادة بحيادهم[1].

نعم، قد نلقى بعضهم منصفاً معتدلاً غير متحامل ولا متعصب، ولكنه شاذ لا يقاس عليه. وإن كانت معظم كتاباتهم المعتدلة تتركز فى تاريخ العلوم التجريبية عند المسلمين،وأثر المسلمين فى هذا المجال لا ينازع فيه إلا مكابر، وهم فى هذا لم يأتوا بجديد غير إحقاق الحق، ومن هذا القبيل كتاب (شمس العرب تسطع على الغرب للمستشرقة زغريد هونكه).

---

(١) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥ .

أما العلوم الشرعية؛فلا نكاد نجد لها منصفاً لخطورتها،وأهميتها فى حياة الإنسان، ولأن العلوم الشرعية هذه مرتبطة برسالة الإسلام،الدعوة العالمية للتوحيد،وإقامة منهج الله ﷻ على الأرض، وهذا بلا ريب يهدد معاقل الشرك والوثنية أينما كانت، فلا عجب حينئذ أن ينتشر جنود إبليس للتصدى لهذه الدعوة، والنيل منها بكل وسائل التسفيه والتشكيك[١].

وكتب المستشرقين التى مدحوا من أجلها :

إما مصنفات مستقلة عبارة عن بحوث ودراسات، تتعلق بالحضارة الإسلامية، والفقه الإسلامى، وتاريخ الأدب العربى، وتاريخ الحديث الشريف وغيرها. وهذه مصنفات طافحة بالدس والتشويه، وهى منحرفة كلياً عن منهج البحث السديد.

وإما مصنفات مبنية على مصنفات أخرى كفهارس القرآن الكريم، وفهارس كتب الحديث؛ فهى جهود محمودة، ولكنها غير إبداعية؛ لأنهم مسبوقون إليها من أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم[٢] - وهذا لا يعنى انتقاص قيمة هذا العمل، فهو حقاً عمل رائع، ولكنه نال من الثناء أكثر مما يستحق، لأنه لو قام به جماعة من المسلمين فى نفس الظروف التى أُنجز فيها هذا العمل الكبير لأتوا بمثله أو أحسن منه، ولنا فى الأعمال الفردية التى قام بها بعض علمائنا الأجلاء قديماً وحديثاً خير دليل على ذلك[٣].

وأما عملهم فى تحقيق كتب التراث؛ فهو أيضاً نال من المديح أكثر مما يستحق، فهم منذ بدأوا جريمتهم بسرقة المخطوطات الإسلامية من الشرق بدأً منذ عام ١٣١١م واستولوا على كل المخطوطات الموجودة فى المساجد والزوايا، حتى جمع أحد الرهبان (زانسى) ستة آلاف مخطوط من الشرق نقلها إلى ميلانو، وتوالت بعثات الاستعمار والفاتيكان إلى العالم الإسلامى لجمع المخطوطات، كان هدفهم هو "حبس التراث

---

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ٢٨٣، ٢٨٤ .

(٢) فصل ذلك الأستاذ أحمد محمد شاكر فى كتابه تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، وفى مقدمة مفتاح كنوز السنة لفنسك.

(٣) انظر : فى ذلك "طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى، وكشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث خير الأنام لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود. ففيهما بيان لجهود علماء المسلمين قديماً وحديثاً فى صنع الفهارس والمعاجم، وانظر : ضوابط الرواية ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

الإسلامى فى مكتبات الغرب واتخاذه سلاحاً ضد المسلمين، فهم يبرزون الكتب التى تثير الفتن والنزاع بكل صوره الفكرى والمذهبى والسياسى؛ ككتب الفرق، والخلاعة، والمجون، والتصوف الفلسفى، ويخفون كتب العلوم، فيأخذون نظرياتها، وينسبونها إلى أنفسهم وعلمائهم، ويحرمون أصاحبها منها(١).

ومعظم الكتب التى حققها المستشرقون وأعادوا كتابتها كانت تستهدف إذاعة آراء معينة وتيارات مضللة تفقدنا الثقة بعقيدتنا وماضينا، وحضارتنا، وقادتنا، ولذلك فإنه لا يمكن القول بأن هذه الكتب قد طبعت، أو حققت لخدمة الأدب العربى، أو اللغة العربية، ومن هذه الكتب : ألف ليلة وليلة، والأغانى، وأخبار الحلاج، ورسائل إخوان الصفا ... إلخ(٢).

يقول الدكتور عبد العظيم الديب : "إن عنايتهم بالتراث كانت وما زالت وستظل من باب (اعرف عدوك)، فهذه الكتب التراثية هى الخرائط، والصور لعقولنا، وعواطفنا، ومشاعرنا، واتجاهاتنا، واهتماماتنا، وحبنا، وبغضنا، وغضبنا، ورضانا. فهى المفاتيح التى عرفوا بها كيف يخططون لتدميرنا ثقافيًّا، واجتماعيًّا، وفكريًّا، وعلميًّا، بعدما حطمونا عسكريًّا وسياسيًّا"(٣).

وليس معنى هذا تسفيه كل جهودهم فى تحقيق كتب التراث، فالإنصاف يقتضى ألا نغمط الناس حقهم، على أن لا نقوم بتمجيدهم صباح مساء كما يفعل المستغربون من أبناء أمتنا ظناً منهم أنه عمل فى قمة التفوق والإبداع، غير مسبوقين فيه، على ألا يغيب عن ذهننا أنهم ما صنعوا فهارس القرآن الكريم، وفهارس كتب الحديث، وحققوا كتب التراث؛ إلا إطفاءً لنور الإسلام"(٤) ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره

---

(١) وصدق الدكتور محمود قاسم : "لقد نقلنا المستشرقون إلى ارسطوا، على حين نقلوا أنفسهم وقومهم إلى مناهج المسلمين وعلومهم" نقلاً عن المؤامرة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص٢٠٩، وانظر : الغارة على التراث الإسلامى للأستاذ جمال سلطان ص ٥٤-٥٩، والمؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية الدعوة والدعاة بحث الأستاذ الدكتور طلعت أحمد محسن الاستشراق وواقعه وجهود المستشرقين ص ٥٩٥ - ٥٩٧ .

(٢) مقدمات العلوم والمناهج للأستاذ أنور الجندى ٥ /١٥٤، وانظر : له أيضاً مسئولية الاستشراق وسموم دائرة المعارف الإسلامية بحث قدم للمؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية ص ٦٠١-٦٠٦، وراجع المستشرقون والتاريخ الإسلامى للدكتور على الخربوطلى ص ٥٩،٦٠، والمستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص ٢٣ - ٢٦ .

(٣) المستشرقون والتراث ص ٤٣، ٤٤ .

(٤) فالمستشرق فنسنك مؤلف مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث بالاشتراك، ورئيس دائرة المعارف الإسلامية. يعد عدواً لدوداً للإسلام ونبيه ﷺ كما قال الدكتور مصطفى السباعى فى كتابه الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم ص ٤٢ . وانظر : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار ص ٤٥٠، ورؤية إسلامية للاستشراق ص ٨٩ - ١٠٤ .

المشركون وصدق ربنا ﷻ : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ**﴾[1].

وحسبنا دليلاً على عدم الاعتماد فى فهم ديننا على كتب المستشرقين؛ أنهم ليسوا من أهل العدالة والتى على رأس شروطها الإسلام. وقد قال رب العزة ﴿**وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ**﴾[2] وقال تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[3] فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردود على صحة اعتقاده، فخبر الكافر من المستشرقين أولى بالرد.

وحسبنا أيضاً دليلاً على عدم الاعتماد فى فهم ديننا وتاريخنا على كتب المستشرقين، أن المعتدل منهم وإن كان ظاهره الإنصاف للإسلام والمسلمين فى العلوم الشرعية؛ فقد دس السم فى الدسم.

والدسم هنا هو باب التقدير والثناء والمدح، يدخل من هذا الباب وهو يكتب عن الإسلام ونبيه ﷺ حتى يخدع القارئ ويكسب ثقته، ثم لا يلبث بعد ذلك أن يثير شبهات خفية متتالية فى إطار هذا المديح الكاذب، كل ذلك دون منهج موضوعى يتحرر فيه من أهوائه ورواسبه الموروثة ويلتزم فيه النقد التقويمى ونزاهة البحث، وهذا أسلوب جديد حرص عليه المستشرقون فى هجومهم على الإسلام بعدما تبين لهم فشل أو ضعف تأثير الهجوم على الإسلام ومصادره بعنف دون مواربة أو حيلة[4] أ.هـ.

فالواجب يقتضى من المسلم أن يحذر السير وراء أقوال معسولة، وآراء مغرية، ومواقف خادعة، يمكن أن تخدع عقول البسطاء من المسلمين، وتؤثر على اقتناعهم بأن المستشرقين يمدحون الإسلام، أو يمدحون النبى ﷺ ، ويثنون على صفاته، ويعدون شخصيته ﷺ فى مقدمة المصلحين وعباقرة العالم، فقد تظاهر بعضهم بالإسلام وتزيا بزى العلماء حين زار العالم الإسلامى كما فعل صنمهم الأكبر "جولد تسيهر" اليهودى المجرى، وسنوك هرجونيه المستشرق الهولندى، وتقدم آخرون ببحوث مجمعية

---

(١) الآية ٣٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧٣ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٤) شبهات التغريب للأستاذ أنور الجندى ص٩١، وانظر: الغارة على العالم الإسلامى ا.ل شاتليه ص٢٧ .

لينخرطوا بين المجمعيين، فتصبح آراؤهم موضع القبول والرضا، وأثبتت الدراسات أن ربع أعضاء المجامع العلمية فى القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت من هؤلاء المستشرقين، والأزمة الفكرية التى اختلقها (مرجليوث)[1] فى اصطناع الشعر الجاهلى، والفساد العقائدى الذى نشره (لرى ماسينون) حول القرآن وعامية العربية فى القاهرة، وما كتبه جولد تسيهر وشاخت وغيرهم عن السنة المطهرة لا تزال آثاره ماثلة للعيان.

فلا يفرح مسلم من ثناء مستشرق على الإسلام أو الرسول ﷺ، ويعد هذا كسباً للعلم والتاريخ، فإن هذا قد يكون مرحلة من مراحل التغريب فى العقيدة والفكر، وأسلوباً من أساليب المكر والخديعة[2].

يقول الدكتور محمد حسين : "لذلك كان من الواجب على المسلمين أن يدركوا إدراكاً واضحاً أن البحوث الإسلامية التى يكتبها المستشرقون هى بحوث موجهة ضد الإسلام والمسلمين، فتمجيد الإسلام فى كتب المستشرقين يقصد به خلق جوٍ من الاطمئنان إلى نزاهة الفكر الغربى من ناحية، ومقابلة هذه المجاملة من جانب المستشرقين بمجاملة مثلها من جانب المسلمين للقيم الغربية، ويقصد بذلك أيضاً أن يقوم تفاهم بين الشرق والغرب، ودعوة الباحثين من المسلمين فى مؤتمراتهم، وفى غيرها من الكتب والبحوث الإسلامية، بقصد المعاونة فى تحقيق التقارب بين الثقافتين، ومزج إحداهما بالأخرى، وبالطبع مزج الفكر الفلسفى اليونانى الغربى بالفكر الإسلامى العربى، والنتيجة الطبيعية لهذا المزج الخروج بفكر منحرف مجافٍ لإسلامنا وحضارتنا تماماً كما حدث مع أصحاب الفرق من المعتزلة والمتكلمين وغيرهم ممن تأثروا بالفكر الفلسفى اليونانى والفارسى والهندى، وخرجوا بأصول ومناهج كان لها أثرها السئ فيما أثير حول السنة من شبهات[3].

فكثير من المستشرقين المعتدلين لم تكن كتاباتهم إنصافاً للإسلام والمسلمين، وإنما

---

(1) مرجليوث: هو دافيد صمويل مرجليوث، إنجليزى يهودى، من كبار المستشرقين، متعصب ضد الإسلام، ومن محررى (دائرة المعارف الإسلامية)، كان عضواً بالمجمع اللغوى المصرى، والمجمع العلمى فى دمشق، عين أستاذ للعربية فى جامعة أكسفورد. له كتب عن الإسلام والمسلمين، لم يكن مخلصاً فيها للعلم. مات سنة ١٩٤٠م. من مؤلفاته : "التطورات المبكرة فى الإسلام"، و"محمد ومطلع الإسلام"، و"الجامعة الإسلامية" وغير ذلك. له ترجمة فى : الأعلام ٢ /٣٢٩، والمستشرقون ٢ /٥١٨، والاستشراق ص ٣٦، وآراء المستشرقين حول القرآن ١ /٨٨ .

(2) شبهات التغريب للأستاذ أنور الجندى ص ٩١ - ٩٣ .

(3) الإسلام والحضارة الغربية ص ١٢١ - ١٢٤ بتصرف.

مرحلة جديدة من مراحل تغريب الأمة الإسلامية فى عقيدتها وفكرها بأسلوب ماكر خبيث ينخدع به المفتونون بهم.

يقول الأستاذ محمد سرور بن نايف : "وأتحدى أن يكون هناك مستشرق منصف فيما يكتب عن الإسلام والمسلمين"[1].

ويؤكد ذلك الأستاذ محمد أسد بقوله : "صورة مشوهة للإسلام وللأمور الإسلامية تواجهنا فى جميع ما كتبه مستشرقوا أوربة"[2].

فلو أخذنا مثلاً "بروكلمان"[3] فى كتابيه (تاريخ الأدب العربى) و(تاريخ الشعوب الإسلامية) وهما من المراجع المهمة عند كثير من المتخصصين بعلم التاريخ؛ لأنهما فى نظرهم من المراجع الهامة التى أدت ولازالت تؤدى خدمات جليلة للباحثين فى شتى مجالات العلوم العربية والإسلامية[4]. لو قرأنا بإمعان هذين الكتابين واللذين هما فى نظر المنتصرين للمستشرقين من المراجع الهامة فى التعريف بإسلامنا وتاريخنا، وصاحبه من المعتدلين، لرأينا أن صاحبه صليبى، حاقد على الإسلام والمسلمين، وقد تجاوز كل حد فى شططه عن الحق وإعراضه عن الصواب، وبعده عن الموضوعية والتحرر، ولم يترك مركباً للدس والتضليل إلا امتطاه، وذلك بترديده أقوال من سبقه من المستشرقين، ولكن بأسلوب ماكر دس فيه السم بالدسم. فى كل ما كتبه عن القرآن الكريم والسنة المطهرة والنبى ﷺ وصحابته الكرام.

فكارل بروكلمان وهو يتحدث عن نبوة محمد ﷺ، يردد أكاذيب وأباطيل سلفه من اليهود والنصارى فيقول : "وتذهب الروايات إلى أنه اتصل فى رحلاته ببعض اليهود والنصارى، أما فى مكة نفسها فلعله اتصل بجماعات من النصارى كانت معرفتهم بالتوراة والإنجيل هزيلة إلى حد بعيد[5]، وعن الوحى يردد أكاذيب سلفه؛

(١) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ترجمة الدكتور عمر فروخ ص ٥٤ .

(٣) بروكلمان : هو كارل بروكلمان. مستشرق ألمانى، تعلم اللغة العربية وكان عالماً بتاريخ الأدب العربى. عضو المجمع العربى وكثير من المجامع الأخرى بألمانيا. مات ١٩٥٦م. من آثاره : "تاريخ الأدب العربى" و "تاريخ الشعوب الإسلامية" وغيرها. له ترجمة فى : الأعلام ٥ /٢١١ - ٢١٢، والمستشرقون نجيب العقيقى ٢ /٧٧٧ - ٧٨٣، والمستشرقون الألمان تراجمهم جمع صلاح الدين المنجد ص ١٥٣ - ١٦٢ .

(٤) الإسلام فى تصورات الغرب للأستاذ الدكتور حمدى زقزوق ص ١١ .

(٥) تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٤ .

بأنه وحى نفسى قائلاً : "لقد تحقق عنده – أى عند الرسول ﷺ – أن عقيدة مواطنيه الوثنية فاسدة فارغة، فكان يضج فى أعماق نفسه هذا السؤال : إلى متى يمدهم الله فى ضلالهم، ما دام هو ﷻ قد تجلى، آخر الأمر، للشعوب الأخرى بواسطة أنبيائه؟! وهكذا نضجت فى نفسه الفكرة أنه مدعو إلى أداء هذه الرسالة، رسالة النبوة(١).

ولا ننسى المستشرق (موريس بوكاى) فى كتابه : "دراسة الكتب المقدسة فى ضوء المعارف الحديثة، فشهادته بصدق القرآن بقوله : "إن القرآن لا يحتوى على أية مقولة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم فى العصر الحديث"(٢) وعلى الرغم من أن كلامه على القرآن الكريم لا يسلم من المآخذ، إلا أننا نراه فى موقفه من السنة المطهرة يردد أقوال من سبقه من المستشرقين مشككاً فى صحة نقلها وحجيتها، كقوله : "فقد كتبت أولى الأحاديث بعد عشرات من السنوات من موت محمد ﷺ مثلما كتبت الأناجيل بعد عشرات السنوات من انصراف المسيح، إذن فالأحاديث والأناجيل شهادات بأفعال مضت) (٣). ثم وصفة لكلام النبى ﷺ؛ بأنه كلام بشر قد يخطئ ويصيب ...(٤)، وأن هناك مبادئ للقرآن صريحة فى الأمر دائماً بالرجوع إلى العلم والعقل فى الحكم على الأحاديث(٥).

إلى غير هؤلاء من المستشرقين الذين وصفوا بإنصاف الإسلام ونبيه ﷺ(٦)؛ لأنهم وصفوه ومجدوه بالعبقرية، وبأن دعوته حركة إنسانية إصلاحية، وانخدع بذلك بعض المسلمين غافلين عن السم الذى وراء هذا الدسم (الثناء والمدح)، وهو تجريد النبى ﷺ من النبوة، ومن مزية أن القرآن الكريم والسنة النبوية وحى من عند الله ﷻ وأن رسالته ﷺ ربانية صالحة لكل زمان ومكان إلى يوم الدين، وليست حركة إصلاحية

---

(١) المصدر السابق ص٣٦، وانظر : أمثلة أخرى لعدم إنصافه فى : دراسات فى السيرة النبوية للأستاذ الدكتور محمد سرور بن نايف ص ١٢٧ – ١٣٧، ومقدمات العلوم والمناهج ١ /٣٩٧، ٥ /٢١٩ .

(٢) دراسة الكتب المقدسة ص ١٥، ١٦ .

(٣) دراسة الكتب المقدسة ص ١٣، ١٥٦، ١٥٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٩٩ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٤ .

(٦) قام الدكتور أحمد غراب بدراسة لبعض المستشرقين الموصوفين بالموضوعية مثل فنسنك – ريلاند – جوستاف لوبون – مونتجمرى وات وغيرهم. وبين حقدهم على الإسلام والمسلمين. انظر: رؤية إسلامية للاستشراق ص ٧٩ – ١٣٩ .

إنسانية لم تعد صالحة فى عصرنا هذا، كما يهدف أعداء الإسلام ومن اغتر بهم.

يقول الأستاذ محمد سرور بن نايف -بعد أن تحدى أن يكون هناك مستشرق منصف فيما يكتب عن الإسلام والمسلمين- قال : "بل لا يجوز الاعتماد فيما نكتبه عن الإسلام على أقوال المستشرقين ولو كانوا مسلمين وذلك للأسباب التالية :

١- ثبت أن نفراً منهم : أسلم خلال وجوده فى بلدان العالم الإسلامى لغاية فى نفوسهم، وارتدوا عن الإسلام عندما عادوا إلى أوطانهم وأدوا الدور الذى كان مطلوباً منهم.

٢- وبعضهم : كان متخصصاً بالعلوم الفلسفية، واطلع خلال بحثه على مؤلفات ابن عربى وغيره من غلاة الصوفية الذين يؤمنون بالحلول، ووحدة الوجود، أو اطلع على مؤلفات الشيعة والمعتزلة والمتكلمين وباقى الفرق المنتسبة إلى الإسلام، ثم راحوا يكتبون عن الإسلام من خلال تلك الفرق التى أشربوا حبها ووصفوها بأنها صاحبة فكر عقلى ثورى تحررى - مع خروج غلاتها عن الإسلام.

٣- وآخرون منهم : مزجوا بين الإسلام وعادات وتقاليد الغربيين، وهذا المزيج المشوه أسموه إسلاماً، ومن سلم من هذه الانحرافات من المستشرقين[١] لا يستطيع الكتابة بعمق وشمولية عن العقائد الإسلامية أو غيرها من بقية العلوم والمعارف الإسلامية، وهذا ما اعترفت به إحدى المجلات التبشيرية الألمانية قائلة : "إنه رغماً من اطلاع المستشرقين الألمانيين وطول باعهم فى المؤلفات الإسلامية؛ فإن التعليم والعقائد التى تلقى فى المساجد والمعاهد الإسلامية لم تزل خافية علينا"[٢] إن العلوم الإسلامية لها رجالها الذين حفظ الله ﷻ بهم دينه، وفى طليعتهم الصحابة - رضوان الله عليهم- والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الجهابذة - رضوان الله عليهم أجمعين -[٣].

---

(١) من هؤلاء المستشرقين : المفكر الفرنسى الكاثولويكى رينيه جينو الذى سمى نفسه عبد الواحد يحيى، والمستشرق ناصر الدين دينيه، وهدلى الفاروق، ومحمد أسد الذى كان يسمى ليوبولد فايس، ومن أشهر الذين ارتدوا عن الإسلام فيلبى الذى كان يسمى عبد الله. نقلاً عن دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥ هامش. وانظر : أجنحة المكر الثلاثة ص ١٣١، ١٣٢ . وأوروبا والإسلام للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ص٥١ - ١١٣ .

(٢) الغارة على العالم الإسلامى ا.ل شاتليه ص ٨٩ .

(٣) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥، ١٧٦ بتصرف.

٤- هذا بالإضافة إلى جهل معظمهم باللغة العربية ولأبعادها ومراميها، بل إن بعضهم كان لا يعرف كلمة واحدة من اللغة العربية من أمثال "سلفتر دى ساس"، و"أليس عرينان" و"جيراردمتر"(١).

يقول الدكتور السباعى : "وفى جامعة أكسفورد وجدنا رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية فيها يهودياً يتكلم العربية ببطء وصعوبة، وكان أيضاً يعمل فى دائرة الاستخبارات البريطانية فى ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، وهناك تعلم العربية، وتلك هى مؤهلاته التى بوأته هذا القسم، ومن العجيب أنى رأيت فى منهاج دراساته التى يلقيها على طلاب الاستشراق : تفسير آيات من القرآن الكريم من الكشاف للزمخشرى "أى والله وهو لا يحسن فهم عبارة بسيطة فى جريدة عادية" ودراسة أحاديث من البخارى ومسلم، وأبواب من الفقه فى أمهات كتب الحنفية والحنابلة، وسألته عن مراجع هذه الدراسات؛ فأخبرنى أنها من كتب المستشرقين أمثال : جولدتسيهر، ومرجليوث، وشاخت، وحسبك بهؤلاء عنواناً على الدراسات المدخولة المدسوسة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين"(٢).

يقول الأستاذ سرور : "ليكتب إخواننا المستشرقون المسلمون عن فساد الحضارة الأوربية، وعن انهيار وتفكك الأسرة الغربية،وليقدموا لنا دراسات وأبحاثاً عن عقائد وتصورات المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى، وعن الخرافات والأساطير التى اتخذوها ديناً، وليكشفوا فضائح المستشرقين، وفساد مناهجهم، وليترجموا أمهات الكتب الإسلامية إلى الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية وغيرها من اللغات التى يجيدونها،وليكونوا دعاة إلى الله ﷻ فى أقوامهم، وليحرصوا على دراسة الإسلام وفهمه فهماً صحيحاً ليس فيه أى غلو أو انحراف، وليعيدوا النظر فى جميع التصورات والمفاهيم المشوهة عن الإسلام التى سبق وأخذوها عن بنى قومهم. هذا ما ننصحهم به ورحم الله ﷻ امرءاً عرف قدر نفسه أ.هـ(٣).

وإذا كان ما سبق بيان لموقف المسلمين من كتابات المستشرقين وعدم الاعتماد

---

(١) احذروا الأساليب الحديثة فى مواجهة الإسلام للدكتور سعد الدين صالح ص ١١١.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٤، وانظر : الاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعى ص٦٧

(٣) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥، ١٧٦ بتصرف.

عليها فى فهم ديننا، ولا الاعتماد عليها فيما نكتبه عن الإسلام ومصادره من قرآن، وسنة، وسيرة، وتاريخ ... إلخ. حتى لو كان هؤلاء المستشرقين مسلمين للأسباب السابقة. فإن هذا لا يعنى أن نلقى تلك الكتابات بعيداً، ونقول : إنها كلام فارغ ... صحيح أن فيه كذباً وتضليلاً : صحيح أنه صادر عن حقد عميق، ولكنه ليس كلاماً فارغاً، ولا يخدمنا فى شئ أن نلقيه بعيداً، ثم نجر اللحاف وننام ... لأن هذا "الكلام الفارغ" هو الحديد والنار اللذان يحاربنا بهما أعداؤنا فى بلادهم وبلادنا. والحديد والنار لا يقابلان إلا بالحديد والنار، وفى ميدان العلم. الحديد والنار، هما العمل، والعمل الطويل نواجه به مكر أعدائنا فإذا كان أعداؤنا يعملون بتخطيط ومكر، فعلينا أن نخطط ونمكر لنفسد عليهم خططهم ومكرهم. وإذا كانوا يكتبون عن الإسلام والمسلمين "كلاماً فارغاً ... فلنشمر نحن عن سواعدنا ولنكتب نحن الشئ المليان أداءً للأمانة التى حملنا الله ﷻ إياها فى أعناقنا بتبليغ رسالته إلى خلقه كافة. كما قال ﷻ: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾**[1] أ.هـ.

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ. وانظر : نقد كتاب فييت (مجد الإسلام) للدكتور حسين مؤنس ملحق بكتاب الفكر الإسلامى وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور محمد البهى ص ٤٧٠، وللاستزادة فى بيان موقف المسلمين من الحركة الاستشراقية انظر : الاستشراق والخلفية الفكرية للدكتور محمود زقزوق ص ١٤٧ وما بعدها، والفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور البهى ص ٤٢١ وما بعدها.



الفصل الثالث

أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً

العلمانية، البهائية، القاديانية

وتحته مبحثان :

المبحث الأول: التعريف بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع حديثاً وبيان خطرهم

المبحث الثاني : موقف أهل الأهواء والبدع حديثاً من السنة النبوية .

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الثاني : البهائيون وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الثالث : القادبانيون وموقفهم من السنة النبوية .



المبحث الأول

التعريف بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع حديثاً وبيان خطرهم

إن من أخبث وأخطر ما يواجه المسلمين فى عصرهم الحاضر انتشار المذاهب اللادينية بينهم من العلمانية(1)، والبهائية(2)، والقاديانية(3)، وغير ذلك من المذاهب

(1) العلمانية لغةً : لم يوجد لها مكان فى معاجم اللغة العربية! أما فى بعض المعاجم الحديثة فقد جاء :
أ- فى المعجم العربى الحديث تأليف الدكتور خليل الجسر : "علمانى : ما ليس كنيسياً ولا دينياً".
ب-فىالمعجم الوسيط لمجمع اللغة فى القاهرة:"العلمانى:نسبة إلى العلم، وهو خلاف الدينى أو الكهنوتى .
- وعدم وجود الكلمة فى المعجم القديم يدل على حداثتها، ويلاحظ بعض الباحثين أنها وردت أولاً فى المعاجم اللبنانية المسيحية فى وقت مبكر (١٨٧٠م) - وفى المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٠م. انظر : الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور على جريشة ص ٧٣ . وجاء فى الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٦٧ .
- العلمانية بالإنجليزية (SECULARISM) وترجمتها الصحيحة : اللادينية أو الدنيوية، وهى دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعنى فى جانبها السياسى بالذات اللادينية فى الحكم، وهى اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم (SCIENCE) والمذهب العلمى (SCIENTISM) . وبعض العلمانيين ينكرون وجود الله أصلاً. وبعضهم يؤمنون بوجود الله لكنهم يعتقدون بعدم وجود أية علاقة بين الله وبين حياة الإنسان، فالعلمانية فى نظر هؤلاء فصل الدين عن السياسة وإقامة الحياة على أساس مادى. انظر : الموسوعة الميسرة ص ٣٧٠ .
- يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى : "العلمانية فى الشرق لا معنى لها إلا معاداة الإسلام، والتربص له فى كل مرصد. والعمل على طعنه فى كل مكان يتوهم أن فيه مقتله، ولذا فقد كتب الكاتبون من المتحمسين للعلمانية" فى مجالات عدة كلها تتعلق "بالإسلام"، وكلها يتصل بمحاربة الإسلام. ومناصبته العداء. انظر : الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى ص ٢٢٣، وانظر: فى الموسوعة الميسرة أفكار ومعتقدات العلمانية" ص ٣٧٠ . وانظر : أساليب الغزو الفكرى للعالم الإسلامى للدكتور على جريشة والدكتور محمد الزيبق ص ٥٩-٧٤، والعلمانية وموقفها من العقيدة والشريعة للدكتور عبد العظيم المطعنى ص ٥٨-٦٢، والعلمانية وموقف الإسلام منها للدكتور عزت عبد المجيد مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ١١٠٩، والعلمانية نشأتها وتطورها، وآثارها فى الحياة الإسلامية المعاصرة للدكتور سفر الحوالى.
(2) البهائية نسبة إلى : (بهاء الله) لقب يدعى به ميرزا حسين على وهو الزعيم الثانى للمذهب الذى تتولاه الطائفة المسماة بالبهائية له كتاب سماه (الأقدس) وقد توفى البهاء سنة ١٨٩٢م.
- وتسمى هذه الطائفة البابية نسبة إلى "الباب" وهو لقب ميرزا على محمد رضا الشيرازى (١٢٣٥-١٢٦٥هـ) ١٨١٩ - ١٨٤٩م) الذى ابتدع هذه النحلة، وأعلن أنه الباب سنة ١٨٤٤م/ ١٢٦٠هـ. انظر : البابية والبهائية فى الميزان لجماعة فن نوابغ العلماء ص ١١، وجاء فى الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة البابية والبهائية حركة نشأت سنة ١٢٦٠هـ-١٨٤٤م تحت رعاية الاستعمار الروسى واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزى بهدف إفساد العقيدة الإسلامية، وتفكيك وحدة المسلمين، وصرفهم عن قضاياهم الأساسية الموسوعة الميسرة ص ٦٣، وانظر : البهائية فى خدمة الاستعمار ص ١١-٣٠ .
- وجاء فى فتوى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف أن مذهب البهائية باطل : ليس من الإسلام فى شئ ... ومن يعتنقه من المسلمين يكون مرتداً خارجاً عن دين الإسلام، فإن هذا المذهب قد اشتمل على عقائد تخالف الإسلام، ويأباها كل الإباء، منها ادعاء النبوة لبعض زعماء هذا المذهب، وادعاء الكفر لمن يخالفه وادعاء أن المذهب ناسخ لجميع الأديان، إلى غير ذلك. انظر : البابية والبهائية فى الميزان ص٩٣، ٩٤، وانظر : أفكار ومعتقدات البهائية فى الموسوعة الميسرة ص ٦٣، ٦٤، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجى ١ /٤٠٥ - ٤٧٩، والبهائية وسائل وغايات لفضيلة الأستاذ للدكتور طه حبيشى ص ١٣-٥٩
(3) القاديانية: حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزى فى القارة الهندية بهدف إبعاد=

الهدامة التى نشأت وترعرعت فى أحضـان أعداء الإسلام من اليهودية العالمية والصليبية الحـاقدة المستعمرة، فتحت رعاية هؤلاء نشـأت تلك المذاهب الفاسـدة بهدف إبعاد المسـلمين عن دينهم، وإفسـاد عقيدتهم، وتفكيك وحدتهـم، وجعلهم أسـرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية٠

واستطاع أعداء الإسلام أن يستميلوا كتاباً وأساتذة جامعيين وغير جامعيين وأدباء وشعراء وصحفيين، يحملون أفكـار ومعتقدات تلك المذاهب الهدامة، من أبناء الشعوب المسلمة، وينشرونها بأقلامهم وألسنتهم، ليكونوا أكثر تأثيراً فى الأجيال الناشئة[١]٠

وهـؤلاء على حد تعبير الشيخ محمـد الغزالى -رحمه الله تعـالى- سـفراء فوق العادة لليهـود والنصارى، والفـرق بينهم وبين السـفراء الرسميـين أن هؤلاء لهم تقـاليد تفرض عليهم الصمت، وتصبغ حركـاتهم بالأدب، أما أولئك المستشـرقين السفراء؛ فوظيفتهم الأولى أن يـثرثروا فـى الصحف وفـى المجالس وأن يختلقوا كـل يوم مشـكلة موهومـة ليسـقطوا من بنـاء الإسلام لبنـة، وليذهبوا بجزء من مهابتـه فى النفوس، وبذلك يحققون الغاية الكـبرى من الزحف المشـترك الذى تكاتفت فيـه الصهيونيـة والصليبية فى العصر الحديث، إن هـؤلاء النفر من حملـة الأقـلام الملوثـة أخطـر على مسـتقبلنا من الأعداء السافرين، فإن النفاق الذى برعوا فيه يخدع الأغرار بالأخذ عنهم، وقد يقولون كلمات من الحق تمهيداً لألف كلمة من الباطل تجئ عقيبها[٢] أ٠هـ٠

ويقول الدكتـور مصطفى السباعى - رحمـه الله تعالى - : ومن المؤسـف أن يسير

=المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص حتى لا يواجهوا المستعمر باسـم الإسلام وكان لسان حال هذه الحركة هو مجلة الأديان التى تصدر باللغة الإنجليزية٠ انظر: الموسوعة الميسرة ص ٣٨٩، ويقول الدكتور غالب عواجى : القاديانية هى إحدى الفرق الباطنية الخبيثة ... وتسمى فى الهند وباكستان بالقاديانية، وسموا أنفسهم فى إفريقيـا وغيرها من البلاد التى غزوهـا بالأحمدية تمويهـا على المسلمين أنـهم ينتسبون إلى الرسـول ﷺ، انظر : فرق معـاصرة ٢ /٤٨٧، وفى الحقيقـة هم ينتسـبون إلى مـيرزا غـلام أحمد القاديـانى (١٨٣٩ - ١٩٠٨م) أداة التنفيذ الأساسـية لإيجـاد القاديانيـة٠ وكـان ينتمى إلى أسـرة اشـتهرت بخيانـة الدين والوطن٠ ومـن مؤلفاتـه "إعجـاز أحمدى"، "براهين أحمديـة"، "تجليات الهية" وغـير ذلك، انظر: الموسـوعة الميسـرة ص ٣٨٩، "والقاديانيـة ثورة على النبـوة المحمديـة على صاحبهـا أفضل الصلاة والسـلام، وثورة علـى الإسـلام ومؤامـرة دينيـة وسياسـية كمـا يذكر الندوى" القاديانى والقاديانيـة ص ٥، وللاسـتزادة وانظـر : فرق معاصرة تنتسـب إلى الإسـلام ٢ /٤٨٧ - ٥٧٣، والفكر الإسـلامى الحديث وصلته بالاستعمار للدكتور محمد البهى ص ٣٨-٤٢، والقاديانيـة لفضيلة الشيخ الخضر حسين ص٣٠-٨٧، والقاديانية ومصيرها فى التاريخ لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص٦-١٩٤ ٠

(١) أجنحة المكر الثلاثة للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ١٣٤ ٠

(٢) ظلام من الغرب فى المقدمة٠

وراء أعداء الإسلام فى الحاضر فئة ممن لا نشك فى صدق إسلامهم من العلماء والكتاب، ولكنهم منخدعون بمظهر التحقيق العلمى "الكاذب" الذى يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هم - وهم مسلمون - ينتهون إلى الغاية التى يسعى إليها أولئك - وهم يهود أو مسيحيون أو استعماريون - من إشاعة الشك والريبة فى الإسلام وحملته، من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقى أعداء الإسلام وبعض أبنائه على صعيد واحد لا يشرف هؤلاء ولا أولئك، لا فى ميدان العلم، ولا فى سجل التاريخ.

ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين، لا يوقعهم فى الفخ الذى نصبه لهم هؤلاء ألا أحد أربعة أمور غالباً :

١- إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامى، وعدم إطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

٢- وإما انخداعهم بالأسلوب العلمى "المزعوم" الذى يدعيه أولئك الخصوم.

٣- وإما رغبتهم فى الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكرى من ربقه التقليد كما يدعون.

٤- وإما وقوعهم تحت تأثير "أهواء" و"انحرافات" فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاتبين بتلقف آرائهم الفاسدة ومبادئ مذاهبهم الباطلة وترديدها كالبغبغاء، متوهمين أن ذلك فيه عز للإسلام والمسلمين، فأضروا بأنفسهم وبغيرهم وشغبوا على دينهم، وأحدثوا بلبلة فكرية، حار فيها العوام وأنصاف المتعلمين[1]. ويضيف فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف عاملاً خامساً وهو :

٥- جهلهم بالسنة النبوية وعلومها وإن كان بعضهم برز فى تخصصه ومجاله العلمى الدقيق، وهؤلاء هم أدعياء العلم بالسنة النبوية الذين قرؤوا فيها قراءات عابرة لا تنهض من كبوة أو تبعث من رقدة، فعرفوا منها القشر دون اللباب، وخيل إليهم أنهم أعلم الخلق فى هذا الباب، وليس بالضرورة أن يكون أدعياء العلم بالسنة

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٣،٤، انظر : السنة النبوية الشريفة للدكتور أحمد كريمة، هدية مجلة الأزهر، عدد ربيع الأول لسنة ١٤١٨هـ ص٢٦، ٢٧ . وانظر : دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ٣٧٢، وقصة الهجوم على السنة للدكتور على أحمد السالوس ص ٣٥-٣٧ .

أتباعاً لواحد من هذه المذاهب الهدامة، أو لبعضها فى كل أصولها العقائدية؛ لأنهم قوم نشهد لهم بقوة الدين وتمام الفضل، لكنهم - فيما نراه - قلدوا غيرهم فى بعض أفكارهم المنحرفة من غير ترو، أو تعمق، وإن غالوا فى اعتزازهم بآرائهم، وسفهوا عقول مخالفيهم، وحملوهم عليها بقوة اللهجة والأسلوب.

والمتأمل فى أحوال هؤلاء القوم يجد أن بينهم وبين العلم المتعمق فى السنة وعلومها بوناً شاسعاً، وليس بينهم وبينها من صلة إلا بمقدار قراءتهم لها فيما تمس الحاجة إليه منها.

فهم ما بين خطيب، وفقيه، وأديب، وطبيب، وقانونى، ومتكلم، ومؤرخ، وغيرهم من الذين لم يتخصصوا فى السنة وعلومها، وإنما تخصصوا بغيرها من شتى الفنون، وقد يكون هناك الدعى على العلم والعلماء، ولم يتخصص فى شئ سوى الافتراء على الإسلام ونبيه ﷺ، وصحابته الكرام - رضوان الله عليهم أجمعين[1].

والدليل على استمالة أعداء الإسلام لبعض أبناء المسلمين لحمل أفكارهم وشبهاتهم حول السنة المطهرة ونشرها بين المسلمين ما قاله الأستاذ الصديق بشير نصر فى كتابه (ضوابط الرواية عند المحدثين) : "والذى تبين لى أن المستشرقين قد بذروا بذور الشك فى الحديث الشريف، وتعهدوها بالرعاية حتى عثروا على من يتولى أمرها من أبناء المسلمين المستغربين، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من المستشرقين فى المعارف الأخرى، والذى أكد لى هذا الظن وقوعى على كتاب بعنوان : "توثيق الأحاديث النبوية، مجادلات فى مصر الحديثة" لمؤلفه جانيبول. هذا الكتاب الذى اعتقد أنه وضع لتحسس مدى تأثير المستشرقين فى أبناء الإسلام، وكأنه وضع لمعرفة ما إذا كانت تلك البذور التى غرست قد أينعت وأثمرت أم لم تينع ولم تثمر بعد.

وقد أكد هذا الكتاب لى حقيقة أن هؤلاء الناس يخططون لأمد بعيد، وكل كتاب يخرج منهم إنما هو وفق هذا المخطط المرسوم وإليك عرضاً سريعاً لهذا الكتاب.

عرض كتاب (توثيق الأحاديث) لجاينبول :

يقع هذا الكتاب (وما زال الكلام للأستاذ صديق) فى تسعة فصول هى على التوالى:

---

(١) السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم ص ١٢٩ - ١٣١ بتصرف.

١- مسح لما صدر من كتب ومقالات فى توثيق الأحاديث.

٢- التوثيق فى نظر محمد عبده.

٣- النقاش حول التوثيق فى مجلة المنار.

٤- مناقشات أخرى فى التوثيق.

٥- مناقشة حول التدوين.

٦- مناقشة حول العدالة.

٧- مناقشة حول عدالة أبى هريرة.

٨- مناقشة حول الوضع فى الحديث.

٩- رواية الأحاديث.

والكتاب يعرض لكل ما كتبه المسلمون فى الحديث، سواء كان على شكل كتب، أو مقالات ابتداء من محمد عبده، ورشيد رضا فى مجلة المنار، وانتهاءً بأحمد أمين، وهيكل، وأبى رية.

ثم يتحدث الكتاب عن الزوبعة التى أثارها كتاب (أضواء على السنة المحمدية) للشيخ أبى رية، والذى نشر سنة ١٩٥٨م، والردود التى تعرض لها من علماء المسلمين؛ كالدكتور محمد أبو شهبة فى دفاع عن السنة، ومحمد السماحى فى أبو هريرة فى الميزان، ودفاع عن الحديث النبوى، وتفنيد شبهات خصومه لمجموعة من العلماء أمثال السباعى، وسليمان الندوى، ومحب الدين الخطيب، وعبد الرازق حمزة فى ظلمات أبى رية أمام أضواء السنة المحمدية، وعبد الرحمن اليمانى فى الأنوار الكاشفة لما فى كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ومصطفى السباعى فى السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، ومحمد عجاج خطيب فى (أبو هريرة راوية الإسلام)، والسنة قبل التدوين، ومن يقرأ كتاب (جاينبول) هذا، يرى مبلغ تحامله فيه، فهو يسفه ويسخر من كتاب المسلمين الثقات، الذين ذبوا عن سنة نبيهم ﷺ، ويطرى ويمدح صنائع المستشرقين بالرغم من التفاوت العظيم بين كتابات أولئك الأفذاذ أمثال أبى شهبة واليمانى والسباعى، وتلك الدمى المتحركة أمثال : أمين، وأبى رية فاستمع إليه وهو يقول فى أحمد أمين : "شكوكه فى توثيق الأحاديث

واضحة بينه، وضعت على أساس مناقشات العلماء الغربيين"، وينقل جاينبول كلام فيه بأنه : "الكاتب الفذ، وصاحب المحاولة الرائدة فى تقديم المنهج النقدى فى علم التاريخ الإسلامى والعربى". وعندما يأتى على ذكر "السباعى" يصف أسلوبه بأنه : خليط من السباب ويصفه بالسطحية.

وهذا الكلام مجاف للواقع بكثير، فأسلوب السباعى - رحمه الله تعالى - هادئ رصين، ولم يتبع فيه أسلوب السباب والشتيمة كما يدعى جاينبول مطلقاً، وهذا الكتاب بين أيدينا يشهد على نفسه، وتلك -والعياذ بالله- عادة المستشرقين فى الطعن فى كل من تتبع أوهامهم وسقطاتهم، فهم لا يتورعون عن رميه بالتعصب والحمية تارة، وبالجهل والسطحية تارة أخرى، وإلا لو أنصف هؤلاء القوم لشهدوا بأن كتاب (السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى) للدكتور السباعى : هو كتاب القرن فى موضوعه، وجديته، فصاحبه لم يترك شاردة ولا واردة تتعلق بمبحثه إلا ذكرها، وما وقف على شبهة إلا هدمها، ولا وهم إلا بدده بأسلوب منهجى دقيق(١).

وصفوة القول فى الكتاب وصاحبه ما قاله الأستاذ جمال البنا فى كتابه (السنة ودورها فى الفقه الجديد) قال : كتاب «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» للدكتور السباعى يستحق به أن يكون "شافعى العصر الحديث"(٢).

ولكن أنى للمستشرقين أن يشهدوا بذلك؟ فهم لا يشهدون بذلك إلا لمن تربوا على أيديهم وتبنوا آراءهم وأفكارهم الهدامة أ.هـ.

---

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين ٢٩٤ - ٢٩٨ بتصرف.

(٢) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٧٤ .

المبحث الثانى

موقف أهل الأهواء والبدع حديثاً من السنة النبوية

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية.

المطلب الثانى : البهائيون وموقفهم من السنة النبوية.

المطلب الثالث : القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية.

المطلب الأول

العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية

يتلخص موقف دعاة العلمانية من السنة النبوية الشريفة، فى موقف أساتذتهم من المستشرقين الذين حرصوا على إحياء شبهات أهل الفرق المبتدعة، والانطلاق من مناهجهم، للتشكيك فى حجية السنة النبوية ومكانتها التشريعية جملة وتفصيلاً تارة، والتشكيك فى حجية خبر الآحاد، ووجوب العمل به تارة أخرى، ولهم فى ذلك شبهات سيأتى ذكرها والرد عليها فى الباب الثانى.

المطلب الثانى

البهائيون وموقفهم من السنة النبوية

تقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن -رحمها الله تعالى- : خلاصة موقف البهائيين من القرآن والسنة :

١- التأويل البهائى لآيات القيامة واليوم الآخر بما جهل المسلمون المراد بالقيامة الكبرى: انتهاء الدورة المحمدية بالظهور البهائى. فهذا برهان صدق القرآن، حباً من الله تعالى.

٢- تعيين وقت الساعة وانتهاء أجل الأمة المحمدية، بالحساب اليهودى لفواتح السور، بعد أبجد هوز.

٣- اتهام رواية الحديث ورواته، فليس صحيحاً منه إلا ما وافق الظهور الجديد للبهاء وأمكن تأويله به، وإلا فهو مختلق، وعلى شرطهم يصح الحديث فى العد اليهودى لحروف الفواتح، وما جاء عن المهدى ونزول عيسى - عليه السلام - آخر الزمان، مراداً بهما الباب الشيرازى والبهاء المازندرانى[١].

من ذلك قول : "المرزه حسين النورى بهاء الله : "والآن انظر إلى الناس كيف أنهم لا يدركون أبداً هذه الأحاديث المحكمة، ولكنهم يتمسكون بالأحاديث التى لا يعلم صحتها من سقمها ... ويتمسكون ببعض الأحاديث التى لم يفهموا معناها، وبذا أعرضوا عن ظهور الحق وجمال الله، واستقروا فى سقر"[٢].

ويقول "أبو الفضائل الجرفادقانى" مرشد ومربى حسين المازندرانى بهاء ا لله وشارح كتابه (الأيقان) : "ومع ذلك فليست كل الأحاديث باطلة، بل فيها ما هو الصحيح فيطابق الواقع - فى الظهور الجديد - فإن طابقت مدلولها كانت صحيحة لا محالة، وإلا فهى مختلقة.

ويقول أيضاً : "ولما كانت هذه العلامات كلها منطبقة على بهاء الله ، إذن المقصود

(١) المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة النبوية ٢ /٥٤٦ .

(٢) الحجج البهية للجرفادقانى نقلاً عن المصدر السابق ٢/ ٥٤٣ .

بهذه الأحاديث هو بهاء الله. كنى عنه بعيسى بن مريم، وأضمر اسمه تعظيماً"(١).

ويقول الدكتور غالب عواجى مبيناً خلاصة موقف البهائيين من السنة النبوية المطهرة : "وكما أولوا آيات القرآن الكريم، أولوا كذلك الأحاديث النبوية على طريقتهم الباطنية الملحدة التى زعموا أن الأحاديث كلها شأن القرآن تدل على نهاية الشريعة المحمدية - وظهور القيامة بمجئ البهاء، والوقوف على ظاهر الأحاديث دون تأويلها بظهور البهاء - يعتبر كفراً بالرسول محمد ﷺ نفسه، ويعتبر خروجاً بالأمة إلى الشرك والضلال، كما زعم البهائى الحاقد الدكتور رشاد خليفة إمام مسجد توسان بولاية أريزونا الأمريكية(٢).

وقال فى كتابه "القرآن والحديث والإسلام" : "والسنة أمر مهمل، والتمسك بها خطأ يجب على الأمة أن تقيل نفسها منه، وأن تصحح مسارها بإلقاء السنة عن كواهلها".

ويقول أيضاً : "والنبى محظور عليه أن يبين من عنده كلمة من القرآن أو يفسرها"(٣) ويقول : "إن المؤمنين مأمورون من الله بأن لا يأخذوا فى دينهم عن الرسول شيئاً غير القرآن، ولا أن يطيعوه فى كلمة غير ما يبلغ من القرآن"(٤).

وفى كتابه "قرآن أم حديث" ذهب إلى القول : "بأنه من المستحيل إتباع القرآن والحديث، إذ لابد من عمل اختبار، فالمؤمن بالقرآن منكر للحديث والسنة، والمؤمن بالحديث والسنة منكر للقرآن"(٥).

وقال : "ثم كشف البحث الدائم من ذلك الوقت، عن حقيقة مذهلة : وهى أن الحديث والسنة بما لهما من مكانة مقدسة فى الشعوب الإسلامية، لا علاقة لها بالنبى محمد وأن الالتزام بالحديث والسنة يمثل عصياناً صارخاً لله ورسوله. وهذا الاكتشاف

---

(١) التبيان والبرهان نقلاً عن المصدر السابق ٢ /٥٤٥ .

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ١ /٤٦٩، وانظر : قصة هذا الرجل فى كتاب «مسيلمة فى مسجد توسان» لفضيلة الدكتور طه حبيشى.

(٣) انظر : القرآن والحديث والإسلام ص١، ٢، ١٧، وقرآن أم حديث ص ١٦، وانظر : مسيلمة فى مسجد توسان ص ٥٦ .

(٤) القرآن والحديث والإسلام ص ١٧ وما بعدها.

(٥) قرآن أم حديث المقدمة، وانظر : ص ٢٢، والمسلم العاصى لأحمد صبحى منصور ص ٢٨، والسنة فى مواجهة أعدائها ص ٤٥ .

يتناقض مع معتقدات الجماهير المسلمة فى كل مكان. وبناءً على ذلك فإن شعبيتى، بل شعبية الإعجاز العددى القرآنى أيضاً عرضة لتهديد حياتى وسمعتى، بما يتوقع يقيناً من إبلاغهم أن الحديث والسنة هى بدع شيطانية. ولما كان الإقرار بأن الحديث والسنة بدع شيطانية تؤيده النصوص والأدلة الثابتة، فإن جميع ذوى الفكر الحر سوف يقبلون الاكتشافات المدونة فى كتابى هذا. وبالنسبة لهؤلاء فإن هذه النتائج تتضمن إحساساً جديداً بالخلاص التام، وباليقظة الكاملة، والوعى بأن الجماهير المسلمة سقطت فى الفخ ضحية للمخططات الشيطانية" أ.هـ[1].

ويستدل المتنبئ الكذاب على أن السنة النبوية من عمل الشيطان بآيات من كتاب الله ﷻ وهى قد نزلت فى شياطين الأنس مثله، قال تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾[2].

ثم يستدل على أن رواة السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين - مجرمون خونة - بقوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا**﴾[3].

وإذا كان محظور على النبى ﷺ بيان ما أجمل فى القرآن الكريم، وعدم طاعته ﷺ فى كلمة غير القرآن، فالرجوع إلى السنة والعمل بها فيما فصلته مما أجمل فى القرآن، أو خصصته مما عمم، أو بينته مما أشكل، واستقلت بتشريعه دون سابق ذكر له فى القرآن الكريم، الرجوع إلى السنة فى كل ذلك والعمل بها، إنما هو فى نظر الدجال رشاد خليفة دليل على زيف إسلام المسلمين على مر تاريخهم إذ يقول : "يعلمنا القرآن الكريم أن الحديث هو الاختيار الضرورى للتمييز بين المسلم الحقيقى والمسلم المزيف، فالمسلم الحقيقى يصدق ربه ويعلم أن القرآن تام كامل مفصل، ولا يجوز الرجوع إلى غيره، أما المسلم المزيف فيصغى إلى الحديث ويرضاه..."[4].

---

(١) القرآن والحديث والإسلام فى المقدمة. وانظر: المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة ٢ /٥٥٧، ٥٥٨

(٢) الآية ١١٢ من سورة الأنعام، وانظر : قرآن أم حديث ص ٤٩ .

(٣) الآية ٣١ من سورة الفرقان، وانظر : المصدر السابق ص٢٢ - ٢٥، والقرآن والحديث والإسلام ص١٣، ١٤، والمسلم العاصى ص ٥،٦، وعذاب القبر والثعبان الأقرع ص٤،٥ .

(٤) قرآن أم حديث ص ٢٢، وانظر : ص ٤٤ -٤٨، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٢١، ٤٢ والسنة فى مواجهة أعدائها ص ٥٢ .

وخلف رشاد خليفة فى موقفه هذا من السنة المطهرة صديقه الدكتور أحمد صبحى منصور، الذى تخرج فى الأزهر وحصل على العالمية فى التاريخ من الجامعة، وتبرأ من السنة فتبرأت منه الجامعة، وخرج منها مدحوراً إلى أمريكا ليكون حوارى المتنبئ رشاد خليفة[1]، وليكتب من مسجد توسان "الأزهر يكفر بالقرآن" قائلاً : المشكلة الأزلية للأزهر أنه مسجد سيئ الاستخدام (مسجد ضرار) يقوم على حماية التراث البشرى[2]، الذى يناقش القرآن الكريم، ويتهم كتاب الله بأنه غامض يحتاج إلى توضيح، وأنه ناقص يحتاج إلى تفصيل واستدل على ذلك بآيات تبين أن القرآن كامل وتام ومفصل ولا حاجة له إلى بيان السنة وتفصيلها"[3].

ثم علق رشاد خليفة على مقالته قائلاً : "إن الأزهر يرفض التأكيدات المتكررة للقرآن بأنه كامل وتام ومفصل تماماً. إن الأزهر يأخذ موقفاً رسمياً من أن القرآن ليس كاملاً ولا مفصل، ومن ثم فإن الأزهر يعزز تلك البدع الشيطانية مثل الحديث والسنة، إن أى مسلم يمتلك قدراً من التفكير والبداهة يستطيع أن يرى أن الأزهر لا يحترم إرادة الرب، ولكنه يحترم إرادة إبليس. أحمد صبحى منصور هو أول عالم أزهرى يكتشف الحقيقة، ويقف فى وجه السلطات فى قلعة إبليس (الأزهر) وفى هذه السلسلة التاريخية من المقالات، أوضح منصور الطبيعة المحمدية للأزهر ودوره فى قلب المسلمين المخلصين إلى محمديين مؤلهين للوثنية"[4] أ.هـ ، ويشيرون بذلك إلى موقفهم من النبى ﷺ حيث يعتبرون الصلاة والسلام على النبى ﷺ شرك، وتقديره كفر ووثنية[5]، وأنه لا عصمة للنبى ﷺ من الكبائر يقول أحمد صبحى : [إن الرسول معرض للوقوع فى أعظم الذنوب وهو الشرك بالله ... والرسل سيحاسبون ولو كانوا معصومين لكان حسابهم عبثاً وتعالى الله عن العبث] [6] أ.هـ.

---

(١) راجع قصته فى كتاب "مسيلمة فى مسجد توسان" لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى.

(٢) يقصد السنة النبوية فهى فى نظره "عمل شيطانى ورواة السنة مجرمون خونة" كما سبق حيث استدل بما استدل به مسيلمة الكذاب رشاد خليفة.

(٣) سيأتى ذكر هذه الآيات والرد عليها فى شبهة الإكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة ص ١٨٨، ١٩٠ .

(٤) مجلة منظور المسلم نقلاً عن مسيلمة فى مسجد توسان ص ٢٤٧-٢٤٩ .

(٥) انظر : القرآن والحديث والإسلام رشاد خليفة ص ١٠، ١١، ١٢ والأنبياء فى القرآن أحمد صبحى منصور ص ٣١ وما بعدها.

(٦) الأنبياء فى القرآن ص ٤٠، ٤٥، وانظر : ص ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٥ . والقرآن والحديث والإسلام ص ٨ وما بعدها وانظر : أيضاً ممن طعنوا فى عصمة النبى ﷺ الدكتور نصر أبو زيد فى كتابه نقد الخطاب الدينى ص ١٢٦، والمستشار سعيد العشماوى فى كتابيه "الإسلام السياسى" ص٨٦، "وأصول الشريعة" ص ١٤٣ .

وممـا هو جدير بالتنبيــه : أن بعض دعـاة اللادينيـة عندمـا يظهـرون أمـام المسـلمين بتعظيم الإسـلام ونبى الإسـلام، وأن الإسـلام حق، والرسـول حق، يفعلـون ذلك تقية ونفاقاً حتى يطمئن إليهم المسلمون، ثم يخلطون الحق بالباطل الدسم بالسم، بالتشكيك فى السـنة النبويـة وفى عقائد المسـلمين، ويبدو هذا واضحاً فـى مقالات أحمد صبحى منصور عندمـا يكتـب تحت عنوان "القـرآن هو الحـل" و"القرآن لا يزال هـو الحل" فى جرائدنا القومية وغيرها من الجرائد والمجلات اليسارية[1] أ.هـ.

---

(١) انظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى فصل السبب فى انتشار تعاليم البهائية ١/ ٤٩٩ -٤٧٣ .

المطلب الثالث

القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية

وكانت الحركة الإصلاحية التقدمية التى ادعاها السيد أحمد خان[1]، المقدمة والتمهيد لنشأة القاديانية، تلك العقيدة التى تفرع منها فيما بعد ذلك المذهب الذى يعرف بالأحمدية[2]، وفرقة أهل القرآن بالهند وباكستان[3].

والسيد أحمد خان قد وضع لبنة عامة للتشكيك فى السنة كلها فقال : "بعد وفاة الرسول ﷺ ظلت الروايات تتناقل على الألسنة إلى عهد التصنيف فى الكتب المعتمدة، غير أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الهيئة التى دونت بها كتب الأحاديث تلك، التى كان مبناها روايات الذاكرة ...، بينما البعد الزمنى كفيل بمزج الزائد بها وإضافة الجديد إليها"[4].

ويضيف قائلاً : "بأن ما دون فى هذه الكتب من الأحاديث إنما هى ألفاظ للرواة، ولا نعرف ما بين اللفظ الأصلى - الصادر من شفتيه ﷺ والمعبر به من وفاق أو خلاف، وليس من العجب أن يخطئ أحد الرواة فى فهم الحديث مما يكون سبباً فى ضياع المفهوم الصحيح[5]".

---

(١) هو السيد أحمد خان بن أحمد مير المتقى بن عمار الحسينى، ولد فى دهلى ١٧ أكتوبر عام ١٨١٧م، بدأ دراسته بالقرآن الكريم، ثم درس بعض كتب الفارسية والعربية، عمل فى المحاكم الإنجليزية -مساعد قاضى- مات عام ١٨٩٧م، انظر : فى ترجمته دائرة المعارف البريطانية ١ /٣٦٩، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين البهى ص ١٠٠ .

(٢) أغلب المستشرقين مولعون باستمرار بوصف الإسلام بأنه الدين المحمدى، أو المذهب المحمدى نسبة إلى محمد كما تنتسب المسيحية إلى المسيح، ولكن هناك سبباً آخر لاستخدام هذا الوصف لدى الكثيرين منهم، وهو إعطاء الانطباع بأن الإسلام دين بشرى من صنع محمد وليس من عند الله أما نسبة المسيحية إلى المسيح فلا تعطى لديهم هذا الانطباع لاعتقادهم أن المسيح ابن الله. انظر الإسلام فى تصورات الغرب لفضيلة الدكتور محمود حمدى زقزوق ص ٢١ هامش، ومنهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٢٤ .

(٣) انظر دراسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد الأعظمى ٢٨ وما بعدها، وقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين ص١٠٠ ما بعدها.

(٤) مقالات سير سيد جمع وترتيب محمد إسماعيل ١ /٢٣ نقلاً عن القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين البهى ص ١٠٤ وسيأتى الرد على هذا فى شبهة التأخر فى تدوين السنة ص٣٤٦-٣٥٨ .

(٥) مقالات سير سيد ١ /٤٩ وسيأتى الرد على هذا فى شبهه رواية الحديث بالمعنى ص٣٧٥-٣٩٥

وبناء على موقفه هذا جعل الأحكام المستنبطة من السنة بوجه عام أحكاماً لا يجب على المسلمين اتباعها، "وأن ما استخرج العلماء من نصوصها الحالية إنما هى أحكام اجتهادية لا نصية فيها ولا حتمية، لاحتمال ألا يكون ذلك مقصود عليه الصلاة والسلام"(١).

ثم خطا خطوة أخرى إلى الأمام فعاتب المحدثين، محملاً إياهم عدم تمحيص متون السنة مثل السند، فقال : "وإنا لنشكر للمحدثين جهودهم المبذولة فى هذا الشأن غير أن جل مساعيهم، بل كلها لم تتجاوز توثيق الرواة وعدمه، بينما أولئك الرواة كان قد مضى على وفاتهم زمن طويل، ثم أعقب ذلك دور التحقيق عنهم، بحيث يكون هو العمدة فى قبول الحديث ورده، فإن لم يكن هذا العمل مستحيلاً؛ فلا يخلو أن يكون أمراً فى غاية الصعوبة"(٢).

ويقول فى المعنى نفسه : "وإنا لا ندرى عن الأحاديث التى وثقت أو وجهت الجهود إليها من حيث المضمون والمحتوى أم لا؟ وأى السبل سلكت فى ذلك"(٣).

وأخيراً حاول السيد أن يجهز على السنة بوضعه الشروط التى يتعذر توفرها فى أغلب الأحاديث، يقول : فقال "والمعيار السليم لقبولها هو أن ينظر إلى إن المروى بمنظار القرآن فما وافقه أخذناه، وما لم يوافقه نبذناه ...، وإن نسب شئ من ذلك إلى الرسول ﷺ ، فيجب فيه توفر شروط ثلاثة :

١- أن يكون الحديث المروى قول الرسول بالجزم واليقين.

٢- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التى أتى بها الراوى هى الكلمات النبوية بعينها.

٣- ألا يكون للكلمات التى أتى بها الرواة معان سوى ما ذكره الشراح، فإن تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة؛ لم يصح نسبة القول إلى الرسول ﷺ، أو أنه حديث من أحاديثه" (٤).

---

(١) مقالات سير سيد ١ /٦٩ .

(٢) مقالات سير سيد١ /٢٣، وسيأتى الرد على هذا فى الجواب عن دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن ص٦٦٧-٦٧٢ .

(٣) مقالات سير سيد ١ /٢٣ .

(٤) مقالات سير سيد ١ /٤٠ .

وهذه الحركة الإصلاحية، أو المجددين الإسلاميين[1] - الهنود - كان من المحبب إليهم تسمية أنفسهم المعتزلة المحدثين، كما حكى ذلك عنهم المستشرق جولد تسيهر فى كتابه "مذاهب التفسير الإسلامى" [2]، ويرى جولد تسيهر أن تلك الحركة تستحق تنويهاً خاصاً لموقفها الجاد القوى[3]، حيث يقفون موقفاً حراً بالكلية تجاه الحديث، على أنه مصدر الأسس التى يعد تخليدها عقبة فى سبيل حرية النمو، ويرى جولد تسيهر أن الحديث فى نظرهم (ونظره أيضاً)، خرافة وأساطير كقصص ألف ليلة وليلة[4]، ثم يحكى عنهم : أن الاعتماد على الحديث يجعل الإسلام مساوياً فى قيمته للعب الأطفال ... ولا مكسب فى نظرهم للمرء من المرويات التى تشتمل عليها كتب الحديث بما فى ذلك صحيحى البخارى ومسلم - رضى ا لله عنهما - إلا الظن، وأن ما اشتملت عليه كتب الرجال، والتاريخ من أخبار هى جديرة بالشك فى وقوعها، فيقول جولد تسيهر نقلاً عن سير سيد أحمد خان بهادر فى كتابه "تبرئة الإسلام عن شين الأمة والغلام" "إذا أردنا أن ننظر إلى الأخبار التى تضمنتها تلك الكتب على أنها أسس للمسائل الدينية، فسيكون الإسلام -والعياذ با لله فى هذا- مساوياً فى قيمته للعب الأطفال، أو الخرافات ولا ريب أن المحدثين قد دفعهم القصد النبيل إلى جمع الأحاديث ونقدها، ولكن على الرغم من ذلك لا يكسب المرء من المرويات التى تشتمل عليها كتب الحديث-ولا يستثنى من ذلك البخارى ومسلم - إلا الظن. فكيف يكون الحال إذاً فى كتب الرجال والتاريخ وما فيها من أخبار جديرة بالشك فى وقوعها، إذا نحن أردنا أن نستمد القوانين الدينية من مثل هذه المصادر..."[5].

ولأن الأمة أجمعت على حجية السنة، واعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى، ولم يخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى الإسلام، فقد طعن هؤلاء المعتزلة

---

(١) الأستاذ أحمد أمين شبه سيد أحمد خان فى الهند، بالشيخ محمد عبده فى مصر من حيث إن كلاً منهما كان مصلحاً دينياً، وهو فى هذا القول تابع للمستشرقين كما قال الدكتور البهى فى كتابه الفكر الإسلامى وصلته بالاستعمار الغربى ص٣٣، ٣٨، ١٤٥، وانظر : مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر ص٣٤٧ وما بعدها.

(٢) ص ٣٤٢ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامى ص٣٣٧، وانظر: ثناء جماعة من المستشرقين على السيد أحمد خان وعلى حركته القرآنية. فى كتاب وجهة الإسلام نظره فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى لجماعة من المستشرقين ترجمة الأستاذ محمد عبدالهادى أبو ريده ص٤٧،١١٩،١٢٥-١٣٣، ٢٢٣ .

(٤) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٤، وانظر : وجهة الإسلام ص ١٢٦ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق ص٣٤٤ .

المحدثون فى حجية الإجماع، وادعى أحمد خان بهادر؛ أنه أول من يظهر معترضاً سبيل الإجماع[1]، وكذب فما هو إلا ذيل لسلفه ومن تبعه فى إنكاره حجية الإجماع[2].

يقول جولد تسيهر : "وكما أنحت هذه الدوائر بمعول الهدم على اعتماد صحة الحديث، فقد سلطت ذلك المعول على ركن أساسى آخر فى بناء مذهب أهل السنة، فهم لا يعترفون بالإجماع، وهو سند أهل السنة فى شرعية العادات والمؤسسات المتقادمة العهد، بحجية معتبرة فى جميع الأزمان، ويسمون الاعتراف الأعمى به تقليداً يأباه الثقات من أهل السنة أنفسهم".

ثم يصرح جولد تسهير بهدف الطعن فى الإجماع، وهو الطعن فى المجمع عليه، ومن حجية السنة واستقلالها بتشريع الأحكام فيقول : [وهم يطعنون بالوضع والاختلاق فى الأحاديث التى يعتمد عليها مذهب أهل السنة فى عدم تسرب الضلالة إلى إجماع الأمة][3] أ.هـ.

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٥ .

(٢) انظر : أدلة حجية الإجماع فى مبحث أدلة حجية السنة ص٤٨٣، ٤٨٤ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٥، وانظر : القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش. مبحث (القرآنيون وموقفهم من عصمة النبى ﷺ) ص ٣١٥، ومبحث (القرآنيون وموقفهم من ختم النبوة) ص ٣٢١ .



الفصل الرابع

أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً في الكيد للسنة

أهداف أعداء الإسلام فى الكيد للسنة المطهرة

أجمعت أمة الإسلام قديماً وحديثاً على التمسك بسنة النبى ﷺ، والعض عليها بالنواجذ، وضرورة تطبيقها، والسير على هديها فى كل جوانب حياة المسلمين؛ لأنها المصدر الثانى للتشريع الإسلامى المتلازم للمصدر الأول وهو القرآن الكريم ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وبهذين المصدرين معاً -القرآن الكريم والسنة النبوية- قام بناء الإسلام، وتأسست دولة الإسلام، واستمدت منهجها من القرآن الكريم والسنة النبوية معاً، ولم يمار فى هذه الحقيقة الساطعة إلا نفر ممن لا يعتد بخروجهم على إجماع الأمة من الخوارج والروافض قديماً ومن سار على دربهم حديثاً.

وقد بلغ من سمو السنة المطهرة؛ أنها جذبت أنظار أعداء الإسلام إليها قديماً وحديثاً، فراحوا يراقبونها وما جاءت به معترفين بشموليتها لكل أمور الحياة، وأنها مفتاح نهضة المسلمين وحضارتهم، وهى فوق كل هذا الهيكل الحديدى الذى قام عليه صرح الإسلام، والعمل بها حفظ لكيان الإسلام وتقدمه، وتركها هدم لدين الإسلام وتأخر المسلمين. فها هو ذا مشرك ينطق بشمول السنة لكل أمور الحياة، معترفاً على نفسه ومن على شاكلته؛ بأنهم يحرصون على معرفة تعاليم السنة.

فعن سلمان[1] ﷺ؛ أنه قيل له : "قد علمكم نبيكم ﷺ كل شئ حتى الخراءة؟ قال: قال : أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجى باليمين أو أن نستبخى بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجى برجيع أو بعظم"[2].

وانظر إلى قول السائل : "لقد علمكم نبيكم كل شئ" تجد أنها تدل على تتبع هؤلاء لأمور السنة، واعترافهم - مع أهلها - بشمولها لكل أمور الحياة[3].

ولا تخفى مكانة السنة النبوية "الحديث" فى التشريع الإسلامى وأثرها فى الفقه الإسلامى منذ عصر النبى ﷺ، والصحابة حتى عصور أئمة الاجتهاد، واستقرار

(١) سلمان : هو سلمان الفارسى، صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٦٢ رقم ٣٣٦٩، والاستيعاب ٢/ ٦٣٤ رقم ١٠١٤، واسد الغابة ٢ /٥١٠ رقم ٢١٥٠، وتاريخ الصحابة ص١١٦ رقم ٥٣٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٦ رقم ٢٧٤ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الطهارة، باب الاستطابة ٢ /١٥٤ رقم ٢٦٢ .

(٣) السنة النبوية مكانتها. عوامل بقائها. تدوينها لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٦٦، ٦٧ .

المذاهب الاجتهادية، مما جعل الفقه الإسلامى ثروة تشريعية لا مثيل لها فى الثروات التشريعية لدى الأمم جميعها فى الماضى والحاضر، ومن يطلع على القرآن والسنة يجد أن للسنة الأثر الأكبر فى اتساع دائرة التشريع الإسلامى وعظمته وخلوده مما لا ينكره كل عالم بالفقه ومذاهبه.

هذا التشريع العظيم الذى بهر أنظار علماء القانون والفقه فى جميع أنحاء العالم، هو ما حمل ويحمل أعداء الإسلام فى الماضى والحاضر على مهاجمة السنة، والتشكيك فى حجيتها، وصدق جامعيها، ورواتها من أعلام الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين الثقات الأعلام.

وعلى هذا الهدف التقى أعداء الإسلام من زنادقة الفرس وغيرهم فى عصور الحضارة الإسلامية الزاهرة، مع أعداء الإسلام اليوم من المستشرقين ومن لف لفهم فى الحضارة الغربية الحاضرة[١].

هذا مع اعتراف المستشرقين، وعلى رأسهم صنمهم الأكبر "جولد تسهير" أننا لا نستطيع فهم الإسلام بدون القرآن والسنة، حيث لا يكفى القرآن وحده قائلاً : "إننا لا نفهم الإسلام بلا قرآن، لكن القرآن وحده بعيد عن أن يكفى لمواجهة العقلية الإسلامية التامة فى سيرها التاريخى"[٢]. فهذا المستشرق أدرك أن السنة تجعل الإسلام ديناً شاملاً كاملاً، وبالتالى فلا سبيل لهدم هذا الدين إلا بالتشكيك فى السنة، والإدعاء بأن أكثرها موضوع، وهو المنهج الذى تبناه جولد تسهير.

ومن هنا يظهر هدف أعداء الإسلام من وراء دعوتهم الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الحديث، فهدفهم هو هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : "تقويض الدين كله؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث والسنن فسيؤدى ذلك - ولا ريب - إلى استعجام كثير من القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل: على الإسلام العفاء[٣]. وهذا ما يدركه أعداء الإسلام ويهدفون إليه، وفى ذلك يقول المبشر الأمريكى "جب" : "الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على

(١) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٢ .

(٢) العقيدة والشريعة فى الإسلام للمؤلف ص٤١، وقارن بالسنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص ٣٢٧ .

(٣) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ١٥، ١٦ .

القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة، لم يبق من الإسلام شئ وصار أشبه بصبيرة طومسون. وطومسون هذا رجل أمريكى، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقى منها كل بذرها لم يبق فى يده منها شئ"(١).

ويقول العلامة المجرى المسلم : محمد أسد "ليوبولد فايس" فى تصوير مكانة السنة فى الإسلام : "لقد كانت السنة مفتاحاً لفهم النهضة الإسلامية منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، فلماذا لا تكون مفتاحاً لفهم انحلال الحاضر؟ إن العمل بسنة رسول الله هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وأن ترك السنة هو انحلال الإسلام. لقد كانت السنة هى الهيكل الحديدى الذى قام عليه صرح الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكل بناء ما، أفيدهشك بعد أن يتقوض ذلك البناء كأنه بيت من ورق؟ ... إن التعبير الذى يتردد على مسامعنا اليوم كثيراً "لنرجع إلى القرآن الكريم، ولكن يجب ألا نجعل من أنفسنا مستعبدين للسنة" هذا التعبير يكشف بكل بساطة عن جهل بالإسلام، إن الذين يقولون هذا القول يشبهون رجلاً يريد أن يدخل قصراً ولكنه لا يريد أن يستعمل المفتاح الأصلى الذى يستطيع به وحده أن يفتح الباب(٢).

ويكشف محمد أسد السر فى محاربة السنة : فيقول : "إن الهدف إسقاطها حتى يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لحياة رسول الله ﷺ والمسلمون الأوائل، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته(٣).

ويقول : ولكى يستطيع نقدة الحديث المزيفون أن يبرروا قصورهم وقصور بيئتهم، فإنهم يحاولون أن يزيلوا ضرورة اتباع السنة المطهرة؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك كان بإمكانهم حينئذ أن يتأولوا تعاليم القرآن الكريم كما يشاؤون على أوجه من التفكير السطحى أى حسب ميول كل واحد منهم وطريقة تفكيره هو، ولكن تلك المنزلة الممتازة التى للإسلام على أنه نظام خلقى وعملى، ونظام شخصى واجتماعى تنتهى بهذه الطريقة إلى التهافت والاندثار، وإن الذين غرتهم المدينة الغربية لا يجدون مخرجاً من مأزقهم إلا برفض السنة على أنها غير واجبة الإتباع على المسلمين، ذلك لأنها

(١) التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالد، وعمر فروخ ص ٩٨ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ترجمة الدكتور عمر فروخ ص ٨٧، ٩١ .

(٣) الإسلام على مفترق الطرق ص ٨٨ - ٩٥، وانظر : من نفس الكتاب ص ١٠٨ (السنة النبوية تجعل المجتمع مستقرا متماسكا).

قائمة على أحاديث لا يوثق بها، وبذلك يصح تحريف تعاليم القرآن الكريم لكى تظهر موافقته لروح المدينة الغربية أكثر سهولة. إن اطراح السنة اطراح لحقيقة الإسلام(١).

فالطعن فى السنة النبوية هدم للإسلام فى عباداته، ونظمه، وأخلاقه، وذلك هدف رئيسى من أهداف أعداء الإسلام وهم يحاربون السنة المطهرة، ويشككون فى حجيتها. فالإسلام هو عدوهم الحقيقى والمسلم فقط هو العدو اللدود لهم(٢)، وأعلنوا ذلك صراحة فقال "لورانس براون" : "كان قادتنا يخوفوننا بشعوب مختلفة لكننا بعد الاختبار لم نجد مبرراً لمثل تلك المخاوف، كانوا يخوفوننا بالخطر اليهودى، والخطر اليابانى الأصفر، والخطر البلشفى، لكنه تبين لنا أن اليهود هم أصدقاؤنا، والبلاشفة الشيوعيون حلفاؤنا، أما اليابانيون، فإن هناك دولاً ديمقراطية كبيرة تتكفل بمقاومتهم، لكننا وجدنا أن الخطر الحقيقى علينا موجود فى الإسلام، وفى قدرته على التوسع والإخضاع، وفى حيويته المدهشة"(٣).

ويبدو من تصريحات أعداء الإسلام من المستشرقين والمستعمرين أنهم يشنون الحرب على الإسلام لعوامل عديدة منها :

١- أنه العقبة القائمة فى تبشيرهم بالنصرانية وفى ذلك يقول المستر "بلس" : "إن الدين الإسلامى هو العقبة القائمة فى طريق تقدم التبشير بالنصرانية فى أفريقية، والمسلم فقط هو العدو اللدود لنا؛ لأن انتشار الإنجيل لا يجد معارضاً لا من جهل السكان، ولا من وثنيتهم، ولا من مناضلة الأمم المسيحية وغير المسيحية"(٤).

٢- أنه جدارٌ صلبٌ يهدر أطماعهم الاستعمارية فى أمتنا الإسلامية، ومن هنا قالوا: إن ارتقاء الإسلام يهدد نمو مستعمراتنا بخطر عظيم"(٥).

وقال لورانس : "إن الإسلام هو الجدار الوحيد فى وجه الاستعمار الأوربى"(٦) ويقول "غلادستون" رئيس وزراء بريطانيا سابقاً : "ما دام هذا القرآن موجوداً فى

(١) المصدر السابق ص ٩٧، ٩٨، ١١٠ بتصرف يسير.

(٢) انظر : الإسلام على مفترق الطرق ص ٦٤ استمرارية عداوة العرب للإسلام والمسلمين.

(٣) انظر : التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالد وعمر فروح ص ١٤٨ .

(٤) الغارة على العالم الإسلامى شاتليه ص ١٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٠ .

(٦) التبشير والاستعمار ص ١٨٤ .

أيدى المسلمين، فلن تستطيع أوربا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون هى نفسها فى أمان"(١).

٣- إن الإسلام بحضارته المجيدة يهدد حضارتهم الزائفة، وفى ذلك يقول "أيوجين روستو" رئيس قسم التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧ : يقول : "يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هى خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية. لقد كان الصراع محتدماً بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة بصورة مختلفة. ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامى للتراث المسيحى. ويتابع قائلاً: "إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا، إنما هى جزء مكمل للعالم الغربى، فلسفته، وعقيدته، ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقى الإسلامى، بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامى، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الوقف فى الصف المعادى للإسلام وإلى جانب العالم الغربى والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك؛ فإنها تتنكر للغتها، وفلسفتها، وثقافتها، ومؤسساتها". إن رستو يحدد أن هدف الاستعمار فى محاربة الإسلام فى أمتنا الإسلامية هو تدمير الحضارة الإسلامية، وأن قيام إسرائيل، هو جزء من هذا المخطط، وأن ذلك ليس إلا استمرار للحروب الصليبية(٢).

ويقول مسئول آخر فى وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٥٢ : "ليست الشيوعية خطر على أوربا فيما يبدو لى، إن الخطر الحقيقى الذى يهددنا تهديداً مباشراً وعنيفاً هو الخطر الإسلامى، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربى، فهم يملكون تراثهم الروحى الخاص بهم ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة، فهم جديرون أن يقيموا قواعد عالم جديد، دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الحضارية والروحية فى الحضارة الغربية.

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٤١ .

(٢) انظر : قادة الغرب يقولون للأستاذ عبد الودود يوسف ص٢٣، ٢٤ .

فإذا تهيأت لهم أسباب الإنتاج الصناعى فى نطاقه الواسع انطلقوا فى العالم يحملون تراثهم الحضارى الثمين، وانتشروا فى الأرض يزيلون منه قواعد الحضارة الغربية ويقذفون برسالتها إلى متاحف التاريخ. إن العالم الإسلامى عملاق مقيد، عملاق لم يكشف نفسه حتى الآن اكتشافاً تاماً، فهو حائر، وهو قلق، وهو كاره لانحطاطه وتخلفه، فلنعط هذا العالم الإسلامى ما يشاء، ولنقوى فى نفسه الرغبة فى عدم الإنتاج الصناعي والفنى، حتى لا ينهض، فإذا عجزنا عن تحقيق هذا الهدف، بإبقاء المسلم متخلفاً، وتحرر العملاق من قيود جهله وعقدة الشعور بعجزه، فقد بؤنا بإخفاق خطير، وأصبح خطر العالم العربى، وما وراءه من الطاقات الإسلامية الضخمة خطراً داهماً ينتهى به الغرب، وتنتهى معه وظيفته الحضارية كقائد للعالم"[1]. وسلك أعداء الإسلام كل مسلك من أجل تحقيق أهدافهم فى محاربة الإسلام من :

١- تشكيك للمسلمين فى دينهم والادعاء كذباً؛ بأنه تركيب ملفق من اليهودية، والمسيحية، والوثنية العربية.

٢- وتشكيكهم فى كتاب ربهم ﷻ كما قال المبشر تاكلى : "يجب أن نستخدم القرآن وهو أمضى سلاح فى الإسلام، ضد الإسلام نفسه، حتى نقضى عليه تماماً، يجب أن نبين للمسلمين أن الصحيح فى القرآن ليس جديداً، وأن الجديد فيه ليس صحيحاً[2]، ويقول المبشر "وليم جيفورد بالكران" : "متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب، يمكننا حينئذ أن نرى العربى يندرج فى طريق الحضارة الغربية بعيد عن محمد وكتابه[3].

٣- تدمير أخلاق المسلمين والتى لو رجعوا إليها لسادوا العالم شرقاً وغرباً كما قال مرماديوك باكتول" : "إن المسلمين يمكنهم أن ينشروا حضارتهم فى العالم الآن بنفس السرعة التى نشروها سابقاً. بشرط أن يرجعوا إلى الأخلاق التى كانوا عليها حين قاموا بدورهم الأول؛ لأن هذا العالم الخاوى لا يستطيع الصمود أمام روح حضارتهم"[4].

---

(١) جندالله ص ٢٢، وانظر : قادة الغرب يقولون ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) التبشير والاستعمار ص ٤٠ .

(٣) الغارة على العالم الإسلامى ص ٣٥ .

(٤) انظر قادة الغرب يقولون ص ٤٨ .

٤- تجزئة المسلمين أينما كانوا من الأرض، والقضاء على وحدتهم بتوسيع دائرة الخلاف بينهم بإحياء عقائد وآراء الفرق الهدامة، والتركيز على الشخصيات المنافقة والشعوبية فيها حتى يحال بين الأمة وبين الوحدة التى تصبح نعمة لهذا العالم الغارق فى بحور الظلمات يقول المبشر "لورانس براون" : "إذا اتحد المسلمون فى إمبراطورية عربية، أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أو أمكن أن يصبحوا أيضاً نعمة. أما إذا بقوا متفرقين؛ فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير. ويكمل حديثه : "يجب أن يبقى العرب والمسلمون متفرقين، ليبقوا بلا قوة ولا تأثير"(١).

والسنة النبوية المطهرة من الأسس القوية التى عليها وحدة المسلمين، وفى ذلك يقول الأستاذ (جمال البنا) : وهو يتحدث عن الأثر النفسى لإيمان الأمة بالسنة "بل لقد وصلت هذه "النفسية النمطية" من القوة درجة محت فيها الفروق بين الأجناس واللغات، فشخصية المسلم العربى هى شخصية المسلم الهندى أو السودانى أو حتى الأوربى الذى استسلم للتيار ... فقد أوجدت السنة رباطاً و"كومنولث" إسلامى أقوى من أى كومنولث آخر ..."(٢).

٥- تشويه تاريخ الأمة الإسلامية الحالية والغابرة، بكل وسيلة من وسائل الكذب والافتراء، والتدليس بغية أن يكون هذا الجيل من أحفاد المسلمين أسيراً لثقافتهم اللادينية.

٦- خداع المسلمين بربط كل صورة من صور التقدم الحضارى بالتخلى عن الإسلام، وبربط كل صورة من صور التخلف الحضارى بالاستمساك بالإسلام وبما ينادى به علماء المسلمين من عودة الأمة الإسلامية إلى كتاب ربها ﷻ وسنة نبيها ﷺ للنجاة مما هى فيه.

كما جاء فى جريدة "التايمز" بتاريخ ١٤ /٣ /١٩٧٠م مقالاً غداة إقصاء سلطان عمان تقول فيها : "إن الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى عمان كانت بالغة السوء والتخلف؛ لأنها ظلت على ما كانت عليه زمن النبى محمد ﷺ(٣).

---

(١) جذور البلاء ص ٢٠٢، وانظر : قادة الغرب يقولون ص ٥١ .

(٢) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٠، وفى ذلك رد على قاسم أحمد، وأحمد حجازى، فى زعمهما بأن العامل الأساسى فى فرقة المسلمين واختلافهم هو تمسكهم المبالغ فيه بالحديث. انظر: إعادة تقييم الحديث ص ٦٠، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى للدكتور أحمد حجازى السقا ص ٣٩ .

(٣) موقف الإسلام من المجتمع الجاهلى للدكتور جعفر السقا ص ٤٨ .

وبعــد

فإذا كانت المعركـة بين الإسلام وخصومـة لم تنقطع منذ أكثر من خمسـة عشر قرناً إلى يومنـا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فإنـا لا نشك فى أن النصر حليف للحق دائمـاً وأبداً كمـا قال عز وجـل ﴿**نَقْذِفُ بِـالْحَقِّ عَلَى الْبَـاطِلِ فَيَدْمَغُـهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ**﴾[1].

(١) الآية ١٨ من سورة الأنبياء.



الباب الثاني

وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة

ويشتمل على تمهيد وستة فصول :

تمهيد

من المعلوم عند علماء المسلمين جميعاً أن السنة المطهرة هى المصدر الثانى للتشريع بعد كتاب الله عز وجل قديماً وحديثاً، ولم يخالف فى ذلك إلا من لا حظ له فى الإسلام. أجمعت على ذلك أمة الإسلام.

ومعنى كون السنة هى المصدر الثانى للتشريع؛ أنها واجبة الاتباع والتنفيذ، وهى فى ذلك مثل القرآن الكريم سواء بسواء، ولكن أعداء الإسلام ومعهم بعض من ينتسبون زوراً وبهتاناً إليه ممن تظاهروا بالإسلام والمحافظة عليه، وتطهيره مما طرأ عليه من تغيير وتبديل لا يروقهم ذلك، ويحاولون التشكيك فى حجية السنة النبوية، والنيل منها محاولين أن يصلوا فى النهاية إلى الطعن فى الشريعة الإسلامية التى ختم الله بها دينه الذى بعث به جميع أنبيائه ورسله قال تعالى : ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾(١) وقال تعالى : ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾(٢).

وشبهات أعداء الإسلام حول السنة من حيث هى لا تشكل خطراً عليها، لأنها قلعة راسخة لا تؤثر فيها الشبهات، وإن كانت قد ألحقت بعقول بعض المسلمين نوعاً من الأذى. ولكن الخطورة فيها أنها استغلت للتشكيك فى الدين والطعن فى رسالة النبى ﷺ، ولو أننا ضربنا صفحاً عن حكاية هذه الشبه، وبيان فسادها : لكان منا ذلك رأياً متيناً، ومذهباً صحيحاً. إذ الإعراض عن القول المطروح أحرى لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه. غير أنا لما تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى اعتقاد الشبهات التى يروجها أعداء الإسلام رأينا الكشف عن فساد هذه الشبه، وردها بقدر ما يليق بها من الرد، فذلك نصح للأنام، وأحمد للعاقبة إن شاء الله تعالى(٣).

ولما كانت شبهات خصوم السنة وافتراءاتهم حول حجية السنة المطهرة، ووسائلهم

---

(١) جزء من الآية ١٩ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٣) اقتباس (بتصرف يسير) من كلام الإمام مسلم فى مقدمه صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /١٣٣.

فـى الكيد لها كثيرة لا حصر لها ولا عد. وإذا كنـا لن نستطيع أن نتتبع كل ناعق ينعق في دين الله ﷻ، وسـنة نبيـه ﷺ، وجب على كـل مسـلم أن يتنبـه إلى حجر الزاويـة الذى يرتكزون عليــه فيحطمـه ويسـحقه، ويبحث عـن القـاعدة التى ينطلقـون منها؛ فيخربها ويدمرها على من فيها.

وهذا ما سنحرص عليـه بمشيئة الله تعـالى فى حديثنا عن وسـائلهم فى الكيد للسنة المطهـرة، خصوصاً بعد أن وسـع أعداء الإسـلام دائـرة هذه الشـبهات وجعلوها موضع نظر فى بحوثهم ودراستهم، فاغتر بها من اغتر من أبناء الإسلام.

وسوف نبسط تلك الشبهات التى اتخذوها قواعد ينطلقون منها للتشكيك فى السنة المطهرة فى سـتة فصول، نحلل من خلالها تلك الشـبهات الواهية. ونبين مواقع التدليس فيها، والالتباس بشـأنها، فلا تبقى حجة للمتنطعين فى حجية السنة، ولا يبقى فى قلب مؤمن شبهة أو ريب والله المستعان وبه التوفيق.

الفصل الأول

شبهات حول حجية السنة النبوية الشريفة

وينقسم إلى ثلاثة مباحث :

١- المبحث الأول : شبهات بنيت على آيات من القرآن الكريم. ونذكرها فى مطلبين :

١- المطلب الأول : شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية والرد عليها.

٢- المطلب الثانى : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله ﷻ بحفظها والرد عليها.

٢- المبحث الثانى : شبهات بنيت على أحاديث من السنة النبوية. وينقسم إلى تمهيد وثلاثة مطالب :

١- المطلب الأول: شبهة عرض السنة على القرآن الكريم والرد عليها.

٢- المطلب الثانى : شبهة عرض السنة على العقل والرد عليها.

٣- المطلب الثالث : وفيه الشبه الآتية :

١- شبهة النهى عن كتابة السنة النبوية والرد عليها.

٢- شبهة التأخر فى تدوين السنة المطهرة والرد عليها.

٣- شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها.

٤- شبهة كثرة الوضاعين للحديث والرد عليها.

٣- المبحث الثالث : أدلة حجية السنة النبوية، وتحته خمسة مطالب :

١- المطلب الأول : العصمة.

٢- المطلب الثانى : القرآن الكريم.

٣- المطلب الثالث : السنة النبوية.

٤- المطلب الرابع : إجماع الأمة.

٥- المطلب الخامس : العقل والنظر.

المبحث الأول

شبهات بنيت على آيات من القرآن الكريم

تمهيد :

إننا لو فتشنا عن المحاربين لسنة النبى ﷺ، لوجدنا أنهم يتظاهرون بإجلال القرآن واحترامه، وأنه الحجة التى ليس وراءها حجة، فيقولون : علينا بالاكتفاء بالقرآن الكريم فقط؛ فهو كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو المصدر الأول للإسلام، وهو الذى سلم من التغيير والتبديل ... إلى آخر ما يقولونه تظاهراً بحبهم للإسلام، ودفاعاً عنه، وغيرة على ما فى كتاب الله ﷻ من شريعة وأحكام، غير أنهم لا يريدون - مع ذلك - أن يضبطوا أنفسهم وعقولهم بهذا الذى أمر القرآن الكريم بضبط أنفسنا وعقولنا به، من اتباع سنة المصطفى ﷺ مصطنعين لأنفسهم ما يشاءون من آيات القرآن الكريم، يستدلون بها على الاكتفاء بالقرآن وحده، وعدم حجية السنة والحاجة إليها.

وما استدلوا به من آيات قرآنية بنوا عليها شبهتين جعلوهما قاعدتين ينطلقون منهما تشكيكاً فى حجية السنة. نذكرهما فى مطلبين :

١- المطلب الأول : شبهة الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة النبوية والرد عليها.

٢- المطلب الثانى : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها والرد عليها.

المطلب الأول
شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية

واستدلوا على ذلك من القرآن الكريم بآيات عدة وهى :

١- قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾(١). واستدل بهذه الآية الدكتور توفيق صدقى(٢)، ومحمود أبو ريه(٣)، ومحمد نجيب(٤)، وقاسم أحمد(٥).

٢- وقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾(٦).

٣- وقوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾(٧) .

٤- وقوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾(٨).

واستدل بهذه الآيات الكريمات وما فى معناها(٩) عدد من أعداء السنة المطهرة المنكرين لحجيتها قديماً وحديثاً، الزاعمين أن القرآن فى غنى عن السنة؛ لأن فيه بيان وتفصيل كل شئ؛ فقديماً على سبيل المثال لا الحصر : الطائفة التى ناظر الإمام الشافعى واحداً من أتباعها واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾(١٠).

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٦، ٩٠٧، وأيده جمال البنا فى كتابه «السنة ودورها فى الفقه الجديد» ص٣٣ .

(٣) أضواء على السنة المحمدية ٤٠٤ .

(٤) الصلاة ص ٢٣ .

(٥) إعادة تقييم الحديث ٨٦ .

(٦) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٧) جزء من الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

(٨) جزء من الآية ١١٥ من سورة الأنعام.

(٩) كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ الآية ٥٢ من سورة الأعراف، وقوله تعالى : ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الآية ٣ من سورة فصلت.

(١٠) الآية ٨٩ من سورة النحل، وانظر : الأم كتاب جماع العلم باب حكاية قول الطائفة التى ردت الأخبار كلها ٧ /٢٥٠ .

وحديثاً : الدكتور توفيق صدقى[1]، وأبو رية[2]، ومحمد نجيب[3]، ومصطفى كمال المهدوى[4]، وأحمد صبحى منصور[5]، وقاسم أحمد[6]، وجمال البنا[7]، ورشاد خليفة[8].

٥- وقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾[9]. واستدل بهذه الآية أبو رية[10]، ومحمد نجيب[11].

٦- وقوله تعالى : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْءَانُ لأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾[12]. واستدل بهذه الآية الدكتور أحمد صبحى منصور[13]، وإسماعيل منصور[14].

---

(١) مجلة المنار المجلد ٩ /٩٠٧ .

(٢) أضواء على السنة ص ٤٠٤ .

(٣) الصلاة ص ٢٢ .

(٤) مصطفى كمال المهدوى : مستشار ليبى معاصر ينكر حجية السنة النبوية، من مؤلفاته : البيان بالقرآن من جزأين. وانظر : استشهاد بالآيات السابقة فى كتابه البيان بالقرآن ١ /١٠،٢٩ .

(٥) الصلاة فى القرآن ص ٣٢، ٦٠، ٦١، ولماذا القرآن ص ١٠ .

(٦) إعادة تقييم الحديث ٨٦ .

(٧) جمال البنا : هو جمال البنا ابن العالم المحدث الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا صاحب الفتح الربانى فى ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى، وشقيق الإمام الشهيد حسن البنا المرشد الأول، من مصنفاته التى طعن فيها فى حجية السنة النبوية المطهرة، الأصلان العظيمان، وكتاب السنة ودورها فى الفقه الجديد. وانظر: استدلاله بالآيات السابقة فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد ص٣٣ .

(٨) رشاد خليفة : هو رشاد عبد الحليم محمد خليفة، حصل على بكالوريوس الزراعة من جامعة عين شمس، عمل خبيراً زراعياً بالولايات المتحدة الأمريكية، كان عميلاً للبهائية ويدعو إليها، وينكر حجية السنة النبوية، ادعى النبوة ومات مقتولاً داخل مسجد قريب من جامعة أريزونا حيث كان يقوم بتدريس أفكاره البهائية التى تشكك فى الإسلام، وفى حجية السنة المطهرة، انظر : قصته فى كتابى الدفاع عن السنة ص٤٢ وما بعدها، ومسيلمة فى مسجد توسان ص ١٦، ٧٠، كلاهما لأستاذنا الدكتور طه حبيشى ص١٦،٧٠ . ورشاد خليفة صنيعة الصليبية العالمية للدكتور خالد نعيم ص ١٦-٥٩، وانظر : استدلاله بالآيات السابقة فى قرآن أم حديث ص ٦، والقرآن والحديث والإسلام ص ٣٢ .

(٩) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة.

(١٠) أضواء على السنة ص ٤٠٤ .

(١١) الصلاة ص ٢٣ .

(١٢) الآية ١٩ من سورة الأنعام .

(١٣) مجلة منظور المسلم نقلاً عن مسيلمة فى مسجد توسان ص ٢٤٩ .

(١٤) إسماعيل منصور : هو إسماعيل منصور جودة، تخرج من جامعة القاهرة، وحصل على العالمية فى الطب البيطرى من الجامعة، تبرأ من السنة وزعم أنها أكذوبة كبيرة وخطيرة، وداهية كبرى أريد بها التشويش على كلام الله تعالى. من مصنفاته : تبصير الأمة بحقيقة السنة، وشفاء الصدر بنفى عذاب القبر، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين. وغير ذلك، انظر : استدلاله بالآيات السابقة فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص١١ .

٧- وقولـه تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَـابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[١] واستدل بهذه الآية الدكتور إسماعيل منصور[٢].

٨- وقوله تعـالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَـةً وَذِكْـرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]. واسـتدل بهذه الآيـة محمد نجيـب[٤]، وإسماعيل منصور[٥].

هذه الآيات الكريمات وما فى معناها؛ استدل بها دعاة الفتنة على عدم حجية السنة النبوية المطهرة، وشبهتهم فى هذه الآيات؛ أنها تبين أن القرآن تام قد حوى كل شيء، كمـا فى آية الأنعـام ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّـكَ﴾، والله ﷻ ما فرط فى الكتـاب من شئ، كمـا فى آية الأنعام ﴿مَا فَرَّطْنَـا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَـيْءٍ﴾ فأتى بالعام ثم فصله تفصيلاً، كما فى آية الأنعام ﴿وَهُوَ الَّـذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ وغيرها، وأتى بالمجمل ثم بينه للناس تبيناً تامـاً، كما فى أية النحل ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فهو لا يحتـاج بعد هذا البيان إلى شـئ آخر، وإلا لـو احتاج إلى شـئ آخر لكان القرآن غير صادق فيما قال، وهذا أمر مستحيل على الله ﷻ، ومستحيل على كلامه.

هذه هى ناصية الشـبهة الأولى وجماعها، وهم يذكرون لها حشداً عظيماً من الآيات التى تؤيدها سـواء كان الدليل فى موضوعه كما فى الآيات التى استشهدوا بها سابقاً، أو فى غير موضوعـه كمـا فى بـاقى الآيات ﴿الْيَـوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْءَانُ لأُنْذِرَكُمْ بِهِ﴾ ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّـكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ ﴿أَوَلَـمْ يَكْفِهِـمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾.

فهـؤلاء المدلسـون مـا عليهم إلا أن يفتحـوا المعجم المفهرس لألفـاظ القرآن الكريم، وينقلوا منـه الآيات التـى يشوشـون بها علـى المسلمين، ويضعون أمام كل آيـة جملة تلائمها، ولا يهمهم بعد ذلك أبقيت وحدة الموضوع بين أيديهم أم لم تبق.

على أية حال فـإن هذه هى الشبهة الأولى فى أصلها الأصيل وكلياتها التى لا تخرج

---

(١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٢) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص١٥ .

(٣) الآية ٥١ من سورة العنكبوت.

(٤) الصلاة ص ٢٢ .

(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٠ .

عنها مهما علا الضجيج أو ارتفع الصياح[١].

ويقول الدكتور السباعى - رحمه الله تعالى - تتلخص حجة من يرد الأخبار كلها كما حكاه الشافعى فى قولهم : إن القرآن جاء تبياناً لكل شئ، فإن جاءت الأخبار بأحكام جديدة لم ترد فى القرآن؛ كان ذلك معارضة من ظنى الثبوت وهى الأخبار، لقطعيه - وهو القرآن - والظنى لا يقوى على معارضة القطعى، وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن؛ كان الاتباع للقرآن لا للسنة، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن، كان ذلك تبيناً للقطعى الذى يكفر منكر حرف منه، بظنى لا يكفر من أنكر ثبوته، وهذا غير جائز.

وربما يتبادر إلى الذهن أنهم على هذا يقبلون المتواتر من الأخبار؛ لأنها قطعية الثبوت، فكيف عمم الشافعى بقوله : "رد الأخبار كلها"؟ والذى يظهر أنهم لا يعتبرون المتواتر قطعياً أيضاً بل هو عندهم ظنى؛ لأنه جاء من طرق آحادها ظنية، فاحتمال الكذب فى رواته لا يزال قائماً ولو كانوا جمعاً عظيماً"[٢] أ.هـ.

والجواب عن هذه الشبهة :

إن أعداء السنة المطهرة فهموا أن المراد من الكتاب فى قوله تعالى ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾[٣] القرآن، ولكن مجموع الآيات ابتداء ونهاية، يفيد أن المراد بالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ الذى حوى كل شئ، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام كما جاء فى الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**. قال : **وعرشه على الماء**"[٤].

وهذا هو المناسب لذكر هذه الجملة عقب قوله تعالى : ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾[٥]. والمثلية فى الآية ترشح هذا المعنى؛ لأن

---

(١) السنة فى مواجهة أعدائها للأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٦٣،٦٤ بتصرف.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٥١ .

(٣) جزء من الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام٨ /٤٥٢ رقم ٢٦٥٣ .

(٥) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

القرآن الكريم لم ينظم للطير حياة كما نظمها للبشر، وإنما الذى حوى كل شئ للطير والبشر، وتضمن ابتداءً ونهاية للجميع هو اللوح المحفوظ. يقول الحافظ ابن كثير : أى الجميع علمهم عند الله ﷻ، لا ينسى واحداً من جميعها، من رزقه وتدبيره سواء كان برياً أو بحرياً؛ كقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[1]. أى مفصح بأسمائها وأعدادها ومظانها وحاصر لحركاتها وسكناتها"[2]. والآية نظير قوله تعالى : ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[3]. وقوله تعالى : ﴿**عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[4].

وعلى هذا الأساس، ففهم أن المراد بالكتاب فى قوله تعالى : ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾. هو القرآن غير دقيق، ويأباه السياق العام للآية وربطها بما قبلها، وبغيرها من الآيات التى فى معناها وسبق ذكرها.

ومن المعلوم بداهة أن الكلمة فى اللغة العربية يكون لها أكثر من معنى، ويتحدد المعنى المراد منها من خلال سياق الكلام الذى وردت فيه، وكلمة "الكتاب" تجئ فى القرآن بمعنى الفرض، والحكم، والقدر[5]. فبمعنى القدر قوله تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلاً**﴾[6].

يقول الحافظ ابن كثير : أى لا يموت أحد إلا بقدر الله ، وحتى يستوفى المدة التى ضربها الله له، ولهذا قال تعالى : ﴿**كتاباً مؤجلاً**﴾. وكقوله تعالى ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ**﴾[7]. وكقوله تعالى : ﴿**الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ**

---

(١) الآية ٦ من سورة هود.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢ /١٣١، ١٣٢، وانظر : فتح القدير للشوكانى ٣ /٦١ .

(٣) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) جزء من الآية ٣ من سورة سبأ.

(٥) القاموس المحيط ١ /١٢٠، ومختار الصحاح ص ٥٦٢ .

(٦) الآية ١٤٥ من سورة آل عمران.

(٧) جزء من الآية ١١ من سورة فاطر.

طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[1].

وبمعنى الفرض قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾[2] قال ابن عباس أى مفروضاً[3]، والكتاب يأتى فى القرآن الكريم تارة مراداً به اللوح المحفوظ كما سبق وأن بينا، وتارة أخرى يأتى مراداً به القرآن الكريم كما فى قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[4]. إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

ومع هذا فنحن نسلم لكم أن المراد من الكتاب "القرآن"، ولكننا نقول لكم: إن هذا العموم غير تام، بل هو مخصص بقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[5]. والذى يجعلنا نذهب إلى تخصيص هذا العام أمران:

١- لتتفق آيات القرآن ولا تتعارض فى ظاهرها؛ فإن القرآن ملئ بالآيات التى فوض الله نبيه ﷺ فى شرح أحكامها.

٢- إن كثيراً من الأمور الجزئية فى حياة المجتمع تحتاج إلى حكم، وليس فى القرآن إلا قواعده الكلية العامة. وعلى هذا فلا بأس أن يكون الكتاب فى الآية الكريمة هو القرآن الكريم[6].

ونقول لكم: نعم لم يفرط ربنا ﷻ فى كتابه فى شئ من أمور الدين على سبيل الإجمال، ومن بين ما لم يفرط فى بيانه وتفصيله إجمالاً بيان حجية السنة وجوب اتباعها والرجوع والتحاكم إليها؛ فالقرآن جامع - دون تفريط - كل القواعد الكبرى للشريعة التى تنظم للناس شئون دينهم ودنياهم، والسنة النبوية هى المبينة لجزئياتها وتفاصيلها وهى المنيرة للناس طريق الحياة، وتنسجم هذه الآية مع الآيات الأخرى التى تؤكد بالنص أهمية السنة تجاه ما فى الكتاب من القواعد التى تحتاج إلى تخصيص أو

---

(١) الآية ٢ الأنعام، وانظر: تفسير القرآن العظيم ١ /٤١٠ .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة النساء.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ /٥٥٠ .

(٤) الآية الأولى من سورة إبراهيم.

(٥) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٦) انظر: البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ١ /٤٤١ .

تقييد أو توضيح أو تبيين ... إلخ[1].

وهنا نأتى للرد على الآيات الأخرى التى استدلوا بها على أن القرآن أنزل مفصلاً وتبياناً لكل شئ، فلا يحتاج بعد هذا البيان إلى السنة المطهرة. أما قوله تعالى : ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً**﴾[2]. وقوله تعالى : ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾[3].

فالمراد بالتفصيل والبيان هنا : تفصيل وبيان كل شئ من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، أما تفاصيل تلك القواعد وما أشكل منها؛ فالبيان فيها راجع إلى السنة النبوية قال تعالى : ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[4] فقاعدة وجوب اتباع الرسول ﷺ والتحاكم إلى سنته المطهرة من القواعد الكلية المجملة لهذا الدين، وفصلها ربنا ﷻ فى كتابه العزيز كما فى الآية السابقة. وقوله تعالى : ﴿**وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ**﴾[5] يقول ابن كثير فى تفسير قوله تعالى ﴿**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ عن ابن مسعود[6] ﷺ قال : قد بين لنا فى هذا القرآن كل علم وكل شئ ، وقال مجاهد[7] : كل حلال وحرام، وقول ابن مسعود أعم وأشمل؛ فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتى، وكل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون فى أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم - وقال الأوزاعى : ﴿**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ أى بالسنة[8].

---

(1) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٨٤، ٣٨٥، والسنة بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ١٨-٢٤ .

(2) جزء من الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

(3) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل.

(4) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(5) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(6) ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود صحابى جليل. له ترجمة فى : الاستيعاب ٣ /٩٨٧ رقم١٦٥٩، واسد الغابة ٣ /٣٨١ رقم ٣١٨٢، وتاريخ الصحابة ص ١٤٩ رقم ٧١٨، وتذكرة الحفاظ ١ /١٣ رقم ٥، وطبقات الحفاظ ص ١٤ رقم٦، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٣٣٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦ رقم ٢١، والإصابة ٢/ ٣٦٠ رقم ٤٩٦٩ .

(7) مجاهد : هو مجاهد بن جبر، بفتح الجيم، وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومى مولاهم، المكى، ثقة، إمام فى التفسير، والعلم، مات سنة ١٠٤هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١٥٩ رقم ٦٥٠١، وتذكرة الحفاظ ١ /٩٢ رقم ٨٣، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٤٢ رقم ٨١، والثقات للعجلى ص٤٢٠ رقم ١٥٣٨، والثقات لابن حبان ٥ /٤١٩، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣٠٥ رقم ٦١٧ .

(8) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /٥٨٢ .

ولا تعارض بين القولين - ابن مسعود والأوزاعى - فابن مسعود يقصد العلم الإجمالى الشامل، والأوزاعى يقصد تفصيل وبيان السنة لهذا العلم الإجمالى.

ومن هنا؛ فالقول بأن القرآن الكريم تبيانٌ لكل شئ قول صحيح فى ذاته بالمعنى الإجمالى السابق ولكن الفساد فيما بنوه عليه من الاستغناء عن السنة والاكتفاء بالقرآن ليؤولوه حسب أهوائهم.وإلا فرب العزة هو القائل فى نفس سورة النحل وقبل هذه الآية قال تعالى : **﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ (٣٨) لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾**[١].

وقال تعالى : **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**[٢] وقال تعالى : **﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾**[٣] فتلك ثلاث آيات كريمات فى نفس سورة النحل وسابقة لآية **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾** والثلاث آيات تسند صراحة مهمة البيان والتفصيل إلى النبى ﷺ صاحب السنة المطهرة، فهل يعقل بعد ذلك أن يسلب الله ﷻ هذه المهمة - البيان، التى هى من مهام الرسل جميعاً كما قال ﷻ **﴿وما أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾**[٤]. وقال ﷻ : **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ﴾**[٥]. ويوقع التناقض بآية **﴿الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾**.

إن كل الرافضين لحجية السنة، لابد أن يلتزموا بهذه النتيجة التى تعود بالنقض على الإيمان بالكتاب، وبمن أنزل الكتاب جل جلاله، سواء أقروا بلسانهم بهذا النقض أم لا، وتنبهوا إلى ذلك أم لا؟!!

ويجدر بنا أن نشير إلى نصوص لبعض العلماء تؤكد الذى قلناه فى معنى البيان

---

(١) الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة النحل.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٤) الآية ٤ من سورة إبراهيم.

(٥) الآية ١٨٧ من سورة آل عمران.

الوارد فى الآيـة التى استشهدوا بها يقول الإمام الشاطبى[1]: "تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلى لا جزئى، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنـى الأصل، إلا ما خصـه الدليـل مثل خصائص النبى ﷺ. ويدل على هذا المعنى - بعد الاستقراء المعتـبر - أنـه محتاج إلى كثـير من البيان، فـإن السـنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هى بيان للكتاب كما سيأتى شرحه إن شاء الله تعالى.

وقد قـال الله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [2] وإذا كـان الأمر كذلـك فالقرآن علـى اختصاره جـامع، ولا يكون جامعـاً إلا والمجموع فيـه أمور كليات لأن الشـريعة تمت بتمام نزوله؛ لقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾[3] وأنت تعلـم أن الصلاة والزكـاة والجهـاد وأشباه ذلـك لم يتبين جميع أحكامهـا فى القـرآن، إنما بينتهـا السـنة، وكذا تفاصيل الشريعة من الأنكحة والعقود والقصاص والحدود، وغير ذلك.

فعلى هـذا لا ينبغى فى الاستنباط من القـرآن الاقتصار عليه دون النظر فى شـرحه وبيانه وهـو السنة؛ لأنـه إذا كـان كلياً وفيـه أمور كلية كمـا فى شـأن الصلاة والزكاة والحج والصـوم ونحوهـا فلا محيص عن النظـر فى بيانــه، وبعد ذلـك ينظر فى تفسـير السـلف الصالح لـه إن أعوزتـه السـنة، فإنهم أعـرف به مـن غيرهـم، وإلا فمطلق الفهم العربى لمن حصله يكفى فيما أعوز من ذلك، فبيان الرسول ﷺ بيان صحيح لا إشكال فى صحتـه؛ لأنه لذلك بعـث، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4]ولا خلاف فى هذا البيان النبوى[5].

ويقول الدكتور إبراهيـم محمد الخولى : "التبيين" هنا غـير "التبليغ" الذى هو الوظيفة

---

(١) الإمام الشاطبى: هـو أبو إسحاق إبراهيم بن موسـى الغرناطى الشهير بالشـاطبى، العلامة المؤلف النظار المفسر الأصولى اللغوى المحدث الورع الزاهد، لـه تأليف نفيسة منها : الموافقـات فى أصول الفقه، والاعتصام فى الحوادث والبدع، توفى سنة ٧٩٠هـ.له ترجمـة فى: شـجرة النـور الزكية محمـد مخلوف ص ٢٣١ رقم ٨٢٨، والمجددون فى الإسلام عبـد المتعال الصعيدى ص ٣٠٥، والفتح المبين عبـدالله الـمراغى ٢ /٢٠٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص ٣٨٤ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة.

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٥) الموافقات للشاطبى ٣ /٢٧٤ - ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٠ - ٣٣٨ بتصرف يسير.

الأولى للنبى ﷺ قال تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾(١)، و"التبيين" و"التبليغ" وظيفتان موضوعهما واحد هو القرآن العظيم" عبر عنه فى آية "التبليغ" بهذا اللفظ : ﴿**مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**﴾ وعبر عنه فى آية التبيين بلفظ مختلف : "ما نزل إليهم" وبينهما فروق لها دلالتها، مردها إلى الفروق بين الوظيفتين "فالتبليغ" تأدية النص؛ تأدية "ما أنزل" كما "أنزل" دون تغيير ما على الإطلاق، لا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ...

و"التبيين" إيضاح، وتفسير، وكشف لمراد ا الله من خطابه لعباده، كى يتسنى لهم إدراكه، وتطبيقه، والعمل به على وجه صحيح.

و"التبليغ" مسئولية "المبلغ" وهو المؤتمن عليها، وهذا سر التعبير : "وأنزلنا إليك" حيث عدى الفعل "أنزل" بـ "إلى" إلى ضمير النبى ﷺ، المخاطب.

و"التبيين" : مهمة، فرضتها حاجة الناس لفهم ما خوطبوا به، وبُلِّغوه، وإدراك دلالته الصحيحة، ليطبقوه تطبيقاً صحيحاً.

ومن هنا كانت المخالفة فى العبارة ... "ونزل إليهم" ... حيث عدى الفعل "نزل" بـ (إلى) مضافاً إلى الضمير "هم" ... أى الناس، وعُدِّى الفعل "لتبين" إلى الناس بـ اللام" أن كانت حاجتهم إلى "التبيين" هى السبب والحكمة من ورائه، وهى توحى بقوة أن رسول الله ﷺ، ليس بحاجة إلى ما احتاج إليه الناس من هذا التبيين، ولعمرى إنه لكذلك...، فقد أوحى إليه بيانه وألهمه، فالتقى فى نفسه "البيان" و"المبين" معاً، وأصبح مؤهلاً لأن يقوم بالوظيفتين : وظيفة البلاغ، ووظيفة التبيين على سواء ...، واختلاف الناس فى فهم القرآن ما بين مصيب ومخطئ واختلافهم فى فهم درجات الإصابة، ودركات الخطأ ... برهان بين على حاجتهم إلى "تبيين" لكتاب ربهم، ينهض به إمام الموقعين عن رب العالمين(٢).

ويقول الإمام الشافعى : "والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع : فجماع ما أبان الله ﷻ لخلقه فى كتابه، مما تعبدهم به، لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه :

---

(١) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٢) السنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم محمد الخولى ص٤، ٥، ١٣، ٤٧-٦٩ .

١- منها ما أبانه لخلقه نصاً مثل إجمال فرائضه فى أن عليهم صلاة، وزكاة، وحجاً، وصوماً، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونص على الزنا، والخمر، وأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فرض الوضوء، مع غير ذلك مما بين نصاً "إجمالياً".

٢- ومنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة، والزكاة ووقتها، إلى غير ذلك من فرائضه التى أنزلها فى كتابه عز وجل.

٣- ومنها ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص محكم، وقد فرض الله فى كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله فبفرض الله قبل[1].

تعليــق :

مما سبق من قول الإمامين الشاطبى والشافعى يتأكد ما ذكرناه فى أن المراد من معنى البيان والتفصيل الوارد فى الآيات التى استشهد بها أعداء السنة المطهرة؛ بيان وتفصيل القرآن لكل شئ من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، ومن بين تلك القواعد التى فصلها وبينها ربنا ﷻ؛ وجوب اتباع نبيه ﷺ، والتحاكم إلى سنته المطهرة[2]، ففى تلك السنة المطهرة إيضاح هذه القواعد وتفصيلها، فجاءت السنة موافقة ومؤكدة للقرآن، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، ومفصله لمجمله، وموضحة لمشكله، ومستقلة بتشريع أحكام دون سابق ذكر لها فى كتاب الله ﷻ كما سيأتى مفصلاً فى المبحث الثالث.

يقول الإمام الشاطبى : "القرآن فيه بيان كل شئ على ذلك الترتيب المتقدم؛ فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شئ؛ فهو أساس التشريع، وإليه ترجع جميع أحكام الشريعة الإسلامية، والتى منها السنة النبوية، فهى حاصلة فيه فى الجملة، والدليل على ذلك أمور :

١- منها : النصوص القرآنية، كقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾[3] وقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا

---

(١) الرسالة للشافعى ص ٢٠، ٢٢.

(٢) انظر : البحر المحيط للزركشى ١ /٤٤١.

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة.

عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [1] وقوله تعالى : ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[3] وأشباه ذلك من الآيات الدالة على أنه هدى وشفاء لما فى الصدور،ولا يكون شفاء لجميع ما فى الصدور إلا وفيه تبيان كل شيء[4].

٢- ومنها : ما جاء فى الأحاديث والآثار المؤذنة بذلك كقوله ﷺ : "**وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب ا لله**"[5]. وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : لما حضر رسول الله ﷺ - وفى البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب؛ فقال النبى ﷺ : "**هَلُمَّ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده**". فقال عمر : إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن. حسبنا كتاب ا لله[6]، وأشباه هذا مما روى مرفوعاً وموقوفاً بالاقتصار على القرآن فقط.

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - الاقتصار على الوصية بكتاب الله؛ لكونه أعظم وأهم؛ ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص، وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبى ﷺ به لقوله تعالى : ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [7].

وكلام الحافظ ابن حجر السابق نقله مبتوراً الأستاذ جمال البنا فقال : "التمسك بالقرآن والعمل بمقتضاه إشارة إلى قوله ﷺ : "**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله**". وترك جمال البنا، بيان أن العمل بالقرآن الكريم يقتضى العمل بالسنة المطهرة كما صرح ابن حجر[8].

وهذا ما فعله أيضاً الدكتور أحمد صبحى منصور فى كتابه "حد الردة" نقل كلام الحافظ بن حجر الذى نقلناه، وبتر منه لفظة النبى ﷺ فصارت العبارة : "فإذا اتبع

---

(١) الآية ٨٩ من سورة النحل.
(٢) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ٩ من سورة الإسراء.
(٤) الموافقات ٣ /٣٣٣، ٣٣٤ بتصرف يسير.
(٥) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الحج، باب حجة النبى ﷺ ٤ /٤٣١، ٤٣٢ رقم ١٢١٨ من حديث جابر بن عبد ا لله ﷺ.
(٦) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء ٦ /١٠٠ رقم ١٦٣٨ .
(٧) جزء من الآية ٧ من سورة الحشر، وانظر : فتح البارى ٥ /٤٢٥، ٤٢٦ رقم ٢٧٤٠ حديث عبدا لله بن أبى أوفى ﷺ .
(٨) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٦ .

الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به"[1] أ.هـ ...

وفى هذا الجواب الأخير تعلم الجواب عن باقى الآيات التى استشهد بها أعداء السنة على الاكتفاء بالقرآن، وعدم حجية السنة، للاقتصار على ذكر القرآن فقط، والوصية به كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾[3]. وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾[4]. وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾[5] وقوله تعالى ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْءَانُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾[6]. وأشباه هذه الآيات الكريمة التى ورد الاقتصار فيها على الوصية بكتاب الله ﷻ، وما ذلك إلا كما علمنا، أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه فى الشرائع والأحكام واتباعه، والعمل بما فيه عمل بالسنة النبوية المستمدة حجيتها ومصدرتيها التشريعية منه. فهى من الوحى الغير متلو، والوحى ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[7] وهذا ما أنكره أعداء السنة ... فإلى بيان شبهتهم والرد عليها.

---

(1) حد الردة ص ٨٩ .

(2) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة.

(3) جزء من الآية ١١٥ من سورة الأنعام.

(4) جزء من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(5) جزء من الآية ٥١ من سورة العنكبوت.

(6) جزء من الآية ١٩ من سورة الأنعام.

(7) الآية ٩ من سورة الحجر.

المطلب الثانى

شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها والرد عليها

زعم أعداء السنة المطهرة أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن دون السنة، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] وقالوا : لو كانت السنة حجة ووحياً مثل القرآن؛ لتكفل الله عز وجل بحفظها؛ كما تكفل بحفظ القرآن الكريم.

وممن ذهب إلى ذلك؛ الدكتور توفيق صدقى[٢]، وإسماعيل منصور[٣]، وأيدهما جمال البنا[٤]، وذهب إلى ذلك أيضاً فرقة (أهل القرآن) بالهند وباكستان[٥].

الجـواب :

مما لا شك فيه أن منشأ هذه الشبهة فى كلمة (الذكر) حيث اقتصر فهم المنكرين لحجية السنة المطهرة على أن المراد بكلمة الذكر فى الآية هو "القرآن الكريم" وحده دون السنة، وأن الضمير فى قوله تعالى "لـه" عائد على القرآن، وأن الآية فيها حصر بتقديم الجار والمجرور وهذا الحصر يفيد عندهم قصر الحفظ على القرآن وحده دون ما عداه[٦].

ونقول رداً على ذلك : إن رب العزة قد تكفل بحفظ ما صح من حديث رسوله، ويدل على ذلك الكتاب الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، والعقل، والتاريخ[٧].

أولاً : أما الدليل من كتاب الله ﷻ على تكفل الله بحفظ السنة كما تكفل بحفظ

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ /٩١١ - ٩١٣ .

(٣) تبصير الأمة بحقيقة السنة ٢٣ .

(٤) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٣٣ وما بعدها.

(٥) مقام الحديث ص ٦-١٨ نقلاً عن دارسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد الأعظمى ١ /٣٢، وانظر القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش ص ٩٩ .

(٦) السنة بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ص٢٥ .

(٧) خلافاً لما زعمه الدكتور إسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٥٦ .

كتابه الكريم :

١- قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [١]، يقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السيد ندا فى الآية الكريمة إخبار من الله تعالى : بأن السنة مبينة للقرآن، وقد تكفل الله بحفظه فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢]. فيلزم من هذا أن يكون قد تكفل أيضاً بحفظ السنة؛ لأن حفظ المبين يستلزم حفظ البيان للترابط بينهما.

٢- وقال تعالى : ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[٣]. فإنه نص صريح يدل على أن الله قد تكفل بحفظ السنة على وجه الأصالة والاستقلال لا على طريق اللزوم والتتبع؛ لأنه تكفل فيه ببيان القرآن فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. أى بيان القرآن، والبيان كما يكون للنبى ﷺ يكون لأمته من بعده. وهو يكون للنبى ﷺ بالإيحاء به إليه ليبلغه للناس، وهو المراد فى الآية السابقة : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿وما أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[٥] فالسنة النبوية على هذا منزلة من عند الله (بوحى غير متلو) وفى هذا رد على ما زعمه الدكتور إسماعيل منصور؛ بأن البيان للذكر لم ينزل مع الذكر (القرآن) وإلا لكان النص على نحو : "وأنزلنا إليك الذكر وبيانه"[٦]. ويكون البيان للأمة من بعده ﷺ بحفظ السنة التى بلغهم النبى ﷺ إياها.

ولو شغب مشاغب بأن هذا الخطاب:"عَلَيْنَا بَيَانَهُ" متوجه إلى الله ﷻ فقط دون الأمة وإلا قال ﷻ:"عليكم بيانه" لما أمكنه هذا الشغب فى قوله ﷻ : ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ فمن الذى جمع القرآن الكريم؟! الله ﷻ بذاته المقدسة؟ أم قيض لذلك رجالاً من خلقه وعلى رأسهم من أنزل عليه ﷺ وصحابته الكرام فمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؟!

---

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل.
(٢) الآية ٩ من سورة الحجر.
(٣) الآيات ١٧-١٩ من سورة القيامة.
(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل.
(٥) الآية ٦٤ من سورة النحل.
(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٦٠ .

فإن أجاب بالأولى، استغنى بجهله هذا عن مناظرته، وإن أجاب الثانية؛ بطل قوله بأن بيان الكتاب متوجه إلى الله ﷻ فى كتابه فقط وليس إلى نبيه ﷺوإلى الأمة من بعده. وفى ذلك رد على ما زعمه الدكتور إسماعيل منصور بأن حفظ الرجال للسنة يجعلهم يتساوون مع الله ﷻ فى القدرة بحفظه كتابه ﷻ، فتستوى بذلك قدرة الله وقدرة المخلوقين(١).

يقول فضيلة الدكتور محمد السيد ندا : "فهذان دليلان على أن الله تكفل بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن، وتحقيقاً لهذا الوعد الكريم من الله ﷻ هيأ الأسباب لحفظها، والذود عن حياضها؛ فأثار فى نفوس المسلمين عوامل المحافظة عليها، والدفاع عنها؛ فكانت موضع اهتمامهم ومحل تقديرهم ورعايتهم منذ أن أشرقت شمسها إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها(٢).

٣- ويذكر الإمام ابن حزم دليلاً ثالثاً من كتاب الله على تكفله جل علاه بحفظ السنة فى قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾ (٣).

يقول الإمام ابن حزم : "هذه الآية الكريمة جامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها، وذكرت أصولاً ثلاثة وهى قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ**﴾. فهذا أصل وهو القرآن، ثم قال تعالى: ﴿**وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾. فهذا ثان وهو الخبر عن رسول الله ﷺ، ثم قال تعالى: ﴿**وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾. فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه، وصح لنا بنص القرآن، أن الأخبار هى أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع، قال تعالى : ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾. والبرهان على أن المراد بهذا الرد؛ إنما هو إلى القرآن، والخبر عن رسول الله ﷺ؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلق ويركب روحه فى جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس؛ كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده عليه

(١) المصدر السابق ص ٢٥٨، ٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة ٢ /٥٣١، ٥٣٢ بتصرف.

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء.

السلام وقبلنا ولا فوق، وقد علمنا علم ضرورة أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ وحتى لو شغب مشاغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه إلى من يمكنه لقاء رسول الله ﷺ، لما أمكنه هذا الشغب فى الله ﷻ، إذ لا سبيل لأحد إلى مكالمته تعالى؛ فبطل هذا الظن، وصح أن المراد بالرد المذكور فى الآية التى نصصنا إنما هو إلى كلام الله تعالى، وهو القرآن وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيلاً بعد جيل، وأيضاً فليس فى الآية المذكورة ذكر للقاء ولا مشافهة أصلاً، ولا دليل عليه، وإنما فيه الأمر بالرد فقط، ومعلوم بالضرورة؛ أن هذا الرد إنما هو تحكيم أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ دون تكلف تأويل ولا مخالفة ظاهر.

والقرآن والخبر الصحيح بعض من بعض وهما شئ واحد فى أنهما من عند الله تعالى، وحكمها حكم واحد فى باب وجوب الطاعة لهما للآية المذكورة وقوله تعالى: **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ** (٢٠) **وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ﴾** [١].

وكلام النبى ﷺ كله وحى لقوله تعالى: **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾**[٢]. والوحى ذكر بإجماع الأمة كلها، والذكر محفوظ بالنص قال تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[٣] فصح أن كلام رسول الله ﷺ كله فى الدين وحى من عند الله ﷻ؛ لا شك فى ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة فى أن كل وحى نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل. فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه؛ فمضمون ألا يضيع منه، وألا يحرفٍ منه شيء، أبداً تحريفاً لا يتأتى البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك؛ لكان كلام الله تعالى كذباً وضمانه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذى مسكة عقل، فوجب أن الدين الذى أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولى الله تعالى حفظه، مبلغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتى أبداً إلى انقضاء الدنيا قال تعالى: **﴿لأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾**[١] فإذا كان ذلك كذلك؛ فبالضرورى نتيقن أنه لا سبيل ألبته إلى ضياع شئ قاله رسول الله ﷺ فى الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطاً لا يتميز عند أحد من

(١) الآيتان ٢٠، ٢١ من سورة الأنفال.

(٢) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر.

الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك؛ لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١). كذباً ووعداً مخلفاً، وهذا لا يقوله مسلم فإن قال قائل : "إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده، فهو الذى ضمن تعالى حفظه دون سائر الوحى الذى ليس قرآناً. قلنا له وبالله تعالى التوفيق : "هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٢) فصح أنه لا برهان له على دعواه، فليس بصادق فيها، والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو من سنة وحياً يبين بها القرآن، وأيضاً فإن الله تعالى يقول : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٣) فصح أنه عليه الصلاة والسلام مأمور ببيان القرآن للناس.

وفى القرآن مجمل كثير؛ كالصلاة، والزكاة، والحج، وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، ولكن بين لنا رسول الله ﷺ، فإذا كان بيانه – عليه الصلاة والسلام – لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه؛ فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها ، وما أخطأ فيه المخطئ أو تعمد فيه الكذب الكاذب ، ومعاذ الله من هذا(٤).

٤- ويذكر الإمام ابن قيم الجوزية : دليلاً رابعاً من كتاب الله ﷻ على تكفله – جل جلاله- بحفظ السنة فى قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾(٥) وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾(٦). وقال تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾(٧).

---

(١) الآية ١٩ من سورة الأنعام.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٢) الآية ١١١ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٤) الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ١ /٩٦، ١١٧، ١١٨ بتصرف يسير.

(٥) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٩ من سورة آل عمران.

يقول ابن قيم الجوزية : فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر ا لله به نبيه من بيان شرائع الإسلام غير محفوظ، وأنه يجوز فيه، التبديل، وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميز أبداً، أخبرونا عن إكمال الله تعالى لنا ديننا، ورضاه الإسلام لنا ديناً، ومنعه من قبول كل دين سوى الإسلام. أكل ذلك باق علينا ولنا وإلى يوم القيامة؟ أم إنما كان ذلك للصحابة ﷺ فقط؟ أولا للصحابة ولا لنا؟ ولابد من أحد هذه الوجوه.

فإن قالوا : لا للصحابة ولا لنا؛ كان قائل هذا القول كافراً لتكذيبه ا لله جهاراً، وهذا لا يقوله مسلم. وإن قالوا : بل كل ذلك لنا وعلينا وإلى يوم القيامة؛ صاروا إلى قولنا ضرورةً، وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة والنعمة بذلك علينا تامة.

وهذا برهان ضروري وقاطع على أن كل ما قاله رسول ا لله ﷺ في الدين، وفي بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ما ليس منه أبداً.

وإن قالوا : بل كان ذلك للصحابة فقط، قالوا : الباطل، وخصصوا خطاب ا لله بدعوى كاذبة، إذ خطابه تعالى بالآيات الكريمة التى ذكرها عموم لكل مسلم فى الأبد، ولزمهم مع هذه العظيمة أن دين الإسلام غير كامل عندنا، وا لله تعالى رضى لنا منه ما لم يحفظه علينا وألزمنا منه ما لا ندرى أين نجده، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة. ووضعوه على لسان رسوله ﷺ، أو وهم فيه الواهمون مما لم يقله نبيهم ﷺ - وهذا بيقين ليس هو دين الإسلام، بل هو إبطال لدين الإسلام جهاراً، ولو كان هذا - ومعاذ الله أن يكون - لكان ديننا؛ كدين اليهود والنصارى الذين أخبر ا لله تعالى أنهم كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا : هذا من عند الله، وما هو من عند الله .

ونحن قد أيقنا بأن الله تعالى هو الصادق فى قوله : ﴿**فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ**﴾(١) وأنه تعالى قد هدانا للحق، فصح يقيناً أن كل ما قاله رسول الله ﷺ، هدانا الله تعالى له، وأنه حق مقطوع به حفظه ا لله تعالى، وقد قال تعالى: ﴿**فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً**﴾(٢).

وقال تعالى : ﴿**لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ**﴾(٣). فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات

---

(١) الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٣ من سورة فاطر.

(٣) الآية ٦٤ من سورة يونس.

الذين افترض الله علينا قبول نقلهم والعمل به والقول بأنه سنة الله وبيان نبيه يمكن فى شئ منه التحويل أو التبديل؛ لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذباً، وهذا لا يجيزه مسلم أصلاً؛ فصح يقيناً لا شك فيه أن كل سنة سنها الله ﷻ لرسوله، وسنها رسوله لأمته، لا يمكن فى شيء منها تبديل ولا تحويل أبداً، وهذا يوجب أن نقل الثقات فى الدين؛ يوجب العلم بأنه حق كما هو من عند الله ﷻ (١) أ.هـ.

ثانياً : أما الدليل من السنة النبوية الصحيحة على تكفل الله ﷻ بحفظ سنة نبيه ﷺ قوله ﷺ **"أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"**(٢) وقوله ﷺ **"تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما؛ كتاب الله وسنتى، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض"**(٣).

ففى هذه الأحاديث وغيرها - مما سيأتى فى المبحث الثالث يخبر النبى ﷺ؛ أن له سنة مطهرة تركها لأمته، وحثهم على التمسك بها، والعض عليها بالنواجذ؛ ففى اتباعها الهداية، وفى تركها الغواية، فلو كانت سنته المطهرة غير محفوظة، أو يمكن أن يلحقها التحريف والتبديل؛ فلا يتميز صحيحها من سقيمها، ما طالب أمته بالتمسك بها من بعده، فيكون قوله مخالفٌ للواقع، وهذا محال فى حقه ﷺ فأمره بالتمسك بها، يدل على أنها ستكون محفوظة تأكيداً لقوله تعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾(٤). فدل ذلك على إخبار بالغيب صادق فى الواقع.

ثالثاً : الدليل العقلى على تكفل رب العزة بحفظ سنة نبيه ﷺ :

يقول الدكتور رءوف شلبى : "ليس بلازم فى الاحتمالات العقلية أن يكون المراد من الذكر القرآن الكريم وحده، لأمرين :

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٤٣، ٥٤٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠١، كما سبق أن ذكرت أن ما ورد فى الصحيحين بالاقتصار على الوصية بالكتاب محمول كما قال الحافظ ابن حجر "لكونه أعظم وأهم واتباع الناس لما فيه عمل بكل ما أمرهم به النبى ﷺ فى سنته المطهرة.

(٤) الآية ٩ من سورة الحجر.

١- أنه لو كان المراد من الذكر القرآن الكريم وحده؛ لصرح المولى ﷻ به باللفظ، كما صرح بـه فى كثير من الموضوعات كما فى قوله تعالى : ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾[(١)]. وقولـه تعالى : ﴿**بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**﴾[(٢)] وقوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ**﴾[(٣)].

٢- لو كان المراد بالذكر القرآن لعبر عنه بالضمير (إنا نحن نزلناه) إذ افتتاح السورة فيـه نص وذكر للقرآن ﴿**تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْءَانٍ مُبِينٍ**﴾[(٤)] والتعبـير بالضمير فى نظر اللغة أجود؛ لأن العلـم فى المرتبة الثانيـة من الضمـير، إذ هو أعرف المعارف، وهو عمل يتفق مع منزلة القرآن، وتعتمده الصناعة الإعرابية.

وإذن : فليس بالحتم أمام فهم العقل أن يكون المراد من الذكر هو القرآن فقط دون غـيره، بل إن تفســير الذكر بــالقرآن فقط احتمـال بعيـد فى نظر العقـل؛ لعدم وجود مرشح لهذا التفسير يقوى على مواجهة الأمرين السالفين اللذين يقويان بالمنزلة والعرف النحوى.

وإنه لأقرب من هذا التفسير أحد الاحتمالين :

الأول : أن يكون المراد من الذكر الرسـالة والشـرف الذى اسـتحقه الرسـول ﷺ واتصـف بـه بنزول النبوة والقرآن عليـه، ويقـوى عندنا هـذا الاحتمال أمـام نظر العقل افتتاحـة سـورة "الحجر" حيث صورت مقالات الكـافرين المعتدين على النبوة بأوصاف مفتراه ذكرها رب العزة فى كتابـه حكاية على لسانهم ﴿**وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ (٦) لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧) مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ (٨) إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[(٥)].

فالآيتان الأوليان تصوران اتهامات الكافرين الكاذبة، والآيتان التاليتان ترد على هذه

---

(١) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٢) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة البروج.

(٣) الآية ١٧ من سورة القمر.

(٤) الآيات الأولى من سورة الحجر، وانظر : شفاء الصدور فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ١ /٨٠.

(٥) الآيات ٦ -٩ من سورة الحجر.

الاتهامات، وتعد بحفظ الرسالة والشرف الذى نزل على رسول ا لله ﷺ.

ويرشح لهذا الاحتمال قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾(١) فعود الضمير فى الآية "إنه" على ما ذكر قبلاً فى قوله تعالى : ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾(٢) دليل على أن التصريح به مراد الشرف، لا سيما ومن قبل ذلك قال تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾(٣). فذكر القرآن بالنص أولاً، وذكره بالوحى ثانياً، ووصف ذلك بأنه ذكر للنبى ﷺ ولقومه، مما يقوى الاحتمال العقلى، أن المراد من الذكر فى سورة الحجر هو الرسالة والشرف.

الثانى : أن يكون المراد من الذكر الشريعة مطلقاً، ويرشح لهذا الاحتمال ما تناولته السورة بعد الآية التى معنا فى ذكر موقف الأمم السابقة مع رسلهم، يقول ا لله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الأَوَّلِينَ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾(٤).

والأنبياء يكلفون الأمم بالشرائع، والشريعة : كتاب ا لله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، والذى يستعرض حالات الأمم مع الأنبياء يقف أن محاجاة الكافرين مع الرسل، تدور كلها حول التكليف الذى مصدره ما ينزله الله بالوحى المعبر عنهما بالكتاب والسنة؛ فالسنة ليست من المسائل الخاصة بالنبى ﷺ، كما سنبينه فى المبحث الثالث إن شاء ا لله تعالى.

وتكون الآية التى معنا قد نبهت على أمر خطير : هو أنه إذا كان الأمر فى الأمم السالفة ينتهى إلى إلغاء الشريعة بعد معارك عنيفة بين الرسل وأممهم؛ فإن هذه الشريعة قرآناً وسنة سيحفظها رب العزة إلى قيام الساعة من كيد أعدائه وأعداء دينه كما وعد فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٥).

---

(١) الآية ٤٤ من سورة الزخرف.
(٢) الآية ٤٣ من سورة الزخرف.
(٣) الآية ٣١ من سورة الزخرف.
(٤) الآيات ١٠-١٣ من سورة الحجر.
(٥) الآية ٩ من سورة الحجر.

وعلى ذلك فإن الذكر فى الآية مراد به الشريعة، ويكون الضمير فى قوله "له" عائد على الشريعة بمصدريها الأساسين القرآن الكريم، والسنة المطهرة[1].

قلت : ومما يرشح لهذا الاحتمال الثانى : تفسير الإمام الشاطبى للحفظ المضمون فى الآية الكريمة؛ بأنه حفظ أصول الشريعة وفروعها فيقول : "من العلم ما هو من صلب العلم، ومنه ما هو ملح العلم لا من صلبه، ومنه ما ليس من صلبه ولا ملحه. فهذه ثلاثة أقسام :

القسم الأول : هو الأصل والمعتمد، والذى عليه مدار الطلب، وإليه تنتهى مقاصد الراسخين وذلك ما كان قطعياً أو راجعاً إلى أصل قطعى. والشريعة المباركة المحمدية منزلة على هذا الوجه، ولذلك كانت محفوظة فى أصولها وفروعها؛ كما قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [2]؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التى بها يكون صلاح الدارين : وهى الضروريات والحاجيات، والتحسينات وما هو مكمل لها ومتمم لأطرافها وهى أصول الشريعة، وقد قام البرهان القطعى على اعتبارها، وسائر الفروع مستندة إليها، فلا إشكال فى أنها علم أصل، راسخ الأساس، ثابت الأركان[3].

يقول الدكتور رءوف شلبى : "لكن بقى أن يقال : كيف يعود الضمير على القرآن والسنة معاً، ولم يذكر إلا القرآن وحده؟ ولكننا نجد فى القرآن الكريم نفسه استعمالاً للضمير استناداً على ما يفهم من السياق، و مدلولات الحديث، يشهد لهذا قوله تعالى : ﴿**إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا**﴾[4]. فتلك صفات الحور العين مع أنه لم يجر لهم ذكر فى قسم أصحاب اليمين فى سورة الواقعة، ولكن السياق العام للسورة وما ذكر فى الأقسام السابقة يجعل الذهن يدرك أن الضمير عائد على أمر مفهوم الفحوى والسياق والأسلوب.

كذلك يقوى هذه الشهادة فى استعمال القرآن الضمير على ما يستند على الأسلوب النحوى، قوله تعالى : ﴿**فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى**

(١) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ص٢٥-٢٩ بتصرف.

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٣) الموافقات للشاطبى ١ /٣٢، ٧٠، ٢ /٣٦٨ - ٣٧١ .

(٤) الآيات ٣٥ - ٣٧ من سورة الواقعة.

﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[1]. ففى قوله : "توارت" ضمير فاعل يعود على الشمس مع أنه لم يجر لها ذكر فى السورة بالنص، ولكن السياق العام يجعل الذهن يدرك أن الضمير عائد على الشمس. وما معنا فى آية الحجر من هذا القبيل والكل استعمال قرآنى تزكيه اللغة، ويقويه الإعراب القرآنى، فليس هناك وجه للاعتراض، وعليه يسلم تفسير الذكر بالشريعة قرآناً وسنة[2].

قلت : وفيما سبق رد على ما زعمه كذباً الدكتور إسماعيل منصور بأنه : "لو كانت السنة من الذكر الذى نزله الله تعالى؛ للزم بيان ذلك الحكم صراحة، ولما صح إبهامه حتى يأتى من باب التأويل "الفاسد" الذى لا يصح بأى حال! فضلاً عن أن الذكر قد ورد صراحة فى القرآن الكريم، ليدل على أنه القرآن الكريم وحده دون منازع - كما فى قوله تعالى : ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾[3]. وقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾[4] وغير ذلك من الآيات التى استدل بها على أن الذكر هو القرآن الكريم وحده[5].

ونسلم لكم أيها المعاندون لحجية السنة أن المراد بالذكر؛ هو القرآن الكريم وحده، وأن الضمير فى قوله تعالى : "له" عائد على القرآن المراد منه الذكر، ولكن الحصر الذى تستدلون به على أن السنة النبوية لم تدخل فى دائرة الحفظ لقصره على القرآن فقط، وترتبون على هذا الحصر عدم صحة الاحتجاج بالسنة، وأنها ليست مصدراً من مصادر التشريع.

هذا الحصر ليس حصراً حقيقياً؛ بل هو حصر إدعائى، والدليل على ذلك؛ أن رب العزة قد حفظ أشياء كثيرة مما عداه منها :

١- حفظه جل جلاله للسماوات والأرض أن تزولا كما قال ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[6].

---

(١) الآية ٣٢ من سورة ص.
(٢) السنة بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص ٢٩، ٣٠ .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء.
(٤) الآية ٥٨ من سورة آل عمران.
(٥) انظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٣ - ٢٥، ٢٥٦ وما بعدها.
(٦) الآية ٤١ من سورة فاطر.

٢- حفظه جل جلاله لنبيه ﷺ من القتل كما قال ﷻ : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[١]. وإذا فسدت حقيقة القصر؛ فقد فسد المترتب عليها : وهو عدم الاعتراف بحجية السنة المطهرة[٢].

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق[٣] : "والحصر الإضافى بالنسبة إلى شيء مخصوص، يحتاج إلى دليل وقرينة على هذا الشيء المخصوص، ولا دليل عليه سواء أكان سنة أم غيرها.

فتقديم الجار والمجرور ليس للحصر، وإنما هو لمناسبة رؤوس الآى. بل: لو كان فى الآية حصر إضافى بالنسبة إلى شيء مخصوص: لما جاز أن يكون هذا الشيء هو السنة؛ لأن حفظ القرآن متوقف على حفظها،ومستلزم له بما أنها حصنه الحصين، ودرعه المتين، وحارسه الأمين، وشارحه المبين؛ تفصل مجمله، وتفسر مشكله، وتوضح مبهمه، وتقيد مطلقه، وتبسط مختصره، وتدفع عنه عبث العابثين، ولهو اللاهين، وتأويلهم إ ياه على حسب أهوائهم وأغراضهم، وما يمليه عليهم رؤساؤهم وشياطينهم. فحفظها من أسباب حفظه، وصيانتها صيانة له.

ولقد حفظها الله تعالى كما حفظ القرآن فلم يذهب منها – و لله الحمد – شيء على الأمة؛ وإن لم يستوعبها كل فرد على حدة"[٤].

رابعاً : الدليل التاريخى على تكفله جل جلاله بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن الكريم :

أنه لو تتبع أعداء الإسلام الحوادث والتاريخ، وتتبعوا السيرة النبوية العطرة؛ لظهر لهم بكل جلاء ووضوح وبما لا يدع مجالاً للشك؛ أن سنة المصطفى ﷺ نالت من العناية والاهتمام لدى المسلمين ما لم تنله سيرة أى عظيم من العظماء، ولا بطل من

---

(١) جزء من الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٢) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ص٣٠،٣١ بتصرف.

(٣) عبد الغنى : هو عبد الغنى محمد عبد الخالق، نشأ فى أسرة علمية عرفت بالعلم والدين والفضل، ولها نصيب من النسب الشريف، تخرج من كلية الشريعة عام ١٩٣٥، وحصل على درجة العالمية (الدكتوراه) فى أصول الفقه سنة ١٩٤٠م، وقد تخرج على يديه أجيال من العلماء الأجلاء. من مؤلفاته : حجية السنة، مات سنة ١٩٨٣ . انظر : ترجمته فى كتابه حجية السنة ص ٥-١٨ بقلم الدكتور طه العلوانى.

(٤) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٣٩٠، ٣٩١ .

الأبطال، ولا رئيس من الرؤساء، ولا ملك من الملوك. ذلك أن رسول الله ﷺ فى واقع الأمر ليس إنساناً عادياً، ولا رسولاً عادياً، ولا قائداً يشبه فى أخلاقه وصفاته الإنسانية أحداً، "فهو أفق وحده لا يدانيه أفق" ولذلك كان هو الأسوة، وهو النبراس المضئ.

أدرك هذه الحقيقة أصحابه وتابعوهم، والمسلمون من بعدهم فعكفوا على نقل، وتدوين وحفظ، وتطبيق كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، حتى الحركات والسكنات، وبالجملة. نقلت حياته برمتها وكلياتها وجزئياتها فى عباداته ومعاملاته، فى سلمه وحربه، وفى نومه ويقظته، فى أدق الأمور، وفيما نعده من أسرار حياتنا كمعاشرته، إلى غير ذلك بصورة لم تحظ بها سيرة أحد غيره من البشر.

وهذا يمثل إشارة قوية إلى أن الله ﷻ تكفل بحفظ هذه السنة بما هيأ لها من رجال أفنوا أعمارهم فى ضبطها والسهر عليها، وتدوينها، وحفظها، وشرحها، وتمييز صحيحها من سقيمها؛ فنقشوها فى صفحات قلوبهم الأمينة، وفى كتبهم الواعية، فكان تكفله ﷻ بحفظ كتابه فى قوله تعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾(١). يشمل السنة النبوية حيث قيض الله لها من الرواة الثقات والأئمة الأعلام، ما قيض لكتابه العزيز من ثقات كل قرن، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها.

ولولا إرادة المولى ﷻ بحفظها، لاندثرت مع تعاقب الدهور لكثرة ما وجه إليها من طعون، ولكثرة ما صادفت من أعداء أضمروا لها شراً، وأرادوا بها سوءاً، فجعلهم الله الأخسرين بما قيض لها من الرجال الأوفياء فى كل عصر، وفى كل جيل، وفى كل مكان(٢).

وأخيراً فإننا لا نستطيع إلا أن نرتاب فى أمر هؤلاء الناس الذين قرروا إطلاق أنفسهم من ربقة القرآن الكريم وأحكامه، قبل أن يقرروا إطلاقها من مقتضيات السنة وأحكامها. ولكن شق عليهم أن يواجهوا الناس بخروجهم على القرآن الكريم

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) انظر : مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة بحث الشيخ عز الدين الخطيب وتعقيب فضيلة الأستاذ للدكتور/ أحمد عمر هاشم ٢ /٥٨ - ٥٦٠، ٦٠٢ بتصرف، وراجع : هنا مبحث "الحديث النبوى تاريخ الإسلام" ص ٥٦ .

وتعليماتـه، فأضافوا إلى القرآن الكريم ما لا مضمون لـه إلا ما تهواه أنفسهم ويتفق مع رغـائبهم وأغراضهم ... وكـان غرضهم الوحيـد من ذلـك هو أن يبعـدوا السـنة عن طريقهم ويقطعوا ما بينها وبين القرآن الكريم من علاقة التفسير والتكامل والبيان.

وقد سبقهم إلى ذلك - فـي عصور سـالفة - بعـض الزنادقـة والمارقين. فمـا كان حالهم فى الظهور والافتضاح إلا شراً ممن جاهروا بالكفر والعصيان ومحاربة كتاب الله ﷻ وغدت الأمة الإسـلامية تتقى شرهم أكثر مما تتقى مجاهرة الكافر بكفره، والفاسق بفسقه[1].

"نعـم" إن الاقتصـار على الكتـاب رأى قـوم لا خلاق لهم، خـارجين عن الطريقـة المثلى، وخارجين عـن السـنة المطهرة، فأداهم ذلـك إلى الانخلاع عن الجماعـة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله فضلوا وأضلوا"[2] أ.هـ.

والله تبـارك وتعالـى

أعلى وأعلم

---

(١) مؤتمر السنة ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة بحث الدكتور محمد البوطى ٢ /٤٦٢ .

(٢) الموافقات للإمام الشاطبى ٤ /٤٠١، ٤٣٢ بتصرف.

المبحث الثاني
شبهات بُنْيَت على أحاديث من السنة النبوية

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مطالب :

١ – المطلب الأول : شبهة عرض السنة على القرآن الكريم والرد عليها .

٢ـ المطلب الثـــاني : شبهة عرض السنة النبوية على العقل والرد عليها .

٣ـ المطلب الثـالث : وفيه الشبه الآتية:

١ـ شبهة النهي عن كتابة السنة والرد عليها .

٢ـ شبهة التأخر في تدوين السنة والرد عليها .

٣ـ شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها .

٤ـ شبهة كثرة الوضاعين للحديث والرد عليها .

تمهيد :

بعد أن تحايل أعداء السنة المطهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ليحوروا معانيها، ويستدلوا بهذا التحوير على صحة الاحتجاج بالسنة النبوية، نجدهم هنا باسم السنة ونصوصها يستشهدون بها أيضًا على إنكار حجيتها، ويتظاهرون بحرصهم على السنة، بل هم بإنكارهم حجيتها أشد حرصًا على السنة من المؤمنين بحجيتها(١) .

وهكذا عكس المشاغبون القضية ، ونظروا في السنة النبوية المطهرة، فما وافق دعواهم منها قبلوه ، واعترضوا به على منازعيهم واحتجوا به مع وضعه أو ضعفه سندًا ودلالة، وهذا العمل مع جهالته أخطر منطق عكسي في التدليل على فساد الشيء بمادته، نصًّا وأسلوبًا ؛ لأنه إذا كان من الخطأ والخطل(٢) والخطر قبول الأحاديث الباطلة والموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها ، وخير قرونها .

إن قبول الأحاديث المكذوبة يدخل في الدين ما ليس منه ، أما رد الأحاديث الصحيحة، فيخرج من الدين ما هو منه ، ولا ريب أن كليهما مرفوض مذموم: قبول الباطل ورد الحق(٤) .

ولأعداء السنة المطهرة شبهات على عدم حجية السنة بنوها على أحاديث مكذوبة، وضعيفة، وأخرى صحيحة مع ضعف دلالتها على ما احتجوا به . وسوف نذكر تلك الشبهات في ثلاثة مطالب :

---

(١) انظر : السنة ودورها في الفقه الجديد للأستاذ جمال البنا خاتمة الكتاب (نحن أحرص على السنة منكم) ص ٢٦٧ .

(٢) السنة الإسلامية للدكتور رءوف شلبي ص ٣٣ .

(٣) الخطل : المنطق الفاسد المضطرب وقد «خطِلَ» في كلامه من باب طَرِب و (أخطَلَ) أي أفحش .
انظر : مختار الصحاح ص ١٨١ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٥٧ .

(٤) مؤتمر السنة ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة بحث الدكتور يوسف القرضاوي ٢ / ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

المطلب الأول

شبهة عرض السنة النبوية على القرآن الكريم والرد عليها

احتج خصوم السنة النبوية على عدم حجيتها بأحاديث من وضع الزنادقة، تدور في ظنهم على وجوب كل ما يروى من أحاديث على كتاب الله ﷻ ومقارنتها به ، فإن كانت توافق الكتاب ؛ فهي حجة يجب التمسك بها ، والعمل بمقتضاها، وإن كانت تخالف الكتاب ولو مخالفة ظاهرية يمكن الجمع بينهما ؛ فهي باطلة مردودة لم يقلها النبي ﷺ وليست من سنته، ومن هذه الأحاديث التى يستشهدون بها :

١ـ ما روى أنه ﷺ دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السلام . فصعد النبي ﷺ المنبر ، فخطب الناس فقال : « **إن الحديث سيفشوا عنى، فما أتاكم يوافق القرآن : فهو عنى، وما أتاكم عنى يخالف القرآن : فليس عني**» .

٢ـ ومن ذلك قوله ﷺ ، «**إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه**» وفي رواية: «**لا يمسكن الناس على بشيء فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله**» .

٣ـ ومن ذلك أن بعض الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ سأل النبي ﷺ هل يجب الوضوء من القيء ؟ فأجاب ﷺ : « **لو كان واجبًا لوجدته في كتاب الله تعالى**».

٤ـ ومن ذلك قوله ﷺ « **السنة سنتان : سنة في فريضة وسنة في غير فريضة، السنة التى في الفريضة أصلها في كتاب الله أخذها هدى، وتركها ضلالة، والسنة التى ليس أصلها في كتاب الله الأخذ بها فضيلة ، وتركها ليس بخطيئة** » .

● واستدل بالحديث الأول قديمًا الشيعة الإثنى عشرية كما رواه الكليني في الكافي[1]. والرافضة منهم ، والزنادقة كما حكاه الحافظ السيوطي في مفتاح الجنة[2]، والطائفة التـى ردت الأخبار كلها وناظر الإمام الشافعي واحدًا من أتباعها[3]،

---

(١) أخرجه الكليني في الكافي كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ١ / ٦٩ رقم ٥ عن أبي عبد الله عليه السلام، وانظر : الشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجاني ص ٢٤٤.

(٢) مفتاح الجنة ص ١٣ ، ١٤ .

(٣) الرسالة ٢٢٥.

وأهل الرأي كما حكاه أحمد أمين في فجر الإسلام[1]. والمعتزلة وهو أحد الأصوب الخمسة عند الإمام القاسم بن إسماعيل الرسي كما سبق في أصول المعتزلة[2]وحديثًا استدل به الدكتور توفيق صدقي[3] ، ويحيي كامل أحمد[4] .

- واستدل بالحديث الثاني الدكتور توفيق صدقي[5] ، والأستاذ جمال البنا[6] .
- واستدل بالحديث الثالث الدكتور توفيق صدقي[7] .
- واستدل بالحديث الرابع الأستاذ جمال البنا[8] ، كما استدل بحديث «عبد الله بن أبي أوفى»[9] في وصية النبي ﷺ في مرض موته بالاقتصار على كتاب الله ﷻ[10]، ونقل كلام الحافظ ابن حجر مبتورًا ، وسبق بيان ذلك كما سبق بيان المراد من الأحاديث المرفوعة والموقوفة بالاقتصار على كتاب الله وحده[11] .

وحجة المنكرين لحجية السنة النبوية من الروايات السابقة: أنها تفيد عرض السنة على القرآن فما وافق القرآن ؛ فهو من السنة، وتكون السنة في هذه الحالة لمحض التأكيد، والحجة هو القرآن فقط، وما خالف القرآن بإثبات حكم شرعي جديد؛ فهو ليس من السنة ، ولم يقله النبي ﷺ ولا حجة فيه .

---

(1) فجر الإسلام ص ٢٢٤ ، وانظر: البحر المحيط للزركشي عزاه إلى أكثر المتكلمين ٤ / ٣٥١.

(2) راجع : إن شئت ما سبق في أصول المعتزلة وموقفهم من السنة ص ١٠٥،١١٠ ، وانظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٨٤ .

(3) مجلة المنار المجلد ٩ / ٥٢٣ .

(4) تطبيق الشريعة بين الحقيقة وشعارات الفتنة ص ١٢ .

(5) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٧ .

(6) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٤٦ .

(7) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٧ .

(8) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٤٦ .

(9) عبد الله بن أبي أوفى : صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣ / ٨٧٠ رقم ١٤٧٨ ، واسد الغابة ٣ / ١٨١ رقم ٢٨٣٠ ، وتاريخ الصحابة ص ١٥٥ رقم ٧٤٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٢ رقم ٣٢٠، وتجريد أسماء الصحابة ١ / ٢٩٩ ، والإصابة ٢ / ٢٧٤ رقم ٤٥٧٣ .

(10) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الوصايا، باب الوصايا، وقول النبي ﷺ (وصية الرجل مكتوبة عنده) ٥ /٤٢٠ رقم ٢٧٤٠ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شئ يوصي فيه ٦/ ٩٨ رقم ١٦٣٤ .

(11) راجع : إن شئت ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

يقول **محمد نجيب** : «فإذا كانت سنة الرسول وحديثه متفقة مع سنة ا لله وحديثه فاتباعها حكم من متبعها أنها أحسن من سنة الله، وأنها حديث خير من حديث الله ، وليس في هذا إلا تكذيب لله القائل : ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ**﴾[١]وهذا يحتم عدم الأخذ بسنة غير ا لله، وحديث غير الله، ولو كان متفقًا مع كلام الله فاتباعه خلط لدين الإنسان ، وخروج عن الدين الخالص لله وحده إذ بذلك يكون الدين خليطًا .

أما إذا كانت السنة والحديث غير متفقة مع كلام الله ، وحديث الله ، وسنة الله ، فلا يمكن أن يعمل بها مسلم، أو أن يقبلها[٢] .

يقول الدكتور أحمد صبحي منصور : «..... مع أهمية المناقشة بالقرآن لكل ما جاء في التراث من أحكام فقهية وروايات خرافية[٣] .

ويقول الأستاذ جمال البنا : «هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن ، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن ، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد، فتحريم زواج المرأة على عمتها وخالتها . وتحريم لحم الحمر الأهلية، أمور لانرى مانعًا فيها ، ونجد فيها قياسًا سليمًا[٤] .

وهكذا اتخذ أعداء السنة من منهج عرض السنة على القرآن الكريم قاعدة ينطلقون منها للتشكيك في حجية السنة المطهرة وهدمها . وهم يصرحون بتلك الحقيقة وأهدافها .

يقول الأستاذ جمال البنا : « وإذا كان تطبيق هذا المعيار[٥] يودي بمئات ، أو أكثر من الأحاديث التى احتفظ بها المجتمع الإسلامي لألف عام ؛ فقد لا يكون من المبالغة القول: إن هذا الاحتفاظ كان من أكبر أسباب تخلف هذا المجتمع، وأنه لن يتقدم إلا

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الزمر .

(٢) انظر: الصلاة ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) انظر: مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦ ، وانظر : البحث في مصادر التاريخ الديني لأحمد صبحي منصور ص ٤٠ ، ٢٨٧.

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٥٤، وسيأتي الرد على ذلك وأنه غير مخالف للقرآن في مبحث أدلة حجية السنة ص ٥٣٣ .

(٥) يعني معيار عرض السنة على القرآن بمفهوم أعداء السنة .

عندما يتخلص من هذه الأحاديث التى تخالف القرآن، أو تفتات عليه وتودي بالمسلمين إلى متاهات تبعدهم عما يحييهم ويحقق لهم العزة والكرامة[1] .

ويقول في موضع آخر: «وقد تتملكنا الدهشة عندما نرى إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس»[2] .

وفي موضع ثالث يقول : « إذا طبقنا هذا المعيار ـ معيار القرآن الكريم ـ على الأحاديث دون تطويع أو تكلف أو ابتسار كما فعلنا هنا لأدى إلى استبعاد قرابة ألفين أو ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل مما جاء في الصحيحين »[3] .

والحق لو صدق في قوله لقال : «معيار عرض السنة على القرآن بمفهومه، يودى بالسنة كلها؛ لأنه إذا كان من قواعد المحدثين في نقد الحديث متنًا ألا يخالف القرآن الكريم ، فالمراد هنا بالمخالفة التى لا تحتمل التأويل، ولايمكن الجمع بينهما، لا مجرد المخالفة الظاهرية كما فهم أعداء السنة المطهرة .

ومن قاعدة عرض السنة على كتاب الله ﷻ ، انطلق أعداء الإسلام من الرافضة والزنادقة يشككون في حجية السنة المطهرة وتابعهم دعاة الفتنة وأدعياء العلم؛ أمثال الدكتور أحمد صبحي منصور[4]، وإسماعيل منصور[5] ، ومحمود أبو رية[6] ، ومحمد نجيب[7] ، وقاسم أحمد[8] وغيرهم ممن سبق ذكرهم وفيما يلي الجواب عن شبهتهم هذه.

أولاً : الجواب عن درجة أحاديث عرض السنة على القرآن:

أما الحديث الأول : « إن الحديث سيفشوا عنى ...إلخ » والذي يجحد به أعداء الإسلام تسعة أعشار السنة التى تلقاها العلماء بالقبول في جميع الأعصار والأمصار.

---

(١) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ .

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٦٥ .

(٤) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٥ .

(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٨ ـ ٢٠ .

(٦) أضواء على السنة ص ١٩ ، ٣٩١ ـ ٣٩٥.

(٧) الصلاة ص ٢٧٩ .

(٨) إعادة تقييم الحديث ص ١٣٦ .

على حد قول الدكتور محمد أبو زهو ـ رحمه الله تعالى ـ .

هذا الحديث لا وزن لـه عند نقـاد الحديث وصيارفتـه فقد روي مـن طرق كلهـا ضعيفـة[1] عـن علي[2] ، وأبي هريـرة[3] ، وابن عمـر ، وثوبـان[4] ـ رضى الله عنهم أجمعين .

وتكلم العلمـاء عن هذا الحديـث كلامًا يستلزم أن يكـون من أشـد الموضوعات أو الضعيف المردود ونختار من أقوالهم ما يأتي :

قال الإمـام الشافعي : «مـا روي هذا أحد يثبت حديثه في شـيء صغر ولا كبر .. وإنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء[5] .

ويعلق الأستاذ أحمد شـاكر[6] في تحقيقه لكتاب الرسالة على هذا الحديث فيقول: «هذا المعنـى لم يرد فيه حديث صحيـح ولا حسن، بـل وردت فيه ألفـاظ كثيرة، كلها موضـــوع، أو بـالغ الغايـة في الضعف، حتـى لا يصلح شـــيء منهـا للاحتجـاج أو الاستشهاد[7] .

وقـد كتب الإمـام الحـافظ أبو محمـد بن حزم في هـذا المعنى فصلاً نفيسًـا جدًا في

---

(1) الحديث والمحدثون ص ٢١١ .

(2) حديث علي ﷺ أخرجـه الدارقطني في السـنن كتاب في الأقضيـة والأحكـام ، باب كتـاب عمر ﷺ إلى أبي موسى الأشعرى ٤ / ٢٠٨ رقم ٢٠ وقال الدارقطني : والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسلاً ، عن النبيﷺ. وقال العلامة العظيم آبـادى في التعليق المغنى على الدارقطني ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ الحديث فيه جبارة بن المغلس ضعفه ابن معين، وقـال البخاري مضطرب الحديث وقـال السخاوي، وقـد سئل شيخنا ـ يعنى ابن حجر ـ عن هذا الحديث فقال: إنه جـاء من طرق لا تخلو عن مقال، وانظر: في ترجمة جبـارة الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٧٢ رقم ١٠٣ ، والمجروحين لابن حبان ١ / ٢٢١ .

(3) حديث أبي هريرة رواه الدارقطني أيضًا في نفس الأماكن السابقة برقم ١٧ وقال الدارقطني عقبة فيه «صالح بن مقسي» ضعيف لايحتج بحديثه .

(4) حديثا بن عمر، وثوبـان أخرجهمـا الطبراني في الكبير ١٢ / ٣١٦ رقـم ١٣٢٢٤ ، وقال الحـافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٧٠ حديث بـن عمر فيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث . وحديث ثوبان فيـه «لايزيد بن ربيعة وهـو متروك منكر الحديث، انظر: مجمـع الزوائد ١ / ١٧٠، والموضوعات لابن الجوزي ١ / ٢٥٨ .

(5) الرسالة للشافعي ص ٢٢٥ .

(6) أحمد شـاكر : هو العلامـة محمد شـاكر، يكـنى: أبا الأشـبال محـدث ومحقق، وقاضي شـرعي، وعضـو المحكمة الشـرعية العليا «سابقًا» من مؤلفاته الباعث الحثيث شـرح اختصار علوم الحديث، ونظام الطلاق في الإسلام، وغير ذلك . مات سنة ١٣٧٧هـ . انظر: ترجمته في كتابه كلمة الحق بقلم الأستاذ محمود محمد شـاكر .

(7) الرسالة للشافعي ص ٢٢٤ .

كتابـه «الإحكـام» روى فيـه بعـض ألفـاظ هذا الحديـث المكذوب، وأبـان عن عللهـا فشفى، فأثبت أن منهـا : ما هو متهم بالزندقـة، أو كذاب سـاقط لا يؤخذ حديثه، أو مجهول ، أو ضعيف ، ومنها ما هو مرسل ، ومنها ما جمع بينهما.

ثم قال: أول مـا نعرض على القرآن الحديث الذي ذكرتمـوه، فلما عرضنـاه وجدنا القـرآن يخالفـه، قـال الله تعـالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1] وقـال تعـالى ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[2] وقـال تعـالى : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[3] .

وقـال الإمـام البيهقـي[4] : «والحديث الـذي روى في عرض الحديـث على القرآن بـاطل لايصح ، وهو ينعكس على نفسـه بـالبطلان، فليس في القرآن دلالـة على عرض الحديث على القرآن »[5] .

وقال الإمام بن عبد البر[6] : « وقد أمر الله ﷻ بطاعته واتباعه أمرًا مطلقًا مجملاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتبـاع كتاب الله، ولم يقل وافق كتـاب الله كما قال بعض أهل الزيغ، قـال عبد الرحمن بـن مهدي : الزنادقـة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ... وهذه الألفـاظ لاتصح عنـه ﷺ عند أهل العلم بصحيـح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقـالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء .

(٤) الإمـام البيهقي: هو أحمد بن الحسـين بن علي، أبو بكر، كان أوحـد أهل زمانـه في الإتقـان والحفظ والفقـه والتصنيف، كـان فقيهًا وأصوليًا وإمامًا من أئمة الحديث، من مصنفاتـه: السنن الكبرى ، ودلائل النبوة، توفي سنة ٤٥٨هـ . لـه ترجمـة في : تذكرة الحفـاظ ٣ / ١١٣٢ رقم ١٠١٤ ، وطبقـات الحفـاظ للسيوطي ص ٤٣٣ رقم ٩٧٩، ووفيات الأعيـان ١ / ٧٥ رقم ٢٨، طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ /٨ رقم ٥٠ ، والبداية والنهاية ١٢/ ٩٤، وشذرات الذهب ٣ / ٣٠٤ .

(٥) دلائل النبوة ١ / ٢٧ .

(٦) الإمـام ابن عبد البر: هـو يوسـف بن عبد الله بـن عبد البر النمري القرطبي، أبو عمر، كـان حـافظ علمـاء الأندلس، وكبير محدثيهـا في وقته، وكان أولاً ظاهريًا ثم صار مالكيًـا، فقيهًا حافظًا مكثرًا عالمًا بالقراءات والحديث والرجال، والخلاف ، كثـير الميل إلى أقوال الشـافعي، مـن مصنفاته. التمهيـد شـرح الموطأ ، والاستذكار مختصره، والاستيعاب في معرفـة الأصحاب، وجامع بيان العلم وفضله. وغير ذلك مـات سنة ٤٦٣هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفـاظ ٣/ ١١٢٨ رقم ١٠١٣، وطبقات للسيوطي ص ٤٣١، ٤٣٢ رقم ٩٧٨ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص٤٤٠ رقـم ٦٢٦، وطبقات الفقهـاء الشـافعيين لابن كثـير ٢ / ٤٥٨ رقم ٢٣، والرسـالة المستطرفة ص ١٥، وشجرة النور الزكية ١ / ١١٩ رقم ٣٣٧ .

كل شـيء، ونعتمد على ذلك، قـالوا: فلمـا عرضناه علـى كتاب ا لله وجدنـاه لكتاب ا لله؛ لأنا لم نجد في كتـاب الله ألا يقبل من حديث رسـول ا لله ﷺ إلا ما وافق كتاب ا لله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسـى به ، والأمر بطاعتـه، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال»[1] أ. هـ .

وقـال فضيلـة الدكتور عبد الوهـاب عبد اللطيف معقبًـا على تقويـة ابـن عراق للحديث[2]، تبعًا للسيوطى[3] : «الحديث باطل منكر جـدًا، كما قال العقيلي وغيره، ومحاولـة المؤلف تبعًـا للسـيوطي تقويتـه غلـط، فـإن الحديث من وضـع بعض الزنادقـة للتلاعب بالسـنة، وغفل السـيوطي، ثم المؤلـف ـ رحمهمـا ا لله ـ عن هـذا المقصد الخبيث»[4].

أمـا الحـديث الثاني : إنـي لا أحل إلا مـا أحـل ا لله في كتابـه ... إلخ فأخرجـه الشـافعي[5]، والبيهقي[6] ، ومن مـن طريق طاووس[7] ، وقـال الإمـام الشـافعي: هذا

---

(١) جـامع بيـان العلم وفضلـه ٢ / ١٩٠، ١٩١، وانظر: الفوائـد المجموعـة في الأحـاديث الموضوعـة ص ٢٩١، وإرشاد الفحول ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، وكشف الخفاء للعجلوني ١ / ٧٦ ، رقم ٢٢٠ ، ٢ / ٣٨٦ .

(٢) تنزيه الشريعة ١ / ٢٦٤، ٢٦٥ ، وانظر : الموضوعات لابن الجوزي ١ / ٢٥٨ .

(٣) اللآلئ المصنوعة ١ / ١٩٥ ، والنكت البديعات على الموضوعات ص ٤٨ ، ٤٩ رقم ٢٣ .

(٤) تنزيـه الشـريعة ١ / ٢٦٥ هـامش . وفيما سـبق رد علـى الأسـتاذ عبد الفتـاح أبو غدة ـ رحمـه ا لله تعالى ـ في تقويته للحديث في كتابه (لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث) ص ٢٩ ، ٣٠ . وفيما سبق أيضًا رد على إدعاء جولدتسهير بأن المحدثين يقررون احتجاجًا بهذا الحديث، انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام ص ٥٥، وأعجب من إدعـاء جولدتسهير ، إدعاء أحد أدعياء العلـم وهو يحيى كامل أحمد الذي وصف الذين حكموا بوضع هذا الحديث بأنهم ملاحدة قائلا : [إن بعض الملاحدة زعموا أن هذا الحديث (فيمـا جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب ا لله ..) من وضـع الزنادقـة ، ليبيحوا لأنفسـهم عدم التقيد بآيـات القرآن، للتقـول في أمور الدين بمـا يشـاءون.. فيرددون الأبـاطيل والإسرائيليات والخرافات بدعوى أنها أحاديث للرسول ﷺ على حين أن القرآن يسقطها ، ويثبت كذبها بتعارضهـا مع آياته الكريمة] أ. هـ . انظر تطبيق الشـريعة بين الحقيقة وشـعارات الفتنة ص ١٢ ، ١٣، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجاني ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٥) الأم كتاب جماع العلم، باب الصوم ٧ / ٢٨٨، وفي كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ١ /٨٠، ٨١ .

(٦) المدخـل إلى السـنن والآثـار كتـاب السـير، بـاب الرجل يموت في أرض العدو قبل الغنيمـة ١٣/ ١٥٥ رقم ١٧٧٤٢.

(٧) طـاووس: هو طـاووس بن كيسـان اليمـاني، أبو عبد الرحمن، يقال اسمه ذكـوان، وطاووس لقـب، من أكابر التـابعين تفقهـا في الدين وروايـة للحديث وتقشـفا في العيش، وجرأة علـى وعظ الخلفاء والملوك، أصلـه من الفرس، ولكنه ولد في اليمن، متفق على توثيقه مات سـنة ١٠٦هـ له ترجمة في : صفة الصفوة لابن الجوزي ٢ / ٢٨٤ رقم ٢٤٣ ، ومشـاهير علمـاء الأمصـار ص ١٥٠ رقم ٩٥٥، والثقـات لابـن حبـان ٤ / ٣٩١ ، الثقـات للعجلي ص ٢٣٤، رقـم ٧٢٠، والثقـات لابـن شـاهين ص ١٨٢رقم ٥٨٧ ، وتقريـب التهذيـب ١ / ٤٤٨ رقم ٣٠٢٠ ، والكاشف ١ / ٥١٢ رقم ٢٤٦١، ووفيات الأعيان ٢/ ٥٠٩ رقم ٣٠٦ .

منقطع، وكذلك صنع ﷺ ، وافترض عليه أن يتبع ما أوحي إليه، ونشهد أن قد اتبعه ﷺ وما لم يكن فيه وحي فقد فرض الله في الوحي اتباع سنته، فمن قبل عنه فإنما قبل بفرض الله قال تعالى :﴿**وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[١] .

قال البيهقي : وقوله في الحديث : «في كتابه» إن صحت هذه اللفظة فإنما أراد فيما أوحى إليه، ثم ما أوحى إليه نوعان؛ أحدهما وحي يتلى، والآخر وحي لا يتلى[٢].

ويشهد لما قاله البيهقي في أن المراد بكلمة «في كتابه» أعم من القرآن ، ويشمل الوحي بنوعيه، المتلو ، وغير المتلو . قوله ﷺ لوالد الزاني بامرأة الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم : «**والذي نفسي بيه لأقضين بينكما بكتاب ا لله الوليدة والغنم رد. وعلى ابنك جلد مائة ، وتغريب عام**»[٣] قال الحافظ ابن حجر: المراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده، ويؤيده رواية القرآن وهو المتبادر. وقال ابن دقيق العيد[٤] : الأول أولى ؛ لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى:﴿ **أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلا**﴾ [٥] فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه، وجلد الثيب ورجمه، فيما رواه الإمام مسلم عن عبادة بن الصامت ﷺ[٦] قال: قال

---

(١) جزء من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) مفتاح الجنة ص ٤٢،٤٣.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا ١٢/ ١٤٠ رقم ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨. وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا ٦/ ٢١٤ رقم ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ واللفظ له .

(٤) ابن دقيق العيد :هو محمد بن على وهب المنفلوطي ، تقى الدين أبو الفتح، إمام حافظ فقيه، كان من أذكياء زمانه ، وقل أن ترى العيون مثله، وله يد طولى في الأصول والمعقول، ولي قضاء الديار المصرية وتخرج به أئمة ، من مصنفاته: الاقتراح في علوم الحديث، وشرح العمدة، مات سنة ٧٠٢هـ له ترجمة في : طبقات الحفاظ للسيوطي ٥١٦ رقم ١١٣٤ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤ / ١٤٨١ رقم ١١٦٨ ، والرسالة المستطرفة للكتابي ص ١٨٠ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٤١١ رقم ٥٦٦ ، والدرر الكامنة ٤/ ٩١ رقم ٢٥٦، والبداية والنهاية ١٤/ ٢٧، وشذرات الذهب ٦/ ٥ ، والوافي بالوفيات ٤/ ١٩٣ .

(٥) الآية ١٥ من سورة النساء.

(٦) عبادة بن الصامت: صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٢/ ٨٠٧ رقم ١٣٧٢ ، واسد الغابة ٣/ ١٥٨ رقم ٢٨٩١، وتاريخ الصحابة ص ١٩٠ رقم ١٠٠٤ ، والإصابة ٢/ ٢٦٨ رقم ٤٥١٥، ومشاهير علماء الأمصار ص٦٦ رقم ٣٣٤ .

رسول الله ﷺ :«**خذوا عني . خذوا عني. قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة جلة مائة ونفى سنة، والثيب بالثيب. جلد مائة والرجم**»[1] .

قال الحافظ ابن حجر قلت: وهذا أيضًا بواسطة التبيين»[2] .

وقلت : حتى لو صحت هذه اللفظة «في كتابه» وحملت على المتبادر منها وهو القرآن الكريم. فلا حجة في الحديث للمنكرين لحجية السنة، فالحديث عليهم لا لهم؛ لأن ما يحرمه أو يحله الرسول ﷺ ، هو حرام أو حلال في كتاب الله ﷻ الذي أمر بطاعته، ونهى عن مخالفته ﷺ . ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح السنة من حديث المقدام بن معد يكرب الكندى[3] ؓ ؛ أن رسول ﷺ قال: «**يوشك الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي ، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، فما وجدنا من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ﷻ**[4] .

قال الإمام الشافعي معقبًا : فقد ضيق رسول الله على الناس أن يردوا أمره بفرض الله عليهم اتباع أمره[5] وقال الإمام البيهقي: وهذا خبر من رسول الله ﷺ عما يكون بعده من رد المبتدعة حديثه فوجد تصديقه فيما بعده ﷺ[6] .

أما حديث: لا يمسكن الناس على بشيء ... إلخ فأخرجه الإمام الشافعي وقال: إنها

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الحدود، باب حد الزنى ٦/ ٢٤٠ رقم ١٦٩٠.

(٢) انظر : فتح الباري ١٢/ ١٤٢ - ١٤٤ رقمي ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨.

(٣) المقدام بن معد يكرب: صاحبي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٤/ ١٤٨٢ رقم ٢٥٦٢، واسد الغابة ٥/ ٢٤٤ رقم ٥٠٧٧، وتاريخ الصاحبة ص ٢٤٠ رقم ١٣١٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٩ رقم ٣٦٥، والإصابة ٣/ ٤٥٥ رقم ٨٢٠٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في لزوم السنة ٤/ ٢٠٠ رقم ٤٦٠٤ ، والترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥/ ٣٦ رقم ٢٦٦٤ وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه بن ماجة في سننه المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله والتغليظ على من عارضه ١/ ٢٠ رقم ١٢، واللفظ له وابن حبان في صحيحه (الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان)، باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرًا وزجرًا ١/ ١٠٧ رقم ١٢، والحاكم في المستدرك ١/ ١٩١ رقم ٣٧١ ، وسكوت عنه الحاكم والذهبي، وصححه أحمد شاكر في هامش الرسالة للشافعي ص ٩٠، ٩١ .

(٥) الرسالة للشافعي ص ٢٢٦ .

(٦) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٢٥ .

من رواية طاووس وهو حديث منقطع[١] . وأخرجه ابن حزم مرسلاً في الإحكام[٢] ، وقال : إلا أن معناه صحيح؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئًا من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه، وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣] . فنص كتاب الله تعالى يقضي بأن كل ما قاله فهو عن الله تعالى[٤] .

فالرواية لا حجة فيها لخصوم السنة، بل هي عليهم لا لهم كما مر في رواية: إني لا أحل إلا ما حل الله في كتابه ... «ليس للناس أن يقولوا : كيف يحرم رسول الله ، ويحل ما ليس في القرآن؟ فإن الرسول مشرع، وهو لا يحل إلا ما كان حلالاً في شرع الله، ولا يحرم إلا ما كان حرامًا[٥] أ. هـ.

أما الحديث الثالث: سؤال بعض الصحابة النبي ﷺ هل يجب الوضوء من القيء؟ قال ﷺ : « **لو كان واجبًا ؛ لوجدته في كتاب الله**» هذا الحديث عزاه الإمام الشوكاني إلى كتب أئمة الشيعة في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان بلفظه السابق[٦] .

ووجدته في سنن الدارقطني عن ثوبان[٧] أيضًا قال : كان رسول الله ﷺ صائمًا في غير رمضان ، فأصابه غم أذاه، فتقيا، فقاء، فدعاني بوضوء فتوضأ، ثم أفطر، فقلت: يارسول الله أفريضة الوضوء من القيء؟ قال: **لو كان فريضة لوجدته في القرآن ...**» قال الدارقطني: لم يروه عن الأوزاعي ، غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث[٨] .

---

(١) انظر : الأم كتاب جماع العلم، باب الصوم ٧/ ٢٨٨ ، وفي كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض ١/ ٨٠، ٨١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢١٢ .

(٣) الآيتان ٣،٤ من سورة النجم .

(٤) انظر: الإحكام لابن حزم ٢/ ٢١٢ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٦٤ .

(٦) انظر : نيل الأوطار ١/ ١٨٧ .

(٧) ثوبان : هو ثوبان بن بجدر أبو عبد الله مولى رسول الله ﷺ صاحبي جليل له ترجمة في: الاستيعاب ٢/ ٢١٨ رقم ٢٨٢، واسد الغابة ١/ ٤٨٠رقم ٦٢٤، وتاريخ الصحابة ص ٥٦ رقم ١٧٤، ومشاهير علماء الأمصار ص٦٤ رقم ٣٢٤ ، والإصابة ١/ ٢٠٤ رقم ٩٦٩ .

(٨) الدارقطني كتاب الطهارة ، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه ١/ ١٥١ رقم ٤١ .

والحديث على فرض صحته؛ فالجواب عنه معلوم من الحديث السابق: «إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه ..» ورواية : «لا يمسكن الناس على بشيء ..» ويأتي مزيد من الإجابة في الحديث التالي : «السنة سنتان: سنة في فريضة ...إلخ» .

أما قول الدكتور توفيق صدقي: «فهذا الحديث صح أو لم يصح فالعقل يشهد له ويوافق عليه، وكان يجب أن يكون مبدأ للمسلمين لايحيدون عنه»[1] فسيأتى الرد على ذلك في المطلب الثاني (شبهة عرض السنة على العقل) .

أما الحديث الرابع: «السنة سنتان: سنة في فريضة، وسنة في غير فريضة...إلخ» . أخرجه الدارمي في سننه[2] مقطوعًا عن مكحول[3] ، والطبراني في الأوسط[4] ، عن أبي هريرة مرفوعًا ، وفيه عبد الله بن الرومي ضعفه غير واحد، ووهاه ، وقال الذهبي: روى خبرًا كذبًا[5] .

والحديث على فرض صحته فلا حجة فيه الخصوم؛ لأن الحديث إنما يشير إلى السنة بمعناها عند علماء الأصول: وهو «كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو ترك، أو كتابة، أو أشارة مفهمة أو هم مصحوب بالقرائن، أو غير ذلك مما يثبت الأحكام ويقررها، مما لم ينطق به الكتاب العزيز[6] .

والسنة بهذا المعنى الأصولي تعتريها الأحكام الخمسة:

١ـ الوجوب ٢ـ الحرام ٣ـ المكروه ٤ـ المباح ٥ـ المندوب .

---

(١) انظر: مجلة المنار المجلد ٩/ ٥١٥ رقم ٩١٣ .

(٢) الدارمي في سننه المقدمة ، باب السنة قاضية على كتاب الله ١/ ١٥٣، ١٥٤ رقم ٥٨٩ بلفظ : «السنة سنتان: سنة الأخذ بها فريضة: وتركها كفر، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيره حرج) .

(٣) مكحول : هو مكحول الشامي، أبو عبد الله ، ثقة، فقيه كثير الإرسال مات سنة ١١٣هـ. له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢ / ٢١١ رقم ٦٨٩٩ ، والكاشف ٢ / ٢٩١ رقم ٥٦٢٠ ، وحاشية بن العجمي هامش على الكاشف ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٣ ، والثقات للعجلي ص ٤٣٩ رقم ١٦٢٨، والثقات لابن حبان ٥/ ٤٤٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤١ رقم ٨٧٠ .

(٤) الطبراني في الأوسط ٤ / ٣٩٢ رقم ٤٠١١ ، وقال الطبراني : (لم يرو هذا الحديث عن محمد إلا عيسى تفرد به عبد الله ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط، وقال: لم يروه عن أبي سلمة إلا عيسى بن واقد تفرد به عبد الله بن الرومي، ولم أر من ترجمة . انظر: مجمع الزوائد ١/ ١٧٢، وانظر مجمع البحرين في زوائد المجمعين الصغير والأوسط للطبراني ١/ ٢٣٣ رقم ٢٥٦.

(٥) انظر : ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٢ رقم ٤٣١٧ ، ولسان الميزان ٣/ ٢٨٦ رقم ١٢٠٨ .

(٦) انظر: الإحكام للآمدي ١/ ١٢٧ ، وإرشاد الفحول للشوكاني ١/ ١٥٥ ، وأصول الفقه للخضري ص ٢٥٠، ٢٥١.

فتارة تكون السنة واجبة (فريضة) وأصلها في كتاب الله ﷻ ، وذلك كثير مما جاءت به السنة المطهرة ، مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم من العبادات، والمعاملات، والحدود ، والأحوال الشخصية .

مثال ذلك : وجوب الوضوء للحدث الأصغر، والغسل للحدث الأكبر، والتيمم للحدثين على حد سواء عند فقد الماء .

يدل على ذلك قوله ﷺ : «**لا تقبل صلاة أحدكم، إذا أحدث حتى يتوضأ**»[1]وعن علي ابن طالب ﷺ قال : «سألت النبي ﷺ عن المذي؟ فقال: **من المذي الوضوء، ومن المني الغسل**»[2].

وعن عمران بن حصين[3] قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: «ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم»؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماء؟ قال : «**عليك بالصعيد؛ فإنه يكفيك**»[4] .

وأصل هذه السنة الواجبة في كتاب الله قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ**﴾[5] .

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ : البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الوضوء، باب لاتقبل صلاة بغير طهور ١/٢٨٢ رقم ١٣٥ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة ١/ ١٠٤ رقم ٢٢٥ واللفظ له .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في المنى والمذي ١/ ١٩٣ رقم ١١٤، وقال هذا حديث حسن .

(٣) عمران بن حصين: صاحبي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣/ ١٢٠٨ رقم ١٩٦٩ ، واسد الغابة ٤/ ٢٦٩ رقم ٤٠٤٨ ، وتاريخ الصحابة ص ١٨٣ رقم ٩٤٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٤٨ رقم ٢١٨، والإصابة ٣/ ٢٦ رقم ٦٠٢٤ .

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التميم باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ١ / ٥٣٣ رقم ٣٤٤ ، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة ٣٠٠/ ١٩٩ رقم ٦٨٢ .

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة .

وحد الحرابة واجب بالسنة في قوله ﷺ : «**من حمل علينا السلاح فليس منا**»(١).
قوله ﷺ : « **من خرج على الطاعة وفارق الجماعة ومات، فميتة جاهلية**»(٢).

وأصل هذا الحد في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾(٣).

وحد الردة واجب بالسنة في قوله ﷺ : «**لا يحل دام امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»(٤) .

وأصل هذا الحد في كتاب الله في قوله تعالى : ﴿**وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾(٥) وهذا الاستدلال بالآية وإن لم يكن صريحًا .

فهو يمشي مع من لا يرى استقلال السنة بالتشريع، فيقولون: السنة الواجبة هنا ليست زيادة على شئ في القرآن، وإنما هي زيادة الشرح المستنبط من المشروح بإلهام إلهي، ووحي رباني، وتأييد سماوي(٦) فهي عندهم مبينة لنصوص القرآن بأي نوع من البيان .

وأصل هذا الحد في كتاب الله ﷻ عند من يرى استقلال السنة بالتشريع، عموم الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته المطلقة في كل ما يأمر به وينهى

---

(١) متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعرى ﷺ البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا» ١٣/ ٢٦ رقم ٧٠٧١ ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ من «حمل علينا السلاح فليس منا» ١ رقم ١٠٠ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ٦/ ٤٧٩ رقم ١٨٤٨.

(٣) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٤) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعور رضى الله عنه، البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الديات، بال قول الله تعالى «النفس بالنفس والعين بالعين» ١٢/ ٢٠٩ رقم ٦٨٧٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ٦/ ١٧٩ رقم ١٦٧٦.

(٥) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٦) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٩٩ ، وانظر: الموافقات للشاطبي ٤/ ٩ - ١٤ .

عنه كقوله تعالى : ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1] .

ومثـال السـنة المحرمـة : قولـه ﷺ « **لايجمع بـين المرأة وعمتهـا ، ولا بين المرأة وخالتها**[2] فـأصل ذلك التحريم في الجمـع بين المرأة وعمتهـا والمرأة وخالتهـا، قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾[3].

وهذا استدلال من لا يرى استقلال السنة بالتشريع، وقد عرفت مما سبق استدلال من يرى استقلالها.

فأمثـال هذه السـنة سـواء كانت (واجبـة أو محرمـة) الأخذ بهـا هدى وتركها بعدم فعلهـا إذا كانت واجبـة، وفعلهـا إذا كانت محرمـة (ضلالـة) كمـا في الحديث، وهو ما يتمشى مع تعريف الواجب والحرام عند الأصوليين .

فـالواجب: مرادف للفرض عنـد الجمهور، هو مـا طلب الشـارع فعلـه على وجـه اللزوم بحيـث يأثم تاركه وقال الآمـدى : «والحق في ذلك أن يقال : الوجوب الشرعي عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سببًا للذم شرعًا في حالة ما»[4] .

أما الحرام فهو ضد الواجب: قال الآمـدى : والحق فيه أن يقال: هو ما ينتهض فعله سببًا للذم شرعًا بوجه ما من حيث هو فعل له[5] .

أما قولـه ﷺ في الحديث : « **وسـنة في غـير فريضة**» ؛ فـالمراد بذلك السـنة المباحة والمندوبة وقولـه : «**الأخذ بها فضيلة وتركها ليس بخطيئة**» أي في فعلها ثواب، وليس في تركها عقاب، وهذا هو «المباح والمندوب» عند أهل الأصول .

فالمندوب: هو ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، أو هو ما طلب الشارع فعله طلبًا غـير حتم[6] . وقال الآمدي: فالواجب أن يقـال : هو المطلوب فعله شـرعًا من غير ذم

---

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ : البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب النكاح، باب لاتنكح المرأة على عمتها ٩/ ٦٤ رقم ٥١٠٩، ومسلم (بشرح النووي) كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ٥/ ٢٠٥ رقم ١٤٠٨.

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٤) البحر المحيط للزركشي ١/ ١٨١ ـ ١٨٤ ، والإحكام للآمدي ١/ ٩٢ ، وأصول الفقه للخضري ص ٣٩ .

(٥) الإحكام للآمدي ١/ ١٠٦ .

(٦) أصول الفقه للخضري ص ٥٤، وانظر: أصول الفقه للشيخ خلاف ص ١١١.

على تركه مطلقًا[1] ومن ومن أسمائه : النافلة، والسنة، والمستحب، والتطوع وذلك عند الجمهور[2] .

ومثاله : الرواتب مع الفرائض، وصلاة العيدين، والاستسقاء، والكسوف، وصدقة التطوع... إلخ والأصل في ذلك حديث الأعرابي الذي علمه النبي ﷺ شرائع الإسلام وفرائضه ، وأنه ليس عليه غيرها إلا أن التطوع «فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله على شيئًا ، فقال رسول الله ﷺ : «**أفلح أن صدق. أو دخل الجنة إن صدق**»[3] .

والمباح : هو ما خير الشارع المكلف فيه بين فعله وتركه من غير مدح ولا ذم[4] . وقال الأمدى : والأقرب في ذلك أن يقال : هو ما دل الدليل السمعى على خطاب الشارع بالتخيير فيه الفعل والترك من غير بدل[5] .

ومن أسمائه : الحلال، والمطلق، والجائز[6] ، ومثاله قوله تعالى :﴿**فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**﴾[7] . وقوله : «لحمزة بن عمرو الأسلمي[8] لما سأله عن الصيام في السفر : «**إن شئت فصم وإن شئت فأفطر**»[9] .

فأمثال هذه السنن المباحة والمندوبة الأخذ بها فضيلة ويثاب ويمدح الإنسان على فعلها، وإن تركها لم يكن مخطئًا ، ولا عقاب ولا لوم عليه .

---

(١) الإحكام للآمدي ١/ ١١١ .

(٢) البحر المحيط للزركشي ١/ ٢٨٤ .

(٣) متفق عليه من حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإلام ١/ ١٣٠رقم ٤٦، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التى هي أحد أركان الأسلام ١/ ١٩٨ رقم ١١ .

(٤) أصول الفقه الحضرى ص ٦٠، وانظر : أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١١٥ .

(٥) الإحكام للآمدى ١/ ١١٥.

(٦) البحر المحيط للزركشى ١ / ٢٧٦.

(٧) الآية ١٠١ من سورة النساء .

(٨) حمزة بن عمر الأسلمى : صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ١/ ٣٧٥ رقم ٥٤٢ ، واسد الغابة ٢/ ٧١ رقم ١٢٥٢ ، وتاريخ الصحابة ص ٦٧ رقم ٢٣٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢ رقم ٥١، والإصابة ١/ ٣٥٤ رقم ١٨٣٧ .

(٩) متفق عليه من حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار ٤/ ٢١١ رقم ١٩٤٣ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الصوم، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ٤/ ٢٥٣ رقم ١١٢١ .

وأصل هذه السنن في كتاب الله قوله تعالى : ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾[1] .

فهذا هو معنى الحديث على فرض صحته، فأين الدلالة فيه على عدم حجية السنة ووجوب عرضها على كتاب ا لله؟!!

وبعد

هذا ما قاله أهل العلم في أحاديث عرض السنة المطهرة على القرآن الكريم، التى أسس عليها أعداء الإسلام منهجًا خاصًا بهم في الحكم على صحة السنة بوجوب عرضها عل الكتاب .

فما وافقه؛ فهو حجة، وما خالفه ولو مخالفة ظاهرة يمكن الجمع بينهما؛ فباطل مردود ليس من السنة .

وهذا منهج باطل، مردود، عماده الكذب والخديعة: لأنه يفضي إلى نفي حجية السنة النبوية التى لها دور في بيان الكتاب وتفسيره، أو التى أفادت حكمًا مستقلاً : لأن كلاً من النوعين غير موجود فيه، فتكون وظيفة السنة مقصورة على تأكيد القرآن فقط، وبالتالى الحجة فيه وحده، ولا حجة في السنة على أي حكم شرعي بذاتها؛ لأنها لو كانت حجة على شئ لما توقف ذلك على ثبوت الشئ بحجة أخرى، وهذا كلام باطل لا يصح؛ لأن أحاديث العرض عند عرضها على كتاب ا لله وجدناها مخالفة لما فيه؛ لأنه لا يوجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول ا لله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله بل يوجد في كتاب الله إطلاق التأسى به، والأمر بطاعته مطلقة من غير تقييد، والتحذير من مخالفة أمره جملة على كل حال .

وكما سبق من قول الأئمة : البيهقي، وابن عبد البر، وابن حزم[2] ومن ثم فقد رجعت أحاديث العرض على نفسها بالبطلان، ثم إنه ورد في بعض طرقها عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **إنه سيأتيكم منى أحاديث مختلفة، فما أتاكم موافقًا لكتاب الله وسنتى فهو مني، وما أتاكم مخالفًا لكتاب ا لله وسنتى فليس مني**»[3]. قال البيهقي : تفرد به صالح بن موسى الطلحي، وهو ضعيف لا يحتج

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وانظر : التعريفات للجرجاني ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) راجع : ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٦٠٣، وانظر : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالنسة ص ٣٨ .

بحديثه[1] .

قال السيوطي: قلت: ومع ذلك فالحديث لنا لا علينا : ألا ترى إلى قوله : «موافقًا لكتاب الله وسنتي»[2] .

ومع أن أحاديث عرض السنة على القرآن الكريم لا وزن لها سندًا عند أهل العلم كما سبق، إلا أن معناها صحيح وعمل بها المحدثون في نقدهم للأحاديث متنًا فجعلوا من علامات وضع الحديث مخالفته لصريح القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل .

إلا أنهم وضعوا لذلك قيدًا وهو استحالة إمكان الجمع والتأويل، فإذا أمكن الجمع بين ما ظاهره التعارض من الكتاب أو السنة أو العقل ـ جمعًا لا تعسف فيه يصار إلى الجمع والقول معًا ولا تعارض حينئذ ، وإن كان وجه الجمع ضعيفًا باتفاق النظار، فالجمع عندهم أولى[3] .

وإعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها ، وإلا فلنتعرف على الناسخ والمنسوخ فنصير إلى الناسخ ونترك المنسوخ، وإلا نرجح بأحد وجوه الترجيحات المفصلة في كتب الأصول وعلوم الحديث[4] ، والعمل بالأرجح حينئذ متعين، وهؤلاء المبتدعة لم يرفعوا بهذا الأصل رأسًا ، جهلاً به أو عنادًا كما قال الشاطبي[5] .

وإن لم يتمكن العالم من ذلك للتعادل الذهني فاختلفوا على مذاهب منها:

١ـ التخيير   ٢ـ تساقط الدليلين والرجوع إلى البراءة الأصيلة

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ١/ ٤٣٣ رقم ٢٩٠٢، والكاشف ١/ ٤٩٩ رقم ٢٣٦٤، والمجروحين ١/ ٣٦٩، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٣٦ رقم ٣١٤ ، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ٢/ ٦٢٧ رقم ١٥٤، وخلاصة تهذيب الكمال ص ١٧٢ .

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٣٩ .

(٣) قال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول : «والدليل القاطع ضربان : عقلي، وسمعي فإن كان المعارض عقليًا نظرنا فإن كان خبر الواحد قابلاً للتأويل كيف كان أولناه فلم نحكم بردة » انظر: المحصول في أصول الفقه ٢/ ٢١٠ .

(٤) انظر: إرشاد الفحول ٢/ ٣٦٩ ـ ٤٠٨ ، والمحصول في أصول الفقه ٢/ ٤٣٤ ـ ٤٨٨، والإحكام للآمدي ٤/ ٢٠٦ ، والموافقات للشاطبي ٤/ ٦٤٠ ، والمستصفى للغزالي ٢/ ٣٩٢ ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٦/ ١٠٨ ـ ١٩٤ ، والمعتمد في أصول الفقه ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٨، وأصول السرخسي ٢/ ١٤٥، ٢٤٩، وفتح المغيث للعراقي ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩ ، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٨ ـ ٢٠٣ ، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي ص ٥٩ ـ ٩٠، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٢، ١٧٣ .

(٥) الاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١، وانظر : الإحكام لابن حزم ١/ ١٦١ .

٣- الأخذ بالأغلظ ٤- التوقف .

ومعلوم بأن التوقف هنا حتى يمكن الجمع أو التأويل أو الترجيح . وكل ما سبق قال به من المعتزلة صاحب المعتمد في أصول الفقه في باب الأخبار المعارضة، وباب ما يترجح به أحد الخبرين على الآخر»[١] .

قال الحافظ ابن حجر: «فصار ما ظاهرة التعارض واقعًا على هذا الترتيب الجمع إن أمكن ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، والترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين ، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر، إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه وفوق كل ذي علم عليم»[٢] .

ولا أعلم نقلاً عن أحد من العلماء برفض ورود الحديث بمجرد المخالفة الظاهرية مع القرآن الكريم ، أو السنة ، أو العقل مع إمكان الجمع، أو التأويل، أو الترجيح ، حتى من نقل عنهم الأصوليون إنكار الترجيح وردوا عليهم إنكارهم ، قالوا عند التعارض: يلزم التخيير أو الوقف[٣] .

نعم لم ينقل رد السنة وجحدها بمجرد المخالفة الظاهرية إلا عن أهل البدع والأهواء كما حكاه عنهم الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام[٤] ، وتابعهم ذيولهم في العصر الحديث من أصحاب المذاهب اللادينية .

وقصاري القول : إن أهل العلم مجمعون على أن السنة الصحيحة لا تخالف كتاب الله ﷻ ، ولا تخالف سنة أخرى صحيحة مثلها، ولا تخالف العقل، وما يبدوا حينًا من تعارض هو من سوء الفهم لا من طبيعة الواقع، كما قال فضيلة الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله تعالى - : لا يتعارض حديث مع كتاب ا لله أبدًا ، وما يبدو من تعارض هو من سوء الفهم لا من طبيعة الواقع »[٥] .

---

(١) المعتمد في أصول الفقه ٢/ ١٧٦، ١٨٨، وانظر : الإحكام للآمدي ٤/ ٢٢١، والبحر المحيط ٦/ ١١٥، والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ٤٤٩ .

(٢) نزهة النظر ص ٣٥ ، وانظر: فتح المغيث للسخاوي ٣/ ٧٣ ، وتدريب الراوي ٢/ ٢٠٢ .

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ٢٠٩، وفتح المغيث السخاوي ٣/ ٧٣، وانظر: المصادر السابقة نفس الأماكن.

(٤) الاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١/ ١٩٩ .

(٥) مائة سؤال في الإسلام ١/ ٢٤٤، وانظر: المكانة العلمية لعبد الرازق في الحديث النبوي لفضيلة الأستاذ=

وعن دعوى تعارض الأحاديث مع بعضها يقول الحافظ ابن خزيمة : «لا أعرف أنه روى عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحن متضادين، فمن كان عنده فليأتي به لأؤلف بينهما »[١] .

قال الإمام ابن حزم: ليس في الحديث الذي صح شيء يخالف القرآن الكريم ولا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلاً ، وكل خبر شريعة فهو إما مضاف إلى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملته، وإما مستثنى منه لجملته، ولا سبيل إلى وجه ثالث. فإن احتجوا بأحاديث محرمة أشياء ليست في القرآن قلنا لهم: قد قال الله ﷻ ﴿ **وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾[٢] فكل ما حرمة رسول الله ﷺ مثل الحمار الأهلي، وسباع الطير، وذوات الأنياب[٣] ، وغير ذلك؛ فهو من الخبائث، وهو مذكور في الجملة المتلوه في القرآن ومفسر لها، والمعترض بها يسأل: أيحرم أكل عذرته أم يحلها؟ فإن أحلها خرج عن إجماع الأمة وكفر، وإن حرمها؛ فقد حرم ما لم ينص الله تعالى على اسمه في القرآن، فإن قال هي من الخبائث قيل له : وكل ما حرم عليه السلام؛ فهو كالخنزير، وكل ذلك من الخبائث . فإن قال قد صح الإجماع على تحريمها ، قيل له : قد أقررت بأن الأمة مجمعة على إضافة ما جاء عن النبي ﷺ من السنن إلى القرآن الكريم ، مع ما صح عنه ﷺ قال : « **لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدرى؟ ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه** »[٤] . فهذا حديث صحيح بالنهى عما تعلل به هؤلاء

=الدكتور إسماعيل الدفتار ٢/ ٦٢٦ مبحث (حقيقة التعارض إنما هي في الفهم) . ومختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين للدكتور نافذ حسين حماد ص ١٢٥ - ١٨٨ .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٣، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٦، وفتح المغيث للعراقي ص ٣٣٦، وفتح المغيث للسخاوي ٣/ ٧١ .

(٢) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٤٥١، وانظر: أمثلة أخرى عل ما اعترضوا عليه من الأحاديث الصحيحة لمخالفتها في نظرهم القرآن الكريم، ولا مخالفة في الحقيقة في الباب الثالث، حديث رؤية الله ﷻ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العنة، باب لزوم السنة ٤/ ٢٠٠ رقم ٤٦٠٥ ، والترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥/ ٣٦ رقم ٢٦٦٣ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه ١/ ٢٠ رقم ١٣ من حديث أبى رافع ﷺ .

الجهال[1] .

ويقول ابن حزم في موضع آخر : «إذا تعارض الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث، فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله ﷻ ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق»[2] .

ويتأيد ما قاله ابن حزم بما قال الإمام الشاطبي عند كلامه على حديث العرض: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ـ الحديث» قال : «إن الحديث إما وحي من الله صرف، وإما اجتهاد من الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ معتبر بوحي صحيح من كتاب أو سنة، وعلى كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله ؛ لأنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى أ. هـ .

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢١٥، ٢١٦ بتصرف، وانظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي فصل «الأحاديث النبوية وربطها بالقرآن» ٢/١٢٧ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٦١ .

المطلب الثاني

شبهة عرض السنة النبوية على العقل والرد عليها

لم يكتف أهل الزيغ والهوى بعرض السنة المطهرة على القرآن الكريم للحكم عليها قبولاً أو رفضًا ، وإنما سلكوا مسلكًا آخر في الحكم عليها والتشكيك فيها بعرضها على العقل (الصريح) ، فما وافقه قبل ولو كان آحادًا ـ صح أو لم يصح ـ وما لم يوافقه ـ حتى ولو مع إمكان التأويل ـ ردوه ولو كان متواترًا صحيحًا .

وهذا المسلك والمنهج (عرض السنة على العقل بالمفهوم السابق من أصول أهل الكفر والبدع والأهواء كما حكاه عنهم الأئمة : ابن قيم الجوزية ، وابن أبي العز، وابن قتيبة، والشاطبي .

يقول ابن قيم الجوزرية: وبالجملة فمعارضة أمر الرسل أو خبرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار»[1] .

ويقول ابن أبي العز[2] : «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً ، فما وفقه قال: إنه محكم، وقبله ، واحتج به ، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضًا ، أو حرفه وسمى تحريفه تأويلاً[3] .

ويقول الشاطبي في باب (مأخذ أهل البدع بالاستدلال) : «ردهم للأحاديث التى جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم ويدعون أنها مخالفة للعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، ولما ردوها بتحكم العقول كان الكلام معهم راجعًا إلى أصل التحسين والتقبيح العقليين، فإن محصول مذهبهم تحكيم عقول الرجال دون الشرع، وهو أصل من الأصول التى بنى عليها أهل الابتداع في الدين، بحيث أن

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١٢١ .

(٢) ابن أبي العز: هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي أبو محمد، أحد الأئمة الأعلام، الملقب بسلطان العلماء، من مصنفاته : قواعد الأحكام في مصالح الأنام، والإلمام في أدلة الأحكام ، والتفسير الكبير، مات سنة ٦٦٠هـ . له ترجمة في : طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣١٥ رقم ٢٨٨ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٣٣٥ ، شذرات الذهب ٥/ ٣٠١، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢/ ٨٧٣ رقم ١٠، وذيل طبقات الفقهاء للشافعيين للعبّادي ص ٣٦.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٨٠ .

الشرع إن وافق آراءهم قبلوه، وإلا ردوه[1] .

وبهذه الشبهة قال أهل الزيغ والهوى حديثًا : مثل محمود أبو رية[2] ، وقاسم أحمد[3]، وسعيد العشماوي[4]، ومحمد شحرور[5] ، وإسماعيل منصور[6]، وجمال البنا[7]، ونصر أبو زيد وغيره .

ومن الأحاديث التى يستشهد بها خصوم السنة المطهرة في وجوب عرضها على العقل، ما روي عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ :« **إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولاتنكرونه، قلته أو لم أقله، فصدقوا به، وإني أقول ما يعرف ولا ينكر وإذا حدثتم عني بحديث تنكرون، لا تعرفونه، فكذبوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف**»[9] .

وهذا الحديث استدل به قديمًا: الطائفة التى ردت الأخبار كلها، وناظر الإمام الشافعي واحدًا من أتباعها كما حكاه الإمام الشافعي عنهم[10].

واستدل به حديثًا ؛ الدكتور توفيق صدقي[11] ، والأستاذ جمال البنا[12] ، وغيرهم ممن سبقوا .

ووجه استدلالهم من هذا الحديث: أنه يفيد في نظرهم وجوب عرض ما نسب إلي

---

(١) الاعتصام ١/ ١٨٦، ١٨٧، ٢/ ٥٨٩.

(٢) أضواء على السنة ص ١٩، ١٤٣ .

(٣) إعادة تقييم الحديث ص ٥٩ .

(٤) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩١ ، ٩٢.

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٧٢٦ .

(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٦٥٩ .

(٧) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٨٦، ١٦١، وانظر: كتابه الإسلام والعقلانية ص ٣٨ وما بعدها .

(٨) نقد الخطاب الديني ص ١٠١ ، ١٠٣، ١٣١، ١٣٢، وانظر له مفهوم النص ص ٢٨.

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك باب، كتاب عمر ﷺ إلى أبى موسى الأشعري ٤/ ٢٠٨ رقمي ١٨، ١٩، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول الأصل الرابع والأربعون فيما يعدونه صدق الحديث ١/ ٣٥٧ واللفظ له . وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٣٢، ٣٣ رقم ١٤، والخطيب في تاريخه ١١/ ٣١١ رقم ٦٢٦٨ ، والبخاري في تاريخه ٣/ ٤٧٣ رقم ١٥٨٥ .

(١٠) الأم كتاب سير الأوزاعي ، باب سهم الفارس الراجل وتفضيل الخيل ٧/ ٣٣٩ .

(١١) مجلة المنار المجلد ٩/ ٥٢٢ .

(١٢) الأصلان العظيمان ص ٢٣١ .

النبي ﷺ علـى المستحسن المعروف عن الناس ـ حتى ولـو كانوا أهل زيغ وضلالة ـ فما وافق عقول هؤلاء الناس؛ فهو من السـنة حتى ولو لم يقلـه النبي ﷺ فعلاً ، وما خالف تلـك العقول، فكذب ليس من سنة النبي ﷺ ، ولم يقلـه حتى ولو جاء متواترًا صحيحًا فالحجة عندهم في تلك العقول لا في السنة النبوية المطهرة .

الجواب عن الحديث:

هذا الحديث الـذي استشـهد به خصـوم السـنة المطهرة روي من طرق مختلفـة كلها ضعيفـة لا يصلح شيء منهـا، بل ولا بمجموعها للاحتجاج والاستشـهاد. وكشف عن ذلك علماء الحديث .

فقال الإمام البيهقي : «قال ابن خزيمة: في صحة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض ولا غربهـا أحدًا يعرف خـبر ابن أبي ذئـب[1] من غير روايـة يحيي بن آدم[2] ، ولا رأيت أحدًا مـن علماء الحديث يثبـت هذا عن أبي هريـرة . وهو مختلف على يحيي بن آدم في إسناده ومتنـه اختلافًا كثـيرًا يوجب الاضطراب، منهم مـن ينكر أبا هريرة، ومنهم من لا يذكر ويرسـل الحديث، ومنهم مـن يقول في متنـه : «إذا رويتم الحديث عنى فاعرضوه على كتاب الله»[3] .

وقال البخاري في تاريخه: وقال يحيى بن آدم عن أبى هريرة وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة[4] ، وفي علـل ابن أبـي حـاتم قـال : قـال أبـي : هذا حديـث منكر، الثقـات لا يرفعونه[5] . أى لا يرفعون في إسناده فوق المقبري، ليوافق قول البخاري .

وقال العقيلي في الضعفاء: ليس له إسناد يصح[6] والحديث ذكره ابن الجوزي في

---

(١) هو : محمد بن عبـد الرحمن بن المغيرة بن أبى ذئب القرشـي العامري، أبو الحـارث ، المدني، أحد الأعلام، ثقة فقيه فاضل. مات ١٥٨هـ . وقيل ١٥٩ هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢/ ١٠٥ رقم ٦١٠٢، والكاشف ٢/ ١٩٤ رقم ٥٠٠١ والثقـات لابن شاهين ص ٢٧٨ رقم ١١٤٠، والجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني ٢/ ٤٤٤ رقم ١٦٩٥.

(٢) هو : يحيى بن آدم بن سـليمان الكوفي، أبـو زكريا ، مولى بني أميـة، أحد أعلام ثقـة حـافظ فاضل مـات سنة ٢٠٣هـــ . لـه ترجمـة في : تقريـب التهذيب ٢/ ٢٩٦ رقم ٧٥٢٣ ، والكاشـف ٢/ ٣٦٠ رقـم ٦١٢٤، والثقات للعجلي ٤٦٨ رقم ١٧٨٩ ، والتعريف برواة مسند الشاميين للدكتور على جماز ص ٤٦٣ رقم ٨٧٤.

(٣) انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٣٩ .

(٤) التاريخ الكبير ٣/ ٤٧٤ رقم ١٥٨٥ ترجمة سعيد المقبري .

(٥) العلل لابن أبى حاتم ٢/ ٣١٠ .

(٦) الضعفاء الكبير ١/ ٣٢ ، ٣٣ رقم ١٤ .

الموضوعات[1] ، وتعقبه في حكمه الحافظ السيوطي في كتابيه النكت البديعات على الموضوعات[2] ، واللآلئ المصنوعة[3] مقويا الحديث بشواهده، ووافقه على ذلك ابن عراق في تنزيه الشريعة[4] ، وتعقب السيوطي، وابن عراق في تقوية الحديث بشواهده الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ـ رحمه الله تعالى ـ وسبق قوله في حديث عرض السنة على القرآن[5] .

كما تعقب الأستاذ المعلمي اليماني الإمام السيوطى في شواهد الحديث بروايتي أحمد وابن ماجة .

فالشاهد الأول « رواية أحمد» بين فيه وهمه؛ بأنه ذكرها بسند متن آخر وهو: «المؤمن القوي خير وأفضل ... إلخ[6] ، والمتن الشاهد في رواية أحمد في سنده أبو معشر[7] : وهو نجيح السندي، كان أول أمره ضعيفًا ، ثم اختلط اختلاطًا شديدًا، وجاء بأحاديث منكرة، ولا سيما في روايته عن سعيد المقبري، وهو الذي روى عنه هذا الحديث الشاهد[8] ، مع أن سعيدًا نفسه اختلط أيضًا[9] ، قال الحافظ الهيثمي[10]: أبو معشر نجيح ضعفه أحمد وغيره وقد وثق[11] .

(١) الموضوعات ١/ ٢٥٧، ٢٥٨ .

(٢) النكت البديعات على الموضوعات ص ٤٨ رقم ٢٣ .

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٢١٣ .

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ٢٦٤ .

(٥) راجع : ص ٢٢١ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٦٦ .

(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٦٧، ٤٨٣ .

(٨) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٧٩ هامش؛ والكاشف ٢/ ٣١٧ رقم ٥٨٠٢، والتقريب ٢/ ٢٤١ رقم ٧١٢٦، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٩ رقم ٧٥٨، ولسان الميزان ٧/ ٤٠٩ رقم ٥٠١٥ وميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٦ رقم ٩٠١٧ ، والجرح والتعديل ٨/ ٤٩٣ رقم ٢٢٦٣ ، والمغنى ٢/ ٦٩٤ ، والضعفاء لابن نعيم ص ١٥٣ رقم ٢٥٤، والضعفاء والمتروكين ص ٢٣٥ رقم ٦١٨.

(٩) نهاية الاغتباط بمن رمى من الرواة بالاختلاط ص ١٣٢ رقم ٤٠ .

(١٠) الحافظ الهيثمي هو : على بن أبى بكر بن سليمان، نور الدين أبو الحسن ، إمام حافظ، رافق الحافظ العراقي في السماع، سمع جميع ما سمعه، من مصنفاته مجمع الزوائد، وبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، وغير ذلك، مات سنة ٨٠٧هـ . له ترجمة في :طبقات الحافظ للسيوطي ص ٥٤٥ رقم ١١٧٨، وأنباء الغمر ٢/ ٣٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ٧٠، والأعلام ٤/ ٢٦٦.

(١١) مجمع الزوائد ١/ ١٥٤ .

كما تعقب المعلمي اليماني الإمام السيوطي في الشاهد الثاني رواية ابن ماجة؛ بأن في سندها المقبري[١] . وهو عبد الله بن سعيد أبي سعيد، متروك ساقط البتة[٢] .

وأمثل شاهد روي في هذا المعنى، واستشهد به الحافظ السيوطي ما أخرجه أحمد والبزار عن أبى حميد وأبى أسيد مرفوعًا : « **إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب؛ فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم وتنفر أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد؛ فأنا أبعدكم منه**»[٣] .

والحديث أخرجه البخاري في تاريخه بلفظ: « **إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم، فأنا أمرتكم به** » ، ثم أخرج من طريق عباس بن سهل عن أبى بن كعب قال:« إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد، فقد يقول النبي ﷺ الخير، ولا يقول إلا الخير .

قال البخاري: هذا أشبه وأصح[٤]. قال البيهقي؛ يعني أصح من رواية من رواه عن أبي حميد، أو أبي أسيد وقد رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد عن القاسم بن سهل، عن أبى بن كعب قال ذلك بمعناه، فصار الحديث المسند معلولاً[٥] .

وهذا ما رجحه المعلمي من أربعة أوجه في تحقيقه للحديث في الفوائد المجموعة[٦] .

---

(١) اخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله والتغليظ على من عارضه ١/ ٢٣ رقم ٢١.

(٢) الفوائد المجموعة ص ٢٧٩ هامش، وانظر: في ترجمة عبد الله المقبري، الكاشف ١/ ٥٥٨ رقم ٢٧٥٢، والتقريب ١/ ٤٩٧ رقم ٣٣٦٧ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٧ رقم ٤١٢، وميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٩ رقم ٤٣٥٣، ولسان الميزان ٧/ ٢٦٣ رقم ٣٥٣٢ ، والجرح والتعديل ٥/ ٧١ رقم ٣٣٦، والمغنى ١/ ٣٤٠، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٩٩، والضعفاء والمتروكين ص ١٥٢ رقم ٣٦٠.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٣/ ٤٩٧، ٥/ ٤٢٥ ، وأخرجه البزار (كشف الأستار) ١/ ١٠٥ ، وقال البزار لا نعلمه يروى من وجه أحسن من هذا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٤٩، ١٥٠، رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح .

(٤) التاريخ الكبير ٥/ ٥١٤ رقم ١٣٤٩ .

(٥) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة ص ٤١.

(٦) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٢٨١، ٢٨٢ هامش .

وبالجملة : فالحديث بطرقه وشواهده لايصلح للاحتجاج والاستشهاد.

يقول الإمام الشوكاني : «فهذا الحديث بشواهده لم تسكن إليه نفسي، وإني أظن أن ابن الجوزي قد وفق للصواب بذكره في موضوعاته»[١] .

ويشهد لبطلان الحديث ما فيه من إباحة الكذب على النبي ﷺ :«قلته أو لم أقله فصدقوا به» . وفي لفظ: «ما بلغكم عنى من قول حسن لم أقله فأنا قلته» .

قال ابن حزم :« وهذا هو نسبة الكذب إلى رسول ا لله ﷺ ؛ لأنه حكى عنه أنه قال : « لم أقله فأنا قلته» فكيف ما لم يقله أيستجيز هذا إلا كذاب زنديق كافر أحمق[٢]؟.

قلت : وفي هذا رد على ما زعمه كذبًا جولدتسيهر من أن المحدثين يقررون «احتجاجًا» مثل حديث «ما قيل من قول حسن فأنا قلته»[٣] .

وحسبنا بهذه الطائفة المستشهدة بهذا الحديث أنهم مقرون على أنفسهم، بأنهم كاذبون، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين**»[٤] أ . هـ .

وعلى فرض صحة الحديث، فلا دلالة فيه على عدم حجية السنة النبوية، فكل ما يدل عليه أنه من أدلة صدق الحديث أن يكون وفق ما جاءت به الشريعة من المحاسن، فإن جاء على غير ذلك كان دليلاً على كذبه، ونحن نقول بذلك على ما هو مقرر عند المحدثين من علامات وضع الحديث ، تكذيب الحسن له[٥] .

ويقول الحكيم الترمذي[٦] في تأويل الحديث: « قوله ﷺ : « إذا حدثتم عنى

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨١ .

(٢) أخرجه ابن حزم في الإحكام ٢/ ٢١٣ بسند فيه اشعث بن بزار، وقال فيه: كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه، وبسند آخر فيه الحارث والعرزمي وعبد الله بن سعيد، وضعف الأولين وقال في الثالث كذاب مشهور. وانظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام ص ٥٥.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٠ .

(٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزرية ص ٥١، وانظر: السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٦٤ .

(٦) الحكيم الترمذي هو : الإمام أبو عبد الله محمد بن على بن الحسن، الزاهد، الواعظ، المؤذن، صاحب التصانيف النافعة، منها نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ، والرد على المعطلة ، وختم الأولياء عاش إلى=

بحديث تعرفونـه، ولا تنكرونه» فنقول من تكلم بعد الرسول ﷺ بشئ من الحق، وعلى سبيل الهـدي؛ فالرسـول ﷺ سـابق إلى ذلك القول وإن لم يكـن قد تكلم بذلك اللفظ الذي أتـى به من بعده ، فقد أتى الرسـول ﷺ بأصله مجملاً كما ثبت في صحيح السنة من حديث ابـن مسـعور ﷺ ؛ أن رسـول الله ﷺ قـال : « ليـس من عمل يقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به ، ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه»[1] .

فلذلك قـال: « فصدقوا بـه قلتـه أو لم أقلـه» ، أي إن لم أقلـه بذلـك اللفظ الذي يحدث به عنى فقد قلتـه بالأصل والأصل مؤد عن الفرع، فجـاء الرسول ﷺ بالأصل ، ثـم تكلم أصحابـه والتـابعون رضوان الله عليهم أجمعـين من بعده بـالفروع، فـإذا كان الكـلام معروفًـا عن المحققين غـير منكر؛ فهو قـول الرسـول ﷺ قالـه أو لم يقلـه ، يجب علينا تصديقـه ـ وخاصة إذا لم يكن ممـا يقال من قبل الرأي ولم يرفعوه؛ لأن الأصل قد قاله الرسـول ﷺ وأعطاه لنا، وإنما قـال ذلك لأصحابه الذين عرفهم بالحق، فإنما يعرف الحق المحق بهم، وهم أولوا الألباب والبصائر[2] رضوان ا لله عليهم أجمعين .

أما الشواهد لهذا الحديث وهو متن : «**إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم ... إلخ**» .

فعلى فرض صحته فلا دلالة فيه على وجوب عرض السنة على العقل، فكل ما يدل عليه التثبيت عند سمـاع الحديث وخاصة إذا كانت فيـه ظلمة وركاكة ومجازفات باردة لا يقول مثلها النبي وهذا ما قرره المحدثـون، وجعلوه من دلائل الوضع في الحديث وإن صح سنده[3] .

وفي ذلك يقـول ابن الجوزي : «واعلـم أن الحديث المنكـر يقشـعر لـه جلد طـالب العلـم، وينفر منـه قلبـه في الغـالب» وروى عن الربيع بن خثيـم[4] قال : «إن للحديث

=حدود ٣٢٠هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٥ رقم ٦٦٨، وطبقات الحفـاظ للسيوطى ص ٢٨٦ رقم ٦٤٢، ولسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٠٨، رقم ١٠٣٣، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٢/ ١٤٥، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٧٣رقم ٦٢٢٦.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب البيوع ٢/ ٥ رقم ٢١٣٦، وسكت عنه هو والذهبي، وأخرجه من حديث جابر، وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي، ومن وجه آخر عن جابر وصححه الذهبي على شرط مسلم.

(٢) نوادر الأصول ، الأصل الرابع والأربعون فيما يعدونه صدق الحديث ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص ٥٠ رقم ٥٣ .

(٤) الربيع بن خثيم: بضم المعجمة وفتح المثلثة، ابن عائد بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم=

ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكرة»[1] .

يقول الأستاذ يحيي المعلمي اليماني : «وعلى فرض صحة الخبر، فلا سبيل إلى أن يفهم منه ما تدفعه القواطع، فمن المقطوع به، أن معارف الناس وآراءهم وأهواءهم تختلف اختلافًا شديدًا ، وأن هناك أحاديث كثيرة، تقبلها قلوب، وتنكرها قلوب. وبهذا يعلم أن ما يعرض للسامع من قبول واستبشار، أو نفور واستنكار. قد يكون حيث ينبغي ، وقد يكون حيث لاينبغي ، وأنما هذا ـ والله أعلم ـ إرشاد إلى ما يستقبل به الخير عند سماعه، وقد يكون منشأ ذلك: أن المنافقين كانوا يرجفون بالمدينة ويشيعون الباطل، فقد يشيعون ما إذا سمعه المسملون، وظنوا صدقه ارتابوا في الدين، أو ظنوا السوء برسول الله ، فأرشدوا إلى ما يدفع عنهم بادرة الارتياب، وظن السوء ، ومع العلم بأن بادى الظن ليس بحجة شرعية، عليهم النظر والتدبر، والأخذ بالحجج المعروفة[2] .

وبعـد

فهذا قول أهل العلم في حديث: «إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه ... إلخ» وشواهده وتبين لنا أنه لا حجة فيه لأعداء السنة وفي منهجهم بعرض السنة على العقل حيث الحكم عليها بالقبول أو الرفض .

ونقول أيضًا في بيان تهافت وبطلان شبهة: «عرض السنة على العقل» سائلين القائلين بها :

- أيهما الحاكم على الآخر النقل أم العقل ؟
- ما أرادِ بالعقل الصريح الذي ترددونه؟ وما حدوده؟ وما مدى الاتفاق عليه؟
- **وهل يتعارض النقل مع العقل؟ وإذا تعرضا فأيهما أحق التقديم؟**

=رباني حجة، قال له ابن مسعود: لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك ، مات سنة ٦٣هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٢٩٤ رقم ١٨٩٣، والكاشف ١/ ٣٩١ رقم ١٥٢٩، والثقات لابن حبان ٤/ ٢٢٤، والثقات للعجلي ص ١٥٤ رقم ٤١٩ والثقات لابن شاهين ص ١٢٦ رقم ٣٣٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٥ رقم ٧٣٧ .

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٣ ، والكفاية ص ٦٠٥ .

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٢٨٢ هامش .

وأخيرًا هل أهمل المحدثون - حقًا - العقل في قبولهم للحديث وتصحيحه كما تدعون؟

الجـــواب

إننا إذا نظرنا في كتب الأصول نجد الإجابة على السؤال الأول أيهما الحاكم على الآخر النقل أم العقل ؟

فعند أهل الأصول العلم بالأحكام (الحكم ، والحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم فيه) هو القطب الأول من الأقطاب الأربعة التى تندرج تحتها أصول الفقه، من هنا كان لابد من تعريف الحكم حيث له تعلق بالحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم فيه .

فنقول : الحكم لغة : المنع والصرف، ومنه الحكمة للحديدة التى في اللجام، وبمعنى الإحكام ، ومنه الحكيم في صفاته سبحانه[١] .

وفي الاصطلاح : على المختار من قول الآمدي قال هو : «خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية»[٢] وإذا تبين أن الحكم (خطاب الشارع) علم أنه لا حاكم على المكلفين سوى الله ﷻ ولا حكم إلا ما حكم به ﷻ ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾[٣] وهذا بإجماع الأمة سوى من شذ من المعتزلة ، حيث حكموا العقل وجعلوه حاكمًا .

وأنكر ذلك شارح مسلم الثبوت وقال :« إن هذا مما لايجترئ عليه أحد ممن يدعى الإسلام، بل إنما يقولون : «إن العقل معرف لبعض الأحكام الإلهية سواء ورد به الشرع أم لا . وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضًا[٤] .

والجمهور من الأصوليين، والمحدثين، والفقهاء، على خلاف ما ذهب إليه العلامة ابن عبد الشكور[٥] ؛ حيث أثبتوا أن المعتزلة حكموا عقولهم، وجعلوها حاكمة لا

---

(١) البحر المحيط للزركشي ١/ ١١٧ .

(٢) الإحكام للآمدي ١/ ٩٠ .

(٣) الآية ٥٠ من سورة المائدة .

(٤) لفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١/ ٢٥ .

(٥) ابن عبد الشكور: هو محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي، الفقيه الحفنى الأصولى المنطقي، توفي سنة ١١١٩هـ . له ترجمة في الفتح المبين عبد الله المراغي ٣/ ١٢٢، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

محكومة بحكم خالقها .

ولهذا فرع علماء الأصول على مسئلة (أنه لا حاكم سوى الله ، ولا حكم إلا ما حكم به) فرعوا على ذلك خلافًا للمعتزلة : «أن العقل لايحسن ولايقبح ، ولا يوجب شكر المنعم، وأنه لا حكم قبل ورود الشرع»[1] .

ثم إن الله ﷻ جعل العقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري ﷻ في إدراك جميع ما كان ، وما يكون، وما لايكون، إذا لو كان كيف يكون .

فمعلومات الله لا تتناهي ، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوى ما لايتناهي، وهذا قول ابن خلدون[2] : «واعلم أن الشارع أعرف بمصالح ديننا وطرق سعادتنا ؛ لاطلاعه على ما وراء الحس، والعقل يقف عاجزًا عن إدراك عالم ما وراء الطبيعة ، ولا تثقن بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها، والوقوف على تفصيل الوجود كله، وسفه رأيه في ذلك ، وأعلم أن الوجود منحصر في مداركه لايعدوها[3] .

ويقول الشاطبي مبطلا زعم من قال : إن مصالح الدنيا تدرك بالعقل في قوله : «إن مصالح الدار الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالشرع . وأما الدنيوية فتعرف بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات» .

ويقول الشاطبي ردًا : «أما إن ما يتعلق بالآخرة لا يعرف إلا بالشرع فكما قال، وأما ما قال في الدنيوية فليس كما قال من كل وجه، بل ذلك من بعض الوجوه دون بعض . ولذلك لما جاء الشرع بعد زمان فترة ، تبين به ما كان عليه أهل الفترة من انحراف الأحوال عن الاستقامة، وخروجهم عن مقتضى العدل في الأحكام ومن أجل

---

(١) انظر: تفصيل ذلك في المستصفى للغزالي ١/ ٨ ، والإحكام للآمدى ١/ ٧٦ - ٩٠ ، والإبهاج في شرح المنهاج ١/ ٤٣ ، ١٣٥، وإرشاد الفحول ١/ ٥٦ ، وأصول الفقه للخضري ص ٢٣، ٢٤ .

(٢) ابن خلدون : هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون، أبو زيد، الفيلسوف المؤرخ العالم البحاثة، ولي قضاء المالكية بمصر، اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر» مات سنة ٨٠٨هـ . له ترجمة في : الضوء اللامع ٤/ ١٤٥ رقم ٣٧٨ ، والأعلام ٣/ ٣٣٠.

(٣) المقدمة الفصل العاشر في علم الكلام ص ٥٠٨، وانظر: الإسلام على مفترق الطرق الأستاذ محمد أسد ص ١٠٠ وما بعدها .

هذا القصور في تلك العقول وقع الإعذار والإنذار كما قال ﷻ : ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[١].

ولو كان الأمر على ما قال بإطلاق ، لم يحتج في الشرع إلا إلى بث مصالح الدار الآخرة، خاصة وذلك لم يكن، وإنما جاء بما يقيم أمر الدنيا والآخرة معًا ، وإن كان قصده بإقامة الدنيا والآخرة، فليس بخارج عن كونه قاصدًا لإقامة مصالح الدنيا، حتى يتأتى فيها سلوك طريق الآخرة، وقد بث في ذلك من التصرفات ، وحسم من أوجه الفساد التى كانت جارية، ما لا مزيد عليه .

فالعادة تحيل استقلال العقول في الدنيا بإدراك مصالحها ومفاسدها على التفصيل، اللهم إلا أن يريد هذا القائل أن المعرفة بها تحصل بالتجارب وغيرها، بعد وضع الشرع أصولها فذلك لا نزاع فيه»[٢] .

ومن هنا وجب أن يقدم ما حقه التقديم ـ وهو الشرع ـ ويؤخر ما حقه التأخير وهو نظر العقل؛ لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكمًا على الكامل؛ ولأنه خلاف المعقول والمنقول ، ولذلك قال : اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك، تنبيها على تقدم الشرع على العقل[٣] .

ومن قدم العقل على الشرع لزمه القدح في العقل نفسه؛ لأن العقل قد شهد للشرع والوحي بأنه أعلم منه، فلو قدم عليه؛ لكان ذلك قدحًا في شهادته، وإذا بطلت شهادته؛ بطل قبول قوله، بل إن من قدم العقل على الشرع؛ لزمه القدح في الشرع أيضًا .

يقول الإمام الشاطبي :

أولاً : «إنه لو جاز للعقل تخطي مأخذ النقل، لم يكن الحد الذي حده النقل فائدة، لأن الفرض أنه حد له حدًا ، فإذا جاز تعديه صار الحد غير مفيد، وذلك في الشريعة باطل، فما أدى إليه مثله .

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة النساء .

(٢) الموافقات ٢/ ٣٦٠ وانظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام ابن عبد السلام ١/ ٥ ـ ١٠ .

(٣) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٥٦٨ .

ثانيًا: ما تبين في علم الكلام والأصول، من أن العقل لايحسن ولا يقبح، ولو فرضناه متعديًا لماحده الشرع، ولكان محسنًا ومقبحًا ، وهذا خلف .

ثالثًا : أنه لو قدم العقل على النقل؛ لجاز إبطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل.

وبيـان ذلك : أن معنـى الشـريعة أنهـا تحد للمكلفين حـدودًا في أفعالهم ، وأقوالهم، واعتقـاداتهم وهو جملـة ما تضمنتـه. فـإن جاز للعقل تعـدى حد واحد، جـاز له تعدى جميع الحدود؛ لأن ما ثبت للشـيء ثبت لمثله ، وتعدى حد واحد هو بمعنى إبطاله ، أي ليس هذا الحد بصحيح، وإن جـاز إبطال واحـد، جاز إبطـال السـائر، وهذا لايقول به أحد، لظهور محالـه»[1] فكان تقديم العقل على النقل ـ لا لشـئ إلا لأنه عقل ـ يتضمن القدح في العقل والنقل ـ كما مر وهذا ظاهر لا خفاء فيه .

ويقول الدكتور السباعي ـ رحمـه الله تعالى ـ : ولننظر إلى المسـألة من ناحة أخرى. ولنفرض أن تحكيم العقل في الأحاديث هو الصواب ، فنحن نسأل: أي عقل هذا الذي تريدون أن تحكموه؟

أعقل الفلاسفة ؟ إنهم مختلفون، وما من متأخر منهم إلا وهو ينقض قول من سبقه.

أعقل الأدبـاء؟ إنــه ليس مـن شـأنهم ، فـإن عنــايتهم ـ عفـا ا الله عنهم ـ بـالنوادر والحكايات .

أعقل علماء الطب، أم الهندسة ، أم الرياضيات ؟ ماهم ولهذا؟

أعقل المحدثين؟ إنه لم يعجبكم ، بل إنكم تهمونه بالغباوة والبساطة .

أعقل الفقهاء؟ إنهم مذاهب متعددة، وعقليتهم ـ في رأيكم ـ لعقلية المحدثين .

أعقل الملحدين؟ إنهم يرون أن إيمانكم بوجود الله ، جهل منكم وخرافة .

أعقل المؤمنـين بوجـود الله ؟ فنحـن نســـــألكم : عقـل أي مذهـب مـن مذاهبهم ترتضون؟

أعقل أهل السنة والجماعة؟ هذا لا يرضى الشيعة، ولا المعتزلة .

أم عقل المعتزلة ؟ إنه لا يرضى جمهور طوائف المسلمين فأي عقل ترتضون[2] ؟

---

(١) الموافقات ١/ ٧٨ ، ٧٩، وانظر : مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٠.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ٣٩ ، ٤٠ .

فمجرد الاتفاق على طبيعة العقل الحاكم غير واردة .

يقول ابن قيم الجوزية: «فإن قالوا : إنما تقدم العقل الصريح الذي لم يختلف فيه اثنان على نصوص الأنبياء فقد رموا الأنبياء بما هم أبعد الخلق منه، وهو أنهم جاءوا بما يخالف العقل الصريح هذا وقد شهد الله وكفى با لله شهيدا، وشهد بشهادته الملائكة وأولوا العلم؛ أن طريقة الرسول ﷺ هي الطريقة البرهانية للحكمة كما قال تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُم**﴾[1] . وقال تعالى : ﴿**وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَم**﴾[2] فالطريقة البرهانية هي الواردة بالوحي كتابًا وسنة معظمة للرشد داعية إلي الخير ، والطريقة العقلية ـ التقليدية التخمينية هي المأخوذة من رجل ـ من يونان ـ وضع بعقله قانونا من مقدمتين ونتيجة ـ يصحح بزعمه علوم الخلائق وعقولهم، فلم يستفد به عاقل تصحيح مسألة واحدة في شئ من علوم بنى آدم، بل ما وزن به علم إلا أفسده، وما برع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان كانسلاخ القميص عن الإنسان[3] .

ونقول لمن حكموا عقولهم في شرع الله ﷻ ، وقدموها عليه: إن تحكيم العقل وهو مخلوق في خالقه بحيث يقولون : يجب عليه بعثه الرسل، ويجب عليه الصلاح والأصلح، ويجب عليه اللطف، ويجب عليه كذا، وكيف يجوز هذا في حق ا لله ﷻ مما ورد في صفاته وأسمائه جل جلاله ـ في كتابه العزيز وسنة نبيه المطهرة؟ وكيف المعجزة؟ وكيف اليوم الآخر ، وما فيه من حساب، وعقاب، وجنة، ونار، وميزان، وصراط، وشفاعة...؟ إلى آخر ما ينطق به في تلك الأشياء (الإلهيات والنبوات والمعجزات للأنبياء والسمعيات الغيبية) .

نقول: إن قولكم بعقولكم في تلك الأمور ـ اعتراضًا ـ هذا يجب، هذا يستحيل، كيف هذا . هذا منكم اجتراء على الله ﷻ ، وعلى عظمته جل جلاله ، واعتراض على حكمه وشرعه الحكيم، وتقديم بين يدي الله ورسوله، ومن أجل البارى وعظمه وعظم حكمه وشرعه، لم يجترئ على ذلك، فلله ﷻ الحجة البالغة والحكمة الكاملة،

(١) الآية ١٧٤ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١٣ من سورة النساء.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٢ ، ١١٣ بتصرف .

ولا معقب لحكمه ؛ فوجب الوقوف مع قوله تعالى : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] . وقوله تعالى : ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُون﴾[2] . وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[3]. ويكفيك في فساد عقل معارض الوحي قرآنًا وسنة اجتراءه على عصمة ربه ﷻ .

فكيف نجعل العقل حاكمًا على شرعه «كتابًا وسنة» ، ونقدمه عليه بعد كل هذا، وكيف نتصور أن الشارع الحكيم يشرع شيئًا يتناقض مع العقول المحكومة بشرعه الحنيف.

يقول الدكتور السباعي : «من المقرر في الإسلام أنه ليس فيه ما يرفضه العقل، ويحكم باستحالته ولكن فيه ـ كما في كل رسالة سماوية ـ أمور قد «يستغربها» العقل ولا يستطيع أن يتصورها[4] في (الإلهيات والنبوات والمعجزات والسمعيات) فتلك الأمور فوق نطاق العقل وإدراكه، وقد يحصل الغلط في فهمها فيفهم منها ما يخالف صريح العقل، فيقع التعارض بين ما فهم من النقل وبين ما اقتضاه صريح العقل، فهذا لايدفع[5] .

يقول ابن خلدون :« لأن هذه العقائد متلقاة من الشريعة كما نقلها السلف من غير رجوع فيها إلى العقل ولا تعديل عليه ...، فإذا هدانا الشارع إلى مدرك؛ فينبغي أن نقدمه على مداركنا، ونثق به دونها ، ولا ننظر في تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه، بل نعتمد ما أمرنا به اعتقادًا وعلمًا ، عما لم نفهم من ذلك ونفوضه إلى الشارع، ونعزل العقل عنه»[6] .

ويقول في موضع آخر: «وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه، بل العقل ميزان صحيح؛ فأحكامه يقينية، لا كذب فيها غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد

---

(١) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٤١ من سورة الرعد .

(٤) السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٤ بتصرف يسير .

(٥) انظر : أمثلة على ذلك مما رفضوه بعقولهم والرد عليهم في الباب الثالث حديث رؤية الله ﷻ ٢/ ٢١٩-٢٢٩، وحديث عذاب القبر ونعيمه ٢/ ٢٨٢-٢٩٤ ، وانظر أيضًا :حديث الذباب ٢ / ٣٤٢-٣٥٣.

(٦) المقدمة لابن خلدون الفصل الحادي عشر، في علم الإلهيات ص ٥٤٨ بتصرف يسير.

والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الإلهية ، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال... ، ومن يقدم العقل على السمع في أمثال هذا القضايا، فذلك لقصور في فهمه، واضمحلال رأيه، وقد تبين لك الحق من ذلك»[1] .

وفي ذلك يقول ابن قيم الجوزية : « إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء؛ لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة . ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار؛ وجد ما خالف النصوص الصريحة الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها . فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد؛ تجد ما يدل عليه صريح العقل، ونحن نعلم قطعا أن الرسل لايخبرون بمحالات العقول، وإن أخبروا بمجازات العقول فلا يخبرون بما يحيله العقل[2] .

ونختم قضية التعارض بين العقل والنقل بسؤال افترضه الإمام يحيي بن الحسين القاسم الرسي العلم الثاني من علمى الأئمة الزيدية (ت ٢٩٨هـ) قال : «فإن قيل: هل يجوز أن تتضاد حجج الله وتختلف، فما تثبته حجة العقل تبطلها حجة الكتاب والسنة، وما تثبته حجة الكتاب والسنة تبطلها حجة العقل؟

فإن قال : نعم .ويكون ذلك ويوجد، استغنى عن مناظرته بجهله، واستدل على كفره بذلك، وخالف الخلق أجمعين، وقال بما لم يقل به أحد من العالمين، وافتضح عند نفسه فلا عن غيره ؛ لأنه يزعم أن حجج الله تتناقض وتتضاد، وما تناقض وتضاد فليس بحجة الله على العباد ....، ولو تناقضت حججه، لبطلت فرائضه ، ولو بطلت فرائضه ؛ لبطل معنى إرساله للرسل....، فبان بحمد الله ، لكل ذي عقل وفهم وتمييز أن من قال بتناقض حجج الرحمن غير عارف به ولا مقر به، ومن لم يعرف الله جل جلاله فلم يعبده، ومن لم يعبده فقد عبد غيره ومن عبد غيره؛ فهو من الكافرين، ومن كان الكافرين فقد خرج بحمد الله من حد المؤمنين، فنعوذ با لله من الجهل والعمى ونسأله الزيادة في الرحمة والهدي»[3] .

---

(١) المصدر السابق الفصل العاشر في علم الكلام، ص ٥٠٩ بتصرف يسير.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٤ وما بعدها .

(٣) رسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٣ بتصرف . وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ١/ ١١٤ ـ ١٣٠ ، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧١، وانظر : ما سبق في الجواب عن شبهة عرض السنة على القرآن ص ٢٣٦-٢٣٩ .

يقول الإمام البيهقي : « وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه : قريب من العقول موافق للأصول، لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله ﷺ ، من دينه، وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد بتصديقه فيما قال واتباعه فيماحكم به، وكما هو جميل حسن من حيث الشرع، جميل في الأخلاق حسن عند أولى الألباب[1] .

وأخيرًا هل أهمل المتحدثون ـ حقًا ـ العقل في قبولهم للحديث وتصحيحه كما زعم أعداء السنة النبوية المطهرة؟

هذا السؤال أجاب عنه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الأنوار الكاشفة بقوله : «كلا ، راعوا ذلك في أربعة مواطن : أولاً: عند السماع ، ثانيًا : عند التحديث ، ثالثًا : عند الحكم على الرواة، رابعًا: عند الحكم على الحديث.

أولاً : أما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع: فيبدو ذلك واضحًا في اعتمادهم صحة سماع الصبي متى كان مميزًا فاهمًا للخطاب ورد الجواب، سواء كان ابن خمس، أو أقل، وروى ذلك بعد بلوغه الحلم، ومتى لم يكن العقل فهم الخطاب ، ورد الجواب لم يصح سماعه حتى قال ابن الصلاح[2]: وإن كان ابن خمسين سنة[3] .

ويقول المعلمي في شرح ذلك «فالمثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإذا حفظوه لم يحدثوا به ، فإن ظهرت مصلحة لذكرة، ذكروه مع القدح فيه وفي الرواي الذي عليه تبعته[4] .

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٤١ .

(٢) ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، أبو عمرو، كان من أعلام الدين، وأحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول ، متبحرًا في ذلك يضرب به المثل، من مؤلفاته، علوم الحديث ، وشرح مسلم، وغير ذلك . مات سنة ٦٤٣هـ وله ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠٣ رقم ١١٠٧ ، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠ رقم ١١٤١ ، والبداية والنهاية ١٣/ ١٦٨ ، والعبر ٥/ ١٧٧ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢١، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٤ رقم ٣٢٧، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٨٤ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٧، وانظر: فتح المغيث للسخاوي ٢/ ١٤، ١٥، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦ .

(٤) الأنوار الكاشفة عبد الرحمن المعلمي ص ٦ .

ويقول الأستاذ أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ : المراد بمراعاة العقل عند السماع، فحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الرواي، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، فإذا وجه سيئ الحفظ ، أو مضطربًا في الحديث أو شديد التدليس عند التحديث ، أو يروى الواهيات، أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون ، أو صاحب بدعة تتصل بحديثه، أو لا تتصل: أعرض عن التحمل عنه، والسماع منه . وكانوا يوغلون ، ويدققون جدًا في البحث عن الشيخ والكشف عن حاله قبل الأخذ عنه، حتى يقال لهم: أتريدون أن تزوجوه؟ روى الخطيب في الكفاية بسنده إلى : «شاذان الأسود بن عامر ـ قال : سمعت الحسن بن صالح يقول : كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا : أتريدون أن تزوجوة؟ »[١] .

وكثير من طلبة الحديث كانوا لايكتبون عن أحد حتى يسألوه عنه أئمة الشأن الذين يعرفون الرواة ، ومن يجوز أن يكتب عنه ، ومن لا يحل كتب حديثه للاحتجاج أو الاعتبار، فعن أبى العباس بن باذام قال : قال لي والوليد بن مسلم القرشي : وكنت إذا أردت أن آتي الشيخ أسمع منه شيئًا ، سألت عنه قبل أن آيته الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز، فإذا رأيًا أن أتيه أتيته»[٢] ونحو ذلك كثير منتشر في أخبار الراوة والمحدثين.

وكثيرًا ما كان بعض الطلبة يمتحنون الشيوخ قبل التلقى عنهم، فيقلبون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث، ويركبون عليها المتون، ويسألهم عنها على أنها من أحاديثهم ورواياتهم، يفعلون هذا عمدًا: امتحانًا للشيخ قبل السماع منه ، فإن انتبه عرفوا ضبطه ومتانة حفظه وشدة يقظته ودقة وعيه، وأخذوا عنه، وإن تلقن وأقر : الحديث المقلوب والمغلوط تركوا الرواية عنه .

ومن نماذج مراعاتهم للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع.

١ـ ما رواه الدارقطنى في سننه عن سفيان بن عيينة قال : دخلت على الحجاج بن أرطاة[٣] ، وسمعت كلامه ، فذكر شيئًا أنكرته ، فلم أحمل عنه شيئًا . وقال يحيى بن

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٩٣ .

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٣/ ١٤٧٥ .

(٣) الحجاج بن أرطاة: هو حجاج بن أرطاة ـ بفتح الهمزة ـ ابن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي،=

سعيد القطان: رأيت الحجاج بن أرطاة بمكة ، فلم أحمل عنه شيئًا »[1] .

٢ـ وروي الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عبد الله المبارك[2] ، قال : لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله محرر الجزري الرمى[3] قاضى الرقة ـ لاخترت أن ألقاه ، ثم أدخل الجنة ، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه»[4] .

ثانيًا : وأما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند الحديث ـ لا عند السماع والتحمل، فيبدو ذلك واضحًا في اشتراطهم العدالة، والضبط في صحة قبولهم للحديث، وتصحيحه .

ومن شروط العدالة بعد الإسلام : البلوغ والعقل ، فلا يقبل حديث غير البالغ على الصحيح[5]، ولا المجنون سواء المطبق والمنقطع إذا أثر في الإفاقة[6] .

وأما الضبط فيعرف بمدى موافقته لأهل الحفظ، فإن وافقهم غالبًا ، ولو أتى بأنقص لا يتغير به المعنى ، أو في المعنى ؛ فهو ضابط محتج بحديثه، وإن وافقهم نادرًا ، وكثرت مخالفته لهم والزيادة عليهم فيما أتى به؛ فهو مخطئ مغفل، عديم الضبط، لا يحتج

=القاضي، أحد فقهاء ، صدوق، كثير الخطأ ، والتدليس. مات سنة ١٤٩هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ١٨٨ رقم ١١٢٢ ، والكاشف ١/ ٣١١ رقم ٩٢٨ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٨٦ رقم ١٨١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٨٧ رقم ١٧٢ ، والثقات للعجلي ص ١٠٧ رقم ٢٥٠ ، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد الذهبي ص ٥ رقم ٧٨، وحاشية سبط ابن العجمي على الكاشف ١/ ٣١١ .

(١) الدارقطني في سننه كتاب الحدود والديات وغيره ٣/ ١٧٥ رقم ٢٦٦.

(٢) عبد الله بن المبارك : هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام وكان ثقة، عالمًا ربانيًا ، متثبتا ، صحيح الحديث مات سنة ١٨١هـ . له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٤ رقم ٢٦٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٢٣ رقم ٢٤٩ ، والثقات للعجلي ص ٢٧٥ رقم ٨٧٦، والثقات لابن حبان ٧/ ٧، والديباج المذهب ص ٢١٢ رقم ٢٦١، وطبقات المفسرين لداودي ١/ ٢٥٠رقم ٢٣٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٧رقم ١٥٦٤ ، والفهرست لابن النديم ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) عبد الله بن محرر، بمهملات ، الجزري، القاضي، متروك، مات في خلافة أبي جعفر. له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٥٢٨ رقم ٣٥٨٤ ، والكاشف ١/ ٥٩٢ رقم ٢٩٤٤، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٨ رقم ٣٤٨، والمجروحين لابن حبان ٢/ ٢٢ ، والجرح والتعديل ٥/ ١٧٦ رقم ٨٢٤، والضعفاء لأبي نعيم ص ١٥١ رقم ١١٨ .

(٤) مسلم (بشرح النووي) المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين ١/ ١٣١، وانظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٥) انظر : فتح المغيث للسخاوى ١/ ٣٠٧ ، وهو الذي حكاه النووى عن الأكثرين ، انظر: تدريب الراوي ١/ ٣٠٠ .

(٦) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٠٧ وما بعدها ، وتدريب الراوي ١/ ٣٠٠ .

بحديثه، وإلى ذلك أشار الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ فيمن تقوم به الحجة؛ فقال: «إذا شارك أهل الحفظ وافق حديثهم»[1] .

ويقول أيضًا : «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه، بأن الحديث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالة بالصدق منه»[2] .

وقال الخطيب في الكفاية:«باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث»[3] **يقول الأستاذ عبد الرحمن المعلمي**: وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثًا بين البطلان، إلا وجدت في سنده واحدًا أو أثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة[4] .

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ : «إن المحدثين الحفاظ المتوسعين في جمع الحديث جرت عادتهم على سماع ما يحدث به من الأحاديث وما لا يحدث به، لأنه ينفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث، ولذلك قالوا وقرروا هذا القاعدة، التى عبر عنها الحفاظ يحيى ين معين بقوله : «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش» أى عند تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخ الرواية، يجمعون منه ما استطاعوا عن كل شيخ، ولكن عند تحديثهم يفتشون فيما تحملوه من الأسانيد والمتون، فلا يحدثون إلا بالأسانيد المتصلة بالعدول الثقات الضابطين عن مثلهم، والمتون الخالية من الشذوذ والعلة .

وما تبين لهم من كذب أو وهم أو بلايا للرواة في الأسانيد، أو الشذوذ ، أو علة في المتنون يمكسون عن التحديث بها، ولا يذكرونها إلا مع البيان لما في تلك الأسانيد أو المتنون من ضعف وشذوذ، وربما يحرقون هذه الكتب ويقطعونها، وكل هذا تجده مذكورًا في تراجم طائفة كبيرة من الرواة المجروحين .

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٧١ فقرة رقم ١٠٠١ ، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ١/ ٣٢٨ .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٣٩٩ فقرة رقم ١٠٩٩.

(٣) الكفاية ص ٦٠٣ .

(٤) الأنوار الكاشفة ص ٦، ٧ .

ونسوق هنا نموذج من ذلك : جاء في الميزان، وتهذيب التهذيب في ترجمة «خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي «قال ابن أبي الحواري»[1] : سمعت يحيى بن معين يقول: بالشام كتاب ينبغي أن يدفن : «كتاب الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك . لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة. قال أحمد بن أبي الحواري. قد كنت سمعت هذا الكتاب من خالد بن يزيد، ثم أعطيته لابن عبدوس العطار، فقطعه وأعطى للناس فيه الحوائج»[2] .

ثالثًا : وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: فهذا يظهر كثيرًا في كتب التراجم، فالأئمة كثيرًا ما يجرحون الراوى بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر ، ويقولون : للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد : «منكر» أو «باطل» ، وتجد ذلك كثيرًا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات والمتثبتون لا يوثقون الراوى حتى يستعرضوا حديثه، وينقدوه حديثًا حديثًا[3] .

رابعًا : وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على متون الأحاديث فهذا واضح في جعلهم من دلائل الوضع في الحديث مخالفته لبدهيات العقل[4] ، إلا أن ذلك مقيدٌ بعدم إمكان التأويل والمقصود بالتأويل هنا : محاولة التوفيق بين ما ظاهره التعارض بين المنقصول والمعقلو وبشرط :«ألا يسرح العقل في مجال النظر والتأويل - وهو يوفق - إلا بقدر ما يسرحه النقل»[5] .

كما أن العقل مقيد بالمستنير بكتاب الله ﷻ ، وسنة نبيه ﷺ الثابتة .

---

(١) ابن أبي الحواري: هو أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس التغلبي بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام، يكني أبا الحسن بن أبي الحواري، بفتح المهملة والواو الخفيفة وكسر الراء، ثقة زاهد. مات سنة ٢٤٦هـ له ترجمة في: تقريب التهذيب ١/ ٣٩ رقم ٦١ ، والكاشف ١/ ١٩٧ رقم ٥١، والثقات لابن حبان ٨/ ٢٤، والإرشاد للخليلي ص ١٣٤، ١٣٥ ، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٣/ ١٦٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٥ رقم ٢٤٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٣/ ١٢٦ رقم ٢٣٢، وانظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) الأنوار الكاشفة للمعلمي ص ٧ .

(٤) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٧٦، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ٩٦ وهذا ما قاله ابن خلدون في مقدمته، مقررًا ما قرره أهل الحديث، بدليل دفاعه عن النقل وتقديمه على العقل إذا تعارض معه، وسفه عقول من يقدمون العقل على النقل عند التعارض الظاهرى ، انظر المقدمة ص ٥٠٨، ولكن قاسم أحمد في إعادة تقييم الحديث ص ٥٩، استدل بكلام ابن خلدون على وجوب أن تكون السنة مؤيدة بالقرآن والقياس العقلي - بمفهوم أعداء السنة . ولا حجة له فيما نقله عن ابن خلدون، لقوله بالقاعدة بمفهوم أهل الحديث .

(٥) الموافقات للشاطبي ١/ ٧٨ .

وفي ذلك يقول الحكيم الترمذي : «وإنما تعرف، وتنكر العقول التى لها إلى ا الله سبيل يصل إلى الله ونور الله سراجه والعقل بصيرته ، والحق خبيئته والسكينة طابعه فرجع إلى خلقه والحق عنده أبلج يضيء في قلبه كضوء السراج يقينًا وعلمًا به كما **قال ربيع بن خُيثم** : « إن على الحق نورًا وضوءًا كضوء النهار نعرفه، وإن على الباطل ظلمة كظلمة الليل ننكرة» .

فالمحققون هكذا صفتهم يعرفون الحق والباطل وكذلك وعد ا الله تعالى المتقين فقال: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا**﴾[(١)] .

أما العقل المخلط المكب على شهوات الدنيا المحجوب عقله عن ا الله ﷻ فليس هو المغنى بهذا؛ لأن صدره مظلم، فكيف يعرف الحق؟ وإنما شرط رسول ا الله ﷺ فقال : «إذا جاءكم عنى حديث تعرفونه، ولا تنكرونه»[(٢)] .

قلت : ومما سبق يتبين لنا أن «قاعدة عرض السنة على العقل» في الحكم على السنة النبوية المطهرة، قاعدة مقررة عند المحدثين والفقهاء، وطبقوها فعلاً في قبولهم للأحاديث وتصحيحها، إلا أنها مقيدة باستحالة التأويل بالجمع بين ما ظاهره التعارض بين النقل وما استغربه العقل الواقف عند الحدود التى وضعها له خالقه، فلا يحسن إلا ما حسنه الشرع، ولا يقبح إلا ما قبحه الشرع، ولا يقدم حكمه على حكم رب العباد ﷻ .

وأخيرًا : صدق الفاروق عمر رضي الله عنه قال : « ألا إن أصحاب الرأى أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوا فأفتوا برأيهم فضلوا وأضلوا، ألا وإنا نقتدى ولا نبتدى، ونتبع ولا نبتدع، ما نضل ما تمسكنا بالأثر» وفي رواية قال : «إياكم ومجالسة أصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنة، أعيتهم السنة أن يحفظوها ، ونسوا الأحاديث أن يعوها، وسئلوا عما لا يعلمون، فاستحيوا أن يقولوا لا نعلم، فأفتوا برأيهم فضلوا وأضلوا كثيرًا، وضلوا عن سواء السبيل، إن نبيكم لم يقبضه ا الله حتى أغناه ا الله بالوحي عن الرأي، ولو كان الرأي أولى من السنة، لكان باطن الخفين أولى بالمسح من ظاهرهما»[(٣)] .

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الأنفال .

(٢) نوادر الأصول للحكيم الترمذي الأصل الرابع والأربعون فيما يعلمونه صدق الحديث ١/ ٣٦١، وانظر: قواعد التحديث للقاسمي ص ١٦٥ .

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب ١/ ٤٥٣ ، ٤٥٤ رقمى ٤٧٧، ٤٧٨، وقال ابن قيم الجوزية وأسانيد هذه الآثار =

وقال الحافظ ابن عبد البر : «ومن أعف نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره؛ فهو ضال مضل، ومن جهل كذلك كله أيضًا وتقحم في الفتوى بلا علم ؛ فهو أشد عمى وأضل سبيلاً ... واعلم يا أخي : أن القرآن والسنة هما أصل الرأى ... ومن جهل الأصل لم يصل الفرع أبدًا»[1] أ. هـ .

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

=عن عمر في غاية الصحة. انظر: أعلام الموقعين ١/ ٥٥، وانظر: في نفس المصدر ١/ ٦٦، ٦٧، «معنى الرأي ، ومتى يكون محمودًا ، ومتى يكون مذمومًا» ، وانظر : المدخل إلى السنة للأستاذ الدكتور عبد المهدي ص ١١٤، ٢٥٩.

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٧٣ بتصرف يسير .



المطـلب الثالث

وفيه الشبه الآتية :

أولاً : شبهة النهى عن كتابة السنة المطهرة والرد عليها .

ثانيًا : شبهة التأخر في تدوين السنة المطهرة والرد عليها.

ثالثًا : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها .

رابعًا : شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للحديث أضعفت الثقة بالسنة النبوية. والرد عليها .

أولاً : شبهة النهى عن كتابة السنة المطهرة

وفيما ما يلى :

أ ـ استعراض الشبهة وأصحابها والرد عليها بما يلي:

أولاً : ذكر نماذج من الأحاديث والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة النبوية .

ثانيًا : بيان درجة الأحاديث والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة النبوية .

ثالثًا : الجواب عن زعمهم بأن النهى يدل على عدم حجية السنة النبوية .

رابعًا : بيان علة النهى عن كتابة السنة كما وردت في الأحاديث والآثار التى استشهد بها خصوم السنة على شبهتهم .

ب ـ بيان علة النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد على مزاعمهم الآتية :

أولاً : أن النهى عن كتابة السنة المطهرة يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر .

ثانيًا : أن النهى يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا تكون السنة دينًا عامًا دائمًا كالقرآن الكريم .

ثالثًا : أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة ﷺ كانوا يجتهدون في مقابل السنة الشريفة ولا يأخذون بها .

رابعًا : أن النهى عن الإكثار من الرواية يدل على حجية السنة، واتهام على من أبى بكر وعمر ﷺ للصحابة بالكذب .

شبهة النهي عن كتابة السنة

استعراض الشبهة وأصحابها

تتخلص هذه الشبهة في زعم المستشرقين وذيولهم من أعداء السنة : أن السنة النبوية لو كانت حجة لأمر النبي ﷺ بكتابها ، ولعمل الصحابة والتابعون ﷺ أجمعين من بعده على جمعها وتدوينها ، حتى يحصل القطع بثبوتها بكتابتها كما هو الشأن في القرآن الكريم، ولكن الثابت أن النبي ﷺ ـ نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون، ولم يقتصر الأمر منهم على ذلك، بل امتنع بعضهم عن التحديث ، أو قلل منه، ونهى الآخرون عن الإكثار منه .

واستدل بتلك الشبهة بعض غلاة الشيعة حيث ذهبوا إلى عدم صحة النهى عن كتابة السنة النبوية من النبي ﷺ ، وسقم قول من يقول بذلك والذهاب إلى أن النهى عن كتابة السنة والمنع من التحديث بها كان نابعًا من موقف سياسى اتخذه الخليفة أبو بكر ، ثم عمر ، ومن بعده الخلفاء للحد من نشر فضائل أهل البيت، وتخوفًا من اشتهار أحاديث الرسول ﷺ في فضل على وأبنائه ما دل على إمامتهم. مضافًا إلى مساس هذا التحديث بأصل مشروعية خلافتهم .

وأن روايات منع الكتابة إنما اختلفت في وقت متأخر لتبرير منع الشيخين أبى بكر وعمر- رضى الله عنهما ـ ومن حذا حذوهما .

وعلى أساس هذه الشبهة بنى على الشهرستاني[1] كتابه «منع تدوين الحديث أسباب ونتائج»[2] ، وكذا مرتضى العسكري[3] في كتابه (معالم المدرستين)[4] ، وزكريا عباس داود[5] في كتابه «تأملات في الحديث عند السنة والشيعة[6] ، ومروان

(١) علي الشهرستاني: كاتب شيعي معاصر، من مصنفاته منع تدوين الحديث أسباب ونتائج، طعن فيه في حجية السنة النبوية وفي رواتها من الصحابة الأعلام ، وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية (رضى ا لله عنهم أجمعين).

(٢) منع تدوين الحديث ص ١٩، ١٨٥، ٢١٠، ٣٥٧، ٣٦٥، ٥٠٥.

(٣) مرتضى العسكري: كاتب شيعي معاصر، وعميد كلية أصول الدين الأهلية ببغداد (سابقًا) من مصنفاته: عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، ومعالم المدرستين، وخمسون ومائة صحابي مختلق، وأحاديث عائشة وأطوار من حياتها، وهو في كل مؤلفاته السابقة يُعلن مذهب الرافضة في السنة والصحابة .

(٤) معالم المدرستين المجلد ٢/ ٦٠، ٦١ .

(٥) زكريا عباس داود: كاتب سورى شيعي معاصر، من مؤلفاته تأملات في الحديث عند السنة والشيعة، أعلن فيه مذهب الرافضة في السنة والصحابة .

(٦) تأملات في الحديث ص ٣٧، ٤٢، ٤٤- ٦٢ .

خليفات[1] في كتابه (وركبت السفينة)[2] وغيرهم من أعداء السنة[3] .

واتفق المستشرقون مع الشيعة في عدم صحة النهى عن كتابة السنة في أول الأمر في عهد النبوة المباركة، بناءً على رأيهم في السنة النبوية بأنها وضعت على النبي ﷺ ونسبت إليه، مما هي إلا نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي للمسلمين[4] .

وقد تزعم هذه الفرية صنمهم الأكبر «جولدتسيهر» ، والذي ذهب إلى أن الأحاديث الواردة في النهى عن كتابة السنة، والأحاديث الأخرى التى تحث على كتابتها ، ما هي إلا أثر من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأى في جانب آخر، إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعيتهم المتناقضتين . فأهل الحديث يذهبون إلى كتابة السنة؛ لتكون دليلاً على صحتها والاحتجاج بها . **فيقول** : « إن الجميع متفقون على أنه لا يمكن إنكار أن تدوين الأحاديث كان له خصوم، وهذه الكراهية للكتابة لم تكن موجودة منذ البداية، ولكنها نشأت بسبب التحامل الذي ظهر فيما بعد[5] **ويقول في موضع آخر:** « وفي هذا الموضوع هنالك مجموعتان من الآراء في حالة تناقض، ولكي نبين ذلك لابد لنا من الرجوع إلى حقب زمنية مبكرة من هذا النزاع .

وللفريقين آراؤهما الخاصة، وقد سيقت في صورة أحاديث نبوية، فيروى أحد الفريقين قول النبي ﷺ : «**لا تكتبوا عنى شيئًا سوى القرآن، ومن كتب شيئًا فليمحه**»[6] بينما يروى ابن جريج من الفريق الثاني حديثًا عن ابن عمرو؛ أنه سأل النبي ﷺ : «هل أقيد العلم؟» فوافقه النبي ﷺ على ذلك، وعندما سئل عن معنى تقييده أجاب بأنها الكتابة[7] .

---

(١) مروان خليفات : كاتب سورى معاصر حصل على العالية (الليسانس) من كلية الشريعة بسوريا، تشيع وغالي في تشيعه من مؤلفاته : وركبت السفينة .

(٢) وركبت السفينة ص ١٧٣ - ١٨٠ .

(٣) مثل محمود أبو رية القائل عقب حديث (لاتكتبوا عنى .. إلخ) هذا الحديث الذي بنينا عليه كتابنا هذا، انظر: أضواء على السنة ص ٣٤، وانظر: ممن قال بهذه الشبهة حسين الدركاهي الرافضي في مقدمة كتاب كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين لابن المطهر الحليى .

(٤) سيأتي تفصيل تلك الشبهة والرد عليها في شبهة التأخر في تدوين السنة ص ٣٤٦-٣٧٤ .

(٥) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا ، العدد ١٠، ص ٥٦٦ .

(٦) سيأتى تخريجه انظر: ص ٢٧١.

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم ١/ ١٨٨ رقم ٣٦٢، وانتقده الذهبي بأن فيه ابن المؤمل ضعيف، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٥٢ ، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه=

وقد حدث حماد بن سلمة أن جد عمرو بن شعيب سأل النبي ﷺ : هل يكتب كل ما سمعه منه . فأجابه النبي ﷺ : «نعم» فقال له : في الغضب والرضا؟ قال : **نعم؛ فإني لا أقول في الغضب والرضا إلى الحق**(١) .

ويقول أبو هريرة : «إن رجلاً من الأنصار جلس يسمع من النبي ﷺ الأحاديث فلم يقدر على حفظها، فشكى ذلك إليه ، فقال له النبي ﷺ «**استعن على ذلك بيمينك**»(٢) .

وباختراع هذه الأحاديث حاول كلا الفريقين المتنافسين أن يقدم الحجج على صحة مذهبه دون أن يكشف أي منهم عن دوافعه . وسبب هذه القناعات الدينية»(٣) .

أما ذيول المستشرقين من دعاة اللادينية، فمع اعترافهم بصحة النهى عن كتابة السنة من النبي ﷺ في أول الأمر ـ لعلل سيأتى ذكرها إلا أنهم أعرضوا عن تلك العلل ، وسفهوا رأى من يقول بها من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء وسائر علماء المسلمين إلى يومنا هذا .

بالرغم من أن علة النهى عن كتابة السنة في أول الأمر واردة في الأحاديث التى استشهدوا بها على عدم حجية سواء كانت أحاديث مرفوعة أو آثار موقوفة ومقطوعة.

وهم في نفس الوقت أعرضوا عن الأحاديث التى تحث على كتابة السنة النبوية وأكثرها مرفوع إليه ﷺ وأكثر منها موقوف على الصحابة ، ومقطوع على التابعين، وفيه حرص كل منهم على كتابة السنة وتدوينها، وهم أنفسهم الذين روى عنهم النهى عن كتابة السنة، والنهى عن الإكثار منها .

ولم يبين لنا خصوم السنة سر هذا التناقض الظاهرى في المرويات في الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة؟ مع عدم إقرارهم بعلة وحكمة النهى؟

= ابن معين وابن حبان ، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. والحديث أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٦٨، والمحدث الفاصل ص ٣٦٤ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب في كتاب العلم ٣/ ٣١٨ رقم ٣٦٤٦ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب الرخصة فيه ٥/ ٣٨ رقم ٢٦٦٦ وقال : ليس إسناده بذاك القائم. ونقل عن الإمام البخاري أن أحد رجال الإسناد وهو الخليل بن مرة منكر الحديث. وأخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٦٥ من عدة طرق في بعضها (الخليل بن مرة) . وأخرجه الخطيب أيضًا في الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٤٩ رقم ٥٠٣. وفي إسناده (الخليل بن مرة) أ.هـ .

(٣) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير . نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

ولا يمكن أن يقبل منهم الإجابة بأن سر هذا التناقض في الروايات الناهية للكتابة والمرخصة لها ـ بأن النهى ناسخ للإذن ، وأن هذا النهى من النبي ﷺ والصحابة والتابعين ـ رضى الله عنهم أجمعين ـ دليل منهم على أنهم أرادوا ألا يجعلوا الأحاديث دينًا وشريعة عامة؛ كالقرآن، كما ذهب إلى ذلك الدكتور توفيق صدقى وتأثر به الأستاذ محمد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ وتابعه في ذلك محمود أبو رية، وجمال البنا، وعبد الجواد ياسين، وغيرهم. إذ لا دليل على ذلك كما سيأتي في موضعه[1] .

ثم إن أعداء السنة وهم في إنكارهم لحجية السنة النبوية خلطوا بين النهى عن كتابة السنة وبين تدوينها ـ حيث فهموا خطأ أن التدوين هو الكتابة ـ وعليه فإن السنة النبوية ـ ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري، في عهد عمر بن عبد العزيز، وهو فهم غير صحيح، كما سيأتي في شبهة التأخر في التدوين.

ثم إنهم خانوا الأمانة العلمية . وهم يؤرخون للسنة المطهرة إذ استدلوا على عدم حجيتها بأحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة على الصحابة، ومقطوعة على التابعين ـ وكلها تنهى عن كتابتها ومحو ما كتب منها، وجمعوا تلك الأحاديث من كتب الأئمة وهم يستعرضونها تمهيدًا للرد عليها ، فنقلوا هذه الأحاديث التى تشير إلى شبهتهم، ولم ينقلوا الرد .

فالحافظ الخطيب البغدادي في كتابه تقييد العلم، عقد بابا بعنوان «الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم» ، ثم أتبعه بباب ثان بعنوان «وصف العلة في كراهة كتاب الحديث» ، ثم أتبعه بباب ثالث بعنوان «الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم»[2].

وكذلك فعل الحافظ ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عقد بابا بعنوان «ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف» ثم أتبعه بباب عنوانه «بيان أن السلف كانوا يكرهون كتابة الحديث» وبعده باب بعنوان «ما ورد في كراهية السلف كتابة العلم ، وإنما كانوا يعتمدون على الحفظ» وبعده باب «ذكر الرخصة في كتابة العلم» وأخيرًا باب «استحباب السلف كتابة العلم خشية النسيان»[3] .

---

(١) انظر : ص ٣٠٥-٣١٤ .

(٢) تقييد العلم ص ٢٩ ـ ١١٣ .

(٣) انظر: جامع بيان العلم ١/ ٦٣ ـ ٧٧ .

وكذلك فعل الحافظ الدارمي في كتابه السنن : ففي المقدمة عقد بابا وأسماه «من لم ير كتابة الحديث» وأتبعه بباب «من رخص في كتابة العلم»[1] .

هذا فضلا عن الأبواب التى تحدثوا فيها عن حجية السنة، فما على خصوم السنة إلا بنقل الباب الذي يؤيدهم في دعواهم «الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم» وغض الطرف عن بقية الأبواب التى تفحمهم وتفضح كذبهم وتقيم عليهم الحجة كـ «باب وصف العلة في كراهة كتابة الحديث» وباب «الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم» .

وهذا دأب أعداء الإسلام دائما يتصيدون أدلتهم من تراثنا الإسلامي الخالد، ولا يكلفون أنفسهم شيئا ـ فهو قوم تخصصوا في الخيانة العلمية وإلباس الحق ثوب الباطل.

وممن سلك ذلك المسلك واستدل بتلك الشبهة من أعداء السنة : «الدكتور توفيق صدقى[2] ، ومحمود أبو رية[3] ، وقاسم أحمد[4] ، وأحمد صبحي منصور[5] ، وإسماعيل منصور[6]، ومحمد شحرور[7]، وأحمد حجازي السقا[8]، وجمال البنا[9]، ومصطفى المهدوي[10]، ونيازي عز الدين[11]، ورشاد خليفة[12]، وعبد الجواد

(١) انظر: سنن الدرامي المقدمة ١/ ١٣٠ - ١٤٠ .
(٢) مجلة المنار المجلد ٩/ ٩١٣ .
(٣) أضواء على السنة ص ٤٦ .
(٤) إعادة تقييم الحديث ص ١١٤ - ١٢٨ .
(٥) حد الردة ص ٨٩، وعذاب القبر ص ٥، ٦ ، ومجلة روزاليوسف العدد ٣٥٣٠ ص ٥٠ .
(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٧، ١٤، ٢٢٥ .
(٧) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٤٦ ، ٥٦٥ .
(٨) حقيقة السنة النبوية ص ١٢ .
(٩) الأصلان العظيمان ص ٢٦٨، ٢٦٩، والسنة ودورها في الفقه الجديد ص ٧ .
(١٠) البيان بالقرآن ١/ ٢٥ .
(١١) إنذار من السماء ص ١١٧ ، ١٣٤ .
(١٢) القرآن والحديث والإسلام ص ١٩ .

ياسين[1]، وأحمد أمين[2]، وحسين أحمد أمين[3]، ومحمد حسين هيكل[4] وغيرهم .

نماذج من الأحاديث والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة النبوية :

أولاً : الأحاديث المرفوعة :

١ـ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ ؛ أن رسول الله ﷺ قال : «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن؛ فليمحه؛ وحدثوا عنى ولا حرج، ومن كذب على متعمدًا ؛ فليتبوأ مقعده من النار**»[5] وفي رواية عنه قال : « استأذنا النبي في الكتابة فلم يأذن لنا»[6] .

٢ـ حديث أبي هريرة ﷺ [7] قال : كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ ، فخرج علينا؛ فقال : **ما هذا تكتبون؟** فقلنا : ما نسمع منك ، فقال: **أكتاب مع كتاب الله؟** فقلنا: ما نسمع . فقال : **اكتبوا كتاب الله امحضوا كتاب الله ، أكتاب غير كتاب الله، امحضوا كتاب الله أو خلصوه**، قال : فجمعنا ما كتبنا في صعيد

---

(١) عبد الجواد ياسين: قاضى مصرى سابق، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ ، من مؤلفاته «السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ) شكك في هذا الكتاب في حجية السنة وفي رواتها. انظر : استشهاده بالشبهة التى معنا في كتابة السلطة في الإسلام ص ٢٣٨ .

(٢) أحمد أمين: هو : أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ، تخرج بمدرسة القضاء الشرعي، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية ، ثم عين مدرسًا بكلية الآداب بالجامعة المصرية فعميدًا لها . من مؤلفاته : « فجر الإسلام ، وضحاه، وظهره» وقد تحدث في كتبه السابقة عن الحديث فمزج بالدسم، وخلط الحق بالباطل. مات سنة ١٩٥٤ م. له ترجمة في الأعلام ١/ ٣٧٩، انظر: استشهاده بالشبهة التى معنا في كتابيه فجر الإسلام ص ٢٠٨ ، ٢١، ٢٣٣، وضحى الإسلام ٢/ ١٠٦ .

(٣) حسين أحمد أمين: كاتب مصري معاصر، وهو ابن الأستاذ أحمد أمين. من مؤلفات حسين أحمد أمين «دليل المسلم الحزين» ردد فيه طعون المستشرقين في حجية السنة، وانظر استشهاده بالشبهة التى معنا في كتابه دليل المسلم الحزين ص ٤٣ .

(٤) محمد حسين هيكل : كاتب مصرى من رواد المدرسة العقلية الحديثة؛ تأثر فيما كتب عن السنة وسيرة النبي ﷺ بالمستشرقين . انظر : تأثره بالشبهة التى معنا في كتابة حياة محمد ص ٥٥.

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابه العلم ٩/ ٣٥٦ رقم ٣٠٠٤ .

(٦) أخرجه الترمذي كتاب العلم: باب ما جاء في كراهية كتابة العلم ٥/ ٣٧ رقم ٢٦٦٥ . قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضًا عن زيد بن أسلم، رواه همام عن يزيد بن أسلم وأخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١/ ١٣١ رقم ٤٥١، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٢، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٤٨ .

(٧) ستأتي ترجمته في مبحث (أبو هريرة راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين) ٢/ ١٠٣-١١٦.

واحد، ثـم أحرقناه بالنـار. قلنـا : أي رسـول الله أنتحدث عنك؟ قـال : **نعم . تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب على متعمدًا ؛ فليتبوأ مقعده من النار** قال فقلنا: يارسول الله أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال : **نعم. تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه»**[١] .

٣- وروي أيضًا عن زيد بن ثابت مرفوعًا[٢] .

ثانيًا : الآثار الموقوفة والمقطوعة:

ذهب إلى النهى عن كتابة السنة النبوية جمع من الصحابة والتابعين منهم:

١ـ **أبو بكـر الصديـق** ﷺ[٣] فعن عائشـــة ـ رضى ا لله عنهـا ـ قـالت : جمـع أبى الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث. فبات ليلة يتقلب كثيرًا . قالت فغمنـة فقلت: أتتقلـب لشـكوى أو لشـيء بلغـك؟ فلمـا أصبح قـال : أي بنيـه هلمي الأحاديث التى عندك . فجئته بها . فدعا بنار فأحرقها وقال : خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيهـا أحاديث عن رجل أئمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثنى . فأكون قد نقلت ذلك»[٤] .

وفي رواية أخرى ، زاد بعد قولـه فأكون قد نقلت ذلك، ويكون قد بقى حديث لم

---

(١) أخرجه أحمـد في المسند ٣/ ١٢ ـ ١٣ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٤، وفيه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، متفق على ضعفـه انظـر : في ترجمته : تقريـب التهذيب ١/ ٥٧٠ رقم ٣٨٧٩، والضعفـاء والمتروكين للنسـائي ص ١٥٨ رقـم ٣٧٧ ، والضعفاء لابي نعيم ص ١٠٢ رقم ١٢٢ والمجروحين لابن حبـان ٢/ ٥٧، والتاريخ الصغير ص ٢٠٨ رقم ٣٧٠، والتـاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤ رقم ٩٢٢، والجـرح والتعديل ٥/ ٢٣٣ رقم ١١٠٧ ، ولسـان الميزان ٨/ ٤٨٨ رقم ١٣٣٧٦ .

(٢) أخرجـه أبو داود في سـننه كتـاب العلم، بـاب في كتاب العلـم ٣/ ٣١٨ رقم ٣٦٤٧ ، وأحمد في المسـند ٥/ ١٨٢، وابن عبد البر في جامع بيـان العلم ١/ ٦٣، والخطيب في تقييـد العلم ص ٣٥، والقاضي عيـاض في الإلماع ص ١٤٨ .

(٣) أبو بكر الصديـق: صحابي جليل لـه ترجمة في : الاسـتيعاب ٣/ ٩٦٣ رقم ١٦٣٣ ، واسـد الغابة ١٣/ ٣١٠ رقم ٣٠٦٦ ، وتاريخ الصحابة ٢٣ رقم ١، وتذكرة الحفـاظ ١/ ٢ رقم ١، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠ رقم ٢، والإصابة ٢/ ٣٤١ رقم ٤٨٣٥ .

(٤) ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٥ وقال لا يصح. والعجب ممن يدعون الأمانة العلمية مثل صاحب أضواء على السـنة الذي نقل الروايـة السـابقة من التذكرة، ولم ينقل حكم الذهبي !!، انظر: أضواء على السنة ص ٤٩، وأعجب منه كذب إسمـاعيل منصور على الإمام الذهبي حيث قال إسماعيل منصـور بعد نقله الراويـة السابقة من التذكرة «وحسـب المنصـف أن يرى هذه الروايـة وهي كما وردت موثقـة في تذكـرة الحفـاظ للذهبي) آ. هـ . انظر: تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٢٦ .

أجده فيقال : لو كان قال رسول الله ﷺ ماغاب على أبى بكر . إني حدثتكم الحديث ولا أدرى لعلي لم أتتبعه حرفًا حرفًا .

قال الحافظ ابن كثير: هذا غريب من هذا الوجه جدًا، وعلى بن صالح لا يعرف، والأحاديث عن رسول الله ﷺ أكثر من هذا المقدار بآلاف ولعله إنما اتفق له جمع تلك الأحاديث فقط ثم رأى ما رأى لما ذكر . وقال الحافظ السيوطي[1] أو لعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ وحدثه عنه به بعض الصحابة كحديث الجدة[2] ونحوه ، والظاهر أن ذلك لا يزيد على هذا المقدار، لأنه كان أحفظ الصحابة وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم كحـــديث : (**ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض**)[3] ، ثم خشى أن يكون الذي حدثه وهم فكره نقل ذلك، وذلك صريح في كلامه[4] أ . هـ .

٢ـ **عمر بن الخطاب** ﷺ : عن عروة بن الزبير[5] : أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك ، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق

---

(١) السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبى بكر محمد السيوطي ، جلال الدين، كان إمامًا حافظًا بارعًا ذا قدم راسخة في علوم شتى، فكان مفسرًا ، محدثًا فقهيًا أصوليًا ، لغويًا ، مؤرخا ، له تآليف بلغت نحو ستمائة مصنف منها : الأشباه والنظائر في القواعد الفقهية، والأشباه والنظائر في العربية ، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن ، والجامع الكبير والصغير، والأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة مات سنة ٩١١هـ . له ترجمة في : حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٣٣٥ رقم ٧٧ وشذرات الذهب ٨/ ٥١، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٣، والبدر الطالع للشوكاني ١/ ٣٢٨ رقم ٢٢٨.

(٢) سيأتي تخريجه ٢/ ٢٥،٢٦.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الجنائز، باب رقم ٣٣، ٣/ ٣٣٨ رقم ١٠١٨ وقال : أبو عيسى هذا حديث غريب. وعبد الرحمن بن أبى بكر المليكي يضعف من قبل حفظه. وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه. فرواه ابن عباس عن أبى بكر الصديق عن النبي ﷺ أيضا . وهذا الشاهد الذي ذكره الترمذي أخرجه ابن ماجة في سننه كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته ﷺ ١/ ٥٢٠ رقم ١٦٢٨ واللفظ له . وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي فيه خلاف انظر: مصباح الزجاجة للبوصيري ١/ ٥٤٢ .

(٤) انظر منتخب كنز العمال ٤/ ٥٨ ، ٥٩ ؛ ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٥٠٣، وانظر: كذب محمود أبو رية على محمد رشيد رضا بأنه صحح هذه الرواية، في حين أن رشيد رضا نقل حكم الأئمة السابق انظر مجلة المنار ١٠/ ٧٦٤ ، وأضواء على السنة ص ٤٩ هامش .

(٥) عروة بن الزبير: هو عروة بن الزبير بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، روى عن أبويه، وخالته، وعلى، وخلق، وعنه بنوه عثمان، وعبد الله، والزهري، كان فقيها عالما كثير الحديث ثبتا مأمونا، مات سنة ٩٤هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٦٧١ رقم ٤٥٧٧ ، والكاشف ٢/ ١٨ رقم ٣٧٧٥ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٧٩، والثقات للعجلي ص ٣٣١ رقم ١١٢١ ، والثقات لابن حبان ٥/ ١٩٤ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٦٢ رقم ٥١، والبداية والنهاية ٩/ ١٠١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٢ رقم ٤٢٨ .

عمر يستخير الله عز وجل فيها شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم ا لله له ، فقال: « إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكتبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبدًا»[1] .

٣- **علي بن أبي طالب** ﷺ روى عنه قال : «أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم»[2] .

٤- **أبو سعيد الخدري** ﷺ فعن أبى نضرة قال[3] : قيل لأبى سعيد لو اكتتبنا الحديث فقال: لا نكتبكم، خذو عنا كما أخذنا عن نبينا[4] ﷺ .

وعنه من طريق آخر: «قال : أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ»[5] .

وعنه من طرق آخر: « قال : قلت لأبي سعيد الخدرى ﷺ : إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثًا عجيبًا ، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص قال أردتم أن تجعلوه قرآنًا لا ، لا ، ولكن خذوا عنا ، كما أخذنا عن رسول ا لله ﷺ[6] .

٥- **أبو هريرة** ﷺ روى عنه أنه قال : نحن لا نكتب ولا نكتب»[7] . بفتح نون الفعل الأول ، وضم نون الفعل الثاني .

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٤، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٩ .

(٢) أخرجه بن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) أبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة، بضم القاف وفتح المهملة، العبدي أبو نضرة، مشهور بكنيته، روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عباس، وعن على مرسلاً ، وعنه قتادة، وعوف، وابن أبى عروبة وخلق. متفق على توثيقه مات سنة ١٠٨هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ٢١٣ رقم ٦٩١٥ ، والكاشف ٢/ ٢٩٥ رقم ٥٦٣٢ ، والثقات للعجلى ٤٣٩ رقم ١٦٣٣ ، والثقات لابن حبان ٥/ ٤٢٠، طبقات ابن سعد ٧/ ٢٠٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٢ رقم ٧٠٩.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٤ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٦٤، وأخرجه الخطيب في المحدث الفاصل ص ٣٧٩، وتقييد العلم ص ٣٦، ٣٧ .

(٦) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١/ ١٣٣ رقم ٤٧١، وابن المبارك في مسنده ص ١٤٢ رقم ٢٣١، وقال المحقق الأستاذ صبحي البدري السامرائي إسناده صحيح، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٤ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٨، والمحدث الفاصل ص ٣٦٣ .

(٧) أخرجه الدامي في سننه المقدمة، باب من لم يرك كتابة الحديث ١/ ١٣٣، رقم ٤٧٢ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ .

وروي عن سيعد بن أبى الحسن[1] قال : «لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أكثر من أبى هريرة حديثًا عن رسول الله ﷺ ، وإن مروان زمن ما كان على المدينة أراد أن يكتب حديثه، فأبى ، وقال : «ارووا كما نروى» فلما أبى عليه تغفله فأقعد له كاتبًا لقنًا ثقافًا فجعل أبو هريرة يحدثه ويكتب الكاتب، حتى استفرغ حديثه أجمع، قال : ثم قال مروان: تعلم أنا قد كتبنا حديثك أجمع؟ قال : «وقد فعلتم؟ قال نعم. قال فاقرءوه على إذا، قال : فاقرؤوه عليه، فقال أبو هريرة: أما إنكم قد حفظتم ، وإن تطعنى تمحه، قال: فمحاه»[2] .

٦- **ابن عباس - رضى الله عنهما -** روى عنه أنه قال : «إنا لا نكتب العلم ولا نكتبه»[3] وفي رواية قال: «إنا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن»[4] .

٧- **ابن مسعود ﷺ روى عنه** : أن علقمة[5] جاءه بكتاب أو صحيفة من مكة أو اليمن فيها أحاديث في أهل بيت النبي ﷺ فدعا جاريته ثم دعا بطست فيها ماء فجعل يمحوها ويقول : ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾[6] القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه[7] .

---

(١) هو سعيد بن أبى الحسن البصري، أخو الحسن البصري، روى عن أمه، وأبى هريرة ، وعنه أخوه، وعوف، وسليمان التيمي ، متفق على توثيقه ، مات سنة ١٠٠ هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩١، والكاشف ١/ ٤٣٣ رقم ٨٦٦، والثقات للعجلى ص ١٨٢ رقم ٥٣٦ ، والثقات لابن حبان ٤/ ٢٧٦ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١١٥ رقم ٦٥٧ .

(٢) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤١ .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٤ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ .

(٤) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ ، ٤٣ ز

(٥) علقمة هو : علقمة بن قيس بن عبد الله النخعى الكوفي، أبو شبل، أخو يزيد بن قيس، روى عن أبى بكر وعمرو ابن مسعود، وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد، وابن أخته إبراهيم النخعي، وسلمه بن كهيل، وآخرون ثقة ثبت فيه عابد مات ٦٢هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٦٨٧ رقم ٤٦٩٧ ، والكاشف ٢/ ٣٤ رقم ٣٨٧٣ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤٨ رقم ٢٤ ، وطبقات الحافظ ص ٢٠ رقم ٢٤، والثقات للعجلى ٣٣٩ رقم ١١٦١ ، والبداية والنهاية ٨/ ٢١٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٥ رقم ٧٤١.

(٦) الآية ٣ من سورة يوسف .

(٧) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٥٤ .

وفي رواية لابن عبد البر زيادة قال أبو عبيد[1] : يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، لهذا كره عبد الله النظر فيها[2] .

وفي رواية للدارمي عن مرة الهمداني[3] ، قال : جاء أبو مرة الكندي بكتاب من الشام فحمله فدفعه إلى عبد الله بن مسعود، فنظر فيه فدعا بطست ثم دعا بماء فمرسه فيه، وقال: إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتابهم . قال حصين: فقال مرة : أما إنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمحه ، ولكن كان من كتب أهل الكتاب[4].

٨ـ أبو موسى الأشعرى[5] ﷺ روى عن أبى بردة[6] قال : كتبت عن أبى كتبًا كثيرة فمحاها وقال «خذ عنا كما أخذنا»[7] .

وعنه من طريق آخر عن أبي بردة قال: كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها، فحدثنا يومًا بأحاديث فقمنا لنكتبها فظن أنا نكتبها فقال : «أتكتبان ما سمعتما مني؟» قالا : نعم . قال: فجيئاني به» فدعا بماء فغسله، وقال

---

(١) أبو عبيد هو : القاسم بن سلام بالتشديد، البغدادي، أبو عبيد، الإمام المشهور ثقة، فاضل، مصنف، له أقواله في شرح الغريب، مات سنة ٢٢٤هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٩ رقم ٥٤٧٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١٥ رقم ٥٧٢ ، الكاشف ٢/ ١٢٨ رقم ٤٥١١ ، وسؤالات مسعود بن على السجزي للحاكم ص ٢٤٩ رقم ٣٣٨، وتاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣ رقم ٦٨٦٨ ، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ١٥٠ رقم ٤٤ .

(٢) جامع البيان العلم ١/ ٦٦ .

(٣) مرة الهمداني هو : مرة بن شراحيل الهمذاني، بسكون الميم، أبو إسماعيل الكوفي، هو الذي يقال له مرة الطيب، وإنما سمى طيبًا لكثرة عبادته، روى عن ابن مسعود وعمر، وعنه عمرو بن مرة ، وابن أبى خالد ، ثقة عابد مات ٧٦هـ . وقيل بعد ذلك في : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٠ رقم ٦٥٨٣، الكاشف ٢/ ٢٥٣ رقم ٥٣٦١ ، الثقات للعجلى ٤٢٤ رقم ١٥٥٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧ رقم ٧٥٤ ، والأنساب المتفقة في الخط لابن القيسراني ص ٩٩ رقم ١٦٢ .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة ، باب من لم ير كتابه الحديث ١/ ١٣٤ رقم ٤٧٧ .

(٥) أبو موسى الأشعرى: صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣/ ٩٧٩ رقم ١٦٣٩ ، واسد الغابة ٦/ ٢٩٩ رقم ٦٢٩٦ ، وتاريخ الصحابة ص ١٥٤ رقم ٧٤١ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣ رقم ١٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٤٧ رقم ٢١٦، والإصابة ٢/ ٣٥٩ رقم ١٠٩٥٠ .

(٦) أبو بردة هو : أبو بردة بن أبى موسى الأشعرى، قيل اسمه عامر، وقيل الحارث، روى عن أبيه، وعلى، والزبير، وعنه عبد الله، ويوسف ، وحفيدة، بريد ابن عبد الله، متفق على توثيقه، مات سنة ١٠٤هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ٣٦٠ رقم ٧٩٨١ ، والكاشف ٢/ ٤٠٧ رقم ٦٥٠٨ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٥ رقم ٨٦، وطبقات الحفاظ ص ٤٣ رقم ٨٤ ، وطبقات ابن سعد ٧/ ١٣٣، والثقات للعجلى ص ٤٩١ رقم ١٩٠٣ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٠ رقم ٧٧٦ .

(٧) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٣٩ .

«احفظوا عنا كما حفظنا»[1] .

وعنه من طريق آخر عن أبي بردة أبي موسى قال كتبت عن أبي كتابًا فقال: «لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته، ثم دعا بمركن أو بإجانة[2] فغسلها، ثم قال: دع عنى ما سمعت منى ، ولا تكتب عنى؛ فإني لم أكتب عن رسول الله ﷺ كتابًا كدت تهلك أباك»[3] .

٩- **عمرو بن دينار**[4] - رحمه الله - : روى عن سفيان الثوري[5] قال : قيل لعمرو: إن سفيان يكتب، فاضطجع وبكى وقال «احرج على من يكتب عنى» قال سفيان : «وما كتبت عنه شيئًا ، كنا نحفظ»[6] .

١٠- **الضحاك**[7] - رحمه الله - : روى عنه أنه قال : «لاتتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف»[8] وعنه من طريق آخر قال : «يأتى على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغبارة لا ينظر فيه»[9] .

---

(١) أخرجه بن عبد البر في جامع البيان العلم ١/ ٦٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) إجابة : إناء فيه ماء متغير الطعم واللون. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٢٦ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٩/ ٥٣، والطبراني في الكبير، ولم أجده في الجزء المطبوع من المعجم، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٥١، وعزاه إلى الطبراني في الكبير والبزار بنحوه إلا أن البزار قال : (احفظ كما حفظ رسول الله ﷺ ، ورجاله رجال الصحيح أ. هـ .

(٤) هو : عمرو بن دينار المكي، أبو محمد ، روى عن بن عباس، وبن عمر، وجابر، وعنه شعبة والسفيانان، ومالك، ثقة ثبت، وما قيل عنه من التشيع فباطل، مات سنة ١٢٦هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ١/ ٧٣٤ رقم ٥٠٤٠ ، والكاشف ٢/ ٧٥ رقم ٤١٥٢ ، والثقات للعجلى ٣٦٣ رقم ١٢٥٧ ، والثقات لابن حبان ٥/ ١٦٧، والتاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٣٢٨ رقم ٢٥٤٤ .

(٥) سفيان الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث، روى عن عمرو بن دينار، وابن المنكدر، وسلمة بن كهيل، وعنه القطان، وعلى بن الجعد، والفريابي، متفق على توثيقه، مات ١٦١هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٣٧١ رقم ٣٤٥٢، الكاشف ١/ ٤٤٩ رقم ١٩٩٦ ، والثقات للعجلى ١٩٠ رقم ٥٧١ ، وتذكرة الحفاظ والأنساب المتفقه في الخط لابن القيسراني ص ٤٣ رقم ٤١ .

(٦) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤٧ .

(٧) الضحاك هو : الضحاك بن مزاحم الهلالي ، الخرساني ، أبو القاسم ، أبو محمد، صدوق كثير الإرسال مات سنة ١٠٥هـ . له ترجمة في تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤ رقم ٢٩٨٩ ، والكاشف ١/ ٥٠٩ رقم ٢٤٣٧ ، والثقات لابن حبان ٦/ ١٨٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٧ رقم ١٥٦٢.

(٨) اخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص ٤٧ .

(٩) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٥ .

١١ـ **عبيدة السلماني**[١] ﷺ ـ رحمه الله ـ : « روى عنه أنه دعا بكتبه عند موته، فمحاها وقال: أخشى لأن يليها أحد بعدى، فيضعوها في غير مواضعها[٢] .

١٢ـ **إبراهيم**[٣] ـ رحمه الله ـ : روى عن فضيل بن عمرو[٤] قال: قلت لإبراهيم : إني آتيك وقد جمعت المسائل، فإذا رأيتك كأنما تختلس منى وأنت تكره الكتابة قال: لا عليك؛ فإنه ما طلب إنسان علمًا إلا آتاه الله منه ما يكفيه، وقل ما كتب رجل كتابًا إلا اتكل عليه»[٥] .

١٣ـ **علقمة** ـ رحمه الله ـ روى أن مسروق[٦] قال له : أكتب لي النظائر قال: أما علمت أن الكتاب يكره؟ قال : بلى إنما أريد أن أحفظها ثم أحرقها، قال «فلا بأس»[٧] .

١٤ـ **ابن عون**[٨] ـ رحمه الله ـ روى عن حماد بن زيد[٩] قال : قال لي ابن عوان:

---

(١) عَبيدة السلماني هو : عبيدة بن عمرو السلماني بسكون اللام، ويقال بفتحها . أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، مخضرم، فقيه ثبت مات سنة ٧٢هـ أبو بعدها ، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٦٤٩ رقم ٤٤٢٩، والكاشف ١/ ٦٩٤ رقم ٣٦٤٧ ، والثقات للعجلى ٣٢٥ رقم ١٠٩٢ ، والثقات لابن حبان ٥/ ١٣٩، ومشاهير علماء الأمصار ١٢٥ رقم ٧٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٥٠ رقم ٢٧ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٧ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٦١.

(٣) إبراهيم هو : إبراهيم بن سويد النخعي روى عن علقمة، والأسود، وعنه فضيل بن عمرو، وسلمة بن كهيل، ثقة ، لم يثبت أن النسائي ضعفه له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٥٧ رقم ١٨٤، والكاشف ١/ ٢١٣ رقم ١٤٥، والثقات للعجلى ٥٢ رقم ٢٦ ، والثقات لابن حبان ٦/ ٦، مشاهير علماء الأمصار ١٩٤ رقم ١٢٩٠.

(٤) هو فضيل بن عمرو الفقيمي ، بالفاء والقاف مصغرًا ، أبو النضر الكوفي، روى عن إبراهيم، والشعبي، وجمع، وعنه أبان من تغلب ، وحجاج بن ارطأة ، ثقة، مات سنة ١١٠هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٥ رقم ٥٤٤٧ ، والكاشف ٢/ ١٤٢ رقم ٤٤٨٧ ، والجرج والتعديل ٧/ ٧٣ رقم ٤١٥، والثقات للعجلى ٣٨٤ رقم ١٣٥٦ ، والثقات لابن حبان ٧/ ٣١٤، ومشاهير علماء الأمصار ١٩٧ رقم ١٣١٣ .

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٨ .

(٦) مسروق هو : مسروق بن الأجدع بن مالك الهمذاني الوادعي، أبو عائشة الكوفي روى عن أبى بكر ومعاذ وعلقمة، وعنه إبراهيم، وأبو إسحاق، ويحيي بن وثاب، ثقة فقهي عابد، مخضرم، مات سنة ٦٣هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٥ رقم ٦٦٢٢ ، والكاشف ٢/ ٢٥٦ رقم ٥٣٩١، مات سنة ٦٣هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٥ رقم ٦٦٢٢ ، والكاشف ٢/ ٢٥٦ رقم ٥٣٩١، والثقات للعجلى ٤٢٦ رقم ١٥٦١، والثقات لابن حبان ٥/ ٤٥٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٦ رقم ٧٤٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤٩ رقم ٢٦ .

(٧) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٦، والخطيب في تقييد العلم ص ٥٨، ٥٩ .

(٨) ابن عون : هو عبد الله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري، من أتباع التابعين، روى عن أبى وائل، وإبراهيم، وحماد، وعنه شعبة، والقطان، متفق على توثيقه مات سنة ١٥٠هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ١/ ٥٢٠ رقم ٣٥٣٠ ، والكاشف ١/ ٥٨٢ رقم ٢٨٩٦، والثقات للعجلى ٢٧٠ رقم ٨٥٩ ، والثقات لابن شاهين ١٨٣ رقم ٥٩٠، ومشاهير علماء الأمصار ١٨٠ رقم ١١٨٥.

(٩) هو : حماد بن زيد درهم الأزدى ، الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري، روى عن ابن عون، وثابت، وأبى=

«إني أرى هذه الكتب ، يا أبا إسماعيل ستضل الناس»[1] .

درجة الأحاديث الواردة في النهى عن كتابة السنة:

تكلم عن بيان درجة الأخبار والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة الشيخ عبد لرحمن المعلمى في كتابه (الأنوار الكاشفة)[2] ، هذا فضلا عن حكم بعض أئمة الحديث قديما على بعضها ، كما مر حكم الذهبي، وابن كثير على رواية أبى بكر الصديق ﷺ وإحراقه للأحاديث التى جمعها، والحافظ الهيثمي تكلم عن بعضها في مجمع الزوائد[3] .

وخلاصة القول في الأحاديث المرفوعة: إنه لم يصح عن النبي ﷺ في النهى عن كتابة السنة إلا حديث أبى سعيد الخدرى الذي أخرجه مسلم مع اختلاف بعض العلماء في رفعه ووقفه، واعتبروا ذلك علة، فقال الحافظ ابن حجر : «ومنهم من أعل حديث أبى سعيد وقال : الصواب وقفه على أبى سعيد ، قاله البخاري وغيره»[4] .

واعتقد أن هذا الرأى مجانب للصواب؛ حيث إن الحديث مخرج في صحيح الإمام مسلم مرفوعا ـ كما سبق ويؤيد الرفع أمران:

أولاً : ما ذهب إليه جمهور المحدثين وصححوه في مسألة «حكم تعارض الرفع والوقوف من بعض الثقات أو من راو واحد» أن الحكم للرفع كما قال ابن الصلاح؛ لأن الرافع مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافيًا فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفى عليه .

ويقول الحافظ العراقي في تخريجه الكبير للإحياء عقب حكم اختلف راويه في رفعه، ووقفه الصحيح الذي عليه الجمهور: أن الراوي إذا روى الحديث مرفوعًا

=حمزة، وعنه مسدد، وعلى ، متفق على توثيقه مات سنة ١٧٩هـ . له ترجمة في تقريب التهذيب ١/ ٢٣٨ رقم ١٥٠٣ ، والكاشف ١/ ٣٤٩ رقم ١٢١٩ ، والثقات لابن شاهين ص ١٠٢ رقم ٢٣٩ ، والثقات لابن حبان ٦/ ٢١٧ ، والثقات للعجلى ص ١٣٠ رقم ٣٢٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٨ رقم ١٢٤٤ .

(١) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٥٧ .

(٢) الأنوار الكاشفة ص ٣٤ ـ ٤٣ ، وانظر: دراسات في الحديث النبوي للدكتور الأعظمى ١/ ٧٦ ـ ٧٨ .

(٣) مجمع الزوائد ١/ ١٥٠ ـ ١٥٢ .

(٤) فتح الباري ١/ ٢٥١ رقم ١١٣ ، وقال العلامة أحمد محمد شاكر : وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح. انظر: الباعث الحثيث ص ١١١ .

وموقوفًا ، فالحكم للرفع؛ لأن معه في حالة الرفع زيادة، هذا هو المرجح عند أهل الحديث[1] . ونحوه قول الخطيب : اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفًا ؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث، ويرفعه إلى النبي ﷺ مرة ، ويذكره مـــرة على سبيل الفتوى بدون رفع، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعًا[2]، وهذا ما نقله الماوردي عن الشافعي ـ رحمه الله ـ أنه يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنه من قول النبي ﷺ يعنى فلا تعارض حينئذ[3] .

ثانيًا : على فرض صحة وقف هذا الحديث على أبى سعيد الخدرى ﷺ : لكان له حكم المرفوع المسند؛ لأن النهى عن كتابة السنة النبوية ـ وهي المصدر الملازم للقرآن الكريم في التشريع الإسلامي ، هذا النهى مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا يقال من قبل الرأى ، فله حكم المرفوع المسند ، جزم به الرازي في المحصول وغير واحد من أئمة الحديث تحسينًا للظن بالصحابي[4] ، بل وبالصحابة جميعًا الذين امتثلوا لأمر النبي ﷺ بالنهى عن الكتابة مع وجود علة النهى ، والأذن بالكتابة مع عدمها، حفاظًا على القرآن الكريم والسنة النبوية معًا ، فما استمدت السنة حجيتها إلا من كتاب ا لله ﷻ، ومن كتاب الله والسنة النبوية معًا استمدت بقية المصادر التشريعية حجيتها.

فلأن الحديث مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا مجال للرأى فيه، فحكمه الرفع ، ولا سيما وقد رفعه الراوى أيضًا[5] .

وفي صحة هذا الحديث رد على بعض غلاة الشيعة في زعمهم عدم صحة النهى عن كتابة السنة من النبي ﷺ وأن روايات النهى عن كتابة السنة اختلفت في وقت متأخر لتزير منع الشيخين أبى بكر وعمر من حذا حذوهما. وفي ذلك أيضًا إبطال للأساس الذي أسسوا عليه كتبهم في مسألة كتابة السنة وتدوينها كما فعل مرتضى العسكرى،

---

(١) انظر: المغيث للسخاوي ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، وشرح الفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ١٧٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣ ، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٣٤٣ .

(٢) الكفاية للخطيب ص ٥٨٧، ٥٨٨ .

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/ ٣٤١، والمحصول للرازي ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠، وفتح المغيث للسخاوى ١/ ١٩٥ .

(٤) المحصول للرازي ٢/ ٢٢١ ، وانظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٤٤ ، وتدريب الراوى ١/ ١٩٠، ١٩١، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٨٠ .

(٥) انظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٥ .

وعلى الشهرستاني، ومروان خليفات وغيرهم ممن سبقوا .

أما الآثار الموقوفة فصحح منها الحافظ الهيثمي رواية أبي بردة بن أبي موسى الأشعري بإسناد الطبراني في المعجم الكبير، والبزار في مسنده وبقية الروايات الموقوفة، وكذا المقطوعة يؤيد بعضها بعضًا، وتصلح حجة في بابها[1] .

ويشهد لذلك اعتبار الأئمة ؛ كالخطيب، وابن عبد البر، والدارمي وغيرهم اعتمادهم بعض تلك الروايات في بيان موقف الصحابة والتابعين من كتابة السنة، وكراهيتهم للتدوين؛ لعلل سيأتي ذكرها .

وفي ذلك رد على المستشرقين التابعين لصنمهم الأكبر «جولدتسيهر» في زعمه؛ بأن أحاديث النهي عن كتابة السنة مخترعة من قبل أهل الرأى لتأييد مذهبهم في إنكار صحة السنة والاحتجاج بها .

وفي ذلك يقول الدكتور يوسف العش ردًا على جولدتسيهر: «إنه لم يصب حين قال: إن من ادعى عدم جواز الكتابة هم أهل الرأى، وأن مخالفيهم هم من أهل الحديث، فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين ؛ لأن من أهل الرأى من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (١٨٧هـ) ، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) ، وعبد الله بن إدريس ١٩٢هـ) ، وسفيان الثوري (١٦١هـ) ، وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (١٦٧هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ) ، وزائدة بن قدامة (١٦١هـ) ، ويحيي بن اليمان (١٨٩هـ) وغيرهم .

ومن المحدثين من كره الكتابة كابن عليه (٢٠٠هـ) ، وهشيم بن بشير (١٨٣هـ) ، وعاصم بن ضمرة (١٧٤هـ) ، وغيرهم ، ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي ١٩٧هـ)، وعكرمة بن عمار (١٥٩هـ) ، ومالك بن أنس (١٧٩هـ) وغيرهم[2] .

---

(١) انظر: شروط الاحتجاج بالضعيف في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٨٦، ٨٧، وتدريب الراوي ١/ ١٧٦، ١٧٧، والباعث الحثيث ص ٣٤ .

(٢) انظر: تقييد العلم للخطيب، تصدير الدكتور يوسف العش ص ٢١، ٢٢، ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٠٩ ، ٢٣١ .

الجواب عن زعم أعداء السنة بأن النهى عن كتابة السنة يدل على عدم حجيتها

أما أعداء السنة من دعاة اللادينية فمع اعترافهم بصحة النهى عن كتابة السنة من النبي ﷺ ومن صحابته الكرام؛ إلا أنهم اتخذوا من ذلك النهى دليلا على عدم حجية السنة النبوية . غاضين الطرف كما سبق وأن أشرت عن علل النهى الواردة في نفس الأحاديث السابقة التى احتجوا بها ، بل غاضين الطوف من الأمر الصادر من النبي ﷺ لأصحابه ﷺ عقب نهيهم عن الكتابة وهو التحديث والتبليغ للسنة النبوية بعد حفظها، وهو نفس الأمر الصادر من الصحابة للتابعين بعد نهيهم عن الكتابة ، وعلى نفس الدرب صار التابعون من الناهين للكتابة، أمروا من نهوهم عن الكتابة من تابعي التابعين بحفظ السنة وتبليغها كما حفظوها عن صحابة رسول الله ﷺ وصدق النبي ﷺ فيما تنبأ به : «**تسمعون ، ويسمع منكم، ويسمع ممن سمع منكم**»[1] .

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ـ رحمه الله ـ : «وكيف يكون نهيه ﷺ دليلا على عدم الحجية والنبي ﷺ عقب هذا لنهى مباشرة عندما أمر الصحابة بالتحديث عنه، وفي الوقت نفسه يتوعد من يكذب عليه متعمدًا أشد الوعيد، كما في حديث أبى سعيد الخدري الذي رواه مسلم .

ويقول ﷺ في حجة الوداع : « **ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه**[2] .

ويقول أيضا : **نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا ، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه**»[3] ويقول ﷺ لوفد عبد القيس ـ بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع : «**احفظوه وأخبروا به من**

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٣/ ٣٢١ رقم ٣٦٥٩ ، وأحمد في مسنده ١/ ٣٢١، والحاكم في المستدرك كتاب العلم: باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ٩٥ وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وليس له علة و لم يخرجاه، وفي الباب أيضا عن ابن مسعود، ووافقه الذهبي وقال على شرطهما ولا علة له .

(٢) البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التوحيد، باب قال الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ ١٣ / ٤٣٣ رقم ٧٤٤٧ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض ٦/ ١٨٢ رقم ١٦٧٩ واللفظ له من حديث أبى بكر ﷺ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٩ .

وراءكم»[1] . ويقول : « **ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم ا لله»**[2] .

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق : « أليس الأمر بالتحديث والتبليغ والحفظ، والإبعاد على الكذب عليه أشد الوعيد، والنهى عن عدم الأخذ بالسنة؛ دليلاً على أن السنة لها شأن خطير ، وفائدة جليلة للسامع والمبلغ؟ فما هذه الفائدة وما هذا الشأن العظيم؟ أليس هو أنها حجة في الدين، وبيان للأحكام الشرعية. كما يدل عليه تعقيبهﷺ الأمر بالتبليغ والتحديث ـ في الروايات السابقة ـ بقوله ﷺ : « **فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه**» « **احفظوه وأخبروا من وراءكم**» وقوله ﷺ « .. **إلا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم ا لله** » وقوله ﷺ «**وحدثوا عنى ولا حرج**» ألا يشعرك هذا القول أن القصد من تبليغ السامع الحديث لمن بعده، أن يأخذ الغائب ما اشتمل عليه الحديث من فقه وحكم شرعي؟ وهل يكون ذلك إلا إذا كان الحديث حجة، ودليلاً تثبت به الأحكام التى تضمنها؟ وهل يصح أن يذهب من عنده ذرة من عقل وإيمان إلى أن أمره ﷺ بالتحديث والتبليغ إنما كان لمجرد التسلية والمسامرة في المجالس كما يفعل بتواريخ الملوك والأمراء؟ كلا: فإن النبي ﷺ أجل وأعظم وأشد عصمة من أن يأمر أمته بما لا فائدة فيه، وبما هو مدعاة للهوهم وعبثهم .

وإليك ما قاله الشافعي ـ تعليقًا على حديث «**نضر الله أمرءًا سمع منا شيئًا ...**» المتقدم مما فيه تأييد لما ذكرنا لك .

---

(١) البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ١/ ١٥٧ رقم ٥٣، ومسلم «بشرح النووي» كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين ١/ ٢١٢ رقم ١٧، واللفظ له، من حديث بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نه ى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥/ ٣٧ رقم ٢٦٦٤، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه ١/ ٢٠ رقم ١٢ من حديث المقدام بن معد يكرب .

قال ﷺ : "فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها أمرأ يؤديها، والامرء واحد - : دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطي، ونصيحة فى دين ودنيا، ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه ويكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً"[1] أ.هـ.

ثم نقول "ولا زال الكلام للدكتور عبد الغنى" : لا شك فى أنه ﷺ إنما نص على خصوص الكذب عليه، وخصه بهذا الوعيد الشديد مع دخوله فى عموم الكذب المعلوم حرمته للجميع؛ لأن الكذب عليه ﷺ مستلزم لتبديل الأحكام الشرعية، واعتقاد الحلال حراماً، والحرام حلالاً. وهذا الاستلزام لم يتفرع إلا عن حجية السنة،وأنها تدل على الأحكام الشرعية.

وإذا أردت أن تتحقق مما قلناه؛ فعليك بما رواه الشيخان عن المغيرة؛ أنه ﷺ قال : «**إن كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد. فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[2] ثم انظر إلى ما رواه مسلم عن أبى هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال : «**يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم**»[3].

وأخبرنى بربك : إذا لم يكن الحديث عن رسول الله ﷺ حجة، فعلام هذا التحذير من الأحاديث المكذوبة عنه؟ ولم يحصل بها الضلال والفتنة؟

ولو كان المقصود من التحديث بأحاديث رسول الله ﷺ مجرد التسلية واللهو كرواية الأشعار وأخبار العرب وغيرهم أفلا يستوى الصادق منها والكاذب فى هذا المعنى؟

ولو كان هناك فرق بينهما أفيستحق هذا الفرق التحذير الشديد من الضلال والفتنة؟ كلا.

---

(١) الرسالة للشافعى ص ٤٠٢، ٤٠٣، رقم الفقرات ١١٠٣، ١١٠٤، وانظر : سنن الدارمى المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن ١ /١٤٥ من رقم ٥٤٢ - ٥٦١ .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت ٣ /١٩١رقم١٢٩١، ومسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ١٠١/١ رقم٤ واللفظ له.

(٣) مسلم (بشرح النووى)المقدمة، باب النهىعن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١ /١١١رقم٧ .

وبالجملة : فكل ما نقلناه لك من هذه الأحاديث ونحوها يؤيد ما قلناه من حجية السنة، وهو بمثابة التصريح من الرسول ﷺ بذلك عند من له سمع يسمع وعقل يدرك، وهو فى الوقت نفسه صريح فى رغبته ﷺ فى نقل السنة والمحافظة عليها. فكيف مع هذا كله يزعم زاعم بأن نهيه عن كتابتها دليل على رغبته فى عدم نقلها والمحافظة عليها وعلى عدم حجيتها ﴿**فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ** (٥٢) **وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلاَلَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلاَّ مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ (١).

قلت : بل كيف مع هذا يصح زعم زاعم أن نهيه ﷺ عن الكتابة ناسخ للإذن كما ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد رشيد رضا(٢)، وتابعه على ذلك محمود أبو رية(٣)، وجمال البنا(٤) وغيرهم.

وإذا افترضنا صحة هذا القول منهم(٥)، فأين دليل نسخ الإذن بالتحديث والتبليغ الذى هو أبلغ فى حجية السنة كما مر، بل وأبلغ وأقوى من النقل بالكتابة على ما سيأتى فى شبهة تأخر التدوين وهذا الإذن بالتحديث كما هو وارد عن رسول الله ﷺ

---

(١) الآيتان ٥٢،٥٣ من سورة الروم، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص٤٢٤ - ٤٢٦ بتصرف.

(٢) مجلة المنار المجلد١٠ /٧٦٧،٧٦٨، ووجهة نظر رشيد رضا فى هذا الأمر لم تجد التأييد الكافى حتى من تلاميذه، ومنهم محمد الخولى أيد أئمة الحديث فى أن النهى سبق الجواز- انظر: مفتاح السنة ص١٦

(٣) أضواء على السنة ٤٨ .

(٤) الأصلان العظيمان ٢٦٨ - ٢٧٥ والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٨ .

(٥) وهو لا يصح بحال "أن يكون النهى ناسخ للإذن لأمور ثلاثة :

١- أن أحاديث الإذن متأخرة : فحديث أبى شاة عام الفتح. وذلك فى أواخر حياة النبى ﷺ وحديث أبى هريرة فى المقارنة بينه وبين عبد الله بن عمرو متأخر أيضاً لأن أبا هريرة متأخر الإسلام. وهو يدل أيضاً على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبى هريرة وحديث همه ﷺ بكتابة كتاب لن تضل الأمة بعده كان فى مرض موته ﷺ. ويبعد جداً أن يكون حديث أبى سعيد الخدرى قد تأخر عن هذه الأحاديث كلها خصوصاً حديث (الهم)، ولو كان حديث أبى سعيد فى النهى متأخر عن هذه الأحاديث فى الإذن والجواز، لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً .

٢- إجماع الأمة القطعى بعد عصر الصحابة والتابعين على الإذن وإباحة الكتابة وعلى أن الإذن متأخر عن النهى كما سبق. وهو إجماع ثابت بالتواتر العملى عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول -رضى الله عنهم أجمعين- كما قال الأستاذ أحمد محمد شاكر فى الباعث الحثيث ص١١٢، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٤٧ .

٣- سيأتى قريباً : أنه لا نسخ أصلاً حيث يصار إلى النسخ عند تعذر الجمع بين الدليلين المتعارضين وهو ممكن لنا كما سيأتى. فلا يصح أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر ص ٢٩٩،٣٠٠ .

عقب نهيه عن الكتابة، هو أيضاً وارد عن الصحابة والتابعين عقب نهيهم عن الكتابة انظر إلى قول أبى سعيد الخدرى : "... إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ" وفى لفظ آخر "خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ وانظر إلى قول أبى هريرة : "ارووا كما كنا نروى" وأبى موسى الأشعرى "خذ عنا كما أخذنا" وفى لفظ آخر "احفظوا عنا كما حفظنا" وكل هذه الروايات سبقت وهى مما استشهدوا بها على شبهتهم، وروى عن سليم بن عامر[1]، قال : كان أبو أمامة إذا قعدنا إليه يجيئنا من الحديث بأمر عظيم ويقول للناس : "اسمعوا واعقلوا، وبلغوا عنا ما تسمعون. قال سليم : بمنزلة الذى يشهد على ما علم"[2].

وعن سليم بن عامر ، قال : كنا نجلس إلى أبى أمامة فيحدثنا حديثاً كثيراً عن رسول الله ﷺ فإذا سكت قال أعقلتم بلغوا كما بلغتم[3].

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : "إنا كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ فأما إذا ركبتم الصعب والذلول، فهيهات[4] أ.هـ.

وعلى نفس درب الصحابة صار تلاميذهم من التابعين أمروا من نهوهم عن الكتابة بالتحديث بعد حفظهم. انظر إلى قول سفيان الثورى عقب نهى شيخه عمرو بن دينار "وما كتبت عنه شيئاً كنا نحفظ".

فالصحابة ﷺ صاروا على المنهج النبوى، نهوا عن الكتابة مع وجود علتها، وفى نفس الوقت أذنوا بالكتابة مع الأمن من العلة، وعلى دربهم صار التابعون ﷺ، وفى نفس الوقت الكل (النبى ﷺ - والصحابة والتابعين) أمروا بالحفظ والتحديث[5].

---

(١) هو سليم بن عامر الكلاعى، ويقال الخبائرى بخاء معجمة وموحدة، أبو يحيى الحمصى روى عن أبى الدرداء، وعوف بن مالك، وعنه ثور ومعاوية بن صالح. ثقة وغلط من قال أدرك النبى ﷺ مات سنة ١٣٠هـ. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ /٣٨١ رقم ٢٥٣٥، والكاشف ١ /٤٥٦ رقم ٢٠٦٤، والثقات للعجلى ص ١٩٩ رقم ٦٠٠، والتاريخ الكبير ٤ /١٢٥ رقم ٢١٩٠

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١ /١٤٦ رقم ٥٤٤ .

(٣) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٨ /١٨٧، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ١٦٨ رقم ١٨٩، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٤٠ وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير بسند حسن.

(٤) أخرجه ابن ماجة فى المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ /٢٥ رقم ٢٧، وابن المبارك فى مسنده ١٤١ رقم ٢٢٩، واللفظ لابن ماجة، ورجال إسناده ثقات.

(٥) وما جاء عن بعض الصحابة من الامتناع عن التحديث أو الإقلال منه، والنهى عن الإكثار منه، فذلك منهم كان اتباع لأمر النبى ﷺ، ولمنهجه فى الحفاظ على رسالة الإسلام قرآناً وسنة. كما سيأتى قريباً ص٣٣٢-٣٣٨ .

فلا تعارض حينئذ بين كراهيتهم لكتابة الحديث وبين حبهم ورغبتهم فى روايته، على ما زعمه الدكتور حسين الحاج[1].

فهل عند من يزعمون عدم حجية السنة، أو يزعمون أن النهى عن الكتابة ناسخ للأذن؟

هل عندكم دليل لنسخ هذا الأمر النبوى بحفظ سنته وتبليغها للناس كافة؟؟ وإن لم تجدوا دليلاً ولن تجدوا، فعلام يدل عندكم هذا الأمر النبوى- بحفظ سنته وتبليغها؟

هل يدل على مجرد اللهو والعبث؟ أم يدل على أنه ﷺ والصحابة والتابعين أرادوا ألاّ يجعلوا السنة القولية ديناً وشريعة عامة كالقرآن، كما ذهب إلى ذلك خصوم السنة، وتأثر بهم بعض المسلمين[2]، وتلك دعوى يكذبها قول وفعل النبى ﷺ، ومن صار على دربه إلى يوم الدين، وسيأتى تفصيل ذلك فى : علة النهى عن كتابه السنة عند أعدائها[3].

---

(١) حسين الحاج : هو حسين الحاج حسن، كاتب سورى لبنانى، حصل على العالمية، من جامعة القديس يوسف، وكانت رسالته بعنوان (نقد الحديث فى علم الرواية وعلم الدراية) خلط فيها بين الحق والباطل، ودس السم فى الدسم، وكانت جل اعتماده فى مراجعه على ما كتبه محمود أبو رية، وطه حسين، وأمثالهما، ورسالته مطبوعة. ومن مؤلفاته أدب العرب فى صدر الإسلام، ونظم إسلامية، وغير ذلك. قال فى معرض كلامه عن نشأة الحديث : "أما إذا انتقلنا إلى عصر الصحابة وجدناهم غالباً يكرهون تدوين الحديث، بينما يرغبون فى روايته، وهو أمر غريب، يحبون رواية الحديث ويكرهون تدوينه! سؤال يحتاج إلى بحث وتفسير"!! انظر : نقد الحديث فى علم الرواية والدراية ١ /١٤٢ .

(٢) كالأستاذ محمد رشيد رضا (رحمه الله تعالى).

(٣) انظر : ص ٣٠٥-٣١٤ .

علة النهى عن كتابة السنة كما وردت فى الأحاديث والآثار التى استشهد بها خصوم السنة على شبهتهم

أشرت فيما سبق عند عرض شبهة النهى عن كتابة السنة إلى أن أصحابها أغمضوا أعينهم عن علة النهى، وسفهوا رأى من يقول بها من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء، وسائر علماء المسلمين إلى يومنا هذا، بالرغم من أن هذه العلة واردة فى نفس الأحاديث التى احتجوا بها علينا.

وأولى هذه العلل كما جاء فى الأحاديث :

١- المحافظة على كتاب الله ﷻ وصيانته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما. ويبدو هذا واضحاً فى رواية أبى هريرة : "**أكتاب مع كتاب الله ... امحضوا كتاب الله أو خلصوه**" وهذه الرواية مع ضعف سندها لوجود عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ المتفق على ضعفه[١]، إلا أن رواية أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ﷺ والتى أخرجها الطبرانى فى الكبير والبزار فى مسنده بإسناد صحيح، كما قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد[٢] تشهد لصحة رواية أبى هريرة، كما تشهد لصحة هذه العلة؛ ففيها التصريح الذى لا لبس فيه بأن الأحاديث كتبت بجوار القرآن فى صحيفة واحدة بلا تمييز يؤمن معه سلامة القرآن. وهذا قول أبى موسى الأشعرى صريحاً : "لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته".

ففى رواية أبى هريرة، وكذا فى قول أبى موسى الأشعرى ما يبين أن السنة فى عهد النبوة والصحابة كانت تكتب بجوار القرآن فى صحيفة واحدة بلا تمييز يحفظ معه القرآن من اشتباهه بالسنة التى كتبت بجواره.

ويؤكد ذلك القراءات الشاذة، فما هى إلا تفسير لبعض كلمات القرآن كتبت بجوارها للإيضاح والبيان- ومن فعل ذلك من الصحابة كان محققاً لما تلقاه عن النبى ﷺ قرآناً، وذلك كقراءة ابن عباس-رضى الله عنهما-: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ**﴾[٣] .

---

(١) راجع : ص ٢٧٢ .
(٢) مجمع الزوائد ١ /١٥١ .
(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

في مواسم الحج[1] وكقراءة ابن مسعود ﷺ : ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾[2] من أم[3]، وكقراءة ابن مسعود ﷺ : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾[4] متتابعات[5].

فمثل هذا عند الأئمة من القراءات الشاذة، وحكمة التفسير[6] على خلاف فى العمل به هل له حكم الرفع أم هو مذهب الراوى[7]؟

وإذا كان هذا يؤكد أنه وجد من الصحابة من يكتب السنة بجوار القرآن فى صحيفة واحدة، مع خطورة هذا الأمر، فقد وجد فى التابعين من يكتب الرأى بجوار السنة ولا يبعد كتابتهم الرأى بجوار القرآن.

يدل على هذا ما روى عن الشعبى[8] أن مروان[9] أجلس لزيد بن ثابت رجلاً وراء الستر، ثم دعاه فجلس يسأله ويكتبون فنظر إليهم زيد، فقال : يا مروان عذراً إنما أقول برأيى"[10] ، وروى عن يحيى بن سعيد[11] قال : جاء رجل إلى سعيد بن

---

(1) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٨ /٣٤ رقم ٤٥١٩ .

(2) جزء من الآية ١٢ من سورة النساء.

(3) أخرجه الدارمى فى سننه كتاب الفرائض، باب الكلالة ٢ /٤٦٢ رقم ٢٩٧٥، وسعيد بن منصور فى سننه كتاب التفسير، باب تفسير سورة النساء ٣ /١١٨٧ رقم ٥٩٢، والبيهقى فى سننه كتاب الفرائض، باب فرض الأخوة والأخوات للأم ٦/٢٣١ .

(4) جزء من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(5) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /٩١، ونيل الأوطار ٨ /٢٣٨ .

(6) انظر : الإتقان للسيوطى١ /٢٠٨ فقرات رقم١٠٤٩، ١١٠٩-١١١١، ومناهل العرفان للزرقانى ١ /٤٢٩ .

(7) عند البخارى ومسلم أن تفسر الصحابى الذى شهد الوحى والتنزيل حديث مسند إذا كان ما فسره ما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبى ﷺ ولا مدخل للرأى فيه. انظر : تدريب الراوى للسيوطى ١ /١٩٢، ١٩٣، وفتح المغيث للسخاوى ١ /١٣٨، ١٣٩ .

(8) الشعبى هو : عامر بن شراحيل بن عبد ذى كبار، الشعبى الحميرى، أبو عمرو، علامة التابعين، كان إماماً حافظاً يضرب المثل بحفظه، روى عن على، وأبى هريرة، وعائشة، وابن عمر وغيرهم. مات سنة ١٠٣هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٤٦١ رقم ٣١٠٣، والكاشف ١ /٥٢٢ رقم ٢٥٣١، والثقات للعجلى ص٢٤٣ رقم ٧٥١، ووفيات الأعيان ٣ /١٢-١٦ رقم ٣١٧ .

(9) مروان هو ابن الحكم بن أبى العاص، بن أميه، أبو عبد الملك الأموى، المدنى، ولى الخلافة فى آخر سنة ٦٤هـ. لا تثبت له صحبة- روى عن عمر، وعثمان، وعلى، وعنه سهل بن سعد، وعلى بن الحسين، وعروة مات سنة ١٠٥هـ. له ترجمة فى : الجرح والتعديل ٨ /٢٧١، وتقريب التهذيب ٢ /١٧١ رقم ٦٥٨٨، والكاشف ٢/ ٢٥٣ رقم ٥٣٦٣ .

(10) طبقات ابن سعد ٥ /١١٧، وسير أعلام النبلاء للذهبى ٢ /٤٧٦ رقم ١٠٢ .

(11) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ، التميمى، أبو سعيد القطان البصرى، أحد الأئمة الأعلام، ثقة حافظ متقن، كان رأساً فى العلم والعمل، روى عن هشام بن عروة، وحميد والأعمش. وعنه أحمد وعلى ويحيى مات ١٩٨هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٣٠٣ رقم ٧٥٨٤، والكاشف ٢ /٣٦٦ رقم ٦١٧٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩٢ رقم ١٢٧٨، وتذكرة الحفاظ ١ /٢٩٨ رقم ٢٨٠، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٣١ رقم ٢٦٨ .

المسيب[١]، فسأله عن شيء، فأملاه عليه، ثم سأله عن رأيه؛ فأجابه فكتب الرجل فقال رجل من جلساء سعيد : أيكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل : ناولنيها فناوله الصحيفة فخرقها"[٢].

وكان مجاهد يقول لأصحابه : "لا تكتبوا عنى كل ما أفتيت به، وإنما يكتب الحديث. ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غداً"[٣].

ومن هنا ندرك صحة علة النهى عن كتابة شيء -فى أول الأمر- سوى القرآن الكريم صيانة لهذا الكتاب المعجز ممن كانوا حديثى عهد بالإسلام و لم يعتادوا على أسلوبه وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا فى الدين.

وفى نفس الوقت تعليم للصحابة وللأمة من بعدهم المنهج الأمثل فى المحافظة على هذا الكتاب الخالد.

مع العلم بأن النهى فى أول الأمر كان يشمل وقت نزول القرآن أو بعده، ممن يمكن أن تقع فى يده هذه الصحيفة وهو من غير أهل العلم حتى إذا تعلموا الدرس، جاء الإذن بكتابة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتمييزه كعبد الله بن عمرو وغيره ممن أذن لهم النبى ﷺ، مع استمرار النهى عن كتابة السنة مع القرآن فى صحيفة واحدة حتى وإن كان مميزاً بينهما.

أما رفض دعاة اللادينية وغلاة الشيعة لهذه العلة بحجة أن تلك العلة تعنى جعل الأحاديث من جنس القرآن فى الأسلوب والبلاغة، وفى ذلك إبطال لإعجاز القرآن الكريم[٤].

---

(١) سعيد بن المسيب بن حزن، الإمام، أبو محمد المخزومى، أحد العلماء الإثبات، الفقهاء الكبار، روى عن عمر وعثمان وسعد، وعنه الزهرى، ويحيى بن سعيد وقتادة، مات بعد التسعين. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٣٦٤ رقم ٢٤٠٣، والكاشف ١ /٤٤٤ رقم ١٩٦٠، تذكرة الحافظ ١ /٥٤ رقم ٣٨، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٢٥ رقم ٣٧، ومشاهير علماء الأمصار ص٨١ رقم ٤٢٦ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٤٤ .

(٣) الميزان للشعرانى ١ /٣٢، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ٥٢، وانظر : أثر آخر عن جابر بن زيد فى جامع بيان العلم ٢ /٣١، وانظر:تقييد العلم ص ٢٠، تصدير الدكتور يوسف العش.

(٤) ممن ذهب إلى ذلك توفيق صدقى فى مقالة (الإسلام هو القرآن وحده) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٥ ومحمود أبو ريه فى أضواء على السنة ص ٥٠، ٥١، وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص٢٦، ٢٩١، ٣١٠، وجمال البنا فى : السنة ودورها فى الفقه الجديد ص١٩٩، وعبد الجواد ياسين فى السلطة فى الإسلام ص ٢٤٤، ومن غلاة الشيعة مروان خليفات فى كتابه وركبت السفينة ص ١٨١، وزكريا عباس داود فى تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص٤٠،٤١ . وغيرهم من أعداء السنة السابق ذكرهم عند استعراض الشبهة وأصحابها.

فأقول : ليس فى ذلك إبطال لإعجاز القرآن، بل حفاظاً لهذا الإعجاز بمنهج نبوى طبقة النبى ﷺ قولاً وعملاً، واستوعبه الخلفاء وطبقوه كما فهموه من النبى ﷺ؛ لأنه إذا كان هناك من كبار الصحابة من يدرك ويميز بين الأسلوب القرآنى وإعجازه وبين الأسلوب النبوى، فهناك من عامة الصحابة من لا يدرك ذلك، وهذا هو حال جميع الناس فى جميع العصور والأمصار وهذا أمر بديهى لا يجادل فيه منصف.

فكان من المنهج الربانى فى المحافظة على كتابه العزيز النهى عن كتابة ما سواه فى أول الأمر؛ لأنه متعبد بلفظه فى الصلاة وغيرها، ولا يجوز إبدال حرف منه بآخر؛ فكان لابد من المحافظة على هذا الإعجاز ممن لا يدركه فى زمن النبوة المباركة، وجميع العرب فيما بعد ذلك، وجميع الأعاجم والمستعربين فى جميع العصور. ممن لا يؤمن أن يلحقوا ما يجدون فى الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام رب العباد.

أما سؤال بعضهم : لماذا لم يأمر النبىﷺ بكتابة السنة فى صحف على حدتها، ويكتب عليها ما يفيد أنها أقوال النبى ﷺ فتتميز السنة على القرآن فلا يؤمن اختلاطهما[1].

فنقول : أذن النبى ﷺ بكتابة سنته المطهرة فى صحف على حدتها، وميزها من أذن له النبى ﷺ بذلك كعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وأبى هريرة وغيرهم ممن عددهم الدكتور الأعظمى فى كتابه "دراسات فى الحديث النبوى"[2] كما أملى النبى ﷺ كثير من سنته المطهرة فى حياته المباركة، وهذا ما استوعبه الدكتور امتياز أحمد فى كتابه "دلائل التوثيق المبكر للسنة"[3].

فالنبىﷺ نهى عن الكتابة فى أول الأمر، ثم أذن بعد ذلك، وكان النهى دائر مع الخوف، والإذن دائر مع الأمن وجوداً وعدماً، وكان خلال الإذن كتابات ولكن لم تدون تلك الكتابات فى مكان واحد، كيف والقرآن نفسه كتب فى عهده ﷺ، ولم

---

(١) ممن سأل هذا توفيق صدقى انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٩١٢، وتابعه عليه إسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٧، ٢٨، ونيازى عز الدين فى إنذار من السماء ص ١١٤ .

(٢) انظر: دراسات فى الحديث النبوى فصل كتابة الصحابة والكتابات عنهم ١ /٩٢ وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة ص ٥٠٠-٥٤١ .

(٣) انظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة، فصل الكتابات المبكرة ٣٦٨-٤١٥، وانظر : السنة قبل التدوين للدكتور عجاج الخطيب ص٣٤٣-٣٦١ .

يدون فى مكان واحد بين دفتيه إلا فى عهد الصديق ﷺ.

ومع وجود كتابات فى زمن النبوة فى وقت الإذن إلا أنه ﷺ لم يأمر بكتابة سنته كلها للفرق الشاسع بين حجم القرآن، وحجم السنة التى من وظيفتها الشرح والبيان له، وعادة الشرح أن يكون أكبر حجماً من المشروح، ولو فرض كتابة السنة كلها زمن النبوة كما كتب القرآن الكريم، وأُمن من التمييز بينهما لم يؤمن انشغال الناس بها دون القرآن.

١- وهذه هى العلة الثانية الواردة فى الأحاديث التى تنهى عن كتابة السنة : خشية الانشغال عن القرآن الكريم ومضاهاته بغيره من الكتب حتى ولو كانت السنة.

والمراد بالانشغال بالسنة عن القرآن الكريم تقديمها فى الاهتمام بها قبل الاهتمام أولاً بكتاب الله ﷻ مما يؤدى إلى ترك كتاب الله ﷻ وإهماله وهذا ما صرح به الفاروق عمر ﷺ بعد عدوله عن تدوين السنة وموافقة الصحابة "وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً"(١) وإعلان سيدنا عمر ﷺ هذا على ملأ من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- وإقرارهم بذلك يدل على استقرار أمر هذه العلة فى نفوسهم(٢).

وأكثر صراحة من ذلك فى تأكيد المراد بالانشغال بالمعنى السابق قول الضحاك- رحمه الله- "يأتى على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبق المصحف بغباره لا ينظر فيه".

وعن أبى خالد الأحمر(٣) قال : "يأتى على الناس زمان تعطل فيه المصاحف، لا يقرأ فيها، يطلبون الحديث والرأى، ثم قال : أياكم وذلك؛ فإنه يصفق الوجه، ويكثر الكلام، ويشغل القلب" كما كان الخوف من التشبه بالقرآن الكريم فى شكله، وفى ذلك يقول أبى سعيد الخدرى ﷺ : "أتريدون أن تجعلوها مصاحف" ويقول الضحاك: "لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف" وروى عن إبراهيم

---

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١ /١٣٢ رقم ٤٦٤.

(٢) انظر : منهج نقد المتن للدكتور نور الدين عتر ص ٤٤، والسنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٢٤٣.

(٣) أبو خالد الأحمر هو : سليمان بن حيان الأزدى الكوفى روى عن عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وعنه أحمد، وإسحاق، وهناد، صدوق يخطئ، مات سنة ١٩٠هـ أو قبلها. له ترجمة فى:تقريب التهذيب١ /٣٨٤ رقم٢٥٥٥، والكاشف١ /٤٥٨ رقم٢٠٨٠، والثقات للعجلى ٢٠١ رقم ٦٠٧، ولسان الميزان ٨ /٣٧٥ رقم ١٢٨٢٥، وتهذيب الكمال ١١ /٣٩٤ رقم ٢٥٠٤.

النخعى : أنـــه كـــان يكره أن يكتب الحديث فى الكراريس ويقـــــول : "يشـــبه بالمصاحف"[1].

كذا كـان هناك خـوف من التشبه بـالقرآن فى روايتـه بـاللفظ وعدم إجـازة رواية السنة بـالمعنى، وذلك واضح فى رواية أبى سعيد الخدرى لما قـال له أبو نضرة : إنك تحدثنا عـن رسـول الله ﷺ حديثـاً عجيباً، وإنـا نخاف أن نزيـد فيـه أو ننقص" فكانت إجابــة أبى ســعيد : "أردتم أن تجعلوه قرآنـاً لا، لا، ولكن خـذوا عنا كمـا أخذنـا عن رســول الله ﷺ[2]، وفى روايــة ابن المبـارك فى مســنده "لن أكتبكمـوه، ولن أجعلـه قرأناً".

وكان يشتد الخوف والغضب إذا كان التشاغل والمضاهاة بكتب أهل الكتاب.

كما جاء فـى رواية جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطـاب أتى رسول الله بنسخة من التـوراة، فقال يـا رسـول الله، هذه نســخة من التوراة فسـكت فجعل يقـرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير فقال : أبو بكر : ثكلتك الثواكل، ما ترى بوجه رسول الله ﷺ: فنظـر عمر إلى وجـه رســول الله ﷺ فقال : أعـوذ بالله، مـن غضب الله ومن غضب رسوله، رضينا بالله رباً، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبياً، فقال رسول الله ﷺ : **"والذى نفس محمد بيده، لـو بدا لكـم موســى فـاتبعتموه وتركتمونى لضللتـم عن ســواء السـبيل، ولو كان حياً وأدرك نبوتى لاتبعنى**[3]، وفى بعض الروايات : "... ثم جعل أى النبى ﷺ يتبعـه رسماً رسمـاً فيمحوه بريقـة وهو يقول: **"لا تتبعـوا هؤلاء؛ فإنهم قد**

---

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١ /١٣٢ رقم ٤٦٤ .

(٢) انظر : آثر آخر عن واثلة بن الأسقع ﷺ فى جامع بيان العلم ١ /٧٩ .

(٣) أخرجه الدارمى فـى سننه المقدمـة، باب ما يتقى من تفسـير حديث النبى ﷺ ١ /١٢٦ رقم ٤٣٥، وأحمد فى مسنده ٣ /٣٨٧، والسنة لابن أبى عـاصم ١ /٢٧ رقم ٥٠ . واللفظ للدارمى وفيه مجالد بن سعيد، الجمهور على تضعيفه لأنه اختلـط فى آخر عمره. لكن روايته لهذا الحديـث مقبولة؛ لأنه قـد سمعه منه هشـيم قبل الاختلاط قال ابن عدى : روايـة القدماء عنـه كهشيم وشـعبة وحماد بن زيـد مقبولة، وقال ابـن عدى : له عن الشـعبى عن جابر أحاديث صالحة يعنـى كما فى سند هذا الحديث، قـال يعقوب بن سفيان صدوق، وأخرج لـه مسلم مقروناً، وقال النسائى : ليس سـند هذا الحديث، قال يعقوب بن سفيان صدوق، وأخرج لـه مسلم مقروناً، وقال النسـائى : ليس بالقوى، وقال مرة : ثقـة، انظر : مجمع الزوائد ١ /١٧٣، ١٧٤، وانظر : تقريب التهـذيب ٢ /١٥٩ رقم ٦٤٩٨، والكاشـف ٢ /٢٣٩ رقم ٥٢٨٦، والثقـات للعجلى ص٤٢٠ رقم ١٥٣٧، والضعفــاء للنسـائى ص ٢٢٣ رقم ٥٧٩، والمجروحين لابن حبـان ٣ /١٠، والحديث صحح إسناده الحافظ ابن كثير من روايـة أحمد فقال يعد إيراده فى (بيان الإذن فى الرواية عن أخبـار بنى إسرائيل) قال : تفرد بـه أحمد وإسناده على شـرط مسلم. انظر : البداية والنهاية ٢ /١٢٣، وانظر من نفس المصدر ١ /١٨٥ .

هوكوا وتهوكوا" حتى محا آخره حرفاً حرفاً[١].

وعلى هذا الدرب صار الصحابة كما روى عن عمر بن الخطاب؛ أنه أتى برجل من عبد القيس مسكنه بالسوس[٢] فقال له عمر : أنت فلان ابن فلان العبدى قال : نعم، فضربه بعصا معه فقال الرجل : مالى يا أمير المؤمنين، فقال له عمر : اجلس فجلس فقرأ عليه **﴿الر تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾**[٣].

فقرأها عليه ثلاثاً وضربه ثلاثاً، فقال الرجل : مالى يا أمير المؤمنين فقال : أنت الذى نسخت كتب دانيال[٤]، قال : مرنى بأمرك اتبعه قال : انطلق فامحه بالحميم[٥] والصوف الأبيض، ثم لا تقرأه أنت، ولا تقرئه أحداً من الناس، فلئن بلغنى عنك أنك قرأته أو أقرأته أحداً من الناس؛ لأنهكتك عقوبة، ثم قال له : اجلس فجلس بين يديه قال : انطلقت أنا فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب، ثم جئت به فى أديم[٦] فقال رسول الله ﷺ ما هذا الذى فى يدك يا عمر؟ فقلت : يا رسول الله : كتاب نسخته لنزداد علماً إلى علمنا فغضب رسول الله ﷺ حتى أحمرت وجنتاه[٧] ... ونقل قصته بنحو رواية جابر بن عبد الله السابقة.

ومثل هذه القصة وقعت مع الإمام أبى حنيفة لما دخل شخص الكوفة بكتاب دانيال

---

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم ٢ /٤٦٨ .

(٢) بلدة بخورستان فى بلاد فارس بها قبر دانيال النبى عليه السلام، وفتحت الأهواز فى أيام عمر ابن الخطاب ﷺ وكان آخر ما فتح منها السوس، انظر : معجم البلدان ٣ /٢٨٠، ٢٨١ .

(٣) الآيات ١-٣ من سورة يوسف

(٤) دانيال : أحد أنبياء بنى إسرائيل فى الفترة ما بين داود وسليمان وبين زكريا وعيسى بن مريم عليهما السلام، وقد ذكر الحافظ ابن كثير فى كتابه : البداية والنهاية شىء من خبره تحت عنوان "شىء من خبر دانيال عليه السلام" ٢ /٣٧ .

(٥) الحميم هو : الماء الحار . انظر : القاموس المحيط ٤ /١٠٢ .

(٦) أديم، أى جلد، وقيل المدبوغ منه. انظر : لسان العرب ١ /٤٥ .

(٧) أخرجه أبو يعلى فى مسنده ولم أجده فى الجزء المطبوع من المسند،وعزاه إليه الحافظ الهيثمى وقال: فيه عبد الرحمن إسحاق الواسطى، ضعفه أحمد، وجماعة كما قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٧٣، ١٨٢ .فهل يعاب عمر ﷺ فى اقتداءه بالنبى ﷺ فى هذا الأمر أم يمدح؟ وهل فى هذه القصة دليل على كراهة عمر للتحديث والتدوين بشكل مطلق، سواء كان من سنة النبى أو غيرها، وسواء كان من صحيح ما ورد من أخبار الأمم السالفة أو سقيمها، كما زعم على الشهرستانى فى كتابه منع تدوين الحديث ص١٠٥-١٠٧ .

فكاد أبو حنيفة أن يقتله، وقال له أكتاب ثَمَّ غير القرآن والحديث[1]؟

وكذلك صنع ابن مسعود ﷺ في الصحيفة التي قُدِمَ بها عليه من الشام محاها ثم تلا نفس الآية التي تلاها عمر ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾[2].

وقال : "القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها ما سواه، إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتاب ربهم".

وهو يعنى بالكتب هنا كتب أهل الكتاب أو ما أخذت عنها كما قال أبو عبيد أحد رواة هذا الحديث في رواية ابن عبد البر : "يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب فلهذا كره عبد الله النظر فيها".

ويؤكد مرة الهمداني الراوي عن ابن مسعود كما في رواية الدارمي أن الصحيفة ليست من السنة، وإنما كانت من كتب أهل الكتاب بقوله : "أما أنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمحه، ولكن كان من كتب أهل الكتاب".

وفيما سبق رد على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة، أن محو السنة في زمن الخلفاء، لأجل ما في الأحاديث من فضائل لأهل البيت وحجتهم رواية ابن مسعود عند الخطيب[3].

ولو فُرِضَ صحة رواية الخطيب، أن الصحيفة التي محاها ابن مسعود كانت فيها أحاديث في فضائل أهل البيت، فذلك المحو محمول على أنها كانت أحاديث مكذوبة في فضائل أهل البيت، وإلا لو كانت صحيحة لكانت من السنة وما محاها ﷺ كما قال مرة الهمداني "أما إنه لو كانت من القرآن أو السنة لم يمحه، ولكن كان من كتب

---

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمي ص ٢٩٨ .

(٢) وفيما سبق أبلغ رد على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة من أن النهي عن الكتابة نابع من موقف سياسي. أي سياسة هنا! أليس في قصة عمر مع ناسخ كتاب (دانيال) عليه السلام سنة بقصته مع رسول الله ﷺ؟ فجاء النهي من عمر ابتداء بنهي النبي ﷺ له لعلة خشية الاشتغال بها عن كتاب الله وسنة رسوله وهي نفس العلة التي فهمها ابن مسعود وسائر الصحابة وسائر الأئمة من بعدهم.

(٣) معالم المدرستين مرتضى العسكري المجلد ٢ /٤٤-٤٥، ومنع تدوين الحديث لعلي الشهرستاني ص٦٤، وقد تناقض في ذلك مرة بتأييده لذلك هنا ص ٦٤ ثم رفضه لذلك السبب وتضعيفه ص٦٦، ٧٠ ثم تأييده ثانية ص ٧١، ٨١، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢ .

أهل الكتاب(١).

وكتب أهل الكتاب هذه هى التى قال فيها أيضاً ابن عون : "إنى أرى هذه الكتب يا أبا إسماعيل ستضل الناس.

وهذه الكتب أو ما أخذ منها هو ما جعل السلف الصالح يكرهون الكتابة خشية الاشتغال بها عن القرآن الكريم والسنة النبوية معاً.

وفى ذلك يقول الخطيب(٢) -رحمه الله تعالى- : "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هى لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تتخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها. مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها"(٣).

وفى نفس الوقت الذى كان فيه نهى عن الكتابة سواء فى عهد النبوة، أو الصحابة، أو التابعين؛ كان الأمر بالتحديث بالسنة وتبليغها.

وكان هذا التبليغ للسنة معتمداً بجوار الكتابة على ملكة الحفظ، والتى هى العمدة والأساس فى وصول القرآن والسنة إلينا سالمين من التصحيف والتحريف والتبديل.

وملكة الحفظ من مفاخر العرب وهى ملكة طبعوا عليها، والاعتماد على الكتابة يضعفها مع أهميتها، فكان التوجيه النبوى بالنهى عن الكتابة لتقوية تلك الملكة.

كما قال ﷺ : **"نضر الله أمرأ سمع منا حديثاً فحفظه"**. وقوله ﷺ **"احفظوه**

---

(١) وما زعمه بعض غلاة الشيعة من أن سبب النهى عن كتابة السنة زمن أبى بكر وعمر هو خوفهم من اشتهار أحاديث فضائل أهل البيت -عليهم الصلاة والسلام يكذبه الواقع فكتب السنة الصحيحة بين أيدينا، تشهد بكذب هذا الزعم، بمجرد النظر فى كتب المناقب وفضائل الصحابة، نجدها مملوءة بالأحاديث الصحيحة الواردة فى فضائل آل البيت-عليهم الصلاة والسلام-ثم إن النهى عن كتابة السنة لم يرد فقط عن أبى بكر وعمر كما يزعمون وإنما ورد أيضاً عن الإمام على كرم الله وجهه وعلته فى ذلك هى نفس أخوانه من الصحابة وعلى رأسهم سيدنا عمر ﷺ حيث قال الإمام على:"فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم" .

(٢) الخطيب : هو أحمد بن على بن ثابت بن مهدى، أبو بكر، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، من مؤلفاته، الكفاية فى علم الرواية، وتقييد العلم، والفقيه والمتفقة، وشرف أصحاب الحديث، وغير ذلك مات سنة ٤٦٢ هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٣ /١١٣٥ رقم ١٠١٥، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص١٥٣ رقم ١٧٦، ووفيات الأعيان ١ /٩٢ رقم ٣٤، تهذيب بن عساكر ١ /٣٩٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٣٣ رقم ٩٨٠، والرسالة المستطرفة ص ٥٢، وشذرات الذهب ٣ /٣١١، والعبر ٣ /٢٥٣ ، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ /٤٤١ رقم ١ .

(٣) تقييد العلم ص ٥٧، ونفس المعنى قاله الحافظ ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ /٦٨ .

وأخبروا به من وراءكم".

وصار الصحابة والتابعون على الدرب نهوا عن الكتابة خوف الاتكال عليها وترك الحفظ لا سيما والإسناد قريب والعهد غير بعيد وهذه هى العلة الثالثة المصرح بها فى الأخبار والآثار الواردة فى النهى عن الكتابة.

٣- خوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، وفى ذلك يقول إبراهيم النخعى : وقل ما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه" ويقول سفيان : "بئس المستودع العلم القراطيس" ومن كتب كتب ليحفظه فإذا حفظه محاه كما فى قول مسروق : "إنما أريد أن احفظها ثم أحرقها" فأقره علقمة بقوله "فلا بأس" وروى مثل ذلك عن ابن شهاب ومالك، وعاصم بن ضمرة، وغيرهم[١] ومر قول أبى سعيد الخدرى "احفظوا عنا كما حفظنا" وقول سفيان الثورى : "وما كتبت عنه شيئاً كنا نحفظ"[٢].

٤- والعلة الرابعة الواردة فى نفس أحاديث النهى عن الكتابة "خوف صيران الأحاديث إلى غير أهلها" فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره وربما زاد فيها ونقص، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها فى الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عند المتقدمين الاحتراس منه"[٣] ولعل الأصل فى ذلك ما صح من أنه ﷺ، **"كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو.** مخافة أن يناله العدو[٤]".

وعلى هذا يحمل ما ورد عن الصديق رضي الله عنه فى إحراقه ما جمعه من أحاديث على فرض صحته[٥] ونحوه قول عَبِيْدة السلْمَانى : بعد محو كتبه عند موته : "أخشى أن يليها أحد بعدى، فيضعوها فى غير مواضعها".

---

(١) انظر : سنن الدارمى فى المقدمة، باب من رخص فى كتابه العلم ١ /١٣٩ رقم ٥٠٨، وتقييد العلم ص ٥٨-٦٠، وجامع بيان العلم ١ /٦٤ .

(٢) ومع ذمه الاتكال على الكتاب وأمره بالحفظ، كان مع ذلك يكتب احتياطاً واستيثاقاً فيما رواه عنه ابن عبد البر قال سفيان : إنى أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه حديث أكتبه أريد أن اتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به" انظر : جامع البيان العلم وفضله ١ /٧٦ .

(٣) تقييد العلم ص ٦١ .

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر رضى الله عنه أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ٦ /١٥٥ رقم ٢٩٩٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب النهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو إذ خيف وقوعه بين أيديهم ٧ /١٧ رقم ١٨٦٩ واللفظ له.

(٥) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٥٧ .

ويقول أبو قلابة في وصيته لأحد تلاميذه المقربين أيوب السختيانى : "ادفعوا كتبى إلى أيوب إن كان حياً، وإلا فأحرقوها[1].

ويقول الأوزاعى : "كان هذا العلم شريفاً إذا كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه، فلما صار فى الكتب؛ ذهب نوره، وصار إلى غير أهله"[2].

هذه هى علل النهى عن كتابة السنة تعلن عن نفسها بوضوح فى الأخبار والآثار التى استشهد بها أصحاب هذه الشبهة.

وقد يتساءل بعضهم[3] عن سبب العدول عن علل كراهة كتابة السنة وإباحة كتابتها فى عصر التدوين وما بعده إلى يومنا هذا.

والإجابة على هذا؛ هى ما أجاب به الخطيب بقوله : "إنما اتسع الناس فى كتب العلم وعولوا على تدوينه فى الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا ... مع رخصة رسول الله ﷺ، لمن ضعف حفظه فى الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك"[4].

وكما قال ابن الصلاح : "ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الآخرة"[5]، ولقد صدق رحمه الله تعالى.

وبعـد

فقد ظهر واضحاً جلياً أن النهى عن كتابة السنة ليس لذاته، بل لعلل نصت عليها الأحاديث ذاتها التى نهت عن كتابة السنة وتدوينها.

تلك العلل التى أغمض أعداء السنة أعينهم عنها بالرغم من وجودها صراحة فى نفس الأخبار والآثار التى احتجوا بها لشبهتهم، فإن سلموا بصحة تلك الأحاديث

---

(١) تقييد العلم ص ٦٢ .

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١ /١٣٢ رقم ٤٦٧، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ /٦٨ .

(٣) مثل نيازى عز الدين فى إنذار من السماء ص١٢٧،وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة ص٣١١-٣١٨ .

(٤) تقييد العلم ص ٦٤، ٦٥ .

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢ /١٤٥، تدريب الراوى ٢ /٦٥ .

فعليهم التسليم بالعلل الواردة فيها، ولا يكونوا ممن قال فيهم رب العزة ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (١).

وإن لم يسلموا بصحة ما استشهدوا به من الأخبار والآثار لم يبق لشبهتهم أساس فى أن النهى عن كتابة السنة زمن النبوة، والصحابة، والتابعين، دليل على عدم حجية السنة المطهرة، لأنه فى الوقت الذى كان فيه نهى عن الكتابة زمن النبوة، والصحابة، والتابعين، كان فى الوقت ذاته إذن بالكتابة.

ولا أقول هنا بنسخ أحدهما للآخر(٢)؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع وهو ممكن هنا. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الغنى -رحمه الله تعالى- فى الجمع بين أحاديث النهى وأحاديث الإذن. قال : "وقد قال بالنسخ جمهور العلماء(٣)، واختاره بعض المتأخرين(٤).

والحق أنه لا نسخ أصلاً، وأن النهى دائر مع الخوف -من العلل السابقة- والأذن دائر مع الأمن وجوداً وعدماً ... فإنه يجب أن لا نقول بالنسخ إلا عند عدم إمكان الجمع بغيره، وقد أمكننا الجمع بتخصيص النهى بحالة الخوف، والإذن بحالة الأمن، مع التحديث والتبليغ فى الحالتين، وهو جمع معقول المعنى. فما الذى يضطرنا إلى القول بالنسخ؟

ثم إنه لا داعى للتخصيصات بالصحف أو الأشخاص أو الأزمنة كما يذكر فى بعض أقوال الجمع، بل المدار فى النهى على حصول الاشتباه من كتابة السنة مع القرآن أو مستقلة ومن كاتب الوحى أو من غيره. وفى زمن نزول الوحى أو فى غيره. والمدار فى الإذن على الأمن من الاشتباه فى هذه الأحوال كلها(٥) أ.هـ.

وهكذا شاءت إرادة الله ﷻ، أن يكون النهى عن كتابة السنة جزء من هذا المنهاج

---

(١) جزء من الآية ٨٥ البقرة.

(٢) لا نسخ النهى بالإذن، ولا الإذن بالنهى، ولو صح الأول فلا يصح الثانى بحال كما سبق ص٢٨٥ .

(٣) أى نسخ أحاديث النهى بأحاديث الإذن، على ما حكاه ابن تيمية فى جوابه فى كتابة صحة أصول مذهب أهل المدينة ص ٣٧ . وفى مقابل الجمهور من عكس فذهب إلى أن الإذن منسوخ بالنهى كالأستاذ محمد رشيد رضا ومن تابعه وسبق الرد عليه ص ٢٨٥-٢٨٧ .

(٤) كالأستاذ الخولى فى مفتاح السنة ص ١٧، والأستاذ أحمد محمد شاكر فى الباعث الحثيث ص١١٢

(٥) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ٤٤٦ - ٤٤٧ بتصرف.

العظيم الذى حفظت به رسالة الإسلام القائمة على الكتاب والسنة معاً.

وفى ذلك يقول الدكتور همام عبد الرحيم : "ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم، ثم اختلط الأمر على الكاتبين أو من يأتى بعدهم، فلا يستطيعون تمييز النص المتعبد بتلاوته عن سائر النصوص -سنة كانت أو رأى فقيه- وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل رسول الله ﷺ، فقد اختلطت الحقيقة بالخيال، والخطأ بالصواب، والوحى بالرؤى والأحلام. حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإضافات، فلم يعد للوحى تميزه وهيمنته، وأصبح الوحى عند اليهود والنصارى : حركة التاريخ بمعنى أن كل شىء يحدث فى التاريخ يضاف إلى الوحى، باعتباره إرادة الله وحركة ذلك فى الأحداث.

وما القراءات الشاذة -عندنا كما سبق. إلا إضافات تفسيرية كتبت إلى جانب الآيات[1]، ثم ظن الكاتب أنها من القرآن الكريم، ولكن الكثرة الكاثرة من الصحابة الذين أفردوا النص ولم يكتبوا شيئاً إلى جانبه، بالإضافة إلى الذين حفظوه كل هؤلاء تواترت الرواية القرآنية عنهم، وحكموا على الزيادة بالشذوذ وعدم القبول[2] أ.هـ.

---

(١) راجع : ص٢٨٨ ، ٢٨٩.

(٢) الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٤٠، ٤١ .

علة النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد على مزاعمهم الآتية

أولاً : أن النهى عن كتابة السنة يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر.

ثانياً : أن النهى يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم.

ثالثاً : أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة ﷺ كانوا يجتهدون فى مقابل السنة الشريفة ولا يأخذون بها.

رابعاً : أن النهى عن الإكثار من الرواية دليل على عدم حجية السنة النبوية، واتهام من أبى بكر وعمر –رضى الله عنهما– للصحابة بالكذب.

استعراض شبه النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد عليها

زعم أعداء السنة أن العلة الحقيقية فى نهى النبى ﷺ، والصحابة، والتابعين عن كتابة السنة هو :

أولاً : أنهم لم يريدوا أن يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر. وفى ذلك يقول جمال البنا : "والحق الذى لا مراء فيه أن الرسول نهى عن تدوين أحاديثه. حتى لا يكون مع كتاب الله كتب أخرى، وحديث أبى هريرة صريح فى هذا قال أبو هريرة خرج علينا لرسول الله ونحن نكتب أحاديثه ... وذكر الحديث ثم قال وهذا هو ما فعله أبو بكر عندما أحرق الأحاديث المدونة التى كانت عنده قبل أن يموت. كما أن عمر بعد أن استشار الصحابة فى كتابة السنن ... وذكر الحديث"(١).

وبنفس هذه العلة وأدلتها يصرح نيازى عز الدين فيقول بعد اعتراضه على علة الخوف من اختلاط السنة بالقرآن : "وذلك التخوف لم يكن موجوداً من الأساس، بدليل أحاديث الرسول ﷺ وأحاديث كبار الصحابة، بل كان الخوف كله من أمر آخر ذكره الرسول ﷺ وذكره الصحابة أجمعون، وقد قرأنا قبل قليل فى حديث أبى هريرة، وفى الحديث المروى عن عمر بن الخطاب ﷺ، عندما أراد أن يكتب السنن وهو ألا يكون إلى جانب كتاب الله كتاب آخر، وانشغال الناس بالحديث عن كتاب الله وهذا التخوف ما زال موجوداً إلى اليوم ... ثم يقول فى موضع آخر، وهذا السبب وحده -يعنى ألا يكون إلى جانب كتاب الله كتاب آخر- ملزم بعدم كتابة الأحاديث إلى يوم يبعثون- ولا يمكن لهذا الأمر أن ينسخ أبداً"(٢).

ثانياً : وتارة ثانية يزعم خصوم السنة أن العلة فى نهى النبى ﷺ، والصحابة والتابعين، عن كتابة السنة المطهرة هو : أنهم لم يريدوا أن يجعلوها ديناً وشريعةً عامةً كالقرآن الكريم.

وفى ذلك يقول توفيق صدقى : "إن ما بينته السنة للعرب فى ذلك الزمن لا يصلح لجميع الأمم فى الأوقات المختلفة"(٣) وفى موضع آخر يقول : "وكان بعض الصحابة ينهى عن التحديث ولو كانت السنة عامة لجميع البشر لبذلوا الوسع فى ضبطها

---

(١) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٩ .
(٢) إنذار من السماء ص ١٢٣، ١٢٧ .
(٣) مجلة المنار المجلد ٩ /٥٢١، ٩٠٨ - ٩١٢ .

ولتسابقوا فى نشرها بين العالمين ولما وجد بينهم متوان أو متكاسل أو مثبط لهم"[1].

وبهذا القول تأثر الأستاذ محمد رشيد رضا[2] -رحمه الله- إذ يقول : "هل الأحاديث ويسمونها بسنن الأقوال دين وشريعة عامة وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف لا سيما فى الصدر الأول[3]؟ إن قلنا : نعم فأكبر شبهة ترد علينا؛ نهى النبى ﷺ عن كتابة شىء عنه غير القرآن[4]، وعدم كتابة الصحابة للحديث[5]، وعدم عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالتحديث بل نقل عنهم الرغبة عنه[6]، ونفس هذا الكلام كرره فى موضع آخر قائلاً : "وإذا أضفت إلى هذا ما ورد فى عدم رغبة كبار الصحابة فى التحديث بل فى رغبتهم عنه بل فى نهيهم عنه قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً، كالقرآن. ولو كانوا فهموا عن النبى ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به ولم يكتفوا بالقرآن والسنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل بها"[7].

وأيد الأستاذ رشيد رضا فى ذلك محمود أبو رية[1]، وجمال البنا فى كتابه :

---

(١) المصدر السابق ٩ /٩١٣ .

(٢) الأستاذ محمد رشيد رضا : هو محمد رشيد بن على رضا، البغدادى الأصل، الحسينى النسب، صاحب مجلة المنار، وتفسير المنار، والوحى المحمدى، والوهابيون والحجاز، وغير ذلك من مؤلفاته النافعة. وهو رحمه الله أحد رواد المدرسة العقلية الحديثة، كان فى أول أمره متأثراً بوجهة شيخه محمد عبده، وكان مثله فى أول الأمر قليل البضاعة من الحديث قليل المعرفة بعلومه، ولكنه كما قال الدكتور السباعى - رحمه الله - : "منذ أن استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية وغيرهما وأصبح مرجع المسلمين فى أنحاء العالم فى كل ما يعرض لهم من مشكلات، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلومه، حتى غدا آخر الأمر حامل لواء السنة وأبرز أعلامها ... ويقول الدكتور السباعى رداً على استشهاد أبى رية بكلام السيد رشيد رضا فى كتابه أضواء على السنة قال : "وكنت أتردد على بيته فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تاريخه علىّ أن أشهد بأنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسنة (القولية) وإنكاراً لما يخالفها فى المذاهب الفقهية وإنى على ثقة بأنه لو كان حياً حين صدر (أبو رية) كتابه، لكان أول من يرد عليه فى أكثر من موضع فى ذلك الكتاب، أ.هـ ومات رحمه الله سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م. له ترجمة فى الأعلام ٦ /٣٦١، وانظر: المجددون فى الإسلام للأستاذ عبد المتعال الصعيدى ص ٥٣٩ - ٥٤٤، والسنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٣٠، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير للدكتور فهد الرومى ص١٧٠-١٨٧، ومحمد رشيد رضا وجهوده فى السنة للدكتور يوسف عبد المقصود، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ١٢٦٦ .

(٣) الحق أن السنة القولية كانت متبعة بالعمل كالسنة العملية وهذا بلا نزاع ولا خلاف منذ الصدر الأول إلى يومنا هذا. وهذا ما سنثبته إن شاء الله تعالى فى الرد على هذه الشبهة انظر: ص ٣٠٦-٣١٤ .

(٤) سبق الرد على ما ذهب إليه بأن النهى ناسخ للإذن ص ٢٨٥ .

(٥) سيأتى ما يثبت كتابتهم فى الجواب عن شبهة التأخر فى التدوين ص ٣٥٣-٣٥٩ .

(٦) مجلة المنار المجلد ٩ /٩٢٩ وسيأتى استعراض هذه الشبهة والرد عليها ص ٣٠٦-٣١٤ .

(٧) مجلة المنار المجلد ١٠ /٧٦٨ .

"السنة ودورها فى الفقه الجديد" إذ يقول: "ولا جدال فى صحة ما ذهب إليه السيد رضا-رحمه الله- من أن الصحابة "لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً دائماً كالقرآن" فالحق أبلج، ولا يقف فى سبيله تلك الدعاوى والتعلات"(٢)، وفى موضع آخر يصرح بذلك من قوله قائلاً : "نهى الرسول عن كتابة حديثه ورفض الخلفاء والصحابة الكتابة، الدلالة الوحيدة التى تستخلص من هذه الوقائع : الرسول والخلفاء الراشدون والصحابة أرادوا عدم تأبيد ما جاءت به السنن من أحكام"(٣)

وهكذا يذهب أعداء السنة إلى أن علة النهى عن كتابة السنة هى : أن الرسول ﷺ والصحابة أرادوا ألا يجعلوا مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر، وأنهم ما أرادوا أن تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم، ويستدلون على ذلك بما مر من حديث أبى هريرة مرفوعاً وحديثى أبى بكر وعمر الموقوفان، ويزعمون أن تلك الأحاديث صريحة فى دعواهم.

الجواب عن شبهة أن النهى عن كتابة السنة يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر :

إن ما استدل به أعداء السنة على زعمهم لا حجة لهم فيه، لأنه إذا جاء فى حديث أبى هريرة قوله ﷺ "أكتاب غير كتاب الله" ألم يقل ﷺ بعدها مباشرة (امحضوا كتاب الله أو خلصوه) وهو مما يشير إلى العلة الحقيقية فى النهى، وهى : صيانة كتاب الله مما اختلط به من السنة بلا تمييز؛ بدليل : رواية أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه وهى أصح سنداً من رواية أبى هريرة. ثم أليس فى حديث أبى هريرة رضي الله عنه أمر النبى ﷺ بالتحديث والتبليغ وهو أبلغ فى حجية السنة كما مر ... وكذا حديث أبى بكر رضي الله عنه على فرض صحته أليس فيه دليل على كتابة السنة فى عهده ﷺ، وما حرقه رضي الله عنه لما جمعه من أحاديث ليس شكاً منه فى حجية السنة، كيف! وقد علل ذلك بخشيته أن يكون الذى حدثه وَهِمَ فَكَرِهَ تقلد ذلك كما خشى أن يتوهم متوهم أن ما جمعه هو كل ما قاله رسول الله ﷺ فيقول هذا المتوهم، كما قال أبو بكر معللاً صنيعه : "لو كان قاله رسول الله ﷺ ما غاب على أبى بكر" ثم يصرح رضي الله عنه بعد ذلك مباشرة بأنه

(١) أضواء على السنة ص٤٨ - ٥٠ .

(٢) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٢٥ .

(٣) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص٢٠٢، وانظر: السلطة فى الإسلام للمستشار عبد الجواد ياسين ص٢٣٨ .

حدث بحديث رسول الله ﷺ ولم يجمع فى الصحيفة التى حرقها كل أحاديث رسول الله ﷺ فيقول : "إنى حدثتكم الحديث ولا أدرى لعلى لم أتتبعه حرفاً حرفاً".

أما حديث عمر ﷺ ففيه أبلغ حجة على حجية السنة عند الصحابة أجمع ﷺ فعمر ﷺ عندما هم بكتابة السنة -ليس مجرد الكتابة، فهى كانت مكتوبة- وإنما المراد بالكتابة تدوينها تدويناً عاماً فى مكان واحد، كما كان ﷺ صاحب اقتراح تدوين القرآن الكريم تدويناً عاماً فى مكان واحد زمن أبو بكر الصديق ﷺ وتردد أبو بكر وزيد بن ثابت فى هذا التدوين فى أول الأمر -كان منهم تورعاً كما قالوا : "كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟!

فهل يستطيع مخلوق على وجه الأرض أن يقول أن تردد أبو بكر وزيد -رضى الله عنهما- دليل على عدم حجية كتاب الله ﷻ عندهم[1]؟؟

ألم يقل لهم الفاروق عمر "أنه والله خير"، فكان الأمر كما قال.

وعندما هم بتدوين السنة تدويناً عاماً، كالقرآن، واستشار فى ذلك الصحابة هل تردد واحد منهم؟ كلا! كما جاء فى الحديث "فأشاروا عليه بأن يكتبها" ولكنه عدل عن هذا التدوين فى زمنه لعدم الأمن من انشغال الناس بها والاهتمام بها على حساب كتاب الله ﷻ[2] حتى لا يبقى المصحف بغبارة لا ينظر فيه كما قال الضحاك، وهذا هو معنى قوله "وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً"، ولم يقل : "حسبنا كتاب الله".

ولو كان المراد بالانشغال عن السنة فى قول النبى ﷺ والصحابة ﷺ خشيتهم أن تكون السنة حجة وكتاباً آخر مع كتاب الله ﷻ كما فهم أعداء الإسلام وزعمهم بأن هذا السبب "ملزم بعدم كتابة الأحاديث إلى يوم يبعثون، ولا يمكن لهذا الأمر أن ينسخ أبداً" كما مر من قول نيازى عز الدين.

لو كان هذا -الفهم الأعوج- هو المراد بالانشغال الذى كان من أجله النهى عن كتابة السنة :

أ- ما كان للنبى ﷺ أن يكتب.

---

(١) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٥٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٥ .

ب- ولما كان له أن يأذن بالكتابة عنـه.

ج- وما كان له أن يأمر بالتحديث عنه.

د-ولـما كان للصحابـة والتابعين أن يقتدوا بـالنبىﷺ فيما سـبق، من الكتابة والإذن بالتحديث

هـ- ولما كان هناك مَعْنَى [لَـهِـمٍّ] عمر بالتدوين وإقرار الصحابة له على ذلك ثم عدولـه عنـه، إذ كيف يهم بتدوين شـىء ليس بحجة، وكيـف يجوز على الصحابة أجمع إقراره على هذا التدوين؟

و- بل و لم يجز تدوين السنة تدويناً رسمياً فى عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ.

ز- ولـما جاز إجمـاع الأمة بعد عصر الصحابـة والتابعين إلى يومنـا هذا على كتابتها وتدوينها .

ح- بل ولـما جـاز منهم الإجمـاع على حجيتهـا واعتبارها المصدر التشـريعى الثانى الملازم لكتاب الله ﷻ لا ينفصل أحدهما عن الآخر.

ثانيـاً : الجواب عن شـبهة أن النهى عن كتابـة الســنة يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم :

إذا بطل هذا الفهم الأعوج من أعداء الإسلام لمعنى"خوف النبى ﷺ والصحابة ﷺ من الانشغال بالسنة عن كتـاب الله، بألا يكون مع كتاب ا لله كتاب آخر، بطل أيضاً ما فهمـوه من أن النهى عن كتابة السـنة من النبى ﷺ والصحابـة والتابعين ﷺ. دلالته عدم صلاحية السنة لكل زمان ومكان، وعدم تأبيد ما جاء به السنن من أحكام.

وهـذا ما تـأثر بـه رشـيد رضـا -رحمـه الله- وعبر عنـه بـأنهم:"لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً كالقرآن".

وكيف يصح القول بأن مراد النبى ﷺ من نهيه عـن كتابة سنته ألا تكون ديناً عاماً دائماً كالقرآن.

١ - فعلام إذن يقرنها مع كتاب الله ﷻ مبيناً أن الاعتصام بهما عصمة من الضلال فى قولـه: "**إنى قد تركـت فيكم ما إن اعتصتم بـه فلن تضلوا أبداً كتـاب ا لله وسنة**

نبيه"(١).

٢- وعلام يـأمر بتبليغ سـنته المطهرة فى قولـه : **"ألا فليبلغ الشـاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع**(٢).

٣- وعلام يوصى بالتمسـك بسنته وسـنة الخلفاء الراشـدين والعض عليها بالنواجذ عند الاختلاف فى قولـه ﷺ : **"فإنـه من يعش منكم : فسـيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**(٣).

٤- وعلام التحذير الشـديد مـن الكذب ﷺ : **"إن كذبـاً على ليس ككذب على أحد. فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"**(٤).

٥- وعلام يحذر ممـن يأتيـه الأمر ممـا أمر بـه أو نهى عنـه فيعـترض ويقـول : "بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، ثم يبـين ﷺ أن ما يحرمــه بوحى مثل مـا حرمـه الله فى كتابـه قائلاً : **"إلا وإن مـا حرم رســول الله ﷺ مثل مـا حرم الله"**(٥) وذلك التحريـم دينٌ دائمٌ إلى يوم القيامــة كما سيأتى من قول عمـر بن عبد العزيز : "فمـا أحل علـى لسـان نبيـه فهو حلال إلى يوم القيامة، وما حرم على لسان نبيه فهو حرام إلى يوم القيامة".

٦- علام يصف الزائغ عن سـنته المطهرة بأنـه هَالِكٌ كمـا قال ﷺ : **"قد تركتكم على البيضاء. ليلها كنهارها. لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك"**(٦) .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٢٨ .

(٦) جزء من حديث طويل أخرجـه ابن ماجة فى سننه المقدمة، باب اتباع سـنة الخلفاء الراشدين المهديين ١ /٢٩ رقم ٤٣، وابن أبـى عاصم فى كتـاب السـنة، باب ذكر قـول النبى ﷺ تركتم على مثل البيضـاء وتحذيره أياهم أن يتغيروا عما يتركهم عليه ١ /٢٦ رقم ٤٨، واللفظ لابن ماجة.

فعلام يدل هذا إذا لم تكن السنة النبوية حجة وديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم!

إن كل ما نقلناه هنا من هـذه الأحاديث ونحوها كثير بمثابة التصريح من رسول الله ﷺ بـأن سـنته المطهرة حجـة ودينٌ عـامٌ دائمٌ مـلازمٌ للقرآن الكريـم ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[1] وهذا ما فهمه الصحابة من رسول الله ﷺ فهم أول المخاطبين بما سبق من الأحاديث، وهم أول المخاطبين بكتاب الله ﷻ وفيه الأمر بطاعتـه ﷺ والتحذير من مخالفـة أمره قال تعالى : ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [2].

فهل هذا الأمر الإلهي بإتبـاع أمر نبيه ﷺ الوارد فى سنته المطهرة أراد به رب العزة ألا يكون ديناً عاماً دائماً كالقرآن ؟؟؟

إن القول بهـذا طعن فى القرآن نفســه، وفى عالميـة الدعـوة الإسـلامية؛ ثم إن رب العزة يقسم بذاتـه المقدسة على عدم إيمـان من لم يحكم رسوله فى كل شـأن من شئون حياته ومن المعلوم بالضرورة أننـا نحكم الرسول ﷺ بذاته وهو حى، فإذا انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حكمنا سنته المطهرة، على أنـه ليس فقط أن نحكم الرسـول ﷺ وسـنته، بل لابد وأن تمتلئ قلوبنـا بالرضـا والسـعادة بهذا الحكم النبوى وأن نخضـع له خضوعـاً كاملاً مع التسـليم التـام قال تعـالى : ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[3] وعلى ذلك يؤكد النبـى ﷺ بقوله : "**لا يؤمن أحدكم حتى يكـون هواه تبعاً لما جئت به**"[4].

ولم يخـالف فى ذلك أحـد من أصحاب رسـول الله ﷺ، ولا يقول بخلاف هذا إلا من جهل طريقتهم فى العمل بأحكام الدين وكيف كانوا يأخذونها.

---

(١) الآية ٣٧ من سورة ق .

(٢) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٤) أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة باب ما يجب أن يكون هوى المرء تبعاً لما جاء به النبىﷺ ١ /١٢ رقم ١٥، والبغوى فى شرح السنة كتـاب الإيمان، بـاب رد البدع والأهواء ١ /١٤٥ رقم ١٠٤ وقال النووى فى أربعينه : هذا حديث صحيح رويناه فى كتاب الحجـة بإسـناد صحيح" انظر : جـامع العلوم والحكم ٢ /٣٩٣، وقواعد التحديث للقاسمى ص ٤٥ .

فالصحابة أجمع وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين كانوا يعظمون حديث رسول الله ﷺ ويحكمونه فى كل شأن من شئون حياتهم. فعن ميمون بن مهران[1] قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه الخصم نظر فى كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به، وإن لم يكن فى الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ فى ذلك الأمر سنة قضى بها، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال : أتانى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فى ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءاً فيقول أبو بكر : الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به[2] أ.هـ.

وعن جابر بن زيد[3]، أن ابن عمر لقيه فى الطواف، فقال له : يا أبا الشعثاء، إنك من فقهاء البصرة، فلا تفت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت[4].

وأخرج الدارمى عن شريح[5] : أن عمر بن الخطاب كتب إليه : "إن جاءك شىء فى كتاب الله فاقض به، ولا يلتفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس فى كتاب الله فانظر سنة رسول الله ﷺ، فاقض بها، فإن جاءك ما ليس فى كتاب ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس فى كتاب

---

(١) ميمون بن مهران : هو ميمون بن مهران الجزرى أبو أيوب الرقى، روى عن عائشة، وأبى هريرة، وأبى عباس، وطائفة، وعنه أبو بشر، والأوزاعى، وخلق كثير، متفق على توثيقه. مات ١١٧هـ. له ترجمة فى:تذكرة الحفاظ ١ /٩٨ رقم ٩١، وتقريب التهذيب ٢ /٢٣٤ رقم٧٠٧٥، والكاشف ٢ /٣٠٢ رقم ٥٧٦٤، والثقات للعجلى ص ٤٤٥ رقم ١٦٦٩ .

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ /٦٩، ٧٠ رقم ١٦١، وانظر: إعلام الموقعين ٢ /٦٢ .

(٣) جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدى، روى عن ابن عباس، وعنه قتادة، وأيوب، وخلق. متفق على توثيقه مات٩٣هـ. له ترجمة فى تقريب التهذيب ١ /١٥٢ رقم٨٦٧، والكاشف١ /٢٨٧ رقم٧٢٨، والثقات للعجلى ص ٩٣ رقم ١٩٤ .

(٤) الدارمى فى سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ /٧٠، ٧١ رقم ١٦٤، وجامع بيان العلم ٢/٥٦ .

(٥) شريح هو : القاضى شريح بن الحارث بن قيس الكندى أبو أمية الكوفى، روى عن عمر، وعلى، وابن مسعود رضى الله عنهم، وعنه الشعبى والنخعى وابن سيرين وطائفة، مخضرم ثقة. مات قبل الثمانين أو بعدها له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /٥٩ رقم ٤٤، والثقات للعجلى ٢١٦ رقم٦٦٠، وتقريب التهذيب ١ /٤١٦ رقم ٧٨٢، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٢٧ رقم ٤٢ .

الله ولم يكن فى سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أى الأمرين شئت : إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن فتأخر فتتأخر، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك[1]، ونحو ذلك روى عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهم[2] -رضى الله عنهم أجمعين-.

وبذلك كانت مصادر الأحكام فى الصدر الأول أربعة :

١- القرآن الكريم : وهو المصدر الأول لهذا الدين وعمدة الملة، وكانوا يفهمونه واضحاً جلياً، لأنه بلسانهم نزل مع ما امتازوا به من معرفة أسباب نزوله.

٢- السنة النبوية : وهى المصدر الثانى الملازم للمصدر الأول، وقد اتفقوا على اتباعها متى ظفروا بها.

٣- القياس، أو الرأى المستند إلى كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ.

٤- الإجماع المستند إلى نص من كتاب أو سنة أو قياس[3].

ولم يزل أئمة الإسلام من المحدثين والفقهاء من التابعين فمن بعدهم إلى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة على تحكيم سنة رسول الله ﷺ يقول القاسمى : "كان عندهم أنه إذا وجد فى المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول إلى غيره، وإذا كان القرآن محتملاً لوجوه فالسنة قاضية عليه، فإذا لم يجدوا فى كتاب الله أخذوا بسنة رسول الله ﷺ سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو كان مختصاً بأهل بلد، أو أهل بيت أو بطريق خاصة، وسواء عمل به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا به، ومتى كان فى المسألة حديث فلا يتبع فيها خلاف أثر من الآثار، ولا اجتهاد أحد من المجتهدين، وإذا فرغوا جهدهم فى تتبع الأحاديث، ولم يجدوا فى المسألة حديثاً، أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون بلد ... فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شئ فهو المقنع، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علماً، وأورعهم ورعاً، أو أكثرهم ضبطاً، أو ما اشتهر عنهم، ... وكانت هذه الأصول

---

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ /٧١، ٧٢ رقم ١٦٧، وانظر: جامع بيان العلم ١ /٥٦.

(٢) انظر :سنن الدارمى، وجامع بيان العلم فى الأماكن السابقة، وانظر :أعلام الموقعين ١ /٥٧-٨٦.

(٣) انظر : تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ٧٥، ٧٦، وأصول الفقه الإسلامى للدكتور طه جابر العلوانى ص٦-١٠.

مستخرجة عن صنيع الأوائل وتصريحاتهم[1] كما مر فى الأحاديث الموقوفة.

فأين الاتفاق الذى زعمه محمد رشيد رضا -ومن قال بقوله من أعداء السنة- أن الصدر الأول من الصحابة ﷺ لم يعملوا بالأحاديث القولية و لم تكن عندهم سنناً متبعة بالعمل؟

بل أين نزاع صحابى واحد فى عدم العمل بالأحاديث القولية وعدم اعتبارها من السنة المطهرة؟!

وكيف يصح هذا القول فى حق أناس أشربت قلوبهم بحب رسول الله ﷺ وسنته المطهرة وتعظيمها وتوقيرها وزجر من لم يعظمها وهجره.

يدل على ذلك ما روى عن عبد الله بن المغفل[2] ﷺ أنه رأى رجلاً يخذف[3] فقال له لا تخذف فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف- وقال: إنه لا يصاد به صيداً ولا ينكأ[4] به عدو، ولكنها قد تكسر السن، وتفقأ العين. ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف -أو كره الخذف- وأنت تخذف؟لا أكلمك كذا وكذا"[5]،وفى رواية للدارمى:"وا لله لا أشهد لك جنازة ولا أعودك فى مرض، ولا أكلمك أبداً"[6]

وعن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد

---

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمى، مبحث الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأى ص ٣٣٨، للاستزادة انظر : من نفس المصدر باب السنة حجة على جميع الأمة وليس عمل أحد حجة عليها ص ٢٧٣ - ٢٨١ وباب حال الناس فى الصدر الأول وبعده ص ٣٤٤ - ٣٥١، وانظر : أعلام الموقعين فصل "أئمة الإسلام يقدمون الكتاب والسنة" ٢ /٢٢٩، وجامع بيان العلم وفضله، "باب معرفة أصول العلم وحقيقته" ٢/٢٣ - ٢٩ .

(٢) عبد الله بن المغفل صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٧٢ رقم ٤٩٨٨، والاستيعاب ٣ /٩٩٦ رقم ١٦٦٧، وتاريخ الصحابة ١٦٠ رقم ٧٧٦، ومشاهير علماء الأمصار ٤٨ رقم٢٢١، واسد الغابة ٣ /٣٩٥ رقم ٣٢٠٢ .

(٣) الخذف هو: وضع الحصاة أو النواة بين السبابتين ثم الرمى بها، انظر: النهاية فىغريب الحديث٢ /١٦ .

(٤) ينكأ: ويكتب بغير همز، والمعنى: تكثر الجراح والقتل فى العدو، انظر: النهاية فى غريب الحديث ٥ /١١٧ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الذبائح والصيد، باب الخذف والبندقة ٩ /٥٢٢ رقم٥٤٧٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الصيد، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو، وكراهة الخذف ٧ /١١٧ رقم ١٩٥٤ .

(٦) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأذان، باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ٢ /٤٠٩ رقم ٨٧٣، والدارمى فى سننه المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبى ﷺ حديث فلم يعظمه و لم يوقره ١ / ١٢٨ رقم ٤٤٠ واللفظ له.

فلا يمنعها. فقال فلان ابن عبد الله إذا والله أمنعها! فأقبل عليه ابن عمر، فشتمه شتمة لم أره شتمها أحداً قبله، ثم قال : أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول : إذاً والله أمنعها؟!!(١).

وفى رواية لابن عبد البر : قال بلال بن عبد الله بن عمر(٢) فقلت أما أنا فسأمنع أهلى فمن شاء فليسرح أهله فالتفت إلى وقال : لعنك الله، لعنك الله، لعنك الله، تسمعنى أقول أن رسول الله ﷺ أمر أن لا يُمْنَعْنَ، وقام مغضباً"(٣).

وعن عبادة بن الصامت أن النبى ﷺ نهى عن درهمين بدرهم، فقال فلان : ما أرى بهذا بأساً يداً بيد، فقال عبادة أقول : قال النبى ﷺ وتقول : لا أرى به بأساً؟!! والله لا يظلنى وإياك سقفٌ أبداً"(٤).

وعلى الدرب صار التابعون فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فعن قتادة(٥)، قال : حدث ابن سيرين رجلاً بحديث عن النبى ﷺ فقال رجل : قال فلان كذا وكذا. فقال ابن سيرين : أحدثك عن النبى ﷺ وتقول : قال فلان وفلان كذا وكذا؟ !! لا أكلمك أبداً(٦).

وقال الحميدى(٧) : سأل رجل الشافعى عن مسألة، فأفتاه قائلاً : قال النبى ﷺ

---

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة باب تعجيل عقوبة من مؤلفه عن النبى ﷺ حديث فلم يعظمه و لم يوقره ١ / ١٢٨ رقم ٤٤٢ .

(٢) بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشى، العدوى، ثقة، وعده يحيى القطان : فى فقهاء المدينة. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /١٤٠ رقم ٧٨٣، والكاشف ١ /٢٧٧ رقم ٦٥٩، والثقات للعجلى ص ٨٧ رقم ١٧٣، والثقات لابن حبان ٤ /٦٥ .

(٣) جامع بيان العلم ٢ /١٩٥ .

(٤) أخرجه الدارمى فى سننه فى المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبى ﷺ حديث فلم يعظمه و لم يوقره ١ /١٢٩ رقم ٤٤٣،وانظر : شذرات من علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد الأحمدى ص ٨٤ -٩٧ .

(٥) قتادة هو : قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى، أبو الخطاب البصرى الأكمه، أحد الأعلام روى عن أنس، وابن سيرين، وابن المسيب، وخلق، وعنه أبو حنيفة، وشعبة والأوزاعى وخلق، ثقة ثبت، قال أحمد : كان قتادة أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئاً إلا حفظه، مات ١١٧هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /١٢٢ رقم ١٠٧، وطبقات الحفاظ ص٥٤ رقم ١٠٤، وتقريب التهذيب ٢ /٢٦ رقم ٥٥٣٥، والكاشف ٢ /١٣٤ رقم ٤٥٥١ .

(٦) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبىﷺ حديث فلم يعظمه و لم يوقره ١ / ١٢٨ رقم ٤٤١ .

(٧) الحميدى : هو عبد الله بن الزبير الأزدى أبو بكر المكى أحد الأئمة روى عن ابن عيينة، ومسلم الزنجى، وخلق، وعنه البخارى، والذهلى، وخلق. قال أحمد : الحميدى عندنا إمام، وقال أبو حاتم هو : ثقة إمام، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث مات ٢١٩هـ. له ترجمة فى تذكرة الحفاظ ٢ /٤١٣ رقم ٤١٩، وطبقات الحفاظ ص١٨١ رقم ٤٠٠، وتقريب التهذيب ١ /٤٩٢ رقم ٣٣٣١، والكاشف ١/٥٥٢ رقم ٢٧٢١، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٣٠٧ رقم ٣٧٤، وشذرات الذهب ٢ /٤٥، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٦١٦ رقم٢١٢، والوافى بالوفيات ١٧ /١٧٩، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ /١٣٨ رقم ٣٣ .

كـذا وكذا، فقـال الرجل : أتقـول بهذا يـا أبـا عبد الله؟ فقـال الشـافعي : أرأيت فى وسطى زنـاراً؟ أترانى خرجت من الكنيسـة؟ أقول : قال النبى ﷺ، وتقول لى : أتقول بهذا؟ أروى عن النبى ﷺ ولا أقول به(٢)؟

ومن هنا حث السلف الصالح على التأدب مع السنة المطهرة فيمن دعى إلى التحاكم إليهـا يقول الإمـام النووى -رحمـه الله- : "وكذلـك ينبغى إذا قـال لـه صاحبـه : هذا الذى فعلته خلاف حديث رسول الله ﷺ أو نحو ذلك أن لا يقول : لا التزم الحديث، أو لا أعمل بـالحديث، أو نحو ذلك من العبـارات المستبشـعة، وإن كان الحديث متروك الظـاهر لتخصيص أو تـأويل أو نحو ذلك، بل يقول عنـد ذلك : هذا الحديث مخصوص أو متأول أو متروك الظاهر بالإجماع وشبه ذلك"(٣).

قوم هذا حالهم فى تعظيمهم وتوقيرهم لسـنة نبيهم ﷺ وتحكيمها فى كل شأن من شئون حيـاتهم، وزجرهم وهجرهم -ولو كان قريبـاً لهم- من لم يتأدب معها إذا دعى إلى التحـاكم إليهـا، كيـف يقـال أنهم يريـدوا أن يتخذوا الأحـاديث دينـاً عامـاً دائمـاً كالقرآن (٤)؟!!!

اللهم إن هذا إنكار لإجمـاع الأمـة منذ عهد نبيهـا ﷺ إلى يومنا هذا! وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها - بحجيـة السنة المطهرة واتخاذها دينـاً عاماً دائماً ملازماً لكتاب الله ﷻ وهـذا الإجمـاع قـائم على الحقـائق الثابتـة فى كتـاب ربنـا ﷻ، وسـنة نبينـا ﷺ وسـنة الخلفاء الراشـدين والصحابة أجمـع ﷺ أجمعين وعلى هذا الإجماع أئمـة المسلمين من التابعين فمن بعدهم إلى يومنا هذا.

ومـا أصدق مـا قالـه عمر بن عبـد العزيز فى إحدى خطبـه قـال : "يـا أيهـا الناس، إن الله لم يبعث بعد نبيكـم نبياً، ولم ينزل بعد هذا الكتاب الذى أنزلـه عليه كتاباً، فما

---

(٢) أعلام الموقعين ٢ /٢٦٦، وانظر : مناقب الشافعى للرازى ص ٣١٧ .

(٣) الأذكار، باب ما يقول من دعى إلى حكم الله تعالى ص ٢٨٠ .

(٤) ممن رد هذه الشبهة الدكتـور محمد أبو زهو فى الحديث والمحدثون ص ٢٣٧ - ٢٣٨، والدكتور الأعظمى فى دراسات فى الحديث ١ /٨٠، والدكتور يوسف عبد المقصود فى رسالته للدكتوراه (محمد رشيد رضا وجهوده فى خدمة السـنة) رد أيضاً موقف السيد رشـيد رضا من التدوين، والجمع بين أحـاديث النهى والإباحة وأيد رد فضيلة الدكتور محمد أبو زهـو على السيد رشيد رضا قـال "وبعد هذا أقول : إنه ليس من دليل قائم يسـاند الشيخ محمد رشيد رضا فيمـا يذهب إليه فى التدوين ... والدليل الذى عليه هو فى جانب الشيخ محمد أبى زهو أ.هـ، وانظر : محمد رشيد رضا وجهوده فى خدمة السنة ص ٢٨٢-٢٨٣ .

أحل الله على لسان نبيه ﷺ؛ فهو حلال إلى يوم القيامة، وما حرم على لسان نبيه ﷺ؛ فهو حرام إلى يوم القيامة، ألا إنى لست بقاض ولكنى منفذ، ولست بمبتدع ولكنى متبع، ولست بخير منكم غير أنى أثقلكم حملاً، ألا وأنه ليس لأحد من خلق الله أن يطاع فى معصية الله، ألا هل أسمعت"(١).

وقال أيضاً -رحمه الله- "سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها اتباع لكتاب الله ﷻ ، واستكمال لطاعة الله ﷻ، وقوة على دين الله ﷻ، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها ولا النظر فى شئ خالفها، من اهتدى بها فهو المهتد، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله تعالى ما تولاه، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً"(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر : "ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبى ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو إجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن فى سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته، فضلاً عن أن يتخذ إماماً ولزمه إثم الفسق(٣) أ.هـ.

والله أعلم

---

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب ما يتقى من تفسير حديث النبى ﷺ وقول غيره عند قوله ﷺ ١ /١٢٦ رقم ٤٣٣ .

(٢) انظر : الشريعة للآجرى ص ٤٨، ٦٥، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ /١٨٦، ١٨٧ .

(٣) جامع بيان العلم ٢ /١٩٤ .

استعراض شبهة

أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة ﷺ كانوا يجتهدون فى مقابل السنة الشريفة، ولا يأخذون بها والرد عليها

ذهب بعض غلاة الشيعة إلى تقسيم الصحابة إلى مدرستين(١)، أو إلى طائفتين(٢)، باعتبار تعاملهم مع النصوص الصادرة عن الرسول ﷺ :

١- المدرسة أو الطائفة الأولى : "طائفة التعبد المحض" وهى التى انتهجت منهاج الطاعة والامتثال المطلق للأحكام الصادرة عن الله ﷻ ورسوله ﷺ ويعنون بهم أنفسهم.

٢- المدرسة أو الطائفة الثانية : "طائفة الاجتهاد والرأى" وهى التى انتهجت منهاج الاجتهاد فى مقابل النص وخرجوا عليه وتأولوه -ويعنون بهم أهل السنة من السلف وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون- ﷺ(٣).

ويستدلون على هذا التقسيم الباطل، بمواقف اجتهادية وقعت من الصحابة زمن النبوة وبعدها.

والجواب : يبطل التقسيم السابق الذى ذهب إليه بعض غلاة الشيعة ما هو مقرر عند الأصوليين من اتفاقهم على جواز الاجتهاد(٤) بعد الرسول ﷺ(٥) أما فى عصره

---

(١) على حد تعبير السيد مرتضى العسكرى فى كتابه "معالم المدرستين".

(٢) على حد تعبير على الشهرستانى فى كتابه "منع تدوين الحديث أسباب ونتائج".

(٣) معالم المدرستين المجلد ٢ /٦٧، ومنع تدوين الحديث ص ٨٥، وركبت السفينة لمروان خليفات ص٢٣٣، ٢٩٥، وتأملات فى الحديث زكريا عباس ص ٤٨-٦٢، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص ٢٧، ٢٨، ٣١.

(٤) الاجتهاد لغة: مأخوذ من الجهد، وهو المشقة والطاقة، فيختص بما فيه مشقة ليخرج عنه ما لا مشقة فيه وقال الرازى فى المحصول : هو فى اللغة عبارة عن استفراغ الوسع، فى أى فعل كان يقال استفرغ وسعة فى حمل الثقيل،ولا يقال : استفرغ وسعة فى حمل النواة. انظر : القاموس المحيط ١ /٢٨٣، والمحصول ٢ /٤٨٩، والإحكام لابن حزم ٨ /٦٢٩ . وأما فى عرف الفقهاء : فهو : استفراغ الوسع فى النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه. وهذا سبيل مسائل الفروع، ولذلك تسمى هذه المسائل مسائل الاجتهاد، والناظر فيها مجتهد وليس هذا حال الأصول انظر : المحصول للرازى ٢ /٤٨٩، وانظر : تقرير الاستناد فى تفسير الاجتهاد للإمام السيوطى ص٢٩-٦٦ .

(٥) نقل هذا الاتفاق الآمدى فى الإحكام ٤ /١٥٢، والرازى فى المحصول ٢ /٤٩٤، والسبكى وولده فى الإبهاج ٣ /٢٥٢ .

ﷺ فقد اختلفوا فيه، فذهب أكثر أهل الأصول على جوازه فى حضرته وغيبته ﷺ والتعبد به[1] ومنع من ذلك الجبائى[2] وأبى هاشم[3]، وهو قول ضعيف كما قال الزركشى : لأنه لا يؤدى إلى مستحيل فإن أرادوا منع الشرع توقف على الدليل وهو مفقود[4].

ويدل على ما سبق، من وقوع الاجتهاد من الصحابة -بما فيهم الإمام علىّ كرم الله وجهه- زمن النبوة بحضرته وغيبته ﷺ، والتعبد بذلك الاجتهاد.

حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه[5]، أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال : "كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بما فى كتاب الله، قال فإن لم يكن فى كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله ﷺ؟ قال : اجتهد رأيى، قال معاذ فضرب رسول الله ﷺ صدرى، ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسولَ رسولِ الله ﷺ لما يرضى رسولَ الله ﷺ[6]".

---

(1) اختاره جماعة من المحققين منهم الغزالى فى المستصفى ٢ /٣٥٤، وأبى الحسين فى المعتمد ٢ /٢١٣ .

(2) الجبائى هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى أبو على. ينسب إلى جبى -من قرى البصرة- كان من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام فى عصره، وإليه تنسب الطائفة الجبائية. له مقالات وآراء انفرد بها. من آثاره: "كتاب الأصول" "التفسير الكبير" وغير ذلك مات سنة ٣٠٣ هـ. له ترجمة فى: وفيات الأعيان ٤/٢٦٧-٢٦٩ رقم ٦٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٤ /١٨٣ رقم ١٠٢، والبداية والنهاية ١١ /١٣٤، ولسان الميزان ٦ /٣٢٠ رقم ٧٧٨٣، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /١٩١ رقم ٥٢٩، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص٧، ٥٧، ٦٨، والأعلام ٦ /٢٥٦ .

(3) أبو هاشم : هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن أبى على الجبائى من رؤوس المعتزلة هو وأبوه له تصانيف منها "تفسير القرآن" "والجامع الكبير" مات ٣٢١هـ. له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١ /١٨٨، وتاريخ بغداد ١١ /٥٦ رقم ٥٧٣٥، والفهرست لابن النديم ٣٠٥، ولسان الميزان ٤ /٣٥٩ رقم ٥١٨٠، وطبقات المفسرين للداودى ١ /٣٠٧ رقم ٢٨١، وطبقات المعتزلة لأحمد المرتضى ص٧،٧٧، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار ص ٢٩٠-٢٩٤

(4) البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ٦ /٢٢٠، وانظر : تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الخضرى ص٧٤ وما بعدها، والفقه الإسلامى مرونته وتطوره لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ص ٣٧-٤٣ .

(5) معاذ بن جبل : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣/٤٢٦ رقم ٨٠٥٥، وتاريخ الصحابة ص٢٢٩ رقم ١٢٣١، وأسد الغابة ٥/١٨٧ رقم ٤٩٦٠، والاستيعاب ٣/١٤٠٢ رقم ٢٤١٦، ومشاهير علماء الأمصار ص٦٣ رقم ٣٢١ .

(6) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأى فى القضاء ٣ /٣٠٣ رقم ٣٥٩٢، وأخرجه الترمذى فى سننه كتاب الأحكام، باب ما جاء فى القاضى كيف يقضى ٣ /٦١٦ رقمى ١٣٢٧، ١٣٢٨ وقال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندى بمتصل. قال ابن قيم الجوزية : هذا الحديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك ... فلا يعرف فى أصحابه متهم ولا كذاب=

يقول الإمام ابن قيم الجوزية : "وقد اجتهد الصحابة فى زمن النبى ﷺ فى كثير من الأحكام ولم يعنفهم كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر فى بنى قريظة[1]، فاجتهد بعضهم وصلاها فى الطريق، وقال لم يرد منا التأخير، وإنما أراد سرعة النهوض، فنظروا إلى المعنى، واجتهد آخرون وأخروها إلى بنى قريظة فصلوها ليلاً، نظروا إلى اللفظ، وما عنف واحداً من الفريقين، وهؤلاء سلف أهل الظاهر، وهؤلاء سلف أصحاب المعانى والقياس[2].

واجتهد سعد بن معاذ[3] فى بنى قريظة وحكم فيهم باجتهاده، فصوبه النبى ﷺ وقال: "**لقد حكمت فيهم بحكم الله ﷻ**"[4].

وعن زيد بن أرقم[5] ﷺ قال : كان على ﷺ باليمن فأتى بإمرأة وطئها ثلاثة نفر فى طهر واحد فسأل اثنين أتقران لهذا بالولد فلم يقرا، ثم سأل اثنين أتقران لهذا بالولد فلم يقرا، ثم سأل اثنين، حتى فرغ، يسأل اثنين اثنين عن واحد فلم يقروا، ثم أقرع بينهم فألزم الولد الذى خرجت عليه القرعة، وجعل عليه ثلثى الدية، فرفع ذلك للنبى

=ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل فى ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض أئمة الحديث : إذا رأيت شعبة فى إسناد حديث فاشدد يديك به. انظر : أعلام الموقعين ١ /٢٠٢، وقال الشوكانى هو حديث مشهور له طرق متعددة، ينهض مجوعها للحجية. انظر : إرشاد الفحول ٢ /٣٢٢، هذا والحديث مما تلقاه الناس بالقبول، وأجمعوا على معناه، واشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم، وما كان كذلك يحكم له بالصحة وكان غنياً عن الإسناد، انظر: تدريب الراوى ١ /٦٧، فالحديث صحيح رغم أنف بعض غلاة الشيعة، فى زعمهم أن الحديث من وضع أهل السنة. انظر: الشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص١٥٥

(١)الحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى)كتاب المغازى، باب مرجع النبىﷺ من الأحزاب.. إلخ ٧ /٤٧١ رقم ٤١١٩، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين ٦ /٣٤٠ رقم ١٧٧٠ من حديث ابن عمر-رضى الله عنهما -.

(٢) أعلام الموقعين ١ /٢٠٣ بتصرف.

(٣) سعد بن معاذ : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٧ رقم ٣٢٠٤، وتاريخ الصحابة ص١١٢ رقم ٥٠٤، والاستيعاب ٢ /٦٠٢ رقم ٩٥٨، وأسد الغابة ٢ /٤٦١ رقم ٢٠٤٦ .

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل ٦ /١٩١ رقم ٣٠٤٣، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم عدل أهل للحكم ٦ /٣٣٥ رقم ١٧٦٨، واللفظ له من حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ.

(٥) زيد بن أرقم : صحابى جليل له ترجمة فى ت: الإصابة ١ /٥٦٠ رقم ٢٨٨٠، والاستيعاب ٢ /٥٣٥ رقم ٨٣٧، وتاريخ الصحابة ١٠٧ رقم ٤٧٦، ومشاهير علماء الأمصار ٥٩ رقم٢٩٦، وأسد الغابة ٢ /٣٤٢ رقم ١٨١٩.

ﷺ "فضحك حتى بدت نواجذه".وفى رواية فقال: **"لا أعلم إلا ما قال على**ﷺ[1]".

وعن البراء بن عازب[2] ﷺ قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على ابن أبى طالب ﷺ بينهم كتاباً، فكتب "محمد رسول الله" فقال : المشركون لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولاً لم نقاتلك فقال لعلى : **امحُهُ**. فقال على : ما أنا بالذى أَمْحاهُ، فَمَحَاهُ رسول الله ﷺ بِيَدِه ... الحديث"[3].

ففى امتناعه ﷺ من محو اسمه الشريف من الصحيفة أبلغ رد على ما يذهب إليه غلاة الشيعة من تقسيم الصحابة إلى مدرستين أو طائفتين، زاعمين أن الإمام على ﷺ لم يجتهد زمن النبوة وأنه ﷺ وشيعته من طائفة التعبد المحض وباقى الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون وسائر أهل السنة من طائفة الاجتهاد والرأى فى مقابل النص. ولا يخفى أن امتناعه ﷺ بعد طلب النبى ﷺ محو ما كتب اجتهاد منه فى مقابل النص النبوى. وإذا كان هذا موقف اجتهادى منه فى صلح الحديبية، فموقف الفاروق عمر الاجتهادى فى نفس الصلح، طعن به، على الشهرستانى، فى عقيدة عمر ﷺ، وهو قول عمر للنبى ﷺ "ألست نبى الله حقاً؟ قال بلى. قلت فلم نعطى الدَّنِيَّةَ فى ديننا إذاً؟ ...إلخ الحديث"[4] استدل بذلك على أنه ﷺ شك فى صحة قول الرسول وعدم الاطمئنان بكلامه ﷺ، وأن هذا النص يوضح أنه ﷺ لم يكن من أتباع مسلك التعبد المحض[5].

---

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٤ /٣٧٣، ٣٧٤ . وانظر فى المسند ١ /٧٧، اجتهاده فى قصة أخرى وإقرار النبى ﷺ له من حديثه ﷺ بسند قال فيه الهيثمى فيه حنش وثقة أبو داود، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح، انظر : مجمع الزوائد ٦ /٢٨٧، أما حديث زيد بن أرقم فقال فيه الشوكانى إسناده صحيح إرشاد الفحول ٢ / ٣٢٣، وانظر : أعلام الموقعين ١ /٢٠٣ .

(٢) البراء بن عازب : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ /١٤٢ رقم ٦١٨، والاستيعاب ١ /١٥٥ رقم ١٧٣، وتاريخ الصحابة ص٤٢ رقم ١٠٣، ومشاهير علماء الأمصار ص٥٥ رقم ٢٧٢، واسد الغابة ١ /٣٦٢ رقم ٣٨٩ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصلح باب كيف يكتب "هذا ما صالح فلان ابن فلان ... إلخ ٥ /٣٥٧ رقم ٢٦٩٨، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية ٦ / ٣٧٦ رقم ١٧٨٣، واللفظ للبخارى.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الشروط، باب الشروط فى الحرب، والمصالحة مع أهل الحرب... إلخ ٥ /٣٩٠ رقمى ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية ٦ /٣٧٧ رقم ١٧٨٥ .

(٥) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٩٢، ٩٣ .

والحقيقة أنه لو لم يرد عن سيدنا عمر ﷺ سوى حديث تقبيله الحجر الأسود وقوله ﷺ : "إنى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنى رأيت النبى ﷺ يقبلك ما قبلتك"(١) لكفى فى بيان أنه من أهل التعبد المحض بالسنة المطهرة، وهو القائل : "إنه سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله"(٢).

والحق أن فى نفس القصة ما يدحض افتراء الشهرستانى ومن قال بقوله، فموقف عمر لم يكن شكاً بل طلباً لكشف ما خفى عليه، وحثاً على إذلال الكفار، لما عرف من قوته فى نصرة الدين.

فإن أراد على الشهرستانى الشك فى الدين فمردود بما وقع فى رواية ابن إسحاق(٣)" أن أبا بكر لما قاله له: الزم غَرْزه(٤) فإنه رسول الله ، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله"(٥) .

وإن أراد على الشهرستانى الشك فى المصلحة وعدمها، فمردود أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر : "والذى يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة فى القصة وتنكشف عنه الشبهة، ونظيره قصته فى الصلاة على رأس المنافقين عبد الله بن أبى ابن سلول. فعن ابن عمر -رضى الله عنهما- أنه قال "لما توفى عبد الله بن أبى جاء ابنه عبدالله(٦) بن عبد الله، إلى رسول الله ﷺ فأعطاه قميصه، وأمره أن يكفنه

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الحج، باب ما ذكر فى الحجر الأسود ٣ /٥٤٠ رقم١٥٩٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود فى الطواف ٥ /٢٠ رقم ١٢٧٠ واللفظ للبخارى.

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة،باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة١ /٦٢ رقم١١٩ .

(٣) ابن إسحاق : هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبى، مولاهم المدنى، نزيل العراق، إمام المغازى، صدوق يدلس، ورمى بالتشيع والقدر، مات سنة ١٥٠هـ ويقال بعدها. له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ١ /١٧٢ رقم ١٦٧، والثقات للعجلى ٤٠٠ رقم ١٤٣٣، والثقات لابن شاهين ٢٨٠ رقم ١١٤٧، وتقريب التهذيب ٢ / ٥٤ رقم ٥٧٤٣ .

(٤) الغرز للإبل بمنزلة الركب للفرس، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذى يمسك بركب الفارس فلا يفارقه. انظر : فتح البارى ٥ /٤٠٨ رقم ٢٧٣٣، والنهاية فى غريب الحديث والأثر ٣ /٣٥٩ .

(٥) السيرة النبوية لابن هشام ٣ /٣١٧ .

(٦) عبد الله بن عبد الله بن أبى : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٣٥ رقم ٢٨٠٢، ومشاهير علماء الأمصار ص٣١ رقم ١٠٣ والاستيعاب ٣ /٩٤٠ رقم ١٥٩٠، وتاريخ الصحابة ص١٦٤ رقم ٨١٦، وأسد الغابة ٣ /٢٩٧ رقم ٣٠٣٩ .

فيه، ثـم قام يصلى عليه، فـأخذ عمر بن الخطاب بثوبه فقـال : تصلى عليه وهو منافق، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم؟ قال : إنمـا خيرنى الله أو أخبرنى ا لله - فقال ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾(١) فقال: سأزيده على سبعين. قال فصلى عليه رسـول الله ﷺ وصلينا معه، ثم أنزل ا لله عليه ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾ (٢).

يقـول الحـافظ ابن حجر : "وإن كـان فى الأولى (أى فى قصـة الحديبيـة) لم يطابق اجتهـاده الحكم بخلاف الثانيـة طـابق اجتهـاده الحكم، ونزل القـرآن الكريم مؤيداً لهذا الاجتهاد، بقوله تعالى : ﴿**وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلاَ تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾(٣).

إلا أنـه ﷺ بالرغم من اجتهـاده فى هذا الموقف تـرك رأى نفسـه، واجتهاده، وتابع النبى ﷺ وصلى معه كما جاء فى الحديث : "فصلى عليه رسول ا لله ﷺ وصلينا معه" وإلا فقد جاء اجتهاده ﷺ موافقاً لحكم ا لله ﷻ.

أمـا موقفـه الاجتهادى فى صلح الحديبيـة، فقد عمل أعمـالاً صالحـة ليكفرَ عنه هذا التوقف فـى الامتثال للأمـر النبوى ابتداءً، وورد ذلك صريحـاً فى روايـة ابن إسـحاق : وكـان عمـر يقول مـازلت اتصدق، وأصوم، وأصلى، وأعتـق من الذى صنعت يومئذٍ مخافة كلامى الذى تكلمت به حتى رجوت أن يكون خيراً"(٤).

وعند الواقدى(٥) من حديث ابـن عباس -رضى الله عنهما- "قال عمر لقد اعتقت

---

(١) الآية ٨٠ من سورة التوبة.

(٢) الآيـة ٨٠ من سورة التوبة، والحديث أخرجـه البخارى (بشـرح فتح البـارى) كتاب التفسير، باب ﴿**وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلاَ تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ**﴾ ٨ /١٨٩ رقم ٤٦٧٢، ومسـلم (بشـرح النووى) كتـاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين وأحكامهم ٩ /١٣٤ رقم٢٧٧٤ واللفظ للبخارى.

(٣) الآية ٨٤ من سورة التوبة ، وفى ذلك أبلغ رد على الرافضى على الشهرستانى واستدلاله بـهذه القصة على أن عمر ﷺ كان من طائفة الاجتهاد فى مقابل النص. انظر : منع تدوين الحديث ص ٩٤ .

(٤) السيرة النبوية لابن هشام ٣ /٣١٧ .

(٥) الواقدى هو : محمـد بن عمر بن واقد الواقـدى، قاضى العراق، رغم دقتـه فى المغـازى وإمامتـه فيها إلا أنـهم ضعفوه فى الحديث قال الذهبى : الواقدى وإن كان لا نزاع فى ضعفـه، فهو صادق اللسان كبير القدر، وقال ابن حجر : متروك مع سعة علمه، من أشهر مؤلفاته "المغازى" و"الردة"، مات ٢٠٧هـ. له ترجمة فى : لسان الميزان ٩ /٥٣١ رقم ١٥٦١٥، والكاشـف ٢ /٢٠٥ رقم ٥٠٧٨، والمجروحين لابن حبـان ٢ /٢٩٠، والتقريب ٢ /١١٧ رقم ٦١٩٥، وتـهذيب الكمال للمزى ٢٦ /١٨٠ رقم ٥٥٠١ .

بسبب ذلك رقاباً وصمت دهراً"(١) ويقول ﷺ مبيناً ندمه على عدم رضائه عن الصلح ابتداءً، ثم امتثاله لأمر النبى ﷺ قال : "يا أيها الناس : اتهموا الرأى على الدين، فلقد رأيتنى أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهاداً، فوالله ما آلوا عن الحق، وذلك يوم أبى جندل(٢) والكتاب بين يدى رسول الله ﷺ وأهل مكة، فقال : اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم" فقالوا : ترانا قد صدقناك بما تقول؟ ولكنك تكتب كما كنت تكتب : باسمك اللهم. فرضى رسول الله وأبيت عليهم، حتى قال لى رسول الله ﷺ : **"ترانى أرضى، وتأبى أنت"؟** فرضيت"(٣).

يقول الحافظ ابن حجر : "وإلا فجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه بل هو مأجور لأنه مجتهد فيه" وقد غفر الله ﷻ له، ولمن شهدوا بيعه الرضوان يوم الحديبية قال تعالى: **﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾**(٤).

وشهد لهم رسول الله ﷺ بالخيرية : فعن جابر ﷺ قال : كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فقال لنا النبى ﷺ : **"أنتم اليوم خير أهل الأرض"**(٥).

وشهد لهم بالجنة فقال ﷺ : **"لا يدخل النار، إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحدٌ الذين بايعوا تحتها"** قالت (حفصة)(٦) بلى يا رسول الله ! فانتهرها. فقالت حفصة : **﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾**(٧) فقال النبى ﷺ قد قال ﷻ : **﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ**

---

(١) فتح البارى ٥ /٤٠٨، ٤٠٩ رقمى ٢٧٣١، ٢٧٣٢ .

(٢) أبو جندل هو: ابن سهيل بن عمرو صحابى جليل.له ترجمة فى:الإصابة٤ /٣٤ رقم ٩٦٩٩، وتاريخ الصحابة ص٢٧١رقم١٥٠٧، وأسد الغابة ٦ /٥٣ رقم ٥٧٧٥، والاستيعاب٤ /١٦٢١ رقم ٢٨٩٨ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى **﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾** ٧ /٥٢٢، ٥٢٣ رقم ٤١٨٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية٦/٣٧٧-٣٧٩ رقم ١٧٨٥ وأخرجه البزار بسند رجاله رجال الصحيح،كذا فى مجمع الزوائد٦ /١٤٥، ١٤٦، واللفظ للبزار.

(٤) الآية ١٨ من سورة الفتح، وانظر : فتح البارى ٥ /٤٠٩ رقمى ٢٧٣١، ٣٧٣٢ .

(٥)أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى: **﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾** الآية ٧ /٥٠٧ رقم ٤١٥٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة باب استحباب مبايعة الإمام الجيش ٧ /٦ رقم ١٨٥٦ واللفظ له.

(٦) حفصه بنت عمر إحدى أمهات المؤمنين وصحابيه جليلة لها ترجمة فى: الإصابة ٤ /٢٧٣ رقم ٣٩٦، وتاريخ الصحابة ص٨٣ رقم٣٣٩، وأسد الغابة ٧ /٦٧ رقم ٦٨٥٢، والاستيعاب ٤ /١٨١١ رقم ٣٢٩٧ .

(٧) الآية ٧١ من سورة مريم.

اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[1].

ففى الأحـاديث السابقة وغيرهـا مما ذكرهـا أهل الأصول دليل على وقوع الاجتهاد من الصحابة ﷺ بما فيهم الإمام على بن أبى طالب ﷺ زمن النبوة بحضرته وغيبته ﷺ فى المصالح الدنيوية والعبادات أيضاً[2].

ومـن المعلوم أن اجتهادهم ﷺ بحضرتـه وغيبتـه ﷺ يصـير حجـة وشـرعاً ويتعبـد بـه بإقراره ﷺ لا بمجرد اجتهادهم[3].

وإن لم يقره ﷺ أو لم يبلغه اجتهادهم كان اجتهادهم فيه الخلاف المعروف فى قول الصحابى[4]. اللهم إلا إذا قال أحدهم قولاً لا يقال من قبل الرأى، ولا مجال للاجتهاد فيه فحكمه الرفع، على ما هو مقرر عند الأصوليين والمحدثين[5].

وكذا إذا اجتهـدوا فى شـىء، وأجمعـوا عليـه، فيصير حجـة بـلا خلاف حتى يكفر جـاحده[6]. وهـذا الاجتهاد مـن الصحابـة زمن النبوة وإقرار النبـى ﷺ لهم، قد أقرهم رب العزة عليـه، ولم يبين أنهم قـد اخطأوا فيـه، مع أن الزمـان كـان زمان وحى. فلو كـانوا فى عملهم هذا مخطئين : لما أقرهم الله تعـالى عليـه، لأن تقريره تعـالى فى زمان الوحى حجة بمثابة الوحى المنزل[7].

فكان اجتهادهم حجة وسنة يعمل بها ويرجع إليها[8]، ولِمَ لا وقد قرن ﷺ سنتهم

---

(١) الآيـة ٧٢ من سورة مريم والحديث أخرجـه مسلم (بشـرح النووى) كتاب فضائل الصحابـة، باب من فضائل أصحاب الشجرة ٨ /٢٩٦ رقم ٢٤٩٦ .

(٢) من الأدلة التى استدل بـها على ذلك قوله تعالى ﴿**وشاورهم فى الأمر**﴾ استدل بـها الإمام السرخسى على أن المشاورة فى أحكام الشرع، كما فى مصالح الدنيـا فقال: "ألا ترى أنه شاورهم فى أمر الآذان والقصة فيه معروفة، وشاورهم فى مفاداة الأسارى يوم بدر". أصول السرخسـى ٢ /٩٣، ٩٤، ١٣١، وبـهذه الأدلة استدل الزركشى فى البحر المحيط كما استدل بقوله ﷺ "قد سن لكم معاذ" البحر المحيط ٦ /٢٢٣، ٢٢٥ .

(٣) إرشاد الفحول ٢ /٣٢٣، وأعلام الموقعين ٢ /٢٣٢ .

(٤) الإحكام للآمدى ٤ /١٣٠، والمسـودة لآل تيميـة ص ٣٣٦، وأصول السرخسـى ٢ /١٠٥-١١٦، وإرشـاد الفحول ٢ /٢٦٨، والأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٢٧٩ -٣١٦ .

(٥) المحصـول للرازى ٢ /٢٢١، وتدريب الـراوى ١ /١٩٠، ١٩١، وفتح المغيث للسـخاوى ١ /١٤٤، وتوضيح الأفكار للصنعانى ١ /٢٨٠ .

(٦) كـذا فى أصول السرخسـى ١ /٣١٨، وانظر : الإحكـام للآمدى ١ /٢٥٥، والمسـتصفى للغزالى ١ /١٩٨، والبحر المحيط للزركشى ٤ /٤٨٢ .

(٧) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٥ .

(٨) الموافقـات للشــاطبى ٤ /٤٥٠، وانظر من نفـس المصدر ٣ /٣٠٠ (بيـان الصحـابى حجــة)، والبحر المحيط التخصيص بقول الصحابى) ٣ /٣٩٨ .

بسـنته فى وجوب الاتبـاع فى قولـه ﷺ : **"عليكم بسنتى وسـنة الخلفاء الراشـدين المهديين من بعدى"**(١) وقـال : **"اقتدوا بـاللذين من بعـدى أبى بكر وعمر"**(٢) وعلى ذلك سلف الأمة من الصحابة(٣) والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين(٤).

وبالجملـة فما سنه الخلفـاء الراشـدون أو أحدهم للأمـة فهو حجـة لا يجوز العدول عنها، فـأين هذا من قول غلاة الشيعة أن الخلفاء الراشدين وأتبـاعهم من بقية الصحابة باستثناء -الإمام على وشيعته- يجتهدون ويقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ(٥)، كيـف وقد تقدم عنهم جميعـاً تعظيمهم لحديث رسـول الله ﷺ وتحكيمه فـى كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهـم، وهجرهم من لم يعظم قولـه ﷺ وقد تواتر مـن شيمهم أنهم كـانوا يطلبون حكم الواقعة من كتـاب الله ﷻ، فإن لم يصادفوه فتشـوا فى سنن رسـول الله ﷺ، فـإن لم يجدوهـا تشـاوروا، ورجعوا إلى الرأى عند الاضطرار حيث لا يوجد منـه بد، ولم يلزموا أحـداً العمل به، ولم يحرمـوا مخالفته، ولا جعلوا مخالفـه مخالفاً للدين، بل غايته أنهم خيروا بين قبوله ورده.

فعن عمر ؓ أنـه لقى رجلاً فقال : ما صنعت؟ قال قضى علىٌّ وزيد بكذا، قال:لو كنت أنا لقضيت بكـذا، قال، فما منعنك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت، ولكنـى أردك إلى رأى، والرأى مشترك، فلم ينقض ما قال على وزيد"(٦).

وإذا ظهر لهـم النص مـع اجتهـادهم رجعـوا إليـه وتركـوا رأيهم، يـدل على ذلك : ما روى أن عمر ؓ كان يقول : "الديـة للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها" حتى

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٢) أخرجه الـترمذى فى سـننه كتاب المناقب، بـاب مناقب أبى بكر وعمر ؓ ٥ /٥٧٠ رقمى ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، وباب مناقب عمار بن ياسر ؓ ٥ /٦٢٦ رقم ٣٧٩٩، وقال : هذا حديث حسن، وابن ماجة فى سننه المقدمة، باب فى فضائل اصحاب رسول الله ﷺ ١ /٤٨ رقم ٤٩، من حديث حذيفة بن اليمان ؓ، وانظر أعلام الموقعين ٢ /٢٢٥، ٢٢٦ .

(٣) انظر : أثر عن ابن عباس -رضى الله عنهمـا- فى سنن الدارمى المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ /٧١ رقم ١٦٦، وانظر : جامع بيان العلم ١ /٥٧ .

(٤) انظر : ما روى عن عمر بن عبد العزيز فـى سنن الدارمى المقدمـة، باب الفتيا وما فيـه من الشدة ١ /٧٠ رقم ١٦٢ .

(٥) منع تدوين الحديث ص ٩٠-٩٨، ومعالم المدرستين ٢ /٣٧٩ .

(٦) أعلام الموقعين ١ /٦٥ .

أخبره الضحاك بن سفيان[1]، أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابى من ديته، فرجع إليه عمر"[2]. وروى عنه أنه جاء إليه رجل من ثقيف فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر، ألها أن تنفر؟ فقال عمر لا، فقال له الثقفى: إن رسول الله ﷺ أفتانى فى مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به، فقام إليه عمر يضربه بالدرة، ويقول له : لم تستفتنى فى شيء قد أفتى فيه رسول الله ﷺ[3]؟ وغير ذلك من الأحاديث الواردة عن عمر وغيره من الصحابة[4].

وعلى ذلك إجماع الأمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين، قال عمر بن عبد العزيز: "لا رأى لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ"[5].

وقال الشافعى : أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس"[6].

وبعد : فقد تحقق لك جواز الاجتهاد من الصحابة ﷺ فى عصر النبوة المباركة، وبعده واتفاق الأمة منذ زمن الصحابة ﷺ -إلى يومنا هذا- و لم ينكر أصل الاجتهاد واحد من الصحابة بما فيهم الإمام على بن أبى طالب ﷺ، وإنما كانوا يتناظرون فى الذب عن وجوه الاجتهاد والدعاء إلى غيرها من الاجتهاد[7].

وإذا كانت الوقائع التى جرت فيها فتاوى علماء الصحابة، وأقضيتهم لا يحصرها عد، ولا يحويها حد حيث كانوا قايسين فى قريب من مائة سنة[8].

(١) الضحاك بن سفيان ﷺ صحابى جليل له ترجمة فى: تاريخ الصحابة ص١٤١ رقم ٦٨٧، والإصابة ٢ /٢٠٦ رقم ٤١٨٦، والاستيعاب ٢ /٧٤٢ رقم ١٢٥٠، وأسد الغابة ٣ /٤٧ رقم ٢٥٥٦ .

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفرائض، باب فى المرأة ترث من دية زوجها ٣ /١٢٩، ١٣٠ رقم ٢٩٢٧، والترمذى فى سننه كتاب الديات، باب ما جاء فى المرأة هل ترث من دية زوجها ٤ /١٩ رقم ١٤١٥، وقال : هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وأخرجه أيضاً فى كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث المرأة من دية زوجها ٤ /٣٧١ رقم ٢١١٠، وقال : حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الديات، باب الميراث من الدية ٢ /٨٥ رقم ٢٦٤٢، والشافعى فى الرسالة ص ٤٢٦ رقم ١١٧٢، وانظر : أعلام الموقعين ٢ /٢٦٥ .

(٣) أعلام الموقعين ٢ /٢٦٣ .

(٤) انظر: المصدر السابق ٢ /٢٦٠-٢٧٥، والدارمى فى سننه المقدمة، باب الرجل يفتى بشئ ثم يبلغه عن النبى ﷺ فيرجع إلى قول النبى ﷺ ١ /١٦١ أرقام ٦٤١ - ٦٤٤ .

(٥) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب ما يتقى من تفسير حديث النبى ﷺ، وقول غيره عند قوله ﷺ ١ / ١٢٥ رقم ٤٣٢ .

(٦) أعلام الموقعين ٢ /٢٦٣ .

(٧) البرهان فى أصول الفقه للجوينى ٢ /١٤ فقرة رقم ٧١٣ .

(٨) المصدر السابق ٢ /١٣ فقرة رقم ٧١١ .

إذا تقرر كل ذلك بطل ما يذهب إليه غلاة الشيعة من الطعن فى الصحابة باجتهادهم زمن النبوة المباركة وبعده، وبطل ما يزعمونه من أن الصحابة طائفتان فى تعاملهم مع السنة المطهرة. طائفة التعبد المحض -ويعنون بهم الإمام على وشيعته، وطائفة الاجتهاد، والأخذ بالرأى وترك السنة- ويعنون بهم أهل السنة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون.

فهذا التقسيم محض كذب، من رافضة امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على سلف هذه الأمة من صحابة رسول الله ﷺ وعلى من صار على دربهم من أهل السنة ﷺ.

وبالجملة "من طعن فى السلف من نفاة القياس لاحتجاجهم بالرأى في الأحكام فكلامه كما قال الله تعالى : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾[1].

الصحابة ﷺ والنهى عن كثرة التحديث :

بقى من شبهه (النهى عن كتابة السنة) ما زعمه بعض دعاة الفتنة[2]- ومن تأثر بهم من المسلمين[3] من أن امتناع بعض الصحابة عن التحديث ونهى كبار الصحابة عن الإكثار من التحديث دليل على عدم حجية السنة.

ومما استدلوا به على ذلك الآثار الآتية :

١- ما روى من مراسيل ابن أبى مُلَيْكَةَ[4] قال: إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم ﷺ فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم

---

(١) مثل محمود أبو رية فى الأضواء ص٥٣-٥٧، وجمال البنا فى السنة ودورها فى الفقه الجديد ص١٦، وعبد الحسين شرف الدين فى كتابه أبو هريرة ص ١٣٤، ومرتضى العسكرى فى معالم المدرسين المجلد ٢ /٤٤، ٤٥، ٦٤، وعلى الشهرستانى فى منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٥٧، ٦٤، وزكريا عباس داود فى تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص ٤٢ - ٤٨ وغيرهم.

(٢) كالأستاذ محمد رشيد رضا -رحمه الله- حيث قال : "ما ورد فى عدم رغبة كبار الصحابة فى التحديث بل فى رغبتهم عنه بل فى نهيهم عنه قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً كالقرآن" انظر : مجلة المنار المجلد ١٠ /٧٦٨ .

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف. وانظر : أصول السرخسى ٢ /١٣٣ .

(٤) ابن أبى مُلَيْكَةَ هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبى مُلَيْكَةَ (بالتصغير) أبو بكر أدرك ثلاثين من أصحاب النبى ﷺ وكان إماماً فقيهاً حجة فصيحاً مفوهاً، متفق على توثيقه،مات ١١٧هـ.له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ١ /١٠٠ رقم ٩٤، وتقريب التهذيب١/٥١١رقم ٣٤٦٥، والكاشف ١/٥٧١ رقم ٢٨٣٨، والثقات للعجلى ص ٢٦٨ رقم ٨٤٨، ومشاهير علماء الأمصار ص١٠٧ رقم ٥٩٧ .

أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرموا حرامه[1].

٢- وما روى عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[2] قال : وا لله مامات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسـول الله فجمعهم من الآفـاق، عبدا لله بن حذيفة[3]، وأبا الدرداء[4]، وأبا ذر[5]، وعقبة بن عامر[6]، فقال ما هذه الأحاديث التى أفشيتم عن رسول الله فى الآفاق؟ قالوا : تنهانا؟ قال لا، أقيموا عندى، لا وا لله لا تفارقوننى ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم، ونرد عليكم، فما فارقـوه حتى مات[7]. وعنه من رواية أخرى : قال بعث عمر بن الخطاب إلى عبد ا لله بن مسعود، وأبى الدرداء وأبى مسـعود الأنصارى[8] فقال ما هذا الحديث الذى تكثرون عن رسول الله ﷺ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد لفظهم سواء[9] .

---

(١) تذكرة الحافظ ١ /٢، ٣ .

(٢) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف هو : إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى القرشى. روى عن عمر، وعلى، وعمار، وعنه ابناه سعد، وصالح، والزهرى، وقال العجلى : تابعى ثقة مدنى، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقيل له رؤية، واختلف فى سماعه، من عمر بن الخطاب فأثبته يعقوب بن شيبة، والواقدى، والطبرى، وغيرهم والظاهر إنه لم يسمع منه، فإنه مات سنة ٩٦، وقيل ٩٥ وعمره ٧٥ سنة فلم يدرك من حياة عمر إلا سنتين أو ثلاث. وهذا ما رجحه الهيثمى فى مجمع الزوائد١ /١٤٩، قال : إبراهيم ولد سنة عشرين، ولم يدرك من حياة عمر إلا ثلاث سنين، وهذا ما رجحه أيضاً أحمد محمد شاكر فى الإحكام لابن حزم ٢ /٢٦٦ هامش. وإبراهيم له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ رقم ٤٥٠، والاستيعاب ١ /٦١ رقم ٢، والثقات لابن حبان ٤ /٤، وتاريخ الثقات للعجلى ص ٥٣ رقم ٢٩، وتقريب التهذيب ١ /٦٠ رقم٢٠٦، والكاشف ١ /٢١٧ رقم ١٦٥ .

(٣) عبد الله بن حذيفة غير معروف، وإنما فى الصحابة عبد ا لله بن حذافة.

(٤) أبو الدرداء هو : عويمر بن عامر بن زيد الأنصارى الخزرجى صحابى جليل له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ / ٢٤ رقم، واسد الغابة ٤ /٣٠٦ رقم ٤١٤٢، والإصابة ٣ /٤٥ رقم ٦١٣٢، والاستيعاب ٣ /١٢٢٧ رقم ٢٠٠٦، وتاريخ الصحابة ص ١٨٢ رقم ٩٤١ .

(٥) أبو ذر هو: أبو ذر الغفارى جندب بن جنادة صحابى جليل. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /١٧ رقم٧، وأسد الغابة ٦ /٩٣ رقم٥٨٦٩، والاستيعاب٤ /١٦٥٢ رقم٢٩٤٤، والإصابة٤ /٦٣ رقم٩٨٧٧ .

(٦) عقبة بن عامر هو: عقبة بن عامر الجهنى صحابى جليل له ترجمة فى: مشاهير علماء الأمصار ص٧٢ رقم ٣٧٨، وتذكرة الحفاظ ١ /٤٢ رقم ٢٠، واسد الغابة ٤ /٥١ رقم ٣٧١١، والاستيعاب ٣ /١٠٧٣ رقم ١٨٢٤، وتاريخ الصحابة ص١٧٩ رقم ٩٢٥، والإصابة ٢ /٤٨٩ رقم ٥٦١٧ .

(٧) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ١٧ /١٠١ .

(٨) أبو مسعود الأنصارى هو : عقبة بن عمرو بن ثعلبة. صحابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ٥٥ رقم ٢٧٠، والاستيعاب ٣/ ١٠٧٤ رقم ١٨٢٧، واسد الغابة ٤ /٥٥ رقم ٣٧١٧، وتاريخ الصحابة ص١٧٩ رقم ٩٢٢، والإصابة ٢ /٤٩٠ رقم ٥٦٢٢ .

(٩) أخرجه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث باب ذكر نهى عمر بن الخطاب عن رواية الحديث وبيان=

٣- وروى عن السائب بن يزيد[١] قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبى هريرة : لتتركـن الحديث عن الأول، أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعـب الأحبار[٢] : لتـتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بـأرض القردة"[٣]، وعنه مـن طريق آخر قال : أرسلنى عثمان بن عفان إلى أبى هريرة فقـال : قل له يقول لك أمير المؤمنين : ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ... بنحو الرواية السابقة[٤].

٤- وروى عن قرظة ابن كعب قـال[٥] : بعث عمر بن الخطاب رهطاً من الأنصار إلى الكوفـة، فبعثنى معهم، فجعـل يمشـى معنـا حتى أتـى صرار[٦]- وصرار : مـاء فى طريق المدينـة- فجعل ينفض الغبـار عن رجليـه، ثم قـال : إنكم تأتون الكوفـة، فتأتون قومـاً لهـم أزيز[٧] بـالقرآن، فيـأتونكم فيقولون قدم أصحـاب محمد ﷺ، قـدم أصحاب

=وجهـه ومعناه ص ١٥٩ رقم ١٧٤ بلفظـه. وأخرجـه ابن حزم فى الإحكـام فصل (فى فضل الإكثـار من الرواية للسنن) ٢ /٢٦٦ بنحـو رواية الحاكم، وقـال ابن حزم هذا مرسـل ومشـكوك فيه من (شـعبة) فلا يصح، ولا يجوز الاحتجاج به، ثم هـو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد وأخرجـه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم ١ /١٩٣ رقمى ٣٧٤، ٣٧٥ بنحوه، وفيه أبى ذر بدلاً من أبى مسعود الأنصارى، وقال صحيح على شرط الشيخين، وإنكار عمر أمـير المؤمنين على الصحابة كـثرة الرواية عن رسـول الله ﷺ فيه سـنة، ولم يخرجاه، ووافقـه الذهبى، وعزاه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٤٩ إلى الطبرانى فى الأوسـط بنحوه وقال : قلت هذا أثر منقطع، وإبراهيم ولد سنة عشرين ولم يدرك مـن حياة عمر إلا ثلاث سنين وابن مسـعود كان بالكوفـة ولا يصح هـذا عن عمر. وذكره الحافظ الذهبى فى التذكرة ١ /٧ بنحوه وليس فيـه (فحبسهم بالمدينة) ولا (ثـم أطلقهم عثمان) التى عزاها أبو رية فى الأضواء ص ٥٤ إلى الذهبـى فى التذكرة، وإنما ذكرهـا بلا سـند، أبو بكر بـن العربى فى العواصم من القواصم ص ٨٧، والأثر منقطع كما قال الهيثمى، وابن حزم. والله أعلم.

(١) السائب بن يزيد : صحـابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ٣٦ رقم ١٤١، وتاريخ الصحابة ص١٢٣ رقم ٥٧٥، والاستيعاب ٢ /٥٧٦ رقم ٩٠٢، واسد الغابة ٤ /٣٨٠ رقم ٤٢٩١، والإصابة ٢ /١٢ رقم ٣٠٨٤.

(٢) كعب الأحبار هو : ابن مـاتع الحميرى، أبو إسـحاق، المعروف بكعب الأحبـار، كان من أهـل اليمن، فسكن الشام، قـال ابن حجر ثقة مخضرم، وقـال الذهبى فى السير : "وكـان حسن الإسـلام متين الديانة من نبلاء العلماء، وذكـره ابن حبان فى الثقـات، وقـال محمد عوامـه فى تحقيقه للكاشـف "ولا مجال للمنـابر السياسـية لتخطب هنا، وتكـثر الكلام والتجريح فيه نعـم انظر : "مقالات الكوثرى ص٣٢، وانظر معـه فتح البارى٦ /٣٥٣، ١٣ /٣٣٤، ٣٣٥. له ترجمة فى: مشاهير علماء الأمصار ص١٤٥ رقم ٩١١،والثقات لابن حبان٥ /٣٣٣، وتقريب التهذيب ٢ /٤٣ رقم٥٦٦٦، والكاشف ٢ /١٤٨ رقم ٤٦٦٢، وسير أعلام النبلاء ٣ /٤٨٩ - ٤٩٤ رقم ٣٣٣ .

(٣) البداية والنهاية ٨ /١١٠ .

(٤) أخرجه الخطيب فى المحدث الفاصل باب، من كره كثرة الرواية ص ٥٥٤ رقم ٧٤٦ .

(٥) قرظة بن كعب هو : ابـن ثعلبة الأنصارى صحـابى جليل له ترجمـة فى : مشـاهير علماء الأمصار ص٦١ رقم ٣٠٩، والاستيعاب ٣ /١٣٠٦ رقم ١٢٦٨، واسد الغابة ٤ /٣٨٠ رقم ٤٢٩١، والإصابة ٣ /٢٣١ رقم ٧١١٣، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /١٤ .

(٦) صرار : بئر قديمة على ثلاثة أميـال من المدينة على طريق العراق وقيل موضع بالمدينة انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٩٨ .

(٧) أزيز : أى حركة واهتياج وحده. انظر : النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ١ /٤٥ .

محمد ﷺ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأعلموا أن أسبغ الوضوء ثلاث، وثنتان تجزيان، ثم قال: إنكم تأتون الكوفة، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيقولون : قدم أصحاب محمد ﷺ، قدم أصحاب محمد ﷺ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم فيه. قال قرظة : وإن كنت لأجلس فى القوم فيذكرون الحديث عن رسول الله ﷺ، وإنى لمن أحفظهم له، فإذا ذكرت وصية عمر سكت. قال أبو محمد (الإمام الحافظ الدارمى) معناه عندى : الحديث عن أيام رسول الله ﷺ ليس السنن والفرائض"(١).

وفى رواية : "إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة، قالوا حدثنا قال : نهانا عمر بن الخطاب"(٢).

٥- وروى عن عثمان بن عفان(٣) رضي الله عنه قال : "لا يحل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به فى عهد أبى بكر ولا فى عهد عمر، فإنه لا يمنعنى أن أحدث عن رسول الله أن لا أكون من أوعى أصحابى، إلا أنى سمعته يقول : من قال على فقد تبوأ مقعده من النار"(٤)، وغير ذلك من الآثار الواردة عن بعض الصحابة فى التقليل من الرواية، وسيأتى بعضها فى الإجابة على هذه الشبهة.

---

(١) أخرجه ابن ماجة فى المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ /٢٥ رقم ٢٨، والدارمى فى المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط ١ /٩٧ رقمى ٢٧٩، ٢٨٠ واللفظ له، والحاكم فى المستدرك كتاب العلم ١ /١٨٣ رقم ٣٤٧، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذاكر بها، وقرظة ابن كعب الأنصارى صحابى جليل سمع من رسول الله ﷺ وأما سائر رواته فقد احتجا بهم. ووافقه الذهبى، فقال : صحيح وله طرق. وأخرجه ابن المبارك فى مسنده ص ١٣٩ رقم ٢٢٦ .

(٢) جامع بيان العلم ٢ /١٢٠، ١٢١ .

(٣) عثمان بن عفان : صحابى جليل له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ /٨ رقم٣، ومشاهير علماء الأمصار ص١١ رقم٤، والاستيعاب٣ /١٠٣٧ رقم ١٧٧٨، واسد الغابة٣ /٥٧٨ رقم ٣٥٨٩، والاصابة ٢ /٤٦٢ رقم ٥٤٦٤ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ١ /٦٥ .

الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية، وامتناع بعضهم عن كثرة التحديث دليل على عدم حجية السنة

بالآثار السابقة، وغيرها، احتج قديماً كما قال الحافظ ابن عبد البر، بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم الطاعنين فى السنن، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد فى سنن رسول الله ﷺ التى لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها[1].

وتابع على ذلك حديثاً ذيولهم من المستشرقين، وغلاة الشيعة، ودعاة اللادينية، وجعلوا ذلك ذريعة إلى عدم حجية السنة النبوية.

ولو صدق هؤلاء القوم فى ادعائهم المنهجية، والنزاهة فى البحث العلمى، لبينوا للقارئ عناوين الأبواب التى نقلوا منها الآثار السابقة فى مصادرها الحديثية، فلو فعلوا ذلك لتبين للقارئ لهم، بطلان دعواهم وما فهموه من هذه الآثار، حيث أن عناوين الأبواب الواردة فيها، مشتملة على علة، وفقه هذه الآثار، التى تفحمهم وتدحض دعواهم.

فانظر : إلى الحافظ ابن عبد البر يذكر بعض هذه الآثار فى جامع بيان العلم فى باب عنوانه : "ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم والتفقه فيه"[2] وتأمل دون التفهم والتفقه فيه".

والحاكم فى المستدرك يذكر بعضها فى كتاب العلم فى باب عنوانه "أمر عمر رضي الله عنه بتجريد القرآن وتقليل الرواية"[3]، وتأمل "تجريد القرآن" وهو فقه مستنبط من صريح قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والإمام ابن ماجة فى سننه يذكر بعضهافى باب "التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ"[4]، والدارمى فى باب "من هاب الفتيا مخافة السقط"[5]، وباب "اتقاء الحديث عن

(١) جامع بيان العلم ٢ /١٢١ .
(٢) المصدر السابق ٢ /١٢٠-١٣٣ .
(٣) انظر : المستدرك للحاكم ١ /١٨٣ رقم ٣٤٧ .
(٤) انظر : سنن ابن ماجة ١ /٢٤ أرقام ٢٣-٢٩ .
(٥) انظر : سنن الدارمى ١ /٩٤ أرقام ٢٦٦-٢٨٧ .

النبى ﷺ والتثبت فيه"[1].

والهيثمى فى مجمع الزوائد باب "الإمساك عن بعض الحديث"[2] وباب "التثبت والإمساك عن بعض الحديث وبعض الفتيا"[3].

ولو تأملنا فى عناوين الأبواب السابقة، الواردة فيها الآثار، التى استشهد بها المشاغبون على عدم حجية السنة، لوجدنا تلك العناوين، مطابقة تماماً، لحكمة النهى عن الإكثار من التحديث، وهذا ما سيظهر جلياً الآن بإذن الله تعالى.

وبالرغم من ضعف بعض الآثار السابقة كما سبق، إلا أنه مع ضعفها حجة لنا لا علينا، فلا حجة لأعداء السنة، فى الآثار التى استشهدوا بها، ولا دليل فيها على ما ذهبوا إليه، لأنها اشتملت على الوجوه والأسباب التى من أجلها، امتنع بعض الصحابة عن التحديث، ونهوا عن الإكثار منه، وتلك الوجوه والأسباب هى :

أولاً : خوف الخطأ أو الزيادة والنقصان فى حديث النبى ﷺ والدخول فى وعيد النبى ﷺ الوارد فى قوله ﷺ "**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[4] وبذلك صرحت الآثار الواردة عمن امتنع عن التحديث أو لم يكثر منه.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : "إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبى ﷺ قال : "**من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار**"[5].

وفى رواية أخرى عنه قال : "لولا أنى أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ أو قالها رسول الله ﷺ وذاك أنى سمعته يقول : "**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[6].

وعن عبد الله بن الزبير[7] قال: قلت للزبير[8]:إنى لا أسمعك تحدث عن رسول الله

(١) انظر : سنن الدارمى ١ /٨٧ أرقام ٢٣١ : ٢٣٨ .
(٢) انظر : مجمع الزوائد ١ /١٤٩ .
(٣) مجمع الزوائد ٢ /١٨٢، ١٨٣ .
(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .
(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١ /٢٤٣ رقم ١٠٨
(٦) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب اتقاء الحديث عن النبى ﷺ والتثبت فيه ١ /٨٨ رقم ٢٣٥
(٧) عبد الله بن الزبير : صحابى جليل. له ترجمة فى : تاريخ الصحابة ص ١٥٠ رقم ٧٢٢، ومشاهير علماء الأمصار ص٣٨ رقم ١٥٤، والاستيعاب ٣ /٩٠٥ رقم ١٥٣٥، واسد الغابة ٣ /٢٤١ رقم٢٩٤٩، والإصابة ٢ /٣٠٩ رقم ٤٧٠٠ .
(٨) الزبير بن العوام : صحابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ١٣ رقم ٩، واسد الغابة ٢ /٣٠٧ رقم ١٧٣٢، وتجريد أسماء الصحابة١ /١٨٨، والاستيعاب٢ /٥١٠ رقم ٨٠٨، والإصابة ٢ /٥ رقم ٢٧٩٩ .

ﷺ كما يحدث فلان وفلان. قال : أما إنى لم أفارقه، ولكن سمعته يقول : "**من كذب على فليتبوأ مقعده من النار**"(١).

وعن دُجَيْنُ أبى الغُصْن(٢) قال: دخلت المدينة فلقيت أسلم(٣) -مولى عمر بن الخطاب- فقلت : "حدثنى عن عمر، فقال : لا استطيع أخاف أن أزيد أو أن أنقص، كنا إذا قلنا لعمر حدثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أن أزيد أو أن انقض؛ إن رسول الله ﷺ قال: **من كذب عليّ، فهو فى النار**"(٤).

وعلى هذا يحمل ما ورد عن ابن مسعود ﷺ من هيبة التحديث عن رسول الله ﷺ(٥)، وهكذا أمسك بعض الصحابة عن كثرة التحديث خوفاً من الخطأ أو الزيادة والنقصان فى الرواية عن الرسول ﷺ.

وإذا كان الإكثار من التحديث مظنة الخطأ بخلاف الإقلال، فالضبط فيه أكثر، فإن هذا لا يمنع من وجود بعض المكثرين المتميزين بالاتقان والدقة مع إكثارهم كأبى هريرة ﷺ ولذلك أذن له عمر -وهو أشهر المتشددين- بالرواية لثقته بتثبته وأمانته يدل على ذلك قول أبى هريرة : بلغ عمر حديثى فأرسل إلىّ فقال : "كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ فى بيت فلان"؟ قال : قلت نعم، وقد علمت لِمَ تسألنى عن ذلك؟ قال: و لم سألتك؟ قلت إن رسول الله ﷺ قال يومئذ : "**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**، قال : أما إذا فاذهب فحدث"(٦).

وما أنكر عليه عمر، إنما كان من حديثه عن "الأول"(٧)، أى أهل الكتاب، أو

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبىﷺ ١ /٢٤٢ رقم ١٠٧ .

(٢) دُجَيْنُ : هو ابن ثابت، أبو البَرْبُوعى؛ البصرى يروى عن هشام بن عروة، وأسلم مولى عمر، وروى عنه، ابن المبارك، ومسلم، ليس حديثه بشئ، يقلب الأخبار و لم يكن الحديث شأنه له ترجمة فى : الضعفاء والمتروكين ص٩٩ رقم ١٨٧، والمجروحين ١ /٢٩٠، ولسان الميزان ٣ /٣٦ رقم ٣٣٠٧، والجرح والتعديل ١ /٤٤٤ رقم ٢٠١٧، والضعفاء الكبير للعقيلى ٢ /٤٥ رقم٤٧٥، والكامل فى الضعفاء لابن عدى ٣ /١٠٥ رقم ٦٤١ .

(٣) أسلم هو : أسلم العدوى مولى عمر، روى عن عمر، وأبى بكر، ومعاذ، وعنه ابنه زيد، ونافع، ثقة مخضرم مات ٨٠ هـ وقيل بعد ٦٠هـ له ترجمة فى : تقريب التهذيب١ /٨٩ رقم ٤٠٧، والكاشف ١ /٢٤٢ رقم ٣٤١ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ١ /٤٦، ٤٧ . وفيه دجين بن ثابت أبو الغصن وهو ضعيف ليس بشيء. انظر : مجمع الزوائد ١ /١٤٢ .

(٥) الحديث أخرجه ابن ماجة فى المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ /٢٤ رقم٢٣، بإسناد صحيح كما قال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١ /٤٨ رقم ٩ .

(٦) البداية والنهاية ٨ /١٠٧، وسير أعلام النبلاء ٢ /٤٣٤ .

(٧) بترها مروان خليفات فى كتابه وركبت السفينة ص ١٧٥ .

الحديث عن بدء الخليقة، ونحوه مما لا يترتب عليه عمل[1]. ولهذا الأمر نفسه كان نهى عمر لكعب الأحبار -رحمه الله- .

فبطل بذلك ما ادعاه محمود أبو رية، وعبد الحسين شرف الدين، من مفتريات على أبى هريرة من أن عمر ﷺ ضربه بالدرة على إكثاره[2]. وأن أبا هريرة لم يكن له شأن زمن النبوة ... ولم يستطع أن يفتح فاه بحديث عن النبى ﷺ إلا بعد موت عمر[3].

كما أنه لا معنى لما زعمه رشيد رضا وتابعه عليه أبو رية فى أنه لو طال عُمْرُ، عمر بن الخطاب حتى مات أبو هريرة لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة عنه، ومنها ٤٤٦ حديثاً فى البخارى ما عدا المكرر[4].

وما كان كبار الصحابة فى نهيهم عن الإكثار من الرواية بدعاً فى ذلك وإنما هم متبعون لأمر النبى ﷺ ولمنهجه فى الحفاظ على رسالة الإسلام قرآناً وسنة.

وفى ذلك يقول أبو عبد الله الحاكم : "انكار عمر أمير المؤمنين على الصحابة كثرة الرواية عن رسول الله ﷺ فيه سنة"[5] والسنة هنا ما روى عن أبى قتادة ﷺ؛ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : "**يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عنى، فمن قال علىَّ فلا يقل إلا حقاً أو إلا صدقاً ومن قال علىَّ ما لم أقل متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[6].

وما روى عن عثمان بن عفان ﷺ أنه قال : "لا يحل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به فى عهد أبى بكر ولا فى عهد عمر ... الحديث، ومثل ذلك النهى عن معاوية ﷺ قال : "أيها الناس إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر

---

(١) الإحكام لابن حزم ٢ /٢٦٦ .

(٢) شيخ المضيرة لمحمود أبو رية ص١١٢، وأبو هريرة لعبد الحسين شرف الدين ص ١٩٧ .

(٣) شيخ المضيرة ص ١١٧ .

(٤) مجلة المنار المجلد ١١ /٨٥١، وشيخ المضيرة ص١١٧، وراجع فى الدفاع عن اتهام أبى هريرة بالإكثار كتاب أبو هريرة للدكتور عجاج الخطيب، ودفاع عن أبى هريرة للشيخ عبد المنعم صالح، وانظر : فى هذا البحث (أبو هريرة راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين) ٢/ ١٠٣-١١٦ .

(٥) المستدرك ١ /١٩٣ تعقيباً على حديث حبس عمر لبعض الصحابة، والحديث سبق تخريجه ص٣٢٦-٣٢٧.

(٦) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب التوقى عن كثرة الحديث ١ /١١١ وقال : هذا حديث على شرط مسلم ووافقه الذهبى فقال : على شرط مسلم.

ﷺ فإن عمر كان يخيف النـاس فى الله ﷻ"[1] أى كان عمر ﷺ شديداً فى دين ا لله ﷻ يأمر بـالتثبت فى النقل، فلا يحدث بشـىء عن النبى ﷺ إلا بما تيقن من نسبته إليه ﷺ خشـية الوقوع فى الوعيد الـوارد فى قوله ﷺ : "**مـن حدث عنى حديثـاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**"[2].

فقولـه (يُرى) بضم اليـاء أى يظن، ويجوز فتحها أى يعلم، وفى (الكاذبين) روايتان (إحداهما) بفتح الباء على إرادة التثنية (والأخرى) بكسرها على صيغة الجمع[3].

يقول الإمـام النـووى[4] "... فمن روى حديثـاً علم أو ظـن وضعـه و لم يبـين حال رواته ووضعـه فهو داخل فى هذا الوعيد، مندرج فى جملـة الكاذبين على رسـول ا لله ﷺ"[5].

وكفى بهذه الجملـة وعيداً شـديداً فى حـق من روى حديثاً، وهو يظـن أنه كذب، فضلاً عن أن يتحقـق ذلك، ولا يبينه؛ لأنه ﷺ جعل المحـدث بذلك مشاركاً لكاذبة فى وضعـه"[6]، وهذا مـا كـان يخشـاه الصحابـة وعلـى رأسـهم عمر ﷺ فكـان نهيـه عن الإكثـار من الرواية اتباعـاً لسنة النبى ﷺ وخشـية منـه أن يتسع النـاس فى الرواية فيقع الكذب والتدليس من المنـافق، والفاجر، والأعرابـى، فينسـبون إلى النبى ﷺ مـا لم يقله كما تنبأ بذلك ﷺ بقولـه ﷺ : "**سيكون فى آخر أمتى أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبـاؤكم، فإيـاكم وإياهم**" وقـال ﷺ : "**يكون فـى آخر الزمـان دجـالون كذابون. يأتونكم من الأحـاديث بما لم تسـمعوا أنتم ولا آبـاؤكم. فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم**".

وهذا من أسـباب ترك التحديث عن الرسـولﷺ كمـا قال ابـن عباس-رضى ا لله عنهما- "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه. فلما ركب الناس

---

(١) أخرجه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص١٦٣ رقم ١٧٩، وذكره الذهبى فى التذكرة ١ /٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠ .

(٣) المنهاج شرح مسلم للنووى ١ /٩٩ .

(٤) الإمام النووى هو : أبو زكريـا يحيى بن شـرف بن مرى، الحورانى، الشـافعى، كان إمامـاً بارعـاً حافظاً متقناً، اتقن علومـاً شتى، وهو صـاحب التصانيف النافعة فـى الحديث، والفقه، وغيرها "كشـرح مسـلم" وشرح المهذب، والأذكار، ومختصر اسد الغابـة، والمبهمات، وغير ذلك، مـات ٦٧٦هـ. لـه ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤ /١٤٧٠ رقم ١١٦٢، وشذرات الذهب ٥ /٣٤٥، وطبقات الشافعية ٨ /٣٩٥، والعبر ٥ /٣١٢ .

(٥) المنهاج شرح مسلم للنووى ١ /١٠٦ .

(٦) قاله الأستاذ أحمد محمد شاكر على هامش فتح المغيث للعراقى ١٢٠ .

الصعب والذلول تركنا الحديث عنه وهذا أيضاً ما جعل الصحابة ﷺ يأخذون من أحاديث النبى ﷺ إلا ما كان معروفاً زمن أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- كما جاء من قول عثمان ومعاوية -رضى الله عنهما- حيث كان التثبت والاحتياط وعدم الكذب فى زمانهما، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم يأخذ من الناس عن رسول الله ﷺ إلا ما يعرف، كما قال ابن عباس -رضى الله عنهما-: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا. وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(١).

وعلى درب الصحابة صار من بعدهم :

فعن الشعبى -رحمه الله- قال : "كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث(٢).

فقوم يحتاطون لسنة نبيهم ﷺ كما أمرهم، أتكون تلك الحيطة دليل على عظم شأن السنة فى نفوسهم، وحجيتها، أم دليل على عدم حجيتها، واتخاذها ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟

ثانياً : من الوجوه والأسباب التى كان الصحابة من أجلها يمتنعون أو ينهون عن الإكثار من التحديث، إذا كان المخاطبون بالأحاديث قوم حديثى عهد بالإسلام ولم يكونوا قد أحصوا القرآن واتقنوه فيخافون عليهم الاشتغال عنه بالأحاديث قبل اتقانه هو أولاً إذ هو الأصل لكل علم(٣).

ويشير إلى هذا السبب صراحة قول عمر ﷺ : "إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن" أى جودوا الأصل الأول، وهو القرآن، وابدؤا به أولاً، ولا تبدؤا بالأحاديث؛ فتشغلوهم عن إتقان القرآن.

ويدل على ذلك صراحة رواية الحاكم : "فلا تبدءونهم بالأحاديث فيشغلونكم

---

(١) الأحاديث والآثار السابقة أخرجها مسلم فى صحيحه (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١ /١١١، ١١٢ رقمى ٦، ٧ وفى هذا المعنى حديث موقوف على معاذ بن جبل ﷺ. أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب تغير الزمان وما يحدث فيه ١ /٧٧ رقم ١٩٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ /٨٣ .

(٣) جامع بيان العلم ٢ /١٢١ .

جردوا القرآن وأقلوا الرواية".

وعلى هذا المنهاج صار السلف الصالح من أئمة الحديث فكان كثير منهم لا يقبلون الطلاب فى حلقاتهم إلا إذا وثقوا من دراستهم للقرآن الكريم، وحفظ بعضه على الأقل، وفى هذا يقول حفص بن غياث[1] : أتيت الأعمش فقلت : حدثنى، قال أتحفظ القرآن؟ قلت: لا. قال اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدثك. قال فذهبت فحفظت القرآن، ثم جئته، فاستقرأنى، فقرأته، فحدثنى"[2].

أو يكون النهى متعلقاً بالأحاديث عن سيرة رسول الله ﷺ، وليس أحاديث السنن والفرائض كما قال الحافظ الدارمى معناه عندى : "الحديث عن أيام رسول الله ﷺ، ليس السنن والفرائض"[3].

ويؤكد هذا قول عمر ﷺ : "أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يعمل به"[4] أى أقلوا الرواية إلا فيما يترتب عليه عمل شرعى، فيدخل فى ذلك جميع الأحكام والآداب وغيرها، ولا يخرج إلا القصص ونحوه، فاستحب ﷺ الإقلال من القصص ونحوه، ولم يمنع من الإكثار فيما فيه عمل. أما تعليق محمود أبو رية على هذا الأثر وقوله : "فيما يعمل به" أى أى السنة العملية"[5].

فإن أراد السنة العملية المتواترة، فلا يخفى بطلانه، لأن هذا اصطلاح محدث[6]. ويؤيد ما سبق، ما روى عن أبى موسى أنه قال حين قدم البصرة : "بعثنى إليكم عمر بن الخطاب أعلمكم كتاب ربكم، وسنتكم، وأنظف طرقكم"[7].

ثالثاً : من الأسباب التى كان الصحابة يمتنعون أو ينهون من أجلها عن الإكثار من

---

(١) حفص بن غياث هو : ابن طلق بن معاوية النخعى، أبو عمر، الكوفى، القاضى، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً فى الآخر، روى عن عاصم الأحول، ويحى ابن سعيد، والأعمش، وعنه أحمد، ويحيى، وإسحاق. مات ٩٤ هـ، وقيل ٩٥هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٢٢٩ رقم ١٤٣٦، والكاشف ١ /٣٤٣ رقم ١١٦٥، والثقات للعجلى ١٢٥ رقم ٣١٠ .

(٢) المحدث الفاصل ١ /١٩، وانظر : السنة قبل التدوين ص ١٥٥ .

(٣) راجع : ص ٣٢٧، ٣٢٨. وانظر : جامع بيان العلم ٢ /١٢١ .

(٤) البداية والنهاية ٨ /١١٠ .

(٥) أضواء على السنة ص٥٥ هامش، وتابعه المستشار عبد الجواد ياسين فى كتابه السلطة فى الإسلام ص٢٤٠

(٦) الأنوار الكاشفة ص ٥٧ .

(٧) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن١ /١٤٩ رقم٥٦٠

التحديث، خوفهم الاشتغال بكثرة الحديث عن تدبره وتفهمه، لأن المكثر لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه[1] .

وهذا ما وقع فيه أهل البدع والأهواء المنكرون لحجية السنة قديماً، وحديثاً، أخذوا بظاهر تلك الآثار بدون تفقه، وتدبر للمعاني المرادة منها، وهو ما بينه أئمة الحديث فى عناوين الأبواب التى ذكروا فيها هذه الآثار، تلك العناوين التى لم يذكرها أعداء السنة المطهرة، إما عن جهل، وإما عن علم، وتدليس منهم على القارئ.

ولا يخفى أيضاً أن الإكثار، يجعل المكثر، يسرد الحديث سرداً سريعاً يلتبس على المستمع، وهذا ما أنكرته أم المؤمنين عائشة -رضى الله عنها- على أبى هريرة ﷺ فى الحديث الذى رواه الشيخان، عن عروة بن الزبير ﷺ أن عائشة -رضى ا لله عنها- قالت : "ألا يعجبك أبو هريرة! جاء فجلس إلى جنب حجرتى، يحدث عن النبى ﷺ يسمعنى ذلك. وكنت أسبح. فقام قبل أن أقضى سبحتى. ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم[2].

(١) قاله ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٢٣، ونقله عن جماعة فقهاء المسلمين ٢ /١٢٤، وقاله الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ١٦١ .

(٢) أخرجه البخارى (بشـرح فتح البارى) كتاب المناقب، باب صفة النبى ﷺ ٦ /٦٥٥ رقم ٣٥٦٨، ومسلم (بشـرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبى هريرة الدوسى ﷺ ٨ /٢٩١ رقم ٢٤٩٣ .

رابعــاً : إنهم كــانوا ينهـون أو يمتنعون عـن التحديث والإكثــار منــه، إذا كـانت الأحاديث من المتشـابهات التى يعسر على العامـة، وضعاف العقول فهمها، فيحملونها على خـلاف المراد منهـا، ويستدلون بظاهرهـا، ويكون الحكم بخلاف مـا فهموا، وقد تؤدى تلك المتشابهات إلى تكذيب الله ورسوله[1].

وفى ذلك يقـول ابن مسعود ﷺ : "مـا أنت بمحدث قومـاً حديثاً لا تبلغـه عقولهم إلا كـان لبعضهـم فتنــة"[2] ويقـول على ﷺ "حدثـوا النـاس بمـا يعرفون، ودعـوا مـا ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله"[3].

يقول الإمــام الذهبى: "فقـد زجر الإمـام علـى ﷺ، عن روايــة المنكـر،وحث على التحديث بالمشـهور، وهذا أصل كبـير فى الكف عن بـث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث فى الفضـائل والعقائد والرقائق،ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان فى معرفة الرجال"[4]

ويقـول الإمام ابن حجر : والمراد بقولـه "بما يعرفون" أى يفهمون. وقوله : "ودعوا ما ينكرون" أى يشتبه عليهم فهمـه. وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغى أن يذكر عند العامة. وممن كره التحديث ببعض دون بعض، الإمام أحمد فى الأحاديث التى ظاهرها الخروج على السـلطان، ومالك فى أحاديث الصفـات، وأبو يوسف فى الغرائـب، ومن قبلهم أبى هريرة ﷺ حيث يروى عنه البخارى أنه قال : "حفظت من رسول ا لله ﷺ وعاءين : فأما أحدهما فبثثته. وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم"[5].

قال ابن حجـر : وحمل العلماء الوعـاء الذى لم يبثه علـى ما يتعلق بـالفتن، واشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم فى آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به"[6]. ويؤيد ذلك قول أبى هريرة : "لو حدثتكم بكل ما فى جوفى

---

(١) شرف أصحاب الحديث ١٦١، ١٦٢، والبداية والنهاية ٨ /١٠٦، وانظر : الموافقات للشـاطبى فصل (ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره) ٤ /٥٤٨ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ١ /١٠٨ رقم ٥ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح النووى) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ١/ ٢٧٢ رقم ١٢٧، بدون (ودعوا ما ينكرون).

(٤) تذكرة الحفاظ ١/١٣ .

(٥) أخرجـه البخـارى فى صحيحـه كتاب العلم، بـاب حفظ العلم ١ /٢٦١ رقـم ١٢٠، وانظر : فتح البارى ١/ ٢٧٢ رقم ١٢٧ .

(٦) فتح البارى ١ /٢٦٢ رقم ١٢٠ .

لرميتمونى بالبعر" قال الحسن : راوى الحديث عن أبى هريرة : صدق وا لله ... لو أخبرنا أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس"(١).

ويؤيد أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها قوله ﷺ : "إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان فى كتاب ا لله ما حدثت حديثاً ثم يتلو : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾**(٢).

وأبو هريرة فى كل هذا، بل والصحابة أجمع، لا يكتمون علماً ينتفع به حتى ولو كان هذا العلم ليس فيه حكم شرعى.

كيف! وهو ﷺ الراوى لقوله ﷺ : **"ما من رجل يحفظ علماً فيكتمه، إلا أتى به يوم القيامة مُلْجَماً بلجامٍ من النار"**(٣).

وهذا أبو ذر ﷺ يقول : "لَوْ وَضَعْتُم الصَّمْصَامَةَ(٤) على هَذِهِ (وأَشارَ إلى قَفَاهُ) ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنيِّ أُنفِذُ كَلَمةً سَمِعْتُها مِنَ النبيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجيزوا عليَّ لأَنْفَذْتُها"(٥).

فالمراد بمنع التحديث هنا كما قال الحافظ ابن حجر فى ضابطه : "أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة، وظاهره فى الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب(٦).

وهذا يعنى أن من لا يخشى عليه ذلك يبلغونه خروجاً من إثم كتمان العلم.

---

(١) أخرجه بن سعد فى الطبقات الكبرى ٤ /٥٧، ١١٩ .

(٢) الآيتان ١٥٩، ١٦٠ من سورة البقرة، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب حفظ العلم ١/٢٥٨ رقم ١١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم، باب كراهية منع العلم ٣ /٣٢١ رقم ٣٦٥٨، والترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما جاء فى كتمان العلم ٥ /٢٩ رقم ٢٦٤٩، وقال أبو عيسى : حديث حسن،وأخرجه ابن ماجة فى سننه المقدمة،باب من سئل عن علم فكتمه١ /٩٨ رقم٢٦١، والحاكم فى المستدرك كتاب العلم ١ / ١٨١ رقمى ٣٤٤، ٣٤٥، وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٤) الصَّمْصَامَةُ بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصَّارم الذى لا ينثنى، وقيل الذى له حد واحد، انظر:النهاية فى غريب الحديث والأثر٣ /٥٢، والقاموس المحيط٤ /١٣٨، ومختار الصحاح ص٣٧٠

(٥) أخرجه البخارى معلقاً فى صحيحه (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب العمل قبل القول والعمل ١/ ١٩٢، وأخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١ /١٤٦ رقم ٥٤٥ .

(٦) فتح البارى ١ /٢٧٢ رقم ١٢٧ .

ويقول صاحب توجيه النظر : "إن المحدث يجب عليه أن يراعى حال من يحدثهم، فإذا كان فيما ثبت عنده ما لا تصل إليه أفهامهم وجب عليه ترك تحديثهم به دفعاً للضرر، فليس كل حديث يجب نشره لجميع الناس"(١).

وعلى هذا يحمل مرسل ابن أبى مليكه عن أبى بكر الصديق ﷺ، فلو كان له أصل فكونه عقب الوفاة النبوية -كما جاء فى الرواية- يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة، كأن الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم : أبو بكر أَهْلُهَا؛ لأن النبى ﷺ قال كيت وكيت، فيقول آخر : وفلان، قد قال له النبى ﷺ كيت وكيت، فَأَحَبَّ أبو بكر صرفهم عن الخوض فى ذلك، وتوجيهم إلى القرآن وفيه قوله تعالى ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾(٢).

وما فعله الفاروق عمر ﷺ وصار فيه على نهجه الصحابة ﷺ من المنع من التحديث والإكثار منه كان اتباعاً لمنهاج النبى ﷺ القائل : "**كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع**"، وعلى الدرب صار أئمة المسلمين من التابعين فمن بعدهم.

فعن ابن وهب قال : قال لى مالك : اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع. ولا يكون إماماً أبداً، وهو يحدث بكل ما سمع" ونحوه روى عن عبد الرحمن بن مهدى(٣)، وغيره.

بقى الكلام على حبس عمر ﷺ لبعض الصحابة؛ وهل يكفى لحبسهم أنهم أكثروا من الرواية؟! وهل كان هذا من عمر طعناً منه فى الصحابة، وتكذيباً لهم كما زعم بعض غلاة الشيعة(٤)؟!

الجواب :

أولاً : أما حبس عمر ﷺ لبعض الصحابة فعلى فرض صحة الأثر، فليس المراد بالحبس أنه زج بهم فى السجن (وحاشاه من ذلك)، وإنما المراد أنه (استبقائهم فى

(١) توجيه النظر ص ٦٣ .

(٢) جزء من الآية ٣٨ من سورة الشورى، وانظر : الأنوار الكاشفة للمعلمى ص ٥٤ .

(٣) الآثار السابقة أخرجها مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ١/١٠٧ رقم٥ .

(٤) كعلى الشهرستانى فى كتابه منع تدوين الحديث، استدل بمرسل ابن أبى مليكة على اتهام أبى بكر لجميع الصحابة بالكذب على الرسول ﷺ انظر : منع تدوين الحديث ص٤٩، كما استدل بحديث قرظة على اتهام عمر أيضاً لجميع الصحابة بالكذب على رسول الله ﷺ، انظر : منع تدوين الحديث ص١٠٤،١٠٥ .

المدينة حتى يتثبت من لفظهم ويشهد لذلك رواية الخطيب السابقة (لفظهم سواء) [١] أى أنه استبقاهم فى المدينة ليتثبت من لفظهم، ويؤيد ذلك أنهم لما قالوا له تنهانا؟ قال لا، أقيموا عندى، لا والله لا تفارقونى ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم، ونرد عليكم، فما فارقوه حتى مات" فمع إنكاره عليهم الإكثار لم يمنعهم منه، عندما قالوا له تنهانا؟ فأجاب لا، أقيموا عندى أى استبقاهم فى المدينة لماذا؟ ليس لمنعهم من الإكثار، وإنما كما قال "نأخذ منكم، ونرد عليكم" فالأمر إذن تثبت فى الحديث فكانوا كما جاء فى الأثر (لفظهم سواء).

ومما يؤكد لنا أنه لم يزج بأحد فى السجن، ما جاء فى رواية الرَامَهُرْمُزِى من قول شيخه أبى عبد الله البرى قال : "يعنى منعهم الحديث، ولم يكن لعمر حبس"[٢] وهذا على فرض صحة الأثر، وإلا فهو منقطع، لأنه من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولم يسمع من عمر كما رجحه الهيثمى وأحمد محمد شاكر، وابن حزم وقال : "ثم هو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلوا عمر من أن يكون اتهم الصحابة، وفى هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله ﷺ إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها وألاّ يذكروها لأحد، فهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل هذا، ولئن كان سائر الصحابة متهمين فى الكذب على النبى ﷺ فما عمر إلا واحد منهم، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً، ولئن كان حبسهم، وغيرهم متهمين لقد ظلمهم!

فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء، ولابد له من أحدهما.

وإنما معنى نهى عمر رضي الله عنه من الحديث عن رسول الله ﷺ لو صح، فهو بَيْنٌ فى الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة، وهو إنما نهى عن الحديث بالأخبار عمن سلف من الأمم، وعما أشبه.

وأما نهى عن الحديث بالسنن عن النبى ﷺ فهذا ما لا يحل لمسلم أن يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين، فكيف بعمر رضي الله عنه.

(١) هذه اللفظة ذكرها الخطيب كما سبق، ولم يذكرها على الشهرستانى، رغم أنه عزا الرواية إلى الخطيب فى شرف أصحاب الحديث، انظر : منع تدوين الحديث ص ١٨٦ .

(٢) المحدث الفاصل ص١٣٣، وانظر : السنة قبل التدوين ص ١١٠ .

ودليل ما قلنا أن عمر قد حدث بحديث كثير عن النبى ﷺ. فإن كان الحديث عنه عليه السلام مكروهاً، فقد أخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب، ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر ﷺ أنه نهى عن شىء وفعله، لأنه قد روى عنه ﷺ خمسمائة حديث ونيف، على قرب موته من موت النبى ﷺ فصح أنه كثير الرواية، والحديث عن النبى ﷺ، وما فى الصحابة أكثر رواية عن النبى ﷺ من عمر بن الخطاب إلا بضعة عشر منهم فقط. فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبى ﷺ، فصح بذلك التأويل الذى ذكرناه لكلامه ﷺ "[1] أ.هـ.

قلت : وكيف يظن بعمر بنهيه عن الإكثار من الرواية ليتثبت فيها كما سبق، أنه يأمر بكتمان ما أنزل الله ﷻ على لسان نبيه ﷺ وهو المعظم الموقر لسنة النبى ﷺ الحاكم بها فى كل شأن من شئون حياته، وشئون رعيته[2]، وهو القائل ﷺ : "تعلموا الفرائض، واللحن والسنن، كما تعلمون القرآن"[3]، وهو القائل أيضاً : "سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله "[4] وهو القائل : "إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا"[5].

فصح بكل هذا أن عمر ﷺ أَمَرَ بتعليم السنن، وبين أن أصحابها أعلم الناس بكتاب الله ﷻ، وفى المقابل أعداء السنن، وأجهل الناس بكتاب ا لله ﷻ هم أهل الرأى المذموم.

فهل يصح بعد هذا القول بأن نهى عمر عن الإكثار من الرواية كتماناً للسنة أو أنه أراد ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟!! "سبحانك هذا بهتان عظيم.

---

(١) الإحكام لابن حزم ٢ /٢٦٦، ٢٦٧ بتصرف يسير، وانظر : الرد القويم على المجرم الأثيم للشيخ حمود بن عبد الله التويجرى ص ١٠٢ - ١١٠ .

(٢) سبق تفصيل ذلك راجع إن شئت ص ٣٠٨-٣١٢ .

(٣) أخرجه الدارمى فى سننه كتاب الفرائض، باب فى تعليم الفرائض ٢ /٤٤١ رقم ٢٨٥٠، وابن عبدالبر فى جامع بيان العلم ٢ /١٢٣ . وسبق قول أبى موسى الأشعرى ﷺ لأهل البصرة "بعثنى إليكم عمر أعلمكم كتاب ربكم وسنتكم"، راجع ص ٣٢٩ .

(٤) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ١ /٦٢ رقم ١١٩، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٢٣، وابن حزم فى الإحكام ٢ /٢٦٧ .

(٥) سبق تخريجه ص ٧١ .

أو أنه ﷺ كان يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ فيكون بهذا متهماً لنفسه بأنه من أصحاب الرأى، ومتهماً لنفسه أيضاً بالكذب فما هو إلا واحد من الصحابة؛ وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً كما سبق من قول بن حزم.

كما أنه لا يقول بواحد من الأمرين السابقين إلا الرافضة أمثال : مرتضى العسكرى[1] ومروان خليفات[2]، وزكريا عباس[3]، وعلى الشهرستانى، الذى مال إلى الأمرين معاً :

أولهما : "إن الخليفة عمر قد أمر بكتمان ما أنزل الله على لسان نبيه ﷺ فمنع من التحديث لكتمان ما ورد فى فضائل أهل البيت وما يدل على إمامتهم"[4].

ثانيهما: أن الخليفة عمر بن الخطاب وكذا أبو بكر[5]؛ كانا يتهمان الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ، وعاب على الإمام ابن حزم، ومن تبعه من الأعلام قديماً وحديثاً أنهم لم يرتضوا بهذين الأمرين وقال : "لذلك اضطروا إلى حمل نهى عمر على النهى عن التحديث بأخبار الأمم السالفة، وهذا حمل تبرعى لم يدل عليه دليل من روايات منعه"[6].

وصدق الإمام الذهبى : "فوالله ما يغض من عمر إلا جاهل ... أو رافضى فاجر، وأين مثل أبى حفص، فما دار الفلك على مثل شكل عمر، وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل"[7]، إن دعوى أن نهى عمر عن الإكثار من الرواية أنه يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ دعوى لا برهان لها، إلا فى كتب الروافض من غلاة الشيعة، ومن قال بقولهم من المستشرقين، ودعاة اللادينية الملحدة.

---

(١) معالم المدرستين المجلد ٢ /٤٤، ٤٥، ٦٤ .

(٢) وركبت السفينة ص ١٠٧ - ١٤٦، ١٧٣ - ١٨١ .

(٣) تأملات فى الحديث ص ٤٢ - ٦٢ .

(٤) منع تدوين الحديث على الشهرستانى ص ٥٧، ٦٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٩ .

(٦) المصدر نفسه ص ١٠٤، ١٠٥، وسبق الرد بما جاء فى رواية السائب بن يزيد.

(٧) تذكرة الحفاظ ١ /٦ .

الجواب عن شبهة : "النهى عن الإكثار من التحديث اتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، للصحابة بالكذب" :

إن الصحابة جميعاً وعلى رأسهم عمر، كانوا أبعد الناس فى أن يشك بعضهم فى صدق بعض، والأدلة على هذا متوافرة جداً، فقد كان الصحابى إذا سمع من صحابى آخر حديثاً صدق به، ولم يخالجه الشك فى صدقه، وأسنده إلى الرسول ﷺ كما لو كان سمعه بنفسه، وعلى هذا اعتماد أئمة الحديث فى مرسل الصحابى[1].

يدل على ذلك ما روى عن عمر ﷺ قال : "كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..."[2]، ولو لم يكن سوى هذا الحديث لكفى فى رد هذه الشبهة، ولكن كما قلنا الأدلة على هذا متوافرة جداً.

فعن البراء بن عازب ﷺ قال : "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[3]، وأخرج الطبرانى عن حميد قال كنا مع أنس بن مالك ﷺ فقال : والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً"[4].

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : "ما كان خُلُق أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ، من الكذب[5] وعن الأعمش -رحمه الله- قال : "لقد أدركت قوماً، لو لم يتركوا الكذب إلا حياءً لتركوه"[6].

---

(١) انظر : تدريب الراوى١ /٢٠٧، وفتح المغيث للسخاوى١ /١٧٠،١٧١، وتوضيح الأفكار ١ /٣١٧ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب التناوب فى العلم ١ /٢٢٣ رقم ٨٩ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب فضل توقير العالم ١ /٢١٦ رقم ٤٣٨ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير١ /٢٤٦ رقم ٦٩٩، وعزاه إليه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد١ /١٥٣، وقال : رجاله رجال الصحيح.

(٥) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب البر والصلة، باب ما جاء فى الصدق والكذب ٤ /٣٠٧ رقم١٩٧٣ وقال : هذا حديث حسن، وأخرجه أحمد فى مسنده ٦ /١٥٢، وابن أبى الدنيا فى مكارم الأخلاق ١١٢ رقم ١٣٩، ١٤٥، والحديث ذكره الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٤٢، وعزاه إلى أحمد، والبزار، وقال إسناده صحيح.

(٦) أخرجه ابن أبى الدنيا فى الصمت ص ٢٦٣ رقم ٥٤٤ .

وأخيـراً : يقول عمر لأبى موسـى الأشـعرى لما حدثـه بحديث (الاسـتئذان ثلاثاً)، وطلب منـه البينة على ذلـك[1]. قال : "أمـا إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول النـاس على رسـول الله ﷺ[2]. وفى روايـة : "فقال عمر لأبى موسـى وا لله إن كنت لأميناً علـى حديث رسـول الله ﷺ، ولكن أحببـت أن أسـتثبت، ونحوه فى روايـة أبى بردة حين قـال أبى بن كعب لعمر : "يـا بن الخطـاب فلا تكونن عذابـاً على أصحاب رسول الله ﷺ، قال : سبحان الله إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت"[3].

قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام فخشى أن يختلق الحديث عن رسـول الله ﷺ عند الرغبة، والرهبـة، طلباً للمخرج مما يدخل فيه، فـأراد أن يعلمهم أن من فعـل شـيئاً من ذلك ينكـر عليـه حتى يـأتى بالمخرج[4]، وزاد غيره فأراد عمر سد هذا الباب وردع غير أبى موسى لا شكاً فى روايته، فإن من دونه إذا بلغتـه قصتـه، وكان فى قلبـه مرض أو أراد وضـع حديث خاف من مثـل قضية أبى موسى، فـالمراد غيره[5]. وفى ذلك يقول الخطيب البغـدادى : "وفى تشديد عمر على الصحابة فى رواياتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل فـى السـنن مـا ليس منهـا، لأنـه إذا رأى الصحـابى المقبـول القول، المشـهود بصحبة النبـى ﷺ، قد شـدد عليه فى روايتـه، كان هو أجـدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقى الشيطان فى النفس من تحسين الكذب أرهب"[6].

وفى القصـة دليل علـى مـا كان الصحابـة عليـه من القوة فـى دين ا لله وقول الحق والرجوع إليـه وقبوله، فإن أبيـاً ﷺ أنكر على عمر تهديد أبى موسـى، وخاطبه مع أنه الخليفة (بيا ابن الخطاب) أو يا عمر؛ لأن المقام مقام إنكار"[7].

وفى ذلك رد علـى الرافضة الطاعنين فى الصحابة ووصفهم بالجبن والتقية خوفاً من

---

(١) القصـة فـى صحيح البخـارى (بشـرح فتـح البـارى) كتاب الاسـتئذان، بـاب التسـليم والاستئذان١١ /٢٨ رقم٦٢٤٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ /٣٨٧ رقم ٢١٥٤ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الاستئذان، باب الاستئذان٢ /٧٣٤، ٧٣٥ رقم ٣ وروايته منقطعة.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ /٣٨٧ رقم ٢١٥٤ .

(٤) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ /٤٢٦، وفتح البارى ١١ /٣٢ رقم ٦٢٤٥ .

(٥) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ /٤٢٦ .

(٦) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١٦٣ .

(٧) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ /٤٢٦، ٤٢٧ .

درة عمر أو مهابة له، وأنهم وافقوه فى النهى عن كتابة السنة والإكثار منها تقية منهم وجبناً"(١).

وهكذا كانت ثقة الصحابة جميعاً وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، ثقة لا يشوبها شك، ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق، وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين"(٢).

وبالجملة : ما فعله كبار الصحابة وتبعهم فيه الصحابة أجمع، ومن بعدهم من النهى أو الامتناع عن الإكثار من التحديث، كان لوجوه وأسباب وردت صراحة فى الآثار الواردة عنهم، وكانوا فى كل سبب من تلك الأسباب مقتدين بسنة النبى ﷺ، وهو ما حرصنا على تأكيده فيما سبق.

فما فعلوه كان احتياطاً للدين كتاباً وسنة ورعاية لمصلحة المسلمين لا زهداً فى الحديث النبوى، ولا تعطيلاً له.

ولا إخفاءً لأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم كما تزعم الرافضة، فأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم، وعظيم منزلتهم، مدونة فى سائر كتب السنة (فى كتب المناقب، وفضائل الصحابة).

فلا يجوز أن يفهم أو يتوهم من منهاج الصحابة، القائم على المنهاج النبوى ومن تشدد عمر خاصة هجر الصحابة للسنة أو زهدهم فيها لعدم حجيتها، أو أنهم أرادوا ألا يجعلوها ديناً عاماً دائماً كالقرآن، معاذ الله أن يقول بهذا أحد منهم.

فلا يقول بهذا إلا جاهل مغرور، أو رافضى فاجر، لا علم له بقليل من السنة، ولم تخالط قلبه روح الصحابة، ولا أنار سبيله، قبس من هداهم.

فقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث النبوى، وتعظيمهم، وتوقيرهم له، وتحكيمهم له فى كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهم وهجرهم كل من لم يعظم قوله ﷺ، وقد حرصوا على المحافظة على الحديث النبوى بكل وسيلة تفضى إلى ذلك، فكان لهم جميعاً الفضل الأول فى المحافظة على كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، وتميز منهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عن عمر، وعن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين، وعمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) منع تدوين الحديث على الشهرستانى ص ٢٨، ٢٢٨، وقد تناقض فى إفكه هذا، ووصفهم بالشجاعة فى موضع آخر ص ٢٥٤، ٣٤٢ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٢٦٣ .

ثانياً : شبهة التأخر فى تدوين السنة النبوية والرد عليها

استعراض الشبهة وأصحابها :

روى الإمام البخارى -رحمه الله- فى صحيحه تعليقاً، قال : وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبى بكر بن حزم(١)، "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ ، ولتفشو العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً"(٢).

بهذه الرواية تعلق أعداء الإسلام من الرافضة، والمستشرقين، ودعاة اللادينية المتفرنجة، فقالوا : إن السنة لم تدون إلا فى مطلع القرن الثانى الهجرى، لأن أول من أمر بتدوينها هو الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ﷺ، وهو قد تولى الخلافة سنة ٩٩هـ وتوفى سنة ١٠١هـ(٣).

---

(١) أبو بكر بن حزم هو : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى البخارى، اسمه وكنيته واحد، وقيل أنه يكنى أبا محمد، من سادات التابعين، ثقة عابد، مات سنة ١٢٠هـ. وقيل غير ذلك له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ١٠٠ رقم ٥٤٤، وتقريب التهذيب ٢ /٣٦٧ رقم ٨٠١٧، والكاشف ٢ /٤١٢ رقم ٦٥٣٧، والثقات لابن حبان ٥ /٥٦١، والجرح والتعديل ٩ /٣٣٧ رقم ١٤٩٢ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم ١ /٢٣٤، والدارمى فى سننه المقدمة، باب من رخص فى كتابة العلم١ /١٣٧ رقمى ٤٨٧، ٤٨٨، والخطيب فى تقييد العلم١ /١٠٥، ١٠٦ .

(٣) أضواء على السنة محمود أبو رية ص ٢٦٠ . ويتناقض أعداء السنة عن جهل تارة، وعن علم تضليلاً للقارئ تارة أخرى، وهم يؤرخون للتدوين الرسمى للسنة المطهرة، فنرى مصطفى المهدوى يقول : "إن الثابت أن الأحاديث لم تدون إلا بعد زمن بعيد من وفاته ﷺ وعلى رأس المائة الثالثة من الهجرة بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز. وأين عمر من المائة الثالثة؟ انظر: البيان بالقرآن ١ /٢٥، ثم يتناقض ويكذب على أئمة المسلمين قائلاً : يتفق جمهور الفقهاء على أن تدوين هذا التراث إنما بدأ فى أواسط القرن الثانى الهجرى" انظر : المصدر السابق ١ / ١٩٧ . ويقول سعيد العشماوى : (غير أن الأحاديث لم تجمع إلا فى عصر التدوين فى العصر العباسى الأول، وفى النصف الثانى من العام الثانى الهجرى) انظر : حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص٨١، ٨٢، ٨٤، وأيد العشماوى فى تأريخه السابق المستشار عبد الجواد ياسين فى كتابه السلطة فى الإسلام ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٧ وقال بذلك أيضاً أحمد صبحى منصور فى كتبه الحسبة ص ٨، ولا ناسخ ولا منسوخ ص ١٠، وعذاب القبر ص ٦، والصلاة فى القرآن ٤٤، والقرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٣٦، ويذهب محمود أبو رية إلى أن التدوين المعتمد لدى الجمهور لم يقع إلا حوالى منتصف القرن الثالث إلى القرن الرابع، انظر: أضواء على السنة ص ٢٦٨، ويذهب قاسم أحمد إلى أنه تم جمع السنة بعد فترة تمتد من قرنين إلى أربعة قرون من وفاة النبى ﷺ. انظر : إعادة تقييم الحديث ص ٩٤، وانظر : نقد الخطاب الدينى نصر أبو زيد ص١٢٦، وشفاء الصدر بنفى عذاب القبر إسماعيل منصور١ /١١٧، والأصلان العظيمان جمال البنا ص٢٧٥، وضحى الإسلام لأحمد أمين٢ /١٠٦، ١٠٧ . ويذهب إسماعيل منصور إلى التأريخ للتدوين، تارة بأنه فى سنة ٢٥٠هـ، وتارة فى سنة ٢٠٠هـ. انظر : تبصير=

وهذه المدة الطويلة تكفى لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل[1]. ولذا حصل فى السنة التبديل والزيادة ككتب أهل الكتاب، لعدم كتابتها فى عهده ﷺ، وعدم حصر الصحابة لها فى كتاب معين، وعدم تبليغها للناس بالتواتر، وعدم حفظهم لها جيداً فى صدروهم، حتى أباحوا نقلها بالمعنى، واختلفت الرواية عنهم لفظاً ومعنى[2]، ولا يمكن بغير الكتابة أن يحصر ما قاله النبى ﷺ أو فعله فى ثلاثة وعشرين عاماً مما سهل على قوم أن يستبيحوا لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذباً إلى رسول الله ﷺ[3].

أما غلاة الشيعة : فيزعمون أنهم حفظة السنة وأساس تدوينها، والسبق إلى التدوين فضيلة لهم، فهم أساس بناء مدرسة التعبد المحض[4]. أما أهل السنة وفى مقدمتهم أبى بكر وعمر –رضى الله عنهما– فهم أساس مدرسة الاجتهاد والرأى، وهم الذين منعوا تدوين الأحاديث، وأضاعوا سنة نبيهم ﷺ[5]، التى قاموا بتدوينها على رأس المائتين بعد انقراض دولة بنى أمية، وتحول الدولة إلى بنى العباس[6].

أما المستشرقون : فيتلخص موقفهم من السنة النبوية وتدوينها، فى موقف

=الأمة بحقيقة السنة ص٧،١٣، ١١١، ٢٨٨، ويذهب محمد شحرور إلى التأريخ بسنة ٢٥٠هـ. انظر: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٦٥، ويذهب أحمد صبحى منصور إلى التأريخ بالقرن الثالث الهجرى انظر: عذاب القبر ص٦، ومجلة روزاليوسف العدد ٣٥٥٩ ص ٤٨، ويذهب محمد حسين هيكل إلى التأريخ بعصر المأمون المتوفى سنة ٢١٨هـ. انظر : حياة محمد ص٥٥، والدكتور على حسن عبد القادر يؤرخ بسنة ٢٠٠هـ. انظر : نظرة عامة فى تاريخ الفقه ص١١٩ .

(١) مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٥، وأضواء على السنة ٢٥٨، ٢٥٩، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا ص ٨٠ .

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ /٩١١، وأضواء على السنة ص ٨٠، ٢٥٩ .

(٣) فجر الإسلام أحمد أمين ص٢١٠، ٢١١، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث للعشماوى ص٨٤، والأصلان العظيمان جمال البنا ص ٢٦٨ .

(٤) انظر : الشيعة وفنون الإسلام حسن الصدر ص٢٧، ٢٨، والمطالعات والمراجعات والردود لمحمد الحسين آل كاشف ص ٥٦، ومعالم المدرستين لمرتضى العسكرى المجلد ٢ /٣٧٥، ومنع تدوين الحديث أسباب ونتائج لعلى الشهرستانى ص ٧٦، ٣٤٢، ٣٩٧، ٤٢٤، ٤٤٢، ٤٤٧، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة لزكريا عباس داود ص٤٢ .

(٥) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج لعلى الشهرستانى ص٣١٢، ٣٣٩، ٤٦٨، ٥٠٤، وتأملات فى الحديث لزكريا عباس داود ص ٧٠، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ١٠٧ وبقول الرافضة، قال المستشرقون، انظر : منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٥٩ .

(٦) تأسيس علوم الشيعة حسن الصدر ٢٧٨، ٢٧٩ .

المستشـرق اليهودى (جولدتسيهر) الـذى ذهب إلى : "أن القسـم الأكـبر من الحديث ليس إلا نتيجـة للتطور الدينـى، والسياسـى، والاجتمـاعى فى القرنـين الأول، والثانى، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقة للإسلام فى عهده الأول، عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام فى عصر النضوج"(١).

وهذا الذى زعمه جولدتسيهر؛ اتخذه المستشرقون وذيولهم "إنجيلاً مقدساً"، ورددوه فى بحوثهم ودوائر معارفهم(٢).

وكان هذا الزعم لدى (شاخت)(٣) حجر الأساس له، ولكل باحث يريد التشكيك فى السـنة النبوية المطهـرة، فأكد ما قالـه سـلفه جولد تسـهير وتجاوزه بزعمـه : "أنه لا صحة لأى حديـث منسوب للنبى ﷺ، وأن المجموعة الأولى المعول عليها من الأحاديث النبويـة التى تعـرف بأحاديث الأحكـام، قد نشـأت فى منتصف القـرن الثانى الهجرى تقريباً، وهو التاريخ الذى يحدد حسب رأيه، بداية فترة تدوين الأحاديث(٤).

وكانت نزعة الشك عند شاخت أكثر شدة منها عند جولدتسيهر، ويتضح هذا من "القاعدة المنهجيـة" التى تـترتب، حسب رأيـه، على استنتاجات جولدتسـهير. وهـى قاعـدة السكوت عـن الحديث فى موطن الاحتجاج دليل علـى عدم وجوده" استخدم شـاخت هـذه القاعدة كثـيراً ليثبت عدم وجود كثـير من الأحاديث إبـان فـترة الإسلام الأولى.

---

(١) العقيدة والشـريعة فى الإسـلام جولدتسـهير ص٥٣، ٢٥١، وانظر : دارسـات محمديـة ترجمة الأسـتاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ /٥٦٤ .

(٢) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢ /٥٧٠ - ترديد (ماكدونالد) مقولة جولدتسيهر، وكذا (كارل بروكلمان) فى تـاريخ الشعوب الإسـلامية ص ٧١، وانظر دراسـة الكتب المقدسـة للدكتور موريس بوكاى ص١٥٢،٢٧٣ . وانظر : مفهوم النص نصر أبو زيد وزعمه بأن النص (قرآنـاً وسنة) منتج ثقافى وأن ذلك بديهية لا تحتاج لإثبات. مفهوم النص ص٢٣ - ٢٤ .

(٣) شـاخت : هو جوزيف شاخت. مستشـرق ألمانى. ولد عـام ١٩٠٢/ عمل محاضراً للدراسـات الإسلامية فى عدد من الجامعات. كان من أعضاء المجمع العلمى العربى فى دمشق. وقد أشتهر بدراسة التشريع الإسلامى، قال الدكتور السـباعى : (ألمانى متعصب ضـد الإسلام والمسلمين) من مصنفاتـه : إعادة تقييم الحديث، وأصول الفقه المحمـدى، والتطور الحديث للفقـه الإسـلامى بمصر، وغير ذلك، لـه ترجمة فـى : المستشـرقون الألمان تراجمهم وما أسـهموا به فـى الدراسـات العربيـة جمع صلاح الديـن المنجد ٢ /٨٠٣ - ٨٠٥، والاستشـراق للدكتور السـباعى ص٣٨، والأعلام ٨ /٢٣٤ وجوزيف شاخت بقلم : برنارد لويس ترجمة الأسـتاذ الصديق بشير، ويوسف شاخت حياتـه وآثاره بقلم : روبـير برونشفيج ترجمـة الدكتور عبد الحكيم الأربد. نقـلاً عن مجلة كليـة الدعوة بليبيا العدد ١١ /٦٢٢-٦٤٤ .

(٤) أصول الفقه المحمدى ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبا العدد ١١ /٦٥٢ .

ويعبر عن ذلك بقوله : "إن أحسن طريق لإثبات عدم وجود حديث فى عهد معين، هو أن نظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهى فى نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجوداً ..."(١).

وهذا الذى زعمه شاخت فى كتابه (أصول الفقه المحمدى) أصبح "إنجيلاً ثانياً" لعالم الاستشراق حيث غير من نظرة سلفه جولدتسيهر التشكيكية فى صحة الأحاديث إلى نظرة متيقنة فى عدم صحتها بقوله : "إن المجموعة الأولى المعول عليها من الأحاديث النبوية التى تعرف بأحاديث الأحكام، قد نشأت فى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريباً لمواجهة أقوال الصحابة وغيرهم"(٢).

ويقول : "يكاد يكون من المستحيل توثيق أى من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الدينى"(٣).

ولقد ترك كتابه هذا أثراً عميقاً فى تفكير دارسى الحضارة الإسلامية، حتى تنبأ البرفسور جب قائلاً : "أنه - يعنى كتاب شاخت سيكون فى المستقبل أساساً لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع، وعلى الأقل فى الغرب"(٤).

وعن خطورة هذا الكتاب ومكانته عند المستشرقين يقول الأستاذ الصديق بشير : وليس من قبيل المبالغة إذا قلت إن كل من كتب بعده من المستشرقين فى هذا الحقل المعرفى هم عيال عليه، وحسبك أنه لا تكاد توجد جامعة من جامعات الغرب لها اعتناء بالدراسات الإسلامية إلا ونجد هذا الكتاب مقرراً على طلابها"(٥) أ.هـ.

الجواب عن شبهة التأخر فى تدوين السنة النبوية :

بادئ ذى بدء - نحن نجزم بصحة هذه الرواية التى صدرنا بها البحث، وهى التى

(١) سنعود إلى بقية نص هذا الكلام عند نقد قاعدة شاخت. انظر : أصول الفقه المحمدى ص١٤٠ نقلاً عن نقد قاعدة شاخت للأستاذ ظفر إسحاق الأنصارى بحث قدم لمؤتمر السنة ومنهجها فى بناء المعرفة والحاضرة ٢ / ٥٨٩.

(٢) أصول الفقه المحمدى ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ /٦٥٢ .

(٣) مدخل إلى الشريعة لشاخت نقلاً عن نقد قاعدة شاخت للأستاذ ظفر الأنصارى، انظر : مؤتمر السنة ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ٢ /٥٨٩ .

(٤) دارسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد الأعظمى المقدمة.

(٥) مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ /٦٤٦ بحث الأستاذ الصديق بشير (أصول الفقه المحمدى فى كتابات الغربيين).

تفيد أن عمر بن عبد العزيز؛ هو أول من أمر بتدوين السنة، نجزم بصحتها لأنها وردت فى أوثق مصادرنا، وأصحها بعد كتابه تعالى، ألا وهو صحيح البخارى، ولكننا نهدف من وراء هذا البحث إلى إثبات حقائق هامة وهى :

١- الحقيقة الأولى : أن الكثيرين خلطوا بين النهى عن كتابة السنة، وبين تدوينها حيث فهموا خطأً أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السنة النبوية - ظلت محفوظة فى الصدور لم تكتب إلا فى نهاية القرن الأول الهجرى فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز-رحمه الله -

ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة الكتابة، وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما، لما تعارضت النصوص فى فهمهم، ولما صح تشكيك أعداء الإسلام فى السنة النبوية بدعوى تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذى يظل قرناً دون تسجيل لابد وأن يعتريه تغيير ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى،أما القلم فهو حصن آمان لما يدون به[١] .

الكتابة، والتدوين، والتصنيف فى اللغة :

وهذا تعريف موجز للكتابة والتدوين والتصنيف : يتضح منه الفرق بين الكتابة والتدوين :

أ- الكتابة : قال فى اللسان: "كتب الشئ كتباً، وكتاباً، وكتابة، وكتبه خطه" فكتابة الشيء خطه[٢] .

ب- التدوين : قال فى اللسان : "والديوان مجتمع الصحف"[٣] . وقال فى تاج العروس : "وقد دونه تدويناً جمعه . وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة فى ديوان ليحفظها[٤] .

ج- التصنيف : قال فى اللسان : والتصنيف : تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشئ ميز بعضه من بعض . وتصنيف الشئ جعله أصنافاً . وعليه فالتصنيف

---

(١) انظر:السنة النبوية . مكانتها . عوامل بقائها . تدوينها . لفضيلة الأستاذ الدكتور عبدالمهدى عبدالقادر ٩٤-٩٦، وانظر:تصدير الدكتور يوسف العش فى تقييد العلم للخطيب البغدادى ص٧، ٨ .

(٢) لسان العرب ١ /٦٩٨، وانظر : القاموس المحيط ١ /١٢٠، ومختار الصحاح ص ٥٦٢ .

(٣) لسان العرب ١٣ /١٦٦ .

(٤) تاج العروس ٩ /٢٠٤ .

تمييز الجزئيات، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ، أو الأهم من المهم"(١).

ومن هذه التعاريف : يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة فى إطار يجمعها، أما التدوين فمرحلة تالية للكتابة ويكون بجمع الصحف المكتوبة فى ديوان يحفظها"(٢).

أما التصنيف؛ فهو أدق من التدوين، فهو ترتيب ما دون فى فصول محدودة، وأبواب مميزة(٣).

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة دونت فى نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد : أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل لدرجة التدوين وهو : جمع الصحف فى دفتر.

وما فهمه المعاصرون، من أن التدوين هو الكتابة، فهو خطأ منشأه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين(٤).

وبالتالى فالمقولة "أول من دون العلم ابن شهاب الزهرى"(٥) تم ترجمتها خطأ بمعنى: أول من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهرى، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهرى فى نهاية القرن الأول، أو بداية القرن، الثانى الهجرى، ... ولهذا فالمقولة السابقة يجب تفسيرها على أساس أن أول من دون أو صنف المجموعات المكتوبة من الأحاديث كان ابن شهاب الزهرى"(٦).

---

(١) لسان العرب ٩ /١٩٨.

(٢) السنة النبوية مكانتها للأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٩٧.

(٣) انظر : تصدير الدكتور يوسف العش فى تقييد العلم ص ٨، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) السنة النبوية. مكانتها. للأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص٩٧.

(٥) ابن شهاب الزهرى : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، القرشى، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته واتقانه. مات سنة ١٢٥هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى:تقريب التهذيب٢ / ١٣٣ رقم ٦٣١٥، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٩،٥٠ رقم٩٥، والكاشف ٢ /٢١٩ رقم ٥١٥٢، وتذكرة الحفاظ ١ /١٠٨ رقم ٩٧، والثقات للعجلى ص٤١٢ رقم ١٥٠٠، والثقات لابن حبان ٥ /٣٥١، والجرح والتعديل ٨ /٧١ رقم ٣١٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٧ رقم ٤٤٤، والثقات لابن شاهين ص٢٧٦ رقم ١١٣٧.

(٦) انظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٨١، وانظر : شفاء الصدور فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ص١٠٨، ١٠٩.

والمتتبع لكلام الأئمة السابقين يتضح له أنه كان معلوماً لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين، وهم يؤرخون لتدوين السنة حيث كان مدار حديثهم على التدوين، وليس فى حديثهم شئ يتعلق بالكتابة، كقول الحافظ ابن حجر : "وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهرى على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير"(١) وقال أيضاً : "اعلم، علمنى الله وإياك أن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر الصحابة، وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة(٢) أ.هـ.

٢- الحقيقة الثانية : أن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامى كله، من خلال روح علمية نشطة، أشعلها الإسلام فى أتباعه، فأصبحوا يتقربون إلى الله تعالى بأن يزدادوا فى كل يوم علماً، وخير العلوم -قطعاً- ما كان متعلقاً بالقران والسنة.

وحينما نثبت أن تدوين السنة قام على أساس المكتوب فى عصر النبى ﷺ، وبإذن منه ﷺ شخصياً، فإننا لن نتعسف الأدلة أبداً وصولاً إلى تلك الغاية؛ لأننا لن نقول فى هذا الشأن قولاً إلا ونشفعه بالدليل القوى المستمد من أوثق المصادر وآكدها وأصحها.

كما نحب أن ننبه إلى أننا لسنا أبداً أول من قال بهذا القول، وإنما القول بأن السنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبى ﷺ إلى زمن تدوينها تدويناً رسمياً أصبح حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من الباحثين الثقات الأثبات(٣).

كالدكتور محمد عجاج الخطيب فى كتابه "السنة قبل التدوين" والدكتور محمد مصطفى الأعظمى فى كتابة : "دراسات فى الحديث النبوى"، والدكتور امتياز أحمد

---

(١) فتح البارى ١ /٢٥١ رقم ١١٣، وانظر ١ /٢٣٥ رقم ١٠٠، وانظر : جامع بيان العلم لابن عبدالبر ١ /٧٣، وتذكرة الحفاظ للذهبى ١ /١٦٠، وشرح الزرقانى على الموطأ ١ /١٤، والسنة النبوية. مكانتها. للدكتور عبد المهدى ص ٩٤، ٩٨ .

(٢) هدى السارى ص ٨ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان شاهين ص ٦٨ بتصرف .

فى كتابه : "دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث"، والدكتور رفعت فوزى عبدالمطلب فى كتابه : "توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى أسسه واتجاهاته، وغيرهم.

نماذج من أشهر ما كتب من السنة النبوية فى حياة النبى ﷺ وبعده إلى زمن التدوين الرسمى :

١- ما ورد عن أبى هريرة ﷺ : أنه لما فتح الله ﷻ على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب فى الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة فقال : يا رسول الله اكتبوا لى، فقال : **اكتبوا له**"(١).

٢- وأيضاً كتابه ﷺ فى الصدقات والديات والفرائض والسنن، الذى أرسله إلى عمرو بن حزم(٢)، حين بعثه إلى اليمن، أخرجه النسائى، وأبو عبيد القاسم فى الأموال(٣).

٣- وَكَتَبَ أبو بكر الصديق ﷺ لأنس بن مالك ﷺ فرائض الصدقة، الذى سنه رسول الله ﷺ لما وجهه إلى البحرين"(٤).

٤- وكتب عمر بن الخطاب ﷺ إلى عتبة بن فرقد(٥) بأذربيجان كتاباً فيه أن

---

(١) الحديث بطوله ونص الخطبة فى صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب كتابة العلم ١ / ٢٤٨ رقم ١١٢ .

(٢) هو : عمرو بن حزم بن عبد عوف الأنصارى الخزرجى، ثم البخارى، كنيته أبو الضحاك، وأول مشاهده الخندق. وهو ابن خمس عشرة سنة، واستعمله رسول الله ﷺ على أهل نجران سنة ١٠هـ بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد، فأسلموا، وكتب له كتاباً فيه الفرائض، والسنن، والصدقات، والديات. انظر : الاستيعاب ٣ /١١٧٣، وتخريج الدلالات السميعة على ما كان فى عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية ص ٦٧، مات بالمدينة سنة ٥١، وقيل : ٥٣، وقيل : ٥٤هـ. له ترجمة فى: الإصابة٢ /٥٣٢ رقم ٥٨١٠، واسد الغابة ٤ / ٢٠٢ رقم ٣٩٠٥، والاستيعاب ٣ /١١٧٢ رقم ١٩٠٧، وتجريد أسماء الصحابة١ /٤٠٤، وتاريخ الصحابة ص١٧٤رقم ٨٨٦، ومشاهير علماء الأمصار ص٣٠ رقم٩٦ .

(٣) النسائى فى سننه كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم فى العقول واختلاف الناقلين له ٨ /٥٧ رقم ٤٨٥٣-٤٨٥٩، والأموال ص ٣٥٨-٣٦٢، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة ص٣٦٨ وما بعدها. ذكر كثير من الكتابات والصحف التى كتبت فى عهده ﷺ، وانظر : "مكاتيب الرسول" للأستاذ على الأحمدى جمع فيه مؤلفه كتب الرسول وصحفه ورسائله التى بكتب الحديث والسيرة.

(٤) الحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الزكاة، باب العرض فى الزكاة ٣ /٣٦٥ رقم ١٤٤٨، وفى باب زكاة الغنم ٣ /٣٧١ رقم ١٤٥٤ بتمامة، وفى غير هذين الموضعين. وانظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد الأعظمى ١ /٩٣ .

(٥) عتبة بن فرقد صحابى جليل له ترجمة فى الإصابة ٢ /٤٥٥ رقم ٥٤١٢، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٣٧١، وتاريخ الصحابة لابن حبان ص ١٨٧ رقم ٩٧٩، واسد الغابة ٣ /٥٦١ رقم ٣٥٥٧

رسول الله ﷺ **نهى عن الحرير إلا هكذا، وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام"**(١).

ومع أن الفاروق عمر كان يوصف بأنه واحد من أشد المعارضين لكتابة الحديث، ومنع تدوينها كما يزعم غلاة الشيعة، إلا أننا على العكس نراه أول متثبت لكتابة الأحاديث بهمِّه بتدوين السنة المطهرة.

فكان أول مقترح بتدوينها حفاظاً لها كما كان أول مقترح بتدوين القرآن الكريم تدويناً عاماً فى مكان واحد حفاظاً لكتاب الله ﷻ زمن أبو بكر الصديق ﷺ ففى همِّه بكتابة السنة - ليس مجرد الكتابة -فهى كانت مكتوبة- وإنما المراد بالكتابة تدوينها تدويناً عاماً فى مكان واحد.

وهذا الهمُّ بالتدوين فيه أبلغ حجة وأبلغ رد على غلاة الشيعة الزاعمين أن أهل السنة،وفى مقدمتهم أبى بكر وعمر-رضى الله عنهما-، كانوا من أنصار منع تدوين السنة.

وهذا يكذبه الواقع، فعمر ﷺ عندما همَّ بتدوين السنة استشار فى ذلك أهل الحل والعقد فلم يتردد واحد منهم فى الموافقة كما جاء فى الأثر : "فأشاروا عليه بأن يكتبها"(٢) فإذا كان الأمر كما يزعمون فلماذا يَهِّمُ عمر ﷺ إذن بالتدوين؟

وعلام وافقوه كلهم على هذا؟ ألا يدل هذا الهمّ والموافقة على حجية السنة عندهم كما سبق(٣).

ويدل على أنهم من أنصار تدوين السنة المطهرة، وحفظتها رغم أنف الرافضة! ولا يمكن أن نستنتج من همِّ عمر بالتدوين ثم عدوله عنه أنه لم يكن راغباً فى تدوين الأحاديث فى كتب أو أن التدوين منهى عنه، كلاَّ، إذ كيف يصح أن يهم بشئ منهى عنه ويوافقه عليه الصحابة أجمع؟

وكيف يرفض تدوين السنة فى حين أنه كتب إلى عُمَّاله كتاباً كما مر فى كتابه إلى

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه ١٠ /٢٩٥ رقم ٥٨٢٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) راجع : ما سبق فى الجواب عن شبهة النهى عن كتابة السنة ص ٣٠٦، ٣٠٨، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٥٥.

عتبة بن فرقد ﷺ؟ وهو القائل "قيدوا العلم بالكتاب"[1]، وهو الجامع الوثائق الخاصة بالزكاة والخراج والمسائل المالية الأخرى[2]، وهو نفسه الذى أدخل نظام الدواوين فى الأعمال الرسمية[3].

كل هذه الحقائق تدحض دعوى الرافضة - الذين امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على الفاروق عمر ﷺ، وزعمهم أنه تزعم دعوى منع تدوين السنة، وصار على دربه الصحابة فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة أهل السنة.

نعم إن السنة لم تدون فى عهد ابن الخطاب لأن التدوين منهى عنه، بل لعلة أساسية هى : إبعاد الأمة الإسلامية عن الخطأ الأثيم الذى ارتكبه أهل الكتاب من قبل بتبديل كتاب الله التوراة، والإنجيل بوصايا الرسل وجعلوها هى الكتب المنزَّلة[4].

كذلك حفاظاً على كتاب الله ﷻ والتمكين له أولاً فى قلوب المؤمنين كما مر فى وصيته لقرظة بن كعب ﷺ وهو متوجه إلى الكوفة.

لهذا خشى أن تدون السنة فينكب عليها المسلمون، ويتشاغلوا بها عن القرآن الكريم فيتشبهون بأهل الكتاب كما قال "ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنى وا لله لا ألبس كتاب الله بشيء"[5].

من أجل هذا فهو يمتنع عن التدوين بعد أن استشار، وظل يستخير ربه شهراً كاملاً.

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم ١ /١٨٧، ١٨٨ رقمى ٣٥٩، ٣٦٠ وقال : صحيح من قول عمر، وقد أسند من وجه غير معتمد، ووافقه الذهبى وقال وصح مثله من قول أنس ﷺ. وانظر : جامع بيان العلم ١ / ٧٢، وتقييد العلم ٨٧، ٨٨، وكشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام للأستاذ الدكتور عبد الموجود ١ /١٠٨-١١٠.

(٢) سنن أبى داود كتاب الزكاة، باب فى زكاة السائمة ٢ /٩٨ - ٩٩ رقم ١٥٧٠ والأموال للقاسم بن سلام ص ٣٦٧ رقم ٩٣٤.

(٣) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ /٢٠٣، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ١٩٨.

(٤) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للأستاذ الدكتور رءوف شلبى ص ١٧٠، ١٧١، وقارن بحجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٧٣،٢٧٤.

يقـول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى "وكان الصواب مـا رأى عمر، فالعصر عصر صحابــة للنبى ﷺ لا عصر تـابعين، وهم أشـبه مـا يكون بحوارى عيسـى عليـه السلام، ولنا فـى أهل الكتاب تجربة حـين سجل أصحاب النبـى عيسى عليه السلام ما سمعوه وما رأوه، نسبت الأناجيل إليهم لا إلى عيسـى ولا إلى الله ، ... فكـان الحذر والحيطة مـن عمر رضي الله عنه بـالعدول عـن التدوين، إذ لو فعـل لم يـأمن أن تتعدد كتب السـنة بتعدد قائليها، وتتـنوع بتـنوع أسمـاء كاتبيهـا، فتكون أنـاجيل فى الأمـة، ويهمـل الكتاب الأصلى الذى هو درة التاج وقلادة العقد .

لمن هذه البصيرة النافذة إن لم تكن لعمـر بعـد النبـى ﷺ؟

ولمن هذا القول الفصل إن لم يكن للفاروق بعد الرسول ﷺ؟

ولمن هذا الحرص الشديد إن لم يكن لهذا الغيور على دينـه؟

فياليت قومى يعلمون[١] أ.هـ.

وعودة إلى أشهر ما كتب من السنة فى زمن النبوة وبعده إلى زمن التدوين الرسمى

٥- الصحيفـة الصادقـة التى كتبهـا جامعها عبـد ا لله بن عمرو بـن العاص رضي الله عنه عن رسـول الله ﷺ، وإن لم تصل هـذه الصحيفة كمـا كتبها عبد ا لله بـن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها، لأنها محفوظة فى مسند الإمام أحمد[٢]، حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخيـة تثبت كتابـة الحديث على عهد رسـول ا لله ﷺ، ويزيدنا اطمئناناً إلى صحـة هذه الوثيقـة أنهـا كانت نتيجـة طبيعـة محتومـة لفتوى النبى ﷺ لعبد ا لله بن عمـرو، عندما أتى إلى النبى ﷺ وقال : "كنت أكتب كل شئ أسمعه منك أريد حفظه فنهتنى قريش وقالوا : أتكتب كل شئ تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم فى الغضب والرضـا؟ فأمسـكت عن الكتابـة، (هنـا يفتى النبى ﷺ) فأومـأ بأصبعـه إلى فيـه وقال : **اكتب، فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلاّ حق**"[٣].

وآية اشـتغال ابن عمرو بكتابة هذه الصحيفـة وسواها من الصحف قول أبى هريرة رضي الله عنه: "ما مـن أصحاب رسـول الله ﷺ أحد أكـثر حديثاً عنـه منى إلا مـا كـان من

---

(١) السنة فى مواجهة أعدائها ص ٢٤٣، ٢٤٤ .

(٢) انظر : مسند عبد الله بن عمرو فى مسند أحمد ٢ /١٥٨ - ٢٢٦ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم باب فى كتاب العلم ٣ /٣١٨ رقم ٣٦٤٦ .

عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"(١).

وهذا لا يعارضه ما روى أن أبى هريرة ﷺ كان يكتب، فعن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمرى(٢) قال : "تحدثت عن أبى هريرة بحديث فأنكره فقلت إنى سمعته منك، فقال : إن كنت سمعته منى فهو مكتوب عندى، فأخذ بيدى إلى بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث، فقال : قد أخبرتك أنى إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندى"(٣).

ويمكن الجمع بين ذلك بأنه لم يكن يكتب فى العهد النبوى ثم كتب بعده.

قال الحافظ ابن حجر : قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعينَّ أن المكتوب عنده بغير خطه"(٤).

٦- والصحيفة الصحيحة التى كتبها همام بن منبه(٥)، زوج ابنة أبى هريرةﷺ كتبها أمام أبى هريرة، ولهذه الصحيفة مكانة خاصة فى تدوين الحديث، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همَّام بن منبه عن أبى هريرة، فكانت جديرة باسم "الصحيفة الصحيحة"(٦) على مثال "الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص وقد سبقت الإشارة إليها.

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب كتابة العلم ١ /٢٤٩ رقم ١١٣ .

(٢) الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمرى المدنى، نزيل مصر، تابعى، صدوق روى عن أبى هريرة، وابن عمر، وعنه، عبيد الله بن أبى جعفر، وابن إسحاق، والمصريون. مات بالإسكندرية. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١٠ رقم ٥٤١٦، والكاشف ٢ /١٢١ رقم٤٤٦٢، والثقات للعجلى ص ٣٨٣ رقم ١٣٥٠، والثقات لابن حبان ٥ /٢٩٦ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة الدوسى ﷺ ٣ /٥٨٤ رقم ٦١٦٩، وسكت عنه الحاكم وقال الذهبى : هذا منكر لم يصح، وأخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ /٧٤ .

(٤) فتح البارى ١ /٢٥٠ رقم ١٣ .

(٥) همام بن منبه هو : ابن كامل الصنعانى، أبو عتبة، أخو وهب. روى عن أبى هريرة، ومعاوية، وعنه ابن أخيه عقيل بن معقل، ومعمر، متفق على توثيقه. مات سنة ١٣٢هـ على الصحيح. له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢ / ٢٧٠ رقم ٧٣٤٣، والكاشف ٢ /٣٣٩ رقم ٥٩٨٤، والثقات للعجلى ص ٤٦١ رقم ١٧٥٠، والثقات لابن شاهين ص ٣٤٤ رقم ١٤٧١ .

(٦) وهذه الصحيفة أخرجها الإمام أحمد بنصها فى مسنده ٢ /٣١٢ - ٣١٩، وقد طبعت عدة مرات بتحقيق الدكتور محمد حميد الله. انظر : السنة النبوية. مكانتها. لفضيلة الدكتور عبد المهدى ص ١١٩، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٢ .

ونحب أن ننبـه أن مصطلح "صحيفـة وكتـاب وجزء ونسـخة ... إلخ لا يعنى بـالضرورة "مجموعات صغيرة أو مذكرة عـن الحديث" كما كان يعتقـد أحياناً وهذا ما أكد صحته الدكتور امتياز أحمد فى كتابه "دلائل التوثيق المبكر للسنة"[١].

وهذه الكتابـات السـابقة وغيرهـا الكثير[٢]؛ تقطـع بكتابة السـنة المطهرة فى عصر النبوة والصحابة والتابعين[٣].

وتؤكد مـا سبق وأن ذكرناه فى التوفيق بين النهى عن كتابة السنة والإذن بكتابتها، وهو أن النهى دائر مع الخوف من علة النهى التى سبق تفصيلها، والإذن دائر مع الأمن منها[٤] .

وهذا يؤكده أيضاً أن كل من نُقل عنه (أى من الصحابة والتابعين) النهى عن كتابة السـنة فقـد نُقل عنـه عكس ذلك أيضـاً[٥]، مـا عدا شـخصاً أو شـخصين، وقد ثبتت كتابتهم أو الكتابـة عنهم، وبذلك صرح الدكتور محمد مصطفى الأعظمى[٦]، وأكده باستفاضة فى كتابـه (دراسات فى الحديث النبوى) حيث عقد الفصل الأول من الباب الرابع لبيان كتابة الصحابة ومن كتـب عنهم فى حياتهم[٧]، والفصل الثانى فى "كتابة كبار التابعين، ومن كتب عنهم فى حياتهم[٨] حتى زمن التدوين الرسمى فى عهد عمر بن عبدالعزيز ﷺ، بل وبعد زمنه أيضاً[٩] .

---

(١) ص ١٤٨، ١٥٨، ١٦١ .

(٢) انظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ١ /٨٤ - ١٤٢، ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز ص ٤٦٣ - ٥٩٠ .

(٣) وفى تلك الكتابات رد على الأستاذ محمد رشيد رضا، ومن تابعه كمحمود أبو رية، والسيد صالح أبو بكر فى أن الصحابة لم يكتبوا، وعدم كتـابتهم دليل على أنـهم لم يريدوا أن تكون السـنة دينـاً عامـاً دائمـاً كالقرآن. وسبق تفصيل الرد على ذلك ص ٣٠٦-٣١٤ .

(٤) راجع : علة النهى عن كتابة السنة ص ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠ .

(٥) بل والندم على عدم الكتابة، كما روى عن عروة بن الزبير ﷺ إذ يقول : "كتبت الحديث ثم محوته، فوددت أنى فديته بمالى وولدى وأنى لم امحه". أخرجه الخطيب فى تقييد العلم ص ٦٠ .

(٦) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ /٧٦ .

(٧) انظر : المصدر السابق ١ /٩٢-١٤٢ .

(٨) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ /١٤٣ - ١٦٧ .

(٩) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ /١٦٨ - ٣٢٥ . فأين كل هذا مما زعمه الدكتور موريس بوكاى من أنـه ليس هناك أية مجموعـة أحاديث قـد ثبتت نصوصها فـى عصر النبى ﷺ . انظر : دراسـة الكتب المقدسـة ص ١٥٢ .

كل ذلك يؤكد الحقائق التى سبق ذكرها من الفرق بين الكتابة، والتدوين وأن عمر بن عبد العزيز حينما أمر بالتدوين الرسمى للسنة لم يبدأ من فراغ ولكنه اعتمد على أصول الكتابات - التى سبق ذكر بعضها وكانت تملأ أرجاء العالم الإسلامى.

وفى ذلك رد على الصنم الأكبر للمستشرقين (جولدتسيهر) ومن تابعه من بنى جنسه، وغيرهم من المفتونين بهم من أدعياء العلم : "من أنه ليس صحيحاً ما يقال أن الحديث وثيقة للإسلام فى عهده الأول .. إلخ"[1].

نقد قاعدة شاخت :

وأبلغ رد على "جوزيف شاخت" فى أنه لا صحة لأى حديث منسوب للنبى ﷺ فى أحاديث الأحكام،وأن المجموعة الأولى من أحاديث الأحكام، قد نشأت فى منتصف القرن الثانى الهجرى.

أبلغ رد عليه فى ذلك ما سبق ذكره من كتاب النبى ﷺ إلى واليه (عمرو بن حزم رضي الله عنه) والكتاب فى الصدقات، والديات، والفرائض، والسنن،

أليس هذا الكتاب فى الأحكام الفقهية التى يشكك فيها شاخت؟

وكذلك كتاب عمر إلى عامله عتبة بن فرقد بالنهى عن الحرير، وكتابه فى الزكاة، والخراج، والمسائل المالية الأخرى.

وكتاب أبى بكر لعامله أنس بن مالك لما وجهه إلى البحرين.

أليس ذلك وغيره مما ذكرناه، من أحاديث الأحكام الفقهية التى يزعم "شاخت" ومن صار على دربه أنها نشأت فى منتصف القرن الثانى الهجرى؟!

ويقول الدكتور ظفر إسحاق الأنصارى[2] فى نقد قاعدة شاخت : "إن قراءة عابرة لكتاب (أصول الفقه المحمدى) لجوزيف شاخت توضح أن قاعدته فى البحث واستدلالاته سطحيان للغاية فقاعدته (المنهجية المزعومة) القائمة على إنكار وجود خبر أو أثر بناء على سكوت المصادر عنه، وهو ما يقوم عليه موقف شاخت من إنكار

---

(١) للاستزادة فى الرد على هذه الشبهة انظر : الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٠٢، ٣٠٣، والسنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٩٥ -١٩٧، والسنة قبل التدوين للدكتور عجاج ص٢٤٩، ومنهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص٤٦٣-٤٦٦ .

(٢) مدير مركز البحوث الإسلامية - بالجامعة الإسلامية - إسلام آباد - باكستان.

توثيق الأحاديث بصفة عامة. فقوله : "إن حديثاً ما سيعد غير موجود فى وقت من الأوقات إذا لم يحتج بذلك الحديث فى مواطن الخلاف حيث يكون الاستدلال به أمراً لازماً"(١).

إنَّ التجاء شاخت إلى هذه الحجة بدا كأنه يوحى بأن علماء المسلمين فى القرون الأولى كانوا فى حالة (نقاش وجدل) مستمر، وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة ولا تسلم لشاخت قاعدته إلا إذا سلمنا بالافتراضات الآتية :

١- أنه كلما ذكرت الأحكام الشرعية فى القرون الأولى من الهجرة المباركة ذكرت معها أدلتها المؤيدة، ولا سيما الأحاديث.

٢- أن الأحاديث المعروفة لفقيه ما (أو محدث) ينبغى أن تعرض بالضرورة عند كل فقهاء عصره ومحدثيه فى زمنه.

٣- أن جميع الأحاديث التى (نشرت) فى عهد معين، قد دونت تدويناً كاملاً، وصارت مشهورة على نطاق واسع، وأصبحت محفوظة تماماً، بحيث أننا إذا لم نجد حديثاً فى كتاب من كتب أحد العلماء المعروفين فهذا يعنى بالضرورة، عدم وجود ذلك الحديث فى عهده، سواء فى منطقته أو فى سائر أنحاء العالم الإسلامى آنذاك.

ولا يسلم واحد من هذه الافتراضات مع الشهادات التاريخية والحقائق المعروفة فى تلك القرون الأولى :

أولاً : لأن من المصنَّفات المتقدمة مدون فيها أحكام فقهية مستنبطة من آيات القرآن الكريم، ومن أحاديث نبوية دون أى إشارة إلى تلك الآيات أو الأحاديث حيث كان أولئك المؤلفون يكتفون بتسجيل آراء مذاهبهم، ولم يهتموا بالضرورة، ببيان الأحاديث عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة ﷺ لتأييد تلك الآراء، هذا إذا كان عنده علم بها، وقد يكون سبب عدم ذكره للحديث عدم بلوغه وعلمه به أو لأنه لم يثبت عنده، أو لمعارضة الحديث لما هو أقوى منه سنداً أو دلالة، كالإمام مالك -رحمه الله- فى تقديمه عمل أهل المدينة على خبر الواحد.

ثانياً : "إن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النبى ﷺ يحدث، أو يفتى أو يقضى، أو يفعل الشئ، فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً،

(١) أصول الفقه المحمدى ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد١١ /٦٩٨ .

ويبلغه أولئك – أو بعضهم – لمن يبلغونه، فينتهى علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ثم فى مجلس آخر قد يحدث، أو يفتى، أو يقضى، أو يفعل شيئاً، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم. فيكون عند هؤلاء من العلم، ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء. وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم، بكثرة العلم، أو جودته. وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن ادعاؤه قط. واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين ﷺ الذين هم أعلم الأمة بأمور رسول الله ﷺ وسنته، وأحواله.

وإذا كان هذا هو حال أعلم الأمة وأفقهها، وأتقاها وأفضلها؛ فمن بعدهم أضعف وخفاء بعض السنة عليهم أولى، فلا يحتاج ذلك إلى بيان.

فمن اعتقد، أن كل حديث قد بلغ كل واحد من الأئمة، أو إماماً معيناً، فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً"(١).

ثالثاً : لا يسلم الافتراض الثالث لما هو معلوم، وسيأتى أن السنة النبوية قد مرت بمراحل ثلاث : ١-الكتابة، ٢-التدوين، ٣-التصنيف.

"ولا يقولنَّ قائلٌ : إنَّ هذه الأحاديث قد دونت وجمعت فخفاؤها والحال هذه بعيد، لأن هذه الدواوين المشهورة فى السنن، إنما جمعت بعد ذهاب الأئمة المتبوعين (رحمهم الله) ومع هذا، فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله ﷺ فى دواوين معينة.

ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ فيها، فليس كل ما فى الكتب يعلمه العالم، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة، وهو لا يحيط بما فيها"(٢).

وهكذا لم يسلم واحد من الافتراضات الثلاثة حتى تسلم لشاخت قاعدته.

يقول الدكتور ظفر : "ويكون من المفيد البحث عن الأحاديث التى وجدت فى الكتب السابقة، ولكنها لم تذكر فى الكتب اللاحقة، وهذا يعنى إمكان العمل على

---

(١) رفع الملام عن الأئمة لأعلام لابن تيمية ص ٩، ١٠، ١٧، وانظر : علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٠٣ وما بعدها.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٧، ١٨ .

طريق معاكس لافتراض شاخت، وهذا سوف يأتى بنتائج مهمة للغاية، لأنه إذا كان من الممكن وهو فى نظرنا من الممكن - أن نثبت أن كثيراً من الأحاديث الواردة فى كتب متأخرة، فضلاً عن الكتب المعاصرة، وكان ذلك لأن فقهاء العصر الذى نتكلم عنه لم يعتبروا أنفسهم ملزمين بذكر الأحاديث الكثيرة التى عرفوها ولو كانت مؤيدة لآرائهم، هذا فضلاً عن الأحاديث التى لم يحيطوا بها علماً كما سبق، فهذا كله يضع استدلال شاخت موضع شكوك خطيرة،ويبطل قاعدته التى على أساسها كان تشكيكه فى الأحاديث والوثوق بها بصفة عامة وحتى يظهر بطلان قاعدة شاخت قام الدكتور ظفر بعقد مقارنة لطائفة من الآراء الفقهية لبعض فقهاء القرن الثانى الهجرى، وذلك من خلال مقارنة "موطأ الإمام مالك" برواية (يحيى الليثى)[1] ورواية (الشيبانى)[2] حيث أن عدداً كبيراً من الأحاديث الموجودة بموطأ مالك برواية يحيى الليثى، ولا توجد بموطأ رواية الشيبانى. على الرغم من أن الشيبانى كان الأصغر سناً، وتأخر عهده عن الإمام مالك. والأعجب من ذلك أننا نرى أحياناً أن بعض أحاديث الموطأ للإمام مالك التى تؤيد آراء مذهب الإمام الشيبانى، لا توجد فى موطأ الشيبانى أصلاً.

وهذا مثالاً لتأكيد ما قلناه : يشتمل باب أوقات الصلاة فى الموطأ برواية يحيى الليثى على ثلاثين حديثاً[3]، بينما لا نجد منها فى موطأ مالك برواية الشيبانى[4] إلا أربعة أحاديث"[5].

---

(١) يحيى الليثى هو : يحيى بن يحيى بن كثير الليثى مولاهم القرطبى، أبو محمد، صدوق فقيه، قليل الحديث ، وله أوهام مات سنة٢٣٤هـ، على الصحيح. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٣١٨ رقم ٧٦٩٧،وتهذيب التهذيب ١١ /٣٠٠ رقم ٥٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٠ /٥١٩ رقم ١٦٨، وشذرات الذهب ٢ /٨٢، والديباج المذهب ص ٤٣١ رقم ٦٠٨ .

(٢) الشيبانى : هو محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة، قال فى الميزان : لينه النسائى وغيره من قبل حفظه. وقال ابن عدى لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه وكان من بحور العلم قوياً فى مالك. له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٩ /١٣٤ رقم ٤٥، ولسان الميزان ٥ /١٢١ رقم ٤١٠، ووفيات الأعيان ٤ /١٨٤ رقم ٥٦٧، وشذرات الذهب ١ /٣٢١، والمجروحين لابن حبان ٢/٢٧٥، والجرح والتعديل ٧/٢٢٧ رقم ١٢٥٣ .

(٣) انظر : الموطأ برواية يحيى الليثى ١ /٣٧ وما بعدها.

(٤) انظر : الموطأ برواية الشيبانى ص ٣١ وما بعدها.

(٥) انظر : مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ٢ /٥٨٧ - ٥٩٥، وانظر: توثيق الأحاديث النبوية (نقد قاعدة شاخت، للدكتور ظفر ترجمة الأستاذ جمال محمد نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٩٤ - ٧٠٦ . ومزيد من الرد على شاخت فى كتابه أصول الفقه المحمدى، انظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ٢ /٤٤٠ - ٤٥٦ .

وهكذا مرت السنة النبوية منذ عهد النبوة المباركة بمراحل ثلاث حتى ظهور المصنفات الحديثية : ١-الكتابة ٢-التدوين ٣-التصنيف .

وفى ذلك يقول العلامة فؤاد سزكين فى "تاريخ التراث العربى" يقول : "فقد مرت مكتبة الحديث بالمراحل التالية :

أ- كتابة الأحاديث : وقد سجلت الأحاديث فى هذه المرحلة فى كراريس الواحد منها له اسم الصحيفة أو الجزء، وتمت هذه المرحلة فى عصر النبوة والصحابة وأوائل التابعين .

ب- تدوين الحديث : وفى هذه المرحلة ضمنت التسجيلات المتفرقة، وتم هذا فى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثانى .

ج- تصنيف الحديث : وقد رتبت الأحاديث فى هذه المرحلة وفق مضمونها، فى فصول وأبواب، وبدأ هذا مع الربع الثانى من القرن الثانى، واستمر إلى أن ظهرت فى أواخر القرن الثانى للهجرة طرق أخرى لترتيب الأحاديث وفق أسماء صحابة رسول الله ﷺ فى كتب يحمل الواحد منها اسم المسند"[1] أهـ .

حتى إذا أطل علينا القرن الثالث الهجرى كانت السنة النبوية قد استقرت فى بطون الكتب المعروفة لدينا الآن وعلى رأسها الكتب الستة[2] ومسند الإمام أحمد،ومن أجل هذا، ولأنه العصر الذىتميز فيه صحيح السنة من ضعيفها اعتبره العلماء العصر الذهبىللسنة المطهرة[3] .

---

(١) تاريخ التراث العربى المجلد ١ /١١٩، وانظر : السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رءوف شلبى ص١٦٠ - ١٩٥، وتوثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى أسسه واتجاهاته للدكتور رفعت فوزى ص٢٣- ٧١ .

(٢) الكتب الستة هى صحيحا البخارى ومسلم، وسنن كل من : الترمذى، والنسائى، وأبو داود، وابن ماجة وهناك غيرها كثير صدر فى القرن الثالث الهجرى وفيما بعده من القرون مثل سنن الدارمى، والدارقطنى، وصحيح ابن حبان، وابن خزيمة، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وسنن البيهقى، وغيرها كثير وكثير. انظر : الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٠-٦٢، وفى رحاب السنة الكتب الصحاح الستة لدكتور محمد أبو شهبة ص ٢٥-٢٨ .

(٣) انظر : لمحة عابرة عن التدوين فى القرنين الثانى والثالث بعبارة موجزة للحافظ ابن حجر فى هدى السارى ص ٨-٩، والحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣١٦ - ٤٢٠، وعلوم الحديث للدكتور مروان شاهين ص ٦٧- ٩٠ . وانظر : مقارنة بين الأسس التى تم بموجبها جمع وتدوين السنة النبوية ومقارنة ذلك بطرق وجمع وتدوين الأناجيل فى منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٤٨٠ - ٤٩٣ .

هذا ولم يكن تدوين السنة قائماً على المكتوب فقط وإنما كان قائماً جنباً إلى جنب بجانب المحفوظ فى الصدور، فالعبرة عند المحدثين بالعدالة، والضبط وهو نوعان :

١- ضبط صدر وهو : أن يحفظ الراوى ما سمعه ويثبت منه ويعيه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء إن حدَّث حفظاً.

٢- ضبط كتاب وهو: أن يصون الراوى كتابه من أن يتطرق إليه خلل من حين كتابته أو سماعه إلى أن يؤدى منه ولا يدفعه إلى من يمكن أن يغير فيه إن كان منه يروى(١) وعلى هذين النوعين كان تبليغ سنة النبىﷺ على مر العصور، وبالحفظ أكثر فى القرون الأولى(٢).

كما أن الحفظ أقوى من الكتابة لبعده عن التصحيف والغلط، ومن هنا فهو مرجح على المكتوب إذا تعارض حديث مسموع وحديث مكتوب.

قال الآمدى : "وأما ما يعود إلى المروى فترجيحات الأول : أن تكون رواية أحد الخبرين عن سماع من النبى ﷺ والرواية الأخرى عن كتاب. فرواية السماع أولى: لبعدها عن تطرق التصحيف والغلط"(٣).

ويدل على أن الكتابة دون الحفظ قوة ما هو مقرر عند أهل الحديث والأصول أن أعلى وجوه الأخذ من الشيخ سماع لفظه، واتفاقهم على صحة رواية الحديث بالسماع(٤)، واختلافهم فى صحة الرواية بطريق المناولة أو المكاتبة. مع ترجيح تصحيحهما(٥).

---

(١) توضيح الأفكار ٢ /١١٩-١٢٠، وتدريب الراوى ١ /٣٠١، وفتح المغيث للسخاوى ١ /٣١٤، وانظر : مقاصد الحديث فى القديم والحديث لفضيلة الدكتور مصطفى التازى ٢ /٦٤، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص٣٩٧-٤٠٩ .

(٢) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى مبحث (الكتابة ليست من لوازم الحجية والكتابة لا تفيد القطع) ص ٣٩٩-٤٠٢، والمكانة العلمية لعبد الرزاق بن همام فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار مبحث "الكتابة ليست أوثق من الحفظ القلبى إذا توافرت دواعيه" ١ /٢٣٩، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٢٣٣٢ لسنة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .

(٣) الإحكام للآمدى ٤ /٢١٥، وانظر : الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ للحازمى ص ٦٤ .

(٤) تدريب الراوى ٢ /٨، وفتح المغيث للسخاوى ٢ /٢٠، وتوضيح الأفكار ٢ /٢٩٥ .

(٥) تدريب الراوى ٢ /٤٤-٥٨، وفتح المغيث للسخاوى ٢ /١٠٠ - ١٢٧، وتوضيح الأفكار ٢ /٣٢٩ - ٣٤٣، وإرشاد الفحول ١ /٢٥٢، ٢٥٣ .

وفوق كل هذا دلالة على قوة الحفظ فى المكانة عن الكتابة أن الاعتماد فى نقل القرآن الكريم والقطع به، إنما حصل على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب. فالحفظ وحده كان الاعتماد عليه فى نقل القرآن الكريم فى عهد النبى ﷺ، وعمر وسنين من عهد عثمان، لأن تلك القطع التى كتب فيها القرآن فى عهد النبى ﷺ كانت مفرقة عند بعض الصحابة لا يعرفها إلا من هى عنده، وسائر الناس غيره يعتمدون على حفظهم. ثم لما جمعت فى عهد أبى بكر لم تنشر هى ولا الصحف التى كتبت عنها، بل بقيت عند أبى بكر، ثم عند عمر، ثم عند ابنته حفصة أم المؤمنين حتى طلبها عثمان، ثم اعتمد عليه فى عامة المواضع التى يحتمل فيها الرسم وجهين أو أكثر، واستمر الاعتماد عليه حتى استقر تدوين القراءات الصحيحة"(١)، وكان الاعتماد عليها وعلى نقل القرآن بالحفظ.

يقول المحقق ابن الجزرى : (٢) "ثم إن الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب. وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة، ففى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم أن النبى ﷺ قال : **"إن ربى قال لى قم فى قريش فأنذرهم، فقلت له : أى رب إذن يَثْلَغُوا رَأْسى حتى يدعوه خُبْزَةً فقال : إنى بمتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يَغْسِلُهُ الماء، تَقْرَؤُهُ نَائِماً وَيَقْظَانَ، فابعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك وأنفق ينفق عليك"**(٣). فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج فى حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء بل يقرأ فى كل حال كما جاء فى صفة أمته : "أناجيلهم صدورهم". وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرأونه كله إلا نظراً، لا عن ظهر قلب"(٤).

---

(١) الأنوار الكاشفة عبد الرحمن المعلمى ص ٧٧ .

(٢) ابن الجزرى هو: محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى، أبو الخير، كان إماماً فى القراءات لا نظير له، حافظاً للحديث وغيره أتقن منه، ولى قضاء الشام وشيراز، من مؤلفاته : النشر فى القراءات العشر، وطبقات القراء، وغير ذلك مات سنة ٨٣٣هـ. له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص٥٤٩ رقم ١١٨٣، والدرر الكامنة لابن حجر ٣ /٣٩٥، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٦٤ رقم٤٣٠، وشذرات الذهب ٧ /٢٠٤، والبدر الطالع للشوكانى ٢ /٢٥٧ .

(٣) مسلم (بشرح النووى) كتاب الجنة، باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل الجنة وأهل النار ٩ /٢١٤ رقم ٢٨٦٥ .

(٤) النشر فى القراءات العشر ١ /٦، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٠٧، ومناهل العرفان للشيخ الزرقانى ١ /٢٤٣ .

ويقول الشيخ محمد الزرقانى -رحمه الله- : "قلنا غير مرة إن المعوَّل عليه فى القرآن الكريم إنما هو التلقى والأخذ، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبى ﷺ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هى العمدة فى هذا الباب، إنما هى مرجع جامع للمسلمين، على كتاب ربهم، ولكن فى حدود ما تدل عليه وتعينه، دون ما لا تدل عليه ولا تعينه. وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة، ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة، وإذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه فى مصحف، ثم كتبت فى مصحف آخر بوجه آخر وهلم جراً. فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقى هو العمدة فى باب القراءة والقرآن[1].

نقول : كل هذا رداً على من يشككون فى تدوين السنة على المحفوظ فى الصدور بحجة أن الحفظ خوان[2]، وقوة حفظ الحفاظ خرافة[3]، لأن الحفظ وإن كان خوان وضعيف عندهم وعند أهل العصور المتأخرة فى زماننا فلا يصح هذا القول فى عرب العصور الأولى الذين كان جُل اعتمادهم فى تواريخهم وأخبارهم وسائر أحوالهم على الحفظ[4].

وازداد عندهم هذا الأمر بعد دخولهم فى الإسلام، وقيضهم الله ﷻ لحفظ الشرع وصيانته وحمله وتبليغه لمن بعدهم[5].

فكانوا يتذاكرون حديث رسول الله ﷺ فرادى أو مجتمعين مع اليقظة، وشدة التحرى، وبذل الوسع فى إصابة النص الوارد عن المعصوم ﷺ وحفظه، عملاً بتوجيهه، فى الحث على حفظ السنة وتبليغها فى قوله: "**نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه،ورب حامل فقه ليس بفقيه**"[6] وقوله ﷺ لوفد عبد القيس - بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع :

---

(١) مناهل العرفان للزرقانى ١ /٤١١ .

(٢) أضواء على السنة ص ٢٦٨ .

(٣) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ /٥٧١، وانظر : بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمن لاسماعيل منصور ص ٢٣، ١٣٣ .

(٤) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٠٣، وضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ١٢٦ .

(٥) انظر : حجية السنة ص ٤٠٤، وضوابط الرواية عند المحدثين ص ١٢٤، ١٢٨، ومبحث نوادر الحفظ وعجائب الحفاظ ص ١٢٩ .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٩ .

"احفظوه وأخبروا به من وراءكم"(١) .

فعن أنس بن مالك ﷺ قال : "كنا نكون عند النبى ﷺ، وربما كنَّا نحواً من ستين إنساناً فيحدثنا رسول الله ﷺ، ثم يقوم فنتراجعه بيننا، هذا، وهذا، وهذا، فنقوم وكأنما قد زرع فى قلوبنا"(٢).

وعن أبى هريرة ﷺ قال : "إنى لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء فثلث أنام وثلث أقوم، وثلث أتذكر أحاديث رسول الله ﷺ"(٣). كما كان ابن عباس وزيد بن أرقم يتذاكران السنة(٤)، كما تذاكر أبو موسى وعمر بن الخطاب حتى الصبح(٥).

وحفلت مذاكرة السنة بتوجيه الرسول ﷺ وتقريره لها.

فعن معاوية بن أبى سفيان قال : ... وكنت مع النبى ﷺ يوماً فدخل المسجد فإذا هو بقوم فى المسجد قعود، فقال النبى ﷺ : **ما يقعدكم؟** قالوا : صلينا الصلاة المكتوبة ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فقال ﷺ : **"إن الله إذا ذكر شيئاً تعاظم ذكره"**(٦).

بل كان ﷺ يستمع لمذاكرتهم، ويوجههم إلى الدقة فى الحفظ وبذل الطاقة فى إدراك النص وحفظه كما جاء فى حديث البراء بن عازب وتعليم النبى ﷺ له دعاء النوم، فلما سمعه من رسول الله ﷺ قال : "فرددتهن لاستذكرهن فقلت آمنت برسولك الذى أرسلت قال **قل : آمنت بنبيك الذى أرسلت**"(٧).

وفى الحث على مذاكرة السنة وحفظها كان الصحابة ﷺ يحضون ، فهذا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٢) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه ٢ /٢٦٣ رقم ٩٥٠، والإلماع للقاضى عياض ص ١٤٢ .

(٣) الدارمى فى سننه المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النية فيه ١ /٩٤ رقم ٢٦٤، والجامع لأخلاق الراوى ٢ / ٣١٩، ٣٢٠ .

(٤) مسند أحمد ٤ /٣٧٤ .

(٥) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه ٢ /٢٦٧ رقم ٩٥٤ .

(٦) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب إن الله تعالى إذا ذكر شيئاً تعاظم ذكره ١ /١٧٢ رقم ٣٢١ وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى.

(٧) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) فى عدة مواضع منها : كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء ١ /٤٢٦ رقم ٢٤٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٩ /٣٨ رقم ٢٧١٠ واللفظ له.

أمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ يقـــول : "تذاكـروا الحديـث فإنكم إلا تفعلوا يندرس"(١).

وعـن أبى سـعيد الخـدرى ﷺ قال : "تذاكـروا الحديث فـإن مذاكرة الحديث تهيج الحديث"(٢) وروى مثل ذلك عن ابـن سـعود وابن عباس وغـيرهم، وعلى دربهم صار التابعون فمن بعدهم(٣).

الجواب على ما يزعمه بعض غلاة الشيعة بأن لهم فضل السبق فى التدوين :

سبق وأن فصلنا بالأدلة القوية أن السنة النبوية كُتِبت فى عهد النبوة وبإذنه ﷺ كما أنهـا كُتِبت فى عهد الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأصبحـت كتابة السنة فى مرحلة مبكـرة (فى عصر النبى نفســه) حقيقة لا تقبـل الشـك ولا ينكرهـا إلا جاحد، وعلى تلك الكتابات بجوار المحفوظ فى الصدور اعتمد عمر بن عبد العزيز فى التدوين الرسمى للسنة المطهرة فكان له الفضل كل الفضل رغم أنف أعداء السنة المطهرة(٤).

و لم لا يكون لـه الفضل وقد تحقق على يده مـا تنبأ به النبـى ﷺ(٥) من تدوين سنته المطهرة فـى قولـه ﷺ : "أى الخلق أعجـب إليكم إيمانـاً؟ قـالوا الملائكـة قـال : وكيف لا يؤمنون وهـم عند ربهم؟ وذكـروا الأنبيـاء قـال : وكيف لا يؤمنـون والوحى ينزل عليهم؟ قـالوا فنحن؟ قـال وكيف لا تؤمنون وأنـا بين أظهركم؟ قـالوا فمن يـا رسـول الله؟ قال قوم يـأتون بعدكم يجدون صحفاً يؤمنـون بها"(٦). قال الحـافظ السخاوى :

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ١٧٣ رقم ٣٢٤ .

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ١٧٣ رقم ٣٢٣ .

(٣) انظر : دراســات فى الحديث للدكتور الأعظمى ٢ /٣٣٠ - ٣٣٤، وانظر : كشــف اللثـام للدكتور عبد الموجود ١ /٧٢ - ٧٩ .

(٤) كإسماعيل منصـور الذى وصف تدوين الخليفـة عمر بن عبد العزيـز بأنه "كـان مخالفـاً للمنهاج النبوى الأمثل، ولمنهاج الصحابة الأفاضل، كل المخالفة، وبذلك فقد وقعت به أكبر كارثة فى تاريخ المسلمين". انظر تبصير الأمة بحقيقـة السـنة ص ٢٣٢، والرافضى على الشهرسـتانى يصفـه بعدم خلوص النيـة فى التدويـن. انظر : منع تدوين الحديث ص ٣٠٩ .

(٥) بـل وكان فعلـه ﷺ تحقيقاً لما هم بـه أبيـه عبد العزيز بـن مروان عندما كـان والياً علـى مصر، وجده عمر بن الخطاب - رضى الله عنهم أجمعين - انظر : السنة قبل التدوين ٣٧٣ - ٣٧٥ .

(٦) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب ذكر فضائل الأمة بعد الصحابة والتابعين ٤ /٩٦ رقم ٦٩٩٣ وقال : هذا حديث صحيـح الإسناد و لم يخرجـاه، وقال الذهبى بـل محمد ابن أبى حميد ضعفوه. والحديث عزاه الهيثمى إلى البزار بسـند حسـن فى مجمع الزوائد ١٠ /٦٥، وأشـار إلى تصحيحـه الحافظ السـخاوى فى فتح المغيث ٢ /١٤٠ .وانظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ /٤١،٤٢ .

استدل بهذا الحديث على الوجادة وهو علم من أعلام النبوة من إخباره عما سيقع، وهو تدوين القرآن وكتبه فى صحفه وكتابة الحديث"(١).

ويقول الدكتور على السالوس : رداً على دعوى أن الشيعة لهم فضل السبق فى التدوين قال : "والفرق التى ظهرت فى تاريخ الإسلام، ولها عقائد خاصة بها، لم تظهر كتبها إلا بعد استقرار عقائدها، ووضوحها لدى معتنقيها. وهذا أمر بديهى؛ لأن الكتب إنما توضع لتأييد هذه العقائد، والدعوة لها، فلابد أن تسبق العقائد هذه الكتب بل إن هناك مرحلة تلى العقائد وتسبق الكتب، وهى وضع الأخبار وتناقلها والاحتجاج بها قبل أن تجمع فى كتاب، وقبل أن يوضع كتاب مرة واحدة.

فبالنسبة للشيعة مثلاً : وجدنا بعد موت كل إمام حدوث تفرق جديد، فكانت كل فرقة تحتج بأخبار تؤيد ما انتهت إليه فى تلك المرحلة، إلى أن تصل إلى الإمام الأخير الذى تستقر عنده آراؤها، وما كانت أى فرقة لتضع أخباراً فى إمام إلا بعد ولادته، لأنها لا تعلم الغيب فى واقع الأمر، وإن زعم منها من زعم أنه يعلم مثل هذا العلم".

ثم أخذ فضيلة الأستاذ الدكتور السالوس يؤكد كلامه ببعض ما جاء فى كتاب من كتب الشيعة أنفسهم، وهو كتاب فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختى، وسعد بن عبد الله القمى، والاثنان عاشا فى القرن الثالث، وأدركا بداية القرن الرابع وبعد أن فصل ذلك قال : "ونلحظ أن كل هذه الفرق أكدت أن الحسن العسكرى لا خلف له ما عدا فرقة مع فرقة الإمامية. ومعنى هذا أن الشيعة الإثنى عشرية لم تبدأ فى وضع الأخبار التى تتصل بالإثنى عشر إماماً إلا بعد الحسن العسكرى، أى فى النصف الثانى من القرن الثالث. وبعد هذا تبدأ مرحلة الكتب. والواقع العملى يؤيد ما بينته هنا، فكتب الحديث الأربعة المعتمدة عندهم أولها ظهر فى القرن الرابع، وهو الكافى - الذى يعد عندهم مثل البخارى عندنا - ثم جاء بعده باقى الكتب"(٢). فأين فضل سبق التدوين الذى يزعمونه كذباً؟!

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢ /١٤٤ .

(٢) مع الشيعة الإثنى عشرية ٣ /٨٣-١٠٤، وراجع كيفية أخذ الشيعة العلم من أهل البيت، وكيف أن جميع فنونهم من الكلام والعقائد والتفسير ونحوها مستمدة من كتب غيرهم، وانظر حال رواة كتب الحديث الأربعة عندهم والمملوءة بمن هو فاسد العقيدة، وكذاب بإجماعهم، فى مختصر التحفة الإثنى عشرية للألوسى ٦٦،٦٩ . وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية للدكتور عمر الفرماوى مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ٤٧-٦١ .

الجواب على ما يزعمه بعض الرافضة أن أهل السنة وفى مقدمتهم أبى بكر وعمر –رضى الله عنهما– أضاعوا سنة نبيهم ﷺ :

هذا الزعم بهتان عظيم لا يجرؤ على القول به إلا شيعة غلاة ملاحدة ومن قال بقولهم من أعداء الإسلام؛ لأن السنة النبوية من الذكر الذى وعد رب العزة بحفظه فى قوله تعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[١]. وسبق تفصيل ذلك بأدلته من الكتاب، والسنة، والعقل، والتاريخ[٢].

ولو كانت السنة النبوية المطهرة ضائعة غير محفوظة كما يزعم الرافضة ما طالب رب العزة عباده باتباع سنة نبيه ﷺ والتحذير من مخالفة أمره، كما قال تعالى : ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿**وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ [٤].

ثم كيف يصح أن يسند رب العزة إلى نبيه ﷺ مهمة البيان فى قوله تعالى : ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [٥] ثم يضيع هذا البيان؟!!

وكيف يصح أيضاً أن يطالب النبى ﷺ أمته بالتمسك بسنته كما قال ﷺ : **"فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ"**[٦] وقال ﷺ: **"تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب ا لله عز وجل وسنتى"** [٧] فلو كانت السنة المطهرة غير محفوظة أو يمكن أن يلحقها التحريف والتبديل والضياع لكان ذلك القول تكذيب لرب العزة بما أخبر به فى كتابه من الوعد بحفظ سنة نبيه ﷺ التى أمرنا باتباعها وتحكيمها فى كل شئون حياتنا، وذلك فى عشرات الآيات القرآنية.

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) راجع : ص ٢٠٣-٢١٦ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٤) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

فالقول بضياع السنة النبوية لا يقوله مسلم، ويكذبه الواقع التاريخي الذى يشهد بنقل سنة النبى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير حتى الحركات والسكنات، وبالجملة نقلت حياته كلها برمتها فى عباداته ومعاملاته، فى سلمه وحربه، وفى نومه ويقظته، فى أدق الأمور، وفيما نعده من أسرار حياتنا، كمعاشرته، وما يقوله عندما يخرج من بيته، إلى غير ذلك نقلت حياته برمتها وكلياتها وجزئياتها بماذا؟ بأدق طرق النقل الذى لا تعرف له الدنيا مثيلاً، فكان فى ذلك التطبيق، وكان فى ذلك النقل، وكان فى ذلك التدوين إشارة قوية إلى أن الله ﷻ تكفل بحفظ هذه السنة النبوية بما هيأ لها من رجال أفنوا أعمارهم فى ضبطها والسهر عليها، وتدوينها، وحفظها، وشرحها وتمييز صحيحها من سقيمها، فنقشوها فى صفحات قلوبهم الأمينة، وفى كتبهم الواعية، فكان تكفله ﷻ بحفظ كتابه فى قوله تعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1] يشمل السنة النبوية حيث قيض الله لها من ثقات الحفظة من الرواة الثقات العدول، والأئمة الأعلام ما قيض لكتابه العزيز من ثقات الحفظة فى كل قرن، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها[2].

وفى ذلك يقول الإمام الشاطبى فى المسألة الثانية عشرة : (هذه الشريعة معصومة من الضياع والتبديل إلى أن تقوم الساعة) بعد أن تحدث عن حفظ القرآن الكريم وقال فيه "أما القرآن الكريم فقد قيض الله له حفظة بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر، فضلاً عن القراء الأكابر" قال عن حفظ السنة النبوية : ثم قيض الحق سبحانه رجالاً يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله ﷺ، وعن أهل الثقة والعدالة من النقلة، حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم، وتعرفوا التواريخ وصحة الدعاوى فى الأخذ لفلان عن فلان، حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله ﷺ[3] فى بطون كتب السنة الموجودة بين أيدينا الآن، ولم يفقد

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ، بحث للشيخ عز الدين الخطيب، وتعقيب فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم ٢ /٥٥٨ – ٥٦٠، ٦٠٢ بتصرف وتقديم وتأخير.

(٣) الموافقات للشاطبى ٢ /٣٦٨ – ٣٧١، وراجع من نفس المصدر ١ /٣٢، ٧٠ . مقابلة بما سبق فى الرد على شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها ص٢٠٣-٢١٦ .

منها شئ، يقول الإمام الشافعي -رحمه الله- : "لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شئ فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ... وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها : دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يأتى على جميع سنن رسول الله ﷺ، بأبى هو وأمى، فيتفرد جملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها"[(١)].

يقول الأستاذ أحمد شاكر -رحمه الله- معقباً على كلام الإمام الشافعى : "هذا الذى قاله الشافعى فى شأن السنن : نظر بعيد، وتحقيق دقيق، واطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن فى عصره، وفيما قبل عصره. ولم تكن دواوين السنة جمعت إذ ذاك، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ مما رووا. ثم اشتغل العلماء الحفاظ بجمع السنن فى كتب كبار وصغار، فصنف أحمد بن حنبل -تلميذ الشافعى- مسنده الكبير المعروف، وقال يصفه : "إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة. ومع ذلك فقد فاته شئ كثير من صحيح الحديث، وفى الصحيحين أحاديث ليست فى المسند.

وَجَمَعَ العلماء الحفاظ الكتب الستة، وفيها كثير مما ليس فى المسند، ومجموعها مع المسند يحيط بأكثر السنة، ولا يستوعبها كلها. ولكننا إذا جمعنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التى فى الكتب الأخرى المشهورة، كمستدرك الحاكم، والسنن الكبرى للبيهقى، والمنتقى لابن الجارود، وسنن الدارمى، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، ومسندى أبى يعلى، والبزار: إذا جمعنا الأحاديث التى فى هذه الكتب استوعبنا السنن كلها إن شاء الله، وغلب على الظن أن لم يذهب علينا شيء منها، بل نكاد نقطع به. وهذا معنى قول الشافعى : "فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن". وقوله فيتفرد جملة العلماء بجمعها" وكان الشافعى قد قاله نظراً، قبل أن يتحقق بالتأليف عملاً، لله دره[(٢)]. أ.هـ.

---

(١) الرسالة للشافعى ص ٤٢، ٤٣ رقم الفقرات ١٣٩، ١٤٠، ١٤١ .

(٢) هامش الرسالة للشافعى ص ٤٣، ٤٤ .

وبعــد

فهذه سنة النبى ﷺ مستقره فى بطون الكتـب المعتمدة من علماء الأمة الثقات مميزاً صحيحها من ضعيفها فمنها :

ما هـو معلوم الصحـة كالصحيحين (للبخـارى والمسـلم)، والموطأ والمستخرجات، وصحيح ابـن حبـان، وصحيـح ابن خزيمـة، وصحيـح أبى عوانـة، والصحـاح لابن السكن، والمنتقى لابن الجـارود، والمختارة لضياء المقدسى، ومستدرك الحاكم على ما فيه من تعقبات[1].

ومنها ما جمـع بين الصحيح، والحسن، والضعيف وهو منبـه عليه فى كتبهم أو مميزاً محكوم عليه فـى تخريجاتهم، وذلك ككتب السـنن وعلى رأسـها السـنن الأربعة : وهى سـنن أبى داود، والـترمذى والنسـائى، وابـن ماجـة، وكذا سـنن الدارمى، والدراقطنى وسنن سـعيد بن منصـور، والسـنن الكبرى للبيهقى، وغيرهـا الكثير[2]، هذا فضلاً عن كتب المسـانيد، ومن أشـهرها وأجمعها مسند الإمام أحمد، ومسـند أبى يعلى الموصلى، ومسـند أبى داود الطيالسـى وغـيرهم الكثير[3]. وكـذا كتب المصنفات كمصنف عبد الرازق، ومصنف ابن أبى شيبة[4]، وكتب المعاجم ومن أشهرها معاجم الطبرانى الثلاثة (الصغير، والكبير، والأوسط) [5].

وهذه الكتب الحديثيـة وغيرهـا الكثـير تتحدى فى طـرق جمعها وتدوينهـا وصحتها طرق أهل الكتاب فى جمع وتدوين عهدهم القديم والجديد[6].

وتتحدى طرق الشيعة الرافضة الممتلئة كتبهم وعلى رأسها أصولهم الأربعة (الكافى) و(من لا يحضره الفقيـه) و(التهذيب) و(الاستبصار) بـالكذابين والملاحدة، والشعوبيين، وفاسدى العقيـدة، والمذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطـر ببالك من نقائص ورغم هذا

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ٦٢ .

(٤) الرسالة المستطرفة ص٤٠ .

(٥) المصدر السابق ص ١٣٥ .

(٦) راجع: منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ، ص ٤٦٠-٥٥٠ حيث عقدت مقارنة بين السير الذاتيـة لأصحاب الكتب الستة وبـين سير أصحاب أسـفار العهد الجديد، وبين شروط الحديث الصحيح عند علماء الحديث، وتطبيق هذه الشروط على أسفار العهد الجديد.

يصرح علماؤهم بأن كل ما فى هذه الأربعة صحيح واجب العمل به[1]، وسبب ذلك أن دينهم من أصله فاسد، وهل يثمر الفاسد إلا الفساد؟[2] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(١) انظر : أصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص٢١٠-٢١٩ .

(٢) انظر: مختصر التحفة الإثنى عشرية ص٦٩ . ومقدمة محقق الكتاب الأستاذ محب الدين الخطيب.

ثالثاً : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها

زعم أعداء السنة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة اللادينية : أن تأخر تدوين السنة كان له ضرر كبير على السنة من روايتها بالمعنى، وزعموا بأن رواية الحديث بالمعنى هى القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، حيث كان اهتمامهم بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ حتى وصلت إلينا الأحاديث وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، ولذلك لم يحتجّ النحاة بالأحاديث المروية، ولم يستشهدوا بها فى إثبات اللغة أو قواعد النحو، لأن ألفاظها مرهونة بالتأثر الشخصى للرواة [1].

تلك هى خلاصة شبهة أعداء الإسلام حول رواية الحديث بالمعنى، والتى من خلالها يشككون فى حجية السنة النبوية، ومكانتها التشريعية.

والجواب :

أولاً وقبل بيان فساد زعم دعاة الفتنة وأدعياء العلم بأن رواية الحديث بالمعنى هى القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، وأن اهتمامهم بالمعنى أكثر من اللفظ قبل بيان بطلان هذا الزعم، نحرر أولاً القول فى حكم رواية الحديث بالمعنى عند علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، حيث سيتضح جلياً كيف قلب أعداء السنة المطهرة الأصل إلى فرع؟ والفرع إلى أصل؟

من المعلوم أن للعلماء فى رواية الحديث بالمعنى مذاهب عدة[2]، نستخلص

---

(١) دراسات محمدية لجولدتسيهر ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد١٠ ص٥٧١-٥٧٣ . وانظر : مجلة المنار المجلد ٩ ص ٩١١، ٩١٣ . مقال الدكتور توفيق صدقى "الإسلام هو القرآن، وحدة" وأضواء على السنة ص ٢٠، ٢١، ٧٦ - ٨٢، ٩٧، ١٠٧، ٢٥٩، والأضواء القرانية للسيد صالح أبو بكر ص ٣٥، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٠٤، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٣٨، **٢٣٩**، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٥٨، ٦١، ١٦٢، ونقد الخطاب الدينى للدكتور لنصر أبو زيد ص **١١٩، ١٢٦**، ونقد الحديث فى علم الرواية وعلم الدراية للدكتور حسين الحاج، ١/٣١٥ - ٣٢٥، وانظر : له **أيضاً** أدب العرب فى صدر الإسلام ص٩٣، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص ٧٥ - ٨٣، ودين السلطان ص ٧٥، وإنذار من السماء ١١٣، ونقد الخطاب الدينى لنصر أبو زيد ص ١١٩، ١٢٦، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لأحمد نعيم ص ٤٥، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى ص ٢٩٠ .

(٢) انظرها فى : إرشاد الفحول ١ /٢٣٤ - ٢٣٩، وتوجيه النظر ص ٢٩٨ - ٣١٤، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ٦٥ - ٦٩ وأصول السرخسى ١ /٣٥٥ - ٣٥٧، والحديث النبوى فى النحو العربى ص ٦٤ وما بعدها. والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى ١ /٥٤ - ٥٦ كلاهما للدكتور محمود فجال.

منها مذهبين :

المذهب الأول : أن رواية الحديث بالمعنى لا تجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ فى اللسان العربى ومقاصدها وما يحيل معناها والمحتمل من غيره، والمرادف منها، وذلك على وجه الوجوب بلا خلاف بين العلماء؛ لأن من اتصف بذلك لا يؤمن بتغييره من الخلل، ووجب على من هذا حاله أن يروى الحديث بالألفاظ التى سمع بها مقتصراً عليها بدون تقديم، ولا تأخير ولا زيادة ولا نقص لحرف فأكثر، ولا إبدال حرف أو أكثر بغيره، ولا مشدَّدٍ بمثقل، أو عكسه[1]؛ "إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة فى أصول الشريعة، وتقوُّلٌ على الله ورسوله بما لم يحط به علماً"[2].

أما من كان عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما. فاختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فالمعظم منهم أجاز له الرواية بالمعنى إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه سواء فى ذلك الحديث المرفوع، أو غيره[3].

المذهب الثانى : المنع من الرواية بالمعنى مطلقاً، بل يجب نقل اللفظ بصورته من غير فرق بين عارف بمعانى الألفاظ أو غير عارف، وهو مذهب كثير من السلف، وأهل التحرى فى الحديث، وهو مذهب الإمام مالك، ومعظم المحدثين، وهو مذهب الظاهرية[4].

وهنا يظهر لنا جلياً أن الأصل فى رواية الحديث روايته باللفظ للعالم بالألفاظ ومدلولاتها وغيره، والفرع هو الترخص فى الرواية بالمعنى للعالم دون غيره. وهذا هو خلاصة المذهب الأول، وهو المختار عند الجمهور من السلف وأصحاب الحديث

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢٠٧ بتقديم وتأخير، وانظر : تدريب الراوى ٢ /٩٨ .

(٢) الإلماع للقاضى عياض ص ١٧٤ .

(٣) خلافاً للإمام مالك حيث رخص فى غير حديث النبى ﷺ ولم يرخص فيه، ومن ذلك قوله:"ما كان من حديث رسول الله ﷺ" فلا تعد اللفظ، وما كان من غيره فأصبت المعنى فلا بأس" انظر: الكفاية للخطيب ص ١٨٨، ١٨٩، وجامع بيان العلم ١ث/٨١، وتدريب الراوى ٢ث/٩٩، ١٠١، وفتح المغيث للسخاوى ٢ث/ ٢٠٨، وفتح المغيث للعراقى ٣ث/٤٨-٤٩، وتوضيح الأفكار ٢ث/٣٩٢ .

(٤) انظر : إرشاد الفحول للشوكانى ١ /٢٣٦، ٢٣٧، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص٦٥،٦٦ .

والفقه والأصول واختاره منهم الآمدى[1] وقال : ويدل عليه النص والإجماع والأثر، والمعقول.

أما النص : فإن النبى ﷺ كان مقرراً لآحاد رسله إلى البلاد فى إبلاغ أوامره ونواهيه بلغة المبعوث إليهم دون لفظ النبى ﷺ وهو دليل الجواز[2].

وأيضاً : فإن النبى ﷺ أمر أصحابه بتبليغ سنته المطهرة فى حياته وبعد وفاته فى أحاديث كثيرة منها : "**ألا ليبلغ الشاهدُ الغائبَ، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه**" [3].

هذا فى الوقت الذى كان فيه النهى عن كتابة السنة المطهرة : "**لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه وحدثوا عنى ولا حرج** - الحديث" [4] فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التى بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ... لكتبها أصحاب رسول الله ﷺ، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك من أجل رواية الأحاديث بلفظها بلا تقديم ولا تأخير؟!

كيف، وسائر الأخبار تشهد بأنهم كانوا يؤدونها حفظاً وبعضهم كتابة، ويقدمون، ويؤخرون، وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه فلا ينكر ذلك منهم، ولا يرون بذلك بأساً"[5].

يقول الأستاذ عبد الرحمن المعلمى : "هذا أمر يقينى لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم فى حياة النبى ﷺ وبعد وفاته. من بقى منهم حافظاً للفظ على وجهة أداه كذلك ومن بقى ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ أداة بالمعنى من غير نكير منهم[6].

---

(١) الإحكام للآمدى ٢ /٩٣، وانظر : إرشاد الفحول ١ /٢٣٧، **والمستصفى** ١ /١٦٨، ١٦٩، والمحصول للرازى ٢ /٢٣١، ٢٣٣، **وتدريب** الراوى ٢ /٩٩، ونزهة النظر ص ٤٤، **وفتح المغيث** للسخاوى ٢ /٢٠٨ - ٢١٧، والكفاية ص ٢٠٢، ٢٠٣، ودفاع عن السنة للدكتور أبوشهبة ٣٢، ٥٥، ٦٣، والسنة للدكتور أحمد كريمة ص ٦٦، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص ٢٩١-٢٩٨ .

(٢) الإحكام للآمدى ٢/٩٣، ٩٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٧١ .

(٥) نوادر الأصول للحكيم الترمذى ٢ /٥٤٩، ٥٥٠ بتصرف.

(٦) الأنوار الكاشفة ص ٧٨ بتصرف وتقديم وتأخير.

يقول الدكتور أبو زهو بعد أن أفاد المعنى السابق : فدل ذلك على أن "المقصود منها (أى السنة) المعنى دون اللفظ، ولذلك لم يتعبد بتلاوتها، و لم يقع التحدى بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى" [١].

ويدل أيضاً على أن المقصود من السنة المعنى دون اللفظ ما قاله الإمام الآمدى : أن النبى ﷺ كان يذكر المعنى فى الكرات المتعددة بألفاظ مختلفة، بل المقصود إنما هو المعنى، ومع حصول المعنى، فلا أثر لاختلاف اللفظ، وهذا أحد وجوه دليل العقل التى استشهد بها الآمدى[٢].

وهذا المقصود كان يعيه الصحابة جيداً وحرصوا على تعليمه لمن بعدهم يدل على ذلك ما روى عن أبى نضرة، أنه قال : قلت لأبى سعيد الخدرى ﷺ : إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثاً عجيباً، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص. قال : أردتم أن تجعلوه قرآناً لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول ا الله ﷺ[٣].

فتأمل قول أبى نضرة : (إنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص). ثم قول أبى سعيد أردتم أن تجعلوه قرآناً لا لا، ولكن خذوا عنا ...)[٤]. فدل ذلك على أن الأصل فى كتاب الله ﷻ اللفظ، لأنه متعبد بتلاوته ومتحدى بأقصر سورة منه، وليست كذلك السنة المطهرة.

وليس هذا هو مفهوم ولا مقصود أبى سعيد الخدرى وحده، بل هو مقصود ومفهوم الصحابة أجمع، ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة من غير إنكار من أحد منهم، فكان إجماعاً تصير به الحجة[٥].

ويشهد لصحة ذلك أيضاً الرخصة فى قراءة القرآن الكريم على سبعة أحرف[٦]، وهذه الأحرف الستة الزائدة، عبارة عن أنواع من المخالفة فى بعض الألفاظ للفظ

---

(١) الحديث والمحدثون ص ٢٠٠ .

(٢) الإحكام للآمدى ٢ /٩٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦٥ .

(٤) راجع فى ذلك أيضاً ما نقله السيوطى فى التدريب ٢ /١٠٠ عن واثلة بن الأسقع ﷺ.

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١٥ وانظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٩، والإحكام للآمدى ٢ /٩٤، والكفاية ص ٣٠٨ .

(٦) استدل بذلك الإمام الشافعى فى الرسالة ص ٢٧٤ فقرة رقم ٧٥٢، وانظر : ما قاله تعليقاً ص٢٧٤ فقرة رقم ٧٥٣ .

الحرف الأول بدون اختلاف فى المعنى[1].

واحتج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة فى معنى واحد، كقوله تعالى : ﴿**بِشِهَابٍ قَبَسٍ**﴾[2] وقوله تعالى ﴿**بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ**﴾[3]، وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام فى القرآن، وقولهم لقومهم بألسنتهم المختلفة، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى[4]، لأن من ذلك ما يطول فيبلغ الحد المعجز، ومنه ما يكون عن لسان أعجمى، ومنه ما يأتى فى موضع بألفاظ، وفى آخر بغيرها ... ويطول فى موضع، ويختصر فى آخر"[5]. وهذا يشهد لجواز التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ متعددة.

ومن أقوى الحجج كما قاله الحافظ ابن حجر ما حكاه الخطيب البغدادى من : اتفاق الأمة من جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى"[6]. وهذا هو أحد وجوه أدلة العقل التى استشهد بها الآمدى فى الإحكام[7].

فإن قيل : إن هذه الأدلة السابقة معارضة لقول النبى ﷺ : "**نضر ا لله أمراً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**"[8] ومعارض لقوله ﷺ للبراء بن عازب رضي الله عنه لما استذكر دعاء النوم قائلاً : (آمنت برسولك الذى أرسلت، فقال له النبى ﷺ، **قل : آمنت بنبيك الذى أرسلت**"[9].

---

(1) الأنوار الكاشفة ص ٧٦، وقال فى الهامش : (المراد بالاختلاف فى المعنى هو الاختلاف المذكور فى قول ا لله تعالى : ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا**﴾ الآية ٨٢ من سورة النساء، فأما أن يدل أحد الحرفين على معنى، والآخر على معنى آخر، وكلا المعنيين معاً حق، فليس باختلاف بهذا المعنى أ.هـ وإذا كان هذا من رأفة الله ﷻ بعباده مع كتابه، فبالحديث أولى. وقد روى ما هو شبيه بهذا عن يحيى بن سعيد القطان فى الكفاية ص ٣١٦، وانظر : الجواب عن الطعون الموجهة إلى حديث القراءات فى الباب الثالث.

(2) جزء من الآية ٧ من سورة النمل.

(3) جزء من الآية ١٠ من سورة طه.

(4) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١٤ .

(5) الأنوار الكاشفة ص ٧٨، ونفس المعنى قاله الدكتور أبو زهو فى الحديث والمحدثون ص ٢٠٩، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٤٢٥ .

(6) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١٤، وانظر : الكفاية ص ٣٠٣-٣٠٥، وتدريب الراوى ٢ /١٠١ .

(7) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢ /٩٤ .

(8) سبق تخريجه ص ٣٩ .

(9) سبق تخريجه ص ٣٦٧ .

أجيب عن الحديث الأول : من وجهين :

الوجـه الأول : القـول بموجبـه، وذلك لأن مـن نقل معنـى اللفظ مـن غـير زيـادة ولا نقصان يصح أن يقال أدى مـا سمع كما سمـع. ولهذا، يقال لمن ترجم لغـة إلى لغة، ولم يغير المعنى، أدى ما سمع كما سمع. ويدل على أن المراد من الخبر إنما هو نقل المعنى دون اللفظ، مـا ذكره الخبر من التعليـل وهو اختلاف الناس فى الفقـه، إذ هو المؤثر فى اختلاف المعنى. وأما الألفاظ التى لا يختلف اجتهاد الناس فى قيام بعضها مقام بعض، فذلك مما يسـتوى فيـه الفقيـه، والأفقـه، ومـن ليس بفقيـه، ولا يكون مؤثراً فـى تغيير المعنى.

الوجه الثانى : أن هذا الخبر بعينه يدل على جواز نقل الخبر بالمعنى دون اللفظ، لأن رواة هذا الخـبر نفسـه قد رووه على المعنى، فقال بعضهم : رحـم الله مكان نضر الله ومن سمع بدل (امـرأ سمع) وروى "مقـالتى" بـدل (منـا حديثـاً) (وبلغـه) مكـان (أداه) وروى (فرب مبلغ أفقـه من مبلّغ) مكان (فرب مبلـغ أوعى من سامع)، وألفـاظ سوى هذه متغـايرة تضمنهـا هـذا الخـبر. فالظـاهر يدل علـى أن هذا الخـبر نقـل على المعنى، فلذلك اختلفت ألفاظه، وإن كان معناها واحداً. فالحديث حجة لنا لا علينا[1].

أما الحديث الثـانى "**لا ونبيك**"؛ ففى الاسـتدلال بـه نظر؛ لاحتمال أن يكون المنع؛ لكونها ألفاظ أذكار توفيقيـة، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فيجب المحافظة على اللفظ الذى وردت به"[2]. أو لعله أراد أن يجمع بين الوصفين فى موضع واحد، ولا شـك أنـه ﷺ نبـى مرسـل ، فهو إذن أكمـل فـائدة ، وذلك يفـوت بقولـه : وبرسـولك الذى أرسـلت) وأيضاً فالبلاغـة مقتضيـة لذلـك لعدم تكرار اللفظ لوصف واحـد فيـه، زاد بعضهم أو لاختـلاف المعنى، لأن برسـولك يدخل جـبريل وغـيره من الملائكة الذين ليسوا بأنبياء"[3].

قلـت لا تعارض بـين الحديثين المعـترض بهما علـى ما سـبق ذكره من الأدلـة، فهى كلها تشـهد برأى الجمهور المختـار وهو أن الأصـل روايـة الحديث باللفظ على فرض

---

(١) الإحكام للآمدى ٢ /٩٥، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١٥، والكفاية للخطيب ص ٣٠٥

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١٥ .

(٣) المصدر السابق ٢ /٢٦٦ وانظر : الكفاية ص ٣٠٦ .

التسليم بما اعترض به من حديث : **"نضر الله إمرأ"** وحديث **"لا ونبيك"**.

والفـــرع هو الترخص فـى الرواية بـالمعنى للعـالم بالألفاظ ومدلولاتهـا دون غيرها، ويشهد لذلك ما سبق ذكره من أدلة، وحينئذ فلا تعارض.

وحتى مع التسـليم بـأن الأصل هـو الرواية بالمعنى، فلسـنا نرى أن الروايـة بالمعنى تفضى إلى النتـائج الخطيرة التى يزعمها دعـاة الإلحاد؛ لأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يرجع إلى الروايـة بـالمعنى وحدهـا، بل يرجـع إلى رسـول الله ﷺ الذى كـانت تختلف ألفاظـه بتعدد الأزمنــة والأمكنــة، والحوادث والأحـوال، والســامعين والمسـتفتين، والمتخـاصمين والمتقــاضين، والوافدين والمبعوثـين، ففى كـل ذلك تختلـف ألفاظه ﷺ، إيجـازاً، واطناباً، وتقديماً، وتأخـيراً، وزيادة، ونقصاناً، بحسـب مـا تقتضيه الحال ويدعوا إليه المقام[1].

فقـد يسـأل عن أفضـل الأعمـال مثلاً؛ فيجيب كـل ســائل بجواب غـير جواب صاحبه،... فيظن من لا علم له أن هذا من باب التعارض، أو من عدم ضبط الرواة، أو من آثـار الروايـة بالمعنى، وواقع الأمر أن رسـول الله ﷺ كـان طبيب النفوس، فيجيب كل إنسان عن مسألته بما يناسبه، وبما يكون أنفع له أو للناس فى جميع الظروف أو فى الظرف الذى كان فيه الاستفتاء"[2] أ.هـ.

ويرجع اختلاف الأحاديث أيضاً إلى أنهـا ليست كلها قوليـة، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبى ﷺ وهى كثيرة، ومنها مـا أصله قولى، ولكن الصحابى لا يذكر القول بل يقول : أمرنـا النبـى ﷺ بكذا، أو نهانـا عن كـذا، أو قضى بكذا ... وأشـباه هذا وهذا كثـير أيضاً. وهـذان الضربان ليسـا محل نـزاع. ولا دخل للرواية بـالمعنى فيهما، والكـلام فى ما يقول الصحـابى فيه : قال رسـول الله ﷺ كيت وكيت، أو نحو ذلك، ومن تتبع هذا فى الأحاديث التى يرويهـا صحابيان أو أكثر ووقع اختلاف فإنما هو فى

(١) وهـذا من أسـاليب القـرآن الكريم انظر : إلى قولـه تعـالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَـوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**(٦)**خَتَمَ اللَّـهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ الآيتان ٦، ٧ من سورة البقرة وقوله تعالى : ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَـهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَـاوَةً فَمَنْ يَهْدِيـهِ مِنْ بَعْدِ اللَّـهِ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ**﴾ الآية ٢٣ مـن سورة الجاثيـة. فقارن التقديم والتأخير فى الختم على القلب والسمع فى الآيتين البقرة والجاثية.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢٠٧، ٢٠٨، وانظر : دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٥٥ .

بعض الألفاظ، وهذا يبين أن الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله ﷺ يهملون ألفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤديها، فيقع له تقديم وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها[(١)].

ومنهم من يشدد ويصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوى بالتقديم والتأخير، أو استبدال كلمة بمرادفها، كابن عمر رضي الله عنه فعن عُبَيْد بن عمير[(٢)]؛ أن ابن عمر كان جالساً مع أبيه وعندهم مغيرة بن حكيم - رجل من أهل صنعاء - إذ قال: قال رسول الله ﷺ: "**إنما مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين[(٣)] من الغنم**"، فقال عبد الله بن عمر: ليس هكذا قال رسول الله ﷺ فقال رجل: لو علمت علمه، علمت أنه لم يقل إلا حقاً ولم يتعمد الكذب، فقال: إنه لثقة، ولكنى شاهد رسول الله ﷺ يوم قال، هذا فقال كيف يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: **مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين**". فقال عُبَيْد بن عُمَير هى واحدة إذا لم يجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً، فلا يضرك أن قدمت شيئاً أو أخرته؛ فهو واحد"[(٤)].

وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان الخمسة، فقدم بعضها وآخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التى سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر -رضى الله عنهما- : "اجعل صيام رمضان أخرهن، كما سمعت من فى رسول الله ﷺ"[(٥)].

وروى الخطيب بسنده عن العلاء بن سعد بن مسعود قال: قيل لرجل من أصحاب

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة للأستاذ عبد الرحمن المعلمى ص ٧٩.

(٢) عُبَيْد بن عُمَير هو: ابن قتادة الليثى أبو عاصم المكى، ولد على عهد النبى ﷺ قاله مسلم، وعده غيره فى كبار التابعين، وكان قاضى أهل مكة، مجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ / ٦٤٥ رقم ٤٤٠١، وتذكرة الحفاظ ١ /٥٠ رقم ٢٨، وطبقات الحفاظ ص٢٢ رقم ٢٨، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢١، وطبقات القراء لابن الجزرى ١ /٤٩٦.

(٣) الربيض: الغنم نفسها، والربض: موضعها الذى تربض فيه، أراد أنه مذبذب كالشاة الواحدة بين قطيعين من الغنم، أو بين مربضيهما. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢ /١٨٥.

(٤) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من رخص فى الحديث إذا أصاب المعنى ١ /١٠٥ رقم٣١٨، والخطيب فى الكفاية ص ٢٦٨، ٢٦٩ واللفظ له، وانظر: توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٤١٧.

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم ١ /٦٤ رقم ٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام١ /٢٠٩ رقم١٦ وانظر: الكفاية ص ٢٧١.

رسـول الله ﷺ : مالك لا تحـدث كمـا يحدث فلان وفلان؟ فقـال : مـا بى ألا أكون سمعت مثل ما سمعـوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكـن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسـكون، فأنا أجـد من يكفينى، وأكـره التزيد والنقصـان فى حديـث رسـول ا لله ﷺ"(١).

وفى عصـر التابعين، وأتبـاع التابعين ظل كثـير من الرواة يؤدى حديـث رسول ا لله ﷺ بلفظـه ونصه، حتى فى الحـروف وفى ذلك يقول الأعمش : "كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً"(٢).

وكان مالك -رحمه الله- يتقى فى حديث رسول الله ﷺ الباء والتاء ونحوهما(٣). وممن اعتمد ذلك الإمام مسـلم -رحمه الله- فإنه فى صحيحه يميز اختلاف الرواة حتى فى حرف مـن المتن، وربما كان بعضـه لا يتغير به معنى، وربمـا كان فى بعضه اختلاف فى المعنى، ولكنـه خفىٌّ لا يفطن له، إلا من هو فى العلـم بمكان، وكذا سلكه الإمامان البخارى، وأبو داود، وسبقهما لذلك شيخهما الإمام أحمد(٤).

ومن أمثلة ذلك : ما روى عن أبى هريرة ﷺ قـال : قال رسول ا لله ﷺ : "**لأسلم وغفار، وشـئ مـن مزينة وجهينـة، أو شـئ من جهينـة ومزينة، خـير عند ا لله**، قال : **أحسبه** قـال يوم القيامة، من أسد، وغطفان، وهوازن وتميم"(٥) وهناك من اشتد حرصه على لفظ سماعــه فـأبى تبديل حرف مشـدد بمخفف، فعـن أم كلثوم بنت عقبـة(٦) – رضى الله عنها – قالت : "ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نمى خيراً. قـال حمـاد سمعت هـذا الحديث من رجلين فقـال أحدهمـا : نمى خـيراً خفيفـة، وقال الآخر: نمى خيراً مثقلة(٧).

---

(١) الكفاية ص ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٤ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٢٧٥، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٠١، والإلماع ص ١٧٩ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢١١ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المناقب، باب ذكر أسلم وغفار ومزينه وجهينة وأشجع ٦/٦٢٧ رقم ٣٥٢٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، بـاب من فضائل غفار وأسلم وجهينة ٨ /٣١٤ رقم ٢٥٢١ واللفظ له.

(٦) أم كلثوم بنت عقبة : صحابية جليلـة لها ترجمة فى : الإصابـة ٤ /٤٩١ رقم ١٢٢٣٨، وتاريخ الصحابة لابن حبان ص ٢٧٤ رقم ١٥٤٦، والاستيعاب ٤ /١٩٥٣ رقم ٤٢٠٣، واسد الغابة ٧ /٣٧٦ رقم ٧٥٨٥ .

(٧) أخرجه الخطيب فى الكفاية ص٢٧٨، وابن عبد البر فـى ترجمة أم كلثوم -رضى ا لله عنها- فى الاستيعاب ٤ /١٩٥٣ رقم ٤٢٠٣ .

وأشد من كل هذا تحرج بعضهم من تغيير اللحن الوارد فى كلام الراوى صحابياً كان أو تابعياً، لأنه سمعه هكذا، فلا ضير من استعمال (حوث) بدلاً من "حيث"(١)، أو "لغيت" بدلاً من "لغوت"(٢)، و"عوثاء السفر"، بدلاً من "وعثائه"(٣)؛ ولذلك رووا عن محمد بن سيرين؛ أنه "كان يلحن كما يلحن الراوى"(٤).

ثم رأى العلماء أن يميزوا فى هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى، وآخر لا يحيله، فرأوا أنه لابد من تغيير اللحن الذى يفسد المعنى، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب"(٥).

وبكل ذلك يسقط قول دعاة الفتنة وأدعياء العلم : "أن الرواية بالمعنى هى القاعدة الثابتة فى رواية الحديث(٦)، وأن الرواة تناقلوا الحديث بألفاظهم فى جميع العصور(٧).

"ومن أجل ذلك كله نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون : "إن الرواية بالمعنى لم يكن لها أثر فى ثبوت السنة وحجيتها و لم تفض إلى النتائج الخطيرة التى يزعمها دعاة الإلحاد، لأنها كانت قبل فساد اللسان العربى، من صحابة عايشوا الوحى، وتنزلاته، وخالطوا صاحب الشرع ﷺ، ومن أئمة كبار فى اللغة والشرع معاً، وكانوا يرونها رخصة عند الاضطرار(٨)، وكان نسيانهم قليلاً، بل نادراً، فإن كان ففى بعض حروف العطف، أو المفردات، أو بعض الجمل"(٩). وكانوا يقيدون ذلك ببعض العبارات الدالة على الحيطة والورع فى روايتهم بالمعنى كقولهم : "أو كما قال"، "أو كما ورد" "أو

---

(١) انظر : الكفاية ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٧٧ .

(٤) الكفاية ص ٢٨٥ ، وانظر : أثر عن أبى معمر فى سنن الدارمى المقدمة، باب من رخص فى الحديث إذا أصاب المعنى ١ /١٠٦ رقم ٣٢٠ .

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢ /٢٣٠، وللعراقى ٣ /٥٥، والكفاية ص ٢٩٧، والإلماع ص ١٨٥، وانظر: علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٨٣ .

(٦) ممن صرح بذلك إسماعيل منصور فى كتابة تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٣٨، ٢٣٩، وأيده جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد" ص ٥٨، ٦١، ١٦٢، وانظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى، فصل "الرواية بالمعنى مرتبطة بعصر التدوين" ١ /٤٨، والحديث النبوى فى النحو العربى ص ٦٤-٨٣ .

(٧) الحديث والمحدثون ص ٢٠٣ .

(٨) و لم يرخصوا بها فيما تضمنته بطون الكتب؛ لأن من ملك تغيير اللفظ، فلا يملك تغيير تصنيف غيره، وهذا بلا خلاف كما قال ابن الصلاح فى علوم الحديث ١٨٩ وانظر : الباعث الحثيث ص١٢٠، ١٢١ هامش.

(٩) الحديث والمحدثون ٢٠٧ بتصرف.

نحوه" "أو شبهه"(١).

يقول الأستاذ محمد أسد : "إذا كان مئات الصحابة قد حفظوا جميع القرآن الكريم غيباً بلفظه، وبما فيه من فروق ضئيلة فى الرسم (التهجئة) فلا ريب فى أنه كان ممكناً لهم، وللتابعين من بعدهم أن يحفظوا أقوال الرسول ﷺ متفرقة كما حفظوا القرآن سواء بسواء، ولكن من غير أن يزيدوا على الأحاديث أو أن ينقصوا منها شيئاً. إن المحدثين يرون أن الحديث الصحيح ما رُوى واحداً فى معناه ولكن بأسانيد مختلفة مستقلة"(٢).

الاحتجاج بالسنة والاستشهاد بها فى قواعد النحو واللغة :

عرفنا فيما سبق أن الأصل فى رواية الحديث روايته بلفظه، وذلك منذ عصر النبوة المباركة، والصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى عصر التدوين الرسمى للسنة. والفرع هو الترخص فى روايته بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، كما عرفنا كيف كانوا يتشددون فى الرواية باللفظ والاعتراض على من يقدم ويؤخر فى اللفظ النبوى، أو يستبدل كلمة بمرادفها، بل كان سقوط أحدهم من السماء أحب إليه من أن يزيد فى الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً، وبلغ من شدة المحافظة على اللفظ النبوى أن بعضهم يأبى تبديل حرف مشددَّ بمخفف أو العكس، بل ويأبى بعضهم تغيير اللحن الوارد فى كلام شيخه ما دام سمعه منه، حتى إذا شك الراوى فى لفظين أوردهما جميعاً متشككاً كما جاء فى الحديث : "**وهل يكُبُّ النَّاسَ فى النَّارِ على وُجُوهِهِمْ أَوْ على مَنَاخِرِهِمْ إلا حَصَائِدُ أَلْسَنِتِهِم**"(٣).

وهكذا حافظ رواة السنة على لفظ النبى ﷺ، حتى وصلت إلينا سنة المصطفى ﷺ

---

(١) روى ذلك عن ابن مسعود ﷺ، أخرجه ابن ماجة فى سننه المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ /٢٤ رقم ٢٣ . وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١ /٤٨ إسناده صحيح، احتج الشيخان بجميع رواته، وأخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم ١ /١٩٣ رقم ٣٧٦، وقال : صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه ووافقه الذهبى، وأخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط ١ /٩٧ رقم ٢٨١، وابن المبارك فى مسنده ١٤٠ رقمى٢٢٧، ٢٢٨، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ /٧٩، والخطيب فى الكفاية ص ٣١٠، والقاضى عياض فى الإلماع ص ١٧٧ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٦ .

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الإيمان، باب ما جاء فى حرمة الصلاة ٥ /١٣ رقم ٢٦١٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

سالمة من كل تحريف وتبديل.

نعـــم : وصلت إلينـا الســنة المطهرة بلفظ النبى ﷺ، بلفـظ أبلغ مـا عرف فى لغـة العرب، وعرف الدارسون من البيـان البشرى، وفى ذلك يصف أبو حيـان بلاغة السنة قائلاً : "والثانى : سنة رسول الله ﷺ، فإنهـا السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد النـاصح، والعلـم المنصوب والأمـر المقصود، والغايــة فى البيـان والنهايــة فى البرهـان، والمفزع عند الخصام، والقدرة لجميع الأنام"(١).

من أجل ذلك؛ فـإن الاحتجاج بـالحديث فى اللغـة، والنحو أمر طبيعى، ومـا زعمه المانعون من عدم الاحتجـاج به؛ لأنـه روى بـالمعنى، ولا نستطيع الجزم بأنه لفظ النبى ﷺ(٢) فهذا الزعـم يسقط بما سبق ذكره، وتفصيله من أن الأصل فى رواية الحديث أن تكون بـاللفظ، والفرع هو الـترخص فى روايتهـا بـالمعنى للعـالم بالألفـاظ ومدلولاتها، ولفظه فى هـذه الحالة أيضاً حجة، ولِمَ لا، وعلماء اللغة عندما جمعوا اللغة العرْبية النقية البعيـدة عن الخطـأ واللحن كـانوا يذهبون إلى البوادى ليستمعوا إلى اللغــة من فصحاء العرب، ومن بلغاء الباديـة مختارين القبائل التى اشـتهرت بفصحاتها، مثل قريش،وتميم، وهذيل وأسد وغيرهم.

وكانوا يتحـرون فى اختيار الفصحاء، فلم يأخذوا إلا من الذى وثـقوا فى فصاحته، ولم يشـكوا فى مخالطتـه لغير العرب، وقد حدد العلمـاء بعض العصور التى أخذوا عنها اللغـة؛ كالعصر الجـاهلى، وصدر الإسـلام،وبنـى أمية، حتـى القرن الثانى الهجرى، ولم يلتفتـوا إلىما جاء بعد ذلك عن العرب من شـعر ونثر، باعتبار أنه لا يحتج به(٣). وكل هذا ينطبق على رواة الســنة والأحاديث المرويـة، لأن الروايـة بالمعنى كـانت فى القرن الأول قبل فســاد اللسـان العربى وعلـى قلـة وفى حدود ضيقـة، هـذا فى الوقت الذى كـانت فيـه كتابات عديدة للصحابـة فى زمـن النبوة وبعده، وكذلك كتابـات التابعين فمن بعدهم حتى زمن التدوين الرسمى للسنة فى القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذى

---

(١) البصـائر والذخائر ١ /٨، وانظر : مـا قالـه الجاحظ فـى البيان والتبيين ٢ /١٧، ١٨، وانظر : بلاغة الرسـول للدكتور على محمد العمارى، والحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص ٥١ .

(٢) انظر: الاقـتراح فى علـم أصول النحو للسـيوطى ص ١٩، وقـارن بكشـف الظنـون ص٤٠٥-٤٠٧، والسـير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ١ /٢٠-٢٤ .

(٣) دراسـات فى تراث العرب اللغوى للأستاذ فتحى جمعـة ص ١٤-١٦، وانظر: مجلـة الوعى الإسـلامى العدد ٣٧٥ لسنة ١٤١٧ ص٧٢ .

فى مدونـات الطبقـة الأولى لفظ النبى ﷺ نفســه، فإن كـان هنـاك إبدال لفظ بمرادفه فالذى أبدله عربى فصيح يحتج بكلامه العادى، حتى إذا دونت السنة المطهرة منع من الرواية بالمعنى وتغيير الفظ المدون بلا خلاف كما قال ابن الصلاح[1].

ويقول الدكتور محمد الصباغ : "ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التى يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو مجهول لا يعرف قائله[2].

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى : "إن ما فى روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة، واللغويون من كلام العرب[3]. ثم إن المطلوب فى نقل قواعد اللغة والنحو من حديث رسول الله ﷺ هو غلبة الظن، والغالب على الظن أن الحديث لم يتغير لفظه[4].

أما ما زعموه من وقوع اللحن فى بعض الأحاديث بسبب عجمة بعض الرواة[5]؛ فهو شئ -إن وقع- قليلٌ جداً، لا ينبنى عليه حكم، ولا يقوم بهذا الزعم حجة لأحد ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بالحديث الصحيح[6]، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقرآن إذا لحن به بعض الناس؟!!. ثم إن اللحن كان موجوداً فى غير نصوص السنة من موارد اللغة التى اعتمد عليها النحاة من شعر ونثر، ورغم ذلك فقد قبلت؛ لأن العبرة بغلبة العصر لا بلحن الأفراد. ولم يقل أحد أنه لا يحتج بهما فى اللغة والنحو[7]. ثم إن ما ذكره هؤلاء من اللحن فى الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب – وسيأتى بعد قليل أمثلة على ذلك – وقد حذر العلماء من اللحن فى

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٦، وانظر : الحديث والمحدثون ص ٢١٨، ٢٢٠، والحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣١، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص٣٢٩، ٣٣٠، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ١ /٦٢ - ٦٤ .

(٢) الحديث النبوى للدكتور الصباغ ١٣٢ .

(٣) أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص٤٧ وانظر:علوم الحديث للدكتور الصباغ ص٣٣١،٣٣٢

(٤) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة للأستاذ محمد عيد ص ١٠٩ - ١١٢، والحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص٢١٩، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص١٠٧،١٠٨ .

(٥) انظر : الاقتراح ص ٢١ .

(٦) الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣٢، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١٢٢ .

(٧) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص١١٠ - ١١٤ بتصرف، وانظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور فجال ١ /١٠٢ .

الحديث أشد التحذير، وعد بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبى ﷺ : قال الأصمعى[1] : "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو أن يدخل فى جملة قوله ﷺ : "**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[2]. لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه[3] فقد كذبت عليه[4].

أما ما زعموه من أن أحداً من أئمة النحو المتقدمين لم يحتج فى كتبه بالحديث[5]. فذلك إن صح كما يقول الدكتور محمود فجال : فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، فـ (سيبويه) مثلاً إذا ذهبنا نقرأ كتابة المسمى بـ (الكتاب) فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبى ﷺ ولا مرة واحدة، وفى (الكتاب) نصوص كثيرة توافق الأحاديث النبوية ... ولكن (سيبويه) لم يستشهد بها على أنها أحاديث من النبى ﷺ بل على أنها من كلام العرب.

قال (سيبويه) فى كتابه[6] : "وأما قولهم : **كل مولود يولد على الفطرة حتى**

---

(١) الأَصْمَعِيُّ : بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الميم، وبالعين المهملة فى آخره. هذه النسبة إلى الجد، وهو الإمام المشهور أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن أعصر الباهلى الأَصْمَعِيُّ، من أهل البصرة، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والأخبار، والملاحم والنوادر، أثنى عليه فى السنة، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال ابن حجر فى التقريب : صدوق سنى. من مؤلفاته : اللغات، والنوادر، والنسب، وغريب الحديث، وغير ذلك، مات سنة ٢١٧هـ، وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى : اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ١ /٧٠، والفهرست لابن النديم ص ٨٦، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير١ /١٤٤ رقم ٣٨، وتقريب التهذيب ١ /٦١٨ رقم ٤٢١٩، وتهذيب الأسماء واللغات للنووى ٢ /٢٧٣، ونزهة الألباب فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى ص١١٢، وإنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى٢ /١٩٧، ولسان الميزان٩ /٤٩٢ رقم ١٥٤٩٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٣) المراد باللحن هنا : مخالفة صواب الإعراب، ويطلق أيضاً على النطق بكلمة على وجه لا يثبت عند العرب، وإن لم يكن خطأ فى الإعراب، واستعمله فى ذلك الفقهاء وأهل اللغة؛ كالنووى، والحريرى. أفاده فضيلة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف - رحمه الله - على هامش تحقيقه لتدريب الراوى ٢ /١٠٦ .

(٤) رواه ابن الصلاح فى علوم الحديث ص١١٠-١١٤، والقاضى عياض فى الإلماع ص ١٨٣-١٨٤، وذكره العراقى فى فتح المغيث ٣ /٥٣، والسخاوى فى فتح المغيث ٢ /٢٢٤، والسيوطى فى التدريب ٢ /١٠٦، والصنعانى فى توضيح الأفكار ٢ /٣٩٣ - ٣٩٤ وقال عقبة : "قلت وإنما قال الأصمعى "أخاف" و لم يجزم، لأن من لم يعلم بالعربية، وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب" انتهى. وانظر : بقية أقوال المحدثين فى التحذير من اللحن فى المصادر السابقة.

(٥) انظر : الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٢١، والسير الحثيث للدكتور فجال ١ /٢٢ .

(٦) انظر : الكتاب لسيبويه ١ /٣٩٦ .

يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[١] فانظر كيف جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتج بكلامهم[٢].

يقول الدكتور محمود فجال : إن عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبى ﷺ لا يعنى أنهم لا يجيزون الاستدلال به، وإنما يعنى عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق، وهو علم رواية الحديث ودرايته، لأن تحصيله بحاجة إلى فراغ، وطول زمان، كما يعنى عدم تعاطيهم إياه[٣].

أما (ابن مالك) فهو إمام فى الحديث بالإضافة إلى إمامته فى علم العربية، وهذا هو السبب الذى حدا به إلى الاستشهاد بالحديث.

قال (الصلاح الصفدى) : كان-ابن مالك-أمة فى الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى أشعار العرب[٤].

والقدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالى لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا - خطأ - أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ثم حاولوا تعلل ذلك. إذاً فقد كان المتأخرون مخطئين فيما أدعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما ينهجون نهجهم. ونحن نحمل (ابن الضائع) و"أبا حيان" تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها، ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء، دون تمحيص أو تحقيق ثقة فى حكمهما ... ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة، هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص

---

(١) الحديث بنحوه أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب ما قيل فى أولاد المشركين ٣ /٢٩٠ رقم ١٣٨٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة وحكم أطفال الكفار وأطفال المسلمين ٨ /٤٥٨ رقم ٢٦٥٨ .

(٢) فهارس كتاب سيبويه للأستاذ محمد عبد الخالق ص ٧٦٢، وانظر : الحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص ١٠٩ .

(٣) الحديث النبوى فى النحو العربى ص ١١٠، ١٢٦ .

(٤) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ١ /١٣٤، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص١١٠، ١٢٦ .

فصحـاء العرب) ثم حين جـاء من بعدهـم ودونوا هذه الفكـرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث النبوى بنص مستقل، فلما جاء (ابن الضائع) و(أبو حيان) وغيرهما و لم يجـدوا نصاً مسـتقلاً يعـد الحديث من مصـادر الاحتجـاج، ظنوا أن القدمـاء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث.

ويؤيد هذا الافتراض أن (السيوطى) استنبط من قول صـــاحب (ثمار الصناعة) : (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى - وكلام فصحاء العرب) أن النحاة لم يكونـوا يستشهدون بالحديث، فعقـب على ذلك بقوله : "فقصره عليهما، و لم يذكر الحديث"(1)

يقول الدكتور محمود فجال: "وهنـاك أسباب كثيرة تحمل على الشـك فى صحة ما نسـب إلى الأقدمـين من رفضهم الاستشـهاد بـالحديث، بل هنـاك من الدلائل مـا يكاد يقطـع-إن لم يكن يقطع فعلاً - أنهـم كانوا يستشـهدون بـه، ويبنون عليـه قواعدهم، سواء منهـم من اشـتغل باللغة أو النحو أو بهمـا معاً. ولهذا لا يسـع الباحـث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون. وسنده فى ذلك ما يأتى :

أولاً : أن الأحاديث أصح سنداً من كثير ممـا ينقـــل من أشعار العرب، ولهذا قال (الفيومى) بعد أن استشـهد بحديث : "فـأثنوا عليه شـراً" على صحـة إطلاق الثناء على الذكـر بشـر(2) قـال: "قـد نقل هـذا العدل الضـابط، عـن العدل الضــابط عن العرب الفصحاء عن أفصـح العرب، فكـان أوثق من نقل أهل اللغـة؛ فـإنهم يكتفون فى النقل عن واحد ولا يعرفون حاله(3).

ثانياً : أن المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا فى الراوى أن يكون محيطـاً بجميـع دقائق اللغــة، وإلا فلا يجوز لـه الروايـة بالمعنى. علـى أن المجيزين الروايـة بـالمعنى معترفون بـأن الروايـة باللفظ هـى الأولى، و لم يجيزوا النقـل بـالمعنى إلا فيما لم يدون فى الكتب وفـى حالة الضرورة فقط(4). وقد ثبت أن كثيراً من الرواة فى الصدر

---

(1) الاقتراح للسيوطى ١ /١٣٤، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١١١ .

(2) لسان العرب ١٤ /١٢٤، والقاموس المحيط ٤ /٣٠٤ .

(3) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ٣ /٢٠١ .

(4) مجلة المجمع ٣ /٢٠٤ .

الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف.

ثالثاً : أن كثيراً من الأحاديث دون فى الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدى رجال يحتج بأقوالهم فى العربية، فالتبديل على فرض ثبوته، إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه. فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك[١].

رابعاً : أن اللغويين احتجوا بالحديث فى اللغة، لأجل الاستدلال على معانى الكلمات العربية، وهو ما دفع (السهيلى) إلى أن يقول : "لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع فى شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الإمام السيوطى[٢] أ.هـ.

ويقول الدكتور صبحى الصالح معللاً عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث قال: "فذلك إن صح - عائد إلى أن كتب الحديث لم تكن متوفرة لغير ذوى الاختصاص فى ذلك الحين، ولولا ذلك لاقتصروا على الاستشهاد بها دون الأشعار، وقد تلافى المتأخرون هذا، فكانوا يحتجون دائماً بأحاديث رسول الله ﷺ فى معجماتهم التى اشتملت على أنقى الألفاظ وأفصحها مصحوبة بشروحها وشواهدها، كما فى "تهذيب" الأزهرى، و(صحاح) الجوهرى و(مقاييس) ابن فارس، و(فائق) الزمخشرى وغيرهم[٣].

وفاقهم فى ذلك كله (ابن مالك) وبلغ الذروة فى كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فقد عقده للأحاديث التى يشكل أعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربى الصحيح[٤]. بل إن (ابن الضائع) و(أبا حيان) وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الأحاديث وقد فطن إلى هذا (ابن الطيب الفاسى) فقال : "بل رأيت الاستشهاد

---

(١) انظر : خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادى ١ /٦ .

(٢) أصول التفكير النحوى للدكتور على أبى المكارم ص ١٣٦-١٤١، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١١٢، ١١٣

(٣) علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٣٢ .

(٤) انظر : الدراسة النحوية للأحاديث الواردة فى أكثر شروح ألفية ابن مالك للدكتور محمود فجال فى كتابة الحديث النبوى فى النحو العربى ص١٣٨-٣١٥، وانظر: دراسة نحوية للأحاديث الواردة فى شرح الكافى للرضى للدكتور محمود فجال فى كتابه السير الحثيث١ /١١٩-٣٢٤، ٢ /٣٢٥-٥٤٣ .

بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه مرات، ولا سيما فى مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد، فهو فى كل حين فى اجتهاد"(١).

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى : "وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة(٢).

ويمكننا أن نعد قرار مجمع اللغة العربية فى مصر قولاً معتمداً فى موضوع الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو. وهذا القرار هو : "إن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"(٣).

كما رأى المجمع الاحتجاج بأنواع من الأحاديث لا ينبغى الاختلاف بالاحتجاج بها فى اللغة، وهى : الأحاديث المدونة فى الصدر الأول، ككتب الأصول الستة فما قبلها، على أن يحتج بها على الوجه التالى :

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات.

ج- الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبى ﷺ ومعاهداته.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء(٤).

---

(١) تحرير الرواية فى تقرير الكفاية لأبى الطيب الفاسى ص٩٦، وانظر: الحديث النبوى للدكتور فجال ص١٠٦ .

(٢) أصول النحو ص ٤٩ وقارن بالحديث النبوى للدكتور فجال ص١٢٣، والسنة النبوية فى مواجهة التحدى للدكتور أحمد عمر هاشم ص ١٢٢-١٢٣ .

(٣) نقل هذا القرار الأستاذ عباس حسن فى كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ص ٢٤، وانظر: الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣٠، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص ١٢٧-١٣٢ .

(٤) كالأئمة مالك والشافعى، ولذلك قال الإمام أحمد بن حنبل فى الشافعى : "إن كلامة فى اللغة حجة" انظر : الاقتراح للسيوطى ص ٢٤ .

ز- الأحاديث التى عرف من رجال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[١].

يقول الأستاذ جواد رياض بعد أن نقل قرار مجمع اللغة السابق : "ومن هنا؛ فإننا نستطيع أن نعتمد على الأحاديث الصحيحة اعتماداً كلياً فى تأييد بعض قواعد النحو التى نطق بها رسول الله ﷺ، والتى توافق لغة من لغات العرب، حتى ولو خالفت رأى جمهور النحاة، لأن قول الرسول حجة فى تصحيح أقوالنا كما هو حجة فى تصحيح أعمالنا، وما ذكره هؤلاء من اللحن فى الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب. مثل ما روى عن أنس ﷺ عن النبى ﷺ أنه نهى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُل قائماً، قال قَتَادَةُ فَقُلْنَا فالأَكْلُ فقال : "ذَاكَ أَشَرُّ أَوْ أَخْبَثُ"[٢].

وفى حديث آخر قال : "... **فوالَّذى نَفْسِى بِيَده إِنَّهُمْ لأَخْيَرُ مِنْهُمْ**"[٣]. وطبقاً لما هو معروف عند أهل اللغة، فإنهم ينكرون لفظ "أَشَرَّ" و"أَخْيَرُ" ويقولون الصواب (خير) و(شر) بدون ألف كما قال تعالى : ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا**﴾[٤] وقال تعالى : ﴿**أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[٥]. ولكن لا يقبل إنكارهم فإن لفظ "أشر" و"أخير" صحيح أيضاً، وهو عربى فصيح، وهو لغة من لغات العرب، وإن كانت قليلة الاستعمال، وبالتالى فلا يقبل إنكار هذه اللغة أو ردها ما دامت قد تكررت فى الأحاديث الصحيحة، ويوجد لها نظائر مما لم يكن معروفاً عند اللغويين وجارياً على قواعدهم، لأن النحويين كما قال الإمام النووى لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام العرب، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره من العرب كما هو معروف[٦].

---

(١) مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاماً أخرجها وراجعها محمد شوقى أمين، وإبراهيم الترزى ص ٥، وانظر : أمثلة على كل ما سبق فى الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص١٣٣ - ١٣٥ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً ٧ /٢١٣ رقم ٢٠٢٤

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينه ٨ /٣١٥ رقم ٢٥٢٢ .

(٤) الآية ٢٤ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الفرقان.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم ٧ /٢١٧ رقم ٢٠٢٤، ٨ /٣١٣ رقم ٢٥٢٢ وانظر : مجلة الوعى الإسلامى، العدد ٣٧٥ لسنة ١٤١٧هـ، ص ٧٣ .

ومن هنا يتبين أن قول الرسول ((أَشَرَّ) و (أَخْيَرُ) صحيح حتى ولو كان مخالفاً لرأى جمهور النحاة، فالاحتجاج بالحديث الصحيح هو الأولى[1].

وأخيراً : (لا نملك إلا أن نرد قضية الاحتجاج إلى معيار لا يخطئ أبداً، وهو معيار الفصاحة والصفاء والسلامة من الفساد، فلا يحتج فى الحديث، ولا فى غيره، بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركة إلى لفظه مهما يَسمُو مقامه. وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً - لو عرفه اللغويون المتقدمون فى وقت مبكر - بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية، وبقطف ثمار تلك الأصول فى نتاج نحوى غنى بالشواهد كنتاج ابن مالك، وابن هشام، من رجال النحو المتأخرين وأئمته الأعلام"[2]. ومذهبهم هو الأصل السديد الصحيح، وهو الذى أخذ به جمهور علماء اللغة الذين امتلأت معجماتهم التى تركوها بالحديث، وكذلك كتب أئمة النحو المتقدمين؛ كابن فارس، وابن جنى، وابن برى، والسهيلى، حتى قال ابن الطيب : "لا نعلم أحد من علماء اللغة خالف هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان (٧٤٥هـ) فى شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ) فى شرح الجمل، وتابعهما فى ذلك الإمام السيوطى[3] أ.هـ.

والحق ما قاله الإمام مالك لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع كلام ضائع[4]. وما احتجوا به على منعهم للاحتجاج ظهر لك ضعفه، لأن ما تعللوا به ورد بصورة أدق وأضبط من الذى احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[5]. أ.هـ **وا لله أعلم**.

---

(١) مجلة الوعى العدد السابق نفس الصفحة.

(٢) علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٣٣ .

(٣) أصول التفكير النحوى ١٣٦ - ١٤١، وانظر : الحديث النبوى للدكتورالصباغ ص ١٣٠، ١٣١ .

(٤) تحرير الرواية فى تقرير الكفاية ص ١٠١ ، وانظر : الحديث النبوى للدكتور محمود فجال ص ١٠٨، ١٠٩ . وللاستزادة فى هذا الموضوع، انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى.

(٥) راجع أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤١ .

رابعاً : شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للحديث أضعفت الثقة بالسنة النبوية

استعراض الشبهة وأصحابها :

زعم أعداء السنة المطهرة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، وأذيالهم من دعاة اللادينية، أن من آثار تأخر تدوين الحديث إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة، أن اتسعت أبواب الرواية وفاضت أنهار الوضع بغير ضابط ولا قيد - منذ فتنة عثمان بن عفان ﷺ حتى لقد بلغ ما روى من الأحاديث الموضوعة عشرات الألوف لا يزال كثير منها منبثاً بين تضاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها، مما يجعل الثقة بصحة الأحاديث ضعيفة، ويجعل المرء لا يطمئن إلى السنة النبوية من حيث ورودها[١].

هذه هى خلاصة شبهتهم التى طعنوا بها فى حجية السنة المطهرة، وفى مصدريتها التشريعية، كما طعنوا بها فى عدالة حملة الإسلام من أهل القرون الثلاثة الفاضلة الذين شهد لهم المصطفى ﷺ بالخيرية من صحابته الكرام ﷺ والتابعين لهم بإحسان من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء.

فطعنوا بهذه الشبهة فى حجية السنة حيث ذهب الصنم الأكبر للمستشرقين جولد تسيهر إلى (أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام فى القرنين الأول والثانى، وأنه ليس صحيحاً ما يقال أنه وثيقة

(١) أضواء على السنة محمود أبو رية ص ١٨، ٢٦٨، وانظر له قصة الحديث المحمدى ص ٤٩ - ٥٦ وشيخ المضيرة ص ٢١٨، وانظر الأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ١ /٣٥، ومجلة المنار المجلد ٩ /٥١٦ - ٥١٧، والصلاة لمحمد نجيب ص ١١ - ١٤، وفجر الإسلام ٢١٠، ٢١١، وضحى الإسلام ٢ /١٢٣ كلاهما لأحمد أمين، ودليل المسلم الحزين لحسين أحمد أمين ص ٤٥ وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٩٨، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لعبد الله النعيم ص ٤٤-٥٠، والأصلان العظيمان ٢١٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد كلاهما لجمال البنا ص١٢، ٩٠، ٩١، ١٠٩، ١٦١، ٢٦٢، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث لسعيد العشماوى ص ٨٤، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص١١١، ١١٣، ٢٩٠، ٤٢٧، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين كلاهما لإسماعيل منصور ص ٤٧١، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة لصالح الوردانى ص ٨١، وتأملات فى الحديث زكريا عباس داود ص ١٣١-١٦٤والإمام الشافعى لنصر أبو زيد ٩٧، ٩٨، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ٢٣٦ - ٢٥٨، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٤٨٩ - ٥١٤، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى ١٣، ١٥٦،١٥٨،٢٩٠،٢٩٨، ٣٠٢، وخمسون ومائة صحابى مختلق لمرتضى العسكرى١ /٥٠، ٥١ .

للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جمهور الإسلام في عصر النضوج، وتابعه على ذلك سائر المستشرقين[1]، وذيولهم من دعاة الفتنة، وأدعياء العلم في أمتنا الإسلامية؛ مثل أحمد صبحي منصور القائل : "بدلاً من أن يعكف المسلمون على القرآن ومنهجه العقلي فإنهم أضاعوا قروناً في تأليف الروايات والاختلاف حولها، وفي تأليف الخرافات والبحث عنها"[2].

ويقول أيضاً : "... لأن تلك المرويات التي كانت تعبر عن عصور السابقين وثقافتهم أصبحت في عصرنا تسيء للإسلام، علاوة على أنها أكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان[3]، فتأمل هل هناك فرق في المعنى بين ما قاله أحمد صبحي وجولدتسيهر؟!!

ومن أسباب وضع الحديث طعن أعداء الإسلام في عدالة حمل الإسلام من صحابة رسول الله ﷺ وأئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين.

١- فاتهموا الصحابة العدول الثقات ﷺ بالكذب على رسول الله ﷺ، وأنهم كانوا يكذّب بعضهم بعضاً، وأنهم تسارعوا على الخلافة وانقسموا شيعاً وأحزاباً وأخذ كل حزب يدعم موقفه بحديث يضعه على النبي ﷺ، واشتد ذلك الأمر في العصر الأموي، والعباسي حيث تحولت تلك الأكاذيب إلى أحاديث، وتم تدوينها في العصر العباسي ضمن كتب الحديث الصحاح) [4].

٢- واتهموا أئمة المسلمين الثقات من المحدثين والفقهاء بأنهم نافقوا الحكام والسلاطين، وكانوا لهم جنوداً واخترعوا لهم من الأحاديث ما يثبت ملكهم وسلطانهم، وعلى دربهم صار علماء المسلمين إلى يومنا هذا. وفي ذلك يقول نيازي عز الدين : "السلطان[5] كان يستخدم الأحاديث، وعلماء الحديث، ورجال الدين

---

(١) سبق تفصيل ذلك والرد عليه في شبهة التأخر في تدوين السنة ص ٣٤٩-٣٥٩ .

(٢) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٣٠ ص ٥٠ .

(٣) انظر : مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦، وكرر هذا الكلام إجمالاً في كتبه الآتية : حد الردة ص ٥، ٨٩، والمسلم العاصي ص ٨،٩، وعذاب القبر ص ٥،٦، ولا ناسخ ولا منسوخ ص ١٠، وانظر السنة ودورها في الفقه الجديد ص ١١ .

(٤) قاله أحمد صبحي في كتابه الحسبة ص ١٠، ٣٩، وانظر مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٥، والصلاة في القرآن ص٥٦،٥٧، وانظر:الحديث في الإسلام للمستشرق الفريد غيوم ص٢٠-٣٠ نقلاً عن منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٥٧، ٥٨ .

(٥) المراد بالسلطان في نظر المؤلف هو معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وصرح بذلك في كتابه دين السلطان ص ٣٤، ٤١، ٧٩٥ .

أصلاً من أجل إقناع الشعب الذى هو الرأى العام عنده بوجهة نظره دائماً، فكل هؤلاء كانوا يعملون للسلطان بأجر موضوع يقابل خدماتهم المطلوبة، فعليهم تنفيذ الأوامر (لذلك سميناهم فى هذا الكتاب بجنود السلطان؛ لأنهم يتلقون الأوامر وعليهم الطاعة الدائمة لتلك الأوامر مهما كانت)[1] ويقول فى موضع آخر : "وجنود السلطان استخدموا الأحاديث التى وضعوها ظلماً باسم الرسول ﷺ؛ ليتوصل السلطان إلى ما يريد من إخضاع الشعب بأقل تكاليف ممكنة"[2].

وهذا الكذب ترديد لما قاله قديماً جولد تسيهر فى العقيدة والشريعة فى الإسلام قائلاً: "ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو هى من عمل رجال الإسلام القدامى ... فالحق أن كل فكرة، وكل حزب وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له فى الرأى يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد فى دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث، ظاهرها لا تشوبه أى شائبة"[3].

ونفس هذا الكذب ردده حسين أحمد أمين فى كتابه دليل المسلم الحزين قائلاً : ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأى يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بحديث يرفعونه إلى النبى ﷺ[4].

ورردده أحمد أمين فى فجر الإسلام قائلاً : "فلا تكاد ترى فرعاً فقهياً مختلفاً فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذلك"[5].

ورردده أحمد صبحى مؤيداً فى ذلك أحمد أمين قائلاً فى دفاعه عن حل زواج المتعة:

---

(١) دين السلطان ص ٦٢ .

(٢) دين السلطان ص ٩٢ وراجع من نفس المصدر ص ١٠، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٥٣، ١٥٤، وانظر : إنذار من السماء ص ١٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ٦٩٥، ٧١٥ . كلاهما لنيازى عز الدين. وانظر : وعاظ السلاطين للدكتور على الوردى ص ١٥-٢٦٢ .

(٣) العقيدة والشريعة ص٤٩،٥٠ ، وانظر : له دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٥١١، ٥٢١ . وانظر : أصول الفقه المحمدى لشاخت ترجمة الصديق بشير نقلاً عن المرجع السابق العدد ١١ ص ٦٨٩ . راجع : منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزية على طه ص ٦٤ وما بعدها.

(٤) دليل المسلم الحزين ص ٤٥ .

(٥) فجر الإسلام ص ٢١٤ .

"وذلك يذكرنا بما قاله العلامة أحمد أمين فى كتابة فجر الإسلام. "أن الخلافات الفقهية كانت من أهم أسباب اختراع الأحاديث"[١].

ويقول أيضاً : "إن كل ما كتبه الأئمة السابقون (يعنى ما دونوه فى كتب السنة المطهرة) ليس ديناً وإنما هو فكر دينى يقبل الخطأ والصواب[٢].

وردد ذلك من غلاة الشيعة على الشهرستانى فى كتابه (منع تدوين الحديث أسباب ونتائج) قائلاً : "السنة المتداولة اليوم ليست سنة الرسول بل هى سنة الرجال فى كم ضخم من أبوابها ومفرداتها"[٣] وفى موضع آخر : يصف السنة المطهرة بأنها "فقه الرجال"[٤].

---

(١) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٤ ص ٢٣ .

(٢) انظر : مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦، وقارن شيخ المضيرة لمحمود أبو ريه ص١٧٠، والإمام الشافعى وتأسيس الأيدلوجية الوسطية للدكتور نصر أبو زيد ص٩٨، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٦٠، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص٩٨، ٩٩ وغيرهم.

(٣) منع تدوين الحديث ص ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٣٠ .

الجواب على شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للسنة أضعفت الثقة بالسنة الشريفة

تمهيد :

صحيح : أنه كان هناك وضاعون وكذابون لفقوا أقوالاً، ونسبوها إلى رسول الله ﷺ . ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة التى تخيلها أصحاب هذه الشبهة، وأثاروا بها الوساوس فى النفوس، وقد جهلوا أو تجاهلوا الحقائق التى سادت الحياة الإسلامية فيما يتعلق بالسنة النبوية . فقد كان إلى جانب ذلك عدد وفير من الرواة الثقات المتقنين العدول، وعدد وفير من العلماء الذين أحاطوا حديث رسول الله ﷺ بسياج قوى يعسر على الأفاكين اختراقه .

واستطاع هؤلاء المحدثون بسعة إطلاعهم، ونفاذ بصيرتهم، وجدهم واجتهادهم ومثابرتهم أن يعرفوا الوضاعين، وأن يقفوا على نواياهم ودوافعهم، وأن يضعوا أصابعهم على كل ما نسب إلى رسول الله ﷺ على سبيل الوضع والكذب والافتراء .

فهؤلاء الوضاعون لم يترك لهم الحبل على الغارب يعبثون فى الحديث النبوى كما يشاؤون، ولم يترك لهم المجال لأن يَنْدَسُوا بين رواة الأحاديث النبوية الثقات العدول دون أن يعرفوا .

فقد أدرك العلماء الثقات من المحدثين هذا الاتجاه عند الوضاعين فضربوا عليهم حصار فكرياً، وعلمياً، وعملياً، وميزوهم، وكشفوهم، وكشفوا أساليبهم، وأهدافهم، ودوافعهم، وذكروهم فرداً فرداً وبينوا حكم الدين فى كل منهم(١)، كما استعدوا عليهم الحكام والأمراء بمنعهم من التحديث، كما ميزوا الصحيح والضعيف والموضوع فدون كل على حده، وتلك مزية للسنة لم يصل إليها أى علم من العلوم، إلا أن أعداء الإسلام استطاعوا أن يصوروا هذه المزية على أنها عيب!!! بزعمهم أن الموضوع يوجد فى السنة بلا تمييز(٢) .

وإذا كان العلماء قديماً وحديثاً اتسعت مباحثهم فى التعريف بالحديث الموضوع، وبدايته، وأسبابه، وحكم روايته، وضوابط معرفته، وأشهر المصنفات فيه، وكتبوا فى

---

(١) مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة بحث الشيخ عز الدين التميمى ٢ /٥٦٩-٥٧٠ .

(٢) السنة النبوية . مكانتها . لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٥٤ .

ذلك ما يفى بالغاية - حتى يصح أن يقال : لم يدع الكاتبون زيادة لمستزيد فيه، فلنذكر خلاصة بعض تلك المباحث ففيها بيان جهود علماء الحديث فى مقاومة حركة الوضع والوضاعين، وهتك سترهم، حتى خرجت السنة النبوية المطهرة سالمة من تحريفهم وإفكهم. فإلى بيان ذلك.

التعريف بالحديث الموضوع لغة واصطلاحاً :

الموضوع لغة : اسم مفعول، مأخوذ من وضع الشيء يضعه وضعاً، إذا حطه وأسقطه. أو مأخوذ من الضعة، وهى الانحطاط فى الرتبة ويأتى (وضع) لمعان عدة، منها : الإسقاط، كوضع الجنابة عنه أى أسقطها وكوضع الأمر، أو الشيء عن كاهله، أى أسقطه. ويأتى بمعنى الترك، ومنه : إبل موضوعة، أى متروكة فى المرعى. ويأتى بمعنى الافتراء والاختلاف كوضع هذه القصة، أى : اختلقها وافتراها. والأحاديث الموضوعة : المختلقة(١).

والموضوع فى اصطلاح المحدثين : هو الحديث الكذب، المختلق، المصنوع فهو مما نسب إلى النبى ﷺ كذباً واختلاقاً، مما لم يقله أو يفعله أو يقره، فالمناسبة بين المعنى اللغوى، والاصطلاحى ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط، وفيه انحطاط فى رتبته عن غيره، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجوداً(٢).

وتسمية الكلام (الموضوع) : حديثاً، لا مانع منها، فهو حديث بالنظر إلى المعنى اللغوى، كما أشار إليه الحافظ السخاوى فى فاتحة كتابه المقاصد الحسنة بقوله : ولاحظت فى تسميتها أحاديث - المعنى اللغوى -"(٣)، وهو أيضاً (حديث) بحسب زعم واضعه، وبالنظر إلى ظاهر الأمر قبل البحث والكشف له، وإن كان اصطلاحاً ليس بحديث.

ويشهد لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) قوله ﷺ : **"من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"**(٤)، ففى هذا الحديث سمى النبى ﷺ، الكلام المكذوب

---

(١) لسان العرب ٨ /٣٩٦، ٣٩٧، والقاموس المحيط ٣ /٩١، ٩٢ .

(٢) انظر : تدريب الراوى ١ /٢٧٤، وفتح المغيث للسخاوى ١ /٢٧٤، وتوضيح الأفكار ٢ /٦٨، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ /٥ .

(٣) المقاصد الحسنة ص ٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٠ .

(حديثاً).

والحديث الموضوع : تارة يكون كلاماً يخترعه الكذاب من عند نفسه، ثم يضيفه إلى رسول الله ﷺ، وهو أكثر الأحاديث الموضوعة.

وتارة يأخذ الواضع كلام غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين، أو بعض كلمات الحكماء، أو بعض الأخبار الإسرائيليات، أو غير ذلك، ثم ينسبه للرسول ﷺ.

وتارة يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد، فيركب عليه إسناداً صحيحاً ليروج ويقبل. وتارة ينسب الكلام المستقيم ككلام بعض الصحابة أو غيرهم إلى النبى ﷺ خطأ وغلطاً، فيقال فيه أيضاً : حديث موضوع[1] أ.هـ.

بداية الوضع فى الحديث وبراءة الصحابة ﷺ منه :

اختلف العلماء فى بداية ظهور الوضع فى الحديث إلى قولين :

١- القول الأول : ذهب إلى أن بدايته فى عهد النبوة المباركة، وبه قال الدكتور صلاح الدين الأدلبى[2]، والدكتور فاروق حماده[3]، واستدلوا على ذلك بما روى عن بُرَيْدَةَ ﷺ[4] قال: جاء رجل إلى قوم فى جانب المدينة فقال : إن رسول الله ﷺ أمرنى أن أحكم برأيى فيكم، فى كذا وكذا. وقد كان خطب امرأة منهم فى الجاهلية، فأبوا أن يزوجوه، فبعث القوم إلى النبى ﷺ يسألونه، فقال : "**كذب عدو الله**". ثم أرسل رجلاً فقال : "**إن أنت وجدته ميتاً فأحرقه**" فوجده قد لدغ فمات، فحرقه، فعند ذلك قال النبى ﷺ:"**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[5].

---

(١) لمحات من تاريخ السنة ص ٨٠، ٨١ وانظر : تفصيل ذلك فى الموضوعات لابن الجوزى ١ /٣٥، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ /١٥-١٦ .

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص ٤٠، ٤١ .

(٣) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل ص ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٤) بُرَيْدَةُ هو : بُرَيْدَةُ بن الحُصَيْب، صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ١ /١٨٥ رقم ٢١٧، وتاريخ الصحابة ص ٤٣ رقم ١٠٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٨ رقم ٤١٤، واسد الغابة ١ /٣٦٧رقم ٣٩٨، والإصابة ١ /١٤٦ رقم ٦٣٢ .

(٥) أخرجه ابن عدى فى الكامل ٤ /١٣٧١، ونقله عنه ابن الجوزى فى مقدمة كتابة (الموضوعات) ١ /٥٥، ٥٦ من حديث بريدة ﷺ، وفى إسناده بروايته عند ابن عدى، وروايته عند ابن الجوزى (صالح بن حيان القرشى) اتفقت كلمة المحدثين النقاد على تضعيفه وجرحه، كما تراه فى ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٤ /٣٨٦، وتقريب التهذيب ١/٤٢٧ رقم ٢٨٦٢، والجرح والتعديل ٤ /٣٩٨ رقم ١٧٣٩، والمجروحين لابن حبان ١ /٣٦٥،=

٢- **القول الثانى :** ذهب إلى أن بداية الوضع فى الحديث، كانت باندلاع الفتنة التى أشعل فتيلها أقوام من الحاقدين على الإسلام، ويعتبر الدكتور السباعى سنة أربعين من الهجرة هى الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزايد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين علىّ ومعاوية -رضى الله عنهما- شكلاً حربياً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة[1]. وربما بدأ قبل ذلك، فى الفتنة التى كانت زمن عثمان ﷺ، هذا إذا اعتبرناها الفتنة المذكورة فى خبر ابن سيرين، والتى جعلها بداية لطلب الإسناد.

وأياً كانت بداية الوضع فى الحديث "زمن النبوة المباركة" أو "زمن الفتنة" فلا يمكن أن يكون الوضع فى الحديث وقع من صحابة رسول الله ﷺ العدول الثقات المعروفين بالخيرية، والتقى، والبر والصلاح، والذين يدور عليهم نقل الحديث.

وعلى فرض صحة الروايات التى تشير إلى أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة. فليس فيها ما يشكك فى صدق الصحابة، ولا ما يطعن فى عدالتهم، إذ كان معهم منافقون، وهم الذين كانت تصدر منهم أعمال النفاق، فلا يبعد أن يكون الرجل الوارد فى تلك الروايات واحد من المنافقين، وبذلك قال الدكتور صلاح الدين الأدلبى[2]، والدكتور فاروق حمادة[3] دفاعاً عن تهمة الصحابة بالكذب عليه ﷺ فى

=والضعفاء والمتروكين للنسائى ص١٣٥ رقم ٣١١، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٧٠ وترجم له الحافظ الذهبى فى الميزان ٢/٢٩٢ فذكر من منكراته هذا الحديث نفسه، وقال : رواه كله صاحب (الصارم المسلول) ص ١٦٩ من طريق البغوى عن يحيى الحمانى عن على بن مسهر وصححه، ولم يصح بوجه. والحديث أخرجه الطبرانى فى الأوسط ٣ /٥٩ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وفى إسناده عطاء بن السائب الكوفى وقد اختلط كما قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٤٥، وقد نص الطبرانى أن هذا الحديث لم يروه عن عطاء إلا وهيب بن خالد، وقد ذكر أبو داود أنه سمع منه بعد اختلاطه. انظر : نهاية الاغتباط ص٢٤١ رقم ٧١، وفى تهذيب التهذيب ٧ /٢٠٣ رقم ٣٨٥ رواية وهيب عنه فى جملة ما يدخل فى الاختلاط، هذا وقد تتبع الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة هذا الحديث برواياته المتعددة فى كتابه "لمحات من تاريخ السنة" تحت عنوان "بطلان الأحاديث الدالة على وجود الكذب على النبى ﷺ فى حياته ص ٥٦ - ٦٥، وقال : وأما الحديث الذى جاء فى سبب ورود حديث "من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه، انظر : لمحات من تاريخ السنة ص ٥٦

(١) السنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٧٥، وممن ذهب إلى القول الثانى الدكتور همام سعيد فى كتابه الفكر المنهجى عند المحدثين ص ٥١، والدكتور أبو لبابة فى كتابه أصول علم الحديث ص٨٩-٩١، والأستاذ أبو غدة فى كتابه لمحات من تاريخ السنة ص ٧٣ - ٧٦ وغيرهم.

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص ٤١.

(٣) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل ص ٢٧٣، وسبقهم إلى ذلك الإمام ابن حزم فى كتابة الاحكام فى=

زمانه، وهما من أصحاب القول الأول أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة.

أما ما زعمه غلاة الشيعة والمستشرقون ودعاة اللادينية : أن بداية الوضع كانت فى زمن النبى ﷺ ووقعت من صحابته الكرام، واستدلالهم على ذلك بالروايات السابقة[1]. وغيرها مما جاء فيها تخطئة بعض الصحابة لبعضهم، واستشهادهم بذلك على أنهم كانوا يشكون فى صدق بعضهم بعضاً.

فهذا لا يقوله إلا قوم امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على من اختارهم واصطفاهم ربهم ﷻ لصحبة نبيه ﷺ وتبليغ رسالته إلى الخلق كافة.

يقول الدكتور أبو لبابة حسين : "لا يختلف منصفان فى أن العصر الأول للإسلام يعد أنظف العصور وأسلمها من حيث استقامة المجتمع وتوفيق رجاله وصلاحهم ولا غرو، فإن جلّ القيادات كانت من الصحابة[2]، كما أن التربية القرآنية التى غرسها ﷺ فى صحبه، وتعهدها بالرعاية كانت عاملاً فعالاً فى تطهير نفوس الأصحاب مما يطرأ عادة على القلوب والنفوس من أهواء ورغائب تكون مدعاة للكذب والافتراء، ولا سيما والقرآن الكريم يتوعد الكاذبين بأشد الوعيد، ويصف الكذب بأنه ظلم قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ﴾[3]، ﴿قُلْ إِنَّ

=مباحث المرسل فصل (ليس كل من أدرك النبى ﷺ ورآه صحابياً ٢ /٢١٨ . فبعد أن روى الحديث السابق من رواية بريدة ﷺ وفى إسناده أيضاً "صالح بن حيان القرشى"، قال ابن حزم : فهذا من كان فى عصره ﷺ يكذب عليه كما ترى فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله، وقبل ذكره للحديث قال : "وقد كان فى المدينة فى عصره عليه السلام منافقون بنص القرآن، وكان بها أيضاً من لا ترضى حاله "كهيت" المخنث الذى أمر عليه السلام بنفيه، والحكم ابن أبى العاص الطريد وغيرهما، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة أ.هـ. وهذا الذى قاله الإمام ابن حزم قبل روايته لحديث بريدة يؤكد حمله تلك الرواية على رجل من المنافقين، لا على أحد من الصحابة العدول الثقات. ومن العجب أن محمود أبو رية استشهد برواية ابن حزم ولم ينقل كلامه السابق. انظر : أضواء على السنة ص ٦٥، وتابعه على ذلك من الشيعة زكريا عباس داود فى كتابه تأملات فى الحديث ص ١٢٣، كما لم يلتفت الأستاذ أبو غدة -رحمه الله- إلى أن ابن حزم حمل رواية بريدة على رجل من المنافقين ، فغلط الأستاذ أبو غدة الإمام ابن حزم ظناً منه أنه اعتد بصحة الحديث عندما ذكره فى موضعين من كتابه. انظر : لمحات من تاريخ وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ٥٨ هامش.

(١) انظر : أضواء على السنة ص ٦٥، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٣٩، وإنذار من السماء ص ٧٠٠، ٧٠١، ودين السلطان ص ٢٥٨، ٣٢٥، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٤٢٨،٢٩٤، وفجر الإسلام ص ٢١١، ومعالم المدرستين المجلد ١ /٤٣٥، والنص والاجتهاد عبد الحسين شرف الدين ص ٣٣٥، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة زكريا داود ص ١٢٦، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص٥٣٩ .

(٢) أصول علم الحديث للدكتور أبو لبابة ص٨٩، وراجع: ما سبق فى الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية اتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- للصحابة بالكذب ص٣٤٣-٣٤٥ .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الزمر.

﴿الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ﴾[1].

وكيف يكذبون! وقد اشتهر وأعلن فيهم وتواتر عنهم قوله ﷺ : "**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[2] وكيف نتصور وصفهم بالكذب وعشرات من الآيات القرآنية، وعشرات أخرى من الأحاديث النبوية تزكيهم وتصفهم بالصدق، والإخلاص، والتقوى؟!!

بل إنه كما يقول الدكتور السباعى -رحمه الله- : "ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله ﷺ الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا فى سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم : ليس من السهل أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعى إلى ذلك[3] ... ولقد دلنا تاريخ الصحابة فى حياة الرسول وبعده، أنهم كانوا على خشية من الله وتقى يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله، وكانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها، والذب عنها، وإبلاغها إلى الناس، كما تلقوها عن رسوله يتحملون فى سبيل ذلك كل تضحية ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أى رجل يرون فيه انحرافاً عن دين الله ﷻ لا يخشون لوماً ، ولا موتاً ، ولا أذى، ولا اضطهاداً.

نماذج من جراءة الصحابة فى حفظ الشريعة :

١- فهذا الفاروق عمر ﷺ الذى تهابه أعتى الإمبراطوريات ويخاف سطوته العادلة أشجع الرجال، تقف فى وجهه امرأة لتقول له : لا، وذلك حين دعا إلى أمر رأت فيه هذه المرأة مخالفة لتعاليم القرآن، فقد خطب الناس يوماً فقال : "أيها الناس لا تغالوا فى مهور النساء لو كان ذلك مكرمة عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ. فتتصدى له امرأة على مسمع من الصحابة فتقول له : "يا أمير المؤمنين! كتاب الله ﷻ أحق أن يتبع أو قولك؟ قال : بل كتاب الله ﷻ، فما ذلك؟ قالت نهيت الناس آنفاً أن يغالوا فى صدق النساء والله ﷻ يقول فى كتابه العزيز : ﴿**وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلاَ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا**﴾[4] فقال عمر : كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى

---

(١) الآية ٦٩ من سورة يونس.
(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .
(٣) قارن بالإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص ٩٤ .
(٤) جزء من الآية ٢٠ من سورة النساء.

المنبر فقال للناس : إنى نهيتكم أن تغالوا فى صدق النساء ألا فليفعل كل رجل فى ماله ما بدا له[١] .

٢- ويذهب أبو بكر ﷺ إلى محاربة الممتنعين عن أداء الزكاة فيعارضه عمر طالما أن نصاً نبوياً يمنع دماء من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وهو قوله ﷺ **"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله ، فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله"**، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال والله لو منعونى عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ، لقاتلتهم على منعه فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله ﷻ قد شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه حق"[٢].

٣- وهذا على بن أبى طالب ﷺ يعارض عمر ﷺ فى همه برجم امرأة ولدت لستة أشهر، فقال له علىّ : ليس ذاك لك : إن الله ﷻ يقول فى كتابه ﴿**وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا**﴾[٣] فقد يكون فى البطن ستة أشهر، والرضاع أربعة وعشرين شهراً فذلك تمام ما قال الله : ثلاثون شهراً، فخلى عنها عمر"[٤].

٤- وهذا أبو سعيد الخدرى ﷺ ينكر على مروان بن الحكم والى المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد مبيناً أنه عمل مخالف للسنة النبوية[٥].

٥- وها هو ابن عمر -كما يروى لنا الذهبى فى "تذكرة الحفاظ" يقوم-

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه باب ما جاء فى الصداق ١ /١٦٦، ١٦٧ رقم ٥٩٨ وأخرجه أبو يعلى فى مسنده وفيه "كل الناس أفقه من عمر"، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٤ /٢٨٤ : فيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض ١٢ /٢٨٨ رقم ٦٩٢٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ١ /٢٣٢ رقم ٣٢، واللفظ له.

(٣) جزء من الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

(٤) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه، باب المرأة تلد لستة أشهر ٢ /٦٦ رقم ٢٠٧٤ .

(٥) قصة الحديث أخرجها (بشرح فتح البارى) كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ٢ /٥٢٠ رقم ٩٥٦، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ١ /٢٩٦ رقمى ٧٨، ٧٩، وانظر : إنكار كعب بن عجرة ﷺ على عبد الرحمن ابن أم الحكم خطبته يوم الجمعة قاعداً قائلاً : "انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقال الله تعالى : ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا**﴾ أ.هـ الآية ١١ من سورة الجمعة، والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجمعة باب قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا**﴾ ٣ /٤١٦ رقم ٨٦٤ .

والحجاج[1] يخطب فيقول : أى ابن عمر متكلماً عن الحجاج : عدو الله استحل حرم الله وخرب بيـت الله وقتـل أوليـاء الله، وروى الذهبى أن الحجاج خطب فقال : إن ابن الزبير بدل كـلام الله، فقال ابن عمر: كذبـت لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يبدل كلام الله ولا أنـت، قال الحجـاج : إنك شـيخ قد خرفت اقعـد. قال ابـن عمر : أما إنك لو عدت عدت)[2].

مثل هذه الأخبار، ومئات أمثالهـا قد استفاضت بهـا كتب التاريخ، وهى تدل دلالة قاطعـة على ما كـان عليه الصحابـة من الشجاعة، والأمانـة، والجرأة فى الحق، والتفانى فى الدفاع عنه، بحيث يستحيل أن يكذبوا على رسول الله ﷺ اتباعاً لهوى أو رغبة فى دنيـا، إذ لا يكذب إلا الجبـان، كمـا يسـتحيل عليهم أن يسـكنوا عمـن يكذب على رسـول الله ﷺ وهـم الذين لا يسكتون عن اجتهاد خاطئ يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر. وهذا غايـة ما يكون بينهم من خلاف فقهى لا يتعدى اختلاف وجهات النظر فى أمر دينى وكل منهم يطلب الحق وينشده[3].

ومـا يرد من ألفـاظ التكذيب على ألسـنة بعضهم، فإنمـا هو تخطئـة بعضهم لبعض، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وَهَم الكلام.

والكذب بهـذا المعنى لا يعصـم منـه أحد، لا من الصحابـة، ولا ممـن دونهم، وقد جاءت كلمـة "الكذب" فـى أحاديث كثـيرة بمعنى الخطـأ، من ذلك : قول النبى ﷺ : كذب من قال ذلك"[4] فى الرد على من ظن أن عامر بن الأكوع[5] : "قتل نفسه فى غزوة خيبر حيث أصابـه سيفه ، وهو يبارز "مرحبـاً" ملك اليهود وقوله ﷺ : "كذب

---

(١) الحجـاج : هو الحجـاج ابن يوسف بن أبى عقيل الثقفى، الأمير، المشهور، الظالم، المبير، وقع ذكره وكلامه فى الصحيحين وغيرهمـا، وليس بأهل بأن يروى عنه، ولى إمرة العراق عشرين سنة، مـات سنة ٩٥هـ. له ترجمة فى : تقريـب التهذيب ١ /١٩٠ رقم ١١٤٤، ووفيـات الأعيـان ٢ /٢٩ رقـم ١٤٩، والجرح والتعديـل ٣ /١٦٨ رقم ٧١٧، والكاشـف ١ /٣١٣ رقم ٩٤٦، وسـير أعلام النبلاء ٤ /٣٤٣ رقم ١١٧، ولسـان الميزان ٢ /٣٣٣ رقم ٢٣٥١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ /٣٧، ٣٩ .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٧٦ – ٧٨ بتصرف.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر ٦ /٤٠٤ رقم ١٨٠٢، وباب غزوة ذى قرر وغيرها ٦ /٤١٩ رقم ١٨٠٧ .

(٥) عامر بـن الأكوع : صحابى جليل لـه ترجمة فى : الاستيعاب ٢ /٧٨٥ رقم ١٣١٧، واسـد الغابة ٣ /١١٤ رقم ٢٦٨٠، وتجريد أسماء الصحابة ١ /٢٨٣، والإصابة ٣ /٣٥٠ رقمى ٣٦٤، ٣٩٣ .

أبـو السنابل[1]، ليس كما قال، قد حللت فانكحى". وذلك فى الرد على أبى السنابل الذى قال لسبيعة بنت الحارث[2]، وقد وضعت حملها بعد وفاة زوجها بأيام : إنك لا تحلين حتى تمكثى أربعة أشهر وعشـراً. فذكرت ذلك لرسول ا لله ﷺ فقال : "كذب أبو السنابل، ليس كما قال"[3].

وعلى نحو هذا الاستعمال لكلمـة "كذب" جاء استعمال الصحابـة لها، كقول ابن عباس – رضى الله عنهمـا – عن نوف البكالى[4] : "كذب نَوْف" عندما قال صاحب الخضـر ليس موسـى بنـى إسـرائيل، وإنمـا موسـى آخر – ونـوف من الصـالحين العباد، ومقصود ابن عباس : اخطأ نوف[5].

ومنـه قول عبـادة بن الصامت ﷺ : "كذب أبو محمـد" حيث قال : "الوتر واجب" ومنه قول عائشة – رضى الله عنها – لما بلغها أن أبا هريرة يحدث بأنه "لا شؤم إلا فى ثلاث" قالت : "كذب – والذى أنزل على أبى القاسـم – من يقول : "لا شؤم إلا فى ثـلاث – ثـم ذكرت الحديـث"[6]. "واسْـتَمَعَ الزبـير بـن العوام ﷺ، إلى أبـى هريرة يحدث، فجعل يقول كلما سمع حديثاً : كذب ... صدق ... كذب، فسأله عروة ابنه: يا أبت ما قولك : صدق ... كذب. قال : يا بنى : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث مـن رسول الله ﷺ، فلا شك فيه، ولكن منها مـا يضعه على مواضعه، ومنها ما وضعه على غير مواضعه"[7]. فعائشة والزبير–رضى الله عنهما – لا يريدان بقولهما – كذب

---

(1) أبو السنابل : هو حَبَّةُ بن بَعْكَكٍ، صحابى جليل لـه ترجمة فى : الاستيعاب ١/ ٣١٨ رقم ٤٦٨، واسد الغابة ١ /٦٦٩ رقم ١٠٣٠، وتـاريخ الصحابة ص ٧٧ رقم ٢٩٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٨ رقم ٨٤، والإصابة ١ /٣٠٤ رقم ١٥٦٥ .

(2) سبيعة بنت الحارث:صحابية جليلة لها ترجمة فى:تاريخ الصحابة ص١٣٠ رقم ٦٣٠، والاستيعاب ٤ /١٨٥٩ رقم ٣٣٧٠، واسد الغابة ٧ /١٣٨ رقم ٦٩٧٩، والإصابة ٤ /٣٢٦ رقم ١١٢٧٨ .

(3) أخرجه سـعيد بن منصور فى سـننه كتاب الطلاق، باب فى عدة الحـامل المتوفى عنها زوجها ١ /٣٥٠ رقمى ١٥٠٦، ١٥٠٨ .

(4) نَوْف البكالى : هو نَوْف، بفتح النون وسكون الواو، ابن فَضَالة، بفتح الفاء والمعجمة، البكالى، بكسر الموحدة وتخفيف الكـاف، ابن امرأة كعب، شامى مستور، وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهـل الكتاب، مات سنة بعد التســعين من الهجرة. لـه ترجمـة فى : تقريـب التهذيب ٢ /٢٥٥ رقم ٧٢٣٩، والجرح والتعديل ٨ /٥٠٥ رقم ٢٣١١ .

(5) انظر : الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٥٢ .

(6) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة، بـاب فيمن لم يوتر ٢ /٦٢ رقم ١٤٢٠، والنسـائى فى سـننه كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس والمحافظة عليها ١ /٢٣٠ رقم ٤٦١، والموطأ كتاب صـلاة الليل، باب الأمر بالوتر ١ /١٢٠ رقم ١٣ .

(7) البداية والنهايـة لابن كثير ٨/ ١١٢، وانظر : توثيق السـنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٣٤ .

أى اختلق – حاشاهم من ذلك – وإنما المراد اخطأ فى فهم بعض الأحاديث ووضعها فى غير محل الاستشهاد بها، كما صرح الزبير بن العوام ﷺ، فعدالة أبى هريرة بين الصحابة أعظم من أن تمس بجرح، وما اتهم به كذباً من أعداء الإسلام تصدى للرد عليه رهط من علماء الإسلام(١).

فهذا كله من الكذب الخطأ، ومعناه "اخطأ قائل ذلك". وسمى كذباً، لأنه يشبهه؛ لأنه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد(٢) وما استدرك به بعض الصحابة بعضاً فى الرواية لا يعد كذباً، كيف لا والصحابة يتفاوتون فى روايتهم عن النبى ﷺ بين مكثر ومقل، يحضر بعضهم مجلساً للرسول ﷺ يغيب عنه آخرون، فينفرد الحاضرون بما لم يسمعه المتخلفون، حتى يبلغوا به فيما بعد. ومن هذا القبيل كتاب "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للإمام بدر الدين الزركشى. كما وقع لجماعة من الصحابة غيرها، استدركوا على مثيلهم، ونفوا ما رواه وخطؤوه فيه.

ويدل على ما سبق ما رواه الحاكم عن البراء بن عازب ﷺ : "ليس كلنا كان يسمع حديث النبى ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب"(٣).

وعن القاسم بن محمد(٤) قال : "لما بلغ عائشة قول عمرو بن عمر مرفوعاً : إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه قَالَتْ إِنَّكُم لَتُحَدِّثُونِّي عَنْ غَيْرِ كَاذِبَيْنِ وَلاَ مُكَذَّبَينْ وَلِكَنَّ السَّمْعَ يُخْطِئُ(٥)، وفى رواية قالت : "يغفر الله لأبى عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب،

---

(١) انظر بعض من تصدى للدفاع عنه فى "مبحث أبو هريرة راوية الإسلام رغم آنف الحاقدين" ص٦٣٨

(٢) انظر : لسان العرب ١ /٧٠٤، وانظر : فتح البارى ١ /٢٤٢، والمكانة العلمية لعبد الرزاق الصنعانى فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار مبحث (مراجعة الصحابة بعضهم لبعض فى ضبط ما يروونه لا تعنى الاتهام) ١ /٢٩٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٣ .

(٤) القاسم بن محمد : هو القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التيمى، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، روى عن عائشة، وأبى هريرة، وفاطمة بنت قيس، وعنه الزهرى، وأبو الزناد. مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٢٣ رقم ٥٥٠٦ والكاشف ٢ /١٣٠ رقم ٤٥٢٨ والثقات للعجلى ص٣٨٧ رقم ١٣٧٠، وتذكرة الحفاظ ١ /٩٦ رقم ٨٨، والثقات لابن حبان ٥ /٣٠٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٢ رقم ٤٢٧ .

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه٣ /٥٠١ رقم٩٢٩ .

ولكنه نسى أو اخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية تبكى عليها فقال : **إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب فى قبرها**"[(١)].

كل ذلك وغيره الكثير، يدل على ثقة الصحابة بعضهم ببعض، ثقة لا يشوبها شك ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق، وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين وصدقت عائشة - رضى الله عنها - ما كَانَ خُلُق أَبْغضَ إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب[(٢)].

وعلى هذا : فإذا ورد على لسان أحد من الصحابة نفى ما رواه نظيره، أو قوله فى مثيله : كذب فلان ...، أو نحو هذا من العبارات، فالمراد به أنه أخطأ أو نسى؛ لأن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو عليه عمداً أو نسياناً أو خطأ، ولكن الإثم يختص بالعامد، كما جاء فى الحديث : "**من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[(٣)]. قال الإمام النووى بعد تعريفه للكذب عند أهل السنة : وقالت المعتزلة، شرطة العمدية ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإن قيده عليه السلام بالعمد، لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أن الإجماع والنصوص المشهورة فى الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسى والغالط، فلو أطلق ﷺ الكذب لتوهم أنه يأثم الناسى أيضاً فقيده وأما الروايات المطلقة، فمحمولة على المقيدة بالعمد[(٤)]. أ.هـ.

الرد على زعم أعداء السنة المطهرة بأن لفظه "متعمداً" فى حديث "من كذب علىّ" مختلقة :

زعم أعداء السنة بأن لفظة "متعمداً" مختلقة، وأدرجها العلماء ليسوغوا بها، وضع الحديث على رسول الله ﷺ حسبة من غير عمد، كما كان يفعل الصالحون من المؤمنين ويقولون "**نحن نكذب له لا عليه**" أو يتكئ **عليها** الرواة فيما يروونه عن غيرهم

---

(١) أخرجه مسلم فى الموضع السابق ٣ /٥٠٣ رقم ٩٣٢، وانظر : فتح البارى ٣ /١٨٤ حيث نقل عن القرطبى قوله : "إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً و لم يسمع بعضاً بعيد، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفى مع إمكان حمله على محمل صحيح .. إلخ".

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٤ . وانظر : لمحات من تاريخ السنة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ٧٣ .

(٤) المنهاج شرح مسلم للنووى ١ /١٠٤ .

على سبيل الخطأ، أو الوهم أو سوء الفهم ... إلخ"(١).

الجواب : هذا الزعم كله هراء لأن "لفظة متعمداً" أخرجها البخارى فى صحيحه فى أكثر رواياته(٢)، واتفق معه الإمام مسلم فى تخريجها فى صحيحه(٣).

وأفاض الحافظ ابن حجر فى بيان ثبوتها(٤)، ورغم ذلك يكذب محمود أبو رية بذكره للبخارى وابن حجر ضمن من لا يثبتون هذه الزيادة(٥).

يقول فضيلة الدكتور محمد أبو شهبة : ولا أحد يدرى - كيف يجتمع الوضع حسبة مع عدم التعمد؟ إن معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله ، وثوابه، وخدمة الشريعة - على حسب زعمه - بالترغيب فى فعل الخير والفضائل، وهم قوم من جهلة الصوفية، والكرامية، جوزوا الوضع فى الترغيب والترهيب، وربما تمسكوا بقوله تعالى : **﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾** (٦). وقوله ﷺ **من كذب علىَّ ليضل به الناس**"(٧). فكيف يجامع قصد الوضع، عدم التعمد؟! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد غير مقبول ولا مسلم.

ثم إن رفع إثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة، وإنما ثبت بأدلة أخرى، وقد تقرر فى الشريعة أنه لا إثم على المخطئ والناسى ، ما لم يكن بتقصير منه فذكر الكلمة

---

(١) انظر : أضواء على السنة ص ٦٠، وتابعه جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد ص١٣٩ وقال بقولهم نيازى عز الدين فى كتابيه إنذار من السماء ص ٧٠٠، ٧٠١، ودين السلطان ص ١٧٠، ٢٤٣، ٢٥٨، ٣٢٥، وانظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٩٤ .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١ /٢٤٣، ٢٤٤ رقمى ١٠٨، ١١٠ .

(٣) انظر: مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله(١٠٠،١٠١رقمى٣،٤ .

(٤) فتح البارى ١ /٢٤٢ رقمى ١٠٨، ١١٠ .

(٥) أضواء على السنة ص ٦٢ هامش.

(٦) جزء من الآية ١٤٤ من سورة الأنعام.

(٧) قال الحافظ ابن حجر : الحديث أخرجه البزار من حديث ابن مسعود وقد اختلف فى وصله وإرساله، ورجح الدارقطنى والحاكم إرساله، وأخرجه الدارمى من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى **﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾** : والمعنى أن مال أمره إلى الإضلال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى : **﴿لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾** وقوله تعالى : **﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ﴾** فإن قتل الأولاد، ومضاعفة الربا والإضلال فى هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا اختصاص الحكم أ.هـ. انظر : فتح البارى ١ /٢٤١، ٦ /٦٢٦، وفتح المغيث للسخاوى ١ /٢٨٨، ٢٨٩، وانظر : الموضوعات لابن الجوزى ١ /٩٤ - ٩٨ .

لا يفيد هؤلاء الرواة شيئاً ما دام هذا أمراً مقرراً، والسر فى ذكرها أن الحديث لما رتب وعيداً شديداً على الكاذب، والمخطئ، والساهى، والناسى، لا إثم عليهم، كان من الدقة والحيطة فى التعبير التقييد بالعمد، وذلك لرفع توهم الإثم على المخطئ والغالط والناسى، وهو ما نقله الإمام النووى عن مذهب أهل السنة والمعتزلة أيضاً.

على أن أئمة الحديث وإن قالوا برفع الإثم عن المخطئ، والناسى، والغالط، فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطاً، أو سهواً، أو خطأً، من قبيل الشبيه بالموضوع فى كونه كذباً فى نسبته إلى الرسول ﷺ، ولا تحل روايته إلا مقروناً ببيان أمره، وإلى هذا ذهب الأئمة، الخليلى، وابن الصلاح، والعراقى، وغيرهم، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح - كابن معين، وابن أبى حاتم - من قبيل الموضوع المختلق، وذهب بعض الأئمة إلى أنه من قبيل المدرج، ومهما يكن من شئ فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن فى عدالة الراوى وضبطه[1] أ.هـ.

فأين هذا الذى يقرره الجهابذة من المحدثين مما يزعمه الأفاكون أمثال محمود أبو رية، فى قوله كلمة "متعمداً" "يتكئ عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ، أو الوهم أو سوء الفهم ... إلخ" ؟!!

يقول الشيخ المعلمى اليمانى : "ولا يتوهمن أحد أن كلمة "متعمداً" تخرج من حدث جازماً وهو شاك، كلا فإن هذا متعمد بالإجماع، ولا نعلم أحداً من الناس حتى من أهل الجهل والضلالة زعم أن كلمة "متعمداً" تخرج هذا، وإنما وجد من أهل الجهل والضلال من تشبث بكلمة "علىَّ" فقال : نحن نكذب له لا عليه. فلو شكك محمود أبو ريه، ومن قال بقوله، فى كلمة "علىَّ" لكان أقرب[2].

---

(١) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص٥٢، ٥٣ بتصرف، وانظر : رد الأئمة للراوى المتساهل فى التحمل والأداء وصور من ذلك التساهل فى:فتح المغيث للسخاوى ١ /٣٨٥-٣٨٩، وتدريب الراوى ١ / ٢٩٩،٣٤٠، وتوضيح الأفكار ٢ /٢٥٥ - ٢٥٨ .

(٢) الأنوار الكاشفة ص ٧٢، وانظر : مزيد من الرد على أكاذيب محمود أبو ريه حول هذا الحديث فى الأنوار الكاشفة، مع دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شبهة.

جهود حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين فى مقاومة حركة الوضع فى السنة النبوية

للوضع فى الحديث أسبابه التى فصلها علماء المسلمين قديماً وحديثاً[1]، والذى يهمنا هنا هو بيان جهود حملة الإسلام، ورواة السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم فى مقاومة تلك الأسباب وأصحابها[2]، وبيان زيف أعداء السنة بأن الفتن التى وقعت بين المسلمين كانت ضرراً كبيراً على السنة حتى اختلط الموضوع بالصحيح منها، وأصبحت غير مميزة مما يضعف الثقة بحجية السنة، وكذلك بيان إفكهم بأن الكذابين، والجهلة، والفسقة من الوضاعين، كانوا من علماء المسلمين الأثبات، وأن الملوك والأمراء استغلوهم فى وضع ما يوافق رغباتهم ويثبت ملكهم.

بادئ ذى بدء نحب أن نقرر أنه إذا كانت الفتن التى وقعت بين المسلمين والتى بدأت بمقتل سيدنا عمر ﷺ واشتدت بمقتل سيدنا عثمان ﷺ وتوالت بفتنة على ومعاوية -رضى الله عنهما - إذا كانت تلك الفتن ذات أثر سلبى على السنة النبوية، فإنها كانت فى الوقت نفسه سبباً فى بناء أقوى الطرق العلمية للنقد والتمحيص، ليس فى الحديث فقط بل فى سائر العلوم الإسلامية.

يقول الدكتور همام سعيد : "مما لا شك فيه أن فتناً كثيرة وقعت فى عصر الصحابة أولها مقتل عمر ﷺ، ثم مقتل عثمان ﷺ، ثم الفتنة الكبرى بين على ومعاوية - رضى الله عنهما - ولقد استهدفت هذه الفتن الإسلام فى أصوله وفروعه، وأراد موقدوها أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم، ومما لا ريب فيه أن الفتنة ذات أثر سلبى، ولكنها فى الوقت نفسه كانت سبباً فى بناء المنهج الإسلامى، ليس فقط فى الحديث وحده، بل فى العقيدة والفقه، وأصوله. وفى الحقيقة إذا كان المسلمون قد

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزى ١ /٣٧ - ٤٧، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ /١١ - ١٧، وفتح المغيث للسخاوى ١ /٢٧٨-٢٨٦، وتدريب الراوى ١ /٢٨١، والسنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٧٩ - ٨٩، والوضع فى الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاته. مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٩٠١، وانظر : مقارنة بين أسباب الوضع فى الحديث، وأسباب الوضع فى العهد الجديد، فى منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٤٩٣ - ٤٩٥ .

(٢) تلك الجهود التى يتجاهلها أعداء السنة عندما يتحدثون عن الوضع فى السنة على الرغم من أن ما يستشهدون به على الوضع فى السنة من أسبابه وأصنافه، الفضل فى التعريف بذلك إنما هو لأهل الحديث.

أضاعوا دولتهم من خلال الفتنة، فقد وجدوا المنهج من خلال الفتنة وأثر الفتنة فى بناء المنهج أمر لابد أن نلتفت إليه، وما ظهر الجرح والتعديل، وطلب الإسناد وسائر علوم الحديث إلا من خلال وجود الفتنة، تماماً كما ظهر علم النحو من خلال وجود اللحن فى اللغة[1].

ولعل بروز الفتنة فى ذلك العصر المبكر، والصحابة متوافرون كان فى غاية الفائدة بالنسبة للسنة النبوية. وكم ستكون المشكلة كبيرة لو أن هذه الفتن وقعت بعد انتهاء عصر الصحابة ﭫ.

إن حدوث الفتن أفاد السنة المطهرة فائدة كبيرة، ويمكن أن نقارن هذا الأثر الإيجابى بأثر اللحن على اللغة العربية، إذ عندما ظهر اللحن وفشا، واختلط العرب بالعجم، ظهرت الحاجة إلى تقعيد النحو وضبطه وتدوين شواهده، فكان اللحن مفسدة من جهة أثره على الفطرة اللغوية السليمة، ولكنه كان حافزاً لحفظ اللغة وتأسيس مناهجها. وإن فشو اللحن فى ذلك الزمن المبكر حيث الفصاحة والبيان والفطرة اللغوية فى قلب الجزيرة العربية، قد مكن العلماء من استنباط القواعد وجمعها، والتوصل إلى مناهج الضبط اللغوى. ولو تأخر اللحن حتى زالت السليقة عن طريق الاختلاط بين العرب والعجم لحدثت مشكلة لا حل لها ولا علاج.

وكذلك الحال بالنسبة للحديث، فقد ظهرت الفتن والصحابة أحياء، والرواية قريبة من مصدرها الأصلى، وخطوط الاتصال بين الصحابة والنبى ﷺ قائمة مفتوحة كل هذا ساعد على استقرار المنهج، ولو تأخرت الفتنة، ووقعت بعد عصر الصحابة، وقد بعدت الرواية عن مصدرها، فإنه لا يمكن عندئذ استكمال القواعد المنهجية.

لقد أثرت الفتنة على النظام السياسى الإسلامى، ولكنها فى الوقت ذاته ساعدت على تأصيل مختلف العلوم الإسلامية، وأبرزت مناهجها.

ولقد خاب ظن أعداء الإسلام من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة الإلحاد المتكئين على الفتنة باعتبارها مصدر تشكيك بالسنة النبوية. وكان الأجدر أن يعلموا أن الحديث قد أخذ من المغانم أكثر مما دفع من المغارم.

---

(١) انظر : مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة، تعليق الدكتور همام عبد الرحيم على بحث الشيخ عز الدين التميمى ٢ /٦٠٢، ٦٠٣ .

وهذا ابن عباس -رضى الله عنهما- يأتيه من يحدثه، فلا يلتفت لحديثه، تطبيقاً لقاعدة (إن من لا يعرف حاله لا يقبل حديثه). جاء بُشَير العدوى[1] إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال : يا ابن عباس، مالى لا أراك تسمع حديثى؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" وفى رواية عن ابن عباس قال : "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه"[2].

كما كان الصحابة ﷺ أول من نبهوا إلى صفة من يقبل حديثه ومن يرد. ويروى لنا الخطيب فى ذلك، عن ابن عباس -رضى الله عنهما- أنه قال : "لا يكتب الحديث عن الشيخ المغفل"[3].

فهذه النصوص وغيرها مما سبق[4]، تدل بجلاء على تشمير الصحابة لتحذير الناس من الوقوع فى أحابيل الكذب، كما تدل على أنهم لم يكونوا فى غفلة عن ظاهرة الوضع، بل انتبهوا لها، وقاوموا الوضاعين بالتشهير والتحذير.

---

(١) بُشَير العدوى هو : بُشَير - مصغراً - ابن كعب بن أبى الحميرى العدوى أبو أيوب البصرى، ثقة مخضرم. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /١٣٣ رقم ٧٣١، والكاشف ١ /٢٧٢ رقم ٦١٤، والثقات للعجلى ص ٨٣ رقم ١٥٩، والتعريف برواة مسند الشاميين ص ٦٥ رقم ٧٩ .

(٢) الآثار السابقة سبق تخريجها ص ٢٨٦، ٣٣٤ .

(٣) الكفاية فى علم الرواية ص ٢٣٣ .

(٤) راجع : قول سيدنا عثمان ومعاوية رضى الله عنهما فى الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية دليل على عدم حجية السنة، واتهام من أبى بكر وعمر للصحابة بالكذب ص٣٢٩-٣٤٥ .

وعلى نهج الصحابة فى التثبت والتحرى، درج الأئمة من التابعين وأتباعهم، فها هو محمد بن سيرين، التابعى الكبير، يعلن عن أثر الفتنة، على البحث والنقد، فيقول : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم[١]. وفى رواية عنه قال : "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[٢].

وكثيراً ما كان التابعون، وأتباعهم يتذاكرون الحديث، فيأخذوا ما عرفوا ويتركوا ما أنكروا، قال الإمام الأوزاعى : "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف، على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه[٣]، وروى الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه عن ابن أبى مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لى ويخفى عنى. فقال: ولد ناصح أنا اختار له الأمور اختياراً وأخفى عنه : فدعا بقضاء علىّ. فجعل يكتب منه أشياء. ويمر به الشئ فيقول : والله ما قضى بهذا علىّ إلا أن يكون ضل[٤].

وكانوا دائماً يرجعون إلى من يثقون به، قال سفيان الثورى "كنا إذا اختلفنا فى شئ سألنا عنه مِسْعَر[٥] وكان أئمة الحديث على جانب عظيم من الوعى والإطلاع، فقد كانوا يحفظون الصحيح، والضعيف، والموضوع حتى لا يختلط عليهم، وعلى من بعدهم الحديث، وليميزا الخبيث من الطيب، وفى هذا يقول الإمام سفيان الثورى : إنى لأروى الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته[٦].

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٥ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /١١٩، وانظر : الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٥٦ - ٥٨ بتصرف.

(٣) انظر: الجرح والتعديل٢ /٢٠، ٢١، والمحدث الفاصل ص ٦٤، والكفاية فى علم الرواية ص ٦٠٥، والموضوعات لابن الجوزى١ /١٠٣، وانظر: نحوه عن الأعمش فى معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٦ .

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ١ /١١٢، ١١٣ .

(٥) مِسْعَر : هو مِسْعَر بن كِدام بن ظهير الهلالى، أبو سلمة الكوفى متفق على توثيقه، مات سنة ١٥٥هـ وقيل ١٥٣ هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١٧٦ رقم ٦٦٢٦، وتذكرة الحفاظ ١ /١٨٨ رقم ١٨٣، والثقات للعجلى ص ٤٢٦ رقم ١٥٦٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٠ رقم ١٣٤٤، والكاشف ٢ /٢٥٦ رقم ٥٣٩٥، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٨٨ رقم ١٧٣، وانظر المحدث الفاصل ص ٧٥ .

(٦) أخرجه الخطيب فى الكفاية ص ٥٦٨، والجامع لأخلاق الراوى ص ١٥٧ وابن عدى فى الكامل فى الضعفاء ١/ ٢ .

وروى الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل[1] أنـه رأى يحيى بـن معين بصنعـاء فى زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر[2] عن أبان[3] عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقـال لـه أحمد بن حنبل : تكتب صحيفـة مَعْمَر، عـن أبـان، عن أنـس، وتعلم أنهـا موضوعة، فلو قال لك قائل : إنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبـا عبد الله، أكتب هذه الصحيفـة عن عبد الـرزاق[4] عن معمر، على الوجه، فأحفظها كلهـا، وأعلم أنهـا موضوعة، حتى لا يجئ بعده إنسـان فيجعل بدل أَبـان، ثابتاً[5]، ويرويها عن مَعْمَر، عن ثـابت، عن أنس ابن مالك، فأقول له : كذبت إنما هى عن مَعْمَر عن أبان، لا عن ثابت[6] أ.هـ .

---

(١) الإمام أحمد بن حنبل : هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المروزى، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة، من مصنفاته : الزهد، والمسند، الذى جعله للناس إماماً، مات سنة ٢٤١هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٤٤ رقم ٩٦، وتذكرة الحفاظ ٢ /٤٣١ رقم ٤٣٨، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨٩ رقم ٤١٧، وطبقات المفسرين للداودى ١ /٧١ رقم ٦٥، والإرشاد فى معرفة علماء الحديث ص ١٨٧، ٨٨، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٥٨ رقم ١٨٢، وشذرات الذهب ٢ /٩٦، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ /١٠٤ رقم ٥ .

(٢) مَعْمَر : هو مَعْمَر بن راشد، الأزدى مولاهم، أبو عروة البصرى، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن فى روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، روى عن الزهرى، وهمام، وعنه غندر وعبد الرزاق. مات سنة ١٥٤هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٢٠٢ رقم ٦٨٣٣، والكاشف ٢ /٢٨٢ رقم ٥٥٦٧، والثقات للعجلى ص ٤٣٥ رقم ١٦١١، والإرشاد للخليلى ص ١٩ .

(٣) أَبان : أَبان بن أبى عياش، فيروز البصرى، أبو إسماعيل العبدى، متروك، روى عن أنس، وأبى العالية، وجمع، وعنه فضيل، ويزيد بن هارون، وخلق، متروك، مات فى حدود ١٤٠هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٥١ رقم ١٤٢، والكاشف ١ /٢٠٧ رقم ١١٠، والمجروحين لابن حبان ١ /٩٦، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٤٥ رقم ٢١، والجرح والتعديل ٢ /٢٩٥ رقم ١٠٨٧، والضعفاء الصغير للبخارى ص ٢٤ رقم ٣٢، ولسان الميزان ١ /٣٧ رقم ٢٥ .

(٤) عبد الرزاق : هو عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميرى مولاهم، أبو بكر الصنعانى، ثقة حافظ مصنف، شهير، عمى فى آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، روى عن ابن جريج، ومعمر، وثور، وعنه أحمد، وإسحاق، مات سنة ٢١١هـ له ترجمة فى: تقريب التهذيب١ /٥٩٩ رقم ٤٠٧٨، والكاشف ١ /٦٥١ رقم ٣٣٦٢، والثقات للعجلى ص ٣٠٢ رقم ١٠٠٠، وطبقات ابن سعد ٥ /٥٤٨، والجرح والتعديل ٦ /٣٨ رقم ٢٠٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٣٦٤ رقم ٣٥٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٥٨ رقم ٣٣٧، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٣٠٢ رقم ٢٧٨، ولسان الميزان ٨/٥٠٧ رقم ١٣٤٥٨ .

(٥) ثابت : هو ثابت بن أَسْلم البُنَانيُّ : بضم الموحدة ونونين مخففين، أبو محمد البصرى، ثقة، عابد، روى عن أنس، وابن عمر، وابن الزبير، وخلق : وعنه الحمَّادان، ومعمر، وأُمم. مات سنة بضع وعشرين ومائة. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/١٤٥ رقم ٨١٢، والكاشف ١ /٢٨١ رقم٦٨١، والجمع بين رجال الصحيحين ١ /٦٥ رقم ٢٥١، والثقات للعجلى ص ٨٩ رقم١٨٠، والثقات لابن حبان ٤/٨٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٤ رقم ٦٥٠، ولسان الميزان ٨ /٢٤١ رقم ١٢٠٩١ .

(٦) أخرجه الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ص ١٥٧ .

بالإضافة إلى ما سبق فإن المحدثين كانوا يحاربون الكذابين علانية ويمنعونهم من التحديث، ويستعدون عليهم السلطان.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله : "لولا شعبة[1] ما عرف الحديث بالعراق، كان يجئ إلى الرجل فيقول : لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان"[2].

ومن تلك القواعد التى قاوم بها علماء الحديث حركة الوضع نقد الرواة وبيان حالهم، فلم يقبلوا رواية إلا من كان عدلاً ضابطاً، وعلى ذلك إجماع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول.

يقول ابن الصلاح : "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه،وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل،حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى"[3].

وخرج بشرط العدالة : الكافر، والفاسق، والمبتدع، والصبى غير البالغ، والمجنون، والخارم للمروءة بفعل الذنوب الصغائر التى تدل على الخسة كسرقة الشئ الحقير أو فعل المباحات التى تورث الاحتقار، وتذهب بكرامة الإنسان، كالبول فى الطريق بحيث يراه الناس، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب، والأكل فى الطريق، ونحو ذلك، فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع سواء أعلم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم، وكيف تقبل رواية من يكيد للإسلام ليل نهار، وكيف نأتمنهم على حديث رسول الله ﷺ، ثم إن الله ﷻ أمرنا بالتوقف فى خبر الفاسق فى قوله تعالى : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا

---

(١) شعبة : هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مولاهم، أبو بسطام الواسطى ثم البصرى، ثقة، حافظ متقن، كان الثورى يقول : هو أمير المؤمنين فى الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً، مات سنة ١٦٠هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٤١٨ رقم ٢٧٩٨، والكاشف ١ /٤٨٥ رقم ٢٢٧٨، وتذكرة الحفاظ ١ /١٩٣ رقم ١٨٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٨٩ رقم ١٧٦، والثقات للعجلى ص ٢٢٠ رقم ٦٦٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٧ رقم ١٣٩٩ .

(٢) أخرجه الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ص١٤٩،وانظر:السنة قبل التدوين ص ٢٢٨-٢٣٢، وتوثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ١٣٥، ١٣٦، وشفاء الصدور فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ١ /١٢٣ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤، ٨٥ .

فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1] فإذا كان الفاسق لا تقبل روايته مع صحة اعتقاده فإن الكافر لا تقبل روايته من باب أولى؛ لأن الكفر فسق وزيادة.

ولا تقبل رواية صاحب البدعة إذا كفر ببدعته؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط من شأن أبى بكر وعمر- رضى الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة كما قال الحافظ الذهبى[2].

كما خرج بشرط العدالة الكذاب، أو المتهم بالكذب، فبإجماع أهل العلم لا يؤخذ حديث من كذب على النبى ﷺ تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب على رسول الله ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة، فلا يقاس الكذب فى الرواية على الكذب فى الشهادة أو فى غيرها، ولا على أنواع المعاصى الأخرى[3].

وخرج بشرط الضبط من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالى بالنوم فى السماع منه أو عليه، أو يحدث لا من أصل صحيح مقابل على أصله أو أصل شيخه أو عرف بقبول التلقين فى الحديث، بأن يلقن الشئ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، أو عرف بكثرة السهو فى روايته، إذا لم يحدث من أصل صحيح، بخلاف ما إذا حدث منه فلا عبرة بكثرة سهوه، لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه، أو عرف بكثرة الشواذ والمناكر فى حديثه[4]، وكل هذا يخرم الثقة بالراوى وبضبطه.

وبالتأمل فى الضوابط والقيود الموضوعة لمعرفة من تقبل روايته ومن ترد، يتبين لك عبقرية واضعها من علماء هذه الأمة، والدقة المتناهية فيما وضعوا من قواعد ألمت بصغائر الموضوع، ودقائقه فكانت منهجاً دقيقاً متفرداً لم ولن تعرف له الدنيا نظيراً

(١) الآية ٦ من سورة الحجرات، وانظر : تدريب الراوى ١ /٢٩٩، وفتح المغيث للسخاوى ١ /٢٨، ٣١٤، وتوضيح الأفكار للأمير الصنعانى ٢ /١١٤ - ١١٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤ ، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ، للدكتور رفعت فوزى ، ص١٤٦ ، وما بعدها.

(٣) الباعث الحثيث للعلامة أحمد محمد شاكر ص ٨٥، ٨٦، وانظر : اختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص ٣٢٢-٣٥٥ .

(٤) تدريب الراوى١ /٣٣٩، وانظر: فتح المغيث للسخاوى ١ /٣٨٣-٣٨٩ وتوضح الأفكار ٢ /٢٥٥، وانظر : مقاصد الحديث فى القديم والحديث للدكتور مصطفى التازى ص ٧٩، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث ص٤٠٢-٤٠٩ .

هيهـات لا يأتى الزمان بمثله *** إن الزمـان بمثلـه لشحيـح

وتبين لـك مما سـبق كيف أن تلـك الضوابط والقيود أخرجـت أصنـاف الوضاعين الـوارد ذكرهم فى أسباب الوضع، فلـم تقبل مروياتهم، فحفظت بذلـك السـنة النبوية المطهرة مـن خبثهم ومكرهم[١]، وليس الأمـر كما يصوره أعـداء الإسـلام من اختلاط أمرهم على المحدثـين، وضياع مرويـاتهم فى كتـب السـنة الصحـاح بلا تميي،ز فعلماء الأمـة عندما اشترطوا فيمن تقبل روايتـه : أن يكون عدلاً ضابطاً، لم يتساهلوا فى ذلك البتـة، ومـا وقع من تســاهل كـان فى فعل بعض المباحـات، مثل الإفـراط فى المزاح، والمداعبة، والأكل فـى الأسواق، ونحو ذلك من ضـروب المباحات التى لا يثاب فاعلها ولا يعـاقب تاركهـا، وإن كـانت تنتقص من مقامـات فاعليهـا لمـا تعـارف عليـه الناس واشـتهر عندهم على أنهـا مـن خوارم المروءة، وهـى فى نفس الوقـت لا تؤثر لا على عدالة الراوى بالسـقوط للتفاوت المعروف بين المتشددين والمتساهلين فى قبول ورد من خرمـت مروءتـه ببعض الصغـائر[٢]. وكذلك لا تؤثر أيضـاً على عـدم الوثوق فى هذا المنهج العظيم الذى هو غاية الاعتدال والإنصاف، لا شطط ولا غلو[٣].

ومما يؤكد عدم تسـاهل المحدثين فى شروط مـن تقبل روايته ومن ترد، اتفاقهم على أن العدالـة وحدها، غير كافيـة فى قبول رواية الـراوى، بل لابد معها من الضبط، يدل علـى ذلك ما أخرجـه الإمام مسـلم فى مقدمـة صحيحه عن أَبـى الزِّنَاد - رحمه ا لله - قال : "أدركت بالمدينـة مِائَـةً كُلُّهُمْ مَـأْمُونٌ. ما يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيـثُ يُقَالُ : لَيْسَ مِنْ أَهْلِـهِ". وعن عبد الله بن المبـارك : قال قلت لسـفيان الثورى : إن "عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ" من تعرف حاله وإذا حدث جـاء بأمر عظيم. فترى أن أقول للنـاس : لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان بلى قال عبد الله : فكنت، إذا كنـت فى مجلس ذكر فيه عَبَّـادٌ، أثنيتُ عليه فى دينه وأقول : "لا تَأْخُذُوا عَنْه". وعن يحيى بن سعيد القطان قال : "لم نَرَ الصَّالحينَ فى شئ أَكْذَبَ منهـم فى الحديث". وعن أيوب السـختيانى قال : "إن لى جاراً. ثم ذكر

---

(١) انظر : مقارنة بين تطبيق شروط الحديث الصحيح عند علماء الحديث وتطبيق نفس الشروط على أسفار العهد الجديد فى كتاب منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص٤٨١ - ٤٨٣ .

(٢) انظر : الكفايـة للخطيـب فصل بعنوان "بـاب ذكر بعـض أخبار مـن استفسر فـى الجرح فذكر مـا لا يسـقط العدالة" الكفاية ص ١١٠ .

(٣) ضوابط الرواية عند المحدثـين للأستاذ الصديق بشير ص ١١٨، ١١٩ بتصرف، وانظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٠٨ - ١١٢ .

من فضله. ولو شهد عندى على تَمْرَتَين ما رأيتُ شهادَتَهُ جَائِزَةً.

وعن عبد الله بن المبارك - رحمه الله - قال : "بَقِيَّة صُدُوُقُ اللِّسَان. ولكنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وأَدْبَرَ"[1]. وقال يحيى بن معين رحمه الله : "إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة منذ أكثر من مائتى سنة"[2] قال السخاوى : "أى أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث"[3] ويقول الإمام مالك : "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروى الناس. ولا من رجل يكذب فى أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدث"[4].

وبلغ من دقة المحدثين فى تتبع صفات الراوى الثقة المقبول الرواية،تتبعهم لما يطرأ على ضبط الرواة من تغير،كمن ضعف حديثه فى بعض الأوقات دون بعض،ومن ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض، ومن ضعف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض[5] .

وصدق الإمام الشعبى : "والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة، واخطأت مرة لعدوا على تلك الواحدة[6].

وهكذا بهذا المنهاج العظيم الذى لا تعرف له الدنيا بأسرها مثيلاً خاب ظن الوضاعين من الكفره، والزنادقة، والمبتدعة، والجهلة من الصالحين، والمتصوفة، كما قال الإمام الشعرانى فى العهود الكبرى : "واعلم يا أخى، أن أكثر من يقع فى خيانة هذا العهد المتصوفة الذين لا قدم لهم فى الطريق، فربما رووا عن رسول الله ﷺ ما ليس من كلامه، لعدم ذوقهم، وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها، وسمعت شيخنا

---

(١) أخرج الآثار السابقة الإمام مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ١ /١١٩ - ١٢٦، وانظر : توجيه النظر لابن حجر ص ٢٥ .

(٢) أخرجه الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ص ١٦٠ .

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٦٩ .

(٤) جامع بيان العلم ٢ /٤٨، والكفاية ص٢٤٩، والجرح والتعديل ٢ /٣٢، والإلماع ص ٦٠ .

(٥) انظر : تفصيل ذلك فى شرح علل الترمذى ٢ /٥٥٢ - ٦٧٢، وانظر : ضوابط الراوية عند المحدثين ص ١٢٢ .

(٦) تذكرة الحفاظ ١ /٧٧ .

شـيخ الإسـلام زكريـا -رحمـه الله- يقول : "إنمـا قـال بعـض المحدثين أكذب النـاس الصـالحون، لغلبـة سـلامة بواطنهـم ، فيظنون بالنـاس الخـير ، وأنهـم لا يكذبون على رسـول الله ﷺ، فمرادهم بالصـالحين : المتعبدون الذين لا غوص لهم فـى علم البلاغة، فلا يفرقون بين كلام النبوة وغيره، بخلاف العارفين فإنهم لا يخفى عليهم ذلك"[1].

وواضح مما سبق أن صلاح الكذابين : ليس المراد منه الصلاح الحقيقى الذى يتمثل فى صلاح العلمـاء، وأئمة الديـن، وحفاظ الحديـث، بل هو الصلاح الذى تحـدث عنه الأئمة سابقاً، وإلا كان يجب أن يكون سعيد بن المسيب، وعروة، والشافعى، ومالك، وأحمـد، وأبو حنيفة والبخارى، ومسـلم، وغيرهـم من أئمـة المسلمين، من أكذب الناس فى الحديث، وهل هناك مسلم يقول بذلك؟ [2].

وإذا كـان أئمـة المسـلمين هم أكـذب الناس فى الحديـث - وحاشـاهم من ذلك - فمن إذن الذى كشف كذبهم؟ الكفرة والزنادقة وغلاة المبتدعين[3]؟

ومن الذى عرَّف بـالموضوع، وبأسبابه، وبأصنافه، وبعلاماته، وصنف فيه المصنفات المتعددة؟ أهم الكفرة والزنادقة أم ماذا؟

كلا إنهم حـراس الأرض، وخلفاء وجنود الله فى أرضـه، إنهـم الجهـابذة الذين قال فيهم ابن المبارك لما قيل له : هذه الأحـاديث المصنوعة؟ قـال : يعيش لها الجهابذة وتلا قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾[4]. وفيهم قال يحيى بن يمان: "إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله ﷻ منذ يوم خلق السماوات والأرض، وإن وكيعاً منهم"[5] رجـال قال فيهم هـارون الرشيد لما أخذ زنديقـاً فأمر بضـرب عنقه فقـال له الزنديق : لم تضرب عنقـى؟ قال : لأريـح العباد منـك. فقال : يـا أمـير المؤمنين : أين أنـت من ألف حديث؟ وفى روايـة من أربعـة آلاف حديث وضعتهـا فيكم، أحرم فيها الحلال، وأحلل فيها الحرام ما قال النبى منها حرفـاً؟ فقال له هارون الرشيد : أين أنت

---

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ١٦٤ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٢٣٠ .

(٣) انظر : قواعد التحديـث للقـاسمى ص ١٦٣ بيـان ضرر الموضوعـات على غـير المحدثين وأن الـدواء لمعرفتهـا الرسوخ فى الحديث.

(٤) الآية ٩ من سورة الحجر، وانظر : الكفاية ص ٨٠ .

(٥) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١ /١٨ .

يـا عدو الله مـن أبى إسـحاق الفزارى[1] وعبـد الله بن المبـارك؟ ينخلانهـا - نخلاً - فيخرجانها حرفاً حرفاً؟" [2].

والحقيقة أن المحدثـين، وما ابتكروه من علم مصطلح الحديث، الذى تفردت به الأمة الإسـلامية عن سائر الأمم، وتميزت بتأسيسـه، وإنشائه، وتقعيده، والتفنن فيه، كان من أكبر النتائج النافعة التى تولدت عن تلك الحملة الضارية على السنة النبوية المطهرة.

قصدت مساتى فاجتلبت مسرتى *** وقد يحسن الإنسان من حيث لا يدرى[3]

كما كـان هذا العلم صخرةً صلبـةً تكسـرت عليهـا كل المؤامرات التى حيكت فى الظـلام على أحـاديث النبى ﷺ، وخرجت السـنة النبويـة من المعركـة الطويلـة سـليمة منتصـرة[4]، ولا يمكن أن تكـون حركـة الوضـاعين ومـا وضعـوا من أحـاديث دليلاً على ضعـف السـنة بمجموعها، وبالتـالى عدم حجيتهـا. لأن الوضـاعين وما وضعوه لم يخف قط على المحدثين.

يقول الأسـتاذ محمد أسـد : "فوجود الأحـاديث الموضوعـة إذن لا يمكن أن يكون دليلاً على ضعف نظام الحديث فى مجموعه، لأن تلك الأحاديث الموضوعة لم تخف قط على المحدثـين كما يزعم بعض النقـاد الأوربيين عن سـذاجة، وتـابعهم على ذلك بعض أدعياء العلم من أبناء أمتنا الإسلامية"[5].

ونختم هذه الشـبهة بمـا ذكره الإمام ابـن القيم الجوزيـة فى مختصر الصواعق المرسـلة

---

(١) أبو إسـحاق الفزارى هـو:إبراهيم بن محمـد بن الحـارث بـن حذيفـة الفـزارى،الإمـام،متفق على توثيقـه، لـه تصانيف.مات سنة١٨٥، وقيل ١٨٦هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٦٣ رقم ٢٣٠، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٣ رقم ٢٥٩، والكاشـف ١ /٢٢٠ رقم ١٨٦، والثقات للعجلى ص ٥٤ رقم ٣٧، وتذكـرة الحفاظ ١ /٢٧٣ رقم ٢٥٩، وتـهذيب التهذيب ١ /١٥٢ رقم ٢٧١ .

(٢) انظر : تذكرة الحفـاظ ١ /٢٧٣ ترجمة أبى إسحاق الفزارى، وتـهذيب التهذيب ١ /١٥٢ رقم٢٧١، وانظر : تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٧٤، والأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة للملاعلى القاري ص ٤٠، وللمزيد من الرد على هذه الشـبهة، انظر : الوضع فى الحديث للدكتور عمر حسن فلاتـه. مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٩٠١ .

(٣) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٨٩ .

(٤) انظر : بحث الشيخ عز الدين الخطيـب التميمى فى مؤتمر السنة النبوية ومنهجهـا فى بناء المعرفة والحضارة ٢ / ٥٥٠ .

(٥) الإسـلام على مفترق الطرق ص ٩٦ بتصرف، وانظر : مقدمة الدكتور عبد الوهـاب عبد اللطيف فى المقاصد الحسنة للسخاوى.

قال: قال الإمام أبو المظفر(١) : [فإن قالوا قد كثرت الآثار فى أيدى الناس واختلطت عليهم، قلنا : ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها؛ فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميزون زيوفها ويأخذون خيارها، ولئن دخل فى أغمار الرواة من وسم بالغلط فى الأحاديث، فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث، وورثة العلماء حتى أنهم عدو أغاليط من غلط فى الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم فى حديث غلط، وفى كل حرف حرف، وماذا صحف، فإن لم ترج عليهم أغاليط الرواة فى الأسانيد، والمتون، فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة، وتوليدهم الأحاديث التى يرويها الناس حتى خفيت على أهلها. وهو قول بعض الملاحدة، وما يقول هذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب يريد أن يهجن بهذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبى ﷺ، وآثاره الصادقة، فيغالط جهال الناس بهذه الدعوى، وما احتج مبتدع فى رد آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن ولا أشد استحالة من هذه الحجة، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يسف فى فيهِ، وينفى من بلد الإسلام](٢) أ.هـ.

(١) الإمام أبو المظفر هو : منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السمعانى، التميمى المروزى، الحنفى، ثم الشافعى، أحد الأئمة الأعلام، كان من فحول النظر، بحراً فى الوعظ، سئل عن أخبار الصفات فقال : عليكم بدين العجائز وصبيان الكتاتيب، صنف فى التفسير، والفقه، والحديث، والأصول. من مؤلفاته : البرهان والاصطلام، والقواطع فى أصول الفقه، والقدر، والمنهاج لأهل السنة، وغير ذلك. مات سنة ٤٨٩هـ. له ترجمة فى : طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ /٤٨٩ رقم ٢٠، واللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢ /١٣٨، ١٣٩، وشذرات الذهب ٢ /٣٩٢، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣٣٩ رقم ٦٥١، والبداية والنهاية ١٢ /١٦٤

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٥٢،٥٦١، وانظر: مائة سؤال عن الإسلام للشيخ محمد الغزالى ١ /٤٣ .

شبهة أن حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم كانوا جنوداً للسلاطين والملوك فى العصر الأموى، والعباسى والرد عليها

استعراض الشبهة وأصحابها :

زعم أعداء السنة المطهرة، من أن حملة الإسلام من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين، من الفقهاء والمحدثين كانوا جنوداً للسلاطين والملوك فى العصر الأُموى، والعباسى، يضعون لهم من الأحاديث ما يوافق رغباتهم ويثّبت ملكهم.

ويستدلون على ذلك بأحاديث منها :

الأحاديث التى تدعوا إلى طاعة الحكام، والأمراء، وتدعوا إلى اجتناب الفتن، والنجاة من شرورها :

مثل قوله ﷺ **"من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً، فمات؛ فميتَةٌ جاهليةٌ"**(١).

وقوله ﷺ : **"إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون. فمن كِرهَ فقد بَرئَ، ومن أَنكر فقد سَلِمَ. ولكن من رَضِيَ وتَابع"** قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال: **"لا ما صَلَّوْا"**. أى من كره بقلبهِ وأَنْكَرَ بقَلْبه(٢).

وقوله ﷺ : **"إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً، ويمسى كافراً،ويمسى مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى**، قالوا فما تأمرنا؟ قال : **"كونوا أحلاس بيوتكم"**(٣).

ونحو ذلك من الأحاديث التى استشهد بها جولد تسيهر على أن أهل الحديث أو الفقهاء كما يسميهم لعبوا دوراً خطيراً فى تثبيت أنظمة الحكم بوضع هذه الأحاديث

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفتن، باب قول النبى ﷺ : (سترون من بعدى أموراً تنكرونها ١٣ / ٧ رقم ٧٠٤٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين٦ /٤٨٠ رقم ١٨٤٩، واللفظ له من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما خلف الشرع وترك قتالهم ما صلوا ونحو ذلك٦ /٤٨٤رقم ١٨٥٤، من حديث أم سلمة رضى الله عنها.

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفتن، باب النهى عن السعى فى الفتنة ٤ /١٠١ رقم ٤٢٦٢ .

التى تأمر بطاعتهم أو باعتزال الأمر وتركه(١).

وعلى هذا الزعم بنى نيازى عز الدين كتابه (دين السلطان)؛ فهو يعنى بالسطان معاوية بن أبى سفيان ﷺ، وسيدنا معاوية فى زعمه هو الذى فتح باب الروايات بالأحاديث المفتراة لتحل محل القرآن، وأصبحت ديناً، وساعده على ذلك جنوده من الفقهاء، والمحدثين، وفى ذلك يقول : "والتاريخ الإسلامى يحدثنا أن معاوية كان من دهاة العرب ... فأعاد عقلية الجاهلية بتوقيفه أحكام القرآن، من خلال فتح باب الروايات بالأحاديث المفتراة لتحل محل القرآن. وقد وجد كثيراً من المساعدين من بين أصحاب المصالح من علماء السوء، والحساد، والمنافقين من أعداء الإسلام"(٢).

وبنفس هذا الزعم تقول الرافضة طاعنين بذلك فى عقيدة أهل السنة.

يقول صالح الوردانى بعد أن ذكر نماذج من الأحاديث السابقة وما فى معناها قال : "إن هذه الروايات، وهذه العقيدة، هى التى خلقت فقهاء السلاطين، وخلقت الحكام الطغاة الظالمين فى تاريخ المسلمين ... ولولا هذه الروايات وهذه العقيدة ما هيمنت القبلية، والأموية، والعباسية، على واقع المسلمين. فإن جميع الحكومات التى قامت من بعد الرسول ﷺ، اعتمدت هذه الروايات فى دعم سلطانها ونفوذها وإضفاء المشروعية عليها"(٣).

ويقول رافضى آخر، زكريا عباس داود : "إننا عندما نبحث فى أسباب الوضع نلاحظ أن الجانب السياسى، كان دافعاً قوياً لمعاوية كى يوظف السنة لخدمة

---

(١) دراسات محمدية، جولدتسيهر ص٨٩، ٩٥ نقلاً عن ضوابط الرواية عند المحدثين ص٣٤٠، ٣٤٢، وانظر : العقيدة والشريعة ص٥٨ وانظر : دراسات محمدية الفصل الثالث (الحديث النبوى وصلته بنزاع الفرق فى الإسلام) ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ /٥٢٢ وما بعدها.

(٢) دين السلطان ص٣٦،٣٧ وراجع من نفس المصدر ص ٣٤-٤١،٧٩٥ حيث تصريحه بأن معاوية هو السلطان، وجنوده فى وضع الأحاديث، هم المحدثون، والفقهاء، وانظر: أيضاً من نفس المصدر ص ١١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، وانظر: ١٥٢، ٢٠٢، ٦٧١،حيث استشهاده بالأحاديث السابقة، وقارن بكتابة إنذار من السماء ص ٣٩، ١٢٣، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ١٣٣، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص٢٦٠، وأحاديث أم المؤمنين عائشة ، أدوار من حياتها لمرتضى العسكرى ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٣) أهل السنة شعب الله المختار ص ٨٨، وانظر : له أيضاً الخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص٥٥-٦١، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ٢٩٢ وما بعدها، وانظر : قراءة فى صحيح البخارى لأحمد صبحى منصور ص ٤١ .

أهدافه...، ولذا عمد لاستخدام مجموعة من الصحابة، والتابعين، كى يضعوا أحاديث تبرر له أعماله، وتضفى الشرعية الدينية على ملكه(١).

وممن قال بذلك أيضاً : عبد الحسين شرف الدين(٢)، ومرتضى العسكرى(٣)، ومحمود أبو رية(٤)، ومحمد نجيب(٥)، وعلى الشهرستانى(٦)، وعلى الوردى(٧)، وجمال البنا(٨)، وعبدالجواد ياسين(٩)، وإدريس الحسينى(١٠)، والسيد صالح أبو بكر(١١).

والناظر فيما قاله أعداء السنة سابقاً يرى أنهم يطعنون فيما يأتى :

أولاً : فى صحة إسلام معاوية ﷺ، ووصفهم له بأنه كان منافقاً اعتماداً على ما ورد من أنه أسلم يوم الفتح، وكان من الطلقاء المؤلفة قلوبهم، وأنه فتح باب الوضع فى السنة، وصرح بذلك الرافضة السابق ذكرهم، وتبعهم على ذلك دعاة اللادينية.

ثانياً : وصفهم حملة الإسلام من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين، بأنهم كانوا كذابين وفقهاء سلطة.

---

(١) تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص ١٤٥ .

(٢) عبد الحسين شرف الدين : هو عبد الحسين شرف الدين الموسوى، شيعى إمامى، ولد فى الكاظمية، ببغداد سنة١٢٩٠هـ من مؤلفاته: أبو هريرة، والنص والاجتهاد. مات سنة١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.ترجم له محمد صادق الصدر فى مقدمة كتاب النص والاجتهاد ص٥-٣٩، انظر: استشهاد بالشبهة التى معنا فى كتابيه النص والاجتهاد ص٣٣١-٣٣٢، وأبو هريرة ص٣٩ - ٥١ .

(٣) معالم المدرستين المجلد ١ /٣٦١، والمجلد ٢ /٥٣، وأحاديث عائشة أدوار من حياتها ص ٢٥٥، ٣٥٩ - ٤٠٩ .

(٤) أضواء على السنة ص ١٢٦، ١٣٧، ١٧٩، وشيخ المضيرة ص ١٧٠ - ٢٦٣ .

(٥) الصلاة ص ٣٧-٤١ .

(٦) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٣٢، ٢٧٤، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٨٧، ٤٩٤ .

(٧) على الوردى : كاتب معاصر، من مؤلفاته : وعاظ السلاطين، انظر : استشهاده بالشبهة التى معنا فى كتابه وعاظ السلاطين ص ١١٦-١٣٨-١٦٥ .

(٨) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٨٢، ٢٥٦ .

(٩) السلطة فى الإسلام ص ٢٥٨ - ٢٩٢، ٣٠١ .

(١٠) إدريس الحسينى:كاتب صحفى معاصر، تشيع، من مؤلفاته: "لقد شيعنى الحسين- الانتقال الصعب فى رحاب المعتقد والمذهب" والخلافة المغتصبة، انظر : استشهاده بالشبهة التى معنا فى الخلافة المغتصبة ص١٧٩، ولقد شيعنى الحسين ص ٢٤٧ - ٢٩٠ .

(١١) السيد صالح أبو بكر : كاتب مصرى، كان ينتمى إلى جماعة أنصار السنة بالإسكندرية، وعندما أصدر كتابه الأضواء القرآنية فى اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخارى منها، والذى تابع فيه محمود أبو رية، قررت جماعة أنصار السنة فصله من الجماعة. انظر : استشهاده بالشبهة التى معنا فى الأضواء القرآنية ص ٤٥ .

ثالثاً : طعنهم فى الملوك والأمراء الأمويين، والعباسـين، بـأنهم بعيدين عـن تعاليم الإسلام مستغلين علماء المسلمين بوضع مـا يثبـت ملكهـم.

رابعاً : طعنهم فى أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث الفتن.

والجواب عما سبق فيما يلى :

أولاً : الجـواب عن الطعن فى صحـة إسـلام سـيدنا معاويـة ﷺ، وأنـه فتح باب الوضع فى السنة النبوية :

ما طعن به أعداء السنة المطهرة فى صحة إسلام سيدنا معاوية ﷺ، دافع عنه فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة بقولـه : "وقد غاب عن أعداء الإسلام أن الكاتبين فى تاريخ الصحابة ذكروا عـن الواقدى، وابن سعد، أنه أسلم بعد الحديبية قبل الفتح، وأنه أخفى إسـلامه مخافة أهله، وأنـه كان فى عمرة القضاء مسـلماً، وإذا كان هو وأبوه من المؤلفـة قلوبهم فى رأى البعض، ففى رأى الكثيرين أنه ليس من المؤلفة قلوبهم، قال ابن عبـد البر : "معاوية وأبوه من المؤلفـة قلوبهم، ذكره فى ذلك بعضهـم"، وهو يشعر بأن الكثيرين لا يرون هذا الرأى، ولذا نجد الحافظ المحقق ابن حجر لم يذكر فى ترجمته شيئاً من هذا، وإنما ذكر فى ترجمة أبيه أنه من المؤلفة قلوبهم[1].

ومهما يكن من شئ فقـد أسـلم وحسن إسـلامه، وحتـى لو كان ممن أسـلموا يوم الفتح، فلا يقدح ذلـك فى عدالته وصحبته، بعد تزكية رب العزة لمن أسلموا بعد الفتح أيضاً قال تعالى : ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[2]. وكيف يصح الطعن فى صحـة إسلامه ﷺ، وقد كـان أحد كتبه الوحى بين يدى النبى ﷺ[3]، يدل على ذلك مـا روى عن ابن عبـاس – رضى الله عنهما – أن رسـول ا لله ﷺ بعث إلى معاوية ليكتب لـه ، فقال : أنـه يأكل ، ثم بعث إليـه ، فقال : إنـه يأكل ، فقال ﷺ :

---

(١) انظر : فى ترجمته : الاستيعاب ٣ /١٤١٦ رقم ٢٤٣٥، وتاريخ الصحابة ص ٢٣١ رقم ١٢٣٩، واسد الغابة ٥ /٢٠١ رقـم ٤٩٨٤، والإصابة ٤ /٤٣٣ رقم ٨٠٦٨ . وانظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ /٤٠٦، وفتح البارى ٧ /١٣٠ رقم ٣٧٦٤، والبداية والنهاية ٨ /١٢٠ .

(٢) الآية ١٠ من سورة الحديد.

(٣) دفاع عن السنة ص٦٥ بتصرف، وانظر تطهير الجنان واللسان لابن حجر الهيتمى ص٧،وما بعدها .

"لا أشبع الله بطنه"(١).

يقول الأستاذ محب الدين الخطيب(٢) - رحمه الله - : "قد يستغل بعض الفرق من أعداء الإسلام(٣). هذا الحديث ليتخذوا منه مطعناً فى معاوية ﷺ وليس فيه ما يساعدهم على ذلك، كيف وفيه أنه كان كاتب النبى ﷺ؟!

فالظاهر أن هذا الدعاء منه ﷺ غير مقصود، بل هو مما جرت به عادة العرب فى وصل كلامها بلا نية كقوله ﷺ: تربت يمينك.

ويمكن أن يكون ذلك منه ﷺ بباعث البشرية التى أفصح عنها هو نفسه ﷺ فى أحاديث كثيرة متواترة منها حديث عائشة - رضى الله عنها - مرفوعاً : "... **أَوَ مَا عَلِمْتِ مَا شَرَطْتُ عَلَيْهِ رَبِّي؟ قُلْتُ : اللَّهُمَّ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعَنْتُهُ أَوْ سَبَبْتُهُ، فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَأَجْراً"(٤).**

ولم تعرف عن معاوية ﷺ دخلة فى إيمانه ولا ريبة فى إخلاصه لإسلامه ولا فى إمارته.

يقول القاضى أبو بكر بن العربى، مبيناً ما اجتمع فى معاوية من خصال الخير إجمالاً قال : "معاوية اجتمعت فيه خصال : وهى أن عمر جمع له الشامات كلها وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته، وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور، وإصلاح الجند، والظهور على العدو، وسياسة الخلق. وقد شهد له فى صحيح الحديث بالصحبة والفقه، فيما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن أبى مليكه قال : "أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس ، فأتى ابن عباس ، فقال : دعه ؛ فإنه صحب

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبى ﷺ أو سبه ... إلخ ٨ /٣٩٩ رقم ٣٦٠٤، وأخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده ص ٣٥٩ رقم ٢٧٤٦واللفظ له، والبيهقى فى دلائل النبوة ٦ / ٢٤٣ .

(٢) الخطيب هو : محب الدين الخطيب بن أبى الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب، من كبار الكتاب الإسلاميين، ولد فى دمشق وتعلم بها، أصدر مجلتيه (الزهراء) و(الفتح)، وكان من أوائل مؤسسى جمعية الشبان المسلمين، وتولى تحرير مجلة الأزهر الشريف، وانشأ المطبعة السلفية ومكتبتها، من مؤلفاته : تاريخ مدينة الزهراء بالأندلس، وغير ذلك. مات سنة ١٩٦٩م. له ترجمة فى : الأعلام ٥ /٢٨٢ .

(٣) انظر : دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين صالح الوردانى ص ٢٦٤ .

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبى ﷺ أو سبه أو دعا عليه ٨ /٣٩٦ رقم ٢٦٠٠، وانظر : البداية والنهاية ٨ /١٢٢، ١٢٣ وانظر : العواصم من القواصم تعليق الأستاذ محب الدين الخطيب ص ٢١٣ .

رسول اللهﷺ. وفى رواية أخرى قيل لابن عباس : هل لك فى أمير المؤمنين معاوية؛ فإنه ما أوتر إلا بواحدة، قال : إنه فقيه[1] .

يقول ابن العربى : "وشهد بخلافته فى حديث أم حرام - رضى الله عنها- فيما رواه أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ نام عندها القيلولة ثم استيقظ وهو يضحك؛ لأنه رأى ناساً من أمته غزاة فى سبيل الله يركبون ثبج البحر - أى وسطه ومعظمه - ملوكاً على الأسرة. ثم وضع رأسه فنام واستيقظ وقد رأى مثل الرؤيا الأولى فقالت له أم حرام : أدع الله أن يجعلنى منهم، فقال، أنت من الأولين"، فركبت أم حرام البحر فى زمن معاوية فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر. فهلكت"[2] .

قال الحافظ ابن كثير : يعنى بالأول جيش معاوية حين غزا قبرص ففتحها سنة ٢٧هـ أيام عثمان بن عفان، بقيادة معاوية، عقب إنشائه الأسطول الإسلامى الأول فى التاريخ، وكانت معهم أم حرام فى صحبة زوجها عبادة بن الصامت. ومعهم من الصحابة أبو الدرداء وأبو ذر وغيرهم. وماتت أم حرام فى سبيل الله وقبرها بقبرص إلى اليوم.

قال ابن كثير : ثم كان أمير الجيش الثانى يزيد بن معاوية فى غزوة القسطنطينية. قال : وهذا من أعظم دلائل النبوة[3] فى الشهادة لسيدنا معاوية، وابنه يزيد بالفضل، والمغفرة والجنة كما جاء فى حديث أم حرام مرفوعاً : **"أول جيش من أمتى يركبون البحر قد أوجبوا**[4]. وأول جيش من أمتى يغزون مدينة قيصر مغفور لهم. فقلت :

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية ﷺ ٧ /١٣٠ رقمى ٣٧٦٤، ٣٧٦٥، وانظر : كتاب مروان بن الحكم إلى معاوية بن أبى سفيان يستفتيه فى مجنون قتل رجلاً. أخرجه مالك فى الموطأ كتاب العقول، باب ما جاء فى دية العمد إذا قبلت وجناية المجنون ٢ /٦٤٨ رقم ٣ ، وانظر : اسد الغابة ٥ /٢٠٢ رقم ٤٩٨٤ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح البارى) كتاب الجهاد السير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ٦ /١٣ رقم ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب فضل الغزو فى البحر ٧ /٦٥ رقم ١٩١٢ .

(٣) البداية والنهاية ٨ /٢٢٩، وانظر : النهاية فى الفتن والملاحم ١ /١٧، وفتح البارى ٦ /٢٣، ١٢٠ أرقام ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٩٢٤ .

(٤) "قد أوجبوا" قال ابن حجر : أى فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة، قال المهلب وفى الحديث : منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر، ومنقبه لولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة قيصر. انظر : فتح البارى ٦ /١٢٠ -١٢١ رقم ٢٩٢٤ .

أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال : لا"[1].

يقول الإمام ابن تيمية : "لم يكن من ملوك المسلمين ملك خيراً من معاوية، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيراً منهم في زمن معاوية، إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده، وإذا نسبت إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل.

وقد روى أبو بكر بن الأثرم - ورواه ابن بطه من طريقه عن قتادة قال : "لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدي". وروى ابن بطه بإسناده الثابت من وجهين عن الأعمش عن مجاهد قال : لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي. وروى الأثرم عن أبي هريرة المكتب قال : كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبدالعزيز وعدله، فقال الأعمش، فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا في حلمه؟ قال : لا والله، بل في عدله. وعن أبي إسحاق السبيعي أنه ذكر معاوية فقال : لو أدركتموه أو أدركتم أيامه لقلتم : كان المهدي.

وهذه الشهادة من هؤلاء الأئمة الأعلام لأمير المؤمنين معاوية صدى استجابة الله ﷻ دعاء نبيه ﷺ لهذا الخليفة الصالح يوم قال ﷺ : **"اللهم اجعله هادياً، مهدياً، واهد به"**[2].

وقبل أن ننهي الكلام على شهادات الصحابة، والتابعين، وآراء العلماء، في معاوية، ننقل رأياً طريفاً للمؤرخ العلامة ابن خلدون في اعتبار معاوية من الخلفاء الراشدين قال: "إن دولة معاوية وأخباره كان ينبغي أن تلحق بدول الخلفاء الراشدين وأخيارهم فهو تاليهم في الفضل والعدالة والصحبة[3].

ويقول أيضاً في مقدمته : مدافعاً عن إيثاره ابنه يزيد بالعهد، دون من سواه قال : إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية ... وهم عصابة قريش[4] وأهل الملة أجمع، وأهل الغلب منهم،

---

(١) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في قتال الروم٦ /١٢٠رقم٢٩٢٤ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب المناقب، باب مناقب لمعاوية بن أبي سفيان ﷺ٥ /٦٤٥ رقم ٣٨٤٢ من حديث عبد الرحمن بن عميرة ﷺ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب. وانظر : منهاج السنة ٣ /١٨٥، والبداية والنهاية ٨ /١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) تاريخ ابن خلدون ٢ /٤٥٨ .

(٤) انظر : دفاعه عن حديث (الأئمة من قريش) ورده لما اعترض به عليه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، في المقدمة ص ٢١٤، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ١١٥ .

فآثره بذلك دون غيره ... حرصاً على الاتفاق، واجتماع الأهواء الذى شأنه أهم عند الشارع، ولا يظن بمعاوية غير هذا فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه، دليل على انتفاء الريب فيه، فليسوا ممن يأخذهم فى الحق هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزة فى قبول الحق فإنهم كلهم أجل من ذلك وعدالتهم مانعة منه"(١).

"نذكر جميع هذه الشهادات، وقبلها الأحاديث النبوية فى فضل معاوية(٢)، مع اعترافنا يشهد الله بفضل على بن أبى طالب ﷺ، وأنه أفضل منه والحق غالبه معه، وكل كان مجتهداً(٣). وقد جاء فى الحديث الصحيح : "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم اخطأ؛ فله أجر"(٤).

وقد أوردنا هذه الأمثلة القليلة التى لا يسع المقام لأكثر منها؛ ليعلم الناس أن الصورة الحقيقية لمعاوية ﷺ تخالف الصورة الكاذبة التى يصورها الزنادقة من الرافضة ومن تابعهم من أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، تلك الصورة التى تنكر ما جاء فى السنة المطهرة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين، من الشهادة له بالصحبة، والفقه، والملك العادل، وحسن السيرة، حتى شهد له من أدركه كمجاهد والأعمش بأنه المهدى.

فهل من كان هذا حاله يكون له دخل أو حتى رضا بالوضع فى السنة المطهرة سواء فى فضائله، وفضائل الشام أو فى وضع ما يثبت ملكه، أو غير ذلك مما يزعمه أعداء الإسلام من الرافضة ومن شايعهم؟! نعم إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

---

(١) المقدمة ٢٢٨، ٢٣٣ وانظر: دفاعه عما وجه إليه من اعتراض على أخذه العهد لابنه يزيد ص٢٤٠ وراجع : للاستزادة : العواصم من القواصم للقاضى أبو بكر بن العربى، والصواعق المحرقة وتطهير الجنان واللسان كلاهما لابن حجر الهيتمى.

(٢) لا يشك أحد فى أنه وضع فى فضائل معاوية وكذا الخلفاء الراشدون أحاديث كثيرة، ولكن أحصاها الأئمة، وبينوا الموضوع منها، من الصحيح، وقد عرض الحافظ ابن كثير لما ورد فى فضائل معاوية ﷺ وميز الصحيح من الموضوع، انظر : البداية والنهاية ٨ /١٢٠ - ١٤٧، وراجع: كتب الموضوعات باب المناقب. وانظر : مجمع الزوائد ٩ /٣٥٦ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٧، ومختصر التحفة الإثنى عشرية ٣٠٥ - ٣٢٤، والعواصم من القواصم ص ١٧٢ وما بعدها، ومنهاج السنة لابن تيمية ص ٢٠٥، والبداية والنهاية ٨ /١٢٩ .

(٤) أخرجه البخارى(بشرح فتح البارى)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة،باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو اخطأ ١٣ /٣٣٠ رقم ٧٣٥٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٦ /٢٥٤ رقم١٧١٦ من حديث عمرو بن العاص ﷺ .

ثانياً : الجواب عن اتهام رواه السنة بأنهم كانوا كذابين وفقهاء سلطة :

أما ما زعمه دعاة الفتنة وأدعياء العلم، من أن حملة الإسلام من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين من الفقهاء، والمحدثين، كانوا كذابين وفقهاء سلطه؛ فقد رد هذا الزعم الدكتور السباعى تحت عنوان "هل استجاز علماؤنا الكذب دفاعاً عن الدين؟ فقال : "إن أعداء الإسلام من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة الإلحاد، لم يصلوا ولن يصلوا إلى مدى السمو الذى يتصف به رواة السنة من الترفع عن الكذب حتى فى حياتهم العادية، بل لم ولن يصل أعداء الإسلام إلى مبلغ الخوف الذى استقر فى نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة ، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على رسول الله ﷺ حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك ، وقتله وعدم قبول توبته[1]، إن أعداء الإسلام معذورون إذ لم يفهموا عن علمائنا هذه الخصائص؛ لأنه لا يوجد لها ظل فى نفوسهم ولا فيمن حولهم، ومن اعتاد الكذب ظن فى الناس أنهم أكذب منه، واللص يظن جميع الناس لصوصاً مثله ... وإلا فمن الذى يقول فى قوم جاهروا بالإنكار على بعض ولاتهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة؛ وتعرض بعضهم للضرب والإهانة والتنكيل فى سبيل الجهر بكلمة الحق - أنهم استباحوا لأنفسهم الكذب على رسول الله ﷺ ليضيفوا إلى سنته المطهرة أحكاماً لم يقلها ﷺ .

أيها الناس أليست لكم عقول تحكمون بها ؟ أم أنتم تتكلمون لقومٍ لا عقول لهم[2]؟!

نعم إن قوماً لم يحابوا فى حكمهم على الرجال أحداً لا أباً، ولا ابناً، ولا أخاً، ولا صديقاً، ولا أستاذاً، لذلك عنوان صدق ديانتهم، ونزاهتهم، وأمانتهم، وعنوان غلاء الحفاظ على السنة الشريفة لديهم، وأنها عندهم أغلى من الأباء والأجداد، والأولاد، والأحفاد، فكانوا مضرب المثل فى الصدق والتقوى والأمانة[3].

---

(١) انظر : الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٦٥ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٠١، ٢٠٢ بتصرف.

(٣) انظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ١٦٠ بتصرف، وانظر : دلائل النبوة للبيهقى ١ /٤٧ .

وهاك أمثلة على نزاهتهم فى حكمهم على الرجال :

المجرحـون لآبائهـم :

الإمـام على بن المدينـى سـأل عن أبيـه فقال : "سـلوا عنـه غـيرى" فأعادوا المسـألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال : "هو الدين، إنه ضعيف"[1].

المجرحون لأبنائهم :

الإمـام أبو داود السجستانى "صاحب السـنن قال : ابنى عبد الله كذاب[2]، ونحوه قول الذهبى فى ولده أبى هريرة، أنه "حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه[3].

المجرحون لإخوانهم :

زيد بن أبى أُنَيْسة قال : لا تأخذوا عن أخى يحى المذكور بالكذب[4].

المجرحون لأختانهم :

شـعبة بن الحجاج قـال : لو حَابَيْتُ أَحَداً لحـابيت هِشَام بْنُ حَسَّـان كان ختنى[5]، ولم يكن يحفظ"[6].

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال ٢ /٤٠١، ولسـان الميزان ٨ /٤٣٠ رقـم ١٣١١٤، ترجمة عبـد الله بن جعفر بن نجيح والـد على بن الدينى، والمجروحـين لابن حبـان ٢ /١٤،١٥، وقـال : ابن حجر فى التقريـب: ضعيف، يقـال : تغير حفظه بآخره" انظر : تقريب التهذيب ١ /٤٨٣ رقم ٣٢٦٦، وتـهذيب الكمال للمزى ١٤ /٣٧٩ رقم ٣٢٠٦ .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال ٢ /٤٣٣ رقم ٤٣٦٨، ولسـان الميزان ٤ /٣١ رقم ٤٦٣١، ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث. وقال ابن عَدِى : هو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه، فما أدرى أَيْشٍ تبين له منه. انظر : الكامل فى الضعفـاء ٤ /٢٦٥ رقم ١١٠١، وقال الذهبى فى ترجمته من تذكرة الحفـاظ، وأما قول أبيه فيه، فالظاهر أنه أن صح عنه، فقد عَنَى أنه كـذاب فى كلامه، لا فى الحديث النبوى، وكأنـه قال هذا وعبد الله شابٌ طرى، ثم كبر وسـاد" انظر : تذكـرة الحفاظ ٢ /٧٧٢ رقم ٧٦٨، وقـال فى السـير : هو حجة فيمـا نقله، انظر : سير أعلام النبلاء ١٣ /٢٣١ رقم ١١٨ .

(٣) انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص ٨٣، ٨٤ .

(٤) انظر : مـيزان الاعتدال ٤ /٣٦٤ رقم ٩٤٦٣، ولسـان الميـزان ٩ /٢٨٣ رقم ١٤٨٢٦، ترجمة يحيـى بن أبى أُنَيْسه. قال فيه الحافظ فى التقريب: ضعيف. انظر: تقريب التهذيب ٢ /٢٩٧ رقم٧٥٣٥، وتـهذيب الكمال ٣١ /٢٢٣ رقم ٦٧٨٩ .

(٥) ختنى: الختن كـل ما كـان من قبل المرأة مثـل الأب والأخ، وخاتن الرجل الرجـل إذا تزوج إليـه. انظر: مختار الصحاح ص١٦٩، والقاموس المحيط ٤/٢١٤، ٢١٥، والنهاية فى غريب الحديث ٢/١٠

(٦) ميزان الاعتدال ٣ /٤٨٧، ولسان الميزان ٩ /٢٥٢ رقم ١٤٧٢٦ ترجمة هشام بن حسان القُرْدُوسى، وقال ابن حجر: أحد الأعلام، ضعفه القطان عن عطـاء، وفى تقريب التهذيب قال: ثقة، من أثبت الناس فى ابن سيرين،وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه كـان يرسل عنهما. انظر: تقريب التهذيب ٢ /٢٦٦ رقم ٧٣١٥، وتـهذيب الكمال للمزى ٣٠ /١٨١ رقم ٦٥٧٢ .

المجرحون لبعض أقاربهم :

أبو عروبة الحرانى : قال الذهبى فى ترجمة الحُسَيْنُ بن أبى السَّرِىّ العسقلانىُّ : قال أبو عروبة الحرانى : هو خال أمى، وهو كذاب"(١).

من الذين لم يحابوا مشايخهم :

يحيى بن سعيد القطان : روى الإمام ابن أبى حاتم عن عبد الرحمن بن مهدى قال : اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكماً فقال : قد رضيت بالأحول يعنى يحيى بن سعيد القطان، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة – وهو شيخه ومنه تعلم وبه تخرج، فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك أو من له مثل نقدك يا أحول؟!".

قال ابن أبى حاتم : "هذه غاية المنزلة – ليحيى بن سعيد القطان – إذ اختاره شيخه شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته فى دينه أن قضى على شعبة" شيخه ومعلمه(٢).

وبلغ من نزاهة أئمة الحديث أنهم كانوا لا يقبلون شفاعة إخوانهم للسكوت عمن يرون جَرْحه، وكيف يرتضون تلك الوساطة، وهم الذين طَعَنُوا فى أبنائهم، وآبائهم، وإخوانهم، لما رأوا منهم ما يستوجب القَدْحَ.

وقد ضَرَبَ شعبة بن الحجاج فى هذا أروع الأمثال لما كلمه حماد بن زيد، وعباد ابن عباد، وجرير بن حازم، كلموه فى رجل ليكف عنه، قال حماد ابن زيد، فكأنه لان وأجابنا. قال : فذهبت يوماً أريد الجمعة فإذا شعبة ينادينى من خلفى، فقال: ذاك الذى قلتم لى فيه لا أراه يسعنى". قال عبد الرحمن ابن مهدى : كان شعبة يتكلم فى هذا حسبة(٣).

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال ١ /٥٣٦، ولسان الميزان ٨ /٢٧٢ رقمى ١١٢٨٠، ٢٢٩١، وقال ابن حجر فى التقريب "ضعيف" انظر : تقريب التهذيب ١ /٢١٨ رقم ١٣٤٨، وتهذيب الكمال ٦ /٤٦٨ رقم ١٣٣١.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ١ /٢٣٢ رقم ١٠٢ ترجمة يحيى بن سعيد القطان.

(٣) انظر : الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١ /١٧١، وللاستزادة فى هذا المبحث انظر : فتح المنان بمقدمة لسان الميزان للأستاذ محمد المرعشلى ص ١٨٧-١٩١.

نماذج لما كان عليه سلفنا الصالح من جراءة فى الحق مع خلفائهم وملوكهم وأمراءهم، لا يخشون لوماً، ولا موتاً، ولا أذى، ولا اضطهاداً :

أما موقف الصحابة مع خلفائهم فقد سبق بما يغنى عن إعادته هنا عند الحديث عن بداية الوضع وبراءة الصحابة منه[1].

ونزيد هنا بموقف لأبى بن كعب ﷺ مع الفاروق عمر ﷺ أخرجه ابن راهوية عن الحسن أن عمر بن الخطاب ﷺ رد على أبى بن كعب ﷺ قراءة آية، فقال أبى : لقد سمعتها من رسول الله ﷺ وأنت يليهك يا عمر الصفق بالبقيع. فقال عمر ﷺ : صدقت إنما أردت أن أجربكم هل منكم من يقول الحق؟ فلا خير فى أمير لا يقال عنده الحق ولا يقوله"[2].

وروى أن أبى بن كعب قرأ : ﴿الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ [3] فقال عمر ﷺ كذبت. قال : أنت أكذب. فقال رجل : تكذب أمير المؤمنين؟ قال : أنا أشد تعظيماً لحق أمير المؤمنين منك. ولكن كذبته فى تصديق كتاب الله ﷻ، و لم أصدق أمير المؤمنين فى تكذيب كتاب الله ﷻ، فقال عمر : صدق"[4].

فانظر كيف يمتحن عمر الصحابة فى مدى جهرهم بكلمة الحق إذا عدل عنها الأمير، وانظر كيف كان الصحابة يعرفون لأمرائهم حقهم، فإذا عدلوا عن الحق لم تأخذهم فى الله لومة لائم.

أما عن موقف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام، من ملوكهم وأمراءهم، فقد مر موقف أبو سعيد الخدرى من مروان وإلى المدينة، وكذا موقف ابن عمر من الحجاج[5]. وسيأتى موقف آخر للإمام الزهرى مع هشام بن عبد الملك الأموى ، بعد ذكر بعض المواقف لأئمة الإسلام من ملوك وأمراء بنى العباس .

---

(١) راجع : ص ٤٠٤ .

(٢) ذكره صاحب كنز العمال ١٣ /٣٦١ رقم ٣٦٧٦٦ .

(٣) جزء من الآية ١٠٧ من سورة المائدة.

(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره ٥ /١٠٧ رقم ١٣٩٧٧، دون ذكر رد عمر عليه ، وانظر : الدر المنثور ٣ / ٦٠٦ .

(٥) راجع : ص ٤٠٥، ٤٠٦، وانظر:موقف آخر فى السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢، يدخل فيه أبومسلم الخولانى على معاوية بن أبى سفيانﷺ فيعظه موعظة بليغة، و لم يسميه فيها بالأمير بل بالأجير.

منها ما ذكره الحافظ الذهبى فى ترجمة - ابن أبى ذئب الإمام الثبت - قال الإمام أحمد : "دخل بن أبى ذئب على المنصور فلم يهبه أن قال له الحق، وقال الظلم ببابك فاش، وأبو جعفر، أبو جعفر".

وعن محمد بن إبراهيم تلميذ بن أبى ليلى قال : "كنت عند أبى جعفر المنصور - وعنده بن أبى ذئب، فقال أبو جعفر : ما تقول فى الحسن بن زيد -وكان والياً للمدينة أيام المنصور- قال يأخذ بالإحنة - أى الحقد ويقضى بالهوى. فقال له الحسن: الله الله، والله ما سلم منه أحد، وإن شئت فسله عن نفسك يا أمير المؤمنين. قال محمد بن إبراهيم - فجمعت ثيابى والسياف قائم على رأس أبى جعفر، مخافة أن يأمر به فيقتل، فيصيب دمه ثوبى، قال ما تقول فى؟ قال - اعفنى يا أمير المؤمنين. قال لابد أن تقول. قال إنك لا تعدل فى الرعية ولا تقسم بالسوية. فتغير وجه أبى جعفر فقام إبراهيم بن يحيى والى المدينة أيام المهدى- وقال : طهرنى بدمه يا أمير المؤمنين؟ قال له ابن أبى ذئب - اقعد يا بنى فليس فى دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله طهور"[1].

وموقف سفيان الثورى - رحمه الله - مع أبى جعفر المنصور مشهور؛ فقد كان سفيان -رحمه الله- قوالاً بالحق، شديد الإنكار، حتى مات فى البصرة مختبئاً من المهدى[2]، وما موقف المحدثين - وعلى رأسهم أحمد بن حنبل - رحمه الله - مع الأمراء العباسيين فى محنة خلق القرآن ببعيد. وغير ذلك الكثير، ولولا أن المقام لا يحتمل المزيد لنقلت لك أخباراً مشرقة عن هؤلاء الأفذاذ[3].

صلة علماء المسلمين بالملوك والأمراء :

زعم أعداء السنة، أعداء الإسلام، أن صلات علماء المسلمين بالملوك والأمراء مكنت لهم أن يستغلوهم فى وضع الأحاديث الموافقة لأهوائهم وتثبيت سلطانهم.

يقول الدكتور السباعى رداً على ذلك : "ولا ندرى كيف تكون الصلة بين أئمة

---

(١) أدب الشافعى ص ٣٢، وذكر القصة باختصار الذهبى فى التذكرة ١ /١٩٢، وانظر : فى نفس الصفحة، موقفاً آخر للمهدى هاب فيه ابن أبى ذئب.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ /٢٠٦ وانظر : الثقات للعجلى ص ٥٤ رقم ٣٧ حكى عن أبى إسحاق الفزارى أنه أمر سلطان ونهاه فضربه مائة سوط.

(٣) انظر : للمزيد كتاب "الإسلام بين العلماء والحكام" للأستاذ عبد العزيز البدرى.

المسلمين الثقات الأثبات، وبين الملوك والأمراء علامة على استغلالهم لهم، وقديماً كان العلماء يتصلون بالخلفاء والملوك، دون أن يمس هذا أمانتهم فى شىء، فقديماً تردد الصحابة على معاوية، وتردد التابعون.

فهؤلاء الأئمة إذا اتصلوا بهؤلاء الأمراء والملوك، أو اتصلوا هم بهم، لا سبيل إلى أن يؤثر ذلك فى دينهم، وأمانتهم، وورعهم، والمستفيد منهم على كل حال، هم المسلمون الذين يغدو علماؤهم ويروحون من حلقات العلم إلى مجالس الخلفاء يروون حديثاً، أو يبثون فكرة، أو يبثون حكماً، أو يبينون حكماً، أو يؤدبون لهم ولداً، أو يذكروهم بما للأمة عليهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

انظر: إلى ما رواه ابن عساكر بسنده إلى الشافعي -رحمه الله- أن هشام بن عبدالملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله تعالى : **﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [(1)] فقال هشام : كذبت : إنما هو على بن أبى طالب، ويظهر أن هشاماً لم يكن جاداً فيما يقول، ولكنه يريد أن يختبر شدتهم فى الحق - فقال سليمان بن يسار : أمير المؤمنين أعلم بما يقول، ثم وصل ابن شهاب، فقال له هشام : من الذى تولى كبره منهم؟ فقال الزهرى: هو عبد الله بن أبى بن سلول، فقال له هشام : كذبت. إنما هو على بن أبى طالب، قال الزهرى وقد امتلأ غضباً : أنا أكذب؟ لا أبالك! فوالله لو نادانى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت...حدثنى فلان، وفلان، أن الذى تولى كبره منهم، هو عبدالله بن أبى بن سلول،... وفى القصة فقال هشام: إنا نهيج الشيخ. مما يدل على أنه لم يكن جاداً فى قوله "كذبت".

ألا ترى فى هذه الحادثة ما يدلك على أن الصلة بين العلماء والخلفاء أدنى وأضعف من أن تصل إلى دينهم وأمانتهم؟ رجل يقول لخليفة المسلمين : لا أبا لك! وهى كلمة لا يقولها رجل عادى لآخر مثله يحترمه، لدليل على أن صلتهم بالخلفاء والأمراء ليست صلة ضعيف بقوى، ولا مخدوع بخادع بل صلة واثق بدينه، معتز بعلمه يغضب إن كُذِّب، ويثور إذا حُرِّفت حقيقة من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ، ورجل يزأر فى وجه الخليفة زئير الأسد لأنه كذَّبه فى تفسير آية من كتاب الله ﷻ خلاف ما يعلم أهل العلم من قبله، هل من المعقول أن يميل إلى أهواء الخليفة، فيضع له

---

(١) جزء من الآية ١١ من سورة النور.

أحاديث عن رسول الله ﷺ لا أصل لها؟! ألا ترى إلى قول الزهرى : "أنا أكذب؟ لا أبالك! فوالله لو نادانى مناد من السماء إن الله أحل الكذب ما كذبت".

إن الزهرى كان من ذلك الطراز الممتاز فى تاريخ الإنسانية الذين ربَّاهم محمد ﷺ وأخرجهم للدنيا آيات باهرات فى صدق اللهجة وسموا النفس، والترفع عن الكذب حتى ولو كان مباحاً[1]. أ.هـ.

يقول الأستاذ الصديق بشير : "ثم هل أولئك الفقهاء من الخور، وقلة الورع بحيث يستغلهم الحكام لتثبيت حكمهم؟! إن تاريخ هؤلاء ينفى ذلك بشدة، حتى بلغ الأمر ببعضهم أن حرم على نفسه مخالطة السلاطين الظلمة[2]. بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يضرب، ويحبس، لرفضه تولية القضاء كأبى حنيفة -رحمه الله -[3].

وانظر كيف كان الخلفاء يهابون العلماء، هاهو الخليفة المهدى يدخل مسجد النبى ﷺ فلم يبق إلا قام إلا ابن أبى ذئب فقيل له : قم، فهذا أمير المؤمنين، قال : إنما يقوم الناس لرب العالمين، فقال المهدى : دعوه فقد قامت كل شعرة فى رأسى[4].

وانظر كيف يتمنى أبو جعفر المنصور أن يجلس فى وسط المحدثين لينال من صالح دعائهم لما قيل له : هل بقى من لذات الدنيا شئ لم تنله؟ قال : بقيت خصلة، أن أقعد فى مصطبة، وحولى أصحاب الحديث، يقول المستملى : من ذكرت، رحمك الله، قال: فغدا عليه الندماء، وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر، فقال : لستم بهم، إنما هم الدنسة ثيابهم المشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم، برد الآفاق، ونقلة الحديث[5].

ثم ماذا يبتغى هؤلاء من مسايرتهم لأهواء الأمويين والعباسيين أيبتغون المال؟ أم الشهرة؟ إن التاريخ يشهد بأنهم لم يستعبدهم المال ولا الشهرة، وقد قيل أنه لم ير السلاطين والملوك والأغنياء فى مجلس أحقر منهم فى مجلس الأعمش، مع شدة حاجته وفقره[6].

وهل يبلغ الحمق، والغباوة بهم، أن يبيعوا دينهم، وسمعتهم بين المسلمين، وهم لا يطمعون فى مال ولا جاه ولا منصب؟ أ.هـ.

---

(١) السنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٢١٣ - ٢١٦ بتصرف.

(٢) إحياء علوم الدين ٢ /١٥٥، ١٦٦، وانظر: ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٤٧ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١ /١٦٨، وانظر : تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٨ وانظر : تاريخ محنة الفقهاء والمحدثين مع خلفاء بنى العباس فى كتاب تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة.

(٤) تذكرة الحفاظ ١ /١٩٢ .

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٨ .

(٦) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص ٨٣ .

ثالثاً : الجواب عن اتهام الملوك والأمراء الأمويين العباسيين، فى دينهم، ودعوى استغلالهم لعلماء المسلمين لوضع ما يثبت ملكهم

حال الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين من الدين :

يحرص أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، أن يصوروا لنا الأمويين، والعباسيين، جماعة دنيويين ليس لهم هم إلا الفتح، والاستعمار، والحقد على آل البيت، وأنهم كانوا فى حياتهم العادية جاهليين لا يمتون إلى تعاليم الإسلام وآدابه بصلة، وهذا افتراء على الواقع والتاريخ فمن المسَّلم به أن ما بين أيدينا من نصوص التاريخ التى تمثل لنا العصر الأموى، والعباسى، لا تعدوا إلا أن تكون أخباراً تناقلتها الألسنة دون تحقيق، وهى من وضع غلاة الشيعة، والروافض الذين أحدثوا الفتنة فى صفوف الأمة الإسلامية، منذ مقتل الفاروق عمر، فعثمان، فعلى ﷺ استمراراً بصراعهم مع الأمويين والعباسيين، فهؤلاء الرافضة هم الذين ناصبهم الأمويون، والعباسيون العداء، وحاربوهم، تماماً كما حاربهم الإمام علىّ ﷺ.

وما ناصبوا العداء يوماً قط لآل البيت ﷺ وإنما هى الفتنة التى كان يشعلها الرافضة بين آل البيت، وبين أمية وبنى العباس، على مر التاريخ.

ومن هنا فلا يصح الاعتماد بدون تمحيص على كتب الأخبار والتاريخ فيما يتعلق بالأمويين والعباسيين[1].

يقول الدكتور محمد مظهر صديقى : "لأنها كتبت فى الأمصار العراقية، وبخاصة فى الكوفة والبصرة وبغداد - بيئة الفتنة والرافضة، ولم تنج من تعصب المؤلفين ورواة الأخبار الذين لم يبتعد أكثرهم عن العصبية بكافة أنواعها"[2].

يقول الدكتور السباعى : "هذا شئ، وشئ آخر أنه حتى فى هذه الحالة فإنا نجد نصوصاً كثيرة تكذب أعداء السنة فيما رموا به أمراء الأمويين، والعباسيين، من انحراف

---

(١) لا سيما وأهل التاريخ ربما وضعوا من أناس، ورفعوا أناساً، إما لتعصب أو لجهل، أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به، أو لغير ذلك من الأسباب، انظر : قاعدة فى المؤرخين للإمام السبكى ص ٦٩ وما بعدها، وانظر : السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٩٧، والعواصم من القواصم ص ٢٥٦ - ٢٦٢، وشبهات حول العصر العباسى الأول للدكتور مؤيد فاضل ملا رشيد ص١٣ وما بعدها.

(٢) الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامى ص ٩ بتصرف، وانظر : شبهات حول العصر العباسى الأول ص ٣٦ وما بعدها.

عن الإسلام وتحدٍّ لأحكامه، فابن سعد، يروى لنا فى طبقاته، عن نُسك، عبد الملك، وتقواه، قبل الخلافة، ما جعل الناس يلقبونه بحمامة المسجد، حتى لقد سئل ابن عمر ﷺ أرأيت، إذا تفانى أصحاب رسول الله ﷺ من نسأل؟ فأجابهم : سلوا هذا الفتى وأشار إلى عبد الملك[1].

وهذا مالك ﷺ قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان فى موطأه وأبرزه فى جملة قواعد الشريعة[2]. أما أبوه مروان بن الحكم فأقضيته وفتاواه كثيرة فى الموطأ[3]، وفى الصحيح عن عبد الله بن دينار قال : شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك ابن مروان كتب : إنى أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله، وسنة رسوله ﷺ، ما استطعت، وإن بنى قد أقروا بمثل ذلك[4].

وقل مثل ذلك فى الوليد بن عبد الملك، فلقد أنشئت فى عصره أكثر المساجد المعروفة اليوم، حتى كان عصره للمسلمين عصراً عمرانياً، وقل مثل ذلك فى بقية الخلفاء بما فيهم يزيد بن معاوية ﷺ الذى اتهم كذباً وزوراً بأكاذيب من صنع الرافضة.

ولا ندرى كيف يتهم بالفسق من شهد له رسول الله ﷺ، له بالخير والمغفرة، فى قوله ﷺ "... **وأول جيش من أمتى يغزون مدينة قيصر مغفور له**"؟[5] وكان هذا الجيش هو جيش يزيد بن معاوية - وكان أميراً عليه فى غزوة القسطنطينية[6].

وكيف يعهد له أبوه (معاوية) ﷺ بالخلافة "وهو يعتقد ما كان عليه من الفسق. حاشا الله معاوية من ذلك"[7].

---

(1) وانظر: ثناء ابن عمر، وأبى الزناد، والشعبى، وغيرهم فى البداية والنهاية لابن كثير ٩ /٦٢-٦٣

(2) من ذلك ما أخرجه فى الموطأ فى كتاب الأقضية، باب المستكرهة من النساء ٢ /٥٦٤ رقم١٤، وفى كتاب المكاتب، باب القضاء فى المكاتب٢ /٦٠٤ رقم ٣، وانظر:العواصم من القواصم ص٢٦٣، ومقدمة ابن خلدون ص ٢٢٨ .

(3) من ذلك ما أخرجه فى الموطأ فى كتاب المكاتب، باب عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله ٢ /٦١٢ رقم ٩، وانظر : لورع مروان، وابنه عبد الملك، فيما رواه الإمام مالك عن عبد الملك ابن مروان أنه وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال قد هممت أن أهبها لابنى فيفعل بها كذا وكذا، فقال عبد الملك : لمروان كان أورع منك، وهب لابنه جارية ثم قال لا تقربها فإنى قد رأيت ساقها منكشفة، انظر : الموطأ كتاب النكاح، باب النهى عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه ٢ /٤٢٦ رقم٣٨ .

(4) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى)كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس ١٣ /٢٠٥رقم ٧٢٠٣ .

(5) سبق تخريجه ص ٤٢٩ .

(6) البداية والنهاية ٨ /٢٢٩ .

(7) مقدمة ابن خلدون مبحث فى انقلاب الخلافة إلى الملك ص ٢٢٨، ومبحث فى ولاية العهد ص٢٣٤،٢٤٠ .

وكيف يصح وصف يزيد بالفسق وهو يحدث نفسه إن ولى الإمارة أن يسير على سيرة الفاروق عمر ﷺ لما قال له أبوه : كيف تراك فاعلاً إن وليت؟ قال : كنت وا لله يا أبة عاملاً فيهم عمل عمر بن الخطاب. فقال معاوية : سبحان ا لله يا بنى، وا لله لقد جهدت على سيرة عثمان فما أطقتها، فكيف بك وسيرة عمر؟ (١).

ويقول العلامة ابن خلدون مدافعاً عن أمراء الدولة الأموية قائلاً : "... وإن كانوا ملوكاً فلم يكن مذهبهم فى الملك مذهب أهل البطالة، والبغى، إنما كانوا متحرين لمقاصد الحق جهدهم، إلا فى ضرورة تحملهم على بعضها، مثل خشية افتراق الكلمة الذى هو أهم لديهم من كل مقصد. يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء، وما علم السلف من أحوالهم ومقاصدهم. فقد احتج مالك فى الموطأ بعمل عبد الملك، وأما مروان فكان فى الطبقة الأولى من التابعين، وعدالتهم معروفة ثم تدرج الأمر فى ولد عبد الملك وكانوا من الدين بالمكان الذى كانوا فيه"(٢).

ويقول أيضاً مدافعاً عن أمراء الدولة الأموية والعباسية معاً فى معرض دفاعه عن أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد : "ثم إنه وقع مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبد الملك، وسليمان، من بنى أمية، والسفاح، والمنصور، والمهدى، والرشيد من بنى العباس، وأمثالهم ممن عرفت عدالتهم، وحسن رأيهم للمسلمين، والنظر لهم، ولا يعاب عليهم إيثار أبنائهم وإخوانهم، وخروجهم عن سنن الخلفاء الأربعة فى ذلك، فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء، فإنهم كانوا على حين لم تحدث طبيعة الملك وكان الوازع دينياً(٣)، وهى حفظ وحدة المسلمين، وإنه لفى رواية الإمام مالك فى موطأه لأمراء بنى أمية مثل عبد الملك بن مروان وأبوه مروان، وجمعه لموطأه فى أيام بنى العباس، والدولة لهم، والحكم بأيديهم، لأكبر دليل على أنه لم يكن هناك صراع بين بنى أمية وبنى العباس، وإنما كان الصراع بينهم وبين أعداء الإسلام على مر التاريخ من الرافضة والزنادقة.

وحتى لو فرض أنه كان هناك صراع، فلم يكن لهذا الصراع أى تأثير على علماء المسلمين فيما يحفظون، ويدونون من حديث رسول ا لله ﷺ وإلا فلِمَ لم يغير وينكر

(١) البداية والنهاية ٨ /٢٣٢، وانظر : العواصم من القواصم ص ٢٢١ - ٢٢٨، والصواعق المحرقة ص٢٠٨، وتطهير الجنان ص٧-٤٣ كلاهما لابن حجر الهيتمى.
(٢) المقدمة، مبحث فى انقلاب الخلافة إلى الملك ص ٢٢٨ .
(٣) المصدر السابق مبحث فى ولاية العهد ص ٢٣٣ .

أمراء بنى العباس ما فى الموطأ؟

وأين ما زعمه أعداء الإسلام من استغلالهم لعلماء المسلمين فى وضع ما يوافق رغباتهم؟ نعم كان هناك من يتقرب إلى الملوك والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم، ولكن هؤلاء الأدعياء لم يكونوا يمتون إلى العلم بصلة، وهم غير العلماء الذين نهضوا لجمع الحديث وتدوينه ونقده، وفى نفس الوقت لم يغفل الأمراء عن كذبهم كما حدث من غياث بن إبراهيم النخعى[1] مع الخليفة المهدى العباسى[2] لما رآه يلعب بالحمام فحدثه بحديث أبى هريرة ﷺ : "لا سبق إلا فى خف أو نصل أو حافر" وزاد فيه : "أو جناح" فأمر المهدى بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدى : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وإنما استجلبت ذلك أنا فأمر بذبح الحمام فذبحت.

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى - :"لم يكن المهدى مغفلاً ولا جاهلاً، بل كان عاقلاً عالماً، من الملوك الذين ينشأون فى العلم الذى هو شرط من شروط الولاية، فعامل المتزلف إليه بجود الملوك، وأراد قطع السبب الذى تزلف به الكذاب، وفطم نفسه عن التعلق بالحمام فذبحها - ولم يأت فى الخبر أنه طرحها - ولم ينتفع بها آكل، ومثل هذا لا يغيب عن مثل الخليفة المهدى العالم[3]. الذى نكل بالزنادقة أيما تنكيل أيام دولته، وعين لهم رجلاً سماه "صاحب الزنادقة" وكل إليه أمر إبادتهم والقضاء عليهم وأمر الجدليين من أهل البحث من المتكلمين بتصنيف الكتب فى الرد على الملحدين، وإقامة البراهين على المعاندين وإيضاح الحق للشاكِّين، وأوصى ابنه الهادى بالعمل على إبادة الزنادقة، وشرح له أمرهم، وسوء نيتهم نحو الإسلام والمسلمين، وجاء عنه أنه قال : "والله لئن عشت لأقتلن هذه الفرقة كلها حتى لا أترك

---

(١) غياث هو : ابن إبراهيم النخعى، الكوفى، اتفقوا على تركه، فهو كذاب خبيث، كما وصفه يحيى ابن معين. انظر : الضعفاء للنسائى ١٩٥ رقم ٥٠٩، والمجروحين لابن حبان ٢ /٢٠٠، وميزان الاعتدال ٣ /٣٣٧ رقم ٦٦٧٣، ولسان الميزان ٥ /٤٢١ رقم ٦٥٥٦، والجرح والتعديل ٧ /٥٧ رقم ٣٢٧، والكامل فى الضعفاء ٦ /٨ رقم ١٥٥٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢ /٢٤٧ رقم ٢٦٨٩ .وانظر : الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٧١، فقد ذكر أنه فعل نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد.

(٢) انظر : مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ ص ٥٦٨ تعليق الأستاذ الصديق بشير على الفصل الثالث من دراسات محمدية لجولدتسهير، والذى اتهم فيه الخليفة المهدى بأن ابن عدى عده فى قائمة الوضاعين" وتحريف جولدتسهير لهذا النص، الذى فهم منه ذلك.

(٣) لمحات من تاريخ السنة ص ١٢٧ هامش، وانظر : ترجمة أمير المؤمنين أبى جعفر المنصور المهدى فى سير أعلام النبلاء ٧ /٤٠٠، ٤٠٣ رقم ١٤٧، والبداية والنهاية ١٠ /١٢٤، وتاريخ الخلفاء ص٢٥٣، وشذرات الذهب ١ /٢٣٠، ٢٤٥، وتاريخ بغداد ٥ /٣٩١ - ٤٠١ رقم ٢٩١٧، والوافى بالوفيات ٣ /٣٠٠ - ٣٠٢ .

منها عيناً تطرف" وقد أنفذ الهادى وصية أبيه بكل أمانة"(١).

وخلاصة القول : أن ما وقع من وضع فى السنة أيام الأمويين والعباسيين، وقع من غلاة الشيعة الرافضة، والزنادقة، وغيرهم ممن لا يمتون إلى العلم بصلة، وأمثال هؤلاء هم الذين كانوا فى صراع دائم مع الدولة الأموية، والعباسية، أما ما يزعمه أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، بأن الوضع وقع من العلماء الذين دأبوا على نشر السنة المطهرة، وحفظها وتنقيتها أمثال الزهرى، والأوزاعى، والثورى، وابن حنبل، والبخارى، وغيرهم من رواة السنة، فذلك كذب وافتراء يرده تاريخنا الإسلامى السالم من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

رابعاً: الجواب عن طعن أعداء السنة فى أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث الفتن

ما زعمه أعداء السنة من أن أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث اجتناب الفتن وضعها أهل الحديث لتثبيت أنظمة الحكم، فتلك دعوى يردها النقل والنظر

يقول الأستاذ الصديق بشير : "فأما النقل : فإن الأحاديث التى ذكروها – ومعظمها فى الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ وهى تدعو إلى طاعة الحكام والأمراء، وتدعوا إلى اجتناب الفتن، والنجاة من شرورها، ويظن أنها وضعت من أجل تثبيت الحكام، إما بطاعتهم، أو باعتزال الأمر وتركه، فهذه الأحاديث لو افترضنا جدلاً صحة ادعائهم، فالقرآن الكريم يؤكدها ويصدقها، قال تعالى : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾(٢) ووجوب طاعة ولى الأمر بطاعته لله ورسوله، وقول تعالى ذاماً الفتن ومحذراً من الارتكاس فيها ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾(٣). وقال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾(٤). وكون الفتنة أشد من القتل لأن شرورها لا تنقطع كالنار لا تبقى على شيء. فهذا إذن أكبر دليل على أن مجموع تلك الأحاديث التى تحض على الطاعة، وتجنب الفتن سبقت الخلافات والنزاع حول الحكم.

---

(١) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٣٩ .
(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء.
(٣) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.
(٤) جزء من الآية ١٩١ من سورة البقرة.

وأما النظر : فإنه يكذب هذا الادعاء، لأن اجتماع الفقهاء أو أهل الحديث أو جمعيهم على وضع هذه المبادئ كما يسميها "جولدتسيهر" ويقول بها الرافضة، ومن قال بقولهم. لا يمكن أن يتحقق، واجتماعهم على الكذب على الرسول ﷺ لا يتأتى. ففي زمن بني أمية كان هناك كثير من الصحابة أمثال : أنس بن مالك (ت٩٣هـ)، وعبد الله بن عمر (ت ٧٣هـ)، وعبدالله ابن عباس (ت ٦٨هـ)، وأبو هريرة (ت ٥٩هـ)، وعبد الله بن عمرو (ت ٦٥هـ)، والنعمان بن بشير (ت ٦٤هـ).

وكان هناك عدد كبير من الفقهاء والأعلام أمثال : سعيد بن المسيب (ت ٩١هـ)، وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)، وخارجة بن زيد (ت ١٠٠هـ) وبقية الفقهاء السبعة المشهورون. وأمثال : سالم بن عبد الله (ت ١٠٦هـ)، والشعبي (ت ١٠٥هـ)، وابن سيرين (١١٠هـ)، وهذه الدولة العباسية بدأت بخلافة أبي العباس السفاح سنة ١٣٢هـ)، وكان ممن حضر قيامها من أئمة الفقهاء ربيعة الرأى (ت ١٣٤هـ)، وعطاء الخراساني (ت ١٣٥هـ) والأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، وأئمة المذاهب الأربعة.

فهل من الممكن أن يتفق أمثال هؤلاء - وهم من هم في الورع والعلم - على تثبيت نظام من الأنظمة، ودعوة الناس إلى مؤازرته والخضوع له، ولو أدى بهم ذلك إلى اختلاق الأحاديث، لتأكيد هذه الدعوة، وكأنهم شرذمة من المتآمرين؟! وإذا صح لغيرهم أن يفعلوا ذلك، فهل يرضى هؤلاء بذلك، وهم يعلمون أنه خطر يهدد الإسلام، وأن السكوت عليه خيانة للمسلمين؟!

وكيف ترضى الفرق الأخرى التي تنازع نظام الحكم القائم بهذا الصنيع وهي تعلم أنه دس واختلاق؟! والعقل يقول : إنه لو أحس هؤلاء بأن تلك الأحاديث موضوعة لغرض تثبيت نظام الحكم الذي ينازعونه لشنعوا بذلك أيَّما تشنيع، ولشهَّروا بواضيعها أيما تشهير، ولكن هذا لم يوجد؛ لأنه لم يصح إلا في ذهن الرافضة وجولدتسهير، ومن تبعهم في ملتهم من أبناء جلدتنا. وكيف فاتهم أن عصر بني أمية وبني العباس لم يخل من علماء نقد الحديث، وهم علماء الجرح والتعديل أمثال : شعبة بن الحجاج (ت ١٥٩هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، وهم وغيرهم الذين غربلوا الحديث، وحذفوا الموضوعات وأظهروها، فهل غابت عنهم تلك الأحاديث التي ذكرها أعداء الإسلام، ومعظمها في الصحيحين، حتى يأتي أدعياء العلم في آخر الزمان ليبينوا لنا أنها

موضوعة؟!

ثم ما المنهج الذى اتبعوه فى النقد؟ ليس ثمة منهج إلا مجموعة أفكار فاسدة وهواجس تعشعش فى أذهانهم، ولو افترضنا أن أعداء الإسلام لا يقصدون أنهم وضعوا هذه الأحاديث، أى اختلقوها فإن مجرد تسخيرهم لها لتثبيت دعائم الحكم الأموى مرة، والحكم العباسى مرة أخرى، مسبة أيضاً، وفرية لا يقولها عاقل!

كما أن إشاعة هذه الأحاديث النبوية مصلحة للناس قبل أن تكون مصلحة للحكام؛ لأنه فى أغلب الفتن لا يتأذى بويلاتها إلا الناس، ولا يبلغ الحكام إلا دخانها، وفى الفتن تختلط الأمور وتتداخل، فيدعى كل طرف فيها أنه على حق، وأن غيره على باطل، ومن لم يتبين أى الأطراف على حق، كان أولى به أن يعتزل الفتن، وهو الصواب.

كما أن هذا الدين الحنيف جاء داعياً إلى التكتل والجماعة، وحذر من الفرقة والانقسام لأن هلاك المسلمين فى تفرقهم شيعاً وأحزاباً، يقول تبارك وتعالى: **﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾**(١) ويقول: **﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾**(٢) ويقول: **﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾**(٣).

والأحاديث النبوية التى تدعوا إلى الجماعة، وعدم الخروج عنها توضح هذه الحقيقة القرآنية، حقيقة أن فساد أمر المسلمين بافتراقهم، وهى حقيقة يعيها جيداً أعداء الإسلام، إلاَّ أنهم يتجاهلون هذه الحقيقة ليزعموا أن هذه الأحاديث موضوعة، لخدمة الحكام، وذلك بعدم دفع المسلمين إلى الخروج على الحكام ولو كانوا جائرين، وتجاهلوا أن: من عقيدة المسلمين عدم الخروج على السلطان لجور أو ظلم ما لم يأمر بمعصية.

يقول الإمام الطحاوى فى عقيدته: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة"(٤).

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ١٥٩ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢ /١١١ .

ويقول شارح العقيدة الطحاوية : "فقد دل الكتاب، والسنة على وجوب طاعة أولى الأمر ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى : ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[(١)] كيف قال : وأطيعوا الرسول، ولم يقل : وأطيعوا أولى الأمر منكم! لأن أولى الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله ، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم فى ذلك، وأما ولى الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله ﷺ.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم[(٢)] وقل من خرج على إمام إلا كان ما تولد عن فعله من الشر أعظم ما تولد من الخير، يقول ابن تيمية فى حكم قتل الأئمة والخروج عليهم: "إن من قال : إن قتلهم حد، قال : إن جنايتهم؛ توجب من الفتنة، والفساد أكثر مما يوجبه جناية بعض قطاع الطريق لأخذ المال"[(٣)].

وأخيراً : بماذا يفسر أعداء الإسلام، ما رواه من طعنوا فيهم من المحدثين، من أحاديث مثل قوله ﷺ:"**إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر**"[(٤)]، ومثل قوله ﷺ : "**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**"[(٥)]. ومثل قوله ﷺ : "**على المرء المسلم السمع والطاعة، فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**"[(٦)] وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى العسر واليسر : والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف فى الله لومة لائم"[(٧)] .

---

(١) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٢) شرح الطحاوية ٢ /١١٤ .

(٣) منهاج السنة ٣ /٢٠١ .

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الملاحم، باب الأمر والنهى ٤ /١٢٤ رقم٤٣٤٤، والترمذى فى سننه كتاب الفتن، باب ما جاء فى أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ٣ /٤٠٩ رقم ٢١٧٤ .

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب كون النهى عن المنكر من الإيمان ١ /٢٩٦ رقم ٤٩ من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه .

(٦) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية ٦ /٤٦٦ رقم ١٨٣٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس ١٣ /٢٠٤ رقمى ٧١٩٩، ٧٢٠٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية وتحريمها فى معصية ٦ /٤٦٨ رقم ١٧٠٩ واللفظ له.

ماذا يقول أعداء الإسلام فى هذه الأحاديث التى ظاهرها مجابهة السلطان إذا أمر بالمعاصى، أو استحلها، أو عطل حداً من حدود الله؟!

إن الذين رووا هذه الأحاديث، هم أنفسهم الذين رووا تلك الأحاديث التى ينكرونها، فكيف لهم الخروج من هذه الورطة التى أوقعوا أنفسهم فيها؟ إن طاعة ولى الأمر ليست على الإطلاق، بل هى مقيدة بطاعته لله ورسوله، تلك الطاعة التى لا تكون إلا بإقامة حكم الله فى الناس.

وهذا يبين أنه ليس ثمة مصلحة لهؤلاء المحدثين، والفقهاء، إلا خدمة هذا الدين، وليسوا أداة فى أيدى الحكام يسخرونها متى شاؤوا وكيف شاؤوا[1].

بل كانوا حفظة الشريعة وحراس الأرض، ولولاهم لدرس الإسلام، فهم فرسان هذا الدين الذين وقفوا بالمرصاد لحركة الوضاعين من أعداء الإسلام، وأسفر صمودهم عن أدق منهج، وأحكمه فى نقد الروايات وتمحيصها، والتمييز بين غثها وسمينها، فأبلوا فى ذلك أحسن البلاء وبرزوا فى هذا المضمار، واستحدثوا فيه العلوم وقعدوها، وضبطوها وأَصَّلوها، وجاؤوا بالعجب العجاب فى حفظ السنة المطهرة[2]. فكانوا آية تصدق آية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [3] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(1) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٤٢ - ٣٤٧ بتصرف، وانظر : مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ /٥٧٩ - ٥٨٣، وللاستزادة فى الجواب عن هذه الشبهة انظر : منهج السنة فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم لفضيلة الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل حبلوش.

(2) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث فى القرن الثانى الهجرى للدكتور عبد المجيد محمود ص٣ بتصرف.

(3) الآية ٩ من سورة الحجر.

المبحث الثالث
أدلة حجية السنة النبوية المطهرة

وتحته خمس مطالب :

المطلب الأول : العصمــــة.

المطلب الثانى : القرآن الكريـم.

المطلب الثالث : السنة النبويـة.

المطلب الرابع : إجمـاع الأمـة.

المطلب الخامس : العقل والنظر.

وفيه ما يلى :

أ- ذكر نماذج من المسائل العجيبة التى استنبطها أعداء السنة من القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبى ﷺ، واستعراض بدائلهم عن السنة المطهرة.

ب- بيان علاقة القرآن الكريم بالسنة الشريفة.

ج- بيان رتبة السنة النبوية من القرآن الكريم.

د- الكلام عن استقلال السنة بتشريع الأحكام، وتحرير الخلاف فى ذلك، والرد على من اتخذ كلام الإمام الشاطبى فى مسألة استقلال السنة بتشريع الأحكام ستاراً للتشكيك فى حجية السنة واستقلالها بتشريع أحكام.

هـ- بيان مضار إنكار السنة النبوية.

و- حكم منكر السنة النبويـة.

المطلب الأول

العصمـــة

السـنة النبويـة أصل من أصـول الدين، وحجـة على جميع المسـلمين، وقد دل على ذلك: العصمة، والقرآن الكريم، والسنة النبوية وإجماع الأمة، والعقل والنظر.

أولاً : العصمـة :

قبل أن أذكر تعريـف العصمة، وبيان دلالتهـا على حجية السـنة، بل وحجية القرآن الكريم أيضـاً، ينبغى أن أنبـه على أن الكلام عـن العصمة فـى الحقيقـة من مباحث علم الكلام[1]؛ لأنـه علم يبحث فيـه عن ذات الله تعـالى، وذات رسـله من حيـث ما يجب لهم، وما يجوز، وما يستحيل فى حقهم.

لكن علمـاء الأصول تنـاولوا العصمـة بـالحديث فى مبـاحث السـنة، نظـراً لشـدة التصاقها بها، حيث تتوقف حجية السنة بل والقرآن أيضاً على عصمة النبى ﷺ[2]، إذا علم ذلك أقول وبالله التوفيق :

العصمة فى اللغة : المنع والحفظ والوقاية. يقال عصمته فانعصم واعتصمت با لله : إذا امتنعت بلطفه من المعصية، وهذا طعام يعصم أى : يمنع من الجوع، ومنه قوله تعالى – على لسـان ابـن نوح عليه السلام – : ﴿سَـآوِي إِلَى جَبَـلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَـاءِ﴾[3] أى يمنعنى من تغريـق المـاء، ويقـال دعـى إلى مكروه فاسـتعصم. أى امتنـع وأبى وطلب العصمـة منه، قال تعالى حكاية عـن امرأة العزيز حين راودت يوسف عليه السلام عن نفسه : ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُـهُ عَنْ نَفْسِـهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾[4] أى تـأبى عليهـا ولم يجبهـا إلى ما طلبت[5].

وفى الاصطلاح : حفظ الله للمكلف من الذنب، مع استحالة وقوعه من المحفوظ،

---

(١) الإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٦٣ .

(٢) انظر : دراسات أصولية فى السنة للدكتور محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٩ بتصرف.

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٤) جزء من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٥) انظر : لسـان العرب ١٢ /٤٠٣، والقاموس المحيط ٤ /١٥١، والمصبـاح المنير ٢ /٥٦٦، وانظر: حجيـة السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٨٧ هامش.

والمراد عصمتهم - أى الأنبياء - من ذلك ظاهراً وباطناً، فالله تعالى عصم ظاهرهم من الزنـا، وشرب الخمر، والكذب، وغير ذلك، وعصم باطنهم من الحسد، والرياء وحب الدنيا إلى غير ذلك من منهيات الباطن"(١).

وقيل فى تعريفها : هى خُلُق، مانع عن ارتكاب المعصية، غير ملجئ إلى تركها، فلا يكون مضطراً فى ترك المعصية(٢).

دلالة العصمة على حجية القرآن والسنة :

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - : "اعلم أنه تجب عصمة الأنبياء عن أى شئ يخل بالتبليغ : ككتمان الرسالة، والكذب فى دعواها، والجهل بأى حكم أنـزل عليهم، والشك فيه، والتقصير فى تبليغه، وتصور الشيطان لهم فى صورة الملك، وتلبيسه عليهم فى أول الرسالة وفيما بعدها، وتسلطه على خواطرهم بالوساوس، وتعمد الكذب فى أى خبر أخبرو به عن الله تعالى، وتعمد بيان أى حكم شرعى، على خلاف ما أنزل عليهم : سواء أكان ذلك البيان بالقول أم بالفعل، وسواء أكان ذلك القول خبراً أم غيره. فذلك كله : قد انعقد الإجماع من أهل الشرائع على وجوب عصمتهم منه لدلالة المعجزات التى أظهرها الله على أيديهم (القائمة مقام قوله تعالى : صدق رسلى فى كل ما يبلغون عنى) وعليه فإنه لو جاز عليهم شئ من ذلك، لأدى إلى إبطال دلالتها. وهو محال(٣).

كما انعقد الإجماع على أنهم معصومون من السهو،والغلط فيما يخل بالتبليغ،والذاهبون إلى تجويز ذلك عليهم يجمعون على اشتراط التنبيه فوراً من الله تعالى وعدم التقرير عليه(٤) .

وذلك يستلزم : أن كل خبر بلاغى - بعد تقرير الله له عليه - صادق مطابق لما عند الله إجماعاً : فيجب التمسك به يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾(٥) فكلمة "ينطق" فى لسان العرب تشمل كل ما

---

(١) حاشية البيجورى على الجوهرة ص ١٦٠ .

(٢) دراسات أصولية فى السنة للدكتور محمد إبراهيم الحفناوى ص١٩، ٢٠، وانظر : البحر المحيط للزركشى ٤ / ١٦٩-١٧٢، وإرشاد الفحول ١ /١٥٩-١٦٤ .

(٣) حجية السنة ص ٩٧، ١٠٢، ٢٥١ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٩ وما بعدها، وانظر : النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية للشيخ محمد الطاهر الحامدى ص ٢١ وما بعدها. وانظر : المحصول للرازى ١ /٥٠١ وما بعدها، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٨ /١٣٦ رقم ٢٣٧١ .

(٥) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

يخرج من الشفتين من قول أو لفظ(١)، أى ما يخرج نطقه ﷺ عن رأيه، إنما هو بوحى من الله ﷻ(٢).

ولقد جاءت الآيتان بأسلوب القصر عن طريق النفى والاستثناء، وهذا واضح فى إثبات أن كلامه ﷺ محصوراً فى كونه وحياً لا يتكلم إلا به، وليس بغيره(٣).

فيثبت بذلك حجية قوله ﷺ فى حق القرآن : "هذا كلام ا لله ﷻ(٤)، وقوله فى الأحاديث القدسية : "قال رب العزة كذا"، أو نحو هذه العبارة، وقوله : **"ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان، متكئ على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه. ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى، ولا كل ذى ناب من السباع، ولا كل ذى مخلب من الطير، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه"(٥).**

فهذه كلها أخبار، معصوم عن الكذب : فتكون حججاً دالة على أن الوحى قسمان :

القسم الأول : الكتاب المعجز المتعبد بتلاوته.

والقسم الثانى ما ليس بكتاب وهو قسمان :

١- حديث قدسى، وهو ما نزل لفظه(٦).

٢- وحديث نبوى وهو : ما نزل معناه، وعبر عنه النبى ﷺ، بلفظ من عنده(٧).

---

(١) انظر : القاموس المحيط ٣ /٢٧٧، ومختار الصحاح ص ٦٦٦، ولسان العرب ١٠ /٣٥٤ .

(٢) تفسير القرطبى ١٧ /٨٤، ٨٥ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص٥٥ .

(٤) انظر : فى حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغني، دفعه لافتراض أن القرآن كلام ا لله لا يثبت بذلك القول. حجية السنة ص ٢٥٠ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب لزوم السنة ٤ /٢٠٠ رقم ٤٦٠٤، والترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبى ﷺ ٥ /٣٧ رقم ٢٦٦٤، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٦) اختلف العلماء فى ذلك هل اللفظ من عند الله، أو من عند رسول الله ﷺ، وانتصر الأستاذ الكبير الدكتور عبد الله دراز للرأى القائل بأن لفظ الحديث القدسى من عند رسول الله ﷺ فيقول عن هذا الرأى "وهذا أظهر القولين فيه عندنا، لأنه لو كان منزلاً بلفظه لكان له من الحرمة والقدسية فى نظر الشرع ما للنظم القرآنى، إذ لا وجه للتفرقة بين لفظين منزلين من عند الله، فكان من لوازم ذلك وجوب المحافظة على نصوصه، وعدم جواز روايته بالمعنى إجماعاً: وحرمة مس المحدث لصحيفته، ولا قائل بذلك كله أ.هـ انظر: النبأ العظيم ص ١٦

(٧) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٠ .

وهذا القسم لقبه رب العزة بالحكمة[1] فى آيات كثيرة، منها قوله تعالى : ﴿... وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [2].

وقوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [3].

ومما هو جدير بالذكر أن رب العزة قد بين فى كتابه العزيز أن نوعى الوحى المعبر عنهما بالكتاب والسنة ليسا من المسائل الخاصة بالنبى ﷺ وإنما هى سنة عامة فى الأنبياء جميعاً قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[4] ويقول رب العزة فى حق آل إبراهيم : ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا ءَالَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾[5] ويقول ﷻ فى حق عيسى ؑ : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[6].

السنة النبوية وحى من الله تعالى :

ذهب العلماء إلى أن الوحى بالنسبة إلى السنة المطهرة ينقسم إلى قسمين :

١- القسم الأول : قسم أوحى الله تعالى بمعناه إلى رسول الله ﷺ، وعبر عنه الرسول ﷺ بألفاظ من عنده. وهذا القسم هو الأعم الأغلب من السنة النبوية.

٢- أما القسم الثانى : فهو ما قاله الرسول ﷺ باجتهاده مما يعلم أنه من شرع الله تعالى، فإن وافق قوله أو فعله مراد الله تعالى، فالأمر كما أخبر به رسول الله ﷺ، وإن كان الأمر يحتاج إلى تصحيح أو توضيح. أوحى الله تعالى إلى نبيه ﷺ بذلك.

---

(١) الحكمة فى اللغة تطلق على عدة معان منها : العلم، والفقه، والعدل، والحلم، والنبوة. انظر : لسان العرب ١٢ / ١٤٠، ١٤١، والقاموس المحيط ٤ / ١٠٠، والمعجم الوسيط ١ / ١٩٠.

(٢) الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٥٤ من سورة النساء.

(٦) الآية ١١٠ من سورة المائدة.

والقسم الثاني هذا هو الأقل في السنة الشريفة[1] ويدخل في هذا القسم ما صدر من رسول الله ﷺ على سبيل العادة والطبيعة وأقره الله عليها، كشؤونه في طعامه وشرابه ولباسه، وجلوسه ونومه وما ماثل ذلك، فإن ذلك كله بعد تقرير الله ﷻ له، يكون بمنزلة الوحي حجة على العباد ما لم يقم دليل على خصوصيته بالنبي ﷺ[2].

ومن الأدلة على أن السنة النبوية وحي منزل من عند الله ﷻ قوله : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[3] فهذه الآية -من سورة النساء- تدل على أن الحكمة نزلت من عند الله تعالى مثل القرآن الكريم، وفي سورة الإسراء يقول رب العزة: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾[4]. والآية واضحة في أن الحكمة وحي من الله تعالى مثل القرآن الكريم.

ومن دقة الأداء القرآني في التعبير عن هذين النوعين من الوحي (الكتاب والسنة)؛ أنه فصل بينهما بواو العطف إذا اجتمعا، ليبين أن هذين النوعين مختلفان لضرورة التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمنطق يقتضي أن الشيء لا يعطف على نفسه وصاحب العقل الفصيح يلمح الإشارة في قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5] حيث فرق رب العزة، بين الكتاب والحكمة بحرف العطف ليدل على تغايرهما، وأفرد الضمير العائد عليهما، ليدل على وحدة مصدرهما وأن المشكاة واحدة[6].

وأنت تستطيع أن تتأمل في آية الأحزاب، كما تأملها الإمام الشافعي من قبل، يتضح لك أنها أوضح مما ذكر في الدلالة على أن المراد بالحكمة السنة المطهرة، قال تعالى : ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾[7]. فالتلاوة هنا

---

(١) تيسير اللطيف الخبير في علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ٥٤

(٢) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغني ص ٣٤٠ بتصرف.

(٣) الآية ١١٣ من سورة النساء.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٦) السنة في مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشي ص ٦٦ بتصرف، وفيما سبق رد على ما زعمه مؤلف لماذا القرآن أن أفراد الضمير دليل على أن الحكمة هي القرآن، ولو كانت شيئاً آخر غير القرآن لقال يعظكم بهما، انظر : لماذا القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٢٨ .

(٧) الآية ٣٤ من سورة الأحزاب.

المرة بعد المرة، والمتلو هنا شيئان، أولهما : آيات الله فى كتابه، وثانيهما : الحكمة وهى صنف آخر من الوحى المتلو، ولا يكون ذلك إلا السنة النبوية المطهرة[1].

ولو شغب أعداء الإسلام على تفسير "الحكمة" بالسنة المطهرة، واعترضوا على ذلك[2]. قلنا لهم : ماذا تقولون فى آيات تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة، قال تعالى : ﴿**سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[3].

فهذه الآيات الكريمات تدلنا على أن التوجه إلى بيت المقدس كان مشروعاً من قبل، وكان ذلك التوجه حقاً وصواباً واجباً عليهم قبل التحول إلى الكعبة، فأين ذلك كله فى القرآن الكريم؟

ألا يدل ذلك على أن النبى ﷺ وأصحابه كانوا عاملين بحكم لم ينزل به القرآن، وأن عملهم هذا كان حقاً وواجباً عليهم؟!!

ولا يصح أن يقال : إن عملهم هذا كان بمحض عقولهم واجتهادهم. إذ العقل لا يهتدى إلى وجوب التوجه إلى قبلة "ما" فى الصلاة، فضلاً عن التوجه إلى قبلة معينة، وفضلاً عن أن النبى ﷺ كان أثناء صلاته إلى بيت المقدس راغباً كل الرغبة فى التوجه إلى الكعبة المشرفة .

إذن : كان التوجه إلى بيت المقدس بوحى غير القرآن وهو السنة المطهرة[4].

ومن الأدلة على أن السنة النبوية وحى من عند الله من السنة نفسها قوله ﷺ لوالد

---

(١) السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٦٧، وانظر: الرسالة للإمام الشافعى ص ٧٨، ٧٩ فقرات رقم ٢٥٢ - ٢٥٧، والفقيه والمتفقه للخطيب ١ /٢٥٨ رقم٢٥٦، ومختصر الصواعق المرسلة لابن قيم ٢ /٥١١، والمدخل إلى السنن للبيهقى حيث نقل بأسانيده عن الحسن، وقتادة، ويحيى بن أبى كثير - رحمهم الله - أنهم قالوا الحكمة فى هذه الآية يقصد آية ﴿**لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾ هى السنة، وللاستزادة انظر : السنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم الخولى ص٣٢-٤٦ .

(٢) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٩٠٨ مقال الدكتور توفيق صدقى "الإسلام هو القرآن وحده" والصلاة لمحمد نجيب ص٢٧٧، وأصول الفقه المحمدى لشاخت نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ /٦٦٥، قرآن أم حديث ص ٢٩، والقرآن والحديث والإسلام ص ٦ كلاهما لرشاد خليفة، والصلاة فى القرآن ص ١٢، ١٤، ولماذا القرآن ص ٢٦ - ٢٨ كلاهما لأحمد صبحى منصور، والإمام الشافعى نصر أبو زيد ص ٨٩، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٦٨، والدولة والمجتمع ص٢٣٢-٢٣٥، كلاهما لمحمد شحرور، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص٧٥-٧٨، وإنذار من السماء نيازى عز الدين ص ٩٥ وما بعدها، ودليل المسلم الحزين لحسين أحمد أمين ص ٤٤، وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص ٢١، ١١٤، ١١٧، ٣٢٠ .

(٣) الآيات ١٤٢ - ١٤٤ من سورة البقرة.

(٤) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى ص ٣٣٦ بتصرف.

الزانى بامرأة الرجل الذى صالحه على الغنم والخادم، **والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد. وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام**"[1]، وليس فى القرآن المتلوا إلا الجلد مائة، ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ : "**لا يستبطئن أحد منكم رزقه". إن جبريل ﷺ ألقى فى روعى أن أحداً منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس، وأجملوا فى الطلب، فإن استبطأ أحد منكم رزقه؛ فلا يطلبه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصية**"[2].

وفى الصحيحين : أنه ﷺ قال : "إن مما أخاف عليكم بعدى، ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها" فقال رجل : أو يأتى الخير بالشر يا رسول الله؟ قال : فسكت عنه رسول الله ﷺ فقيل له ما شأنك؟ تكلم رسول الله ﷺ ولا يكلمك؟ قال : وَرَأَيْنَا أنه يُنْزَلُ عليه، فأفاق يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحَضَاءَ، وقال : "**أين هذا السائل**" (وكأنه حمده) فقال : "**إنه لا يأتى الخير بالشر**...الحديث"[3]. فالحديث هنا صريح فى أنه ﷺ كان ينتظر الوحى فيما يسأل عنه، فينزل عليه بما ليس بقرآن : "وهو دليل قطعى على أن السنة كانت تنزل كما ينزل القرآن"[4]، ويستأنس لذلك بما روى عن حسان بن عطية[5]؛ أنه قال : "كان جبريل ﷺ ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القران"[6].

هذا كله فضلاً عن أن الإجماع قد انعقد على أنه كان يوحى إليه غير القرآن

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٧ .

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب البيوع ٢ /٥ رقم ٢١٣٦ من حديث ابن مسعود وسكت عنه هو والذهبى، وأخرجه الحاكم فى نفس الأماكن السابقة من حديث جابر بن عبد الله ﷺ وصححه على شرط الشيخين، وأقره الذهبى، وانظر: الرسالة للإمام الشافعى ص٩٣ فقرة رقم٣٠٦ .

(٣) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ١١/٢٤٨ رقم ٦٤٢٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض ٤ /١٥٤ رقم ١٠٥٢ واللفظ له من حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ .

(٤) البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ٦ /٢١٦ .

(٥) حسان: هو حسان بن عطية المحاربى، أبو بكر الدمشقى، ثقة، فقيه، عابد، ومن أفاضل أهل زمانه، مات بعد العشرين ومائة من الهجرة. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ /١٩٩ رقم١٠٢٨، ومشاهير علماء الأمصار ص٢١١ رقم ١٤٢٣، والكاشف ١ /٣٢٠ رقم ١٠٠٤، والثقات للعجلى ص ١١٢ رقم ٢٦٩، وحلية الأولياء ٦ /٧٠ رقم ٣٣٠، وصفوة الصفوة ٤ /٢٢٢ رقم ٧٥٥ .

(٦) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب السنة قاضية على كتاب الله ١ /١٥٣ رقم ٥٨٨، والخطيب فى الفقيه والمتفقه ١ /٢٦٦، ٢٦٧ رقمى ٢٦٨، ٢٦٩، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٩١، وأبو داود فى المراسيل ص ١٦٧ رقم ٥٦٧، وانظر : الموافقات ٤ /٤٠٨، ومختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥١٢، وحجية السنة للعلامة عبد الغنى ص ٣٣٧، وشذرات فى علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور الأحمدى أبو النور ص ٣٢ .

الكريم[1].

وتأسيساً على ما سبق، فإننا نقول : إن السنة الشريفة وحى من ا لله تعالى ابتداءً وهذا هو الأغلب، أو اجتهاد من الرسول ﷺ وأقره ربه عليه إما بالموافقة أو بالتصحيح، ويكون مرد ذلك إلى الوحى أيضاً بإقرار ا لله تعالى لرسوله ﷺ[2]. وهذا النوع من الوحى يسميه جمهور الحنفية وحياً باطناً[3].

فتبين لك من هذا كله : أن جميع ما صدر عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير حتى الحركات، والسكنات فهى وحى من عند الله تعالى بعد إقرار ا لله ﷻ عليه[4].

والعصمة التى نتحدث عنها هنا تغنينا وحدها فى إثبات حجية جميع أنواع السنة القولية والفعلية والتقريرية والاجتهادية.

---

(١) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٣٨ .

(٢) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص٥٤ .

(٣) انظر : أصول السرخسى ٢ /٩٠ وما بعدها.

(٤) انظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٤٠، ٣٤١ بتصرف.

اجتهاد الرسول ﷺ وتشكيك بعض دعاة الفتنة وأدعياء العلم فى أن السنة المطهرة كلها وحى

زعم بعض دعاة الفتنة وأدعياء العلم أن اجتهاد النبى ﷺ ليس من الوحى الإلهى واتخذوا من ذلك مدخلاً للطعن فى السنة النبوية، وأنها ليست كلها وحى من عند ا لله تعالى[1]، ويستدلون على ذلك بحديث رسول الله ﷺ الوارد فى قصة تأبير النخل بمختلف رواياته عن طلحة بن عبيد الله[2] ﷺ قال : مررت مع رسول ا لله ﷺ بقوم على رءوس النخل. فقال : **"ما صنع هؤلاء؟"** فقالوا : يلقحونه يجعلون الذكر فى الأنثى فيلقح، فقال رسول الله ﷺ **"ما أظن يغنى ذلك شيء"** قال فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : **إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإنى إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذونى بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن ا لله شيئاً، فخذوا به، فإنى لن أكذب على ا لله ﷻ** .

وفى حديث رافع بن خديج[3] ﷺ قال : قال رسول ا لله ﷺ : **"إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء من رأى فإنما أنا بشر"**. قال عكرمة : أو نحو هذا. وفى حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول ا لله ﷺ: **"أنتم أعلم بأمر دنياكم"**[4] .

وهذا الحديث من زمن طويل كان المشجب الذى يعلق عليه من شاء، ما شاء من أمور الشرع التى يراد التحلل منها[5]، فقد أراد بعضهم أن يحذف النظام السياسى كله من الإسلام بهذا الحديث وحده، لأن أمر السياسة أصولاً وفروعاً من أمر دنيانا، فنحن

(١) راجع : ما سبق فى الرد على الرافضة الذين طعنوا فى اجتهاد الصحابة ﷺ، واتخذوا منه مدخلاً للطعن فى عدالتهم ص ٣١٥-٣٢٥ .

(٢) طلحة بن عبيد الله : صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ٢ /٧٦٤ رقم ١٢٨٠، واسد الغابة ٣ /٨٤ رقم ٢٦٢٧، والإصابة ٢ /٢٢٩ رقم ٤٢٦٦، وتاريخ الصحابة ص ٢٤ رقم ٥، ومشاهير علماء الأمصار ١٢ رقم ٨ .

(٣) رافع بن خديج : صحابى جليل له ترجمة فى : اسد الغابة ٢ /٢٣٢ رقم ١٥٨٠، والاستيعاب ٢ /٤٨٩ رقم ٧٢٦، والإصابة ١ /٤٩٥ رقم ٢٥٢٦، وتاريخ الصحابة ص ٩٧ رقم ٤١٩، وتجريد أسماء الصحابة ١ /١٧٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨ رقم ٢٩ .

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأى ص ٨ /١٢٧، ١٢٨، أرقام ٢٣٦١ - ٢٣٦٣ .

(٥) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص٣٢، وانظر : تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة ص ٢٤١ وما بعدها.

أعلم به.

فليس من شأن الوحى أن يكون له فيها تشريع أو توجيه، فالإسلام عند هؤلاء دين بلا دولة، وعقيدة بلا شريعة، وأراد آخرون أن يحذفوا النظام الاقتصادى كله من الإسلام كذلك، بسبب هذا الحديث الواحد المهم أن بعض الناس أراد أن يهدم بهذا الحديث الفرد كل ما حوت دواوين السنة الزاخرة، من أحاديث البيوع، والمعاملات، والعلاقات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وكأن الرسول ﷺ قال هذا الحديث لينسخ به جميع أقواله وأعماله وتقريراته الأخرى، التي تكون السنة النبوية المطهرة.

وهذا الغلو من بعض الناس، هو الذى جعل عالماً كبيراً مثل المحدث الجليل الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - يعلق على هذا الحديث فى مسند الإمام أحمد فيقول : "هذا الحديث مما طنطن به ملحدوا مصر، وصنائع أوروبة فيها، من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلاً يحجون به أهل السنة وأنصارها، وخدام الشريعة وحماتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنة، وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام، فى المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها، يزعمون أن هذه من شئون الدنيا، ويتمسكون برواية أنس : "**أنتم أعلم بأمر دنياكم**"[(1)] والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالألوهية، ولا بالرسالة، ولا يصدقون القرآن فى قرارة نفوسهم. ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهراً، ويؤمن قلبه فيما يخيل إليه، لا عن ثقة وطمأنينة، ولكن تقليداً وخشية، فإذا ما جد الجد، وتعارضت الشريعة، الكتاب والسنة، مع ما درسوا فى مصر أو فى أوروبة لم يترددوا فى المفاضلة، ولم يحجموا عن الاختيار، وفضلوا ما أخذوه عن سادتهم، واختاروا ما أشربت قلوبهم، ثم ينسبون نفوسهم بعد ذلك أو ينسبهم الناس إلى الإسلام. والحديث واضح صريح، لا يعارض نصاً، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنة فى كل شأن، وإنما كان فى قصة تلقيح النخل أن قال لهم : "**ما أظن ذلك يغنى**

---

(1) بل وينكرون أركان الإسلام، انظر إلى ما يزعمه جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٣، قائلاً : "بيان النبى ﷺ فى العبادات من صلاة أو زكاة أو صيام أو حج أو شورى ... إلخ، ليس تشريعاً دائماً لازماً" أ.هـ. وراجع من نفس المصدر ص ١٧٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٢٥، وانظر : له الأصلان العظيمان ص ٢٤٠ وما بعدها، وانظر : "الإسلام هو القرآن وحده" مقال الدكتور توفيق صدقى فى مجلة المنار المجلد ٩ /٩١٠، ٩١١، وأضواء على السنة محمود أبو رية ص ٤٢، ٤٤، ٩٣، وانظر:قصة الحديث المحمدى ص ١٤ - ١٧، ودراسة الكتب المقدسة للدكتور موريس بوكاى ص٢٩٣، ٢٩٩، والإمام الشافعى ص٨٤، ونقد الخطاب الدينى ص ١٢٦ كلاهما للدكتور نصر أبو زيد، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة للدكتور محمد شحرور ص٥٥٣، والسلطة فى الإسلام للمستشار عبد الجواد ياسين ص ٢٤٨ وما بعدها.

شيئاً" فهو لم يأمر ولم ينه، ولم يخبر عن الله، ولم يسن فى ذلك سنة حتى يتوسع فى هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع[1] أ.هـ.

ومن اجتهاد النبى ﷺ، وقوله "**أنتم أعلم بأمر دينكم**"، ذهب بعض علماء المسلمين الأجلاء إلى تقسيم السنة النبوية المطهرة إلى قسمين :

١- سنة تشريعية ملزمة ودائمة.

٢- سنة غير تشريعية غير ملزمة ولا دائمة.

وقصدوا بغير التشريع ثلاثة أنواع :

١- ما سبيله سبيل الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشى والتزاور ... إلخ.

٢- ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، كالذى ورد فى شئون الزراعة والطب، وطول اللباس وقصره.

٣- ما سبيله سبيل التدبير الإنسانى كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية ونحو ذلك فهذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به طلب الفعل أو الترك، وإنما هو من الشئون البشرية التى ليس مسلك الرسول ﷺ فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع[2] وبهذا التقسيم قال غير واحد من علماء المسلمين[3]. وبالغ بعضهم حتى كاد يخرج قضايا المعاملات، والأحوال المدنية كلها، من دائرة السنة التشريعية. حيث كان يرى أن كثيراً من أوامر الرسول ونواهيه فى المعاملات كان أساسها الاجتهاد لا الوحى[4].

---

(١) انظر : مسند الإمام أحمد ٢ /١٧٧ رقم ١٩٣٥ هامش، وانظر : الرد القويم على المجرم الأثيم للشيخ التويجرى ص ١٣٣-١٣٦ .

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة للأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت ص ٤٩٩ وما بعدها.

(٣) كالأستاذ محمد رشيد رضا فى مجلة المنار المجلد ٩ /٨٥٨، والدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله - فى كتبه السنة والتشريع) و(الاجتهاد) و(علم أصول الفقه) والشيخ عبد الجليل عيسى فى كتابه (اجتهاد الرسول)، والشيخ على حسب الله فى كتابه (التشريع)، والشيخ محمد الغزالى-رحمه الله- فى كتابه "كيف نفهم الإسلام" نقله عن الشيخ محمد المدنى، والدكتور محمد سليم العوا فى العدد الافتتاحى من مجلة "المسلم المعاصر"، والدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ٤١، وغيرهم. انظر: العصريون معتزلة اليوم للأستاذ يوسف كمال ص٥٣-٧٢ .

(٤) انظر : السنة والتشريع ص ٢٥، ٢٦، وعلم أصول الفقه ص ٢٤ وما بعدها كلاهما لفضيلة الدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله - وما ذهب إليه لا يفيده فى دعواه؛ لأن الاجتهاد إذا أقر كان بمنزلة الوحى لأنه (لا يقر على خطأ، كما هو مقرر فى علم الأصول، ولهذا يسميه علماء الحنفية (الوحى الباطن). هكذا قال فضيلة الأستاذ الدكتور القرضاوى رداً على الدكتور النمر فى كتابه السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ص ١٧ هامش. ولا أدرى لماذا بعد ذلك يؤيد أنصار مدرسة تقسيم السنة إلى تشريع، وغير تشريع؟! أليس كل ما يقال فيه أنه سنة غير تشريعية ينطبق عليه ما قاله هنا من إقرار رب العزة لاجتهاد نبيه ﷺ فيصير وحياً، حتى ولو كانت درجته الإباحة، كما سيأتى تفصيله بعد قليل؟!

حتى انتهى به هذا الاتجاه إلى أن حرم برأيه ما أحلته السنة النبوية! وما أجمع المسلمون - من جميع المذاهب والمدارس الفقهية - على حله، وذلك هو (بيع السلم) الذى رخص فيه النبى ﷺ لحاجة الناس إليه، بعد أن وضع له الضوابط اللازمة لمنع الغرر والنزاع. ويسميه بعضهم (السلف) أيضاً، وبه جاء الحديث، ومضى عليه عمل الأمة أربعة عشر قرناً. ففى الصحيحين عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قدم النبى ﷺ المدينة، وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين، فقال : "**من أسلف فى تمر، فليسلف فى كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم**"(1). بل قال ابن عباس: أشهد أن السلف المضمون إلى أجله، قد أحله الله فى كتابه، وأذن فيه. ثم قرأ : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾(2) وكلمة "أشهد" بمثابة "القسم" : فهذا رأى ترجمان القرآن.

ولكن فضيلة الشيخ عبد المنعم النمر قال عن السلم : "وهو بيع معدوم موصوف فى الذمة، ويسير عليه كثير من الناس فى الأرياف، مستغلين حاجات الزراع استغلالاً سيئاً، مما يجعلنا نميل إلى تحريمه. من أجل هذا الاستغلال الكريه المحرم فى الإسلام(3)، يقول الدكتور القرضاوى : "وكان أولى بالشيخ هنا أن يقتصر على تحريم الظلم والاستغلال، ولا يتعدى ذلك إلى تحريم التعامل الثابت بالسنة والإجماع"(4).

وإذا كان عمدة الأدلة عند من يذهبون إلى أن السنة المطهرة ليست كلها وحى، أو يذهبون إلى تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية، إذا كان عمدة أدلتهم جميعاً، اجتهاده ﷺ، وقوله ﷺ : "**أنتم أعلم بأمر دنياكم**" فلنحرر القول فى اجتهاده ﷺ، وبيان المراد من قوله "**أنتم أعلم بأمر دنياكم**" فإلى تفصيل ذلك.

---

(1) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب السلم، باب السلم فى وزن معلوم ٤ /٥٠١ رقم ٢٢٤٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب المساقاة، باب السلم ٦ /٤٦ رقم ١٦٠٤ واللفظ له، وانظر : نيل الأوطار ٥ / ٢٢٦ .

(2) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(3) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر ص ٤٢، ٤٣، وانظر: له أيضاً علم أصول الفقه ص ٢٨ .

(4) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة للدكتور القرضاوى، وانظر : السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٨ .

اجتهاد النبى ﷺ فى الشريعة الإسلامية كله وحى من عند الله عز وجل

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "اجتهاد الرسول ﷺ" موضوع قديم، قتله العلماء بحثاً، ولم يترك الأوائل للأواخر بشأنه شيئاً.

وخلاصته أنهم اختلفوا : فمنهم من لم يجز له ﷺ الاجتهاد، واعتبر ما ورد من ذلك صورة اجتهاد، وليس اجتهاداً فى الواقع والحقيقة، لأن الله معه ﷺ وهو مع الله، ولأنه فى جل أوقاته ﷺ يناجى من لا نناجى، وإلهامه وحى ورؤيا منامه وحى. ورب العزة يقول : ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾(١). ويفسرون ما ظاهره الخطأ فى الرأى والرجوع إلى قول الغير بأن ذلك اجتهاد فى الظاهر لتدريب الأمة على البحث والتفكير والاجتهاد فى الأسباب والأخذ بالمشورة، وحقيقته : أن الله يوحى إليه أن قل كذا، وسيقول لك فلان كذا، فقل له كذا، ويشهد لهذا ما روى عن على بن أبى طالب رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : إن جبريل هبط، فقال له خَيِّرْهُمْ يعنى أصحابكَ فى أُسارَى بَدْرٍ القتل أو الفداء، على أن يُقْتَلَ منهم قَابِلٌ مِثْلُهم، قالوا الفداءَ، ويقتل منّا(٢).

وجمهور المحققين من العلماء على أن النبى ﷺ ؛ يجوز له أن يجتهد، وأنه اجتهد فعلاً(٣) وأن اجتهاده فى بعض الأحيان القليلة كان خلاف حكم الله، فجاء الوحى بتصحيح الحكم، والإرشاد إلى ما ينبغى(٤)، كما فى قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ**

---

(١) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب السير، باب ما جاء فى قتل الأسارى والفداء ٤ /١١٤، ١١٥ رقم١٥٦٧ قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب من حديث الثورى. وفى الباب عن ابن مسعود وأنس، وأبى برزة، وجبير بن مطعم، انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /٣٢٦ .

(٣) قال الآمدى فى الإحكام ٤ /١٤٣ وهو المختار.

(٤) انظر : الإحكام للآمدى ٤ /١٤٣ – ١٨٧، والإحكام لابن حزم ٥ /١٢٥ – ١٣٣، والمستصفى للغزالى ٢ / ٣٥٠ – ٣٥٤، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٤٦، وأصول السرخسى ١ /٥، والمعتمد ٢ /٢١٠، والمحصول للرازى ٢ /٤٨٩، والبحر المحيط للزركشى ٦ /٢١٤ – ٢١٩، وانظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى ص١٤٥-٢٤٠، والنفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة للشيخ محمد الحامدى ص١٠٣، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص٤٢٦

لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلاَكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[١].

وفي مغازي الأموي أن حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ[٢] ﷺ لما أشار على النبي ﷺ بتغير مكان نزوله يوم بدر ورجع النبي ﷺ إلى رأيه، نزل ملك من السماء، وجبريل جالس عند رسول الله ﷺ فقال ذلك الملك : يا محمد إن ربك يقرئك السلام ويقول لك إن الرأى ما أشار به الحُبَابُ بْنُ الْمُنذِرِ[٣].

أو جاء الوحي بإمضاء حكم اجتهاده مع التنبيه بما ينبغي، كما في قوله تعالى عن أسرى بدر : **﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**[٤].

نعم نقول : إن الرسول ﷺ أذن له بالاجتهاد واجتهد.

ونعم نقول : إن بعض اجتهاداته لم تصادف الصواب، لكن أين حكم الله تعالى في الأمر الذى اجتهد فيه رسول الله ﷺ ولم يصب؟

إن ما يصدر عن النبى ﷺ من اجتهاد إما أن يوافق حكم الله أو لا، فإن وافق حكم الله فهو حكم الله على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يوافق حكم الله عدَّله إلى حكمه جل شأنه، وإذن تصبح الأحكام الدينية التى حكم بها رسول الله ﷺ أحكام الله فى النهاية، وقبل لقائه الرفيق الأعلى[٥]. وتصير تلك الأحكام حجة إجماعاً بلا شك[٦].

أما ما ذهب إليه بعض علمائنا الأجلاء من تقسيم السنة النبوية إلى قسمين : سنة

---

(١) الآيتان ١،٢ من سورة النجم.

(٢) حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ /٣٠٢ رقم ١٥٥٧، والاستيعاب ١/٤٥٨ رقم ٤٨٣، واسد الغابة ١ /٦٦٥ رقم ١٠٢٣، وتاريخ الصحابة ص ٧٨ رقم ٣٠١، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٢ رقم ١١٢ .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /٢٩٢ .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٥) السنة والتشريع للدكتور موسى لاشين ص ١٨-٢٠ بتصرف وانظر : تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة ص ٢٣٩ - ٢٤٠ وانظر مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى ٢ /٤١٨-٤٢٥ . ويقول الإمام الشاطبى : "فاعلم أن النبى ﷺ مؤيد بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال وصحه ما بين، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصوماً بلا خلاف، إما بأنه لا يخطئ ألبته، وإما بأنه لا يقر على خطأ إن فرض، فما ظنك بغير ذلك؟ انظر : الموافقات ٢ /٤٥٨ وراجع من نفس المصدر ص٤٠٤ .

(٦) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٢٨٣، وانظر : مصادر الشرعية الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص ٣٨-٣٩، والفقه الإسلامى مرونته وتطوره لفضيلة الإمام الأكبر جاد الحق على جاد الحق ص ٢٦-٣١ .

تشريعية ملزمة عامة ودائمة، وسنة غير تشريعية ولا ملزمة.

فيقول رداً على ذلك فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "غفر الله للقائلين بأن السنة تشريع وغير تشريع، وللقائلين بالمصلحة. غفر الله لهم وسامحهم، لقد فتح هؤلاء وهؤلاء باباً لم يخطر لهم على بال.

القائلون بأن السنة تشريع وغير تشريع قصدوا بغير التشريع ما ورد منها خاصاً بالصناعات، والخبرات كالزراعة والطب، ولم يخطر ببالهم أن من سيأتى بعدهم سيستدل بتقسيمهم ليدخل المعاملات، وأحاديث البيع، والشراء، والإجارة، ويدخل ما قاله النبى ﷺ من أحاديث فى العادات، وشئون الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والحرب، وغير ذلك فى السنة غير التشريعية، وهم من هذا القول برءاء.

أما ما جعلوه مما سبيله الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم ... إلخ من السنة غير التشريعية، فهذا الكلام على عمومه مرفوض، وفى حاجة إلى تحقيق. فالأكل والشرب مثلاً - كلام عام يشمل المأكول والمشروب، ويشمل الأوانى والهيئة أو الكيفية.

فهل بيان المأكول والمشروب المحرم، والمكروه، والمباح، من السنة غير التشريعية[1]؟

هل حديث : "أحلت لكم ميتتان ودمان : فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال"[2] وحديث : "أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ[3]. سنة غير تشريعية؟! اللهم لا.

أحل لنا رسول الله ﷺ الطيبات، وحرم علينا الخبائث؛ فالمأكول، والمشروب سنة تشريعية من حيث الحل والحرمة، أما أنه أكل نوعاً من الحلال وترك غيره يأكل نوعاً

---

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ص ٢٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال٢ /٢٩٥ رقم٣٣١٤، والدارقطنى فى سننه كتاب الأشربة وغيرها،باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك٤ /٢٧١،٢٧٢ رقم٢٥ من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال ابن الجوزى : أجمعوا على ضعفه، وقال البوصيرى : لكن لم ينفرد به عبد الرحمن بن زيد عن أبيه فقد تابعه عليه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم عن ابن عمر. قال البيهقى : إسناد الموقوف صحيح، وهو فى معنى المسند أ.هـ. انظر : مصباح الزجاجة ٣ /٨٥، قال الشوكانى فى نيل الأوطار ٨ /١٤٧، ١٤٨ وكذا صحح الموقوف أبو زرعة، وأبو حاتم، وهو فى حكم المرفوع فيحصل الاستدلال بهذه الرواية، أ.هـ بتصرف، وانظر : فتح البارى ٩ /٥٨٠ - ٥٨٥ رقمى ٥٥٣٦ /٥٥٣٧ وتعليق المغنى على الدارقطنى ٤ /٢٧١، ٢٧٢ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الطب ٧ /١٠٩ رقم ١٩٤٤، وانظر : نيل الأوطار ٨ /١١٨ وما بعدها.

آخر، فالتشريع فيها الإباحة، إباحة ما أُكِلَ وما لم يأكل مما لم ينه عنه.

وأما الأوانى : فقد نهى ﷺ عن الأكل والشرب فى صحائف الذهب والفضة، ونهى عن الأكل فى أوانى الكفار إلا بعد غسلها. وهذا تشريع قطعاً.

أما أنه ﷺ أكل فى قصعة من الفخار، ونحن نأكل فى الأوانى الفاخرة غير الذهبية والفضية، فهذا من المباحات والإباحة تشريع[١].

وأما الهيئة : فهناك هيئات مأمور بها وهيئات منهى عنها، وهيئات أخرى كثيرة مباحة، والكل تشريع. **"يا غلام سم الله وكل بيمينك، وكل مما يليك"**[٢] هيئة أكل مشروعة[٣].

و"نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس فى الإناء"[٤] هيئة ممنوعة شرعاً فى نفس الإناء، ومستحبة خارج الإناء[٥]، أما أنه ﷺ أكل بأصابعه ويده. ونحن نأكل بالملاعق، والشوك، والسكاكين، فهو من المباحات المشروعة.

فماذا فى الأكل والشرب من السنة غير التشريعية؟!!

إن قصدوا بالسنة غير التشريعية فى ذلك السنة غير الملزمة، وهى المباحات كان الخلاف بيننا لفظياً.

وإن قصدوا ما هو مطلوب على وجه الوجوب أو الندب، وما هو منهى عنه على وجه الحرمة أو الكراهة فهو غير مسلم.

ومثال ذلك يقال فى النوم واللبس، وكل ما هو خاص بالحاجة والطبيعة البشرية كما يقولون، حتى قضاء الشهوة مع الزوجة له قواعده وأصوله وحدوده المشروعة[٦].

---

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٣، وسيأتى مزيد من بيان شرعية (المباح) بعد قليل.

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين ٩ /٤٣١ رقم ٥٣٧٦، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ٧ /٢٠٩ رقم ٢٠٢٢ . من حديث عمر بن أبى سلمة ﷺ.

(٣) انظر: مجلة الأزهر عدد ربيع الآخر١٤١٨هـ ص٦٣٠مقال (التيامن فطرة إلهية وأفضلية تاريخية".

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأشربة، باب النهى عن التنفس فى الإناء ١٠ /٩٥ رقم ٥٦٣٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأشربة، باب كراهية التنفس فى نفس الإناء واستحباب التنفس ثلاثا خارج الإناء ٧ /٢١٧ رقم ٢٦٧ من حديث أبى قتادة ﷺ.

(٥) انظر : فتح البارى، وشرح النووى فى الأماكن السابقة.

(٦) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٢-٢٤ بتصرف، وانظر : للأستاذ محمد أسد فى كتابه "الإسلام على مفترق الطرق" تحليل قيم لما جاءت به السنة من آداب وتقاليد تتعلق بشئون الحياة وعادات الناس، وأثرها فى تميز الشخصية المسلمة، ينبغى أن يقرأ ويدرس، ويستفاد منه. الإسلام على مفترق الطرق ترجمة الدكتور عمر فروخ، والدكتور مصطفى الخالدى، الفصلين الأخيرين ص ٨٧ - ١١٠ .

والتحقيق أنه من الخطأ أن نطلق هذا الإطلاق "السنة غير التشريعية على ما سموه الحاجة البشرية من أكل وشرب، وما سبيله التجارب، والعادة الشخصية أو الاجتماعية من زراعة وطب، ولباس إلى آخره، وكذا ما يصدر عنه ﷺ بوصفه إماماً ورئيساً للدولة المسلمة، أو بوصفه قاضياً فكل هذه الأمور التى أطلقوا عليها، سنة غير تشريعية، منها الواجب شرعاً، ومنها المحرم شرعاً، ومنها المكروه، ومنها المندوب، ومنها المباح، وحتى إذا أردنا كيفية هذه الأمور نجد منها الممنوع شرعاً، كما سبقت الإشارة إليه قريباً[1].

أما القائلون بالمصلحة كمصدر من مصادر التشريع فقد اشترطوا لها ألاَّ تصادم نصاً من الكتاب أو السنة الصحيحة، فهم أخذوا بمراعاة المصالح فيما لم يرد فيه قرآن أو حديث صحيح، أما ما ورد فيه قرآن أو حديث صحيح فالمصلحة فيما جاء به النص"[2].

واعتقد كما قال الدكتور فتحى عبد الكريم : "أن القائلين بالسنة التشريعية، والسنة غير التشريعية قد فاتهم المعنى الدقيق للتشريع الإسلامى، حيث قصر بعضهم وصف التشريع على الواجب، والحرام، ونفاه عن المندوب، والمكروه، والمباح، وأدخل بعضهم المندوب والمكروه فى التشريع، ونفاه عن المباح وحده[3].

وفى ذلك يقول العلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق – رحمه الله – "هذا وإخراج الأمور الطبيعية من السنة أمر عجيب، وأعجب منه : أن يدعى بعضهم ظهوره، مع إجماع الأئمة المعتبرين على السكوت عنها، وعدم إخراجها.

ولست أدرى : لم أخرجها هؤلاء؟!! أأخرجوها : لأنها لا يتعلق بها حكم شرعى؟ وكيف يصح هذا مع أنها من الأفعال الاختيارية المكتسبة، وكل فعل اختيارى من المكلف لابد أن يتعلق به حكم شرعى : من وجوب أو ندب أو إباحة أو كراهة أو حرمة – وفعل النبى الطبيعى مثل الفعل الطبيعى من غيره، فلابد أن يكون قد تعلق به واحد من هذه الأحكام؟ وليس هذا الحكم الكراهة، ولا الحرمة، لعصمته وليس

---

(١) انظر: المزيد من التفصيل فى السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص٣٣ وما بعدها.

(٢) السنة والتشريع لفضيلة الدكتور موسى شاهين ص ٢٤ .

(٣) السنة تشريع لازم ودائم ص ٤٤، وانظر: دراسات فى السنة وعلوم الحديث للدكتور محمد المنسى ص ٢٢٨- ٢٣٢ .

الوجـوب، ولا الندب : لعدم القربة فيه. فلم يبـق إلا الإباحة وهى حكم شرعى. فقد دل الفعل الطبيعى منـه ﷺ على حكم شـرعى، وهو الإباحـة فى حقـه، بل وفى حقنا أيضاً : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[1]. ولقد أجمع الأصوليون فى بـاب أفعاله ﷺ على أن أفعالـه الطبيعية تدل علـى الإباحة فى حقـه ﷺ وفى حق أمته، وكل يحكى الاتفاق على ذلك، عن الأئمة السابقين[2].

أم أخرجوها : لأنهم ظنوا أن الإباحـة ليست حكماً شـرعياً؟ وهذا لا يصح أيضاً : فـإن الأصوليين مجمعون على شـرعيتها - اللهم إلا فريقـاً من المعتزلـة ذهب إلى عدم شـرعيتها : فَهْماً منه : أن الإباحـة انتفاء الحرج عن الفعل والترك[3]. وذلك ثابت قبل ورود الشـرع، وهو مستمر بعـده : فلا يكون حكماً شـرعياً، والجمهور ينكرون : أن هذا المعنـى ثابت قبل ورود الشـرع، وأنـه لا يسـمى حكمـاً شـرعياً ولكنهم يقولون : ليس هذا هو معنى الإباحة الشرعية، إنما هى خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك من غير بدل. ولا شـك أن هذا حكم شرعى، وأنـه غير ثابت قبل ورود الشرع. ولو التفت هـذا الفريق إلى هذا المعنـى لم ينـازع فيـه. فليس هنـاك خلاف حقيقـى بينهما، فالإباحـة حكم شـرعى يحتـاج إلى دليل، والفعل الطبيعـى منه ﷺ يدل عليـه. ونظرة واحدة فى باب أفعاله ﷺ فى أى كتاب من كتب أصول الفقه - ترشدك إلى الحق فى هذا الموضوع[4].

وأعلـم أن التأسـى بـه ﷺ واجب، وعلى ذلـك جمهور الفقهـاء والمعتزلـة يقول فخرالدين الرازى فـى المحصول : "قـال جماهير الفقهـاء والمعتزلـة : التأسـى بـه واجب، ومعنـاه : أنا إذا علمنـا أن الرسـول ﷺ فعل فعـلاً على وجـه الوجوب : فقد تعبدنا أن

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٢) انظر : المحصول للرازى ١ /٥٠١، والإحكام للآمدى ١ /١٥٩، والموافقات ٤ /٤٣٧، والإبـهاج فى شرح المنهـاج ٢ /٢٦٤، والمعتمد فى أصول الفقـه ١ /٣٣٤، والبرهـان للجوينـى ١ /١٨١، والبحر المحيط ٤ /١٧٦، وفواتح الرحموت ٢ /١٨٠، وإرشـاد الفحول ١ /١٦٥، ودراسـات أصوليـة فى السـنة النبويـة للدكتور محمد الحفناوى ص ٦٥، وانظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٧٩ .

(٣) انظر : التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢ /١٤٤ .

(٤) انظر : الإحكـام للآمدى ١ /١١٤، والمحصول للرازى ١ /٢٠، والبرهـان للجوينى ١ /١٠٦-١٠٨، وأصول السرخسـى ١ /١٤، وفواتح الرحموت ١ /١١٢، والموافقـات ١ /٩٥ ٣ /١٩٣، ٢٩٣، والمسـتصفى ١ /٧٥، والإبـهاج فى شرح المنهـاج ١ /٦٠، والبحر المحيط ١ /٢٤١، ٢٧٥، وإرشاد الفحول ١٨٦/١، وأصـول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٦٠، وانظر : حجيـة السـنة للدكتور عبد الغنى ص ٨٠، وآراء المعتزلة الأصوليـة دراسة وتقويماً ص١٥٢، ٢٥١، ومصـادر الشريعة الإسلامية مقارنـة بالمصادر الدستورية للمستشـار الدكتور على جريشة ص ٣٥ -٣٨ .

نفعله على وجه الوجوب وإن علمنا أنه تنفل به : كنا متعبدين بالتنفل به، وإن علمنا أنه فعله على وجه الإباحة كنا متعبدين باعتقاد إباحته، وجاز لنا أن نفعله.

وقال أبو علي بن خلاد من المعتزلة : نحن متعبدون بالتأسي به في العبادات، دون غيرها : كالمناكحات، والمعاملات. ومن الناس من أنكر ذلك في الكل، واحتج أبو الحسين محمد ابن علي الطيب المعتزلي : بالقرآن والإجماع: أما القرآن فقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾(١) ولم يفرق الله تعالى بين أفعال الرسول ﷺ : إذا كانت مباحة أو لم تكن مباحة. وقوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾(٢). أمر بالاتباع: فيجب.

أما الإجماع فهو : "أن السلف رجعوا إلى أزواجه في قبلة الصائم"(٣)، وفي أن "من أصبح جنباً لم يفسد صومه"(٤) وذلك يدل على أن أفعاله لابد من أن يمتثل فيها طريقه(٥)، ونقل الإمام الزركشي عن الكعبي البلخي رأس طائفة المعتزلة الكعبية قوله : "المباح مأمور به، لأن فعله ترك الحرام وهو واجب، فالمباح واجب"(٦).

ويقول الإمام الشاطبي في رده على من قال : "ترك المباح طاعة على كل حال. قال الشاطبي : "بل فعل (المباح) طاعة بإطلاق لأن كل مباح ترك حرام. ألا ترى أنه تركَ المحرمات كلّها عند فعل المباح، فقد شغلَ النفسَ به عن جميعها. وهذا الثاني أولى؛ لأن الكلية هنا تصح، ولا يصح أن يقال كل مباح وسيلة إلى محرم أو منهي عنه بإطلاق، فظهر أن ما اعُترض به لا ينهض دليلاً على أن ترك المباح طاعة(٧)، ويشهد لهذا قول الإمام السرخسي في أصوله : "ترك العمل بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ حرام كما أن العمل بخلافه حرام"(٨).

---

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٢) جزء من الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.

(٣) انظر : حديث عمر بن أبي سلمة ﷺ، في صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ٤ / ٢٣٣ رقم ١١٠٨ ، وانظر : نيل الأوطار ٤ / ٢١٠ وما بعدها.

(٤) انظر:حديث عائشة-رضي الله عنها-في صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الصيام،باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٤ /٢٣٧ رقم ١١١٠، وانظر:نيل الأوطار ٤/٢١٢ .

(٥) المحصول في أصول الفقه ١ /٥١١،٥١٢، وقارن بالمعتمد في أصول الفقه ١ /٣٥٣ - ٣٥٥، والتقرير والتحبير ٢ /٣٠٣، ونهاية السول في شرح منهاج الوصول ٢ /٥٥ وما بعدها.

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه ١ /٢٤١، ٤ /١٨٦، والتقرير والتحبير ٢ /٣٠٧ .

(٧) الموافقات ١ /١٠٠

(٨) أصول السرخسي ٢ /٧ .

نقض دليل تقسيم السنة النبوية
إلى سنة تشريعية وغير تشريعية

تحت هذا العنوان قال الدكتور فتحى عبد الكريم : "الدليل الأساسى الذى يستند إليه القائلون بتقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية هو حديث رسول ا لله ﷺ الوارد فى قصة تأبير النخل بمختلف رواياته، ومنها قوله ﷺ : "**أنتم أعلم بأمر دنياكم**" ففى رأى أنصار تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية أنه "لو لم يكن غير هذا الحديث الشريف فى تبيين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعاً لازماً، وقانوناً دائماً لكفى. ففى نص عبارة الحديث - بمختلف رواياته - تبيين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ، إنما هو ما كان مستنداً إلى الوحى فحسب"[1]. ولقد كان يكفى ما سبق ذكره رداً على نقض هذا الدليل، لأن معنى كون السنة النبوية دليلاً شرعياً عند الأصوليين أنها تفيدنا حكماً من الأحكام الشرعية، أىَّ حكم كان : من وجوب، أو ندب، أو حرمة، أو كراهة، أو إباحة. كان يمكن أن نرد بذلك وينتهى الموضوع، لولا أن وجه الخطورة فى الأمر[2] : أن فئة ضالّة أكثرت من الاستشهاد بهذا الحديث، وأرادت به عزل السنة، عن شئون الحياة العملية كلها!

فالعادات، والمعاملات، وشئون الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والحرب ونحوها، يجب أن تترك للناس و لا تدخل السنة فيها آمرة ولا ناهية ولا موجهة ولا هادية[3]. فهل يسندهم ذلك الحديث فى تلك الدعوى الخطيرة؟!.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : فى ردِّه على الدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله تعالى - هذا الحديث (**أنتم أعلم بأمر دنياكم**) هو عمدة أدلة الباحث فى بحثه : وهذه الجملة (أنتم أعلم بأمر دنياكم) تنقسم إلى ثلاثة مقاطع : أنتم" والمراد من المخاطبين. و"أعلم" والمراد من المفضل عليه و"شئون دنياكم" وتحديد المراد منها. وبعبارة أخرى : من؟ أعلم من من؟ وبأى شئ هو أعلم؟

هناك احتمالات فى المراد بهذه الجملة لنتصورها ثم نختار منها ما يصلح لأن يكون

---

(١) مجلة المسلم المعاصر العدد الافتتاحى ص٣٣ مقال الدكتور محمد العوا "السنة التشريعية وغير التشريعية" .

(٢) السنة تشريع لازم ودائم ص ٣٢، ٣٣ بتصرف.

(٣) انظر : السنة مصدراً للمعرفة والحضارة للدكتور القرضاوى ص ٢٠ .

مراد المشرع الحكيم :

الاحتمال الأول : أنتم أيها الذين تلقحون النخل أعلم بما يصلح النخل منى وممن لا علم له بالزراعة، أى أنتم أعلم بشئون دنياكم هذه التى تباشرونها، والتى لم تنجح فيها مشورتى، أعلم منى ومن مثلى، فالحديث على هذا واقعة عين أو واقعة حال، لا يستدل بها على غيرها أصلاً.

الاحتمال الثانى : أنتم أيها الذين تلقحون النخل ومن على شاكلتكم من أهل الصناعات والمهارات والخبرات أعلم بصنائعكم منى. وممن ليس من أهل الصناعات، والكلام على التوزيع، على معنى : أن كل أهل صنعة أعلم بها ممن ليسوا من أهلها، كما يقال : أهل مكة أدرى بشعابها.

الاحتمال الثالث : أنتم أيها الذين تلقحون النخل بالمدينة أعلم بما يصلح النخل منى ومن غيركم من زارعى النخل فى البلاد والأزمان المختلفة، وهذا الاحتمال واضح البطلان، ففى بعض البلاد، وفى بعض الأزمان، من هم أعلم منهم بذلك.

الاحتمال الرابع : أنتم أيها الذين تلقحون النخل بالمدينة أعلم بالخبرات والصناعات المختلفة منى ومن غيرى، حتى من أهل الصناعات أنفسهم، على معنى أنتم أعلم بالطب مثلاً منى ومن الأطباء. وهذا الاحتمال واضح البطلان.

هذه الاحتمالات الأربعة مبنية على أن المراد من شئون الدنيا الصناعات والمهارات والخبرات، فإذا أردنا من شئون الدنيا مصالح كل فرد أو مصالح كل مجموعة من مباحات الدنيا؛ كالمقارنة بين شراء بيت أو شراء سيارة كان الاحتمال الآتى :

الاحتمال الخامس : أنتم الذين تلقحون النخل بالمدينة، ومثلكم جميع الناس، أعلم بشئون دنياكم، وما يصلح لكم من غيركم، والكلام على قاعدة : مقابلة الجمع بالجمع، تقتضى القسمة آحاداً، تقول : أعطيت الطلاب كتباً على معنى أعطيت كل طالب كتاباً، فيصبح المعنى كل واحد أعلم من غيره بشئون ومصالح نفسه، وهذا الاحتمال إن صح فى المباحات، لا يصح فى الواجبات والمحرمات، فالشرع وحده هو الذى حددها على أنها المصلحة[1]، بناء على سبق علم الله الذى خلق. ثم إن هذا الاحتمال لا يتناسب مع قصة الحديث، ومما هو واضح أن الاحتمال الثانى هو المراد، ثم يليه الأول، وعلى كل حال لا يصح الاستدلال بالحديث على إباحة التغيير فى

---

(١) راجع: ما سبق ذكره من كلام الإمام الشاطبى وغيره فى الجواب عن شبهة عرض السنة على العقل ص٢٤٩-٢٥٦ .

المعاملات؛ لأن الحديث - كما رأينا - تطرق إليه أكثر من احتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

احتمال دخول المعاملات مستبعد :

مع أن احتمال دخول المعاملات فى الحديث كأحد الاحتمالات مستبعد أصالة وابتداء(1)؛ لأن المعاملات كما يفهم من معناها علاقة الأفراد والجماعات بعضهم ببعض فيما يتعلق بمعاشهم، وهذه العلاقة تحكمها دائماً قواعد وأصول وضوابط، لئلا يحيف بعض الأطراف على بعض، والأمم غير الإسلامية وضعت لذلك قوانين، والإسلام وضع لها أرقى أنواع التشريع وليس من المعقول أن الله ﷻ الذى أنزل أطول آياته فى القرآن : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾(2) وحدد فيها كتابة الدين، ومواصفات الكاتب وواجباته، وحق المدين فى الإملاء، وإملاء وليه فى حالة عدم صلاحيته، وصفات الشهود، وشروطهم، وواجباتهم، وقال تعالى : ﴿**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ**﴾. ليس من المعقول أن الله الذى اهتم بالدَّين هذا الاهتمام يترك البيع والشراء وتفصيل الربا، والرهن، والشركة وغيرها من المعاملات دون تشريع.

هل يعقل أن يترك البشرية هَمَلاً يأكل بعضهم مال بعض ظلماً وعدواناً تحت عنوان "أنتم أعلم بشئون دنياكم"؟

---

(1) يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "إدخال المعاملات الممنوعة شرعاً تحت هذا الحديث، هو الذى لم نسمع به من قبل، و لم يسبق به الدكتور عبد المنعم النمر على مدى علمى، وأرجو ألا يتبعه فى ذلك أحد أ.هـ انظر : السنة والتشريع ص ٣٤ .

(2) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

هل يعقل مسلم أن يترك الله تعالى هذه القوانين لمحمد ﷺ دون رقابة أو تصحيح؟ فيخطئ، فتعمل الأمة مجتمعة بالخطأ أربعة عشر قرناً حتى يبعث ا لله لها من يرعى مصالحها، ويخالف حكم محمد ﷺ؟ أظن أن العقل المسلم يستبعد ذلك كل الاستبعاد.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "بقى فى نفسى تساؤل بخصوص حديث تأبير النخل ربما يثور فى نفوس البعض، هو : لماذا ألهم ا لله رسوله ﷺ أن يشير عليهم بهذه الإشارة مع أنها لم تكن فى مصلحتهم؟

ولماذا جعلهم الله يستسلمون لمجرد الإشارة، وهم المعروفون بالمراجعة والنقاش وكثرة السؤال؟

ولماذا لم يتدارك الله هذه المشورة بالتصحيح قبل أن تنتج شيصاً للمسلمين يسخر منه اليهود، وأعداء الإسلام حين يصح نخلهم ويسوء نخل المسلمين بسبب مشورة نبيهم ﷺ؟.

وسنحاول تلمس حكمة لهذه الحادثة، فإن حصلت بها قناعة واطمئنان فالحمد لله، وإلاَّ فنحن مؤمنون أرسخ الإيمان بأن لله ﷻ فى ذلك حكمة، وهو الحكيم الخبير. ولعل الحكمة فى ذلك تدور حول ثلاث أمور :

أولاً : صرف بلاء الأعداء عن المؤمنين الذين لم تقوا شوكتهم بعد. ألم يكن من الجائز أن يطمع الكافرون فى المدينة وتمرها، فيهاجموها من أجل نزول محمد ﷺ فيها؟ فخروج التمر شيصاً جعلها غير مطمع، وصرف الله بذلك هجوم الكافرين حتى يستعد المؤمنون؟ احتمال.

ثانياً : تعليمهم الأخذ بأسباب الحياة بهذا الدرس العملى الذى كان قاسياً عليهم فتنافسوا بعده فى أسباب الحياة.

ثالثاً : اختبارهم فى صدق إيمانهم، فهذه الحادثة حتى اليوم فى هذا البحث ابتلاء واختبار، وقد نجح الصحابة - رضوان الله عليهم - فى هذا الاختبار القاسى - وهم فى أول الإيمان، نجاحاً باهراً، فقد استمروا فى طاعة أوامره ﷺ، ولم يرد إلينا ردة أحد بسببها، بل لم يرد عتاب أحد منهم لرسول الله ﷺ عليها رغم خسارتها، مما يشهد لهم بالإيمان الصادق المتين[1]. ولعل تلك الحكمة الأخيرة هى أوجه الحكم فى هذه

---

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٣٢ - ٤٧ بتصرف، وانظر : مزيد من بيان المراد بهذا الحديث فى الأنوار الكاشفة لعبد الرحمن اليمانى ص ٢٧-٤٠، والسنة تشريع لازم ودائم ص ٣٣ وما بعدها، والسنة مصدرا للمعرفة والحضارة ص ١٤-١٧ .

الحادثة. والله أعلم بحكمته.

وبعد : إذا كانت عصمة النبى ﷺ دليل على حجية الكتاب، والسنة معاً، فلننتقل إلى الدليل الثانى من أدلة حجية السنة، وهو القرآن الكريم.

المطلب الثانى

من أدلة حجية السنة المطهرة القرآن الكريم

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين : لقد اشتدت عناية القرآن الكريم بتلك المسألة فوّجه إليها آيات كثيرة تنوعت بين آيات تأمر فى وضوح بوجوب الإيمان به ﷺ، وبين آيات أخرى تأمر بوجوب طاعته، طاعة مطلقة، فيما يأمر به، وينهى عنه، وبين آيات أخرى تنهى عن مخالفته وتحذّر من ذلك وتبين جزاء المنافقين المرجفين فى دين الله ﷻ العاملين على هدم كيان السنة النبوية، والذين حصروا معنى الآيات الواردة فى طاعة الرسول ﷺ، فى طاعته فى القرآن الكريم فقط[1].

ونحن لن نستطيع ذكر هذه الآيات كلها – وإلا طال المقام بنا جداً، ولكننا سننبه إلى بعض هذه الآيات فقط، ودلالتها على حجية السنة النبوية الشريفة ووجوب التمسك بها[2].

١- من هذه الآيات قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ**﴾[3].

٢- وقوله تعالى : ﴿**فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾[4] فمقتضى ذلك أن نؤمن با لله وبرسوله، والإيمان معناه هنا التصديق والإذعان برسالته ﷺ وبجميع ما جاء به من عند ا لله ﷻ من كتاب وسنة، بمقتضى عصمته التى توجب التصديق بكل ما يخبر به عن رب العزة. كقوله ﷺ فى حق القرآن:"هذا كلام الله ﷻ، وقوله فى الأحاديث القدسية: "قال رب العزة كذا"أو

---

(١) انظر : **مجلة المنار المجلد** ٩ /٥١٧، ٩٠٨، ٩٢٤ مقال الدكتور **توفيق صدقى** "الإسلام هو القرآن وحده" والقرآن والحديث **والإسلام** ص ٧، ٣١، وقرآن أم حديث ص **٢-٥ كلاهما** لرشاد خليفة وإنذار من السماء لنيازى عز الدين ص**٥٧٣**، ٥٨٠، ٨٥٣، والبيان بالقرآن لمصطفى **المهدوى** ١ /١٠ وما بعدها، ولماذا القرآن ص٤٣، ٤٩، **والصلاة فى القرآن** ص٤٢، ٦٢ كلاهما **لأحمد صبحى منصور**، والصلاة لمحمد نجيب ص٢٧١، ٢٧٨، والسنة **ودورها فى الفقه** الجديد لجمال البنا ص١٩٠ وما **بعدها**، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين لإسماعيل منصور ص**٢١،٢٤**، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء **والمحدثين** ص **١٢٩**، وأهل السنة شعب ا لله المختار ص ٧٧، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٤٠، ٤١، **١٩٩ ثلاثتهم** لصالح الوردانى.

(٢) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ٤٣ بتصرف.

(٣) الآية ١٣٦ سورة النساء.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.

نحو هذه العبارة وقوله ﷺ:"**ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه**"وقد سبق تفصيل ذلك قريباً فى مبحث العصمة[1] فالإيمان بالرسول ﷺ جزء من الإيمان با لله تعالى، والشك والارتياب فى ذلك الإيمان، شك وارتياب فى الإيمان با لله ورسوله معاً، وحينئذ لا يكون هناك إيمان أبداً.

يقول الإمام الشافعى فى رسالته : "فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذى ما سواه تبع له الإيمان بالله ثم برسوله، فلو آمن عبد به، ولم يؤمن برسوله ﷺ : لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه[2]، ومن هنا وجبت طاعة الرسول ﷺ - بمقتضى هذا الإيمان - فى كل ما يبلّغه عن ربه، سواء ورد ذكره فى القرآن أم لا.

يقول الإمام الشافعى : "وما سنَّ رسول الله فيما ليس لله فيه حكم : فبحكم ا لله سنَّه، وكذلك أخبرنا الله فى قوله تعالى : ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[3]، وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب. وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل فى اتباعه طاعته، وفى العدول عن اتباعها معصيته التى لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول ا لله مخرجاً"[4].

٣- ومن أهم الآيات دلالة على حجية السنة، ووجوب التمسك بها قوله تعالى : ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[5] يقول ابن قيم الجوزية : "أقسم سبحانه بنفسه، وأكده بالنفى قبله على نفى الإيمان عن العباد، حتى يحكِّموا رسوله فى كل ما شجر بينهم، من الدقيق والجليل، ولم يكتف فى إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده، حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليما، وينقادوا انقيادا[6].

ويقول أيضاً فى مختصر الصواعق المرسلة : "فقد أقسم ا لله سبحانه بنفسه على نفى الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول ﷺ، وقد شهدوا هم

---

(١) راجع : ص ٤٥١ .

(٢) الرسالة ص ٧٥ فقرات رقم ٢٣٩، ٢٤٠ .

(٣) جزء من الآيتين ٥٢، ٥٣ الشورى.

(٤) الرسالة ص ٨٨، ٨٩ الفقرات رقم ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٥) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٦) أعلام الموقعين ١ /٥١، وانظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٢٠ .

على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه، وإن آمنوا بلفظه"(١).

ويقول فى موضع آخر : "وفرض تحكيمه، لم يسقط بموته، بل ثابت بعد موته، كما كان ثابتاً فى حياته، وليس تحكيمه مختصاً بالعمليات دون العلميات كما يقوله أهل الزيغ والإلحاد(٢).

٤- ويقول رب العزة : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(٣) ودلالة الآية على حجية السنة من عدة وجوه :

أولاً : النداء بوصف الإيمان فى مستهل الآية : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ومعنى ذلك أن المؤمنين لا يستحقون أن ينادوا بصفة الإيمان إلا إذا نفذوا ما بعد النداء وهو طاعة الله تعالى، وطاعة رسول الله ﷺ، وأولى الأمر(٤).

ثانياً : تكرار الفعل "أَطِيعُوا " مع الله ﷻ، ومع رسوله ﷺ، وتكرار ذلك فى آيات كثيرة وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا (٥) وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(٦).

يقول الإمام الشاطبى : "تكراره الفعل "وَأَطِيعُوا" يدل على عموم الطاعة بما أتى به مما فى الكتاب، ومما ليس فيه مما هو من سنته"(٧).

وقال العلامة الألوسى : "... وأعاد الفعل : "وَأَطِيعُوا" وإن كان طاعة الرسول مقرونة بطاعة الله ﷻ، اعتناءً بشأنه ﷺ وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس فى القرآن، وإيذاناً بأن له ﷺ استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد فى قوله : ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ إيذاناً بأنهم لا استقلال لهم فيها استقلال الرسول ﷺ(٨)، بل طاعتنا لهم مرتبطة بطاعتهم هم لله ورسوله، فإن هم أطاعوا الله ورسوله فلهم علينا

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١ /١١٣ .
(٢) المصدر السابق ٢ /٥٢٠ .
(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء.
(٤) تيسير اللطيف الخبير لفضيلة الدكتور شاهين مروان ص ٤٤ .
(٥) الآية ٩٢ من سورة المائدة.
(٦) الآية ٥٦ من سورة النور.
(٧) الموافقات ٣ /٣٨ .
(٨) روح المعانى ٥ /٦ .

حق السمع والطاعة وإلا فلا، لأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق[1].

ومما هو جدير بالذكر هنا أن فرض الله ﷻ طاعة رسوله ليست له وحده بل هى حق الأنبياء جميعاً قال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [2]. فرب العزة جل جلاله يقرر هنا قاعدة:"أن كل رسول جاء من عنده جل جلاله يجب أن يطاع"

ولماذا لا يطاع هذا الرسول الذى جاء بالمنهج الحق الذى يصلح الخلل فى تلك البيئة التى أرسل إليها؟ إن عدم الطاعة حينئذ – هو نوع من العناد والجحود والتكبر. كما أن فى عدم الطاعة اتهاماً للرسالة بالقصور، واتهاماً للرسول فى عصمته من الكذب فى كل ما يبلغ به عن ربه ﷻ من كتاب أخبرنا عنه بقوله "هذا كتاب الله"، ومن سنة مطهرة أخبرنا عنها بقوله : **"أوتيت القرآن ومثله معه"**[3] وقوله : **"وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"**[4].

٣- ثالث الوجوه دلالةً على حجية السنة من آية النساء قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ فالرد إلى الله ﷻ هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه فى حياته، وإلى سنته بعد وفاته[5]. وعلى هذا المعنى إجماع الناس كما قال ابن قيم الجوزية[6].

وتعليق الرد إلى الكتاب والسنة على الإيمان كما فى قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ يعنى أن الذين يردون التنازع فى مسائل دينهم وحياتهم، دقها وجلها، جليها وخفيها – إلى كتاب الله، وإلى سنة رسول الله ﷺ، هم فقط المؤمنون حقاً كما وصفتهم بذلك الآية الكريمة، أما غيرهم فلا ينطبق هذا الوصف عليهم.

ثم يحدثنا الله تعالى بعد هذه الآية مباشرة، عن أناس يزعمون أنهم يؤمنون با لله ورسوله. ومقتضى هذا الإيمان أن يحكموا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فى كل شئون

---

(١) أعلام الموقعين ١ /٤٨ .

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٥١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٨، وانظر : تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٤٥، ٤٦ .

(٥) قاله ميمون بن مهران فيما رواه عنه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٨٧، وانظر : الرسالة للشافعى ص ٨٠، ٨١ فقرات رقم ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦

(٦) أعلام الموقعين ١ /٤٩، وانظر : السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص١٥٢ .

حياتهم - ولكنهم - لا يفعلون ذلك وإنما يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت مع أنهم قد أمروا أن يكفروا به قال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾(١). ففى نهاية الأمر حكم الله تعالى على من يعرض عن حكم الله تعالى ورسوله ويتحاكم إلى الطواغيت بأنهم منافقون(٢)، وصدق رب العزة : ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (٤٨) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾(٣).

ويتأكد هذا المعنى جلياً فى قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾(٤) "فأخبر سبحانه أنه ليس لمؤمن أن يختار بعد قضائه جل جلاله وقضاء ورسوله ﷺ، ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالاً مبيناً"(٥).

ونختم المطاف مع الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ طاعة مطلقة فيما يأمر به، وينهى عنه، بقوله تعالى : ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾(٦) وهناك آيات كثيرة لم نتعرض لذكرها خشية الإطالة. فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التى تحذر من معصية الرسول ﷺ وتنهى عن مخالفته نجدها كثيرة

---

(١) الآية ٦١ من سورة النساء.

(٢) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٤٥، وانظر : أعلام الموقعين ١ /٥٠ .

(٣) الآيات ٤٧-٥٢ من سورة النور، وانظر : تعليق الإمام الشافعى على الآيات فى الرسالة ص ٨٤، ٨٥ فقرات رقم ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة الأحزاب.

(٥) أعلام الموقعين ١ /٥١ .

(٦) الآية ٧ من سورة الحشر، وقد استدل بهذه الآية على أن ما جاء به النبى ﷺ حجة ابن مسعود. انظر : صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب (وما آتاكم الرسول فخذوه) ٨ /٤٩٨ رقم ٤٨٨٦، كما استدل بها أيضا عمران بن حصين، انظر : دلائل النبوة للبيهقى ١ /٢٥، ٢٦، وانظر : مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة ص ٢١، واستشهد بالآية أيضاً الإمام الشافعى على حجية السنة، وحجية قول الصحابى. انظر: مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى ص ٣٠٤، والفقيه والمتفقه ١ /٤٤٥ رقم ٤٦٨ .

ونشير أيضاً إلى بعضها قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[1] وقال تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا (٤١) يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[2].

وفي سورة التوبة قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾[3] وفي سورة النور قال تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4].

أين أمر رسول الله ﷺ في القرآن، لمن زعموا أن آيات طاعة الرسول في القرآن مراد بها طاعته في القرآن فقط؟.

وفي سورة الأحزاب : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا (٦٤) خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (٦٥) يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾[5].

وفي سورة محمد قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالَهُمْ﴾[6].

وفي سورة المجادلة قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[7]. وفي سورة المجادلة أيضاً قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾[8] إن الآيات السابقة تصرح بأن مخالفة منهج الله ورسوله، يدخل النار، ويورث الذل، والخزى، والفتنة، والكبت، ويحبط العمل. فليختر المسلم لنفسه ما يشاء[9] أ.هـ.

---

(١) الآية ١٤ من سورة النساء.
(٢) الآيتان ٤٠، ٤١ من سورة النساء.
(٣) الآية ٦٣ من سورة التوبة.
(٤) الآية ٦٣ من سورة النور.
(٥) الآيات ٦٤-٦٦ من سورة الأحزاب.
(٦) الآية ٣٢ من سورة محمد.
(٧) الآية ٥ من سورة المجادلة.
(٨) الآية ٢٠ من سورة المجادلة.
(٩) تيسير اللطيف الخبير في علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان ص ٤٨ وما بعدها بتصرف. وانظر : مزيد من الأدلة القرانية على حجية السنة كتاب حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبدالخالق ص ٢٩١ : ٣٠٨ .

المطلب الثالث

من أدلة حجية السنة، السنة النبوية نفسها

الأحاديث الدالة على حجية السنة كثيرة منها قوله ﷺ : **"ألا إنى أُوتيتُ القُرآن ومِثْلَهُ مَعَهُ ألا يُوشكُ رجُلُ شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدْتُمْ فيه من حَلاَل فأحلُّوهُ، وما وجدتم فيه من حرام فَحرِّمُوهُ، ألا لا يَحلُّ لكم الحمار الأَهْلِى، ولا كُلُّ ذى ناب من السِّبَاع، ولا لُقَطَةُ مُعَاهِد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها"**.

وهذا الحديث صحيح ثابت لا مطعن فيه، لا من جهة النقل والرواية، ولا من جهة العقل والدراية(1).

أما النقل والرواية فالحديث صحيح رواه الأئمة أبو داود، والترمذى، وابن ماجة، والدارمى فى سننهم(2).

وأما العقل والدراية : فإن بناء الفعل للمجهول "أوتيت" يدل على أن الله تعالى أعطى لرسوله ﷺ القرآن ومثله معه. فما هو المماثل للقرآن الذى تلقاه الرسول ﷺ عن ربه؟ لا يمكن أن يكون هذا المماثل شيئاً غير السنة الشريفة؛ لأن الرسول ﷺ جاءنا بهذين الأصلين معاً القرآن والسنة - ولم يأتنا بشىء غيرهما - علماً بأن الحديث القدسى مندرج فى السنة الشريفة(3). وقد دل على هذا الفهم القرآن الكريم، مما سبق ذكره من الآيات الكريمات الدالة على حجية السنة.ودل على ذلك الفهم أيضاً الأحاديث المتكاثرة التى تؤيد هذا المعنى.

نقول هذا رداً على المرجفين فى دين الله ﷻ العاملين على هدم كيان السنة المطهرة، الطاعنين فى صحة الحديث، وفى معناه(4).

أما الأحاديث التى تؤيد المعنى السابق، وتؤكد حجية السنة المطهرة، قوله ﷺ :

---

(1) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شبهة ص 216 .

(2) سبق التخريج ص 451 .

(3) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص 57، وانظر : إرشاد الفحول للشوكانى 1 /156، 157 .

(4) انظر:أضواء على السنة لمحمود أبو رية ص52، وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص318

"**نضر الله امرءاً منا شيئاً، فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع**"[١]. ووجه دلالة الحديث على حجية السنة كما يراها كبار العلماء : "أن رسول الله ﷺ ندب إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها ... فدل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه، إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة فى دين ودنيا"[٢].

وقال الإمام البيهقى : "لولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال ﷺ فى خطبته، بعد تعليم من شهده أمر دينهم : "**ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع**"[٣].

وعن أبى هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:"**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم**"[٤] وهذا يؤكد قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾[٥] وقال ﷺ : "**كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى**، قالوا ومن يأبى يا رسول الله؟ قال : "**من أطاعنى؛ دخل الجنة، ومن عصانى؛ فقد أبى**"[٦].

وهذا يؤكد ما سبق ذكره من الآيات الدالة على أن طاعة رسول الله ﷺ طاعة مستقلة. والأحاديث غير ذلك كثيرة[٧]، مرت الإشارة إلى بعضها. كحديث "**عليكم بسنتى**"[٨] وغيره[٩] أ.هـ. والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) سبق تخريجه ص٣٩ .

(٢) الرسالة للشافعى ص ٤٠٢، ٤٠٣ فقرة رقم ١١٠٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٢، وانظر: دلائل النبوة للبيهقى، مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة ص١٩

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه ٨ / ١٢٠ رقم ١٣٣٧ .

(٥) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٦) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنة النبى ﷺ ١٣ / ٢٦٣ رقم ٧٢٨٠ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٧) مزيد من الأحاديث الدالة على حجية السنة، انظر: حجية السنة للدكتور عبدالغنى ص ٣٠٨-٣٢٢ .

(٨) سبق تخريجه ص٤٤ .

(٩) راجع : ص ٢٠١، ٢٨٢-٢٨٣ .

المطلب الرابع

من أدلة حجية السنة النبوية الشريفة الإجماع

أجمعت أمة الإسلام من الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين -، والتابعين، والأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين من بعدهم إلى يومنا الحاضر، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ على حجية السنة النبوية، ووجوب التمسك بها، والعض عليها بالنواجذ، والتحاكم إليها، وضرورة تطبيقها، والسير على هديها فى كل جوانب حياة المسلمين، ولم يمار فى هذه الحقيقة الساطعة إلا نفر ممن لا يعتد بخروجهم على إجماع الأمة من الخوارج، والروافض، ومن أحيا مذاهبهم من دعاة الإلحاد فى عصرنا. قال الإمام الشوكانى - رحمه الله - : "إن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف فى ذلك إلا من لا حظَّ له فى دين الإسلام"(١).

فالكتب الإسلامية المعتمدة كلها، تزخر بشتى الأدلة التى تشهد، بأن علماء الأمة الأجلاَّء متفقون اتفاقاً يقينياً منذ عصر الرسول ﷺ حتى يومنا هذا، على وجوب الاحتكام إلى السنة المطهرة، إن تعذَّر العثورُ على الدليل فى القرآن الكريم، وعدم تجاوزها أبداً إلى غيرها من الأدلة الأخرى التى أشار إليها القرآن إن وجد الدليل فيها، بل كان الواحد منهم يرجع عن اجتهاده فوراً وبدون أدنى تردد، حينما يجد حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ يخالف ما أفتى به(٢). وقد دللنا فيما سبق على ذلك، ولا داعى لإعادة الأدلة وهنا أو سرد أكثر مما ذكرنا فى هذا المقام سابقاً(٣).

وعلى ذلك أيضاً تشهد كتب علم الكلام، وعلم الأصول : يقول الدكتور عبد الغنى عبدالخالق - رحمه الله - : "لا نجد فى كتب الغزالى، والآمدى، وفخر الدين الرازى، والجوينى، وأبى الحسين المعتزلى، والسرخسى، وجميع من اتبع طرقهم فى

---

(١) إرشاد الفحول ١ /١٥٨ .

(٢) انظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ١١٨، ١١٩ .

(٣) راجع ص ٣٢٣، وانظر : مزيد من الأدلة على تمسك السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة من الأئمة المجتهدين بالسنة. فى كتاب حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٣- ٢٩١، ٣٤٥- ٣٨٢، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى مبحث (ما روى عن السلف فى الرجوع إلى الحديث) ص ٣٠٢ .

التأليف، : من الأصوليين تصريحاً ولا تلويحاً : بأن فى هـذه المسألة خلافاً. وهـم الذين استقصوا كتب السـابقين ومذاهبهم، وتتبعوا الاختلافـات حتى الشـاذة منهم، واعتنوا بـالرد عليهـا أشـد الاعتنـاء. بل نجدهـم - فى هذه المســألة - لا يهتمون بإقامـة دليل عليهـا، وكأنهم قصدوا بعـدم التصريح بإقامة دليـل عليها : إكبارهـا وإجلالها، وإعظام شأنها عن أن ينازع فيها منازع، أو يتوقف فيها متوقف[1].

فصـاحب المُسـلم وشـارحه يقـولان : "إن حجيـة الكتـاب، والسـنة، والإجمـاع، والقياس، من علم الكلام، لكن تعرض الأصولى لحجيـة الإجماع، والقياس؛ لأنهما كثر فيهما الشغب من الحمقى؛ من الخوارج، والروافض : خذلهم الله تعالى.

وأما حجيـة الكتاب والسـنة : فمتفق عليها عند الأمـة : ممن يدعى التدين كافة فلا حاجة إلى الذكر[2].

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق وليـت شعرى، كيف يتصور : أن يكون نزاع فى هذه المسـألة بين المسلمين، وأن يأتى رجل : فى رأسه عقل، ويقول : أنا مسلم، ثم ينـازع فى حجيــة السـنة بجملتهـا؟ مـع أن ذلك ممـا يـترتب عليـه عدم اعترافـه بالدين الإسـلامى كله من أولة إلى آخره. فـإن أساس هذا الدين هو الكتاب، ولا يمكن القول بأنـه كلام الله مع إنكـار حجيـة السـنة جملـة، فإن كونـه كلام الله، لم يثبت إلا بقول الرسـول الذى ثبت صدقه بالمعجزة : "إن (هذا كلام الله وكتابه)" وقول الرسـول ﷺ (هذا من السـنة) التى يزعـم : أنها ليسـت بحجـة. فهل هذا إلا إلحاد وزندقـة، وإنكار للضرورى من الدين : يقصد به تقويض الدين من أساسه؟

وهل إنكار حجية شئ من أقوالـه، أو أفعاله، أو تقريراته ﷺ بعد الاعتراف بعصمته التى ذكرناها : إلا القول : بوجود الليل، مع الاعتراف بطلوع الشمس[3]؟!

---

(١) وإلى ذلك ذهـب الكمال بـن الهمام، انظر : تيسـير التحرير لمحمد أمين ٣ /٢٢، والتقرير والتحبير لابـن أمير الحاج ٢ /٢٢٥، وكذا السعد التفتازنى فى التلويح فى كشف حقائق التنقيح ١ /٣٨ .

(٢) فواتح الرحموت ١ /١٦، ١٧ بتصرف.

(٣) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ٢٤٨-٢٥٢ بتصرف.

أعداء الإسلام وطعنهم فى حجية الإجماع الدال على حجية السنة والرد عليهم

ومما هو جدير بالذكر هنا، أن ذيول الحمقى من الخوارج، والروافض فى عصرنا الحاضر، أكثروا من الشغب فى حجية الإجماع، وهم يشككون فى حجية السنة، ويطعنون فى الشريعة الإسلامية(1).

دليل حجية الإجماع :

وحجية الإجماع وعدمه، مسألة قتلها علماء الأصول والكلام بحثاً وخلاصة القول كما فى فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : "أن الإجماع حجة قطعاً، ويفيد العلم الجازم عند الجميع من أهل القبلة، ولا يعتد بشرذمة من الحمقى الخوارج، والشيعة، والنظام من المعتزلة، لأنهم حادثون بعد الاتفاق يشككون فى ضروريات الدين؛ مثل السوفسطائية فى الضروريات العقلية"(2).

يقول الآمدى : "وقد احتج أهل الحق فى ذلك بالكتاب والسنة والمعقول"(3). أما من الكتاب فقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾(4).

---

(1) انظر : العقيدة والشريعة لجولدتسيهر ص61، وانظر : له أيضاً دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد 10 /498، وأصول الفقه المحمدى لشاخت نقلاً عن المصدر السابق العدد 11 /649، والحديث فى الإسلام للمستشرق الفريد غيوم ص20،23، نقلاً عن منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص 63، والبيان بالقرن لمصطفى المهدوى 2 /522، والإمام الشافعى لنصر أبو زيد ص 85، وإنذار من السماء لنيازى عزالدين ص 182 وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين لإسماعيل منصور ص 492، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة لصالح الوردانى ص 55، 110، ومجلة المنار المجلد 9 / 520، 918 "مقال الإسلام هو القرآن وحده"، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص 227 - 231، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص 723، والدولة والمجتمع ص 235، كلاهما لمحمد شحرور، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لعبد الله أحمد النعيم ص50 وما بعدها.

(2) فواتح الرحموت 2 /213 بتصرف يسير، وانظر : المحصول للرازى 2 /8، والإبهاج فى شرح المنهاج 2/ 352، والمستصفى 1 /173، وأصول السرخسى 1 /295، والموافقات 1 /35، والبحر المحيط للزركشى 4 / 440-441، والمعتمد فى أصول الفقه 2 /4، والرسالة للشافعى فقرات رقم1102، 1105، 1309، 1320، وإرشاد الفحول 1 /292 ، ونهاية السول فى شرح منهاج الأصول للأسنوى 2 /147 وما بعدها، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج 3 /80 .

(3) الإحكام للآمدى 1 /183 .

(4) الآية 115 من سورة النساء.

وهـذه الآيـة هى أقـوى الأدلـة وبهـا تمسـك الإمـام الشـافعى -رحمـه الله - ووجـه الاحتجـاج بهـا، جمع الله تعـالى بين مشـاقة الرسـول، واتبـاع غير سـبيل المؤمنين فى الوعيد، فلو كـان اتباع غـير سبيل المؤمنين مباحـاً لمـا جمع بينـه وبين المحرم من مشـاقة الرسول ﷺ، فى التوعد كما لا يحسن التوعد على الجمع بين الكفر وأكل الخبز المباح؛ فثبت أن متابعـة غـير سبيل المؤمنين محظـورة، ومتابعـة غير سـبيل المؤمنـين : عبارة عن متابعة قـول أو فتوى غير قولهم، وفتواهم. وإذا كـانت تلك محظورة، وجب أن تكون متابعة قولهم وفتواهم واجبة[1].

ومـن السنة قولـه ﷺ : "إن الله لا يجمع أمتى أو قال أمـة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله مـع الجماعة، ومن شـذ شـذ إلى النار"[2] وقـال ﷺ : "...عليكم بالجماعة وإياكم والفرقـة فـإن الشـيطان مع الواحد، وهـو من الاثنين أبعد، مـن أراد بحبوحة الجنة؛ فليلزم الجماعة، من سرته حسنته وساءته سيئته؛ فذلك المؤمن"[3].

أمـا دليل العقل : فيقـول إمـام الحرمين الجوينـى : "والدليل على كونـه حجـة أنـا وجدنا العصور الماضيـة، والأمـم المنقرضة متفقة علـى تبكيت من يخالف إجمـاع العلمـاء، علماء الدهـر، فلم يزالوا ينسـبون المخـالف إلى المروق، والمحـادة، والعقوق، ولا يعدون ذلك أمر هيناً بل يرون الاجتراء على مخالفة العلماء ضلالاً مبيناً[4]، ويستحيل أن يكون ذلك إلا لدلالة أو أمارة وإلا استحال اتفاقهم على المنع من مخالفته[5]. أ.هـ.

والله أعلم

---

(١) المحصول للرازى ١ /٨ وقارن بالإحكام للآمدى ١ /١٨٣ .

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه كتـاب الفتن، باب ما جاء فـى لزوم الجماعة ٤ /٤٠٥ رقم ٢١٦٧ من حديث ابن عمر، وقـال : هذا حديث غريـب من هذا الوجـه، وأخرجـه الحـاكم فى المستدرك كتـاب العلـم ١ /١١٩ أرقام ٣٩١- ٣٩٧ من طرق عدة، وقـال : روى هذا الحديث بأسانيد عن المعتمر ابن سليمان، يصح بمثلها الحديث، ثم ذكر لـه شـواهد من حديث ابن عباس وأنس. ووصف الإمـام الغزالى الحديث فى المسـتصفى ١ /١٧٥ بالتواتر المعنوى، وبذلك قـال الشـاطبى فى الموافقـات ١ /٣٩، وانظر : من نفس المصـدر ٣ /٦٤، وانظر : الاعتصام ٢ / ٥١٧ .

(٣) أخرجـه الترمذى فى سـننه كتـاب الفتن، بـاب ما جـاء فـى لزوم الجماعـة ٤ /٤٠٤، ٤٠٥ رقم ٢١٦٥ من حديث ابن عمر وقـال الترمذى : هذا حديـث حسـن صحيح غريب، وقد روى من غـير وجـه عن عمر عن النبى ﷺ، وأخرجـه الحـاكم فى المسـتدرك كتـاب العلم ١ /١٩٧، ١٩٨ رقم ٣٨٧ وقـال : هـذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى.

(٤) البرهان فى أصول الفقه ١ /٢٦٣، وانظر : التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣ /١١٣ .

(٥) المحصول للرازى ١ /٤٦، وانظر : المستصفى للغزالى ١ /١٧٣، وللاستزادة فى الجواب انظر: مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص ٥٢-٦٢ .

المطلب الخامس

من أدلة حجية السنة المطهرة العقل والنظر

لقد دلّ الاستقراء على أن الكتاب العزيز فرض على الناس فرائضَ مجملة تحتاج إلى تفسير، وشرح وبيان، كأداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، والقيام بمناسك الحج. لذلك، فقد ذهب العلماء، والمحققون (دون اعتبار لقول من شذ من المرجفين فى دين الله تعالى، العاملين على هدم كيان السنة النبوية)[1] إلى أنه يتحتم شرعاً وعقلاً الرجوع إلى السنة لتفصيل مجمله وبيان كيفية أدائه لوضع الصور التطبيقية لتوجيهاته.

ومما يستعان به فى تأييد ذلك :

١- ما روى أن رجلاً قال لعمران بن حصين ﷺ : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران: "إنك امرؤ أحمق : أتجد فى كتاب الله الظهر أربعاً لا تجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة، ونحو هذا، ثم قال : "أتجد هذا فى كتاب الله مفسَّراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنّة تفسِّر ذلك[2].

٢- وروى أن رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير[3] : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف : "والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا".

٣- وفى هذا المعنى قال الأوزاعى : "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب". قال ابن عبد البر : "يريد أنها تقضى عليه - أى تفصل فيه - وتبين المراد منه"[4].

---

(١) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٧ مقال الدكتور توفيق صدقى (الإسلام هو القرآن وحده)، والصلاة لمحمد نجيب ص٢٧٧، ٣٠٦، والصلاة فى القرآن لأحمد صبحى منصور ٣٢، وقرآن أم حديث ص ٧، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٣٣ كلاهما لرشاد خليفة، وتبصير الأمة لإسماعيل منصور ص ١٧، ٣٢٥ وغيرهم مما سبق ذكرهم فى شبهة "الاكتفاء بالقرآن وحده".

(٢) أخرجه ابن المبارك فى مسنده ص ١٤٣ رقم ٢٣٣، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٩١، والحازمى فى الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ ص ٩٨ .

(٣) مطرف: هو مطرف بن عبدالله بن الشخير العامرى، أبو عبد الله، من كبار التابعين، ثقة عابد فاضل، مات سنة ٩٥هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١٨٨ رقم ٦٧٢٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٥، وتذكرة الحفاظ ١ /٦٤، ٦٥ رقم ٥٤، وخلاصة تذهيب الكمال ص٢٤٩، والكاشف الذهبى ٢ /٢٦٩ رقم ٥٤٧٨، والثقات للعجلى ص ٤٣١ رقم ١٥٨٦ .

(٤) الآثار السابقة أخرجها ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٩١، والحازمى فى الاعتبار ص ١٠٠ .

٤- وقال يحيى بن أبى كثير : "السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة"(١).

ويوضح الإمام الشاطبى ما يقصد العلماء بقولهم إن السنة قاضية على الكتاب فيقول : "الجواب أن قضاء السنة على الكتاب ليس بمعنى تقدمها عليه، واطراح الكتاب، بل إن ذلك المعبر فى السنة هو المراد فى الكتاب، فكأن السنة بمنزلة التفسير، والشرح لمعانى أحكام الكتاب(٢).

وهذا ما صرح به الإمام أحمد-رحمه الله-وتحاشا أدباً لفظ (قاضية على الكتاب) عندما سئل عن الأثر السابق فقال: "ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسر الكتاب وتبيِّنهُ"(٣).

ماذا لو اكتفينا بالإستناد إلى القرآن وحده، ولم نعبأ بالسنة المطهرة

ثم لو سلمنا جدلاً أنه يكفى الاستناد إلى القرآن وحده، ولم نعبأ بالسنة أبداً، وتركنا القرآن يخطئ فيه المخطئون، ويتعمد فيه الكذب الكاذبون، ويتلاعب فيه الملحدون الذين طمس الله على قلوبهم وأعمى بصيرتهم، ويخوض فيه المنافقون بما يمليه عليهم رؤساؤهم وشياطينهم، ويعبث فيه أهل الأهواء والبدع والضلال، بما تسوله لهم نفوسهم.

هل يزول الخلاف بين الناس أم يزيد؟ مما لا ريب فيه أنه يزيد(٤) لأن هؤلاء الذين يزعمون أنهم قادرون على استنباط كل شئ من القرآن الشريف بدون رجوع إلى بيان صاحب الرسالة ﷺ. نراهم يكثرون من المسائل العجيبة التى استنبطوها بزعمهم من

---

(١) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ /١٩١، والحازمى فى الاعتبار ص ٩٩ .

(٢) الموافقات ٤ /٣٩٤، ٣٩٥ .

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى ١ /٢٥، وانظر : الموافقات ٤ /٤٠٨، ٤٠٩ .

(٤) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص١١٩ - ١٢٣ بتصرف واختصار، وانظر : الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٧، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش مبحث (منهج القرآنيين فى تفسير القرآن الكريم) ص ٢٥٧ وما بعدها.

القرآن، ومن الغرائب أن كثيراً من الأحكام التي يردونها لثبوتها بالسنة نجد أصلها موجوداً فيالقرآن الكريم عند إمعان النظر، وأغرب من ذلك تناقضهم واختلافهم في ما يستنبطون من القرآن، فكل واحد منهم مستقل بنفسه مخالف للآخر[1]. بحيث تراهم في سذاجتهم وتدليسهم يعبثون بعقول الناس غاية العبث، يدخلون على الشريعة أموراً ليست منها، ويخرجون منها أموراً هي من أساساتها. ودونك الأمثلة :

نماذج من المسائل العجيبة التي استنبطها أعداء السنة من القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبي ﷺ، واستعراض بدائهم عن السنة المطهرة

الذين يقولون : إن القرآن قد احتوى على كل شيء وفصله تفصيلاً، ولا داعي للسنة، لو أنك واجهتهم بالصلاة، وكيفية أدائها، لرأيت بعضهم يقول : "إن القرآن يفرض على المسلم أن يصلي في كل وقت من أوقات الصلاة أكثر من ركعة، ولم يحدد له عدداً مخصوصاً وتركه يتصرف كما يشاء" وبعبارة أخرى : إن الإنسان يجب عليه أن يصلي ركعتين على الأقل، وله أن يزيد على ذلك ما شاء أن يزيد بحيث لا يخرج عن الاعتدال والقصد ... وبعد ذلك فللمسلم الاختيار فيما يفعل على حسب ما يجده من نفسه ومن قوته، أما الصلاة المعروفة اليوم بمواقيتها وهيئاتها، فما كان يعرفها الرسول نفسه ولا أصحابه، وهي غير واجبة على الأمة الإسلامية في جميع الأزمنة والأمكنة، أو فهي لا تدل على وجوب ما فوق الركعتين"[2].

وفي موضع آخر يقول : "وإذا فليس عندنا دليل قطعي على وجوب هذه الأعداد - من الصلوات والركعات - والله لا يتعبدنا بالظن، وحيث أن هذا الأمر لم يصل إلينا بالتواتر القولي دل ذلك على أن الله لا يريد منا المحافظة على هذه الأعداد والاستماتة عليها وهو المطلوب"[3].

فإذا كان الدكتور توفيق صدقي لا يؤمن بالصلاة المعروفة اليوم؛ لأنها متواترة عملاً لا قولاً في نظره، نجد آخر على مذهبه يؤمن بالصلاة المعروفة اليوم بمواقيتها وعددها

---

(1) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد سليمان الندوي ص٤-٥ بتصرف.

(2) قاله الدكتور توفيق صدقي في مقاله (الإسلام هو القرآن وحده) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٧-٥٢٠ بتصرف.

(3) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٩٢٠، ٩٢١ بتصرف.

وهيئتها ... إلخ ويكفيه نقلها بالتواتر العملى[1]. وهو ما لم يكف توفيق صدقى!

وقائل آخر يذهب إلى أن كيفية أداء الصلاة لم تأت مفصلة فى الشريعة الإسلامية فى كتاب الله ﷻ،وإنما جاءت مفصلة فى شريعة أخرى، وهى شريعة سيدنا إبراهيم- عليه السلام-، فإذا سألت وكيف نقلت إلينا شريعة إبراهيم وأين هى ؟! ومن أولئك الذين نقلوها؟ قالوا لك : لقد نقلت إلينا جيلاً بعد جيل، وتوارثها الذين نقلوها أبو جهل، وأبو لهب، وغيرهم من مشركى قريش، كانوا يؤدون الصلوات الخمس مثلنا تماماً ويحجون مثلنا[2].

وإذا كان توفيق صدقى يذهب إلى أن عدد الركعات فى كل صلاة لا يقل عن ركعتين، وإنما يزيد وأجاز تلك الزيادة على حسب ما يجده الإنسان من وقته. نرى آخر يرفض كل ما سبق، ويلزم بأن الصلوات كلها واحدة ركعتين ركعتين[3].

وإذا تأملنا فى الصلوات المفروضة عندهم لرأينا ما يضحك ويبكى من التناقض البين فيما يستنبطون بفهمهم السقيم من كتاب الله ﷻ فالصلوات المفروضة عند بعضهم أربع، وعند آخر ست.

أما من قال هى أربع : فقال : هى طرفى النهار أى فى (أولة) وهى صلاة الصبح، وآخر النهار، وهى صلاة المغرب، وطرفى الليل أى فى أوله، وهى صلاة الفجر، وفى آخره وهى صلاة العشاء.

أما صلاة الظهر فهى عنده من الفروض التى لا ذكر لها فى القرآن، وهى من الفروض التى زادها أعداء الإسلام[4] ، هكذا يهذي محمد نجيب فى كتابه (الصلاة)[5].

أما من يقول بأنها ست فيزيد على الصلوات الأربع السابقة صلاتى الظهر والليل، أما الظهر؛ فهى تبدأ عنده من ساعة توسط الشمس (كبد) السماء، وإلى أن يصير ظل كل شئ مثله!

---

(١) تبصير الأمة بحقيقة السنة للدكتور إسماعيل منصور ص ١٧، ١٨ .

(٢) قرآن أم حديث ص ٧-١٠، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٢٣ كلاهما لرشاد الخليفة وانظر : الصلاة فى القرآن لأحمد صبحى منصور ص ١٠١ .

(٣) الصلاة لمحمد نجيب ص ٦٥، والبيان بالقرآن لمصطفى المهدوى ١ /١٢٣ .

(٤) وعليه فمن قال بهذا ممن سيأتى ذكرهم ممن هو على مذهبه الفاسد،وملته الباطلة هو من أعداء الإسلام.

(٥) الصلاة ص ٦٥٢ - ٦٦٢ .

أما صلاة الليل فهى عنده اثنتين صلاة الليل الأولى، وتبدأ من دلوك الشمس إلى (الغسق) باستمرار غير منقطع، والثانية وهى من غياب الشفق إلى منتصف الليل، هذا فضلاً عن صلاة قيام الليل وهى مندوبة عنده[1].

أما أحمد صبحى منصور فيذهب إلى : "أن فرائض الصلاة وركعاتها معروفة للعرب مثل معرفتهم لأيام الأسبوع، فإن القرآن يذكر بعض الفرائض مثل الفجر، والظهر، والعشاء فى سياق حديثه عن تشريع آخر قال تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ**﴾[2].

فتأمل هنا كيف يقر أحمد صبحى، وكذا من سبقه مصطفى المهدوى، بأن الظهر من فرائض الصلاة، وهى عندهم لها دليل من القرآن الكريم، وهو ما ينكره محمد نجيب ويصف، من يقول بذلك بأنه من أعداء الإسلام؟

وعن قبلة المسلمين الأولى، والتى لا ذكر لها فى القرآن الكريم تراهم يتناقضون فى تحديدها حسب استنباط كل منهم من القرآن الكريم.

فيذهب محمد نجيب إلى : أن القبلة الأولى هى بيت الرسول ﷺ، لا بيت المقدس، ويعلل ذلك بأنه : "قد ورد فى القرآن الكريم أن الله ﷻ أمر سيدنا موسى وسيدنا هارون باتخاذ بيوتهما قبلة لهما وللمؤمنين عندما يصلون متجهين إليها قال تعالى : ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[3] فكان لابد للرسول وللمسلمين معه أن يقتدوا بسيدنا موسى، ويتخذوا من بيت النبى الذى اختاره ليكون قبلة كما اتخذ موسى بيته قبلة[4]، ويذهب إلى أن تلك القبلة لم تنسخ فيقول : "والأمر بالقبلة الأولى ليس أمراً قد انتهى أمره فلا لزوم له فى القرآن إذ أنه أمر موجود ليتبعه المسلمون إذا اقتضى الأمر ذلك[5] أ.هـ.

---

(١) البيان القرآن لمصطفى المهدوى ١ /١٠٧ - ١١٣، وانظر : الاعتصام للشاطبى حكايته هذا القول عن أهل البدع والأهواء قديماً. الاعتصام ١ /٦١، وانظر : الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى لفضيلة الدكتور طه حبيشى ص٥٠٩ وما بعدها.

(٢) الآية ٥٨ من سورة النور، وانظر : الصلاة فى القرآن لأحمد صبحى منصور ص ٣٧، ٣٨ .

(٣) الآية ٨٧ من سورة يونس.

(٤) الصلاة لمحمد نجيب ٥١، ٥٢، ٦١٦ .

(٥) المصدر السابق ص ٦١٨ .

هذا فى حين نرى مصطفى المهدوى يذهب إلى أن القبلة الأولى منسوخة، ويصرح بأن تلك القبلة الأولى لا علم له بها فيقول : "وكان الله -تبارك وتعالى- قد شاء أن يستقبل رسوله فى صلاته قبلة أخرى، الله أعلم بها حيث جعلها من سنة نبيه ثم نسخها بقرآن"(١).

أما أحمد صبحى؛ فيقر بتوجه النبى ﷺ، ومن آمن معه نحو بيت المقدس فيقول : فالعرب مسلمون ومشركون كانوا يتوجهون فى الصلاة إلى الكعبة، وامتحنهم الله بأن أمرهم بالتوجه نحو القدس، وأطاع النبى والمؤمنون معه، وصبروا على أقاويل السفهاء، وبعد أن نجح النبى، والمؤمنون فى الاختبار نزل الوحى يجيب برجاء رسول الله بالعودة إلى التوجه للبيت الحرام(٢) أ.هـ.

ولم يبين لنا أحمد صبحى من أين دليله فى توجه النبى ﷺ ومن آمن معه نحو بيت المقدس؟!!

ثم إن إقراره بذلك يتناقض مع عدم إيمانه بالنسخ فى الشريعة الإسلامية بمعنى الحذف والإلغاء(٣). حيث نسخ القرآن الكريم ما ورد فى السنة المطهرة من التوجه فى الصلاة أول الأمر إلى بيت المقدس.

ومن طرائف أحمد صبحى منصور؛ أنه عندما زعم أن فرائض الصلاة وركعاتها كانت معروفة للعرب وعلينا اتباعها ذهب إلى أن : "تشريع الوضوء والطهارة والغسل والتيمم لم يكن معروفاً من قبل (أى فى الجاهلية) وجاء بيانه فى آيتين فى المدينة : **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا(٤) فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾**(٥) وهذا يعنى أن أهل الجاهلية وهم

---

(١) البيان بالقرآن ١ /١٢٠ بتصرف.

(٢) الصلاة فى القرآن ص ٣٩ .

(٣) انظر كتابه : لا ناسخ ولا منسوخ فى القرآن.

(٤) حدثنى مصطفى منصور، أحد أتباع أحمد صبحى منصور، أن أحمد صبحى فسر التيمم فى الآية بأنك تخرج منديلاً من ثوبك فتمسح به يديك، فقلت لمصطفى ولكن ربنا ﷻ يقول : ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ والصعيد ما علا الأرض من التراب الطاهر، قال لى ليس هذا شرطاً، وإنما الصعيد ما علا فيكفيك أنك تضرب بيديك فى الهواء فهو صعيد!

(٥) الآية ٤٣ من سورة النساء، وانظر : الصلاة فى القرآن ص ٣٩، ٤٠ هامش.

يعرفون الصلاة بركعاتها وهيئتها ... إلخ كانوا يصلون من غير طهارة؟!!

ولأن الدليل الإسلامى على تشريع الوضوء والطهارة ... إلخ مدنى كما فى آية النساء، وكذا آية المائدة[1]. فالمسلمون أيضاً طوال الفترة المكية كانوا يصلون من غير طهارة؟!!

ونقول لهؤلاء جميعاً ما زعمتموه عبثاً من أن الصلوات المفروضة على المسلمين فى اليوم والليلة، إنما هى مرتان أو أربع أو ست، وأن طريقة الصلاة كذا وكذا لا كما يصليها المسلمون.

فالواجب عليكم أن تثبتوا لنا أن النبى ﷺ، وأصحابه، ما كانوا يصلون فى اليوم والليلة إلا مرتين، أو ست، وأنهم ما كانوا يصلون إلا بالطريقة التى تزعمونها، وأنه بعد تدوين كتب الحديث صار المسلمون يصلون خمس مرات، وزادوا فيه كذا وكذا من الأركان تبعاً للمحدثين، والفقهاء، فإن لم تستطيعوا إثبات ذلك - ولن تستطيعوه إلى يوم القيامة - يكون مآل دعواكم أن النبى ﷺ اخطأ فى فهم الوحى الذى أنزل عليه (حاشاه من ذلك) وأنتم (أيها الأعاجم الجهلة) وفقتم لإصلاح ذلك الخطأ وبيان الصواب.

فهل يمكن لمسلم، بل لعاقل أن يتفوه بهذا الكلام الجنونى؟ أعاذنا الله من ذلك[2].

وعن بقية أركان الإسلام من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن صيام، وزكاة، وحج، حدث ولا حرج عن شذوذ ما يستنبطون بما تمليه عليهم نفوسهم المريضة.

فشهادة أن محمداً رسول الله، والتى هى جزء لا يتجزأ من شهادة أن لا إله إلا الله، هذه الشهادة تكرارها بجانب شهادة أن لا إله إلا الله؛ يعد شركاً أكبر[3].

ويقول المتنبئ الكذاب رشاد خليفة عن صيغة التشهد، وما فيها من حمد وتمجيد، لرسول الله ﷺ، وآله : "لقد أمرنا الله ألا نذكر أى اسم فى الصلاة سوى اسمه : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[4] إلا أن جماهير المسلمين اليوم ابتدعوا بدعة، حمد محمد، وإبراهيم وتمجيدها وهم يصلون لربهم ... لقد أغوى

---

(1) الآية ٦ من سورة المائدة.

(2) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد الندوى ص ٢٧، ٢٨، بتصرف.

(3) قرآن أم حديث ص٢٠، ٣٣، والقرآن والحديث والإسلام ص٣٨، ٤١، ٤٣، كلاهما لرشاد خليفة.

(4) الآية ١٨ من سورة الجن.

الشيطان المسلمين بترديد بدعة "التشهد"، حيث يمطرون محمداً وإبراهيم بالحمد والتمجيد. أليس هذا شركاً صارخاً ؟[1]

ويعلل محمد نجيب بأن حمد وتمجيد نبيين (محمد وإبراهيم) -عليهما الصلاة والسلام- دون غيرهما فيه تفريق بين رسل الله[2] وبذلك حدثني مصطفى منصور أحد أتباع أحمد صبحي عن أحمد صبحي أنه قال : "لا يجب تكرار شهادة أن محمداً رسول الله في الآذان حتى لا يكون هناك تفرقة بين رسل الله ﷻ، ولأننا لو قلنا بهذه الشهادة لوجب علينا أن نشهد أيضاً بأن إبراهيم رسول الله ، وموسى رسول الله ، وعيسى رسول الله ... وهكذا وهو أمر يطول.

وتناسى هؤلاء أن الإيمان بمحمد ﷺ وإعلان تلك الشهادة هو إيمان بكل الأنبياء، لأنه ﷺ خاتمهم، قال تعالى : ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ**﴾[3].

وما قيل في الصلاة من تناقض، يقال مثله في بقية أركان الإسلام من صيام، وزكاة، وحج، فتلك العبادات جاءت مفصلة في شريعة سيدنا إبراهيم عليه السلام يقول المتنبئ الكذاب رشاد خليفة : "جميع العبادات بتفاصيلها (عدد الصلوات وعدد الركعات، ومقدار الزكاة، وكيفية الصيام، وكيفية الحج) نزلت على إبراهيم عليه السلام أما محمد -عليه السلام- فكانت مهمته الوحيدة هي تبليغ القرآن ﴿**ما على الرسول إلا البلاغ**﴾، ﴿**وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢٦) وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ**﴾[4]. وهكذا نتعلم من القرآن أن الصلاة بتفاصيلها، والزكاة بتفاصيلها، والصيام بتفاصيله، والحج بتفاصيله؛ قد تم تعليمهم لإبراهيم عليه السلام، ثم تواترت إلينا جيلاً بعد جيل"[5] أ.هـ.

---

(١) القرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٣٨، وانظر : الصلاة في القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٥١ – ٥٦.

(٢) الصلاة محمد نجيب ص ٧٨، ٧٩ .

(٣) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٤) الآيتان ٢٦، ٢٧ من سورة الحج.

(٥) قرآن أم حديث ص ١٦، وانظر : القرآن والحديث والإسلام ص ٢٢، ٢٤، ٢٨ .

وهذه الشعائر الإسلامية عدم ذكر تفاصيلها فى القرآن الكريم فى نظر بعض أعداء السنة؛ لأنها متروكة لأولى الأمر لاختيار المناسب منها كل حسب الزمان والمكان.

يقول توفيق صدقى : "إن ربع العشر فى الزكاة إذا قام بإصلاح حال الفقراء، والمساكين، وأبناء السبيل، والغارمين، وبالنفقة منه على العاملين على الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، وفى سبيل الله، وفى تحرير الرقاب، إذا قام بكل هذه الشئون فى زمن أو بلد فليس ضرورياً أن يكون كافياً كذلك فى زمن آخر، أو فى بلدة أخرى. ومن ذلك تعلم حكمة الله فى عدم تعيين شيء من ذلك فى كتابه تعالى، فما بينته السنة للعرب فى ذلك لا يصلح لجميع الأمم فى الأوقات المختلفة"[١]. وممن قال بذلك محمود محمد طه[٢]، وتابعه عبد الله أحمد النعيم[٣]، وجمال البنا الذى يصرح بأن الحكمة فى عدم ذكر القرآن الكريم تفاصيل الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والشورى ... إلخ؛ أن بيان الرسول ﷺ ليس تشريعاً دائماً ولازماً؛ فتركنا الإسلام لما يستجد فى كل زمان ومكان. ولو فصل القرآن لأوقع الحرج على الأجيال الآتية، ولا مانع من تأبد السنة إذا كانت فى أخلاق النبى ﷺ وسياسته، وصدقه، وكرمه أو موقفه كقائد ورجل دولة. ولكن عندما يكون الأمر أمر "الأحكام" فلا تأبد للسنة، فهذا ما يتفاعل مع الزمان والمكان ويتأثر بالأوضاع[٤].

ويقول محمد شحرور : "علينا اعتبار كل الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام والحدود التى لم يرد نص فيها فى الكتاب على أنها أحاديث مرحلية قيلت حسب الظروف السائدة"[٥] وينكر مصطفى المهدوى الحدود فى الإسلام زاعماً أنها ما هى

---

(١) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ /٥٢١،٥٢٢ مقال (الإسلام هو القرآن وحده) بتصرف، وانظر: المجلد ٩ /٩٠٩، ٩١٣، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش ص ٣٦٦-٤٣٠ .

(٢) محمود محمد طه : واحد من دعاة الفتنة وأدعياء العلم، سودانى الجنسية، ادعى النبوة، وزعم أن الزكاة تشريع مؤقت ملائم للعصور الأولى القاصرة، ولذا لا تصلح لهذا العصر الراقى المتطور، بل يجب أن نترقى فى هذا العصر إلى روح الإسلام وهى العدالة الاشتراكية، كما أنكر أحاديث التوحيد. فقد يصل المرء إلى درجة الإلهية، وأجاز إسقاط الصلاة للخواص. أعدمه على زندقته حاكم السودان (جعفر النميرى) انظر : المحاضرة الدفاعية عن السنة للدكتور محمد أمان على الجامى ص ٧ وما بعدها.

(٣) عبد الله أحمد النعيم : كاتب سودانى، حصل على العالمية فى القانون من جامعة أدنبره/أسكوتلندا، رئيس الجمعية الدولية للدراسات القانونية فى العالم الثالث (نيويورك) منذ ١٩٩٠- حتى الآن.من تلاميذ مسيلمة الكذاب محمود محمد طه، ويدعوا إلى فكره. انظر : كتابه نحو تطوير التشريع الإسلامى. وانظر : الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٥٧٠ وما بعدها.

(٤) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٩٢، ١٩٣، ٢٠٢ .

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٧٢ .

إلا الأحكام الشرعية مثل أحكام الصيام، وأحكام الطلاق، وأحكام المواريث[1].

وعند ذكره لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ﴾ [2].

قال : "إن الله يرخص لأولى الأمر اختيار الجزاء المناسب دون تحديد؛ كالحبس، والغرامة، والتوبيخ، والحرمان من بعض الحقوق المدنية والسياسية"[3] أ.هـ.

ويتجرأ الدكتور أحمد زكى أبو شادى من مصر : على جواز تبدل الأحكام وفق الظروف والأسباب ليس فى السنة النبوية فقط، بل فى القرآن الكريم أيضاً فيقول : القرآن الكريم، والأحاديث النبوية مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متزمتة لا تقبل التعديل وفقاً لتبدل الأسباب والظروف"[4].

ولا يقف الأمر عند هؤلاء النابتة الضالة عند هذا الحد، وإنما نجدهم ينكرون من الأمور المتواترة والبديهية ما لا ينكره إلا جاهل مغرور حيث تجد بعضهم ينكر زواج سيدنا إبراهيم -عليه السلام- بهاجر، ويزعم أن إسماعيل -عليه السلام- ليس ابن إبراهيم يقول مصطفى المهدوى : "إننا لا نعرف لإبراهيم -عليه السلام- إلا زوجاً واحدة، هى التى بشرها الله بإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، أما إسماعيل -عليه السلام- فلم يقل أحد أنه ابن إبراهيم من زوج أخرى إلا اليهود فى أسفارهم، ومن شايعهم فى ذلك من المسلمين فيما جاؤوا به من الأساطير"[5]، ثم يذهب المهدوى إلى أن هبة إسماعيل لإبراهيم فى قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[6] هذه الهبة هبة عون وتوفيق، كما قال ﷻ فى حق سيدنا موسى عليه السلام : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾[7] ولكن ماذا هو قائل فى قوله تعالى : ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ

(١) البيان بالقرآن ٢ /٣٣٥ .
(٢) الآية ٣٣ من سورة المائدة.
(٣) البيان بالقرآن ٢ /٣٣٩ .
(٤) ثورة الإسلام ص ٥٧ .
(٥) البيان بالقرآن ٢ /٥٣٨ .
(٦) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.
(٧) الآية ٥٣ من سورة مريم، وانظر : البيان بالقرآن ٢ /٥٣٩ .

﴿لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾(١) هل الهبة هنا هبة عون وتوفيق؟

ويؤكد المهدوى ما يهذى به قائلاً : "وليس فى القرآن بينةٌ ظاهرة على أن إسماعيل كان ابناً لإبراهيم، ولا نعلم له زوجاً غير التى جاءتها البشرى ولا نعلم أن له ابناً غير إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"(٢) وهكذا أعمى الله بصيرته عن البينة الظاهرة فى كتابه بأن إسماعيل كان ابناً لإبراهيم من زوجته هاجر فى قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾(٣) وقوله تعالى : ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ (١٠٠) فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ (١٠١) فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾(٤) فالذبيح فى الآية الكريمة: إنما هو ابنه إسماعيل عليه السلام باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، وما حملهم على تحريف الذبيح بأنه إسحاق إلا لأنه أبوهم، وإسماعيل أبو العرب الذين يسكنون الحجاز والذين منهم رسول الله ﷺ فحسدوهم. على أمر الله فى إسماعيل عليه السلام والفضل الذى ذكره الله منه لصبره لما أمر به فأرادوا أن يجروا هذا الشرف إليهم، فحرفوا كلام الله وزادوا فيه، وهم قوم بهت، ولم يقروا بأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

ومن أحسن ما استدل به محمد بن كعب القرظى(٥)، على أن الذبيح إسماعيل، وليس إسحاق من قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾(٦). قال فكيف تقع البشارة بإسحاق، وأنه سيولد له يعقوب، ثم يؤمر بذبح إسحاق وهو صغير قبل أن يولد له؟" (٧) أ.هـ.

ومن العجيب أن المهدوى ذكر قصة ابتلاء سيدنا إبراهيم عليه السلام بابنه الذبيح ولم يصرح لنا بمن هو الذبيح؟!!(٨) فإن قال هو إسحاق فهذا مما جاء فى أسفار اليهود التى ينكرها وينكر ما جاء فيها أيضاً من زواج سيدنا إبراهيم عليه السلام بهاجر وأن له منها ابنه

(١) الآية ٣٨ من سورة آل عمران.
(٢) البيان بالقرآن ٢ /٥٤٠ .
(٣) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.
(٤) الآيات ١٠٠ - ١٠٢ من سورة الصافات.
(٥) محمد هو : محمد بن كعب بن سليم القرظى أبو حمزة، من عباد أهل المدينة وعلمائهم بالقرآن ثقة حجة مات سنة ١٢٠هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢ /١٢٨ رقم ٦٢٧٧، والكاشف ٢ /٢١٣ رقم ٥١٢٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٥ رقم ٤٣٦، والثقات للعجلى ٤١١ رقم ١٤٩٥، والبداية والنهاية ٩ / ٢٦٨، وشذرات الذهب ١ /١٣٦ .
(٦) الآية ٧١ من سورة هود.
(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤ /١٤-١٩، وانظر : البداية والنهاية ١ /١٤٤ - ١٥٠ .
(٨) البيان بالقرآن ٢ /٥٤٠ - ٥٤٣ .

إسماعيل عليه السلام!! وإن قال الذبيح هو إسماعيل وهو الحق فذلك من السنة المطهرة التى يجحدها، والتى تصرح، بأن إسماعيل بن إبراهيم - عليهما السلام - من زوجته هاجر!! فيا ترى من يكون الذبيح عنده؟!!

ويذهب مصطفى المهدوى إلى إنكار زواج النبى ﷺ بأكثر من أربع فيقول : ولا نعلم عدد أزواجه ﷺ، ولكننا نعلم بيقين : أنه لم يكن ليجمع بين أكثر من أربع زوجات فى وقت واحد"(١)!!

ويفرق بين الاحتلام، والجنابة فى وجوب الغسل فيقول : "إنه ليس من المنطق فى شئ أن نقيس الاحتلام بالجنابة، كما يقول البعض، فيفرض الاغتسال من الاحتلام كما فرض الاغتسال من الجنابة"(٢) أ.هـ.

وليس هذا فقط، بل نجد من شواذ استنباط أعداء السنة من القرآن الكريم تصريح بعضهم بأن لحم الكلب والحمار حلال؛ لاقتصار المحرمات فى القرآن الكريم على قوله تعالى: **﴿قُلْ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾**(٣).

بل ويحللون الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها فى وقت واحد :

يقول جمال البنا : "هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها فى ضوء القرآن فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد، فتحريم زواج المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم لحم الحمر الأهلية أمور لا نرى مانعاً فيها، ونجد فيها قياساً سليماً(٤).

وهكذا يفترون على الشريعة بما فهموا ويدينون به ويخالفون الراسخين فى العلم

---

(١) المصدر السابق ٢ /٦٢٣ وراجع من نفس المصدر ١ /٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) البيان بالقرآن ١ /١١٤ .

(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٤) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى للدكتور أحمد حجازى السقا ص٨، ٦١ هامش، وص ١٩٩، وانظر : له أيضاً : حقيقة السنة النبوية ص ٩، وانظر : السنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥٤، ولماذا القرآن لأحمد صبحى منصور ص ٦٤، وهؤلاء فيما ذهبوا إليه تبع لأسلافهم من المبتدعة كما حكاه عنهم ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث ص ١٩٤، والشاطبى فى كتابيه : الاعتصام باب بيان معنى الصراط المستقيم التى انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان ٢/٥٦٠، والموافقات ٤ /٤٢٢، ومن شواذ فكر أعداء السنة، وما يدل على صلتهم بأعداء ديننا وأمتنا، وقولهم بما يحقق أهدافهم، ما حدثنى به مصطفى منصور، عن أحمد صبحى منصور، أنه زعم أن المسجد الأقصى ليس فى فلسطين وإنما هو فى سيناء، فلما قلت له وأين الدليل على ذلك من كتاب الله ﷻ، قال آية الإسراء، وآية التين، ففى آية الإسراء يقول تعالى : **﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾**، الآية١ من سورة الإسراء، وفى سورة التين يقول تعالى :=

وإنما دخلوا فى ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط(١).

وليت شعرى إذا كان إهمال السنة يؤدى إلى كل هذا الهراء واللغط فى القرآن الكريم، ألا يكون حفظه وفهمه متوقفاً على حفظها ومستلزماً له؟!

نعم الكتاب أحوج إلى السنة، من السنة إلى الكتاب.

كلمة أخيرة فى بدائل السنة عند أعدائها :

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى بعد أن تعرض للبديل عن السنة النبوية المطهرة فى نظر أعدائها قال : "والقوم قد أرادوا أن يملأوا هذه الساحة بواحدة من ثلاث :

١- أرادوا أن يملأوها بالإبراهيمية.

٢- وأرادوا أن يملأوها بما تعارف عليه الناس.

٣- وأرادوا أن يملأوها بإعادة صياغة المنظومة الإسلامية على ما يريدون، فانتهوا بعد هذا العناء كله إلى نتيجة محددة وهى أنهم قد ملأوا الفراغ بالفراغ، وقبضوا فى أيديهم على الماء والهواء، وشددوا القبضة ظانين أن الهواء لا يتفلت، وأن الماء لا يتسرب، وسوف يفتحون أيديهم يوماً فيجدونها صفراً، وسوف يقدمون على الله يوماً فلا يجدون إلا تحقيق هذا النص الكريم : **﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣٩) أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾**(٢).

قال الحافظ ابن عبد البر : "أهل البدع أجمع أضربوا عن السنن وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، وأخرج بسنده عن ابن مسعود ﷺ قال :

=﴿وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ﴾ الآيتان ٣،٢ من سورة التين وقال : فكما ربط بين المسجدين فى سورة الإسراء، ربط هنا بينهما فى سورة التين بين البلد الأمين، وهو المسجد الحرام، وطور سنين وهو المسجد الأقصى ؟!! وهذا أيضاً ما كان يقول به مسيلمة الكذاب (محمد رشاد خليفة فى أحاديثه الإذاعية فى مسجد توسان بأمريكا، وفى العالم العربى، كما حدثنى بذلك فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى.

(١) انظر : الاعتصام للشاطبى، باب فى مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ /١٩١ .

(٢) الآيتان ٣٩، ٤٠ من سورة النور، وانظر : السنة فى مواجهة أعدائها ص ١٦٠، واللعاب الأخير فى مجال إنكار سنة البشير النذير ص٨٤ .

"ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله عز وجل وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وعليكم بالعتيق[1] أ.هـ.

ويقول الأستاذ محمد أسد مؤكداً ما سبق أن ذكرناه أن غياب السنة يزيد الخلاف بين الناس فى فهم تعاليم القرآن الكريم قال : "وفى الحقيقة يجب علينا أن نعتبر أن السنة إنما هى التفسير الوحيد لتعاليم القرآن الكريم والوسيلة الوحيدة لاجتناب الخلاف فى تأويل التعاليم وتطبيقها فى الحياة العملية"[2] أ.هـ.

وفي موضع آخر يقول : "من أجل هذا كله نرانا مضطرين إلى أن نعمل بسنة نبينا ﷺ قلباً وقالباً إذا أردنا أن نخلص وجهنا للإسلام[3] أ.هـ.

يا أهل الكتاب، ويا أهل الهوى، تعالوا لننظر ماذا يوجد فى الحديث، وأى مقدار منه يصلح أن يكون مجالاً للبحث والمناقشة

وأقول للمنكرين لسنة النبى ﷺ المتمسحين كذباً بإيمانهم بكتاب الله ﷻ تعالوا لننظر ماذا يوجد فى الحديث، وأى مقدار منه يصلح أن يكون مجالاً للبحث والمناقشة :

١- لا يخفى أن القسم الأعظم من الحديث تاريخى، أعنى أنه يشتمل على أخبار الرسول ﷺ، وأصحابه الكرام، ووقائعهم، وبيان جليل أعمالهم، وهذا القسم غير قابل للبحث والمناقشة عند كل ذى عقل سليم، لأنه عبارة عن جزء من تاريخ العالم، مثل سائر تواريخ الأمم، إلا أنه يمتاز عنها بصحة المأخذ وضبط الرواية، وتسلسل الأسانيد، ومطابقتها لأصول النقد. بحيث أن هذا الوصف لا يشاركه فيه تاريخ أمة من الأمم، لا الرومان، ولا الفرس، ولا اليونان، ولا الهند، ولا مصر ... إلخ.

٢- والقسم الثانى : أخلاقى تهذيبى، يحتوى على الحكم والآداب والنصائح، مثل مدح الصدق، والعدل، والإحسان، والاتحاد، والتعاون، وسائر الفضائل والحث عليها وذم الكذب، والظلم، والفسق، والفساد، وسائر الرذائل والصد عنها. فهذه الأمور تؤيدها الفطرة الإنسانية، وأصولها موجودة فى القرآن فهل فيها شيء يستحق الرد ؟!!

٣- العقائد : أصول العقائد مذكورة فى القرآن[4]، مثل التوحيد، والصفات الإلهية، والرسالة، والبعث، وجزاء الأعمال. ولا يوجد فى الحديث الصحيح إلا ما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، باب فيمن تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة ٢ /١٩٣ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص٩٠ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣ .

(٤) انظر : الموافقات للشاطبى ٤ /٣٩٦ المسألة الثالثة "أصول السنة فى القرآن" وانظر : فى نفس المصدر ٤ / ٤٣٤ ، ومختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ٢ /٥٠٨ .

يؤيد هذه الأصول ويوضحها ويقررها، أو يكون من جزئياتها ونظائرها، ولا يوجد فيها ما يكون مخالفاً لعقائد القرآن، أو زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل فى القرآن. وكل ما يستشكل من الأحاديث الصحيحة فى العقائد تجد مثله فى القرآن، ويجرى فيه ما يجرى فى القرآن من التفويض أو التأويل، حسب اختلاف مدارك الأفهام والطبائع الإنسانية، فمنها ما يقبل التسليم والتفويض، ومنها ما لا يقنعه إلا التأويل الموافق لعقله والذى يطمئن به قلبه. وأما الأحاديث التى فيها مخالفة للقرآن أو العقل السليم فلا تجدها إلا من الموضوعات والواهيات. ومثلها لا يجوز ذكرها إلا مع بيان وضعها - فضلاً عن التمسك بها. وهذا بإجماع المسلمين.

٤- الأحكام : هذا القسم أكثره ثابت بالأحاديث المستفيضة المشهورة، وهى قد رويت بطرق كثيرة صحيحة، ولكنها لم تبلغ حد التواتر وبعضها من الآحاد ولكنها صحاح. وأما الأحاديث الضعيفة فهى عند الجمهور من المحدثين والفقهاء لا تقبل فى الأحكام، والمحققون لا يقبلونها فى غير الأحكام أيضاً(١).

فأما الاحتجاج بالخبر المستفيض المشهور فلا يتصور وجود عاقل ينكر ثبوت الحكم بمثل هذا الخبر، ولزوم العمل به لمن يبلغه، وإلا بطل نظام العالم، فهذه قوانين الحكومات إذا نشرت فى عدة جرائد معتبرة، أو فى الجريدة الرسمية للحكومة يلزم العمل بتلك القوانين لكل أحد من رعايا تلك الحكومة، ولا يسعه الاعتذار بأنها لم تبلغه بالتواتر.

وأما الآحاد الصحاح فكذلك العمل بها جار فى سائر أنحاء العالم، مثلاً إذا أتانا رجل معتبر، وبلغنا أن فلاناً يطلبك، فحالاً نلبى طلبه، ولا نسأله أن يأتينا بالشهود على صحة قوله، إلا إذا وجدت هناك قرينة مانعة عن قبول خبرة فحينئذ نتثبت قبل الذهاب.

وهكذا الأمر فى الأحاديث الآحادية الصحيحة : تقبل فى الأحكام ويعمل بها ما لم يوجد أمر مانع من قبولها، مثل كونها مخالفة للقرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة، أو كونها متروكة العمل فى زمن الخلفاء الراشدين والصحابة، ففى هذه الحالة يحق لكل عالم أن يتوقف - وأقول يتوقف ولا يرد ويجحد - العمل بها، وأن يبحث عنها إلى أن يزول الإشكال، ويطمئن إليه الخاطر. وأما ترك العمل بالآحاد الصحاح مطلقاً من غير وجود علة مانعة من قبولها فغير معقول، ومخالف لما هو جار فى سائر

(١) انظر : تفصيل ذلك فى الأجوبة الفاضلة للعلامة اللكنوى ص ٤٦ - ٥٩ .

المعاملات الدنيوية"[1] أ.هـ.

أما زعمكم بأن أحاديث الأحكام من العبادات (صلاة، وصيام، زكاة، وحج) ومن معاملات وحدود ... إلخ أحاديث غير صالحة لكل زمان ومكان، والأمر فيها متروك لأولى الأمر كل يختار ما يناسب زمانه ومكانه، حتى لو اقتضى الأمر تركها بالكلية والأخذ بما يخالفها من تشريعات وضعية.

فهذا ما لا يقوله مسلم يؤمن بالله رباً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وبالإسلام عقيدة وشريعة صالحة لكل زمان ومكان.

لأن أحاديث الأحكام التى توجد فى الأحاديث الصحيحة هى مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم، استنبطها النبى ﷺ من القرآن بتأييد إلهى، ووحى ربانى وهذا الاستنباط يسمى فى اصطلاح القرآن تارة "تبيناً" وتارة "إراءة" قال الله تعالى : ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[2] وقال جل جلاله : ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾[3].

وأصبح لهذا البيان صفة المبين من حيث وجوب قبوله ووجوب العمل به وصالحيته لكل زمان ومكان، ولا يقول بخلاف هذا مسلم.

ويقول الأستاذ محمد أسد رداً على من يفرقون فى الالتزام بين أوامر الرسول فى العبادات وبين غيرها من الأوامر التى تنظم حياة المجتمعات : "وإنه لمن الجهل بالإسلام أن يحاول أحدنا أن يفرق بين أوامر للرسول تتعلق بأمور تعبدية روحية خالصة، وبين غيرها من التى تتصل بقضايا المجتمع وقضايا حياتنا اليومية، وإن القول بأننا مجبرون على اتباع الأوامر المتعلقة بالنوع الأول، ولكننا لسنا مجبرين على أن نتبع الأوامر المتعلقة بالنوع الثانى، إنما هو نظر سطحى، وهو فوق ذلك مناهض فى روحه للإسلام، مثل الفكرة القائلة بأن بعض أوامر القرآن الكريم قد قصد بها العرب الذين عاصروا نزول الوحى، لا النخبة من الأكياس (الجنتلمان) الذين يعيشون فى القرن العشرين. إن هذا بخس شديد لقدر النور النبوى الذى قام به المصطفى ﷺ"[4] أ.هـ.

---

(١) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد الندوى، ص ١٤ - ١٧ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء، وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للندوى ص١٨ .

(٤) الإسلام على مفترق الطرق ص٨٨، ٨٩، وانظر : ما قاله عن الإسلام كدين ودولة ص ١١٠ .

كلمة أخيرة للمنكرين للسنة النبوية، والقاصرين مهمة الرسول ﷺ على بلاغ القرآن الكريم فقط

ونقول لمن ينكرون هذا البيان النبوى قاصرين مهمة النبى ﷺ على بلاغ القرآن الكريم فقط متبجحين فى قولهم : "محمد ممنوع من التفوه بأى تعاليم دينية سوى القرآن"(١)، وقولهم: "أمر محمد بتبليغ القرآن فقط بدون أى تغيير، وألا يختلق أى شيء آخر"(٢) وقولهم: "إن مهمة الرسول الوحيدة: هى تبليغ القرآن بدون أى تغيير، أو إضافة، أو اختزال، أو شرح"(٣).

نقول لكم والله ما نبغى بالقرآن بدلاً ولكن أخبرونا كيف نفهم القرآن؟ أو بعبارة أعم من هذه : كيف نفهم مراد القائل من كلامه؟

ولا يخفى أن علم أصول الفقه جل مباحثه تدور حول هذه المسألة، أعنى طريقة فهم معنى الكلام والاستنباط منه؛ فمثلاً إذا وردت فى القرآن الكريم كلمة لها معان متعددة عند العرب، أو كلمة لها معنى حقيقى ومعنى مجازى، فكيف نعين المراد بتلك الكلمة؟ أو إذا ورد لفظ عام فكيف نعلم أن المقصود منه جميع أفراده أو بعضها، أو إذا ورد حكم مطلق فكيف نعرف هل هو باق على إطلاقه أم قيد منه شيء؟ إلى غير ذلك من المسائل.

وهناك أمر آخر، وهو أن المعانى المفهومة من الكلام على أنواع : فمنها ما يفهم من ألفاظه صراحة، ومنها ما يفهم منه بطريق الإشارة والكناية، ومنها ما يفهم من سياق الكلام، فلا يقال لشئ منها أن هذا الكلام لا يشمله.

فكذلك الأمر فى القرآن، أعنى إذا كان الشيء غير مذكور فيه صراحة ولكنه يفهم من سياقه أو إشاراته، فلا يقال إنه ليس فى القرآن مطلقاً. وإذا كان النبى ﷺ مأموراً بتبين القرآن والحكم بين الناس بما أراه الله ﷻ كما سبق فى آيتى النحل، والنساء، ونزلت مثلاً آيات الصيام، ولم يذكر فيها حكم الأكل والشرب بالنسيان فى الصوم، فجاء رجل إلى النبى ﷺ وقال : يا رسول الله أكلت ناسياً فى الصوم. فأفتاه النبى

---

(١) القرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٣، وانظر من نفس المصدر ص١٧، ١٨، ٣٣، وانظر: قرآن أم حديث ص٢، ١٦، وانظر: الصلاة محمد نجيب ٢٧١، ٢٧٢، ولماذا القرآن ٤٣-٤٨، والمسلم العاصى ص١٣

ﷺ بأن صومه صحيح[1] لأن الخطأ والنسيان معفو عنهما، مستنبطاً من قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[2].

فهل يقال : إن هذا الحديث مخالف للقرآن؛ لأنه ليس فيه أن الصوم لا يفسده الأكل بالنسيان؟ أو يقال : إنه لم يكن للنبى ﷺ أن يستنبط هذا الحكم من الآية الأخرى التى لا تتعلق بالصوم؟!!

وهنا نريد أن نسأل هؤلاء المنكرين لسنة النبى ﷺ : إذا كان يجوز لكم أن تستنبطوا من القرآن كل ما تريدون، وتفسروه كما تفهمون، مع بعدكم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما القرآن، ومع كونكم أعجاماً من غير أهل اللسان أفما كان يحق هذا لمن نزل عليه القرآن، وأمر بتبيينه على الوجوب[3]، وكان أفصح أهل اللسان، بل أحق الناس بالبيان، والاستنباط من القرآن؟!

تفاوت الأفهام :

ثم لا يخفى على أحد أن كل الناس ليسوا سوء فى الاستعداد والفهم وصفاء الذهن، ولهذا السبب يقرأ القرآن الكريم كل أحد ولكنهم يختلفون فى فهم معانيه، فالعالم يفهم منه ما لا يفهمه الجاهل، وقد سبق بيان نماذج من المسائل الشاذة التى استنبطها الشواذ بعقولهم من القرآن الكريم، وتناقضوا تناقضاً فاضحاً فيما بينهم. فإذا كان العالم يفهم ما لا يفهمه الجاهل، والعلماء أيضاً متفاوتون فى الفهم والعلم كما قال رب العزة : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[4] فأى فهم أولى بالقبول، وبتوحيد كلمة المسلمين، أفهم رسول الله ﷺ أم فهم المنكرين لسنته؟!!

قال تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[5] وقال تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[6].

---

(١) ففى الصحيح مرفوعاً : "من نسى وهو صائم، أكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه" أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصوم باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ٤ /١٨٣، ١٨٤ رقم ١٩٣٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الصيام باب أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر ٤ /٢٩١، رقم ١١٥٥ من حديث أبى هريرة ﷺ واللفظ لمسلم.

(٢) جزء من الآية ٥ من سورة الأحزاب.

(٣) انظر : البحر المحيط للزركشى ٣ /٤٨٣ .

(٤) جزء من الآية ٧٦ من سورة يوسف، وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للندوى ص٥-٨ بتصرف.

(٥) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٦) جزء من الآية ٤٣ من سورة النحل.

وقديماً دخل رجل من أهل الكوفة على الإمام أبى حنيفة، والحديث يقرأ عنده، فقال الرجل : دعونا من هذه الأحاديث! فزجره الإمام أشد الزجر، وقال له : لولا السنة ما فهم أحد من القرآن. ثم قال للرجل : ما نقول فى لحم القرد؟ وأين دليله من القرآن؟ فأفحم الرجل، فقال للإمام : فما تقول أنت فيه؟ فقال : ليس هو من بهيمة الأنعام[1] أ.هـ.

علاقة القرآن الكريم بالسنة الشريفة :

تبين فيما سبق أن الله ﷻ قد أوكل إلى رسوله ﷺ مهمة بيان ما فى القرآن الكريم وذلك فى قوله تعالى : ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾[3].

ومن هنا نستطيع القول أن علاقة القرآن الكريم بالسنة المطهرة هى علاقة البيان، وهذا البيان له أنواع متعددة، يمكن حصرها فى ثلاثة أقسام رئيسية[4] :

أولاً : أن تأتى السنة مؤكدة لما جاء فى القرآن الكريم ومثبتة له.

ثانياً : أن تأتى السنة مبينة لما فى القرآن الكريم ويأتى هذا البيان على أربعة أنواع :

١- تفصيل المجمل ٢- تقييد المطلق

٣- تخصيص العام ٤- توضيح المشكل

ثالثاً : أن تستقل السنة بتأسيس الأحكام من غير أن يسبق لها ذكر فى القرآن الكريم :

والأصل فى ذلك ما ورد فى القرآن الكريم من آيات توجب على المؤمنين طاعة الرسول ﷺ طاعة مطلقة فيما يأمر به، وينهى عنه، وتحذر من مخالفة أمره، وسبق تفصيل ذلك فى مبحث الأدلة القرآنية على حجية السنة[5].

أولاً : تأكيد السنة للقرآن الكريم :

بمعنى أن يأتى ذكر الشيء فى القرآن الكريم، ونفس الشيء أيضاً تذكره السنة

---

(١) انظر : الميزان للشعرانى ١ /٥٨، وقواعد التحديث للقاسمى ص ٢٩٨، ولمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ٣٢، ٣٣ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٤) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢ /٢٨٨ .

(٥) راجع : ص ٤٧٣-٤٧٨، وانظر : تيسير اللطيف الخبير لفضيلة الدكتور مروان شاهين ص٣١ بتصرف.

المطهرة والعلاقة الجامعة بينهما - حينئذ - هو تأكيد السنة لما ورد فى القرآن الكريم فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾(١) ونجد نفس المعنى تقريباً فيما روى عن أبى موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الله عز وجل يملى للظالم. فإذا أخذه لم يفلته**" ثم قرأ : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾(٢) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى فى حق سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾(٣) ونجد نفس المعنى فى قول النبى صلى الله عليه وسلم : "**لم يكذب إبراهيم النبى عليه السلام قط، إلا ثلاث كذبات. ثنتين فى ذات الله قوله : ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. وقوله تعالى : ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾. وواحدة فى شأن سارة ... الحديث**"(٤).

والأمثلة على تأكيد السنة الشريفة للقرآن الكريم كثيرة جداً فيما يتعلق بالعبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، ووسائل ومقدمات تلك العبادات من الطهارة، وكذا تأكيد السنة للقرآن الكريم فيما يتعلق بالمعاملات من البيع، والربا، والقرض، والرهن، والشركة، والوكالة ... إلخ، وكذا تأكيد السنة للقرآن فيما بتعلق بالجنايات، والحدود فى الإسلام، وكذا التأكيد فيما يتعلق بالأحوال الشخصية من زواج،وطلاق،وميراث...إلخ وقد استوعب تفصيل ذلك بالأمثلة الأستاذ محمد سعيد منصور فى كتابه (منزلة السنة من الكتاب وأثرها فى الفروع الفقهية)(٥) :

وبالجملة فهذا النوع من البيان النبوى وهو التأكيد، يشمل كل جوانب التشريع القرآنى .

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة هود.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ٨/ ٢٠٥ رقم ٤٦٨٦، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم ٨ /٣٧٨ رقم ٢٥٨٣ واللفظ له .

(٣) الآية ٨٩ من سورة الصافات.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى : ﴿**واتخذ الله إبراهيم خليلا**﴾ ٦ / ٤٤٧ رقم ٣٣٥٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم، وانظر : الموافقات ٤ /٤٣٦، ٨ /١٣٤ - ١٣٥ رقم ٢٢٧١ من حديث أبى هريرة رضي الله عنه واللفظ لمسلم، وتأويل مختلف الحديث ص ٤٤ وما بعدها.

(٥) انظر : ص ١٢٩ - ٣٣٧ .

ثانياً : بيان السنة لما جاء فى القرآن الكريم وهذا البيان أنواع[1] منها :

١- تفصيل المجمل[2] : بمعنى أن يأتى الشئ فى القرآن الكريم مجملاً وموجزاً لا نستطيع أن نفهم المراد منه إلا بعد تفصيله، فتتولى السنة ذلك التفصيل[3].

من ذلك مثلاً ما ورد فى القرآن الكريم عن الصلاة وهى ركن الإسلام الأول بعد الشهادتين، وبها يتحدد الفرق بين المؤمنين وغيرهم، فماذا جاء عن الصلاة فى القرآن الكريم؟ لقد جاء الحديث عنها موجزاً ومختصراً، فى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا**﴾[4]. وقال تعالى : ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾[5].وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ**﴾[6] إن هذه الآيات توضح : أن الله تعالى قد أوجب الصلاة على المؤمنين من غير أن يبين لنا أوقاتها، والفرائض الواجبة علينا، وعدد ركعات كل فرض - وأركان الصلاة وشروطها - وغير ذلك مما يتعلق بالصلاة.

فجاءت السنة الشريفة، وفصلت ذلك المجمل، وعلمت الناس الصلاة، وكل ما يتعلق بتفصيلاتها فى قوله ﷺ :"**صلوا كما رأيتمونى أصلى**"[7] ولولا السنة لما عرفنا كيف نصلى!

ومثل ما قلناه عن الصلاة نقوله عن سائر العبادات من زكاة، وصيام، وحج؛ فقد جاء ذكر كل ذلك مجملاً فى القرآن الكريم،وتولت السنة المطهرة تفصيله وبيان المراد منه .

روى الخطيب البغدادى فى كتابه (الكفاية فى علم الرواية)[8] : "أن عمران بن حصين ﷺ كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم : لا تحدثونا إلا بالقرآن.

---

(١) راجع : مراتب البيان فى الرسالة للشافعى ص ٢١ - ٥٣ فقرات من رقم ٥٣-١٧٨، وانظر: البرهان فى أصول الفقه للجوينى ١ /٣٩ وما بعدها، وإرشاد الفحول للشوكانى ٢ /٣١ - ٣٥ .

(٢) انظر : فى تعريفه لسان العرب لابن منظور ١١ /١٢٨، ومختار الصحاح للرازى ص ٤٧، وانظر: المعتمد فى أصول الفقه ١ /٢٩٣، وأصول السرخسى ١ /١٦٨، والإحكام للآمدى ٢ /١٦٥ .

(٣) وقد يأتى الشئ مجملاً فى السنة فيبينه القرآن الكريم مثل قوله ﷺ: "**أمرت أن أقاتل الناس**" الحديث، ثم فسر الله تعالى ذلك وبينه فى سورة براءة بقوله : ﴿**فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ**﴾ الآية ٥ من سورة التوبة، وانظر : البحر المحيط للزركشى ٣ /٤٨٩ .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة النساء.

(٥) الآية ٥٦ من سورة النور.

(٦) الآية ٩ من سورة المؤمنون.

(٧) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة ٢ / ١٣١، ١٣٢ رقم ٦٣١، ومسلم (بشرح النووى) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٣ / ١٨٧، ١٨٨ رقم ٦٧٤، من حديث مالك بن الحويرث ﷺ.

(٨) الكفاية ص ٤٨، ودلائل النبوة للبيهقى ١ /٢٥، وانظر: مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة ص٢١ .

فقال لـه : أدنـه – أى قرب منى – فدنـا، فقال : أرأيت لـو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ فى اثنتين؟!! أرأيت لو وكلت أنـت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال : أى قـوم – أى : يا قوم–، خذوا عنا فإنكم – والله إن لا تفعلوا لتضلن" وفى روايـة من طريق آخـر : "أن رجلاً قـال لعمران بن حصـين : ما هذه الأحـاديث التى تحدثوناهـا؟ وتركتم القرآن! قـال عمران : أرأيت لو أبيـت أنـت وأصحـابك إلا القـرآن، من أيـن كنـت تعلم أن صـلاة الظهر عدتهـا كذا وكذا، وصلاة العصـر عدتهـا كذا، وحـين وقتهـا كذا، وصلاة المغـرب كذا، والموقف بعرفـه، ورمـى الجمـار كذا، واليـد من أين تقطـع؟ أمن هاهنـا أم هاهنـا أم مـن هاهنا؟ ووضـع يده على مفصـل الكف، ووضـع عند المرفق، ووضـع يده عنـد المنكب. اتبعوا حديثنا ما حدثناكم وإلا والله ضللتم"[1] أ.هـ.

هاهى أركان الإسلام الأساسية – التى بنى عليها الإسلام – يتوقف القيام بها على السنة المطهرة.

ونستطيع أن نقـول : لولا السنة مـا تمكن المسـلمون من إقامة بنيـان الإسلام، ولم يقتصر الأمر على العبـادات فقط – بل مقدماتهـا ووسـائلها، مـن أحكام الطهـارة وما يتعلق بها، وكذا المعاملات، والجنايات، والأحوال الشخصية، وغير ذلك[2].

فكيف تكون حياة الناس مستقيمة لو لم يأت تفصيل كل ذلك فى السنة المطهرة؟!

إن هذا النـوع فقط من أنواع بيـان السـنة للقرآن الكريـم – وهو تفصيل المجمل – يؤكد فى جـلاء ووضوح أن القرآن الكريم محتـاج إلى السـنة الشـريفة، كمـا يثبت فى يقين؛ أنـه لولا السنة لضاع القرآن – بعدم فهمـه – وهذا ما يهدف إليه أعداؤنا حينما يشككون فى السنة الشريفة. فما بالنا ببقية الأنواع التى سنوالى ذكرها ؟!!.

٢– تقييـد المطلق[3] : وذلك بـأن يـأتى الشـئ مطلقـاً فى القـرآن الكريم، وتقيده السنة مثل قوله تعالى : ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً**

---

(١) الكفاية ص ٤٨، ٤٩ .

(٢) انظر: أمثلة على ذلك فى منـزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص٣٥١–٣٩٧، وانظر : منـزلة السنة فى التشريع الإسلامى للدكتور محمد أمان الجامى ص ٢٢–٣٠ .

(٣) انظر فى تعريفه : لسـان العرب ١٠ /٢٢٦ ومـا بعدها، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ٢ /٥٦٣، والمحصول للرازى ١ /٤٥٧ ومـا بعدهـا، والإتقان فى علوم القرآن ٣ /٨٢،٨٣، وفواتح الرحموت ١ /٣٦٠، والإحكام للآمدى ٢ /١٦٢، وانظر : منـزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٢٩ وما بعدها.

مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]. والآية الكريمة لم تقيد قطع اليد بموضع محدد، لأن اليد تطلق على الأصابع، والكف، والرسغ، والساعد، والمرفق، والعضد. ولكن السنة الشريفة بينت ذلك وقيدت القطع بمقدار الكف فقط من يد واحدة. وذلك حينما أتى بسارق إلى النبى ﷺ فقطع يده من مفصل الكف[2] فلولا السنة لما استطعنا إقامة الحد على وجهه الصحيح.

٣- تخصيص العام[3] : وذلك بأن يأتى اللفظ عاماً ينطبق على كثيرين فتأتى السنة الشريفة وتبين أن هذا العموم ليس مراداً، بل المراد بعض أفراد ذلك العام فقط، وليس الجميع، ويكون ذلك تخصيصاً من السنة للجميع، ويكون ذلك تخصيصاً من السنة لما ورد عاماً فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى : **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾**[4].

وهذا عام يثبت فى كل أب وأم موروثين ويثبت أيضاً فى كل ابن وارث، فجاءت السنة فخصصت المورث بغير الأنبياء وذلك بقوله ﷺ ، **"لا نورث ما تركناه صدقة"**[5]، وخصصت السنة الوارث أيضاً بغير القاتل وذلك بقوله ﷺ : **"ليس لقاتل شيء"**[6] كما خصصت السنة الإثنين معاً بقوله ﷺ : **"لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"**[7].

فكأن معنى الآية بعد التخصيص هو أن كل مورث من أب وأم يرثه أبناؤه إلا أن

---

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب السرقة، باب السارق يسرق أولاً فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ٨ /٢٧٠، ٢٧١ .

(٣) انظر فى تعريفه لغة : لسان العرب ١٢ /٤٢٤،٤٢٥، ومختار الصحاح ص ١٩١، والمعجم الوسيط ٢ /٦٢٩ واصطلاحا انظر : المعتمد فى أصول الفقه ١ /١٨٩، وأصول السرخسى ١ /١٢٥، والإحكام للآمدى ٢ /٥٤، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٨٢، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٣٩٨ وما بعدها.

(٤) الآية ١١ من سورة النساء.

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفرائض، باب قول النبى ﷺ لا نورث، ما تركنا صدقة ١٢ /٨ رقم ٦٧٣٠ ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب قول النبى ﷺ لا نورث، ما تركنا صدقة ٦ / ٣١٩، ٣٢٠ رقم ١٧٥٨ من حديث عائشة -رضى الله عنها-.

(٦) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب العقول، باب ما جاء فى ميراث العقل والتغليظ منه ٢ /٦٦٠ رقم١٠ من حديث عمر ﷺ .

(٧) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل إن يقسم الميراث فلا ميراث له ١٢ /٥١ رقم ٦٧٦٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الفرائض ٦ /٥٨ رقم ١٦١٤ من حديث أسامة بن زيد ﷺ.

يكون المورِّث نبياً، فإن الأنبياء لا يورثون، وإلا أن يكون الوارث قاتلاً لأصله المورث فإنه - فى هذه الحالة - لا يرثه وإلا أن يختلف الدِّين بين المورث والوارث. فإنه لا توارث عند اختلاف الدِّين[1].

٤- توضيح المشكل[2] : وذلك بأن تكون هناك بعض الألفاظ فى القرآن الكريم لا نفهم معناها، فتوضحها لنا السنة الشريفة، مثل ما روى فى الصحيحين عن عائشة- رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : **"من حوسب يوم القيامة، عذب"** قالت فقلت : أليس قد قال الله ﷻ : ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**﴾[3]؟ فقال : **"ليس ذاك الحساب. إنما ذاك العرض من نوقش الحساب يوم القيامة عذب"**[4].

فالسيدة عائشة - رضى الله عنها - أشكل عليها الحساب فى قوله تعالى : ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**﴾. لما سمعت النبى ﷺ يقول : **"من حوسب يوم القيامة عذب"** فبين لها ﷺ بأن المراد بالحساب فى الآية الكريمة العرض، وأنه من نوقش الحساب يوم القيامة عذب.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين : ليس معنى أن السنة تفصل مجمل القرآن الكريم، أو تقيد مطلقه، أو تخصص عامه، أو توضح مشكلة أقول : ليس معنى ذلك أن كل عام فى القرآن يحتاج إلى تخصيص، وأن كل مطلق يحتاج إلى تقييد، وأن كل مجمل يحتاج إلى تفصيل؟ كلا ليس المراد ذلك. فإن كثيراً من عام القرآن باق على عمومه لأن عمومه مراد، وكثيراً من إطلاق القرآن باق على إطلاقه؛ لأن إطلاقه مراد، وهكذا فى المجمل.

وإنما المراد : أن ما يحتاج إلى شيء من ذلك - فقط - هو الذى يتولى الرسول ﷺ بيانه بواحد من أنواع البيان - كما ذكرناه سلفاً[5] أ.هـ.

---

(١) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص٣١-٣٦، وانظر : نيل الأوطار للشوكانى ٦ /٧٤ .

(٢) انظر فى تعريفه لغة : المعجم الوسيط ١ /٤٩١، ومختار الصحاح ص ١٤٥، وانظر : أصول السرخسى ١ / ١٦٨ وتعريفه اصطلاحاً، انظر : أصول السرخسى ١ /١٦٨، والإتقان للسيوطى ٣ /٧٢ - ٨١، وانظر : منزلة السنة من الكتاب ص ٣٤٣ وما بعدها.

(٣) الآية ٨ من سورة الانشقاق.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الرقاق باب من نوقش الحساب عذب ١١ /٤٠٧ رقم ٦٥٣٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب ٩ /٢٢٥، ٢٢٦ رقم ٢٨٧٦ .

(٥) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص٣٨، ٣٩، وللاستزادة فى أنواع بيان السنة للقرآن انظر: السنة بياناً للقرآن، الفصل الثالث منهج السنة فى تبيين القرآن ص٧٠-٢٥٩ .

أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند السلف الصالح

مما هو جدير بالذكر هنا أن تفصيل المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وتوضيح المشكل، ونحو ذلك من أنواع بيان السنة - كان يعرف بالنسخ عند السلف الصالح، من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم حتى الإمام الشافعي. ويبين ذلك الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - فيقول : مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ، رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام، والمطلق، والظاهر وغيرها تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى أنهم يسمون الاستثناء، والشرط، والصفة، نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد(1).

وأكد الإمام الشاطبى هذا المعنى فقال : "يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم فى الإطلاق أعم منه فى كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر نسخاً"(2).

ثم ساق الإمام الشاطبى أمثلة عديدة لما اعتقده السلف أنها قضايا نسخ، وهى فى حقيقة الأمر من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام، أو بيان المجمل ونحو ذلك(3).

وإذا كانت أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند المتقدمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن سبقوا الإمام الشافعى، رأيت أن الأمر يهون وتختفى معظم الإشكالات، والنزاعات المتشعبة بين العلماء فى النسخ بين القرآن والسنة؛ لأن من أنكر نسخ السنة (متواترة كانت أو آحاداً) للقرآن الكريم، جعل المسائل التى قيل فيها نسخ من السنة للقرآن نوع من أنواع بيان السنة للقرآن الكريم، وهذا البيان واجب العمل به. وهذا هو المطلوب فى مسألتنا هذه، حيث أن القضية لا تعدو الخلاف فى الاصطلاح. فمن سمى البيان نسخاً من المتقدمين، ومن جعل نسخ السنة للقرآن بياناً من المتأخرين كل منهما يعمل بالسنة المطهرة، ويحتج بها ويعرف مكانتها

---

(1) أعلام الموقعين ١ /٣٥ .

(2) الموافقات ٣ /٩٩، ١٠٠ .

(3) المصدر السابق ٣ /١٠٠ - ١٠٩ .

بالنسبة لكتاب الله ﷻ وللإسلام كله.

يقول الإمام الآمدى : "ثم إننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نقرر أنه لا خلاف بين العلماء المجيزين للنسخ فى جواز نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة، ونسخ الآحاد بالآحاد، ونسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى[1]، وأن ذلك كله ليس له فى الواقع كبير أثر، إلا فى المسألة التى نحن بصددها وهى أنواع بيان السنة للقرآن الكريم، أو نسخ الكتاب بالسنة أ.هـ.

إنكار أعداء الإسلام للنسخ
لأنه بيان للسنة وهم يجحدونه

إذا عرفنا أن أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند السلف الصالح، أدركنا لماذا ينكر أعداء الإسلام من ملاحدة، ومبشرين، ومستشرقين، النسخ فى الشريعة الإسلامية[2]. وأمعنوا فى هذا النكران بشبهات ساقطة وتأويلات غير سائغة، طعنوا بها فى صدر الدين الحنيف، ونالوا من قدسية القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة[3]. وخلاصة القول فى مسألة النسخ عند أهل الأصول ما قاله الإمام الشوكانى : "أن النسخ جائز عقلاً واقع سمعاً، بلا خلاف فى ذلك بين المسلمين، إلا ما يروى عن "أبى مسلم الأصبهانى"[4] فإنه قال : إنه جائز عقلاً، غير واقع، وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة الإسلامية جهلاً فظيعاً، وأعجب من جهله بها حكاية من حكى عنه الخلاف فى كتب الشريعة، فإنه إنما يعتد بخلاف

(١) الإحكام للآمدى ٢ /٢٦٧، وأصول السرخسى ٢ /٦٧، والمسودة لآل تيمية ص ٢٠١ وما بعدها
(٢) انظر : طعون أحمد صبحى منصور فى النسخ فى كتابه (لا ناسخ ولا منسوخ)، والصلاة فى القرآن ص ٣٩، وانظر : مقالات توفيق صدقى فى مجلة المنار المجلد ٩ /١١٠ - ١١٩، والمجلد ١٠ /٦٨٣-٦٨٩، والمجلد ١١ / ١٤١-٢٢٠، ٢٩٢-٣٠٢، ٥٩٤ - ٦٩٢، وإنذار من السماء ١٢٢، ٤٣٧، ٥٢٣، ودين السلطان ص٦٢٩، والأصلان العظيمان ص ١٣٣ وما بعدها، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٢،١٥، والبيان بالقرآن ١ /١٢، ٢ /٧٩٣ وغيرهم.
(٣) راجع هذه الشبهات والرد عليها فى مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى ٢ /٢١٤-٣٥٣، وانظر : السنة مع القرآن لفضيلة الدكتور سيد أحمد المسير ص ١٨٩ وما بعدها.
(٤) هو : أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهانى، كان نحوياً كاتباً بليغاً متكلماً، معتزلياً، عالماً بالتفسير وغيره، له جامع التأويل لمحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ وغيرهما مات سنة ٣٢٢هـ له ترجمة فى:لسان الميزان٥ /٧٣٧ رقم٧١٣٧، وبغية الوعاة١ /٥٩ رقم ١٠٧، والفهرست ص٢٢٠، ومعجم الأدباء ٥ /٢٤١، والوافى بالوفيات ٢ /٢٤٤ رقم ٦٤٦، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /١٠٩ رقم ٤٦٦ .

المجتهدين، لا بخلاف من بلغ من الجهل إلى هذا الغاية.

وأما الجواز : فلم يحك الخلاف فيه إلا عن بعض طوائف اليهود والنصارى[1]، وليس بنا إلى نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها أحكام الإسلام، حتى يذكر خلافهم فى هذه المسألة، ولكن هذا من غرائب أهل الأصول. على أنا قد رأينا فى التوراة فى غير موضع أن الله سبحانه رفع عنهم أحكاماً لما تضرعوا إليه، وسألوا منه رفعها، وليس النسخ إلا هذا[2].

والحاصل : أن النسخ جائز عقلاً، واقع شرعاً، من غير فرق بين كونه فى الكتاب أو السنة. وقد حكى جماعة من أهل الأصول اتفاق أهل الشرائع عليه فلم يبق فى المقام ما يقتضى تطويل المقال[3].

وما حكى عن أبى مسلم الأصبهانى؛ فالنقل عنه مضطرب، فمن قائل : إنه يمنع وقوع النسخ سمعاً على الإطلاق. ومن قائل : إنه ينكر وقوعه فى شريعة واحدة ومن قائل : إنه ينكر وقوعه فى القرآن خاصة.

يقول الشيخ الزرقانى - رحمه الله - ورجحت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات، وبأن التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نسخ من القرآن. وأبعد الروايات عن الرجل هى الرواية الأولى؛ لأنه لا يعقل أن مسلماً، فضلاً عن عالم كأبى مسلم، ينكر وقوع النسخ جملة، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية فقط، فإنها تهون حينئذ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخاً، يسميه هو تخصيصاً بالزمان مثلاً.

وإلى ذلك ذهب بعض المحققين. قال التاج السبكى[4] : "إن أبا مسلم لا ينكر

---

(١) انظر : مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى ٢ /٢١٨ - ٢٢٣، والإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ٤ /٤٨٢ وما بعدها، وفى الإبهاج بشرح المنهاج لابنا السبكى قالا : "وأعلم أنه لا يحسن ذكر هؤلاء المبتدعين فى وفاق ولا خلاف، ولكن السبب فى تحمل المشقة بذكرهم التنبيه على أنهم لم يخالفوا جميعاً فى ذلك"أ.هـ،الإبهاج فى شرح المنهاج٢ /٢٢٨ .

(٢) راجع ما ذكره العلامة رحمت الله الهندى فى كتابه إظهار الحق، وما أثبته من وقوع النسخ فى العهد العتيق، وفى الشريعة الموسوية والعيسوية ١ /٣٧٧ -٣٩٨ .

(٣) إرشاد الفحول ٢ /٧٥، ٧٦ بتصرف يسير.

(٤) السبكى هو: الإمام الفقيه، المحدث الحافظ، المفسر الأصولى، على بن عبد الكافى بن يوسف، شيخ الإسلام، قال فيه ولده ليس بعد الذهبى، والمزى، أحفظ منه. مات سنة ٧٥٦ هـ.له ترجمة فى: وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٥٢٥، ٥٢٦ رقم ١١٤٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١٤ /١٩٥، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٦ / ١٨٠، وطبقات المفسرين للداودى١ /٤١٦ رقم٣٦٠ .

وقوع المعنى الذى نسميه نحن نسخاً، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه، ويسميه تخصيصاً"(١) أ.هـ.

أهمية علم الناسخ والمنسوخ فى الشريعة الإسلامية

إن معرفة علم الناسخ والمنسوخ، والإحاطة به فى القرآن الكريم، والسنة المطهرة، من أولويات ما يجب أن يعرفه كل من يتصدر للقضاء أو الفتيا أو بيان الحلال والحرام. إذ لا يمكن استنباط الأحكام من أدلتها من غير معرفة الناسخ والمنسوخ، والذى بدونه يوجب الإنسان على نفسه، وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله ﷻ أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله.

وفى ذلك يقول : يحيى بن أكثم(٢) : ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء، وعلى المتعلمين، وعلى كافة المسلمين، من علم ناسخ القرآن ومنسوخه، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضاً، والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به، ولا ينتهى إليه، فالواجب على كل عالم علم ذلك لئلا يوجب على نفسه، وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله "(٣).

وقد اهتم السلف الصالح بمعرفة الناسخ والمنسوخ، وأولوه عناية كبيرة منذ عصر الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين إلى يومنا هذا.

فعن عبد الله بن حبيب السلمى(٤) قال : "مر على بن أبى طالب ؓ على قاضٍ

---

(١) رفع الحاجب ص ٢٥١، وانظر : الإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٢٨، ومناهل العرفان ٢ /٢٢٣، وإلى ذلك ذهب الدكتور محمد الحفناوى فى هامش تحقيقه لكتاب الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص٣٠، وكذلك الدكتور شعبان إسماعيل في هامش تحقيقه لكتاب إرشاد الفحول للشوكانى ٢ /٧٦، ٧٧، وبقولهم أقول والله أعلم.

(٢) يَحْيَى بنُ أَكْثم هو : ابن محمد بن قطن التميمى، المروزى، أبو محمد، القاضى المشهور، فقيه صدوق، إلا أنه رمى بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة، مات سنة ٢٤٣هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٢٩٧ رقم٧٥٣٤، والكاشف الذهبى ٢ /٣٦١ رقم ٦١٣٣، ولسان الميزان ٩ /٢٨٢ رقم ١٤٨٢٣، وتهذيب الكمال ٣١ /٢٠٧ رقم ٦٧٨٨ .

(٣) بيان العلم وفضله لابن عبد البر، باب بيان أنه ليس من العلوم علم واجب إلا العلم بناسخ القرآن ومنسوخه ٢ /٢٨ .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن، عبد الله بن حبيب السلمى الكوفى، متفق على توثيقه مات ٧٣هـ تقريباً. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ /٤٨٥، ٤٨٦ رقم ٣٢٨٢، والكاشف ١ /٥٤٤ رقم ٢٦٨١، والثقات للعجلى ص ٢٥٣ رقم ٧٩٢ .

فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال : لا. قال "هلكت وأهلكت"(١).

وعن محمد بن سيرين، قال : سئل حذيفة عن شيء فقال : إنما يفتى أحد ثلاثة : من عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا : ومن يعرف ذلك؟ قال عمر، أو رجل ولى سلطاناً، فلا يجد من ذلك بدا أو متكلف"(٢).

وعن الضحاك بن مزاحم قال : مر ابن عباس بقاص يقص فركضه برجله، فقال : تدرى ما الناسخ من المنسوخ؟ قال : لا. قال هلكت، وأهلكت"(٣).

وأقوال أئمة المسلمين فى هذا الباب تكثر جداً(٤)، نختار منها قول الإمام القرطبى: قال : "معرفة هذا الباب - أى الناسخ والمنسوخ - أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغنى عن معرفته العلماء ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء، لما يترتب عليه من النوازل فى الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام"(٥) أ.هـ.

---

(١) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ للحازمى ص ٤٨، والناسخ والمنسوخ للزهرى ص ١٥ .

(٢) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ ص ٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٠، والناسخ والمنسوخ للزهرى ص ١٦ .

(٤) راجع نماذج من أقوالهم فى الاعتبار للحازمى ص ٤٤ وما بعدها، وتدريب الراوى٢ /١٨٩، وفتح المغيث للسخاوى٢ /٥٧، وفتح المغيث للعراقى ص٣٣٠، وتوضيح الأفكار للصنعانى ٢ /٤١٦ .

(٥) تفسير القرطبى ٢ /٦٢ .

بيـــان رتبـة
السنة النبوية من القرآن الكريم

قبل أن نتحدث عن النـــوع الثـالث من أنـــواع بيـان السـنة للقـــرآن الكـريم وهو: «**استقلالها بتشريع الأحكام دون أن يسبق لها ذكر في القرآن الكريم**» نبين هنا رتبة السـنة الشـريفة من القرآن الكريـم لما في ذلك مـن ارتباط بهذا النـوع الثالث من أنواع بيان لكتاب الله ﷻ .

يقول الأستاذ محمـد سعيد منصور: «لا خـلاف بين علماء المسـلمين قديمًا وحديثًا إلا من شـــذ من بعض الطوائـف المغرضـة المنحرفـة ـ من غـلاة الشـيعة، والخوارج، والروافـض، والمستشـرقين، وبعض المتكلمين حديثًا ممن يتكلمـون بلغتنا وينتسـبون إلى أمتنا ـ في أن كلاً من الكتـاب والسـنة وحى من عند الله تعـالى، وحجـة لمعرفة الحلال والحرام، ودليل يجب على المجتهد التمسـك بـه والعمل بمقتضاه، وكذلك لا نزاع بينهم في أن الكتاب الكريم، يمتـاز عن السـنة، ويفضل عنهـا ، بأن لفظـه من عند الله ﷻ ، متعبد بتلاوتـه، معجـز للبشـر عن أن يـأتوا بمثلـه بخلافهـا فهـي دونـه منزلـة في هذه النواحي»[1].

يقول العلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ـ رحمه الله ـ : ولكن ذلك لا يوجب التفضيل بينهمـا من حيث الحجيـة: بـأن تكون مرتبتهـا التأخر عن الكتـاب في الاعتبار والاحتجاج، فتهدر ويعمل به وحده، لو حصل بينهما التعارض.

وإنمـا كان الأمر كذلك : لأن حجيـة الكتـاب إنما جـاءت من ناحية أنـه وحي من عند الله تعالى، ولا دخل للأمور المذكورة فيها . فلو لم يكن الكتاب معجزًا ولا متعبدًا بتلاوتـه، وثبتـت الرسـالة بغيره مـن المعجزات؛ لوجب القول بحجيتـه؛ كمـا كان الأمر كذلك في الكتب السـابقة والسنة المطهرة مسـاوية للقرآن من هذه الناحية؛ فإنها وحي مثلـه. فيجب القول بعدم تأخرهـا عنه في الاعتبـار . ثم إن التحقيق عند علماء الكلام: أن الرسول لا يشترط في رسالته نزول كتـاب، بل الشرط: إنما هو نزول شريعة ليبلغها الأمة، وإظهار المعجزة على يده، كما هو بين في شرح العقائد النسفية وحواشيه[2] .

---

(١) منزلة السنة من الكتاب ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ بتصرف .

(٢) ١/ ٥٤ .

ويدل على ذلك أيضًا : أن الله تعالى أرسل موسى عليه السلام إلى فرعون؛ ليأمره بالإيمان به ، والاهتداء بهديه، وإرسال بنى إسرائيل معه . و لم يكن قد نزل عليه - في ذلك الحين - التوارة : لأنها إنما نزلت بعد هلاك فرعون، وخروج بنى إسرائيل من مصر - كما هو معلوم - ومع ذلك قامت الحجة على فرعون بهذا الأمر: لما أقام له موسى عليه السلام المعجزة ، فلما خالفه اعتبر عاصيًا ربه، مستحقًا اللعنة، والعذاب.

فحجية الوحى الغير المتلو لا تتوقف على ورود المتلو بها : لأن كلا منهما من عند الله. وهذا تثبته المعجزة - قرآنًا أو غيره - المثبتة لعصمة الرسول ﷺ في تبليغ ما جاء به عن الله تعالى .

ولو سلمنا استلزام الفرعية للتأخر مطلقًا ، لقلنا : إن ما كان أقل من سورة لم تثبت قرآنيته إلا بقوله ﷺ : هذا كلام الله، كما تقدم بيانه في مبحث العصمة(1) . فعلى هذا يقال : إن الكتاب متأخر عنها في الاعتبار؟

بل الحق : أن كلا منهما معضد للآخر ، ومساو له : في أنه وحي من عند الله ، وفي قوة الاحتجاج به، وأنه لا يؤثر في ذلك نزول لفظ الكتاب ولا إعجازه، ولا التعبد بتلاوته، ولا أنه قد ورد فيه ما يفيد حجيتها .

وحيث إنهما من عند الله : فلا يمكن الاختلاف بينهما في الواقع، ويستحيل أن يوجد كتاب وسنة - كل منهما قطعى الدلالة والثبوت - بينهما تعارض مع الاتحاد في الزمن وغيره، مما يشترط لتحقق التعارض في الواقع .

وأما أنهما قد يتعارضان في الظاهر - إذا كانت دلالتها أو دلالة أحدهما ظنية ، أو كانت دلالتها قطعية و لم يتحد الزمن : فهذا أمر جائز واقع كثيرًا . وحينئذ يجب على المجتهد اعتبارهما كما لو كانا آيتين أو سنتين : حيث أنهما متساويات فينسخ المتأخر منهما المتقدم إذا ثبت له تأخره، ويرجح أحدهما على الآخر بما يصلح مرجحًا، ويجمع بينهما إن أمكن ، وإلا توقف إلى أن يظهر الدليل فأما أن نقول بإهدار أحدهما مباشرة - بدون نظر في أدلة الجمع والترجيح والنسخ : فهذا لا يصح بحال أن يذهب ذاهب إليه .

ولذلك نجد علماء الأصول، والفقه، والحديث، يقولون: بتخصيص السنة لعام

---

(1) راجع :ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .

الكتاب، وتقييدها لمطلقه، ونسخها له، وأنها تؤوله وتوضح مجملة، وتبين أن المراد منه خلاف ظاهره . كما يحصل ذلك من الكتاب بالنسبة للسنة .

نعم في بعض هذه المسائل خلافات كثيرة. ولكن يجب أن يعلم أن مرجعها إلى مدارك أخرى وذلك كظنية الطريق في خبر الواحد، وقطعية القرآن، وليس مرجعها إلى السنة من حيث ذاتها، ومن حيث أنها متأخرة عن الكتاب، بدليل أن من يمنع نسخ القرآن بخبر الواحد مثلاً ، يمنع نسخ السنة المتواترة به أيضًا ، ويجوز نسخ القرآن بالخير المتواتر وبالعكس. ولو كان المدرك التأخر في الاعتبار لما قال إلا بنسخ السنة بالقرآن.

ومن ذلك كله : تعلم بطلان ما ذهب إليه الإمام الشاطبي في الموافقات(١) : من أن رتبة السنة التأخر عن الكتاب في الاعتبار»(٢) .

ثم ذكر الدكتور عبد الغنى شبه الإمام الشاطبي وردها(٣) .

وقد سبق الدكتور عبد الغنى في قوله هذا الإمام الشافعي في الرسالة(٤) ، وابن حزم في الإحكام(٥) ، وحديثًا الدكتور السباعي(٦) .

بيان أن الخلاف في المسألة لفظي

الحق : أن قول الإمام الشاطبي بتأخر رتبة السنة عن الكتاب في الاعتبار راجعة إلى المدارك التى ذكرها الدكتور عبد الغنى عبد الخالق كظنية الطريق في خبر الواحد، وقطعية القرآن، وهو ما عبر عنه الإمام الشاطبي في أول حججه على تأخر رتبة السنة عن الكتاب قال : «أن الكتاب مقطوع به ، والسنة مظنونة(٧) . ولو تأملنا في بقية حججه لرأينا أنه ليس فيها ما يدل على التفضيل بين الكتاب والسنة من حيث الحجية،

---

(١) الموافقات ٤/ ٣٩٢ .

(٢) حجية السنة ص ٤٨٥ ـ ٤٨٩ بتصرف يسير .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ ـ ٤٩٤ .

(٤) الرسالة ص ٣٣ فقرات رقم ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٩٦ ، ٩٧ .

(٦) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي ص ٣٧٩، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ، ص ٤٧٠ .

(٧) الموافقات ٤/ ٣٩٢ .

ووجوب العمل بهما، بحيث إذا وقع تعارض ظاهرى بينهما يعمل الكتاب دون السنة، بدون نظر في أدلة الجمع والترجيح والنسخ. فهذا لا يصح بحال أن يذهب ذاهب إليه، ولا يصح نسبة ذلك إلى الإمام الشاطبي. وما قد يفهم من قوله في السنة الزائدة : «إن لم تكن بيانًا فلا يعتبر بها إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب»[1] فهذا الكلام لا يفهم منه رد الإمام الشاطبي للسنة الزائدة الصحيحة عن النبي ﷺ (وحشاه من ذلك) كل ما في الأمر أنه يذهب إلى أن السنة كلها، بيانية كانت أو زائدة، داخلة في البيان النبوى للقرآن الكريم ـ كما سنفصله بعد قليل ـ .

يدل على ذلك ما ذكره في مسألة «أصول السنة في القرآن الكريم»[2] ومسألة:«السنة التشريعية لا يلزم أن يكون لها أصل في الكتاب»[3] .

فكل سنة زائدة عما في القرآن عند من يرى استقلال السنة بالتشريع هي عنده لها أصل في القرآن الكريم ، ويدخلها في السنة البيانية، ولم ينازع في حجيتها ، ووجوب العمل بها خلافًا لمن تأول كلامه في هذه المسألة، ومسألة (استقلال السنة بالتشريع) ونازع في الحجية .

وهنا نرى أنه ليس في حقيقة الأمر! وإنما هو إن صح التعبير، صورة خلاف اعتبارية لمدارك بعيدة كل البعد عن منزلة السنة التشريعية، وحجيتها، ووجوب العمل بها. وتتخلص هذه المدارك فيما كان عليه السلف الصالح إذا عرض عليهم قضاء، يبحثون أولاً في كتاب الله ﷻ ، فإذا لم يجدوا في كتاب الله ﷻ انتقلوا إلى السنة المطهرة[4].

وهل في ذلك ما يخدش في أصل مسألتنا وهي: أن القرآن والسنة في مرتبة واحدة، في الاحتجاج ووجوب العمل بهما؟

وإلى ذلك ذهب الأستاذ محمد سعيد منصور ثم قال : «وجملة القول: أن السنة إذا صحت تكون منزلتها ومنزلة الكتاب، سواء بسواء في الاعتبار، والاحتجاج عند

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٣٩٣ .

(٢) الموافقات ٤/ ٣٩٦ .

(٣) المصدر السابق ٤/ ٤٣٤.

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٣٩٣ .

المجتهدين عامة»[1] أ. هـ .

ويقـول المستشـار الدكتور على جريشـة ردًا علـى من وهن من رتبـة السـنة المطهرة فجعلهـا في مسـتوى المذكرة التفسـيرية بالنسبة للقانون، قـال : «السنة ليسـت مذكرة تفسيرية ، لأن المذكرة التفسـيرية لا يمكن أن ترتفع إلى نفس مرتبة التشريع، بل وتحوى أي إلـزام ، والسـنة غـير ذلك ... ترتفـع مع الكتـاب إلى أن تكـون المصدر الرئيسـي للشرعية.

وربمـا كان مرجع الشبهة أن السـنة في جزء كبير منهـا مبينة للكتاب ...، لكن بيان السـنة منـه التخصيص، والتقييد، والتأكيد، ثـم التفصيل والتفسـير ...، إلى جواز السنة الزائدة التى تـأتى بأحكـام مستقلة ... وفي الجزء المفسـر، والمفصل يتوافـر الإلزام كما يتوافر للقـرآن... ولا تهبط السـنة إلى مسـتوى عدم الإلـزام ، كمـا تهبـط المذكرة التفسيرية للقانون»[2] .

وممـا يؤسف لـه أن بعض علماء المسـلمين قد أسـاؤا فهم الإمام الشـاطبي في مسألتنا هذه، ومسألة استقلال السـنة بالتشريع، فأنكروا السـنة الزائدة ، كما اتخذ أعداء السنة المطهـرة من كلام الشـاطبي في المسـألتين سـتارًا ، للتشـكيك في حجيـة السـنة النبويـة واستقلالها بتشريع الأحكام أ. هـ .

استقلال السنة بتشريع الأحكام

لا يقتصر دور السـنة علـى بيان مـا في القرآن فقط، فتؤكده تـارة، أو تفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه ، وتوضح مشكله، تارة أخرى.

نقول : لا يقتصـر دور السـنة على ذلك فقـط ـ رغم أهميـة هذا وخطورتـه، بل لها مهمة أخرى جليلة وعظيمة . وهي أنها تؤسـس أحكامًا على جهة الاستقلال وهذا ما عنيناه بالمهمة الثالثة للسنة في تقسيمنا السابق[3] . إذ أن في السنة أحكامًا كثيرة جديدة لم ترد في القـرآن لا نصًـا ولا صراحـة، ويتفق العلمـاء وجـود تلك الأحكـام، ولكنهم يختلفون خلافًا لفظيًا حول تسمية تلك الأحكام التى استقلت السنة المطهرة بتأسيسها.

---

(١) منزلة السنة من الكتاب ص ٤٨١ بتصرف يسير .

(٢) مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٣٦ ، ٣٧ .

فالجمهور من العلماء يقولون: إن هذا هو الاستقلال في التشريع بعينه؛ لأنه إثبات لأحكام لم ترد في الكتاب .

أما الإمام الشاطبي ومن نحا نحوه: فإنهم مع إقرارهم بوجودها ، إلا أنهم يقولون: إنها ليست زيادة على شئ ليس في القرآن، وإنما هي زيادة الشرح، المستنبط من المشروح بإلهام إلهي، ووحى رباني، وتأييد سماوى[1]. وبعبارة أخرى هى داخلة تحت أي نوع من أنواع السنة البيانية، أو داخلة تحت قاعدة من قواعد القرآن الكريم .

يقول الدكتور السباعي : «وأنت ترى هنا أن الخلاف لفظي، وأن كلا منهما يعترف بوجود أحكام في السنة لم تثبت في القرآن ، ولكن أحدهما لا يسمى ذلك استقلالاً ، والآخر يسميه . والنتيجة واحدة[2] ، وهي حجية تلك الأحكام الزائدة ووجوب العمل بها .

بيان أن الخلاف لفظي مع فريق وحقيقي مع آخر :

لقد ذكر الإمام الشاطبي ستة مآخذ للمخالفين في بيان أن كل ما ورد في السنة مبين في الكتاب، الخمسة الأولى منها أيدها الإمام الشاطبي، وكان الخلاف فيها بين الفريقين خلافًا لفظيًا لا ينبني عليه عمل[3] .

أما الذين أثاروا خلافًا حقيقيًا حول هذه المسألة؛ فهم أصحاب المأخذ السادس، إذ يقولون فيه: «ومنها ـ يعنى أن جميع السنة بيان للكتاب ـ النظر إلى تفاصيل الأحاديث، في تفاصيل القرآن ، وإن كان في السنة بيان زائد، ولكن صاحب هذا المأخذ يتطلب أن يجد كل معنى في السنة مشارًا إليه ـ من حيث وضع اللغة لا من جهة أخرى ـ أو منصوصًا عليه في القرآن[4] .

فهذا هو المأخذ الذي لو تم ، لكان مبطلاً لما اتفق عليه الجميع، من وجود سُنة

---

(١) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٩٩.

(٢) النسة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ٣٧٥ بتصرف .

(٣) انظر : هذه المآخذ في الموافقات ٤/ ٤٠٦ ـ ٤٢٨ ، وانظر: ـ إن شئت ـ مناقشتها والرد عليها في حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٥٢٦ ـ ٥٣٦ .

(٤) الموافقات ٤/ ٤٢٨ ، وانظر : مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص ٢٩ ـ ٣١ .

جاءت بما لم ينص عليه الكتاب نصًا، ويمكن للمجتهد أن يأخذ به بحسب أوضاع اللغة، ومعانيها الحقيقة والمجازية ، ولكنه لن يتم ولا يمكن تطبيقه على جميع ما ورد في السنة، ومحاولة تطبيقه محاولة فاشلة[١] .

وقد اعترف الإمام الشاطبي نفسه بذلك بعد أن غاص في عمق أدلة هذا المأخذ، وكانت الغاية التى انتهى إليها الاعتراف ببطلان هذا المأخذ وانحراف أصحابه، إذ يقول تعليقًا على هذا المأخذ:«ولكن القرآن لا يفى بهذا المقصود على النص والإشارة العربية التى تستعملها العرب أو نحوها، وأول شاهد في هذا الصلاة، والحج، والزكاة، والحيض، والنفاس، واللقطة، والقراض، والمساقاة، والديات، والقسامات، وأشباه ذلك من أمور لاتحصى .

فالملتزم لهذا (أي المأخذ السادس) لا يفى بما ادعاه، إلا أن يتكلف في ذلك مآخذ لا يقبلها كلام العرب، ولا يوافق على مثلها السلف الصالح، ولا العلماء الراسخون في العلم، ولقد رام بعض الناس فتح هذا الباب[٢] الذي شرع في التنبيه عليه فلم يوف به إلا على التكلف المذكور، والرجوع إلى المأخذ الأول في مواضع كثيرة لم يتأت له فيها نص ولا إشارة إلى خصوصات ما ورد في السنة، فكان ذلك نازلاً بقصده الذى قصد[٣] .

إذًا فهو قول غير صحيح، وبعيد كل البعد عن الحقيقة أ. هـ .

الإمام الشاطبي ومن أساء فهمه من علماء المسلمين ومن اتخذ كلامه من أعداء السنة ستارًا للتشكيك في حجية السنة ، واستقلالها بتشريع الأحكام

عرفنا فيما سبق أن الإمام الشاطبي عندما قال بتأخر مرتبة السنة عن الكتاب، كان ذلك لمدارك بعيدة كل البعد عن منزلة السنة التشريعية، وحجيتها ووجوب العمل بها.

---

(١) انظر: حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٥٣٥ .

(٢) فتحه مصطفى المهدوى في كتابه البيان بالقرآن، وكانت المحاولة فاشلة، وصدق فيه ما قاله الإمام الشاطبي هنا.

(٣) الموافقات ٤/ ٤٣١ .

فكان الخلاف بينه وبين جمهور العلماء خلافًا لفظيًا ـ كما سبق ـ .

وعرفنا أيضًا : أنه في مسألة استقلال السنة بالتشريع، أقر بوجود الأحكام التي استقلت بها السُّنة إلا أنه لم يسم ذلك (استقلالاً) وإنما سماه (بيانًا) فهو يرى أن وظيفة السنة البيان بأنواعه، من تفصيل مجمل، وتقييد مطلق، وتخصيص عام، وتوضيح مشكل، وما جاء زائدًا في السُّنة هو في نظره نوع من أنواع البيان، وداخل تحت قاعدة من قواعد القرآن الكريم.

وفي كل الأحوال هذا البيان حجة ويجب العمل به . ومن هنا كان الخلاف بينه وبين جمهور العلماء في تلك المسألة أيضًا خلافًا لفظيًا لا يترتب عليه عمل .

اللهم إلا أصحاب المأخذ السادس الذين أنكروا ورود السنة بما لم ينص عليه الكتاب . فكان الخلاف بينهم وبين الجمهور خلافًا حقيقيًا ، وقد علمت أن الأمام الشاطبي لم تابعهم على ذلك .

إلا أن بعض علماء المسلمين أساء فهم الإمام الشاطبي في المسألتين (تأخر مرتبة السنة في الاعتبار عن القرآن) و (استقلال السنة بالتشريع) التي عنون لها بـ (أصول السنة في القرآن الكريم)[1] . والتي فصلها في عنوان (كيفية رجوع السنة إلى الكتاب)[2] ، حيث فهموا أن الإمام الشاطبي لا يؤمن إلا بالسنة البيانية المفسرة، أما المستقلة فلا، حيث زعموا أنه يرى أن السنة لا تستقل بتشريع أحكام زائدة ، فمهمة الرسول البلاغ والبيان فقط .

وممن فهم ذلك الشيخ محمد عبد العزيز الخولي ـ رحمه الله ـ في كتابه (مفتاح السنة) بعد أن استشهد بكلام الشاطبي في أن السنة راجعة في معناها إلى الكتاب ،تفصل مجمله، وتبين مشكله، وتبسط مختصره ، وذكر بيان الشاطبي في كيفية رجوع السنة إلى الكتاب .

قال الأستاذ عبد العزيز الخولي : «وأما ما ورد في السنة من الأحكام، فإن كان مخالفًا لظاهر القرآن مقدم عليه، ويعتبر ذلك طعنًا في الحديث من جهة متنه ولفظه، وإن صح سنده، فإن الحديث لا يكون حجة إلا إذا سلم سنده ومتنه من الطعن، ولذلك

(١) الموافقات ٤/ ٣٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٠٦ .

أجاز بعض المسلمين نكاح المرأة على عمتها أو خالتها[1] .

وهنا يظهر واضحًا جليًا كيف أساء الشيخ فهم كلام الإمام الشاطبي حتى اتخذ الخولى لنفسه مذهبًا في العمل بظاهر القرآن فقط، والذهاب إلى عدم حجية السنة المبينة أيضًا . بدليل أنه بعد أن ذكر نماذج من الأحكام التى استقلت بها السنة، مثل: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، ورجم المحصن ـ الذي زعم أن الأدلة فيه مضطربة ، ويصح أن تشمله آية **﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾**[2] .

بعد أن ذكر ذلك قال : «وإن كان ما في السنة لا يخالف ظاهر القرآن ، فهو اجتهاد من الرسولﷺ يرجع إلى أصل قرآني عرفه الرسول ، وجهلناه نحن أو عرفناه[3].

فتأمل قوله في البيان النبوي : (وجهلناه نحن أو عرفناه) إذ العبرة عنده في أول الأمر وآخره ، هي : ظاهر القرآن سواء عرف السنة البيانية، أم جهلها، فهي في حالة معرفته بها لم تضف جديدًا ، وفي هذه الحالة العبرة بالقرآن، وفي حالة استقلالها بتشريع أحكام جديدة، تكون السنة مخالفة لظاهر القرآن ؛ فلا حجة فيها هكذا يزعم!

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق : «وليت شعري إذا لم تكن السنة مبينة، ولامستقلة فماذا بقى في السنة، مما يكون حجة ـ إلا المؤكد؟ وكيف يمكن الجمع بين قوله هذا، وبين قوله[4] : « وإن الرسول ﷺ وظيفته البيان ، وتبليغ ما أنزل إليه من ربه»[5].

فلا أدري علام إذن يستشهد بكلام الإمام الشاطبي الذي يقول : بأن السنة بيان للقرآن الكريم، وحتى ما استقلت به السنة داخل في هذا البيان الواجب العمل به!!

وإذا كان حقًا فهم مراد الشاطبي من كلامه، فلم لم يؤمن بما آمن به الشاطبي من أن

---

(١) مفتاح السنة ص ٦ـ ١٠ .

(٢) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٣) مفتاح السنة ص ١١.

(٤) المصدر السابق ص ٨ .

(٥) حجية السنة ص ٤٨٩ هامش .

الأحكام الزائدة في السنة داخلة في القرآن الكريم في بيانه أو قواعده[1]؟! .

تلك الأحكام التى أنكرها الشيخ مع إيمان الإمام الشاطبي بها كما سبق وسنفصله بالأمثلة بعد قليل .

وأعجب من هذا كله زعمه بأن الذي أجاز نكاح المرأة على عمتها أو خالتها بعض المسلمين ـ وهم في نظره الخوارج والشيعة، والروافض[2] . **فهل هؤلاء مسلمون؟!!.**

وممن أساء فهم الإمام الشاطبي أيضًا ، وأساء في النقل عنه فضيلة الشيخ عبد الله المشّد ـ رحمه الله ـ في فتواه المشهورة التى سئل فيها عن حكم من أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحريم يعد كافرًا أم لا؟[3] .

إذ يقول الشيخ مستشهدًا بالإمام الشاطبي: «إن السنة لا تستقل بإثبات الواجب والمحرم، لأن وظيفتها فقط تخصيص عام القرآن، وتقييد مطلقه، وتفسير مجمله، «ويجب أن يكون ذلك بالأحاديث المتواترة لا الآحادية .

وقال أيضًا : «وأجاب الشاطبي عما أورده الجمهور عليه من قوله تعالى : ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[4] بأن المراد من وجوب طاعة الرسول، إنما هو في تخصيصه للعام، وتقييده للمطلق ، وتفسيره للمجمل، وذلك بالحديث المتواتر[5] . وليت شعرى من يجرؤ على القول بأن بيان السنة للقرآن او استقلالها بإثبات الواجب والمحرم، يجب أن يكون بالسنة المتواترة؟

فإذا كان هذا الكلام من زيادات الشيخ على كلام الإمام الشاطبي فأين دليله على ما زعمه؟!!

وإذا كان هذا من كلام الإمام الشاطبي كما يوهمه كلام الشيخ ، فغير صحيح،

---

(١) سيأتي تضعيفه بلا حجة لحديث المقدام بن معد يكرب ﷺ .

(٢) صرح بذلك في هامش كتابه مفتاح السنة ص ٧. انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٦/ ١٤٨، نقل عن القرطبي إجماع المسلمين على التحريم ، واستثنى الخوارج . قال : ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين .

(٣) نقل هذه الفتوى بنصها فضيلة الشيخ محمد الغزالي ـ رحمه الله ـ في كتابه تراثنا الفكري ص ١٧٦ وما بعدها، ونقلها أيضا أحمد صبحى منصور من الكتاب السابق في كتابه حد الردة ، ونقلها مختومة بتوقيع الشيخ المشد ـ رحمه الله ـ في كتابه لماذا القرآن؟

(٤) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٥) تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٨ .

لأن الشاطبي في كلامه عن بيان السنة للقرآن الكريم في أكثر من موضع في كتابه «الموافقات» لم يشترط هذا الشرط لا صراحة ولا إشارة(١) .

ويشهد لصحة ما أقول أن الإمام الشاطبي - رحمه الله - في كل مواضع كلامه عن بيان السنة للقرآن استشهد بأحاديث كثيرة كلها آحاد. بما في ذلك الموضع الذي تكلم فيه عن استقلال السنة بتشريع أحكام زائدة عما في القرآن ، من تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ، والحمر الأهلية، ونكاح المتعة، وإيجابه حد الردة، والرجم ، وحد شرب الخمر، وغير ذلك الكثير مما ثبت بالسنة إيجابًا وتحريمًا، وكانت السنة في كل ذلك آحادا(٢)، ولم يشترط التواتر ، ولا حتى نسب هذا الشرط إلى أحد ممن يعتد به، فلا أدرى من أين جاء الشيخ المشد بها الشرط؟!!

كيف والإمام الشاطبي هو القائل: «وأخبار الآحاد هي عمدة الشريعة، وهي أكثر الأدلة»(٣) .

وفي كتابه الاعتصام يقول ردًا على من طعن في أخبار الآحاد، لأنها تفيد الظن قال: «فعلى كل تقدير: خبر الواحد صح سنده، فلابد من استناده إلى أصل في الشريعة قطعي، فيجب قوله، ومن هنا قبلناه مطلقا»(٤) .

ويقول في كتابه الموافقات : «الظنى الراجع إلى أصل قطعي إعماله أيضا ظاهر، وعليه عامة أخبار الآحاد ، فإنها بيان للكتاب»(٥) أ. هـ .

ولو لم يكن إلا هذا لكفى في الرد على ما نسبه الشيخ المشد إلى الإمام الشاطبي، أو اشترطه هو بغير بينة .

ولكن كيف: والإمام الشاطبي في كل مواضع كلامه عن بيان السنة للقرآن، يحتج بأحاديث آحاد على إثباتها للواجب والمحرم، ويكفى أن تنظر لصحة ما أقول : المسائل

---

(١) انظر: الموافقات ٣/ ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤/ ٣٩٦، ٤٠٦.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٢٢، ٤٣٢ وما بعدها .

(٣) الموافقات ٣/ ٨٢ مسألة قلة المتشابه .

(٤) الاعتصام ١/ ١٩٠، وسيأتى كلامه مفصلا في الرد على شبه منكرى حجية خبر الآحاد انظر: ٢/ ٢٩ .

(٥) الموافقات ٣/ ١٤ .

الآتيـة في كتابـه الموافقـات : «مـن مقـاصد الشـرع، عـدم التسـوية بـين المندوب، والواجب»، و«البيان والإجمـال في المباح والمكروه والمنـدوب» ، و«البيان والإجمال في المكروه والحرام»[1] .

وأعجب مما سبق تضعيف الشيخ المشد لحديث المقدام بن معد يكرب ﷺ ، ونسبته هذا التضعيف إلى الإمام الشاطبي وهو من هذا التضعيف برئ .

يقول الشيخ المشد «وقد رد الشـاطبي[2] على مـا استدل بـه الجمهور مما روى عن النبي ﷺ قولـه : «**يوشك الرجل متكئـا على أريكتـه يحدث من حديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ ، فمـا وجدنا فيه مـن حلال استحللناه ، ومـا وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حـرم رسول الله ﷺ مثل مـا حـرم ا لله** » بأن من بين رواة هـذا الحديث زيد بن الحبـاب وهـو كثير الخطـأ، ولذلـك لم يرو عنـه الشـيخان حديثًا واحدًا»[3] .

وسبقه إلى القول بهذا الشيخ محمـد عبد العـزيز الخـولى في كتـابه (مفتاح السنة)[4]أ. هـ.

والحق أن الحديث صحيـح لا مطعن فيـه، فقد أخرجـه الأئمـة أبـو داود، والترمذي وقال فيـه حسـن صحيح، وأخرجـه ابن حبـان في صحيحه، وحكـم بصحته ابن حزم، وغيره من العلماء[5] والحديـث في كل الطرق السـابقة ليس فيه «زيـد بن الحباب» إنما هو في رواية ابن ماجة.

ومع ذلك فقد قال الحـافظ ابن حجر في التقريب «زيـد بن الحباب» صدوق يخطئ في حديث الثوري[6] وروايـة زيد هنا في حديثنـا إنما هي من حديـث معاوية بن صـالح، وليست من حديث سفيان الثوري[7] .

---

(1) المصدر السابق ٣/ ٢٨٦- ٣٩٨ .

(2) انظر: الموافقات ٤/ ٣٩٩ .

(3) نقلا عن تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٨ ، ١٧٩.

(4) انظر: مفتاح السنة ص ١٠.

(5) راجع: تخريج الحديث ص ٢٢٨ .

(6) انظر: تقريب التهذيب ١/ ٣٢٧ رقم ٢١٣٠.

(7) انظر: سنن ابن ماجة المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ، والتغليظ على من عارضه ١/ ٢٠ رقم ١٢ .

وفي نفس الوقت لم ينفرد (زيد بن الحباب) بالرواية عن معاوية بن صالح، فقد أخرجه الحاكم في المستدرك من طريقين عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح، ومن طريق أحمد[1] في المسند عن عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح[2] .

وما نسبه الشيخ المشد من نسبة تضعيف الحديث إلى الإمام الشاطبي يبطله قول الإمام الشاطبي: قوله ﷺ : « يوشك الرجل منكم متكئا على أريكته» إلى آخره لا يتبادل ما نحن فيه (أي مسألة استقلال السنة بتشريع الأحكام) فإن الحديث إنما جاء فيمن يطرح السنة معتمدًا على رأيه في فهم القرآن ، وهذا لم ندعه في مسألتنا هذه، بل هو رأى أولئك الخارجين عن الطريقة المثلى، وقوله ﷺ : «**ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله**»[3] صحيح أ. هـ .

أليس في هذا حكم من الإمام الشاطبي باعتماده صحة الحديث، وأخذه بما حرم رسول الله ﷺ مما هو زائد من الأحكام التى ليست في كتاب الله ﷻ وله حكم ما حرم رب العزة في كتابه العزيز من الحجية، ووجوب العمل به، إلا أنه لا يسمى هذا الزائد استقلالا، وإنما يسميه بيانا، وهو مما لم يستوعبه الشيخ المشد ـ رحمه الله ـ حتى ختم فتواه بقوله : «إن الإيجاب والتحريم لا يثبتان، إلا بالدليل اليقيني القطعى الثبوت والدلالة، وهذا بالنسبة للسنة لايتحقق إلا بالأحاديث المتواترة، وحيث أنها تكاد تكون غير معلومة لعدم اتفاق العلماء عليها فإن السنة لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحريم ـ إلا أن تكون فعلية أو تنضاف إلى القرآن الكريم وعلى هذا فمن أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحريم، فهو منكر لشيء اختلف فيه الأئمة، ولا يعد مما علم بالضرورة ، فلا يعد كافرًا[4] .

وهذه الفتوى تمسح بها دعاة الفتنة وأدعياء العلم، وهو يشككون في حجية السنة

---

(١) انظر : المسند ٤/ ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ .

(٢) انظر: المستدرك للحاكم كتاب العلم ١/ ١٩١، ١٩٢ رقم ٣٧١.

(٣) الموافقات ٤/ ٤٣٢ ، وانظر : الاعتصام ١/ ٦١ .

(٤) نقلا عن تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٩ . ومما هو جدير بالذكر أنه يلتمس لعلمائنا الأجلاء العذر في عدم إدراك مراد الإمام الشاطبي، لأنه قد عبر عن مذهبه بعبارات موهمو للخلاف الحقيقي مع جمهور العلماء، وأقام الأدلة وطعن في أدلة الجمهور، بدون موجب لذلك كله . أفاده الدكتور عبد الغنى عبد الخالق في كتابه حجية السنة ص ٥٣٧ .

المطهرة ، مثل أحمد صبحي منصور استشهد بها في كتابية «حد الردة»[1] ، «ولماذا القرآن»[2] وسعيد العشماوي في كتابيه «الربا والفائدة في الإسلام»[3] ، «وحقيقة الحجاب»[4] ، وجمال البنا في كتابه (كلا لفقهاء التقليد ثم كلا لأدعياء التنوير)[5] .

وممن تغالى في إساءة فهم كلام الإمام الشاطبي واتخذه ستارًا لمذهبه، وهو يشكك في حجية السنة، أحمد حجازي السقا إذ يقول : «اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن القرآن مصدر الشريعة، وما عدا القرآن من أقوال النبي ﷺ ، وأفعاله ، وتقريراته ، لم يتفقوا على قبوله كله مصدرًا للشريعة كما اتفقوا على قبول القرآن كله . فما كان من أقواله وأفعاله وتقريراته مفسرًا ومبينًا وشارحًا وصح سنده. فقد اتفقوا على قبوله مع القرآن . وما كان غير مفسر، ومبين وشارح لم يتفقوا عليه كلهم»[6] .

و لم يبين لنا حقيقة هذا الاختلاف، وقد علمت أنه خلاف لفظي لا ينبني عليه عمل. ورغم ذلك يضلل أحمد حجازي بقوله عن الأحكام التى استقلت السنة بتأسيسها : «وهذا القسم هو محل النزاع بين العلماء. فمن قائل: إن الأحاديث التى تشرع تشريعات لا ذكر لها في القرآن ترفض، ومن قائل: إنها تقبل»[7] .

وعلى عادته لم يسم لنا من العلماء المعتد بهم الذي قال أن التشريعات التى لا ذكر لها في القرآن ترفض .

ثم يفترى كذبا بنسبة ذلك الرفض ، والخلاف إلى الفقهاء بقوله: «إن الأحاديث المستقلة بتشريع عن القرآن هي محل نظر، وبحث، وأخذ، ورد، بين الفقهاء ، وهي التى ميزت المذاهب الفقهية عن بعضها، ووسعت دائرة الخلاف بين المسلمين، ويجب على علماء المسلمين أن يقبلوا من السنة : (أ) النوع المفسر ، (ب) النوع الموافق. وذلك لتقيل الخلافات بين المسلمين[8] .

---

(١) حد الردة ص ٩٥ ـ ٩٨ .

(٢) لماذا القرآن ص ١٥٥ ـ ١٥٧ .

(٣) الربا والفائدة في الإسلام ص ٨ .

(٤) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩٦ وما بعدها .

(٥) كلاثم كلا ص ٦٨ ـ ٧١ .

(٦) حقيقة السنة النبوية ص ٧، وانظر: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية ص ٣٩ وما بعدها .

(٧) حقيقة السنة النبوية ص ٩ .

(٨) المصدر السابق ص ١٥ .

ولم يسم لنا من هم المسلمون الذين اختلفوا ؟

ونفس هذا الكذب ردده في كتابه (دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي) إذ يقول : «إذا كانت الآية القرآنية تدل على حكم . ووجد في الأحاديث :

أ ـ حديث موافق للآية .

ب ـ وحديث غير موافق .

ففي هذه الحالة يجب على الفقيه أن يأخذ الموافق للآية. ويترك الحديث غير الموافق للآية، وإن كان صحيح السند من رواية مسلم بن الحجاج[1] .

وهو في كل هذا الذي يزعمه كذبًا يتمسح بكلام الإمام الشاطبي في الموافقات، موهما بأن الإمام الشاطبي يقول بكذبه[2] .

تمسح دعاة الفتنة وأدعياء العلم بإيمانهم بالسنة البيانية وبيان مرادهم وهدفهم من ذلك

التمسح بالإيمان بالنسبة البيانية بالمفهوم الذي قال به أحمد حجازي السقا ردده دعاة على أبواب جهنم) ممن هم جلدتنا، ويتكلمون بلغتنا ، وينتسبون إلى أمتنا الإسلامية . مثل إسماعيل منصور إذ يقول : «إن السنة الحقة هي سنة واحدة، سنة الله ﷻ وليست هناك سنة أخرى غيرها، وإنما للرسول ﷺ ، بيان نبوي للقرآن الكريم «نرفعه على العين والرأس متى ثبت تحقيقًا ، لا يخالف ـ بأى حال ـ أحكام ومدلولات القرآن الكريم[3] فنقبله كبيان فحسب وليس تشريعًا مستقلاً »[4] .

ثم يصف قيمة السنة البيانية بقوله: «إنها للاستئناس لا للاستدلال، وللبيان لا للإثبات ، الأمر الذي يجعل الآخذين بها والرافضين لها ـ أمام الشرع ـ على حد سواء. فلا إلزام لأي طرف منهما على قبول رأي الآخر، بها فعله مقبول ، والرافض لها فعله

(١) دفع الشبهات ص ٦٥، ٦٦ .

(٢) انظر: حقيقة السنة ص ١٠، ودفع الشبهات ص ٦٠ هامش .

(٣) بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين ص ٢١ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤، وانظر: مجلة المنار المجلد ٩/ ٩٠٨ ، ٩٢٤ مقال الدكتور توفيق صدقى (الإسلام هو القرآن وحده) .

مقبول كذلك »[1] .

ويقول الرافضي صالح الورداني: «القرآن هو المصدر الوحيد الذي نمسك به بين أيدينا وليس محل خلاف، وما دونه من المصادر هي محل خلاف بين المسلمين، وعلى رأسها مصدر السنة أو الأحاديث ، وحيث إن السنة هي تبيين للقرآن فإن هذا التبيين إنما يكون في حدود القرآن ولا يتجاوزه ، إذا ما تبين لنا أن مهمة الرسول ﷺ هي تبليغ ما يوحى إليه من ربه فلا يجوز للرسول أن يضيف أحكامًا فوق أحكام القرآن، فمهمته تنحصر في تبليغ القرآن ، وتبيينه الناس، وتنتهى هذه المهمة بوفاته»[2] .

ويقول أيضًا : «إن الرسول إنما كان يدعوا دائمًا إلى التمسك بهدى القرآن وحكمه، لا يهديه وحكمه هو . فهو وظيفته التبيين والتبليغ فقط»[3] . ثم أخذ يجحد ما استقلت بتأسيسه السنة من أحكام .

مثل تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وحد الردة، ونكاح المتعة، وغير ذلك الكثير مما استقلت به السنة[4] .

وللمنكرين حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام نقول لهم ما قاله العلامة الشوكاني : «إن ثبوت حجية السنة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام»[5] .

نماذج من الأحاديث التى استقلت السنة النبوية بتشريعها

أسهب الإمام ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ في أعلام الموقعين، في ذكر الأحكام المستقلة الثبوت بالسنة[6] ، وقال : «أحكام السنة التى ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها، لم تنقص عنها ، فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها إلا سنة دل عليها القرآن ، وهذا الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع ولابد من وقوع خبره»[7] .

---

(١) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٦٦٣ .
(٢) الخدعة رحلتى من السنة إلي الشيعة ص ٤٠، ٤١ بتصرف، وانظر: له أيضًا أهل السنة شعب الله المختار ص ٧٩، ٨٠ .
(٣) دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٢٩ .
(٤) انظر: المصادر السابقة في نفس الأماكن .
(٥) إرشاد الفحول ١/ ١٥٨ .
(٦) انظر: أعلام الموقعين ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠ .
(٧) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٩٠.

ومن أمثلة ما استقلت السنة المطهرة بتشريعه، وأنكره أعداء الإسلام، والسنة المطهرة:

١ـ تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها[١] ، وتحريم الحمر الأهلية[٢] وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير[٣] ، وأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم م النسب[٤] وأنه لا يقتل مسلم بكافر[٥] . وحد شارب الخمر[٦]، وحد الرجم[٧]، وحد الردة[٨] ، والنهى عن زواج المتعة[٩] . وغير ذلك الكثير والكثير، مما استقلت السنة المطهرة بتشريعة، وجاء متواترًا[١٠] .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٣. وانظر: نيل الأوطار ٦/ ١٤٦، وسبل السلام ٣/ ٩٩٨ ومنزلة السنة من الكتاب ص ٣٠٤، ومن التوجيهات النبوية للأسرة لفضيلة الأستاذ الدكتور سعيد صوابي ص ١٠ ـ ٥٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥١. وانظر: نيل الأوطار ٨/ ١١٣ ، وسبل السلام ١/ ٤٩ ، ٣/ ١٠٠٢، ٤/ ١٣٨٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٥١. وانظر: نيل الأوطار ٨/ ١١٥، وسبل السلام ٤/ ١٣٨٥ ، ١٣٨٦.

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب النكاح، باب (وأمهاتكم اللآتي أرضعنكم) ٩/ ٤٣ رقم ٥١٠٠ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٥/ ٢٧٨ رقم ١٤٤٧ من حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ وانظر: نيل الأوطار ٦/ ٣١٧، وسبل السلام ٣/ ١١٥١ ، والموافقات ٤/ ٤٢٣، ومنزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٢٩٥ ـ ٢٩٧ .

(٥) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد، باب فكاك الأسيرة وغيره ٦/ ١٩٣، رقم ٣٠٤٧ من حديث على بن أبى طالب ﷺ . وانظر : نيل الأوطار ٧/ ٨ ، وسبل السلام ٣/ ١٨٨ .

(٦) الحديث أخرجه الترمذي في سننه كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه ٤/ ٣٩ رقم ١٤٤٤ من حديث معاوية وجابر ـ رضى الله عنهما ـ وانظر: نيل الأوطار ٧/ ١٣٨، وسبل السلام ٤/ ١٣١١ وما بعدها ، ومنزلة السنة من الكتاب ص ٢٨٦.

(٧) الحديث سبق تخريجه ص ٢٢٨. وسيأتى دفاع الشاطبي عن المنكرين للحد قريبا، وانظر: نيل الأوطار ٧/ ٨٦، وسبل السلام ٤/ ١٢٦٧ وما بعدها، ومنزلة السنة من الكتاب ص ٢٧٣ وما بعدها .

(٨) الحديث أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله ٦/ ١٧٣ رقم ٣٠١٧ من حديث ابن عباس ﷺ ، نيل الأوطار ٧/ ١٩٠ . ومنزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٩) ففي الحديث عن علي ﷺ أن النبي ﷺ نهى ، عن نكاح المتعة، يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية» أخرجه البخاري بشرح فتح الباري كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ٧/ ٥٤٩ رقم ٤٢١٦ .ومسلم (بشرح النووي) كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ٥/ ١٩٨ ، ١٩٩ رقم ١٤٠٧، وانظر :نيل الأوطار ٦/ ١٣٣، وسبل السلام ٣/ ١٠٠١ ، والموافقات ٣/ ٩٦ .

(١٠) انظر: في تواتر الأحاديث السابقة، نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، واتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع في نظم المتناثر لعبد العزيز الغماوي، ضمن مجموعة الحديث الصديقية .

ماذا قال الإمام الشاطبي في الأحكام التى استقلت السنة بتأسيسها؟

أحب هنا أن نذكر كلام الإمام الشاطبي في بعض الأحاديث السابقة، وكيف أقر بتأسيس السنة أحكامًا زائدة على ما في القرآن الكريم، ولكنه لم يسم ذلك استقلالا كما سماه الجمهور، وإنما سماه بيانا، وأدخله تحت قواعد القرآن الكريم وأقر بحجيته، ووجوب العمل به ، وهو ما نازع فيه من استشهد بكلامه . مما يؤكد ما سبق أن ذكرناه أن بعض علمائنا الأجلاء أساء فهم كلام الإمام الشاطبي ، كما اتخذ بعض أعداء السنة المطهرة كلامه ستارا للتشكيك في حجية السنة، ومكانتها التشريعية .

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «إن الله تعالى حرم الجمع بين الأم وابنتها في النكاح، وبين الأختين، وجاء في القرآن : ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾[1] فجاء نهيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس، لأن المعنى الذي لأجله ذج الجمع بين أولئك موجود هنا : وقد روى في هذا الحديث : «فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم» والتعليل بشعر بوجه القياس»[2] .

ويقول أيضا في كتابه الاعتصام باب بيان معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان. قولهم[3] : « إن الحديث جاء بأن المرأة لاتنكح على عمتها، ولا على خالتها، وأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، والله تعالى لما ذكر المحرمات لم يذكر من الرضاع إلا الأم والأخت، ومن الجمع إلا الجمع بين الأختين ، وقال بعد ذلك ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾[4] فاقتضى أن المرأة تنكح على عمتها وعلى خالتها، وإن كان رضاع سوى الأم والأخت حلالا .

وهذه الأشياء من باب تخصيص العموم لا تعارض فيه على كل حال»[5] .

فتأما كيف سمى ذلك الحكم الزائد في السنة تخصيصًا لعموم القرآن الكريم، ولم يسمه استقلالا كما سماه جمهور العلماء؛ فكان الخلاف لفظيًا .

---

(١) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) الموافقات ٤/ ٤٢٢ وما بعدها ، وانظر: نيل الأوطار ٦/ ١٤٨م.

(٣) يحكي الإمام هذا الكلام عن أهل الابتداع قديمًا ، وتابعهم حديثا أحمد حجازي السقا في كتابه حقيقة السنة النبوية ص ٩، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص ٧، ٦٠، ١٩٨، والسنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥٤ ، والخدعة لصالح الورداني ص ٤١، وانظر له أيضًا أهل السنة شعب الله المختار ص ٨٠، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٣٠، ١٣١ ، ولماذا القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٦٢- ٦٦، ودين السلطان لنيازي عز الدين ص ٩٠٨ وما بعدها .

(٤) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥) الاعتصام ٢/ ٥٦٠، وفي كتابه الموافقات قال : «أن ما يحرم من الرضاع يحرم من النسب» بيان نبوى ملحق بقوله تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ جزء من الآية ٢٣ من سورة النساء فألحق بهاتين سائر القربات من الرضاعة التى يحرمن من النس كالعمه ،و الخالة، وبنت الأخ، وبنت الأخت، وأشباه ذلك أ. هـ انظر: الموافقات ٤/ ٤٢٤ .

وانظر كيف أخذ بهذا الحكم الزائد، و لم يأخذ به من استشهد بكلامه موهماً أنه لا يأخذ به، فأساء فى فهم كلام الإمام، وأساء فى النقل عنه كما مر.

وعن الأحكام الزائد فى السنة المطهرة، مثل تحريم الحمر الأهلية، وكل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من الطير.

قال عن الأحكام السابقة : "إن الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث، وبقى بين هذين الأصليين أشياء يمكن لحاقها بأحدهما، فبين[1] ﷺ، فى ذلك ما اتضح به الأمر، فنهى عن أكل كل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من الطير، ونهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية، وقال إنها رجس[2] : وسئل ابن عمر عن القنفد فتلا قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾[3] فقال له شيخ عنده سمعت أبا هريرة: يقول ذكر عند النبى ﷺ: فقال: "**خبيثة من الخبائث**" فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كما قال مَا لَمْ نَدْرِ"[4].

وعن حديث على بن أبى طالب مرفوعاً "**لا يقتل مسلم بكافر**" يقول الإمام الشاطبى: "وأما أن لا يقتل مسلم بكافر" فقد انتزعها العلماء من الكتاب، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾[5] ... ويمكن أن يؤخذ حكم المسألة مأخذ القياس، لأن الله تعالى قال : ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾[6] فلم يقده من الحر للعبد، والعبوديةُ من آثار الكفر فأولى أن لا يُقاد من المسلم للكافر"[7].

---

(١) انظر: كيف آمن بهذا الحكم الزائد بياناً وأنكره المبتدعة. أمثال جمال البنا فى السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٥٤، وأحمد حجازى السقا فى دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ٧، ٦١، ١٩٨، وحقيقية السنة النبوية ص ٩، ونيازى عز الدين فى دين السلطان ص ٩٠٥ وما بعدها.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب غزوة خيبر ٧ /٥٣٤ رقم ٤١٩٨ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الأطعمة، باب فى أكل حشرات الأرض ٣ /٣٥٤ رقم ٣٧٩٩، وانظر : الموافقات ٤ /٤١٤ - ٤١٥، ونيل الأوطار ٨ /١١٧، وسبل السلام ٤ /١٣٩٣ .

(٥) الآية ١٤١ من سورة النساء.

(٦) جزء من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٧) الموافقات ٤ /٤٣٢، وانظر : فواتح الرحموت ١ /٢٩٨، والتقرير والتحبير ١ /٢٣٢، ونيل الأوطار ٧ /٨، وسبل السلام ٣ /١١٨٨، وقال الإمام الزركشى : "إن حديث عدم قتل المسلم بالذمى متواتر عند الشافعية دون الحنفية" وما تواتر عند الكافة، وعند أهل الصناعة، منكره معاند كافر كمنكر القرآن" انظر : البحر المحيط فى أصول الفقه ٤ /٢٤٧ .

فانظر كيف أخذ بالسنة الزائدة على أنها بيانية على قاعدته ومصطلحه.

ورغم ذلك وجد من يطعن فى الحديث[1] بحجة مخالفته للقرآن : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[2].

ويقول الإمام الشاطبى فى حد الرجم : "قولهم[3] : هذا مخالف لكتاب الله ﷻ، لأنه قضى بالرجم والتغريب، وليس للرجم ولا للتغريب فى كتاب الله ذكر، فإن كان الحديث باطلاً فهو ما أردنا، وإن كان حقاً فقد ناقض كتاب الله بزيادة الرجم والتغريب.

يقول الإمام الشاطبى رداً على دعوى المخالفة : فهذا اتباع للمتشابه، لأن الكتاب فى كلام العرب، وفى الشرع يتصرف على وجوه منها الحكم، والفرض كقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4]، وقال تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾[6]، فكان المعنى : لأقضين بينكما بكتاب الله ، أى بحكم الله الذى شرع لنا، ولا يلزم أن يوجد هذا الحكم فى القرآن، كما أن الكتاب يطلق على القرآن، فتخصيصهم الكتاب بأحد المحامل، من غير دليل اتباع لما تشابه من الأدلة"[7].

ثم قال الإمام الشاطبى : "وقول من زعم[8] أن قوله تعالى فى الإماء : ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ

---

(١) انظر : البيان بالقرآن لمصطفى المهدوى ١ /٤٣٢، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا ص ١٥١ وما بعدها.

(٢) جزء من الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٣) يحكى الإمام هذا الكلام عن أهل الابتداع قديماً، وحديثاً تابعهم رشاد خليفة فى "القرآن والحديث والإسلام" ص ٣٩ . وأحمد حجازى السقا فى دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١٠٨، وغيرهم ممن سيأتى ذكرهم قريبا.

(٤) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥) جزء من الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

(٦) جزء من الآية ٧٧ من سورة النساء.

(٧) الاعتصام ١ /١٩٩، ٢٠٠، ٢ /٥٥٨، ٥٥٩، ومزيد من الرد انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٨٨، ١٧٧، ومع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع للدكتور على السالوس ١ /٩٦،١١٥، وضلالات منكرى السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص٢٩٥وما بعدها، والسنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم الخولى ص٢٣ وما بعدها.

(٨) حكاية منه عن أهل الابتداع قديماً، وتابعهم حديثاً. توفيق صدقى فى مقاله "الإسلام هو القرآن وحده"، انظر: مجلة المنار المجلد ٩ /٥٢٣، ٥٢٤، وأحمد حجازى السقا فى كتابيه إعجاز القرآن" ص ٧٩، ودفع الشبهات ص ١٠٨، والسيد صالح أبو بكر فى الأضواء القرآنية ص ٣١٣،٣١٤، ومصطفى المهدوى فى البيان بالقرآن ١ / ٣٣٤، ٣٥٦، ونيازى عز الدين فى دين السلطان ص٩٤٨ وما بعدها، وأحمد صبحى منصور فى لماذا القرآن ص١١٢ وغيرهم.

بفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[١] لا يعقل مع ما جاء فى الحديث أن النبى ﷺ رجم، ورجمت الأئمة بعده؛ لأنه يقتضى أن الرجم ينتصف، وهذا غير معقول، فكيف يكون نصفه على الإماء؟

هذا ذهاباً منهم إلى أن المحصنات هن ذوات الأزواج، وليس كذلك، بل المحصنات هنا المراد بهن الحرائر، بدليل قوله أول الآية : **﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾**[٢] وليس المراد هنا إلا الحرائر؛ لأن ذوات الأزواج لا تنكح"[٣] أ.هـ.

وبعد

إن الأحكام التى انفردت بها السنة كثيرة. وكلها تعطى الدليل الأكيد على أن السنة لها صلاحية تأسيس الأحكام على سبيل الاستقلال - فهى فى ذلك مثل القرآن الكريم، وما شرعته السنة حجة يجب العمل به مثل القرآن الكريم تماماً، وعلى هذا انعقد إجماع من يعتد به من علماء الأمة قديماً وحديثاً.

والذى يقبل عن رسول الله ﷺ فإنما يقبل أيضاً عن الله تعالى لأن الله تعالى؛ هو الذى أوجب طاعة رسوله ﷺ حيث قال سبحانه : **﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾**[٤].

يقول الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعى - فى كتابه الرائع «الرسالة» بأسلوبه الفصيح البليغ : "وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم : فبحكم الله سنه. وكذلك أخبرنا الله فى قوله : **﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ﴾**[٥] وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سن فقد ألزمنا اتباعه"[٦]،والانتهاء إلى حكمه. فمن قبل عن رسول الله فبفرض الله قبل"[٧]أ.هـ.

---

(١) جزء من الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٣) الاعتصام ٢ /٥٠٩، ٥٦٠، وانظر : نظرة القرآن إلى الجريمة والعقاب للدكتور محمد عبد المنعم القيعى، وعقوبة الحد فى ضوء القرآن الكريم وأثرها فى إصلاح المجتمع للدكتور محمد زواوى عبدالله، ومنهاج السنة فى الحدود وأثره فى صلاح المجتمع للدكتور عبد المنعم عطية.

(٤) الآية ٧من سورة الحشر.

(٥) جزء من الآيتين ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

(٦) الرسالة للشافعى ص ٨٨ فقرات رقم ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٢ فقرة رقم ٥٨ .

مضار إنكار السنة النبوية

إن الاعتداء على السنة النبوية بإنكارها والتشكيك فى حجيتها يفتح أبواب شر تقوض بنيان الإسلام وذلك لما يلى :

أولاً : أن الأحكام الشرعية العلمية الأصولية "العقائد" يتوقف بنيانها وتفاصيلها على السنة النبوية بعد، ومع القرآن الكريم، فإنكار السنة النبوية يهدد العقائد بالبتر والإبهام، فيمس ما يتعلق بالإلهيات، والنبوات، والسمعيات، وما سوى ذلك من مسائل العقائد...، فهل يقام دين على عقائد مبتورة مبهمة؟

ثانياً : القضاء على أصول الأحكام الشرعية العملية "أصول الفقه الإسلامى" لأن هذا العلم يتصدى للأدلة التى تبنى عليها الأحكام، وقد أجمع الأصوليون على أن السنة النبوية المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، وعلى هذا فإنكار السنة النبوية يجعل الفقه الإسلامى فى مهب الرياح لعدم ارتكازه على أدلة ولافتقاره إلى أسس.

ثالثاً : تحطيم فقه الفروع (المذهبى والمقارن)؛ لأن جل المسائل الفقهية والوقائع تستند إلى السنة النبوية إما بالبيان والإيضاح كمواقيت وأعداد وهيآت الصلوات المفروضة. وإما بالاستقلال مثل كفارة من أفسد صوم رمضان، وعقوبتى شارب المسكر والمرتد، وأسس الجهاد، والآداب والسلوكيات وفضائل الأعمال وغير ذلك مما سبق ذكره.

رابعاً : تشويه علوم القرآن الكريم لاستنادها فى كثير من قضاياها على السنة النبوية، وتهديد علم التفسير لارتكازه فى جل ما يعرض له على السنة النبوية وهكذا : بإنكار السنة النبوية تمسى الأمة بغير تشريع واضح المعالم قوى الدلالة، فقد تعرض أصول التشريع، وفروعه للاهتزاء وللاجتزاء.

إن إنكار السنة النبوية يمهد السبل للتشكيك فى القرآن نفسه، وتعطيل الآيات التى تحث وتحض على اتباع رسول الله ﷺ واتخاذه قدوة وتحكيمه والرضا بحكمه وإيثار طاعته على ما سواه"(١).

إن الطعن فى السنة النبوية هدم للإسلام فى عقائده، وعباداته، ونظمه، وأخلاقه، وهدم لوحدته وسبب فى تخلف المسلمين عن ركب الحضارة ".

يقول الأستاذ محمد أسد : "لقد كانت السنة مفتاحاً لفهم النهضة الإسلامية منذ

(١) السنة النبوية للدكتور أحمد محمود كريمة ص ٢٧، ٢٨ .

أكثر من ثلاثة عشر قرناً، فلماذا لا تكون مفتاحاً لفهم انحلالنا الحاضر؟ إن العمل بسنة رسول الله ﷺ هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وإن ترك السنة هو انحلال الإسلام(١)، وهذا ما يخطط له أعداء الإسلام سواء الظاهرون العداوة له المتظاهرون عليه أو اللابسون عباءته بهتاناً وزوراً! أ.هـ.

حكم منكر السنة النبوية

يقول الإمام محمد بن الحسين الآجرى(٢) فى كتابه الشريعة : "جميع فرائض الله ﷻ التى فرضها الله جل وعلا فى كتابه، لا يعلم الحكم فيها، إلا بسنن رسول الله ﷺ هذا قول علماء المسلمين، من قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام، ودخل فى ملة الملحدين"(٣).

وقال الإمام ابن حزم : "ولو أن امرءاً قال : لا نأخذ إلا ما وجدنا فى القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو : أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر فى ذلك. وقائل هذا أو نحوه كافر مشرك، حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم(٤).

وقال الحافظ السيوطي : "فاعلموا رحمكم الله أن من ينكر كون حديث رسول الله ﷺ، قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف فى الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء من فرق الكفرة(٥) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص ٨٧ .

(٢) الآجرى هو : الإمام، الحافظ، المحدث، القدوة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدا لله البغدادى، صاحب الشريعة - فى السنة -" و"الأربعين" كان عالماً عاملاً صاحب سنة ديناً ثقة. مات سنة ٣٦٠هـ. له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٧٩ رقم ٨٥٦، وتذكرة الحفاظ ٣ /٩٣٦ رقم ٨٨٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١١ /٢٨٨، والعبر ٢ /٣١٨، ووفيات الأعيان ١ /٤٨٨، والفهرست ص ٣٦٠ .

(٣) الشريعة ص ٥٠ .

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ٢ /٢١٤ بتصرف يسير.

(٥) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة ص ١٤، ورغم كل هذه الأقوال وغيرها كثير ترى أحمد حجازى السقا فى كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى يذهب إلى أن إنكار الأحاديث كلها لا يكفر" انظر : دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ٧٧، والاستزادة فى حكم منكر السنة انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ /٣٣، والسنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص١٤٩ - ١٥١، وحجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٥٢ - ٢٥٥، والسنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ٧٩ .

فهرس الموضوعات

الموضـوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـوع الصفحة

البـــاب الثانـــى
وسائل أعداء السنة قديما وحديثا فى الكيد للسنة النبوية

الموضـوع الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الحروف لتجهيزات الطباعة – القاهرة – هاتف : ٥٧٢٢١٥٨